

الجواب الصحيح

لمن بدل دين المسيح

تأليف

شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية

(٦٦١ - ٧٢٨ هـ)

تحقيق

د. إبراهيم بن محمد شلبي

إشراف

د. علي بن محمد العمران

المجلد الثالث







راجع هذا المجلد

د. سُعُودبْن عَبْدالعَزِيزالعرِيفي

د. عَبْدالله علي سَمَك

ح مركز دار التأصيل للنشر والتوزيع، ١٤٤٠ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن تيمية، احمد بن عبدالحليم
الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح. /احمد بن عبد الحليم ابن تيمية ؛ علي محمد العمران - جدة ، ١٤٤٠ هـ

٥ مج.

ردمك: ٧-٠-٩١٣١٠-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)
ردمك: ٨-٣-٩١٣١٠-٦٠٣-٩٧٨ (ج٣)

١- الإسلام و النصرانية ٢- الديانات المقارنة أ-العمران ، علي محمد (محقق) ب.العنوان

ديوي ٢٩١ ١١٣١٧/١٤٤٠

رقم الإيداع: ١١٣١٧/١٤٤٠
ردمك: ٧-٠-٩١٣١٠-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)
ردمك: ٨-٣-٩١٣١٠-٦٠٣-٩٧٨ (ج٣)

الطبعة الأولى
١٤٤١ هـ - ٢٠١٩م



جدة، شارع عبدالله السليمان، مقابل اكسترا
المملكة العربية السعودية

هاتف: 00966126288685
جوال: 00966596747896

الرمز البريدي: 22246، الرقم الإضافي: 6929
البريد الإلكتروني: sabban.taseel@gmail.com



لمن بدّل دين المسيح

تأليف

شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية

(٦٦١ - ٧٢٨هـ)

تحقيق

د. إبراهيم بن محمّد شلبي

إشراف

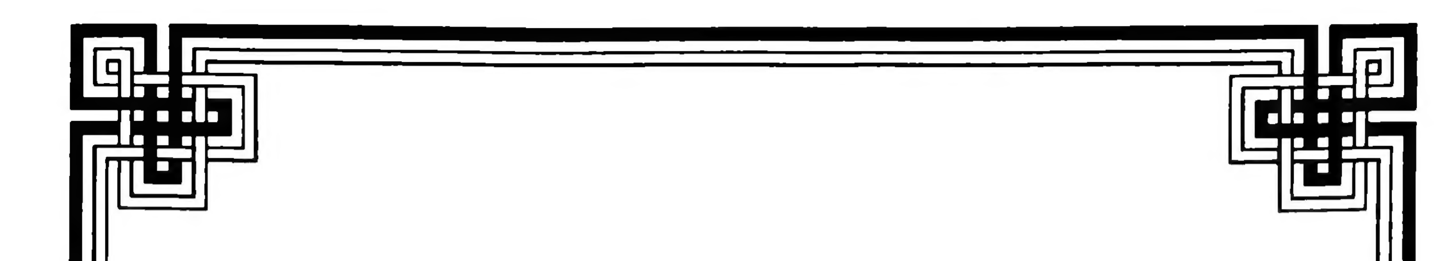
د. علي بن محمّد العمران

المجلّد الثالث





بسم الله الرحمن الرحيم



الأصول المعتمدة في تحقيق هذا الجزء

(د) نسخة دار الكتب المصرية (نسخة عتيقة عليها خط المصنف، ثم جرىٰ ترميمها وإكمال خرومها سنة ١٢٨١).

(ل) نسخة ليدن. (كتبت سنة ٧٣٠).

(ب) نسخة بودليان. كتبت في القرن التاسع احتمالا.

(ح) نسخة المتحف البريطاني. لعلها في القرن الثاني عشر.

(ف): نسخة الافتاء. كتبت سنة ١٢٧٦.

ط. النيل (الطبعة الأولىٰ للكتاب بمطبعة النيل بالقاهرة سنة ١٣٢٢).

فصل

وأما قولهم: وعلىٰ هذا المثال نقول: في السيد المسيح طبيعتان: طبيعةٌ لاهوتية: التي هي طبيعةُ كلمةِ الله وروحه. وطبيعةٌ ناسوتيّةٌ: الذي[1] أُخذ من مريم العذراء واتَّحد[2] به.

فيقال لهم: كلام النصارىٰ في هذا الباب مضطرب مختلف[3] متناقض[4]، وليس لهم في ذلك قولٌ اتفقوا عليه، ولا قولٌ معقول، ولا قول دلَّ عليه كتاب، بل هم فيه فِرقٌ وطوائفُ[5]، كلُّ فرقة تكفِّر الأخرىٰ، كاليعقوبية والمَلْكانيَّة والنُّسطوريّة، ونَقْل الأقوال عنهم في ذلك مضطربةٌ، كثيرةُ[6] الاختلاف.

ولهذا يقال: لو[7] اجتمع عشرة نصارىٰ لتفرّقوا علىٰ أحد عشر قولًا، وذلك أن ما هم عليه من اعتقادهم من[8] التثليث والاتحاد، كما هو مذكورٌ في أمانتهم، لم يَنطِق به شيءٌ من كتب الأنبياء، ولا يوجد لا في كلام المسيح ولا الحواريين ولا أحدٍ من الأنبياء، ولكنْ عندهم في الكتب ألفاظٌ متشابهةٌ وألفاظٌ محكمةٌ يتنازعون في فهمها.

ثم القائلون منهم بالأمانة وهم عامّة النصارىٰ اليوم من المَلَكِيَّة[9]

---

(١) (ح): «التي».

(٢) كذا في النسخ الخطية، وسيأتي بعد فصول: «أُخذت ... واتّحدت»، وكلاهما متجه.

(٣) «مختلفٌ» ليست في (ل).

(٤) (د): «مناقض».

(٥) (د): «طرائق».

(٦) كذا بالتأنيث في الأصول؛ خبرًا لـ(نَقْل) وهو مؤنث؛ اكتسب تأنيثه من المضاف إليه.

(٧) (ح، د): «إذا».

(٨) (ل): «في».

(٩) اختلفت النسخ بين «المَلَكِيَّة» و«المَلَكانيَّة» في جلِّ مواضعها، والتسميتان صحيحتان، وقد التزمت التسمية الأخيرة مالم تتفق الأصول علىٰ الأولىٰ، وتركت بيان الفَرْق بين النسخ في كل موضع تكررت فيه؛ إيثارًا للاختصار.

والنُّسطوريّة واليعقوبيّة مختلفون في تفسيرها، ونفس قولهم متناقض يمتنع تصوّره على الوجه الصحيح.

فلهذا صار كلٌّ منهم يقول ما يظن أنه أقرب من غيره، فمنهم من يراعي لفظ أمانتهم وإن صرَّح بالكفر الذي يَظهر فسادُه لكل أحد كاليعقوبية، ومنهم من يستر بعض ذلك كالنُّسطوريّة، وكثير منهم وهم المَلَكانيَّة بين هؤلاء وهؤلاء، ولما[1] ابتدعوا ما ابتدعوا[2] من التثليث والحلول، كان فيهم من يخالفهم في ذلك.

وقد يوجد نقل الناس لمقالاتهم مختلفة[3]، وذلك بحسب قول الطائفة التي يَنقل ذلك الناقلُ[4] قولَها، والقولُ الذي يحكيه كثير من نُظَّار المسلمين يوجد كثيرٌ منهم على خلافه، كما نقلوا عنهم[5] ما ذكره أبو المعالي وصاحبُه أبو القاسم الأنصاريُّ[6]، وغيرُهما[7]: أن القديم واحدٌ بالجوهر، ثلاثةٌ

(١) (ح): «وإنما»، ولا يلائمه السياق.

(٢) غُيِّرت في (ح): «ابتدعوه».

(٣) كذا في الأصول؛ حالٌ من «المقالات»، وفي المطبوعتين: «مختلفًا». وسيأتي تفصيل الاختلاف في كلام المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٤) (ل): «القائل».

(٥) أي كما نقل نظَّار المسلمين عن النصارى من أقوالٍ مخالفةٍ لما عليه جمهورُهم.

(٦) هو: سلمان بن ناصر بن عمران النيسابوري الفقيه، صاحِب إمام الحرمين، وشارح «الإرشاد» له، برع في الأصول والتفسير، وكان صالحًا زاهدًا. (ت٥١٢هـ).

ترجمته في: «تاريخ دمشق» (٢١/ ٤٧٦)، و«تاريخ الإسلام» (١١/ ١٩١)، و«طبقات الشافعية» (٧/ ٩٦).

ولإمام الحرمين كتابٌ في الردّ على النصارى، سمّاه: «شفاء الغليل في بيان ما وقع في التوراة والإنجيل من التبديل»، ليست فيه الجُمَل المنقولة هنا، وهي في كتابه الآخر: «الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد»: (ص/ ٤٦ ـ ٥١)، وفي «الغُنية في الكلام»: (١/ ٤٤٥ ـ ٤٥٥) لتلميذه أبي القاسم الأنصاري.

(٧) كأبي الفتح الشهرستاني (ت٥٤٨هـ) في «الملل والنِّحَل»: (٢/ ٢٦)، وأبي الحسن الآمدي (ت٦٣١هـ) في «أبكار الأفكار»: (٢/ ٥٧).

بالأقنوم، وأنهم يعنون بالأقنوم: الوجود والحياة والعلم.

ونقلوا عنهم: أن الحياة والعلم ليسا بوصفَين زائدَين علىٰ الذات موجودَيْنِ، بل هما صفتان نفسيتان للجوهر.

قالوا: ولو مُثِّل مذهبُهم بمثالٍ لقيل: إن الأقانيم عندهم تُنزَّل منزلة الأحوال والصفات النفسية عند مثبتيها[1] من المسلمين[2]، فإن سواديَّة اللون ولونيَّته صفتان نفسيَّتان للعَرَض.

قال[3]: وربما يعبِّرون عن الأقانيم بالأب والابن[4] وروح القدس، فيعنون بالأب الوجود، وبالابن المسيح والكلمة[5]، وربما يُسَمُّوْن[6] العلم كلمة، والكلمةَ علمًا، ويُعبِّرون عن الحياة بالروح، قال: ولا يريدون بالكلمة الكلام، فإن الكلام عندهم من صفات الفعل، ولا يُسمُّون العلم قبل تَدَرُّعِه بالمسيح واتحاده به ابنًا، بل المسيح عندهم مع ما تدرَّع به ابنٌ.

قالوا: ومن مذهبهم أن الكلمة اتَّحدت بالمسيح وتدرَّعت بالناسوت، ثم اختلفوا[7] في معنىٰ الاتحاد، فمنهم من فسره بالاختلاط والامتزاج، وهذا مذهب طوائف من اليعقوبية والنُّسطوريّة والمَلَكانيَّة، قالوا: إن الكلمة خالطت

---

(١) (ل): «مثبتها».

(٢) وهم الأشاعرة. ويَعْنون بالصفة النفسية: الوصف الدال علىٰ نفس الذات، دون معنىٰ زائد عليه، وهي عندهم صفة الوجود. ويقابلها: الصفات الدالة علىٰ قدْر زائد علىٰ الوجود.
ينظر: «غاية المرام» للآمدي: (ص٢٧-٣٨)، و«المواقف» للإيجي: (١/ ٤٧٧).

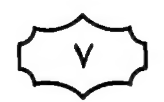
(٣) أبو القاسم الأنصاري في: «الغنية»: (١/ ٤٤٧)، وغيره ممن حكىٰ مذهب النصارىٰ من نظّار المسلمين.

(٤) «والابن» ساقط من المطبوعة.

(٥) «والكلمة» ليست في (ل).

(٦) (د)، والمطبوعتان: «سمَّوا»، والمثبت من (ل)، موافقًا لمصدر النقل.

(٧) (ل): «واختلفوا».



جسد المسيح ومازجته كما مازج الخمر اللبن أو الماء[١].

قالوا: وهذا مذهب الروم ومعظمهم المَلَكانيَّة، قالوا: فمازجت الكلمة جسدَ المسيح فصارت شيئًا واحدًا وصارت الكثرةُ قلة.

وذهبت طائفة من اليعاقبة إلىٰ أن الكلمة انقلبتْ لحمًا ودمًا.

قالوا[٢]: وصارت شرذمة من كل صنف إلىٰ أن المراد بالاتحاد ظهور اللاهوت علىٰ الناسوت كظهور الصورة في المرآة، والنَّقْش في الخاتم.

ومنهم من قال: ظهور اللاهوت علىٰ الناسوت كاستواء الإله علىٰ العرش عند المسلمين.

وذهب كثير من هذه الطوائف إلىٰ أن المراد بالاتحاد الحلول.

قالوا: وقد اختلفوا أيضا في الجوهر والأقانيم، فذهبت اليعقوبية والنُّسطوريّة إلىٰ أن الجوهر ليس بغير الأقانيم، ولا يقال: إنه هي، وصرحت المَلَكانيَّة بأنه غير الأقانيم، وآخرون قالوا: هو الأقانيم.

قالوا: وافترقت النصارىٰ من وجه آخر، فذهبت الروم[٣] إلىٰ التصريح بإثبات ثلاثةِ آلهةٍ، وامتنعت اليعقوبية والنُّسطوريّة من ذلك في وجهٍ والتزموه من وجه، وذلك أنهم قالوا: الكلمة إلهٌ والروح إلهٌ والأب إلهٌ، والثلاثة الأقانيم التي كل أقنوم إله: إلهٌ[٤].

---

(١) المطبوعتان: «الماء أو اللبن»، خلاف الأصول.

(٢) أي: من نقل مذاهب طوائف النصارىٰ. وفي المطبوعتين «وقالوا»، خلاف النسخ.

(٣) وأكثرهم من المَلَكانيَّة، كما سبق في كلام المصنف. وانظر: «الملل والنِّحَل» للشهرستاني: (٢/ ٢٧).

(٤) بعده في المطبوعتين: «واحدٌ»، وليس في الأصول.

قالوا: وذهبت شرذمةٌ من النصارىٰ إلىٰ أن عيسىٰ كان ابنًا لله علىٰ جهة[1] الكرامة، فكما اتخذ الله[2] إبراهيم خليلًا، كذلك اتخذ عيسىٰ ابنًا.

قالوا: وهؤلاء يقال لهم: «الأريوسية»[3].

فهذا نقل طائفة من نُظّار المسلمين، وهذا نقْلٌ[4] لمن قاله من النصارىٰ، وفيه ما هو مخالفٌ لصريح أمانتهم وما عليه جمهورهم، مثل قوله: «إنهم لا يسمُّون العلم قبل تدرّعه بالمسيح ابنًا، بل المسيح مع ما تدرَّع به ابنٌ»؛ فإن هذا خلافُ ما عليه فِرقُ النصارىٰ من[5] المَلَكانيَّة واليعقوبية والنُّسطوريّة، وخلاف ما تضمنته أمانتهم[6].

ونقلت طائفة أخرىٰ منهم أبو الحسن ابنُ الزاغوني[7] عنهم ما يوافق هذا

---

(١) (ح): «وَجْه».

(٢) اسم الجلالة ليس في (د، ح).

(٣) الأريوسية (Arianism): نسبة إلىٰ «أريوس»، وهو قسيس ليبيّ الأصل، ولد سنة (٢٨٠م) بليبيا، وعين قسيسًا سنة (٣١٢م)، ينفي بنوَّة المسيح، ويقول: مخلوق حادث، ولما دخل في صراع مع الأسقف (الكسندروس) هرب إلىٰ (نيقوميديا) في حماية الأسقف (يوسابيوس القيصري) وكتب منظومته (ثاليا)، ورسائل أخرىٰ، ثم حُكم عليه في مجمع أنطاكية (٣٢٤م) وفي مجمع نيقية (٣٢٥م) بالهرطقة، ونُفي بأمر (قسطنطين)، ثم استُدعي في (٣٣٤م) وألغي النّفي، مات فجأة (٣٣٦م). «الموسوعة الكونية»: (١/ ٦٦٠).

(٤) كذا في المخطوطات، وفي المطبوعتين: «قولٌ»!

(٥) «من» ليست في (ح).

(٦) هنا زيادة في المطبوعتين، ليست في عامة النسخ الخطية: «إذ صرَّحوا فيها بأن الكلمة ابنٌ قديمٌ أزليٌّ مولودٌ قبل الدهور، وهذا صفة اللاهوت عندهم. وفيها أشياء يقولها بعضُ النصارىٰ لا كلُّهم، وكذلك نَقْلهم عنهم أنهم لا يريدون بالكلمة الكلامَ، فإن الكلام عندهم صفةُ فعل، وهذا قولُ طائفة منهم ومن اليهود، وكثيرٌ منهم أو أكثرُهم يقولون: إن كلام الله غيرُ مخلوق، وينكرون علىٰ من يقول إنه مخلوق».

(٧) هو: علي بن عبيد الله بن نصر الزاغوني البغدادي، من بحور العلم، فقيه حنبليٌّ، أصوليٌّ، محدِّث، كثيرُ التصانيف (ت٥٢٧هـ). ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٣/ ١٤٤)، و«الوافي بالوفيات»: (٢١/ ١٩٦)، و«المقصد الأرشد»: (٢/ ٢٣٢).
=

من وجه دون وجه[1]، فقالوا: اتفقت طوائف النصارىٰ علىٰ أن الله ليس بجسم، واتفقوا علىٰ أنه جوهر واحدٌ ثلاثة أقانيم، وأن كل واحد من الأقانيم جوهرٌ خاصٌ يَجمعُها الجوهرُ العامّ.

ثم اختلفوا، فقال بعضهم: إن الأقانيم مختلفةٌ في الأقنومية، متفقةٌ في الجوهرية.

وقال آخرون: ليست مختلفةً في الأقنومية، بل متغايرة.

وقال فريق منهم: إن كل واحد منها لا هو الآخر ولا هو غيره، وليست متغايرة ولا مختلفة، وزعموا أن الجوهر ليس هو غيرها[2] إلا ما ذُكِر عن طائفة من المَلَكانيَّة، فإنهم قالوا: إن الأقانيم هي[3] الجوهر، وإن الجوهر[4] غيرُ الأقانيم، وزعموا أن الجوهر هو الأب، والأقانيم الحياة ـ وهي روح القدس ـ والقدرة، والعلم، وأن الله اتحد بأحد الأقانيم الذي هو الابن بعيسىٰ ابن مريم، وكان مسيحًا[5] عند الاتحاد، لاهوتا وناسوتا، حُمل، ووُلد، ونشأ، وقُتل، وصُلب، ودُفن.

= ونقول ابن الزاغوني في كتابه: «الإيضاح»: (ص/ ٢٣٥ ـ ٢٥٢)، وذكرها المصنف في «التسعينية»: (٣/ ٨٥١) وما بعدها.

(١) (د): «وهذا من وجه».

(٢) أي غير الأقانيم.

(٣) كذا في الأصول الخطية وعامة المطبوعات، ولعل صوابه: «غير»؛ لاستثنائه ممن نفىٰ الغيرية بين الجوهر والأقانيم، ولأن المغايرة بينهما مذهب المَلَكانيَّة كما في المصادر. ينظر: «الغُنية»: (١/ ٤٥٠).

(٤) «وإن الجوهر» ساقط من المطبوعة.

(٥) (ح): «شيخًا»، تصحيف.

واختلفوا[1] **فقالت النُّسطوريّة**: إن المسيح جوهران أقنومان قديم ومحدث، وأن اتحاده إنما هو بالمشيئة، وأن مشيئتهما واحدة وإن كانا جوهرين.

وقالت اليعقوبية: لما اتّحدا صار الجوهران ـ الجوهر القديم والجوهر المحدَث ـ جوهرًا واحدًا.

واختلفوا هاهنا فقال بعضهم: الجوهر المحدَث صار قديمًا، وزعم آخرون أنهما لما اتَّحدا صارا جوهرًا واحدًا قديمًا من وجهٍ محدثًا من وجهٍ آخر[2].

وقالت المَلَكانيَّة: إن المسيح جوهران أقنومٌ واحدٌ، وحُكي عن بعضهم أنه أقنومان جوهر واحد[3].

وقالت الأريوسية: إن الله ليس بجسم ولا أقانيم له، وإن المسيح لم يُصلب ولم يُقتل، وإنه نبي. وحُكي عن بعضهم أنه قال: المسيح ليس بابن الله، وحُكي عن بعضهم أنه ابن الله علىٰ التسمية والتقريب.

واختلفوا في الكلمة الملقاة إلىٰ مريم، فقالت طائفة منهم: إن الكلمة حلَّت في مريم حلولَ الممازجة، كما يحلُّ الماء في اللبن فيمازجه ويخالطه.

وقالت[4] **طائفة منهم**: إنها حلَّت في مريم من غير ممازجة، كما أن شخص الإنسان حلَّ[5] في المِرآة وفي الأجسام الصقيلة من غير ممازجة.

---

(١) في المطبوعتين زيادة: «أيضًا»، وليست في النسخ.

(٢) «آخر» ليس في (ح، د).

(٣) (ل): زيادة: «وحُكي عن بعضهم».

(٤) (ح، د): «فقالت».

(٥) كذا في عامة النسخ، وفي المطبوعتين: «يحلُّ».

وزعمت طائفة من النصارىٰ أن النّاسوت مع اللاهوت كمثل الخاتم مع الشمع، يؤثّر فيه بالنقْش، ثم لا يبقىٰ منه شيءٌ إلا أثَرُه.

قالت هذه الطائفة - أبو الحسن ابن الزاغوني ومن معه -[1]: **واختلفت النصارىٰ في الأقانيم** فقال قوم منهم: هي جواهر، وقال قوم: هي خواصّ، وقال قوم هي صفات، وقال قوم: هي أشخاص، والأب عندهم: الجوهر الجامع للأقانيم، والابن: هو الكلمة التي اتحدت عند مبدأ المسيح، والروحُ: هي الحياة، واجتمعوا علىٰ أن الاتَّحاد صفةُ فعل وليس بصفة ذات.

قالوا: واختلفوا كلهم[2] في الاتحاد اختلافًا متباينًا، فزعم قوم منهم أن الاتحاد هو أن الكلمة التي هي الابن حلَّت جسدَ المسيح، وقيل: هذا قول الأكثرين منهم.

وزعم قوم منهم أن الاتحاد[3]: هو الاختلاط والامتزاج.

وقال قوم من اليعقوبية: هو أن كلمة الله[4] انقلبت لحمًا ودمًا بالاختلاط.

وقال كثيرٌ من اليعقوبية والنُّسطوريّة: الاتحاد هو أن الكلمة والناسوت اختلطا وامتزجا كاختلاط الماء بالخمر وامتزاجهما، وكذلك الخمر باللبن.

وقال قوم منهم: الاتحاد هو أن الكلمة والناسوت اتَّحدا فصارا هيكلًا واحدًا.

وقال قوم منهم: الاتّحاد مثلُ ظهور صورة الإنسان في المرآة، وكظهور الطابع في المطبوع، مثل الخاتم في الشمع.

---

(١) (ل): «قال أبو الحسن الزاغوني ومن معه»، وفي المطبوعتين هنا تخليطٌ بين النسخ!

(٢) «كلهم» ليس في (ل)، والمطبوعتان: «واختلف قولهم».

(٣) من قوله: «أن الكلمة ...» إلىٰ هنا ساقطٌ من (ح).

(٤) (ل): «أن الكلمة»، وبعدها في المطبوعة: «قد».

وقال قوم منهم: الكلمة اتحدت بجسد المسيح علىٰ معنىٰ أنها حلَّتْه من غير مماسَّة ولا[1] ممازجة، كما نقول: الله في السماء علىٰ العرش من غير مماسَّة ولا ممازجة، وكما نقول: إن العقل جوهر حالٌّ في النفس من غير مخالطةٍ للنفس ولا مماسَّة لها.

وقالت **المَلكانيَّة**: الاتحاد أن الاثنين صارا واحدًا، وصارت الكثرة قلة.

وهذا الذي نقله عنهم أبو الحسن الزاغوني هو نحو ما نقله عنهم القاضي أبو بكر بن الطيب، والقاضي أبو يعلىٰ وغيرهما[2].

وقال أبو محمد بن حزم: «النصارىٰ فِرق: منهم أصحاب أريوس، وكان قسيسًا بالإسكندرية، ومن قوله: التوحيد المجرَّد، وأن عيسىٰ عبدٌ مخلوق، وأنه كلمةُ الله التي بها خلق السماواتِ والأرضَ، وكان في زمن قسطنطين الأول[3] باني القسطنطينية[4]، وأولِ من تنصّر من ملوك الروم، وكان علىٰ مذهب أريوس هذا.

---

(١) (ح): «أو». و«أريوس» تقدم التعريف به.

(٢) تقدمت ترجمة القاضيَيْن.

(٣) هو قسطنطين بن قسطس، «قسطنطين الأول» (Constantine the Great)، امبراطور روماني، عاش ما بين (٢٨٠م ـ٣٣٧م)، وملك (٣١) سنة، نصّبه الجنود بعد موت أبيه عليهم ملكا علىٰ إقليمٍ في (٣٠٦م)، ثم استقلّ بالحكم (٣٢٣م) بعد معاهدات وحروب، وبعد تحالفه مع «ليسينيوس» في (٣١٣م) أصدرا ما يُسمّىٰ «بمرسوم ميلانو» الذي يسمح للنصارىٰ بممارسة دينهم، فمكّن للنصرانية في الامبراطورية الرومانية، وسيأتي تفصيل ذلك في كلام المصنف قريبًا. «الموسوعة الكونية»: (٤/ ٥٨٨).

(٤) (Constantinople) وهي «بيزنطة» أو «بيزنطية» (Byzantium) قبل أن يتخذها قسطنطين الأكبر عاصمة جديدة لإمبراطوريته ويمنحها اسمه سنة (٣٣٠م)، وبقيت عاصمة للإمبراطورية الرومانية الشرقية (الإمبراطورية البيزنطية) (١١) قرنًا، حتىٰ فتحها محمد الثاني سنة (١٤٥٣م)، لتصبح عاصمة الدولة العثمانية، وهي «اسطنبول» حاليًا عاصمة «تركيا». «موسوعة الكون»: (٤/ ١٧١).

قال: ومنهم أصحاب «**بولس الشِّمْشاطي**»[١]، وكان بطرياركا[٢] بأنطاكية قبل ظهور النصرانية، وكان قوله بالتوحيد المجرَّد الصحيح، وأن عيسىٰ عبدُ الله ورسولُه كأحد الأنبياء عليهم السلام، خلقه الله في بطن[٣] مريم من غير ذَكر، وأنه إنسانٌ لا إلهيةَ فيه البتّة، وكان يقول: لا أدري ما الكلمة ولا روح[٤] القدس.

قال: وكان منهم[٥] أصحاب «**مَقْدُنْيُوس**»[٦]، كان بطرياركًا بالقسطنطينية بعد ظهور النصرانية أيام «**قسطنطين بن قسطنطين**» باني القسطنطينية[٧]، وكان

---

(١) بولس أو بولص الشِّمْشاطي أو السميساطي [بالسين من اليونانية، والشين من السريانية] هو: أسقف (أنطاكية) من (٢٦٠م) إلىٰ (٢٦٨م)، وعاش ما بين (٢٠٠م) و(٢٧٣م)، وهو في تاريخ النصرانية أهم ممثّلي هرطقة: (داينمك موناركيانيزم) (**Dynamic Monarchianism**) وتعني: (التوحيد الإعجازي)، الذي يؤكد فيه علىٰ وحدانية الله، وأن عيسىٰ عبدٌ مخلوق، ولذا لعنوا مقالته في اجتماع (أنطاكية) سنة (٢٦٨م)، وفي مجمع نيقية سنة (٣٢٥م). انظر: «الفصل»: (١/ ٤٧)، و«الموسوعة الكونية»: (١١/ ٢٤٠).

(٢) (د، ط النيل): «بطريازكًا» بالزاي. وهي في مطبوعة «الفَصْل»: بطريركيًا، خلاف أصوله الخطية! والبَطريارك والبَطْريك والبطريَرْك: كلمة يونانية مكونة من شطرين، ترجمتها الحرفية: «الأب الرئيس»، ويطلق علىٰ رئيس رؤساء الأساقفة، علىٰ أقطار معينة أو في طائفة من الطوائف. «التنبيه والإشراف»: (ص/ ١٢٣)، «معجم اللغة العربية المعاصرة»: (١/ ٢١٧).

(٣) (ل): زيادة «أمّه»، وليست في «الفَصل» الذي صدر عنه المؤلف.

(٤) في المطبوعة: «الروح القدس»، خلاف الأصول.

(٥) (ل): «فيهم». و«أصحاب» ليست في طبعة الخانجي لكتاب «الفَصل»، وهي في نُسَخه الخطية!

(٦) (ل): «مقدونيوس». متقاربان.
وهو (Macedonius I) بَطْرَك القسطنطينية (١٣) سنة، علىٰ فترتين: (٣٤٢م ـ ٣٤٦م)، و(٣٥١م ـ ٣٦٠م)، وهو مرشح الأريوسيين، انتُخب ضد بولس [الأول] مرشح الأرثوذكس في (٣٤٢م). عاداه الامبراطور، وتمّت تنحيته في مجمع القسطنطينية (٣٦٠م)، وتوفي بعدها بعشر سنين. «الموسوعة الكونية»: (٩/ ٢٧٦).

(٧) قسطنطين بن قسطنطين، ويقال له: قسطنطين الثاني، (Constantine II)، عاش ما بين (٣١٦ ـ ٣٤٠ ق.م)، حَكَم (الغال وبريطانيا) بعد موت أبيه مدة ثلاث سنوات، ثم تنازع مع أخيه (قسطنتيوس) حاكم إيطاليا وإفريقيا، فهُزم وقُتل. «الموسوعة الكونية»: (٤/ ٥٨٧).

هذا الملك أريوسيا كأبيه[1]، وكان من قول «مقدونيوس» هذا التوحيدُ المجردُ وأن عيسىٰ عليه السلام عبدٌ مخلوقٌ إنسانٌ نبيٌّ رسولٌ[2] كسائر الأنبياء عليهم السلام، وأن عيسىٰ هو روح القدس وكلمة الله، وأن روح القدس والكلمة مخلوقان، خلق الله كل ذلك.

قال[3]: وكان منهم «البربرانية»، وهم يقولون: إن عيسىٰ وأمه إلهان من دون الله تعالىٰ.

قال: وهذه الفرق[4] قد بادت، وعمدتهم اليوم ثلاث فرق:

فأعظمها فرقة المَلْكانيَّة، وهي[5] مذهب جميع ملوك النصارىٰ[6] حيث كانوا، حاشا الحبشة والنوبة[7]، ومذهب عامة أهل كل مملكةٍ للنصارىٰ[8]، حاشا النوبة والحبشة[9]، ومذهب جميع نصارىٰ أفريقية[10]

---

(١) تصحفت في مطبوعة الفَصل إلىٰ: «كاتبه».

(٢) «رسول» ساقط من (ح)، وفي بعض أصول «الفَصل» الخطية: «رسول الله».

(٣) «قال» سقط من (د). ولا يزال الكلام للإمام أبي محمد ابن حزم.

(٤) كذا في الأصول الخطية والمطبوعتين، وفي «الفَصْل»: «وهذه الفرقة».

(٥) (ح، ل): «وهو»، والمثبت من (د)، وهو الموافق لمخطوط «الفَصْل».

(٦) (ح): «الروم»، و(ل) بعد التغيير، والمثبت من (د) موافقًا لأصول «الفَصْل» الخطية.

(٧) (Nubia) منطقة تقع شمال شرق القارة الإفريقية، يحدّها البحر الأحمر شرقًا وصحراء ليبيا غربًا ويقطعها النيل طولًا، تمتد من (أسوان) شمالًا، إلىٰ التقاء النيل الأزرق بالنيل الأبيض عند (الخرطوم) جنوبًا. «الموسوعة الإيطالية للعلوم»: (٢٥/ ١٢).

(٨) (د، ح): «النصارىٰ»، و«كل» ليس في: (د)، والمثبت فيهما من (ل) وأصول «الفَصْل».

(٩) ليس في تكرار هذه العبارة ما يقلق؛ فهي في الأولىٰ إخراجٌ من مذهب الملوك، وفي الثانية من مذهب غيرهم من الشعوب.

(١٠) (Ifriqiya or Ifriqiyah) أطلق الرومان هذا الاسم علىٰ قرطاجة (شمال شرق تونس) بعد احتلالها، كما يستعمل فيما هو أوسع من هذه المنطقة، حسب العصور التاريخية والمعنىٰ الإداري أو الجغرافي المراد. «الموسوعة الإيطالية للعلوم»: (١٨/ ٨١٠).

وصقليّة[1] والأندلس وجمهور الشام.

وقولُهم: إن الله ـ تعالىٰ الله عن قولهم ـ ثلاثةُ أشياء[2]: أب، وابن، وروح القدس، كلُّها لم تزل، وأن عيسىٰ إله تام كله، وإنسان تام كلُّه[3]، ليس أحدهما غير الآخر، وأن الإنسان منه هو الذي صلب وقتل، وأن الإله منه لم يَنَلْه شيء من ذلك، وأن مريم وَلَدت الإلهَ والإنسانَ، وأنهما معًا شيءٌ واحدٌ ابنُ الله، تعالىٰ اللهُ عن كفرهم.

وقالت **النُّسطوريّة** مِثلَ ذلك سواء بسواء، إلا أنهم قالوا: إن مريم لم تلد الإله، وإنما ولدت الإنسان، وأن الله لم يلد الإنسان، وإنما ولد الإله، تعالىٰ الله عن كفرهم.

وهذه الفرقة غالبةٌ علىٰ الموصل والعراق وفارس وخراسان، وهم منسوبون إلىٰ نسطور[4]، وكان بطرياركًا بالقسطنطينية.

وقالت **اليعقوبية**: إن المسيح هو الله نفسه، وأن الله ـ تعالىٰ عن عظيم كفرهم[5]ـ مات وصُلب وقتل، وأن العالم بقي ثلاثة أيام بلا مدبّر، والفلك

---

(١) (Sicily) أكبر جزر البحر الأبيض المتوسط، دخلها الإسلام علىٰ يد القاضي أسد بن الفرات سنة (٨٢٧م). «الموسوعة الإيطالية للعلوم»: (٣١/ ٦٥٤)، و«موسوعة الكون»: (١١/ ٢٠٨).

(٢) في مطبوعة «الفَصْل»: «أسباب»، تصحيف.

(٣) «كلُّه» ليس في (ل)، وهي في الأصل الذي صدر عنه المؤلف.

(٤) (نسطورس) أو (نسطور) (Nestorius) بطريك القسطنطينية (٤٢٨م ـ ٤٣١م) عاش ما بين (٣٨٠م ـ ٤٥١م) اشتهر بالفصاحة فعينه (ثدوس الثاني) بطريكًا للقسطنطينية، فاصطدم مع الكنيسة، وطلب من الامبراطور أن يعقد مجمعًا مسكونيًا، فكان مجمع (أفسس) في (٤٣١م)، وفيه كُفر و نُحّي، ثم حكم عليه فانتُزعت منه أملاكه وأُحرقت كتبه، وأُرغم علىٰ الهجرة إلىٰ جزيرة الخرجة المصرية حيث مات. «الموسوعة الكونية»: (١٠/ ٥١١).

(٥) (ل): «تعالىٰ الله عن عظيم»، والمثبت من (د، ح)، وهو ما في أصول «الفَصل» الخطية.

بلا مدبّر، ثم قام ورجع كما كان، وأن الله تعالىٰ عاد محدثًا، وأن[1] المحدث عاد قديمًا، وأنه تعالىٰ هو كان[2] في بطن مريم محمولًا به، وهم في أعمال مصر وجميع النوبة وجميع الحبشة، وملوك الأمتين المذكورتين»[3].

قلت[4]: **ومن أَخْبر[5] الناس بمقالاتهم من كان من علمائهم، وأسلم علىٰ بصيرة بعد الخبرة بكتبهم ومقالاتهم، كالحسن بن أيوب الذي كتب رسالة إلىٰ أخيه علي بن أيوب[6]، يذكر فيها سبب إسلامه، ويذكر الأدلة علىٰ بطلان دين النصارىٰ وصحة دين الإسلام.**

---

(١) «أن» في الموضعين ليست في عامة النسخ، وهي في الأصل الذي نقل عنه المؤلف.

(٢) (ل): «والله تعالىٰ كان»، والمثبت من سائر النسخ، موافقًا لما وقفت عليه من أصول «الفَصل».

(٣) «الفَصْل»: (١/ ٤٧ـ ٤٨)، مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ، ولعله يَرجِعُ إلىٰ تفاوت النسخ الخطية، مما يرجّح أن لكتاب «الفَصل» إبرازتين، كما حرره د. سمير قدوري في: «تاريخ نصِّ الفَصل».

(٤) «قلت» ليست في (د، ح)، وإثباتها أولىٰ؛ للفصل بين عبارة ابن حزم وكلام المصنف.

(٥) (د): «ومن أعلم».

(٦) (ل) تأخير: «إلىٰ أخيه علي بن أيوب»، بعد «...إسلامه».

وهذه الرسالة أشار إليها النديم في «الفهرست» (ص:٢١٤) حيث قال: «الحسن بن أيوب من المتكلمين، وله من الكتب كتابٌ إلىٰ أخيه: عليِّ بن أيوب في الرد علىٰ النصارىٰ، وتبيين فساد مقالتهم، وتثبيت النبوة».

وقد اختلف في سنة وفاة النديم، فذكره الذهبي فيمن لم تُعرف له وفاةٌ علىٰ رأس الأربعمائة، وفي «الفهرست» موضعٌ ذكر أنه كَتَبه في سنة اثنتي عشرة وأربعمائة، ما يدل علىٰ تأخره إلىٰ ذلك الزمان، كما أفاده ابن حجر، وقد ذَكر في مقدمة كتابه: أنه صنَّفه في سنة (٣٧٧هـ) ووهِم هنا بعض المترجمين، فجعل سنة تأليفه الكتاب تاريخَ وفاته! وأيًا ما كان فالحسن بن أيوب وأخوه عاشا علىٰ هذا قبل القرن الخامس الهجري.

وقد طبع هذا الكتاب في رسالة مستقلة، بعنوان: «لماذا أسلمت؟ الحسن بن أيوب، أحد كبار علماء النصارىٰ» بتحقيق وتعليق: محمود النيجيري، وصدرت عن مكتبة النافذة، بمصر، ط١، (٢٠٠٦م)، في (١٣٨) ورقة، لكن يظهر أنها مستلّة من هذا الكتاب ـ الذي بين أيدينا ـ إذ لم يذكر ناشرها نسخًا خطية اعتمد عليها في تحقيقه، بل غاية ذلك أن أشار إلىٰ موضعها من هذا الكتاب، وألمح إلىٰ ما تقدم من كلام النديم في «الفهرست»!

قال في رسالته إلىٰ أخيه لما كتب إليه يسأله عن سبب إسلامه بعد أن ذكر خطبته[1]: «ثم أُعلمُك ـ أرشدك الله[2] ـ أن ابتداء أمري في الشك الذي دخلني فيما كنت عليه والاستبشاع بالقول[3] به منذُ[4] أكثر من عشرين سنة؛ لِما كنت أقف عليه في المقالة من فساد التوحيد لله ﷻ بما أُدخل فيه من القول بالثلاثة أقانيم[5] وغيرها مما تضمَّنته شريعة النصارىٰ، ووضْع الاحتجاجات التي لا تزكو ولا تَثْبُت في تقرير[6] ذلك، وكنت إذا تبحَّرته[7] وأَجَلْتُ الفكر[8] فيه، بان لي عوارُه، ونَفَرتْ نفسي من قَبوله، وإذا فكَّرت في دين الإسلام الذي منَّ الله عليَّ به، وجدتُّ أصولَه ثابتةً وفروعَه مستقيمةً وشرائعَه جميلةً.

وأصلُ ذلك ما لا يَختلف فيه أحدٌ ممن عَرف الله ﷻ منكم ومن غيركم وهو الإيمان بالله الحيِّ القيومِ السميعِ البصيرِ الواحدِ الفردِ الملكِ القدّوسِ الجوادِ العدلِ، إلهِ إبراهيمَ وإسماعيلَ وإسحاقَ ويعقوبَ والأسباطِ، وإلهِ موسىٰ وعيسىٰ وسائرِ النبيين والخلقِ أجمعين، الذي لا ابتداءَ له ولا انتهاءَ، ولا ضدَّ ولا ندَّ، ولم يتخذ صاحبة ولا ولدًا، الذي خلق الأشياء كلَّها لا من شيءٍ ولا علىٰ مثال، بل كيف شاء وبِأَنْ قال لها: «كوني» فكانت علىٰ ما قدَّر وأراد، وهو العليم القدير الرءوف الرحيم الذي لا يُشبهُه شيءٌ، وهو الغالب

(١) (ل): «بعد خطبة»، و(ح): «بغير خطبة».
(٢) «أرشدك الله» ليس في (د).
(٣) (ح): «والاستماع للقول»، و(د): «والاستبشاع للقول».
(٤) (د): «من».
(٥) (ح، د): «الأقانيم».
(٦) (د): «تنوير».
(٧) كذا كافّة النسخ الخطية والمطبوعة، والأقرب: «تبصَّرته».
(٨) (ح، ل): «الفكرة».

فلا يُغلب، والجواد فلا يَبخل، لا يفوته مطلوبٌ، ولا تخفىٰ عليه خافيةٌ، يعلم خائنةَ الأعين وما تخفي الصدور، وما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرُج فيها، وكلُّ[1] مذكورٍ أو موهومٍ هو منه، وكلُّ ذلك به، وكلٌّ له قانتون، ثم نؤمن بأن محمدًا عبدُه ورسولُه، أرسله بالهدىٰ ودين الحق؛ ليظهره علىٰ الدين كله ولو كره المشركون، ونؤمن بموسىٰ وعيسىٰ وسائرِ النبيين[2] ـ عليهم الصلاة والسلام ـ لا نفرِّق بين أحدٍ منهم، ونؤمن بالتوراة والإنجيل والزَّبور والقرآن[3] وسائر الكتب التي أنزلها الله تعالىٰ علىٰ أنبيائه، وأن الساعة آتيةٌ لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، وأنَّ الأبرار في النعيم، وأن الفجار في الجحيم[4]، يصلونها يوم الدين، ذلك بما كسبت أيديهم وأن الله ليس بظلّام للعبيد.

قال: وكان يَحملني إلفُ الدِّين[5] وطولُ المدةِ والعهدِ عليه، والاجتماعُ مع الآباء والأمهات والإخوة والأخوات والأقارب والإخوان والجيران وأهلِ المودَّات علىٰ التسويفِ بالعزم، والتَلبُّثِ عن إبرام الأمر[6]، ويعرِض مع ذلك الفكرُ في إنعام[7] النظر والازدياد في البصيرة، فلم أدعْ كتابًا من كتب الأنبياء[8]:

---

(١) (د): «فكل».

(٢) (د): «الأنبياء».

(٣) (ل): «الفرقان».

(٤) (د): «لفي نعيم»، «لفي جحيم»، ومشت عليه المطبوعتان، وهو خطأ مع فتح همزة «أنَّ»؛ إذ اللام المزحلقة لا تقع في خبرها، كما هو مقرّر في موضعه.

(٥) مُغْفَلة في (ل)، (ح): «تحملني»، والمطبوعتان: «ديني» خلاف الأصول.

(٦) المطبوع: «علىٰ إبرام» خلاف النسخ، والمراد: استبطاؤه عن البتِّ في الأمر واتخاذ القرار.

(٧) المطبوعتان: «إمعان»، وهو في هامش (د) احتمالًا.

(٨) (د): «أنبياء».

التوراةَ والإنجيلَ والزبورَ، وكتبَ الأنبياءِ[1]، والقرآنَ إلا نظرتُ فيه وتصفَّحْتُه، ولا شيئًا من مقالات النصرانيّة إلا تأمَّلْتُه، فلمَّا لم أجدْ[2] للحق مَدفعًا، ولا للشكِّ فيه موضعًا، ولا للأناةِ والتَلَبُّثِ وجهًا، خرجتُ مهاجرًا إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ بنفسي، هاربًا بديني عن نعمةٍ وأهلٍ ومستقرٍّ[3] ومحلٍّ وعزٍّ ومتصرَّفٍ في عمل، فأظهرتُ ما أظهرتُه عن نيَّةٍ صحيحةٍ، وسريرةٍ صادقةٍ، ويقينٍ ثابتٍ، فالحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، لقد جاءت رسلُ ربِّنا بالحق، وإياه تعالىٰ نسألُ أن لا يُزيغ قلوبَنا بعد إذ هدانا، وأن يهبَ لنا منه رحمةً، إنه هو الوهاب[4].

قال: ولما نظرتُ في مقالات النصارىٰ وجدتُّ صنفًا منهم يُعرفون بالأريوسية يُجرِّدون توحيدَ الله، ويعترفون بعبودية المسيح عَلَيْهِ السَّلَامُ، ولا يقولون فيه شيئًا مما يقولُه النصارىٰ من ربوبيّةٍ ولا بنوّةٍ خاصة[5] ولا غيرهما، وهم متمسِّكون بإنجيل المسيح ـ عَلَيْهِ السَّلَامُ ـ مُقرُّون بما جاء به تلاميذُه والحاملون عنه، فكانت[6] هذه الطبقةُ قريبةً من الحق، مخالِفةً لبعضه في جحدِ[7] نبوَّة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ودَفْع ما جاء به من الكتاب والسنة.

---

(١) كذا تكرر في جميع النسخ، ولعله يقصد بها هنا ما في العهد القديم من الأسفار التي تسمىٰ أسفار الأنبياء، وهي اثنان وعشرون سفرًا، وقد تقدم ذكرها.

(٢) (ح، د، ط النيل): «فلم أجد»، ويردّه السياق!

(٣) في المطبوعة: «وأهل مستقر» علىٰ الإضافة، خطأ!

(٤) من قوله: «وما كنا...» إلىٰ هنا ساقطٌ من (ح). و«لقد جاءت رسل ربنا بالحق» ليس في (د).

(٥) (ل): «وبنوَّة وخاصة»، و(ح): «ونبوَّة خاصة».

(٦) (ح): «وكانت».

(٧) (د): «جحود».

قال[1]: **ثم وجدتُ منهم صنفًا يُعرفون باليعقوبيّة**، يقولون: إن المسيح طبيعةٌ واحدةٌ من طبيعتين: إحداهما طبيعة الناسوت، والأخرىٰ طبيعة اللاهوت، وأن هاتين الطبيعتين تركَّبتا كما تركَّبت النفسُ مع البدن، فصارتا إنسانًا واحدًا وشخصًا واحدًا وجوهرًا واحدًا[2]، وأن هذه الطبيعةَ الواحدةَ والشخصَ الواحدَ هو المسيحُ، وهو إلهٌ كلُّه وإنسان كلُّه، وهو شخصٌ واحدٌ وطبيعة واحدة من طبيعتين.

وقالوا: إن مريم وَلدت الله -تعالىٰ الله عما يصفون[3]- وإن الله مات وأَلِمَ[4] وصُلِب متجسِّدًا، ودُفن وقام من بين الأموات وصعد إلىٰ السماء، فجاءوا من القول بما لو عُرض علىٰ السماء لانفطرت، أو علىٰ الأرض[5] لانشقَّت، أو علىٰ الجبال لانهدَّت[6]، فلم يكن لمحاجَّة هؤلاء وجهٌ؛ إذ كان كفرُهم ـ بما صرَّحوا به ـ أوضحَ من أن يقع فيه الشكُّ، وكنتم جميعًا تشهدون بذلك عليهم[7].

قال: ثم نظرتُ في قول المَلَكانيَّة، وهم الروم، وهم أكثر النصارىٰ[8]، فوجدتُهم قالوا: إن الابن الأزليَّ الذي هو اللهُ الكلمةُ تجسَّد من مريم تجسُّدًا

---

(١) وقع هنا خرمٌ كبير في (ح)، إلىٰ قوله: «... أو أي شيء قالوه».

(٢) (د، المطبوعتان): بتقديم جملة الجوهر علىٰ الشخص، ولعله سبق قلم من الناسخ؛ حيث أسقط عبارة الجوهر، ثم ألحقها، وأشار إلىٰ اللَّحَق في غير موضعه!

(٣) (د): «يقولون».

(٤) كذا في الأصول، و«ألِم» من باب «سمِعَ» أي: وَجِع؛ لغةٌ فصيحةٌ. ينظر: «لسان العرب» (١٢/ ٢٢). وفي المطبوع: «تألم» ـ هنا وفي سائر مواضعها ـ خلاف النسخ الخطية!

(٥) (د): «الأرضين».

(٦) (ل): «لانهدمت».

(٧) (د): «وكان غيرهم من النصارىٰ كالمَلَكانيَّة والنُّسطوريّة يشهدون بذلك عليهم».

(٨) «وهم أكثر النصارىٰ» ساقط من (ل).

كاملًا كسائر أجساد الناس، ورُكِّب في ذلك الجسد نفسًا كاملةً بالعقل والمعرفة والعلم كسائر أنفس الناس، وأنه صار إنسانًا بالنفس والجسد اللّذَين هما من جوهر الناس، وإلهًا بجوهر اللاهوت كمثل أبيه لم يزَل، وهو إنسانٌ بجوهر الناسوت مثل إبراهيم وداود، وهو شخصٌ واحد لم يزِد عددُه، وثَبَت له جوهرُ اللاهوت كما لم يزَل يصحُّ[1] له جوهرُ[2] النّاسوت الذي اكتسبه[3] من مريم، وهو شخصٌ واحدٌ لم يزِد عددُه وطبيعتان، ولكل واحدة من الطبيعتين مشيئةٌ كاملةٌ، فله بلاهوته[4] مشيئةٌ مثل الأب والروح، وله بناسوته مشيئةٌ مثل مشيئة[5] إبراهيم وداود.

وقالوا: إن مريم وَلدت إلهًا، وإن المسيح ـ وهو اسمٌ يجمع اللاهوت والنّاسوت ـ مات.

وقالوا: إن الله لم يَمُتْ، والذي وَلدتْ مريمُ قد مات بجوهر ناسوته، فهو إلهٌ تامٌّ بجوهر لاهوته، وإنسانٌ تامٌّ بجوهر ناسوته[6]، وله مشيئةُ اللاهوت ومشيئةُ النّاسوت، وهو شخصٌ واحدٌ لا نقول: شخصان[7]؛ لئلا يلزمَنا القولُ بأربعة أقانيم.

قال: فهؤلاء أَتوا[8] من ذلك بمثل ما أتتْ به اليعقوبيَّةُ في ولادة مريمَ اللهَ ـ

---

(١) (د): «وصحَّ».
(٢) «جوهر»، ليس في (ل).
(٣) (د): «لَبِسه».
(٤) (ل): «باللاهوتية»، وبهامش (د) عن نسخة: «باللاهوت»، «بالناسوت».
(٥) (ل): «كمشيئة».
(٦) من قوله: «فهو إله تام ...» إلىٰ هنا ساقط من (ل).
(٧) (ل): «شخصين»، ولكلٍ وجه.
(٨) (ل): «قال: فأتوا».

تعالىٰ الله عما يقول الظالمون ـ وقالوا: إن المسيح ـ وهو اسمٌ لا تشكُّ جماعةُ النصارىٰ أنه واقعٌ علىٰ اللاهوت والنّاسوت ـ مات، وأن الله لم يَمُت، فكيف يكون ميتا لم يمت! وقائمًا قاعدًا في حال واحدة! وهل بين المقالتين فرقٌ[1] إلا ما اختلفوا فيه من الطبائع؟

قال: ثم نظرت في قول النُّسطوريّة فوجدتهم قالوا: إن المسيحَ شخصان وطبيعتان لهما مشيئةٌ واحدةٌ، وأن طبيعةَ اللاهوت التي للمسيح غيرُ طبيعة ناسوته، وأن طبيعة اللاهوت لما توحَّدت بالناسوت بشخصها الكلمة[2] صارت[3] الطبيعتان بجهةٍ واحدةٍ وإرادةٍ واحدةٍ، واللاهوتُ لا يقبلُ زيادةً ولا نقصانًا، ولا يَمتزج بشيء، والناسوت يقبل الزيادة والنقصان، فكان المسيح بتلك إلهًا وإنسانًا، فهو إلهٌ بجوهر اللاهوت الذي لا يزيد ولا ينقص، وهو إنسانٌ بجوهر الناسوت القابلِ للزيادة والنقصان.

وقالوا: إن مريم وَلدت المسيح بناسوته، وإن اللاهوت لم يفارقْه قطُّ منذُ توحَّدت بناسوته.

قال: فوجدنا اليعقوبيَّة قد صرّحوا بأن مريم ولدت الله ـ تعالىٰ عما يصفه

---

(١) «فرْقٌ» سقط من (ل).

(٢) كذا في الأصول، والمراد أنه لما كان للطبيعة الإلهية ـ عندهم ـ ثلاثة شخوص أو أقانيم أو جواهر: الذات وهي الأب، والكلمة وهي الابن، والحياة وهي روح القدس= فإن الذي حلّ في المسيح هو شخص الكلمة. أو يكون قوله: «بشخصها الكلمة» مقحم في غير موضعه؛ فبدونها وقعت العبارة في هداية الحيارىٰ (ص: ٣٨٣)، ونصها: «وأن طبيعة اللاهوت لما وُجِدتْ بالناسوت صار لهما إرادةٌ واحدةٌ».

وقد استعصىٰ فَهْم هذه الجملة علىٰ محقق الرسالة المستقلة، فقال (ص:٣١): «في هذا الموضع كلمةُ: «بشخصها»، ولم أفهم معناها، فاستبدلتُ بها كلمة «بوصفها»؛ ليستقيم المعنىٰ»!

(٣) المطبوع: «التي صارت»! خلاف النسخ، وبنىٰ محقق الرسالة علىٰ هذا الخطأ آخر فزاد: «التي تجسدت: صارت».

المبطلون ويقوله العادلون ـ وأنه أَلِمَ وصُلب ومات، وقام بعد ثلاثة أيام من بين الموتىٰ.

وهذا الكفرُ الذي يَشهد به عليهم سائرُ ملل النصارىٰ وغيرهم.

ووجدنا المَلَكانيَّة قد حادوا عن هذا التصريح إلىٰ ما هو دونه في الظاهر، فقالوا: إن المسيحَ شخصٌ واحدٌ وطبيعتان، فلكلٍّ واحدةٍ من الطبيعتين مشيئةٌ، فله بلاهوته مشيئةٌ مثل الأبِ والرُّوح، وله بناسوته مشيئةٌ كمشيئة إبراهيم وداود. وأوهموا الواقفَ علىٰ قولهم أنهم بما اخترعوه من هذا الاختيارِ قد فرَّقوا بين اللاهوت والناسوت، ثم عادوا إلىٰ قول اليعقوبيّة، فقالوا: إن مريم وَلدت إلهًا وأن المسيحَ ـ وهو اسمٌ يجمع اللاهوت والناسوت عند جماعتهم لا يَشكُّون في ذلك ـ مات بالجسدِ وأن الله لم يمت، والذي قد ولدتْه مريمُ قد مات بجوهر ناسوته، فكيف يكون ميتًا لم يمت؟ وهل بين المقالتين ـ إلا ما اختلفوا فيه من الطبائع ـ فرقٌ[1]؟

وإذا كانوا قد اعترفوا بأن مريم وَلدت الله، وأن الذي ولدته مريم ـ وهو المسيح الاسمُ الجامعُ للجوهرين[2] للاهوت والناسوت ـ قد مات = فهل وقعت الولادةُ والموتُ وسائرُ الأفعال التي تَحكي النصارىٰ أنها فُعلت[3] بالمسيح إلا عليهما؟

فكيف يصحُّ لذي عقلٍ عبادةُ مولودٍ من امرأةٍ بشريَّة قد مات ونالتْه العللُ والآفاتُ؟».

---

(١) من قوله: «قال ثم نظرت في قول النُّسطوريّة» إلىٰ هنا ساقط من (ل).
(٢) «للجوهرين» ليس في (ل).
(٣) (د): «وَقَعَتْ».

قلت[1]: ومما يوضِّح تناقضَهم أنهم يقولون: إن المسيحَ ـ وهو اللاهوت والناسوت ـ شخصٌ واحدٌ وأقنومٌ واحدٌ، مع قولهم إنهما جوهران بطبيعتين ومشيئتين، فيثبتون للجوهرين أقنومًا واحدًا، ويقولون: هو شخصٌ واحدٌ، ثم يقولون: إن ربَّ العالمين إلهٌ واحدٌ[2]، وجوهرٌ واحدٌ، وهو ثلاثةُ أقانيم، فيثبتون للجوهرِ الواحد ثلاثةَ أقانيم، وللجوهرين المتَّحدَين أقنومًا واحدًا، مع أن مشيئةَ الأقانيمِ الثلاثة عندهم واحدةٌ، والناسوت واللاهوت يُثبتون لهما مشيئتين وطبيعتين، ومع هذا هما عندهم شخصٌ واحدٌ، أقنومٌ واحد، وهذا يقتضي غاية التناقض سواء[3] فسَّروا الأقنومَ بالصفةِ، أو الشخصِ، أو الذاتِ مع الصفةِ، أو أيِّ شيءٍ قالوه[4].

وهو يُبيِّن أن الذين تكلّموا بهذا الكلام ما تصوَّروا ما قالوه، بل كانوا ضلَّالا جُهَّالا، بخلاف ما يقوله الأنبياء فإنه حقٌّ، فلهذا لا يوجد عن المسيح ولا غيرِه من الأنبياء ما يوافقُ قولَهم في التثليث والأقانيم والاتّحاد ونحو ذلك مما ابتدعوه بغير سمع وعقل، بل ألَّفوا[5] أقوالًا مخالفةً للشّرع[6] والعقل.

ثم قال الحسن بن أيوب: «ثم وجدنا النصارىٰ المعروفين بالنُّسطوريّة قد خالفوا اليعقوبيةَ والمَلَكانيَّة في قولهم بشخصين[7] لهما مشيئةٌ واحدةٌ،

---

(١) أي المصنِّف.

(٢) (د، المطبوع) زيادة: «وأقنوم واحد»، ويأباه قوله: «وهو ثلاثة أقانيم»!

(٣) (د): «فسواءٌ». ويردُّه السياق.

(٤) من قوله: « قال: ثم وجدت منهم صنفا يعرفون باليعقوبية» إلىٰ هنا ساقط من (ح).

(٥) (د، المطبوعتان): «ألقوا»، وقوله: «وعقلٍ، بل ألقوا» ساقط من (ل).

(٦) (د): «للسمع».

(٧) (ح، ل): «شخصين».

وأنَّ الطبيعتين اتَّحدتا فصارتا بجهةٍ واحدة، ثم عادوا إلىٰ شبيهٍ بقولهم[١] في أن مريم وَلدت المسيحَ، فإذا كانت وَلدت المسيحَ فقد لزمهم ووجب عليهم الإقرارُ بأنها ولدتْ هذا اللاهوت والناسوت المتّحدَين.

وقد رجع المعنىٰ إلىٰ قول اليعقوبية، إلا أنهم[٢] اختاروا لذلك ألفاظًا زوَّقوها قدَّروا[٣] بها التمويهَ علىٰ السامع، ولم يصرِّحوا بالقول كتصريح اليعقوبيّة؛ لأنَّ المتّحد بالشيء هو الممازِجُ له والمجتمِع معه حتىٰ صار الذي[٤] مازَجَه وهو شيئًا واحدًا، ثم أكّدوا[٥] القولَ بإقرارهم أن الناسوت منذ اتّحد باللاهوتِ لم يفارقْه، فما لم يفارق الشيءَ هل هو إلا يجري[٦] مَجراه في سائر متصرَّفاته[٧] من ضُرٍّ ونفعٍ، وخيرٍ وشرٍ، وحاجةٍ وغنىٰ؟

قال: وأما قولهم: إن مريم ولدت المسيح بناسوته فهذه أغلوطةٌ، وإلا فكيف يولد ولدٌ متَّحدٌ بشيءٍ آخر مجامِعٌ له دون ذلك الشيء؟ وكيف يكون ذاك وهم يقولون إنه لم يفارقْه قط؟ وهل يصحُّ هذا عند أهل النظر؟ أوَليس الحكم عند كلِّ ناظر ومن كلِّ ذي عقل يوجبُ أن تكون الولادةُ واقعةً علىٰ اللاهوت والناسوت معًا؟ بمعنىٰ الاتحاد وبمعنىٰ الاسم الجامع للاهوت والناسوت وهو المسيح، وكذلك الحملُ بهما جميعًا، وأن يكون البطنُ قد حواهما!

---

(١) كذا في جميع النسخ، وهو متّجهٌ علىٰ تقدير موصوف؛ أي: «ثم عادوا إلىٰ قولٍ أو رأيٍ شبيهٍ بقولهم»، فلا حاجة لمخالفة الأصول بحذف الباء كما في المطبوعتين!

(٢) أي: النّسطوريّة.

(٣) أي: أرادوا. وزاد في المطبوعتين واو العطف قبلها «وقدروا»، خلاف النسخ!

(٤) «الذي» سقط من المطبوع.

(٥) (ل): «ذكروا».

(٦) (د): «أن يجري». و(ح): «يحركه»، تصحيف.

(٧) المطبوعتان: «متفرّقاته»، علىٰ خلاف الأصول!

قال: فإن لجُّوا في الباطل ودافعوا عن قُبْح[1] هذه المقالةِ، ومالُوا إلىٰ تحسينِها بالتمويهاتِ المشكّكة لمن قصُرت معرفتُه، فنحن نُقيمُ عليهم شاهدًا من أنفسهم لا يُمكنهم دفعُه، وذلك أن شريعة إيمانهم التي أَلَّفها[2] رؤساؤهم من البطاركة والمطارنة[3] والأساقفة والأحبار في دينهم وذوي العلمِ منهم بحضْرة الملِك عند اجتماعهم من آفاق الأرض بمدينة قسطنطينية، وكانوا ثلاثَمائة وثمانيةَ عشر رجلًا، يصفون أنهم أُنْطِقوا[4] بها بروح القدس، وهي التي لم تختلفْ جماعتُهم ـ عند اختلافهم في المقالات ـ فيها، ولا يتمُّ لهم قُربان إلا بها علىٰ هذا النَّسَق الذي نبيِّنه:

«نؤمن بالله الأبِ، مالكِ كلِّ شيءٍ، صانعِ ما يُرىٰ وما لا يُرىٰ، وبالربِّ الواحدِ يسوع المسيحِ ابنِ الله الواحدِ، بِكْرِ الخلائق كلِّها، وليس بمصنوعٍ، إلهٍ حقٍّ من إلهٍ حقٍّ، من جوهرِ أبيه، الذي بيده أُتقنت العوالمُ، وخُلق كلُّ شيءٍ، الذي من أجلنا معشرَ البشرِ[5]، ومن أجلِ خلاصِنا نَزَل من السماءِ، وتجسَّد من روحِ القدس، وصار إنسانًا، وحُبل به ووُلد من مريم البتول، وأَلِمَ وصُلب أيامَ «قيطوس بن بيلاطوس»، ودُفِن، وقام في اليوم الثالثِ كما هو مكتوب، وصعد إلىٰ السماء، وجلس عن يمين أبيه، وهو مستعدٌّ للمجيء تارةً أخرىٰ للقضاء بين الأموات والأحياء، ونؤمنُ بروحِ القدسِ الواحدِ روحِ الحقِّ الذي يخرج من

---

(١) (ل، المطبوعتان): «قبيح».

(٢) (ح): «ألفتها»، وزاد في المطبوعتين: «لهم»، وليس في النسخ.

(٣) «المطارنة» جمع مطران ـ بتثليث الميم ـ وهو رئيس الأساقفة، وتعني الرجل البار، الطاهر، العفيف، وهي رتبة كنَسية، دون (البطريرك)، وفوق (الأُسقف). «القاموس المحيط»: (ص: ٨٧١)، «الكُليّات» (ص: ٢٥٠).

(٤) كذا في المخطوطات، وفي المطبوعتين: «نطقوا»!

(٥) (ح): «الناس». و«معشر البشر» سقط من (ل).

أبيـه، روح مُحْييـه[1]، وبمعمودِيَّـة واحـدةٍ لغفـران الخطايـا، وبجماعـةٍ واحـدةٍ قِدِّيسـيّة[2] سَـلِيحيّة جاثليقيـة[3]، وبقيامـة أبـداننا، وبالحيـاة الدائمـة إلـىٰ أبـد الآبدين».

قال[4]: فهذه الشريعة تَجتمع[5] علىٰ الإيمان بها، وتَبْذُلُ[6] الـمُهَجَ فيهـا، وإخراجَ الأنفس دونَها = جماهيرُهم من المَلْكانيَّة واليعقوبية والنُّسطوريّة. وقد اعترفوا فيها جميعًا بأن الربّ المسيحَ الذي هذه صفتُه ـ علىٰ ما اقتصصناه منها ـ الإلهُ الحقُّ من الإله الحق، نـزل مـن السـماء وتجسَّـد مـن روح القـدس، وصـار إنسانًا، وحُبل به، ووُلد من مريم البتول، وتألم[7]، وصُلب.

---

(١) كذا في (د، ل)، ومُغفلة في (ح)، ثم غُيِّرت في هامشها: «محبّه»، وفي المطبوعة: «روح ومجيئه»، و(ط النيل): «روح مجيئه»، والصواب ما أثبت، وهو ما في «تثبيت دلائل النبوة» للقاضي عبد الجبار (١/ ٩٤).

وفي «قانون الإيمان» المعتمد عند الأرثوذكس اليوم: «نؤمن بروح القدس الرب المحيي المنبثق من الآب» وهو في معنىٰ ما أثبت، أما عند الكاثوليك والبروتستانت: «المنبثق من الآب والابن معًا».

(٢) (ل): «قُدسيّة»، و(ح): «قدِّيسة».

(٣) المطبوعتان: «سليخية»، وهو ما استظهرته في (د)، و(سليخة) بالخاء؛ لِحاءُ شجرٍ له رائحة طيبة. ولا معنىٰ له هنا. (ح): «شليحة خاتليقية» تحريف.

والصواب ما أُثبت؛ نِسبةً لكتاب «السليح» أو «السليحين» لبولس. و(السّليح): كلمة سريانية تعني: الرسول. ويؤيده ما يذكرونه في «قانون الإيمان» المعتمد اليوم: «نؤمن بروح القدس ... وبكنيسة واحدة مقدسة جامعة رسوليّة».

و(جاثليقية) نسبة إلىٰ (جاثليق) وهي رتبةٌ كنَسيّة أدنىٰ من البطريرك، وأعلىٰ من المطران، يلقب بها كبار الأساقفة الذين يمنعهم طول المسافات بين مقرّهم ومقرّ البطريرك الذي يتبعونه من الاتصال به في كل أمر؛ فصار لهم تصرّفٌ في تدبير شؤون رعيّتهم. «الفهرست»: (ص:٣٩)، «دائرة المعارف الكتابية»: (٤/ ٤١٩)، «الذخائر الشرقية»: (٥/ ١٧٥).

(٤) «قال» ليس في (د، ح).

(٥) (د): «يجتمع».

(٦) كذا في جميع النسخ الخطية، وط النيل، وفي المطبوعة: «بذْل»!

(٧) (ل): «لُكِم»، وفي المطبوعة: «تألم». و«البتول» ليس في (ل).

قال: فهل في هذا الإقرار شُبهة أو عُلْقة يتعلق بها العَنِتُ[1] المدافِعُ عن الحجة؟

فتدبَّروا هذا القولَ يا معشرَ النَّصارىٰ، فإنه لا يُمكن أحدًا منكم أن يَخرج عنه، ولا أن يَدفع ما صُرِّح به؛ فإنكم إن قلتم: إن المقتولَ المصلوبَ هو الله، فمريم علىٰ قولكم وَلدت الله -سبحانه وتعالى- عما يقولون-.

وإن قلتم: إنه إنسانٌ فمريم وَلدت إنسانًا، وفي ذلك أجمعَ بطلانُ شريعةِ إيمانِكم، فاختاروا أيَّ القولين شئتم، فإن فيه نقضَ الدِّين.

قال: وقد يجبُ علىٰ ذوي العقول أن تزجرَهم عقولُهم عن عبادة إلهٍ ولدتْه مريم، وهي امرأة آدمية، ثم مكث علىٰ الأرض ثلاثين سنةً تجري عليه أحكامُ الآدميِّين من غذاءٍ وتربيةٍ، وصحةٍ وسقمٍ، وخوفٍ وأمنٍ، وتعلّمٍ وتعليمٍ، لا يتهيأ لكم أن تدَّعوا أنه كان منه في تلك المدّة[2] من أسباب اللاهوتية شيءٌ، ولا له من أحوال الآدميِّين كلِّها ـ من حاجاتهم[3] وضروراتهم وهمومهم ومِحَنهم وتصرفاتهم ـ مخرجٌ.

ثم أَحدث بعد هذه المدّة الطويلة ما أحدثه من إظهار أمر الله تعالىٰ والنبوّات والآيات الباهرة المعجزة بقوة الله تعالىٰ، وقد كان من غيره[4] من الأنبياء مثلُها وما هو أعلىٰ منها، فكانت مدَّتُه في ذلك أقلَّ من ثلاث سنين.

ثم انقضىٰ أمرُه بما تصفون أنه انقضىٰ به، وتنسبونه إليه؛ من حبسٍ

(١) أي المكابِر، والعنَت: اللِّجاج في العناد. «تاج العروس» (٥/ ١٤). وط النيل: «المعنت»!

(٢) (ل): «في تلك الأحوال المدة».

(٣) في المطبوعة: «حاجتهم»، خلافًا للنسخ!

(٤) ط النيل: «في غيره» خلاف الأصول. ويُمثَّل لما ذكره المصنف: بالآيات التي وقعت علىٰ يد اليسع وإيلياء، كما في: «سفر الملوك»، وكما في: (متىٰ ١٠ : ٨) صريحًا بأن بعض تلاميذه قد فعلوا ما فعله من معجزات، وسيأتي بيان ذلك قريبًا.

وضربٍ وقذْفٍ، وصلبٍ وقتلٍ، فهل تقبل العقول ما تقولون من أن إلهًا نال عبادُه منه، مثل ما تذكرون أنه نِيل منه؟!

فإن تأوّلتم أن ذلك حلَّ بالجسم ـ وليس بالقياس يَحتمل ذلك؛ لما شرحناه من معنىٰ اتحاد اللاهوت به ـ أفليس قد وقع بجسمٍ[1] توحَّدت اللاهوتية به؟ وحلَّت الروح فيه؟ وقد انتخبه[2] الله ـ علىٰ ما تزعمون وتصفون ـ لِخَلاص الخلق، وفوَّض إليه القضاءَ بين العباد في اليوم الذي يجتمع فيه الأولون والآخرون للحساب!

وقد وجدناكم تَأْثرون[3] أخبارًا في قوم عَرَضوا التوابيتَ فيها شهداءَ لكم: بأنَّ الأيدي التي بُسطت إليها جفَّت[4]! أوَهلْ نال أحدًا من الجزَع والهلَع والغمِّ والقلق والتضرّع إلىٰ الله في إزالة ما حلَّ به، مثل ما يُحكىٰ في الإنجيل أنه ناله[5]؟

ووجدنا الكتبَ تُنبئ بأنه نِيل من جورجيس ـ أحد[6] من كان علىٰ دين

---

(١) (ل): «تجسم»، تصحيف.

(٢) المطبوع «أنجبه»، خلاف النسخ!

(٣) المطبوع: «تُؤْثِرون» من الإيثار، وهو لحن!

(٤) في «أخبار الأيام الأول»: (١٣: ٩). والمعنىٰ: أنا وجدناكم تنقلون أخبار قوم منكم عَرَضوا جثث القِدِّيسين غير متحلّلة ولا بالية، وجعلتم ذلك شاهدًا بأن الأيدي التي امتدَّتْ إليهم بسوءٍ عوقبتْ بأنْ جَفَّت، أليس ذلك أولىٰ بمن حاول النيلَ من عيسىٰ عليه السلام!

(٥) (د، ح): «قاله». والمراد: أن الجزع إذا كان قد نال المسيح، أليس من باب أولىٰ أن ينال مَن هو دونه مِن أتباعه!

(٦) (ل): «مِن جَوْرٍ حين أخذ»، تصحيف! وجورجيس: رجل صالح من أهل فلسطين، ممن يكتم إيمانه، وكان كثير المال والصدقة، وخبره مع الملك الظالم «دازانَة» حين دعاه إلىٰ التوحيد ذكره بطوله: ابنُ جرير في «تاريخه»: (٢/ ٢٤)، وابنُ الجوزي في «المنتظم»: (٢/ ١٤٨)، وابنُ الأثير في «الكامل»: (١/ ٣٣٥).

المسيح ﷺ - من العذاب الشديد بالقتل والحرق والنَّشر بالمناشير ما لم يُسمع بمثله في أحدٍ من الخلق، ونال خلقًا كثيرًا من تلامذته أيضًا عذابٌ شديد.

وقيل[1] لِمَا كان الملوكُ المحاربون لهم يسومونهم إيَّاه من الرجوع عن أديانهم إلىٰ الكفر الذي كان أولئك الملوكُ عليه فصبروا علىٰ ذلك واحتسبوا أنفسهم، فلم يهربوا من الموت، وقد كان يُمكنهم الهربُ من بلد إلىٰ بلد، والاستتارُ وإخفاءُ أشخاصهم، وما أظهروا في حالٍ من تلك الأحوال جزَعًا ولا هلعًا، وهم بعض الآدميين التابعين له، لأنه خَفَّف عنهم ما كانوا يُنالون به تأييدُ[2] الله ﷻ إيّاهم.

قال: ثم نقول قولًا آخر: قد يُستدَلُّ[3] علىٰ صحة هذه الشريعة من سقمها بأربعة أوجه، لا يقع في شيء منها شكٌّ ولا طعنٌ[4]، ولا زيادة ولا نقصان، وهي أصلُ أمر المسيح عندكم:

➢ **فأولها:** البشرىٰ التي أتىٰ بها جبريل عليه السلام.

➢ **والثانية:** قول يحيىٰ بن زكريا الذي شهد له المسيح بأنه لم تقم النساء عن مثله.

---

(١) أي الحلول. والمراد: أن الحلول المزعوم في عيسىٰ ليس مختصًّا به، بل يتصف به كلّ من ثبَّته الله عند الابتلاء، بمعنىٰ حلول الإيمان واليقين، ويقال له: حلول المثال العلمي، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٖ مِّنْهُ﴾ [المجادلة: ٢٢]، وقد تقدمت الإشارة إلىٰ هذا في كلام المؤلف.

(٢) فاعلُ: «خَفَّفَ». و(د، ل، المطبوعتان): «بتأييد».

(٣) (د، المطبوعتان): «نَستدِل».

(٤) «ولا طعن» ليس في (ل).

➢ **والثالثة**: النداء المسموع من السماء.

➢ **والرابعة**: قول المسيح عن نفسه حين سأله يحيىٰ عن شأنه.

فالذي[1] قال جبريل علىٰ ما ثبت في إنجيلكم لمريم حين بشَّرها: **«السلام عليكِ أيتها الممتلئةُ نِعمًا، ربُّنا معكِ أيّتها المباركة في النساء. فلما رأتْه مريمُ ذُعِرتْ منه، فقال: لا ترهبي يا مريم فقد فزتِ بنعمةٍ من ربكِ، فها أنتِ تحبلين وتَلدين ابنًا وتسمّيه يسوع، ويكون كبيرًا، ويسمىٰ ابنَ الله العليّ، ويعطيه الله الربُّ كرسيَّ أبيه داود، ويكون ملكًا علىٰ آل يعقوب إلىٰ الأبد. فقالت مريم: أنىٰ يكون[2] ذلك ولم يمسسْني رجل؟ قال لها الملاك: إن روح القدس يأتيكِ، أو قال: يحلُّ فيكِ، وقوة العلي تُحبلك، من أجل ذلك يكون الذي يَلد[3] منك قِدِّيسًا[4]، ويسمَّىٰ ابنَ الله العليّ»**[5].

قال: فلم نَرَ الملاك[6] قال لها: إن الذي تلدين هو خالقُكِ، وهو الربُّ كما سمّيتموه؛ بل أزال الشكّ في ذلك بأن قال: إن الله الربَّ يعطيه كرسيَّ أبيه داود، ويصطفيه ويكرمه، وإن داود النبي أبوه، وإنه يسمىٰ ابنَ الله. وما قال أيضًا: إنه يكون ملكًا علىٰ الأرض؛ وإنما جَعل له المُلك علىٰ بني إسرائيل فقط.

---

(١) (ح، المطبوعتان): «والذي»، والمثبت أصح، وهي فاء الفصيحة.

(٢) في المطبوعتين زيادة: «لي»، وكذا كانت في (د)، ثم ضُرِب عليها!

(٣) كذا في عامة النسخ، غير (ح) فبالتاء «تلد»، وفي المطبوعتين «يولد» وهو أجود.

(٤) (ل): «قدسيًا».

(٥) «لوقا»: (١: ٢٦ ـ ٣٥)، وتختلف الطوائف الثلاث اليوم في ترجمة قوله: «الممتلئة نِعَمًا»، ففسَّره «البروتستانت» بأن المراد: المُنْعَم عليها، في حين أن الأرثوذكس والكاثوليك يؤولونه علىٰ معنىٰ اسم الفاعل أي: المنعِمة علىٰ غيرها، والتي تفيض بالنعمة علىٰ سائر المخلوقات!

(٦) المطبوعتان: «الملَكَ» وفي المواضع بعده، خلاف النسخ. و(ل): «يروا الملاك».

وقد علمتم أن من يسمَّىٰ[1] بابن الله كثيرٌ لا يُحصون[2]، فمِن ذلك إقرارُكم بأنكم جميعًا أبناء الله بالمحبة، وقول المسيح: **«أبي وأبوكم[3]، وإلهي وإلهُكم»**[4] في غير موضعٍ من الإنجيل، ثم تسمية الله يعقوب وغيرَه: بنيه خصوصًا[5]، فالسبيلُ في المسيح ـ إذا لم تُلحقوه في هذا الاسم بالجمهور ـ أن يَجري في هذه التسمية مَجرىٰ الجماعة الذين اختصّوا بها من الأنبياء والأبرار.

ونِسبة الملاك إيّاه إلىٰ أبيه داود[6] تُحقِّقُ أن أباه داود، وأن التسميةَ الأولىٰ علىٰ جهة الاصطفاء والمحبة، وأن حلول الروح عليه علىٰ الجهة التي قالها متَّىٰ التلميذُ للشعب عن المسيح في الإنجيل: **«لستم أنتم متكلمين**[7]،

---

(١) (ل): «تَسمَّىٰ».

(٢) ورد لفظ (ابن الله) في ستة وأربعين موضعًا، و(أبناء الله) في أحد عشر موضعًا من الكتاب المقدّس ـ عندهم ـ وجاء إطلاق وصف البنوة فيه علىٰ الملائكة، وآدم، وشعب إسرائيل، والمؤمنين، وغيرهم. ينظر: «الخروج»: (٤: ٢٢)، و«أيوب»: (١/ ٦)، و«هوشع»: (١: ١٠)، و«يوحنّا»: (١: ١٢)، (١٢: ٥٢)، (٣: ١،٢)، و«متّىٰ»: (٥: ٩)، و«لوقا»: (٢٠: ٣٦)، و«أفسُس»: (٥: ١)، و«رومية»: (٨: ١٥)، و«غلاطية»: (٣: ٢٦)، (٤: ٦). وغيرها.

(٣) المطبوع: «وأبيكم»، وهو لحن ظاهر؛ إلا أن يحمل علىٰ حكاية اللفظ الوارد في كتابهم: «أصعد إلىٰ أبي وأبيكم»، كما تقدّم، غير أنه يخالف الأصول الخطية هنا.

(٤) «متّىٰ»: (٢٣: ٩، ١٠)، (٢٧: ٤٦، ٥٠)، و«يوحنّا»: (٨: ٣٨)، (٢٠: ١٧). وكذا «يوحنّا»: (١٣: ٣٢)، (١٤: ٢٤)، (١٧: ٣)، و«مرقس»: (١٢: ٢٨).

(٥) «الخروج»: (٤: ٢٢).

(٦) (ل): «إلىٰ أن أباه داود». والنص في: «سفر المزامير»: (٢: ٧).

(٧) في النسختين الخطيتين «متكلمون» بالرفع، ولا وجه له؛ إلا أن يكون علىٰ وضْع (ما) موضع (ليس)، كما هو في الترجمة العربية المشتركة: «فما أنتم المتكلمون»، وتكون (ما) حينئذٍ تميمية لا عمل لها، والمُثبت في عامة تراجم «إنجيل متّىٰ» (١٠: ٢٠): «فلستم أنتم المتكلمين» بالنصب علىٰ الجادّة.
وقد أثبت كتابُهم حلولَ روح الله في خلقٍ كثير، من ذلك: رومية (٨: ٩)، والرؤيا (١: ١٠)، وبولس ١ (٣: ١٦)، وحزقيال (١١: ٥) وغيرها، وهي دالة علىٰ أن حلول روح الله يعني الوحي والنبوة.

بل روحُ الله تأتيكم تتكلم فيكم»[١] فأخبر أن الروح تحُلُّ في القوم أجمعين وتتكلّم فيهم.

وقال الملَك في بشارته لمريم بالمسيح عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**إنه يكون ملِكًا علىٰ آل يعقوب**». فخصَّ آلَ يعقوب بتملُّكه عليهم دون غيرهم من الناس، ولم يقل إنه يكون إلهًا للخلائق[٢].

ومعنىٰ قولِ جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ لمريم: «**ربُّنا معكِ**» مثلُ معنىٰ قول الله عَزَّ وَجَلَّ لموسىٰ وغيرِه من الأنبياء: «**إني معكم**»، فقد قال ليوشع بن نون: «**إني أكون معكَ، كما كنتُ مع موسىٰ عبدي**»[٣]، فقول[٤] النصارىٰ كلّهم في مجاري لغتهم ومعاني ألفاظهم أن الله عَزَّ وَجَلَّ وروح القدس مع كل خطيب وراهب وفاضل في دينه علىٰ هذه السبيل.

قال: وأما النداء الذي سمعه يحيىٰ بن زكريا من السماء في المسيح، وشهادةُ يحيىٰ له، فإن متَّىٰ قال في إنجيله: «**إن المسيح عَلَيْهِ السَّلَامُ لما خرج من الأردن تفتّحت له السماء، فنظر يحيىٰ[٥] إلىٰ روح القدس قد نزلت علىٰ المسيح كهيئةِ حَمامة، وسمِع نداءً من السماء: إن هذا ابني الحبيب الذي اصطفيته**»[٦].

---

(١) «متىٰ»: (١٠: ٢٠)، و«مرقس»: (١٣: ١٠).

(٢) (ل): «للخلق».

(٣) «يشوع»: (١: ٥)، (١: ١٧)، (٣: ٧).

(٤) (ل): «تقول».

(٥) «يحيىٰ» ساقط من (ل).

(٦) «متّىٰ»: (٣: ١٣ ـ ١٧)، و«مرقس»: (١: ٩ ـ ١١)، و«لوقا»: (٣: ٢١ ـ ٢٢)، وجاء الخبر في إنجيل «يوحنّا»: (١: ٢٩ ـ ٣٤) في سياق مختلف، وفروقٍ مهمة، تُظهِر اختلافًا وتناقضًا!

وقد علمنا وعلمتم أن المصطفىٰ مفعول، والمفعول مخلوق، وليس[1] يَستنكف المسيح عليه السلام من الاعتراف بذلك عن الاعتراف بذلك في كل كلامه[2]، وما زال يقول: «**إلهي وإلهكم وأبي وأبيكم**[3]»، وكلَّ[4] ما يصحِّح به أنه عبدٌ مرسلٌ مربوبٌ مبعوثٌ مأمورٌ يؤدّي ما سمع، ويفعلُ ما حُدَّ له، ونحن نشرح هذا في موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله تعالىٰ[5].

ثم قال: وقد وجدنا المسيح عليه السلام احتاج إلىٰ تكميل[6] أمره بمعموديّة يحيىٰ له، فصار إليه لذلك وسأله إياه، فليس مرتبة المقصود بدون مرتبة القاصد الراغب، وقال لوقا التلميذ في إنجيله[7]: إن يحيىٰ المُعْمِداني أرسل إلىٰ المسيح بعد أن عمَّده وسأله: «**أنت ذلك الذي تجيء، أو نتوقَّع غيرك؟**» فكان جواب المسيح لرسله: «**أن ارجعوا فأخبروه بما تَرون من عُميان يُبصِرون، وزَمْنىٰ[8] ينهضون، وصمٌّ يسمعون، فطوبىٰ لمن لم يغترَّ بي، أو يزِلَّ[9] في أمري**».

---

(١) (ل): «ولن».

(٢) أي: وليس يستنكف المسيح من الاعتراف بكونه مصطفىٰ عن الاعتراف بأنه مخلوق، أو تكون إحدىٰ العبارتين مقحمة.

(٣) كذا بالجرّ علىٰ الحكاية؛ فالنصّ ـ كما سيأتي ـ بتمامه: «أريد أن أصعد إلىٰ ـ أو: أذهب إلىٰ ـ أبي وأبيكم».

(٤) معطوف علىٰ مقول القول، أي: وما زال يقولُ كلَّ كلام يصحِّح به أنه عبد مرسل.

(٥) ينظر ما سيأتي: (٣/ ٥٣، ٥٥، ٥٧، ٦٠، ٦٢، ٨٣، ٨٩، ٩٧، ١٠٠، ١٠١، ٣٥٥).

(٦) (ل): «أن يكمل».

(٧) (٧: ١٩ ـ ٢٣)، وجاءت القصة أيضًا في «متّىٰ»: (١١: ١ ـ ٦).

و«لوقا»: هو لوقا البشير (Luke the Evangelist)، الطبيب، صاحبَ القدِّيس «بولس» في بعض رحلاته التبشيرية ـ كما يزعمون ـ وكَتَب الإنجيل المنسوب إليه، كما كتب «أعمال الرسل» الذي هو جزء من العهد الجديد. «الموسوعة الكونية»: (٩/ ١٩٥).

(٨) «زَمْنىٰ» كذا في (ل) جمع «زَمِين»، فَعيل بمعنىٰ مفعول، والزمانة: العاهة والمرض يدوم زمانًا طويلًا. ورسمت في (د، ح): (زمن) بحذف الألف اختصارًا، وضُبطت في المطبوع: (زُمْن)!

(٩) عامة النسخ الخطية والمطبوعة: «يَذِلَّ» بالذال، ولعل الصواب ما أثبت، ويؤكده قولُه الآتي: «بل حذَّر الغلط في أمره...»، وهو الأقرب معنًىٰ إلىٰ الترجمات العربية؛ ففي اليسوعية: =

قال: فوجدنا يحيىٰ مع محلّه وجلالة قدره عند الله ﷻ ثم ما شَهد به المسيح له من أنه ما قامت النساء[١] عن مثله، قد شكَّ فيه، فاحتاج إلىٰ أن يسأله عن شأنه، ثم لم يكن من جواب المسيح له بشيءٍ مما تصفون من الربوبية، ولا قال: إني خالقك وخالق كلِّ شيء، كما في شريعة إيمانكم، بل حذَّر الغلط في أمره والاغترار، ولا كان من قوله أكثر مما ذَكر أنه أظهره[٢] بنبوته من هذه الآيات التي سَبَق[٣] إلىٰ مثلها أكثر الأنبياء.

قال: ولا رأينا يحيىٰ زاد في وصفه[٤] إياه ـ لما قرَّظه[٥] وأَعلىٰ ذِكرَه، مع تشككه في أمره وحاجته إلىٰ مسألته عن حاله ـ علىٰ أن قال: «**هو أقوىٰ مني، وإني**[٦] **لا أستحق أن أَحلَّ معقِد**[٧] **خُفِّه**»[٨]، ولم يَقل إنه خالقي، وقد يقول الرجل الخيِّر فيمن هو دونه مثلَ الذي قال يحيىٰ فيه؛ تواضعًا لله وخشوعًا، كما قال المسيح في يحيىٰ: «**إنه ما قامت النساء عن مثله**»[٩].

قال: فتَرَكْتم ما أتت به الرسلُ والنبوَّاتُ في المسيح، وهو أصلُكم الذي وقع عليه بناؤكم[١٠]، وجعلتم لأنفسكم شريعةً غيرها.

= «وطوبىٰ لمن لا أكون له حجَر عَثْرة». وفي الفانديك، والبولسية: «وطوبىٰ لمن لا يعثر فيَّ»، والمراد: هنيئًا لمن لم يشك فيَّ، ولم يفقد إيمانَه بي. كما هو في الترجمات الأخرىٰ.

(١) «النساء» سقط من (ل)، وستأتي شهادة يحيىٰ في المسيح قريبًا.

(٢) المطبوع: «أظهر».

(٣) (ح): «تنسبون»، وط النيل: «يسبق».

(٤) (ل): «موضعه»، و(د، المطبوعتان): «وضعه»، والمثبت من (ح).

(٥) التقريظ: مَدْح الحيِّ ووصفُه بحقٍّ أو باطل. يقابله: التأبين؛ مدْح الميت.

(٦) «وإني» ليس في (ل).

(٧) كتب فوقها في (ح): «مقعَد»، تصحيف. ومعقد الحذاء: رِباطُه. وتفسره الترجمات الأخرىٰ: «لستُ أهلًا أن أحلّ سيور حذائه».

(٨) «مرقس»: (١ : ٧)، و«لوقا»: (٣ : ١٦)، و«يوحنا»: (١ : ٢٧).

(٩) «متّىٰ»: (١١ : ١١)، «لوقا»: (٧ : ٢٨).

(١٠) (ل): «وَقَع ثناؤكم».

ومثلُ الذين عَقَدوا هذه الشريعةَ لكم مَثَلُ مَن آمن بنبوَّةِ رجلٍ ينتفي من النبوَّة؛ لأن المسيح عليه السلام يقول: إنه مربوبٌ مبعوثٌ، ويقول جبريل: إنه مكرَم مصطفىٰ، وإن أباه داود، وإن الله جعله ملكًا علىٰ آل يعقوب، وينادي منادٍ من السماء بمثلِ ذلك، ويشهد يحيىٰ بنُ زكريا علىٰ مثله. وتقولون: بل هو خالقٌ أزليٌّ إلا أنه سَتر[1] نفسه.

ويقولُ المسيح وغيرُه ممن سمَّيْنا: إنه معطًىٰ، وإن الله معطيه. وتقولون: بل هو[2] رازق النِّعم وواهبُها.

ويقول: إن الله أرسله. وتقولون: بل هو الذي نزل لخلاصنا، وتعتقدون سبب نزوله من السماء: أنه[3] أراد أن يُخلِّصَكم، ويحتمل الخطيئة، ويربط الشيطان! فقد وجدنا الخلاص لم يقع، والخطيئةَ قائمةً[4] لم تزل، والشيطانَ أعتىٰ ما كان، لم يُربط، بل سلَّطه الله عليه[5] ـ علىٰ ما تقولون ـ بِحَصْرِه[6] في الجبل أربعين يومًا يَمتحنه، وقال له في بعض أحواله معه: «**إن كنتَ ابنَ الله فقل لهذه الصخور تَصير خبزًا!**» فقال له المسيح مجيبًا له: «**إنه مكتوب أن حياة الإنسان لا تكون بالخبز، بل بكل كلمةٍ تخرُج من الله**»، ثم ساقه الشيطان إلىٰ مدينة بيت المقدس، وأقامه علىٰ قُرْنة الهيكل[7]، وقال له: «**إن كنت ابنَ الله**

(١) كذا في جميع النسخ، وفي المطبوعتين: «يستر»!

(٢) «هو» ساقط من المطبوعتين!

(٣) (ل) زيادة: «نَزَل».

(٤) (ل): «باقية».

(٥) «عليه» ساقط من (ل).

(٦) كذا في (د)، و(ل): «يحصره»، وفي المطبوعتين: «فحصره»؛ خلاف النسخ.

(٧) القُرنة ـ بالضم ـ: الطرَف الشَّاخص من كل شيء. وقُرنة الهيكل: حدُّه وطرَفُه. «لسان العرب»: (١٣/ ٣٣٥).

فارْمِ بنفسك من هاهنا، فإنه مكتوب: إن الملائكة تُوكَّل بك؛ لئلا تَعثُر رجلُك بالحجر». قال يسوع: «ومكتوب أيضا: **لا تُجرِّب الربَّ إلهك**». ثم ساقه إلىٰ جبلٍ عالٍ وأراه جميعَ مملكات الدنيا وزخارفَها، وقال له: «**إن خررْتَ علىٰ وجهك ساجدًا لي جعلتُ هذا الذي ترىٰ كلَّه لك**». قال له المسيح: «**اغرُب أيها الشيطان، فإنه مكتوب: اسجد للربِّ إلهك، ولا تعبدْ شيئًا سواه**». ثم بعث الله ﷻ مَلَكًا اقتلع العدوَّ من مكانه ورمىٰ به في البحر، وأَطْلَقَ السبيل للمسيح[1].

قال[2]: أفلا يعلم من كان في عقله أدنىٰ مُسْكةٍ، أن هذا الفعلَ لا يكون من شيطانٍ إلىٰ إلهٍ، ولو كان إلهًا لأزاله عن نفسه قبل أن يأتيَه الملَكُ من عند ربِّه، ولَـمَا قال: «**أُمِرْنا أن لا نجرِّب الله، وأن نسجدَ للربِّ، ولا نعبدَ شيئًا سواه**»[3]! وكيف لم يَربط الشيطانَ عن نفسِه قبل أن يَربطه عن أمَّته؟

قال: فهذه أمورٌ إذا تأمَّلها المتأمِّل قَبُحَتْ جدًّا، وكثُر اختلافُها، واشتدَّ تناقضُها واضطرابُها.

قال: ومما يُعجب منه أنّكم تعتقدون أن الابنَ الأزليَّ اتَّحد بالمسيح فصارا بجهةٍ واحدةٍ، ولم يفارقْه قطُّ منذ اتَّحد به، ومكث علىٰ ذلك في بطن أمه تسعة أشهر، ثم أقام مولودًا ومغذًّىٰ[4] باللبن، ومربوبًا صبيًّا مغذًّىٰ بالأغذية إلىٰ أن بلغ ثلاثين سنة، لا يظهر منه شيءٌ من آلة الربوبية، ولا أمرٌ يوجِب هذا

---

(١) القصة بتمامها في: «متَّىٰ»: (٤: ١ ـ ١١)، وفي «لوقا»: (٤: ١ ـ ١٣)، مع اختلاف ظاهر في ترتيب الأحداث بين الإنجيلين!

(٢) «قال» ليس في (ل)، وفي (د): «وقال»، ولا يزال النقل عن الحسن بن أيوب.

(٣) «متىٰ»: (٤: ٧)، (٤: ١٠)، و«لوقا»: (٤: ٨)، (٤:١٢).

(٤) (ل): «ويتغذىٰ»، (د): «وتغذَّىٰ»، مع طمس أولها ميمًا، وإبقاء نَقْط التاء، فلا يدرىٰ آخر الضّبطين، ولعله المثبت.

المحلّ، ولا كان بينه وبين نظرائه من الآدميين فرقٌ، ولا سطَع منه نورٌ، ولا ظهرتْ له سكينةٌ، ولا حفَّته الملائكةُ بالتهليل، ولا ألَمَّ به الشّعَث[1] بعد ذلك، فوق ما كان من الأنبياء قبله، فقد كلَّم الله موسىٰ من «**العوسجة**»[2] كيف شاء فأشرق ما حولها نورًا، وكلّمه من طور سيناء فاضطرمت[3] في الجبل النيرانُ، والتبس وجهَه النورُ الساطعُ، حتىٰ كان يَتبَرْقعُ إذا جلس مع بني إسرائيل بعد ذلك، لأنهم كانوا لا يستطيعون النظر إليه، ثم سأل موسىٰ ربه ﷻ لما قرُب منه فقال: «**رب أرني أنظر إليك**». قال: «**لن تراني ولكن انظر إلىٰ الجبل، فإن استقرَّ مكانه فسوف تراني**» فلما تجلّىٰ ربه للجبل جعله دكًا وخرَّ موسىٰ صَعِقًا، فلما أفاق من صعقته استقال[4] ربَّه فتاب عليه، وتجلَّىٰ مجدُ الله لجماعةٍ من الأنبياء فرأوا حول مَجده رَبَوَات الملائكة[5].

وقال داود: «**يا ربِّ إنك حيث عَبَرت ببلاد سينين تزلزلت الأرضُ منك وانفطرتْ من هيبتك**»[6].

وقال أيضًا كالمخاطب للبحر والجبال والمتعَجِّب منها: «**مالَكَ أيّها البحر هاربًا، وأنت يا نهرَ الأردن لِمَ ولَّيْت راجعًا، ومالَكِ أيّتها الجبال تنفِرين**

---

(١) (ل): «ولا لـمَّ به الشّعْب»، (ح): «ولا ألم به الشّعْب»، وهي متقاربة. وأصل اللمِّ: الجمع، والشعث: التفرّق. ثم استعير اللمُّ في إصلاحِ كلِّ فاسدٍ.

(٢) العوسجة: شجر كثير الشوك، منه ما يثمر، والعوسج المحض: يقصُر أُنبوبُه ويصغُر ورقُه ويَصلُب عودُه، ولا يَعظُم شجره. «لسان العرب»: (٢/ ٣٢٤).

(٣) (ح): «فاضطرب»، وفي المطبوع: «فاضطربت». والصواب ما أثبت.

(٤) كذا في جميع النسخ وط. النيل، وفي المطبوع: «استغفر»!

(٥) كما في تجلي الله لموسىٰ وعيسىٰ ومعهما بِطْرُس ويعقوب ويوحنّا في «إنجيل مرقس»: (٩: ١-٨)، ولهارون في «سفر العدد»: (١٤: ١٠)، (٢٠: ٦)، ولأنبياء بني إسرائيل في «سفر الخروج»: (٤٠: ٣٤).

(٦) «المزامير»: (٦٨: ٨ـ٩)، وله نظائر في «المزامير»: (١٨: ٧)، (٤٦: ٦)، (٦٠: ٢)، (٧٦: ٧).

كالأبابيل، ومالكنَّ أيتها الشوامخُ والهضباتُ تنزو[1] نزو الشاء[2]». ثم قال كالمجيب عنهم: «من قُدّام الربِّ تزلزلت البقاع»[3].

قال: فإن كان المسيحُ هو الأزليّ الخالق أو كان متَّحدًا به، فكيف لم ترجف بين يديه الجبال ولم تتصرَّفْ عن مشيئته الأنهار والبحار؟ أو كيف لم تَظهر منه آياتٌ باهراتٌ أجلُّ من آيات الأنبياء قبله، مثلَ المشي على متون الهواء[4]، والاضطجاعِ على أكتاف الرّياح[5]، والاستغناءِ عن المآكل والمشارب[6]، وإحراقِ من قرُب منه من الشياطين والجنِّ، كما أَحرق إيليا من قرُب منه من جُندِ أحاب الملك[7]، ويمنع الآدميّين من نفسه، وما فعلوا ـ على زعمكم ـ بجسمه ليعلم الناس أنه خالقُهم أو أنه هيكل الخالق؟

قال: ووجدناكم تقولون: إن الابن إنما سُمِّي[8] ابنَ الله وكلامَه؛ لأنه تولّد من الأبِ وظَهَر منه، فلم نقف على معنى ذلك؛ لأن شريعة إيمانكم تقول[9]:

---

(١) (د): «تنزا». وكذا كانت في (ح)، ثم ضرب عليها دون تصويب، وفي ط النيل: «تنزوان».

(٢) في المطبوعتين: «الشياء» خلاف النسخ.

(٣) «المزامير»: (١١٤: ٣ ـ ٧).

(٤) لموسى عليه السلام، في «الخروج»: (٢٤: ١٨)، ولإيليا واليسع عليهما السلام في «الملوك الثاني»: (٢: ١).

(٥) لأيوب عليه السلام، في «سفر أيوب»: (٣٠: ٢٢).

(٦) لموسى عليه السلام. في «الخروج»: (٣٤: ٢٨).

(٧) (د): «أخاف»، وأصلحت في هامش (ح): «أخاب»، موافقًا لما في «الكامل»: (١/ ١١٨)، والمثبت من (ل)، ومن «تاريخ الطبري»، ولعل الإعجام حكاية النطق العبري.

و«أحاب»: هو ابن عُمري بن ناداب، ملك بعلبك، زمنَ إيليا أو إلياس عليه السلام، كان مسرفًا في قتل الأنبياء، وكان يعبد صنمًا يقال له: «بَعْل»، المذكور في قوله تعالى: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾ [الصافات:١٢٥]، ثم آمن بإلياس وصدّقه مدَّة، وبعدها نكس ورجع. والقصة في «الملوك الثاني»: (١: ٩ـ١٤)، وانظر: «تاريخ ابن خلدون»: (٢/ ١٢٩)، و«تاريخ الطبري»: (١/ ٤٦١).

(٨) (د، ح): «يسمى».

(٩) «تقول» سقط من (ل).

إن الروح أيضا تخرج من الأب، فإن كان الأمر كما تقولون فالروح أيضًا ابن؛ لأنها تَخرُج عن الله تعالىٰ. وإلا فما الفرق بينهما؟

قال: ولم نفهم أيضًا قولَكم: إن الابن تجسَّد من روح القدس، وإن روح القدس ساقه إلىٰ البرِّ ليمتحنه الشيطان، فما كانت حاجة الابن إلىٰ أن تكون الروح - وهي في قولكم مِثلُه - تدبِّره وتغيِّره من حالٍ إلىٰ حال، أَوَما علمتم أن المغيِّر[1] السابِقَ المدبِّرَ فاعلٌ، والمسبوقَ المدبَّرَ مفعولٌ به؟ فالابن إذن دون الروح وليس كمثله[2]، لأن الأزليَّ لا ينفك من الأزليِّ وهو مثله.

قال: وإن كان المسيحُ من روح القدس، كما قال جبريلُ الملَك لأمِّه مريم، فلِمَ سمَّيتموه كلمةَ الله وابنَه، ولم تسمُّوه روحَه، فإنما قال لها الملَك: «**إن الذي تلدين من روح القدس**». والروحُ غيرُ الابن، ولو كان المعنىٰ واحدًا لَمَا قالت الشريعةُ: إنه تجسَّد من روح القدس، وإن روح القدس ساقَتْه[3] إلىٰ البر، وإن روحَ القدس نزل عليه، ولِمَ تُثَلِّثون به في إيمانكم فتقولون: نؤمن بالأب والابن وروح[4] القدس؟

قال: ووجدناكم تقولون أيتها النُّسطوريّة: إن لله علمًا وحكمة هما **الابن**، وحياةً هي **الروح** = قديمَين[5]، ولعلمه وحياته ذاتٌ كذات الله، وذلك أن علمَ الله له علمٌ وحياةٌ، ولحياتِه - التي هو[6] روحُه - علمٌ وحياةٌ، وأن الله الأبَ لَمَّا

---

(١) المطبوع: «الغير»، خطأ.

(٢) المطبوع: «مثله»، خلاف النسخ وط النيل.

(٣) في المطبوعتين: «ساقه»؛ خلاف الأصول الخطية، والتذكير أقرب؛ علىٰ مثال ما قبله بتسعة أسطر، ولقوله بعده: «نزل».

(٤) المطبوع: «الروح» خلاف النسخ وط النيل.

(٥) أي: الابن والروح. وفي (ل): «قديمتين».

(٦) كذا في الأصول الخطية، وهو متجه، وفي المطبوعتين: «هي»، وفي (ل): «الذي هو».

رأىٰ استعلاء[1] العدوِّ علىٰ خلقه ونكولَ الأنبياء عن مناوأته، أرسل إليه ابنَه الفرد وحبيبَه، وجعله فداء ووِقاء[2] للناس أجمعين، وأن ابنَه نزل من السماء وتجسَّد من روح القدس وصار إنسانًا، ثم وُلد ونشأ وعاش ثلاثين سنة يتقلَّب بين بني إسرائيل كواحدٍ منهم، يصلِّي في كنائسهم، ويستنُّ بسننهم[3]، لا يدَّعي دينًا غيرَ دينهم، ولا ينتحلُ[4] رسالةً ولا نبوّةً ولا بنوّةً حتىٰ إذا انقضتْ تلك السُّنون أَظهَر الدعوة وجاء بالآيات الباهرة والبراهين المشهورة، فأنكرتْه اليهودُ وقتلتْه وصلبتْه، ثم صعد إلىٰ السماء.

وصدَّقتم بشريعة الإيمان وكفَّرتم من خالفها، ثم لم تلبثوا أن خلعتموها وانسلختم منها، وقلتم: إن المسيح جوهران وأقنومان، جوهرٌ قديمٌ وجوهرٌ حديثٌ، ولكل جوهرٍ أقنومٌ علىٰ حياله، وإن الله جوهرٌ قديمٌ يقوم بمعنيين، فهو واحدٌ يقوم بثلاثة معان، وثلاثةٌ لها معنىً واحد، كالشمس التي هي شيء واحد، ولها ثلاثةُ معانٍ: القُرْصُ والحرُّ والنورُ. فالمسيح هو الله، وهو مبعوثٌ غير أنه ليس يُعبد.

فكان معنىٰ قولكم هذا: أن المسيح مولودٌ لكنه ليس مفعولًا به، وهو مبعوثٌ مرسلٌ لكنكم تستحيون أن تُسمُّونه[5] رسولًا؛ إذ كنتم لا تُفرِّقون بين

---

(١) في المطبوعتين: «استيلاء»، وكذا عن نسخة بهامش (د).

(٢) (ح): «ورفاءً»، والمطبوع: «ووفاءً»، غلط.

(٣) (ل): «بسنتهم»، و(ح): «ويشبب بينهم»، تصحيف!

(٤) (ل): «ولا انتحل».

(٥) كذا الأصول الخطية، سهو من الناسخ، أو علىٰ إهمال (أنْ)، وهي لغة صحيحة. ومنه قراءة ابن محيصن: (لِمَنْ أراد أن يُتِمُّ الرضاعة)، وقوله:

أن تقرآنِ علىٰ أسماءَ ويحكما ... منّي السلامَ وألا تشعِرا أَحدا

والمطبوعتان: «تسموه» علىٰ الجادَّة المشهورة. ينظر: «مغني اللبيب»: (ص/ ٣٨).

الله وبينه في شيءٍ من الأشياء، وأقبلتم علىٰ المَلَكانيَّة واليعقوبية بالتكفير واللعن؛ لقولهم: إن الله والمسيح شيء واحد، ثم لم تلبثوا أن قدَّمتم المسيح علىٰ الله ﷻ وبدأتم به في التمجيد، ورفعتم إليه تهاليلَكم ورغائبَكم[1] في أوقات القرابين خاصّة، وهي أجلُّ[2] صلواتكم وأفضلُ محافلكم عندكم؛ فإنه يقوم الإمامُ منكم علىٰ المذْبح من مذابحكم وأهله مَرْعُوْبُونَ، فتتوقعون نزول روح القدس - بزعمكم - من السماء بدعائه.

فيفتتح[3] دعاءه ويقول[4]: «**لِيتمَّ علينا وعليكم نعمة يسوع المسيح ومحبة الله الأب، ومشاركة روح القدس إلىٰ دهر الداهرين**»[5]. ثم يختم صلاته بمثل ذلك.

فهذا تصريحٌ بالشرك، وتصغيرٌ لعظمة الله وعِزَّته؛ أن جعلتم النِّعَم والمواهب لمن هو دونه، وهو معطًىٰ ومُخَوَّل[6] من عند الله علىٰ قولكم، وجعلتم لله بعد المسيح محبةً، ولروحه مشارَكةً.

قال: ووجدناكم قد عِبتم علىٰ اليعقوبية قولَهم: إن مريم ولدت الله - عزَّ الله وجلَّ عن ذلك - وفي شريعة الإيمان التي بينَّاها المجتَمعِ عليها: أن المسيح إلهٌ حق، وأنه وُلد من مريم. فما معنىٰ المنافَرة! وما الفرقَ! وما تُنكرون من قولهم: إن المقتول المصلوب هو الله - عزَّ الله وجلَّ عن ذلك -! وشريعةُ

---

(١) (ل): «ودعواتكم».

(٢) (ل): «أجمل».

(٣) (ح)، المطبوعة: «فيفتح».

(٤) (ل): «ويقولون».

(٥) «كورنثوس»: (١٣: ١٤)، وبنحو معناه في: «أفسس»: (٥: ٢٣).

(٦) صححت في هامش (ح): «محلول».

إيمانكم تقول: نؤمن بالرب المسيح الذي مِن خبره وحاله: الذي ولد من مريم وأَلِم وصلب علىٰ عهد الملك بيلاطُس[١] البُنْطي، ودُفن وقام في اليوم الثالث، أليس هذا إقرارًا بمثل قولهم[٢]؟ فتدبَّروا هذا القولَ يا أولي الألباب.

فإنكم إن قلتم: إن المقتولَ المصلوب هو الله؛ فإن مريم عندكم وَلَدت الله.

وإن قلتم: إنه إنسان؛ فإن مريم وَلدت إنسانًا، وبطلت الشريعة، فأيَّ القولين اخترتموه ففيه نقضُ دينكم.

ثم عِبتم علىٰ المَلْكانيَّة قولهم: إنه ليس للمسيح إلا أقنومٌ واحدٌ[٣]؛ لأنه صار مع الأزلي الخالق شيئًا واحدًا لا فرق بينهما. وقلتم بأن له أقنومين، لكلِّ جوهرٍ أقنومٌ علىٰ حياله، ثم لم تلبثوا أنْ رجعتم إلىٰ مثل قولهم، فقلتم: إن المسيح وإن كان مخلوقًا من مريم مبعوثًا؛ فإنه هيكلٌ لابن الله الأزليّ، ونحن لا نفرِّق بينهما، فإذا كان الأمر عندكم علىٰ هذا فما تنقِمون علىٰ المَلَكِيَّة! وما معنىٰ الافتراق، وقد رجعتم في الاتحاد إلىٰ مثل قولهم؟ إن هذا الأمر تحار فيه الأفهام!

---

(١) (د، ل) «نيلاطس». و(ح): «بيلاطوس» وهو الأقرب إلىٰ ما أُثبت من المصادر. ووقع في (د، ل) «النّبطي»، والمثبت من (ح)، وهو الموافق لما في الأناجيل.
و«بيلاطس البنطي» (Pontius Pilate): هو عامل الامبراطور علىٰ مقاطعة: (يهوذا) عشر سنوات، من (٢٩م) إلىٰ (٣٩م)، ويدّعي النصارىٰ أنه مَن حكم بصلب المسيح وجلده، قيل إنه انتحر بعد ذلك، وقيل آمن فقتله «نارون» سنة (٣٩م)؛ ولهذا تقدّسه الكنيسة القبطية. انظر: «الموسوعة الكونية»: (١١/ ٥٧٤). وأخباره في «يوحنا»: (١٩)، و«متّىٰ»: (٢٧).
وانظر خبره مع المسيح في «تثبيت دلائل النبوة»: (ص/ ١٥٧)، وكذا في «متّىٰ»: (٢٧: ١ـ٥٠)، و«مرقس»: (١٥: ١ـ٢٥)، و«لوقا»: (٢٣: ١ـ٥٤)، و«يوحنا»: (١٨: ٢٨ـ ١٩: ١٦).
(٢) (د): «قولكم».
(٣) المطبوع: «أقنومًا واحدًا»، خلافًا للنسخ وجادَّة اللغة.

فإن كانت الشريعة بمعنىٰ[1] الأمانة عندكم حقًا، فالقول ما قال يعقوب[2]، وذلك أنا إذا ابتدأنا من الشريعة في ذِكر المسيح، ثم نسَقنا المعانيَ نسْقًا[3]، وانحدرنا فيها إلىٰ آخرها، وجدنا القومَ الذين ألّفوها[4] لكم قد صحَّحوا أن يسوع المسيحَ هو ابن الله، وهو بكر الخلائق كلِّها، وهو الذي وُلد من مريم ليس بمصنوع، وهو إلهٌ حقٌّ من إلهٍ حقٍّ من جوهرِ أبيه، وهو الذي أَتقن العوالم وخُلق كلُّ شيء علىٰ يده، وهو الذي نزل لخلاصكم، فتجسَّد، وحملتْه مريم وولدتْه، وقُتل وصُلب، فمن أنكر قولَ اليعقوبيَّة لزمه أن يُنكر هذه الشريعةَ التي تَشهد بصحة قولهم، ويلعن من أَلَّفها[5].

قال: وإنما أَخذت تلك الطائفةُ ـ يعني الذين وضعوا الأمانة ـ بكلماتٍ ـ ذكروا[6] أنهم وجدوها في الإنجيل ـ مشكلاتٍ، تأولتْ فيها[7] ما وقع بهواها، وتركتْ ما في الإنجيل من الكلام البيِّن الواضحِ الذي يشهد بعبودية المسيح، وشهادتِه بذلك علىٰ نفسه، وشهادةِ تلاميذه به[8] عليه، فأخذتْ بالـمُشْكل اليسير، وجعلتْ له ما أحبَّتْ من التأويل، وأَلغت[9] الواضحَ الكثيرَ الذي لا يحتاج إلىٰ تأويل.

---

(١) (ل): «تعني».

(٢) أي: يعقوب البرادعي، الذي تنسب إليه اليعقوبية، وقد تقدم التعريف به.

(٣) زاد في المطبوعتين: «واحدًا»، وليس في النسخ!

(٤) (ل، ح، المطبوعة): «ألقوها».

(٥) (د): «وتلعن»، (ح): «ويكفِّر من ألقاها».

(٦) المطبوعتان: «وذكروا» خلاف النسخ! و(ل): «لكلمات ذكروا».

(٧) (ح، ل): «منها».

(٨) «به» ساقط من (ل، ح).

(٩) صوِّبت في هامش (ح): «وألقت».

قال: فأما احتجاجكم بالشمس، وأنها[1] شيءٌ واحدٌ له ثلاثة[2] معان، وتشبيهُكم ما تقولونه[3] في الثلاثة الأقانيم بها، فإن ذلك تمويهٌ لا يصحّ؛ لأن نور الشمس لا يُحدُّ بحدِّ الشمس، وكذلك حرُّها لا يُحدُّ بحدِّ الشمس؛ إذ كان حدُّ الشمس جسمًا مستديرًا مضيئًا مُسْخَنًا دائرًا في وسط الأفلاك دورانًا دائمًا، ولا يتهيأ أن يَحدَّ نورَها وحرَّها مثلُ[4] هذه الصفة، ولا يقال: إن نورَها أو حرَّها جسمٌ مستديرٌ مضيءٌ مُسْخَنٌ دائم الدوران، ولو كان نورُها وحرُّها شمسًا حقًا من شمسٍ حقٍّ من جوهرِ الشمس ـ كما قالت الشريعة في المسيح: إنه إلهٌ حقٌّ من إلهٍ حقٍّ من جوهرِ أبيه= لكان ما قلتم له مَثَلًا تامًّا، والأمرُ مخالف لذلك ولا يُشبهه ولا يقع القياس عليه، والحجة منكم فيه باطلة.

قال: ووجدناكم تذكرون أن المسيح نزل من السماء فأبطلَ بنزولِه الموتَ والآثامَ، فإن العجب ليطول من هذا القول! وأعجبُ منه مَن قَبِله ولم يتفكر فيه، وممَّن لم يَستقبح أن يعتقد ديانةً لله ﷻ علىٰ مثل هذا القول المحال، البائنِ[5] عما تَشهد به العقولُ وتُنبئ به المشاهدة، ويدعو الناس إليها، فما هو ببعيدٍ مِن عَقْد ما هو أَمحلُ وأبطلُ منها؛ لأنه إن كانت الخطيئة بَطَلَتْ بمجيئه، فالذين قتلوه إذًا ليسوا خاطئين ولا مأثومين، لأنه[6] لا خاطئ بعد مجيئه ولا خطيئة.

وكذلك أيضًا الذين قتَلوا حواريَّه وأحرقوا أسفارَه غيرُ خاطئين، وكذلك من نراه من جماعتكم ـ منذُ ذلك الدهر إلىٰ هذا الوقت ـ يَقتل ويَسرق ويزني

---

(١) (ل): «فإنها»، يوهم أنه جواب «فأما»، وهو خطأ، بل جوابها: «فإن ذلك تمويه».

(٢) (ح): «لها بثلاثة»، (ل): «لها ثلاث».

(٣) (د، المطبوعتان): «يقولونه».

(٤) كذا في جميع الأصول، وفي المطبوعتين: «بمثل»، وهو أمثل. و(ل): «أو حرّها».

(٥) (ل): «البيِّن».

(٦) المطبوع: «لأنْ»، خلاف النسخ!

ويلوط، ويَسْكَر ويَكذب، ويَركبُ كل ما نُهي عنه من الكبائر وغيرِها غيرُ خاطئين، ولا مأثومين.

فمن جَحد ذلك فليرجع إلىٰ التسبيحة التي تُقرأ بعقب كل قُربان، وهو: «**أنْ يا ربنا الذي غَلَب بوجعه الموتَ الطّاغي**[١]».

وفي الأخرىٰ التي تقال في يوم الجمعة الثانية من الفِصْح[٢]: «**إنَّ فخرنا بالصليب الذي بطَل به سلطانُ الموت وصِرْنا إلىٰ الأمن والنجاة بسببه**».

وفي بعض التسابيح: «**بصلوات ربّنا يسوعَ المسيح بَطَل الموت، وانطفأتْ فِتنُ الشيطان، ودرستْ آثارُها**». فأيُّ خطيئة بطلت؟ وأيُّ فتنة للشيطان انطفأت؟ أو أيُّ أمر كان الناس عليه قبل مجيئه ـ من المحارم والآثام ـ تغيَّر عن حالته؟

قال: فإذا كان التمويه يقع فيما يُلحقه كلُّ أحد بالمعرفة والعيان[٣]، فهو فيما أشكلَ من الأمور وفُعل بالتأويلات[٤] التي تأولها أولئك المتأوّلون أوقع.

وإذا كنتم قد قبِلتم هذا المحال الظاهر الذي لا خفاء به عن الصبيان، فأنتم لما هو أعظمُ منه من المحال أقبل! وهذا إنجيلكم يُكذّب هذا القول،

---

(١) (ل): «الطاعن». وهذه التسبيحة والتسبيحتان بعدها لم أقف عليها في العهدين القديم والجديد، لكن نقلها -بنصّها- أبو البقاء الهاشمي (ت٦٦٨هـ) في كتابه: «تخجيل من حرَّف التوراة والإنجيل»: (٢/ ٦٢٨).

(٢) أي عيد الفِصْح، عبراني، معناه: العبور، وهو عيدٌ قديم احتفل به اليهود لنجاة موسىٰ وقومه من فرعون، وعبورهم من مصر نحو الأرض المقدسة. واحتفل به النصارىٰ باعتباره يمثّل صَلْب المسيح وقيامته، ثم خالفوا اليهود في وقته وبعض طقوسه، كما سيأتي بيانه بعد فصل. ينظر: «المسيح في الأعياد اليهودية»: (ص/ ٢٨ ـ ٧٢)، «موسوعة اليهود واليهودية»: (٢/ ٨٦).

(٣) المطبوع: «البيان»، خلاف النسخ.

(٤) (ل): «وفعله فالتأويلات»، و(ح): «ثالثا وثلاث»، تصحيف.

حيث يقول المسيح فيه[1]: «**ما أكثرَ من يقول لي يوم القيامة: يا سيدَنا! أليس باسمك أخرجنا الشيطان، فأقول: أُغْربوا عني أيّها[2] الفجرة الغاوون، فما أن[3] عرفتكم قطّ**»[4]. فهذا خلافُ قول علمائكم ما قالوا، ووضْعِهم لكم ما وضعوا.

ومثلُه قولُه: «**إني جامعُ الناسِ يوم القيامة عن ميمنتي وميسرتي، وقائلٌ لأهل الميسرة: إني جعتُ فلَمْ تُطعموني، وعطِشتُ فلَمْ تَسقوني، وكنتُ غريبًا فلم تَأْووني، ومحبوسًا فلَمْ تَزوروني، ومريضًا فلَمْ تعودوني، فاذهبوا إلىٰ النار المُعَدَّة لكم من قَبل تأسيس الدنيا. وأقول لأهل الميمنة: فَعلتُم بي هذه الأشياء فاذهبوا إلىٰ النعيم المعدِّ لكم من قَبل تأسيس الدنيا**»[5].

فهل أَدخل أولئك النارَ إلا خطاياهم التي ركِبوها؟ وهل أصار هؤلاء إلىٰ النعيم إلا أعمالهم[6] الجميلة التي قدَّموها بتوفيق الله إيَّاهم؟ فمن قال: إن الخطيئة قد بَطَلت، فقد بَهَت، وخالف[7] قولَ المسيح، وكان[8] من الكاذبين.

قال[9]: ويا أيُّها القوم ـ الذين هم أولوا الألباب والمعرفة ـ حيث ينسبونه إلىٰ الربوبية، ويَنْحِلونه اللاهوتية، ويجعلونه خالقَ الخلق أجمعين وإلههم،

---

(١) «فيه» ساقط من (ل).

(٢) (ل، د): «أيتها».

(٣) كذا في جميع النسخ وط النيل، ولعلها «أنا» مقصورة، يدل علىٰ ذلك نصها في العهد الجديد «أصرح لهم أني لم أعرفكم قط»، وهي ساقطة من المطبوع!

(٤) «متّىٰ»: (٧: ٢٢ـ٢٣).

(٥) «متّىٰ»: (٢٥: ٣١ـ٤٦)، مع تقديم وتأخير.

(٦) كذا في النسخ الخطية، وفي ط النيل: «صار ... أعمالهم»، وفي المطبوع: «صار ... بأعمالهم»، خلاف النسخ.

(٧) (ل): «وقد خالف».

(٨) (ح، د): «وكان هو».

(٩) المطبوع: «وقال»، خلاف النسخ.

بماذا ساغ ذلك لكم، وما الحجة فيه عندكم؟

هل قالت كتب النبوّات فيه ذلك؟ أو هل قاله عن نفسه؟ أو قاله أحدٌ عن تلامذته والناقلين عنه الذين هم عمادُ دينكم وأساسُه ومَن أخذتم الشرائعَ والسننَ عنه[١]، ومَن كَتَب الإنجيلَ وبيَّنه[٢]؟ بل[٣] قد أفصحَ في كلِّ الإنجيل من كلامه ومخاطباته[٤] ووصاياه بما لا يُحصىٰ كثرةً بأنه عبدٌ مثلُكم ومربوبٌ معكم، ومرسلٌ من عند ربه وربكم، ومبدي ما أُمِرَ به فيكم.

وحكىٰ مثلَ ذلك مِن أمره حوارِيُّوه وتلامذتُه، ووصفوه لمن سأل عنه.

وفي كلامهم بأنه رجلٌ جاء من عند الله ﷻ، ونبيٌّ له قوة وفضل، فتأوَّلتم في ذلك أنه أَخرج كلامه علىٰ معنىٰ الناسوت. ولو كان كما تقولون؛ لأفصح عن نفسه بأنه إلهٌ كما أفصح بأنه عبدٌ، ولكنه ما ذكره ولا ادَّعاه، ولا دعا إليه، ولا ادَّعتْه له كتب الأنبياء قبله ولا كتبُ تلامذته، وما حُكي[٥] عنهم، ولا أَوجبه كلامُ جبريل[٦] الذي أدَّاه إلىٰ مريم، ولا قولُ يحيىٰ بنِ زكريا.

قال: فإن قلتم: إنكم استدللتم علىٰ ربوبيته بأنه أحيا الموتىٰ، وأبرأ الأكمه والأبرصَ، ومشىٰ علىٰ الماء وصعد إلىٰ السماء، وصيَّر الماء خمرًا، وكثَّر القليل= فيجب الآن أن يُنظر إلىٰ كل[٧] مَن فَعل مِن هذه الأمور فِعلًا، فنجعله ربًا وإلهًا، وإلا فما الفرق؟

---

(١) (ل، ح): «منه».

(٢) (ح): «وثبّته».

(٣) «بل» سقط من المطبوع!

(٤) المطبوع: «ومخاطبته» خلاف الأصول الخطية.

(٥) في المطبوعتين: «ولا حكي»، خلاف النسخ.

(٦) وقع هنا خرم في (ح) يقدَّر بثلاث أوراق، وينتهي عند قوله: «ويقرّ له بالعبودية».

(٧) «إلىٰ كل» ليس في (ل).

فمن ذلك: أن كتاب «**سفر الملوك**»[1] يُخبر أن إلياس أحيا ابنَ الأرملة، وأن اليسع أحيا ابن الإسرائيلية[2]، وأن حزقيال[3] أحيا بشرًا كثيرًا[4]، ولم يكن أحدٌ ـ ممن ذكرنا بإحيائه الموتىٰ ـ إلهًا.

وأما إبراء الأكمه؛ فهذه التوراة تُخبر أن يوسف أبرأ عينَ أبيه يعقوبَ بعد أن ذَهبتْ[5]، وهذا موسىٰ طرَحَ العصا فصارت حية لها عينان تُبصر بهما[6]، وضَرب بها الرملَ فصار قملًا، لكل واحدة منها عينان تُبصر بهما[7]، ولم يكن واحدٌ منهما[8] بذلك إلها.

وأما إبراء الأبرص؛ فإن كتاب «**سفر الملوك**»[9] يُخبر بأن رجلًا من عُظماء الروم بَرَص، فرحل من بلده قاصدًا اليسع عليه السلام ليبرئه من بَرَصه[10]، فأَخبر الكتابُ بأن الرجل وَقف ببابِ اليسع أيامًا لا يؤذَن له، فقيل لليسع: إن ببابك رجلًا يقال له نُعمان، وهو أجلُّ عظماء الروم، به برصٌ، وقد قصدك لتُبرِئه من برصه[11]، فإن أذِنت له دَخل إليك، فلم يأذن له، وقال لرجل من

---

(١) «الملوك الأول»: (١٧: ١٧ ـ ٢٤).

(٢) «الملوك الثاني»: (٤: ٣٢ـ٣٧).

(٣) (ل): «حزقيا».

(٤) «حزقيال»: (٣٧: ١ـ١٠).

(٥) «التكوين»: (٤٦: ٤).

(٦) «الخروج»: (٧: ١٠ـ١٥).

(٧) «الخروج»: (٨: ١٦ـ١٧)، ونَسَب فيه معجزةَ العصا لهارون لا لموسىٰ، حيث قال: «وقال الله لموسىٰ: قل لهارون: ابسط يدك بعصاك واضرب تراب الأرض؛ ليصير قَملًا في كل أرض مصر...»، كذا في التوراة السّامرية، ومثله النصّ العبري التقليدي، غير أنه ذكر البعوض بدل القمل!

(٨) (د): «منهم».

(٩) «الملوك الثاني»: (٥: ١ـ٢٧).

(١٠) (ل): «مرضه».

(١١) المطبوعتان: «مرضه»، خلاف النسخ.

أصحابه: اخرج إلىٰ هذا الرجل فقل له: يَنغمسْ في الأردن سبعَ مرّات، فأبلغ الرسولُ لنعمان[1] ما أَمره به اليسع، ففعل ذلك، فذهب عنه البرصُ ورجع قافلًا إلىٰ بلده، فاتَّبعه خادمُ اليسع فأوهمه أن اليسع وجَّه به إليه يَطلب منه مالًا، فسُرَّ الرجلُ بذلك، ودَفع إلىٰ الخادم مالًا وجوهرًا، ورجع فأخفىٰ ذلك وستره.

ثم دخل إلىٰ اليسع، فلما مَثَل بين يديه قال له: تبِعتَ نعمان وأوهمته عني كذا وكذا، وأخذتَ منه كذا[2]، وأخفيته في موضع كذا! إذ فعلتَ الذي فعلتَ[3]؛ فليصِرْ برصُه عليك وعلىٰ نسلك، فبرص ذلك الخادم علىٰ المكان.

فهذا[4] اليسع قد أبرأ أبرصًا، وأبرص صحيحًا، وهو أعظمُ مما فعل المسيح عَلَيْهِ السَّلَامُ، فلم يكن في فعله[5] ذلك إلهًا.

قال: وأما قولكم: إنه مشىٰ علىٰ الماء؛ فإن كتاب «**سفر الملوك**»[6] يخبِر بأن إلياس عَلَيْهِ السَّلَامُ صار إلىٰ الأردن ومعه اليسع تلميذه، فأخذ عمامتَه فضَرب بها الأردن، فاستيبس له الماء حتىٰ مشىٰ عليه هو واليسع، ثم صعد إلىٰ السماء علىٰ فرسٍ من نور واليسعُ يراه، ودَفع عمامتَه إلىٰ اليسع، فلما رجع اليسع إلىٰ الأردن ضَرب بها الماءَ فاستيبس له حتىٰ مشىٰ عليه راجعًا.

---

(١) كذا في جميع النسخ، والأفصح تعديته بنفسه، يقال: «أبلغه الخبر إبلاغًا».

(٢) (ل) زيادة: «وكذا».

(٣) (د) زيادة: «عليه».

(٤) المطبوعتان: «قال فهذا»، خلاف النسخ.

(٥) (ل): «فعل».

(٦) «الملوك الثاني»: (٢: ٧ـ١٤)، وهنا عبّر بالمشي علىٰ الماء بعد استيباسه، وفي عامة الترجمات العربية: أنه انفلق له البحر فمشىٰ علىٰ اليابسة، ونصّها: «وضرب الماء، وقال: أين هو الرب إله إيليا؟ ثم ضَرب الماء أيضًا فانفلق إلىٰ هنا وهناك فعبر اليسع»، فلعل في حكاية أحدهما توسُّعًا وتجوّزًا.

ولم يكن واحدٌ منهما بمَشْيِه على الماء إلهًا، ولا كان إلياس بصعوده إلى السماء إلهًا.

قال: وأما قولكم: إنه صيَّر الماء[1] خمرًا؛ فهذا كتاب «**سفر الملوك**»[2] يخبِر بأن اليسع نزل بامرأةٍ إسرائيليَّةٍ فأضافته وأحسنتْ إليه، فلما أراد الانصرافَ قال لها: هل لك من حاجة؟ فقالت المرأة: يا نبي الله! إن على زوجي دَينًا قد فَدَحه[3]، فإن رأيتَ أن تدعوَ الله لنا بقضاءِ دَيننا فافعل.

فقال لها اليسع: اجمعي كل ما عندك من الآنية، واستعيري من جيرانك جميعَ ما قدرتِ عليه من آنيتهم. ففعلتْ. ثم أمرها فملأت الآنية كلَّها ماء فقال: اتركيه ليلتكِ هذه. ومضىٰ من عندها، فأصبحت المرأة وقد صار ذلك الماء كلُّه زيتًا، فباعوه فقضوا دينهم.

وتحويلُ الماء زيتًا أبدع من تحويله خمرًا، ولم يكن اليسع بذلك إلهًا.

وأما قولكم: المسيح عليه السلام كثَّر القليلَ حتىٰ أكل خلقٌ كثيرٌ من أَرْغفةٍ يسيرة؛ فإن كتاب «**سفر الملوك**»[4] يُخبر بأن إلياس نزل بامرأةٍ أرملةٍ، وكان القَحْطُ قد عمَّ الناسَ، وأجدبت البلادُ، ومات الخلقُ ضرًّا وهَزْلًا[5]، وكان الناسُ في ضِيق، فقال للأرملة: هل عندك من[6] طعام؟ فقالت: والله ما عندي

---

(١) (د): «ماءً».

(٢) «الملوك الثاني»: (١: ٤-٧).

(٣) أي: أثقلَه وشقَّ عليه أداؤه.

(٤) «الملوك الأول»: (١٧: ٧-١٦).

(٥) الهَزْل: الفقر، و(هزل) كـ(ضرب): افتقر، وأَهْزَلَ القومُ: حبَسوا أموالهم عن شدَّةٍ وضيقٍ. «لسان العرب»: (١١/ ٦٩٧).

(٦) «من» سقط من المطبوع.

إلا كفٌّ من دقيق في قُلَّة، أردتُ أن أخبِزه لطفلٍ لي، وقد أيقنَّا بالهلاك لِـمَا الناسُ فيه من القحط. فقال لها: أحضريه فلا عليكِ. فأتتْه به، فبارك عليه، فمكث عندها ثلاثَ سنين وستةَ أشهر تأكل هي وأهلها وجيرانُها منه حتىٰ فرَّج الله عن الناس.

فقد فعل إلياسُ في ذلك أكثرَ مما فعل المسيح؛ لأن إلياس كثَّر القليل وأدامه، والمسيحَ كثَّر القليل في وقتٍ واحد، ولم يكن إلياسُ بفعله هذا إلهًا.

قال: فإن قلتم: إن هؤلاء الأنبياء ليس لهم صُنعٌ في هذه الأفعال، وإن الصنع فيها والقدرةَ لله ﷻ؛ إذ كان هو الذي أجراها علىٰ أيديهم؛ فقد صدقتم.

ونقول لكم أيضًا: كذلك المسيح ليس له صنعٌ فيما ظهر علىٰ يديه من هذه الأعاجيب؛ إذ كان الله هو الذي أَظهرها علىٰ يديه، فما الفرق بين المسيح وسائر الأنبياء؟ وما الحجة في ذلك؟

قال: وإن قلتم: إن الأنبياء كانت إذا أرادت أن يُظهر الله علىٰ أيديهم آيةً تضرَّعت إلىٰ الله ودعَتْه وأقرَّت له بالربوبية وشهدتْ علىٰ أنفسها بالعبودية.

قيل لكم: وكذلك[1] سبيل المسيح، سبيل سائر الأنبياء، قد كان يدعو ويتضرَّعُ ويعترفُ بربوبية الله، ويقرُّ له بالعبودية[2].

فمن ذلك: أن الإنجيل يخبِر بأن المسيح أراد أن يُحييَ رجلًا يقال له ألِعازَر[3]، فقال: «**يا أبي أدعوك كما كنت أدعوك من قبل فتجيبني وتستجيب**

(١) (ل): «بل فكذلك».

(٢) هنا ينتهي السقط في (ح).

(٣) ألِعازر أو لَعازر: يعني: الله يعين.

لي، وأنا أدعوك من أجل هؤلاء القيام ليعلموا»[١].

وقال ـ بزعمكم ـ وهو علىٰ الخشبة: «**إلهي إلهي لم تركتني؟**»[٢].

وقال: «**يا أبي اغفر لليهود ما يعملون، فإنهم لا يدرون ما يصنعون**»[٣].

وقال في إنجيل «متّىٰ»[٤]: «**يا أبي أحمدك**».

وقال: «**يا أبي إن كان بُدٌّ**[٥] **أن يتعدَّاني هذا الكأس، ولكن ليس كما أريد أنا، فلتكن مشيئتُك**»[٦].

وقال أيضا: «**أنا أذهب إلىٰ إلهي الذي هو أعظمُ مني**»[٧].

وقال: «**لا أستطيع أن أصنع شيئًا ولا أتفكَّر فيه إلا باسم إلهي**»[٨].

وقال يعني نفسه: «**لا ينبغي للعبد أن يكون أعظمَ من سيِّده، ولا للرسول أن يكون أعظمَ ممن أَرسله**»[٩].

---

(١) «يوحنّا»: (١١: ٤١ـ٤٢).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) «لوقا»: (٢٣: ٣٤).

(٤) (١١: ٢٥)، وفيه: «أحمدك أيها الآب رب السماء والأرض...».

(٥) (ل): «قد»، وضرب عليها في (ح) دون تصويب.

(٦) «متّىٰ»: (٢٦: ٣٦ـ٤٤)، وفيه: «يا أبتاه، إن لم يُمكن أن تَعبُر عني هذه الكأس إلا أن أشربها، فلتكن مشيئتك».
و«مرقس»: (١٤: ٣٢ـ٣٩)، وفيه: «يا أبا الآب! كل شيء مستطاع لك فأَجِزْ عني هذه الكأس، ولكن ليكن لا ما أريد أنا، بل ما تريد أنت».
و«لوقا»: (٢٢: ٣٩ـ٤٤)، وفيه: «يا أبتاه! إن شئت أن تجيز عني هذه الكأس، ولكن لتكن لا إرادتي، بل إرادتك».

(٧) «يوحنّا»: (١٤: ٢٨).

(٨) «يوحنّا»: (٥: ٣٠)، (٨: ٢٨)، (٨: ٤٢)، (١٢: ٤٩).

(٩) «يوحنا»: (١٣: ١٦).

وقال: إن الله لم يلد ولم يولد، ولم يأكل ولم يشرب، ولم ينَمْ ولم يره أحدٌ من خلقه، ولا يراه أحدٌ إلا مات[1].

والمسيح قد أكل وشرب ووُلِد، ورآه الناس فما ماتوا من رؤيته ولا مات أحدٌ منهم، وقد لبِث فيهم ثلاثًا وثلاثين سنة»[2].

قلت: وعامة ما ذكره هذا عن الكتب تَعترف به النصارىٰ، ولكن بعضهم ينازعه في يسيرٍ من الألفاظ، فنازَعَه هنا في قوله: «**لا ينبغي للعبد أن يكون أعظمَ من سيِّده**». وقال[3]: هذا إنما قاله المسيح للحواريين، وذَكَر أنه لا يُعرف عنه[4] لفظ: لم يلد[5] ولم يولد، ولم يأكل ولم يشرب.

قال[6]: «وقال[7] في إنجيل يوحنّا[8]: «**إنكم متىٰ رَفعتم ابن البشر فحينئذ تعلمون أني أنا هو، وشيءٌ من قِبَل نفسي لا أفعل، ولكن كلُّ شيء كالذي علَّمني أبي**».

---

(١) لم يقصد الحسن بن أيوب نسبةَ هذا القول بلفظه إلىٰ المسيح ﷺ، وإنما عنىٰ ما تضمَّنه من معنىٰ، وهو ثابت في مواضع من العهدين القديم والجديد، منها: «الخروج»: (٣٣: ٢٠)، و«التثنية»: (٤: ١٢)، و«يوحنّا»: (١: ١٨)، و«يوحنّا»: (٦: ٤٦)، وغيرها، وعلىٰ هذا فمنازعة بعض النصارىٰ له في هذا ـ كما سيذكره المصنف ـ حَيْدة عن الحق الثابت. والله أعلم.

(٢) هنا ينتهي جزءٌ من رسالة الحسن بن أيوب إلىٰ أخيه، وللمصنف رجوعٌ إليها.

(٣) أي المنازِعُ.

(٤) «عنه» ليس في (د)، والضمير للمسيح ﷺ.

(٥) «لم يلد» سقط من المطبوع!

(٦) رجوعٌ إلىٰ كلام الحسن بن أيوب في رسالته إلىٰ أخيه: علي بن أيوب.

(٧) (ل، ح): «قال تعالىٰ».

(٨) (٨: ٢٨).

و«يوحنّا» (John the Apostle)، أحد الحواريّين، وكاتب الإنجيل المنسوب إليه، صاحَبَ «بِطْرُس السليح» زمنًا، ثم ترك فلسطين وانتقل إلىٰ «افسس»، وبها مات سنة (١٠٠م). «الموسوعة الكونية»: (٧/ ١٨١).

وقال في موضع آخر: «**مِن عند الله أُرسلت معلّمًا**»[1].

وقال لأصحابه: «**اخرجوا بنا من هذه المدينة، فإن النبيَّ لا يُجَلُّ في مدينته**»[2].

وأخبر الإنجيلُ أن امرأةً رأت المسيح فقالت: إنك لَذلكَ النبيُّ الذي كنا ننتظر مجيئه؟ فقال لها المسيح: «**صدقتِ، طوبىٰ لكِ**»[3].

وقال لتلامذته: «**كما بعثني أبي كذلك أَبعثُ بكم**»[4].

قال: فاعتَرف بأنه نبي وأنه مألوه ومربوب ومبعوث.

وقال لتلامذته: «**إن من قَبِلَكم وآواكم فقد قَبِلني، ومن قَبِلني فإنما يقبل من أرسلني، ومَن قبِل نبيًا باسم نبيٍّ فإنما يفوز بأجر من قَبِل النبيَّ**»[5].

فبيَّن هاهنا في غير[6] موضع أنه[7] مرسل، وأن سبيلَه مع الله سبيلهم معه.

وقال متّىٰ التلميذ في إنجيله[8] -يستشهد علىٰ المسيح بنبوة أشعيا عن الله ﷻ-: «**هذا عبدي الذي اصطفيتُه، وحبيبي الذي ارتاحتْ إليه نفسي، أنا واضع روحي عليه، ويدعو الأمم إلىٰ الحق**».

---

(١) «يوحنّا»: (٣: ٢)، (١٣: ١٣).

(٢) «متّىٰ»: (١٣: ٥٧)، و«مرقس»: (٦: ٤)، و«لوقا»: (٤: ٢٤)، و«يوحنّا»: (٤: ٤٤).

(٣) «يوحنّا»: (٤: ١٩) والترجمات العربية ـ التي وقفنا عليها ـ وكذا النسخة الكاثوليكية المعتمدة من الفاتيكان لم يُذكر فيها تصديق المسيح للمرأة، بل جاء جوابه علىٰ مساق آخر: «قال لها يسوع: صدِّقيني أنه تأتي ساعة ـ لا في هذا الجبل ولا في أورشليم ـ تسجدون للآب»!.

(٤) «يوحنّا»: (٢٠: ٢١).

(٥) «متّىٰ»: (١٠: ٤٠ـ٤١)، و«لوقا»: (١٠: ١٦).

(٦) «غير» سقط من (ل، ح).

(٧) في المطبوعتين زيادة: «نبي»، وليس في النسخ.

(٨) «متىٰ»: (١٢: ١٨)، و«أشعيا»: (٤٢: ١).

فلن يُحتاج إلىٰ حجةٍ أوضحَ من هـذا القول الـذي جعلتموه حجةً لكـم، فقد أوضح الله أمرَه وسمَّاه عبدًا، وأعلمَ أنه يضعُ عليه روحَه ويؤيدُه بها كما أيَّد سائر الأنبياء بالروح، فأظهروا الآيات المذكورة عنهم، وهذا القول يوافق ما بشَّر به جبرِيلُ الملكُ مريم حين ظهر لها، وقال القول الذي سقناه في صدر كتابنا.

قال[1] وقال يوحنّا التلميذُ في الإنجيل[2] عن المسيح عليه السلام: **«إن كلامي الذي تسمعون هو كلامُ مَن أرسلني»**.

وقال في موضع آخر[3]: **«إن أبي أجلُّ وأعظمُ مني»**.

وقال أيضًا: **«كما أمرني أبي كذلك أفعل أنا، أنا الكرْم وأبي هو الفلاح»**[4].

وقال يوحنّا[5]: **«كما للأب حياة في جوهره، فكذلك أعطىٰ الابن: أن تكون له حياةٌ في قينومه[6]»**.

قال: فالمعطِي خلافُ المعطَىٰ لا محالة، والفاعل خلاف المفعول.

قال: وقال المسيح في إنجيل يوحنّا[7]: **«إني لو كنتُ أنا الشاهدُ لنفسي علىٰ صحةِ دعواي؛ لكانتْ شهادتي باطلةً، لكن غيري يشهد لي، فأنا أشهدُ لنفسي، ويَشهد لي أبي الذي أرسلني»**.

---

(١) «قال» سقط من المطبوع، وهو في عامة النسخ وط. النيل.

(٢) «يوحنّا»: (١٢: ٤٩)، (١٤: ٢٤).

(٣) «يوحنّا»: (١٤: ٢٨).

(٤) «يوحنّا»: (١٤: ٣١، ١٥: ١).

(٥) «يوحنّا»: (٥: ٢٦).

(٦) أصلحت في هامش (ح): «أقنومه».

(٧) جمع في هذا النص بين عبارتين في موضعين مختلفين؛ ففي (٥: ٣١ـ٣٢) قوله: «٣١: إن كنتُ أشهد لنفسي فشهادتي ليست حقًا ٣٢: الذي يشهدُ لي هو آخر، وأنا أعلم أن شهادته التي يشهدها لي هي حق»، وفي (٨: ١٨) قوله: «أنا هو الشاهد لنفسي، ويشهد لي الآب الذي أرسلني».

وقال المسيح لبني إسرائيل: «**تريدون قتْلي، وأنا رجلٌ قلتُ لكم الحقَّ الذي سمعتُ الله يقوله**»[1]!

قال: وقال في الرجل الذي أقامه من الموتىٰ: «**يا أبي أشكرك علىٰ استجابتك دعائي وأعترف لك بذلك، وأعلم أنك كلَّ وقتٍ تجيب دعوتي، لكنْ أسألُك من أجل هذه الجماعة ليؤمنوا بأنك أنت أرسلتني**»[2].

قال: فأيُّ تضرُّع وإقرار بالرسالة والمسألة والطلب للإجابة من الله ﷻ أشدَّ من هذا أو أكثر؟

قال: وقال في بعض مخاطبته لليهود وقد نسبوه إلىٰ الجنون: «**أنا لست بمجنون، ولكن أُكرم أبي، ولا أُحبُّ مدح نفسي، بل أَمدح أبي، لأني أعرفه، ولو قلت: إني لا أعرفه، لكنت كذَّابا مثلَكم، بل أعرفه وأتمسك بأمره**»[3].

قال: وقال داود في مزمور[4] المائة وعشرة[5]: «**قال الربُّ لربِّي:[6] اجلس عن يميني حتىٰ أضع أعداءك موطئًا لرجليك. عصا العظمة يبعثُ الربُّ من صهيون[7]، وتسلّط[8] علىٰ أعدائك. شعبُك يا مسيحُ يوم الرُّعب في بهاء**

---

(١) «يوحنّا»: (٨: ٤٠).

(٢) «يوحنّا»: (١١: ٤١ ـ ٤٢).

(٣) «يوحنّا»: (٨: ٤٩ ـ ٥٠)، (٨: ٥٥).

(٤) في المطبوع: «مزموره»، خلاف النسخ.

(٥) «المزامير»: (١١٠: ١ ـ ٤).

(٦) «لربي» سقط من المطبوع. وفي بعض الترجمات: «لسيدي».

(٧) (د، ل، المطبوعتان): «تبعث» بالتاء، ولا يستقيم؛ إذ الفاعل (الرب) كما في (ح)، وسائر الترجمات: «يمُدُّ الربُّ»، «يمُدُّ الله»، «يُرسلُ الربُّ»، «يرسله الربُّ»، والمعنىٰ: يرسل الله عصا عزِّك، وسلطانك وقدرتك من القدس.

(٨) (ل، المطبوع): «يبسط»، (د، ط النيل): «تبسط». والمثبت ما استظهرته من هامش (ح) موافقًا للترجمات الأخرىٰ: «تَسلّطْ في وسط أعدائك»، «فتَسلطُ علىٰ أعدائك»؛ من التسليط أمرًا أو إخبارًا.

القدس، من الندىٰ اليومَ ولدتُّك يا صبيّ[1]. عَهْد الربِّ ـ ولا يَكذب ـ إنك أنت الكاهن المؤيَّد، يشبه ملكيز داق[2]».

قال: فهذه مخاطبةٌ ينسبونها إلىٰ اللاهوت، وقد أبان داودُ في مخاطبته، أن لربِّه الذي ذكره ربًا هو أعظم منه وأعلىٰ، أعطاه ما حكيناه ومنَحه ذلك، وشهد عليه أنّ عصا العظمة يبعثُ ربُّه هذا من صهيون، وسمَّاه صبيًا محقِّقًا لقوله الأول: اليوم ولدتك. ونَسَقًا علىٰ أول كلامه: «وهو ربه»، ووُصف أنه الكاهن المؤيَّد الذي يشبه ملكيزداق»[3].

قلت: قالوا: وهذا الكاهن هو الذي ذُكر[4] في التوراة أن الخليل أعطاه القُربان[5]، وإذا كان المسيح مشبَّهًا به مع تسميته كاهنًا، كان ذلك من أعظم

---

(١) (ح): «من الغدىٰ اليوم ولدتك». (ط النيل): «من البدئ. اليوم ولدتك». (ل، المطبوع): «من اليوم الذي ولدتك»، (د): «الندىٰ» علىٰ ما استظهرته، وهو الأليق بالترجمات الأخرىٰ؛ ففيها: «من الفجر ولدتك»، «من رحِم الفجر، لك طلُّ حداثتك»، «يأتي إليك شُبَّانك في ثياب مقدسة كندىٰ الصبح»، «فمن رحِم الفجر حلَّ كالندىٰ شبابُك»، «من رحم الفجر لك طلُّ ولوديتك».

وتفيد بمجموعها: أن شعبك يلتفُّ حولك طوعًا يومَ قوَّتك، يوم تقود جنودَك في زينة وثياب مقدّسة، ويحلُّ كالندىٰ شبابُك، فمِن رحِم الفجر ونداه وطلِّه كانت ولادتك.

وأما لفظ «البدء» في قول داود عليه السلام فسيأتي قريبًا في سياق آخر. والله أعلم.

(٢) «يشبه ملكيز ذاق» ليس في (ل، ح). وفي الترجمات الأخرىٰ: «مَلْكيصادَق»، «مَلْكِصاداق»، «الملك صادق»، وهو ـ كما يزعم النصارىٰ ـ كاهنٌ مقدَّس، باركه إبراهيم عليه السلام، ويدّعون أنه لا أب له ولا أم ولا نسب، ولا لأيامه بداءة ولا لحياته نهاية، وأنه علىٰ مثال ابن الله، يبقىٰ كاهنًا إلىٰ الأبد. «سفر العبرانيين»: (٧: ١ ـ ٣).

وقوله: «عهد الله»: قَسَمٌ. «ولا يكذب»: في الترجمات الأخرىٰ: «ولن يندم»، «ولن يتراجع في كلامه»، وتصحَّف في (ط النيل): «ولا تكذب». و«الكاهن»: «الحَبْر» في ترجمة أخرىٰ.

(٣) (ح): «يسميه ملك البِر»، (ل): «يشبه ملا يزاداق»، (د): «ولايزاداق»، وفي هامشها: «قال أبو نصر: ملكيزداق حبرٌ عظيم من أحبار بني إسرائيل».

(٤) (ح، د): «ذَكَره».

(٥) «التكوين»: (١٤: ١٧ ـ ٢٠)، وفي الرسائل أيضًا: «العبرانيين»: (٧: ١ـ ١٠).

الأدلة علىٰ أنه مخلوق[1]. وبعضهم يقول: لفظ النصِّ: **«إن الربَّ يبعث عصاه من صهيون»**[2].

قال[3]: وقال شمعون الصفا رئيس الحواريين في الفصل الثاني من قصصهم: **«يا رجال بني إسرائيل اسمعوا مقالتي، إن يسوع الناصريَّ رجلٌ ظهر لكم من عند الله بالقوّة والأيدي والعجائب التي أجراها علىٰ يديه، وإنكم أسلمتموه[4] وقتلتموه، فأقام الله يسوعَ هذا من بين الأموات»**[5].

قال: فأيُّ شهادة أبين وأوضح من هذا القول؟ وهو أوثقُ التلاميذ عندكم يُخبر ـ كما تَرون ـ أن المسيح رجلٌ وأنه من عند الله، وأن الآيات التي ظَهرتْ منه بأمر الله أجراها علىٰ يديه، وأن الذي بعثه من بين الموتىٰ هو الله ﷻ.

قال: وقال أيضًا[6] في هذا الموضع: **«اعلموا أن الله جعل يسوع الذي قتلتموه ربًا ومسيحًا»**[7]. قال: فهذا القول يردُّ تأويل من لعله أن يتأول[8] في

---

(١) المطبوعتان زيادة: «قال: فأما قوله: (من البدء ولدتك)، فهو يُشبه قول داود: «تبنني علىٰ نفسه من البدء ذكرتك، وهديت كلَّ أعمالك»، وليست في الأصول الخطية، والظاهر أنها مقحمة، وسيأتي قول داود قريبًا.
علىٰ أنه قد وقع في هذه الزيادة تحريف في المطبوعتين عند قوله: «قول داود: تبنَّني علىٰ نفسِه»، صوابه: «قول داود النبيِّ عن نفسه»، يدل علىٰ ذلك نصُّه في «المزامير»: (١٤٣: ٥): «تذكَّرت أيام القِدم، لهجت بكل أعمالك». وقريب منه أيضًا في «المزامير»: (٧٧: ١١ ـ ١٢): «أذكر أعمالك يا رب، فمن القديم عجائبك».

(٢) «المزامير»: (١١٠: ٢)، وقد تقدم.

(٣) رجوعٌ إلىٰ رسالة الحسن بن أيوب.

(٤) (ح): «سلمتموه».

(٥) «أعمال الرّسل»: (٢: ٢٢ ـ ٢٤).

(٦) «أيضًا» سقط من المطبوع، خلاف النسخ.

(٧) «أعمال الرسل»: (٢: ٣٦).

(٨) كذا في (ل)، وفي المطبوعتين: «يزيل» موضع «يرد»، ولم يحرَّر في (د)، وسقط من المطبوع «أن». و(ح): «يريد تأويل من لغة أن يتأول» ولا معنىٰ له.

الفصل الأول أنه أراد بقوله الناسوت، لأنه يقول: إن الله جعله ربًا ومسيحًا، والمجعول مخلوقٌ مفعولٌ[1].

قال: وقد سمَّىٰ الله جلَّ ثناؤه يوسفَ ربًّا، قال داود في مزمور مائة وخمسة[2]: «وللعبودية بِيع يوسف[3]، وشَدُّوا بالكُبُول[4] رجليه، وبالحديد دخلت[5] نفسه، حتىٰ صدقت كلمتُه، قول الرب جرَّبَه[6]، بعث الملك فخلّاه[7]، وصيَّره مسلطا علىٰ شعبه، وربا علىٰ بيته[8]، ومسلّطًا علىٰ فتيانه».

وقال لوقا في آخر إنجيله[9]: «إن المسيح عرض له وللوقا[10] تلميذِه

---

(١) زيد بعده في المطبوعتين: «قال أبو نصر: وإنما سمي ناصري؛ لأن أمه كانت من قرية يقال لها: «ناصرة» في الأردن وبها سميت النصرانية»، وليس في عامة النسخ الخطية.

(٢) «المزامير»: (١٠٥: ١٧ ـ ٢١).

(٣) من قوله: «ربًّا» إلىٰ هنا ساقط من (ح).

(٤) الكَبْل: قَيْد ضخمٌ. جمعه: «كبول»؛ (كفَلْس، وفلوس). «النهاية»: (٤/ ١٤٤).

(٥) (ل): «حلّت»، والمثبت من (د، ح)، موافق للترجمات الأخرىٰ.

(٦) (ل): «حزبه»، ومهملة في (ح)، والمثبت من (د)، ومعناه: محَّصه، وامتحنه، وأظْهَرَ صدقه وبَرهَنه. كما هو في الترجمات الأخرىٰ.

(٧) لم تحرَّر في النسخ الخطية، وتحتمل: «فخلّاه»، أو «فحلَّه»، وعلىٰ الثاني جلُّ الترجمات، ويعضد الأول: «فخلَّىٰ سبيله» كما في بعضها.

(٨) كذا في (ح، ل)، ولم تحرَّر في (د)، وفي المطبوعتين: «بنيه»، والمثبت موافق لسائر الترجمات. وهي في النسخة العبرية: «أدون»، وفي «السبعينية اليونانية»: «كوريون»، وكلاها يعني السيد والرب.

(٩) «لوقا»: (٢٤: ١٣ ـ ٢٠).

(١٠) كذا في النسخ الخطية، ولا يستقيم مع سياق القصة، والوارد في الأناجيل: أن المسيح عَرَضَ لاثنين من الحواريّين، بعد صلبه ودفنه ـ كما يزعمون ـ في صورة غريبٍ لم يعرفاه، ودار بينهم ما ذُكر. وجاءت تسمية التلميذين في «لوقا» وشروحه، وأنهما: «كليوباس»، و«لوقا»، وقيل الثاني: «سمعان» أحد السبعين رسولًا.

ونصُّ القصة: «١٢ـ فقام بِطْرُس وركض إلىٰ القبر فانحنىٰ ونظر الأكفان موضوعة وحدها فمضىٰ متعجِّبًا في نفسه مما كان. ١٣ـ وإذا اثنان منهم كانا منطلِقَيْنِ في ذلك اليوم إلىٰ قرية بعيدة عن اورشليم ستين غلوة اسمها: (عمواس). ١٤ـ وكانا يتكلمان بعضهما مع بعض عن جميع =

جبريلُ[1] في الطريق وهما محزونان، فقال لهما وهما لا يعرفانه: ما بالكما؟ محزونَيْن[2]؟ فقالا: كأنكَ أنتَ وحدك غريبٌ ببيت المقدس؛ إذ كنت لا تعلم ما حدث فيها في هذه الأيام من أمر يسوع الناصريّ! فإنه كان رجلًا نبيًا قويًا في قوله وفِعله عند الله وعند الأمة، أخذوه وقتلوه» علىٰ قولهم فيه.

قال: فهذا قولُه وأقوالُ تلاميذه قد تركتموها وعَقَدتم علىٰ بِدَع ابتدعها لكم أوَّلوكم، تؤدي إلىٰ الضلالة والشرك بالله جل ثناؤه.

وقال داود في المزمور الثامن[3] في زبوره مخاطبًا لله ومُثْنيًا علىٰ المسيح[4]: «مَن الرجل الذي ذكرتَه والإنسانُ الذي أمرتَه وجعلتَه دون الملائكة قليلًا، وألبستَه المجدَ والكرامات؟».

وقال في المزمور الثاني[5]: «قال لي الربُّ: أنت ابني، وأنا اليوم ولدتُك، سلني فأعطيك».

فقوله: «ولدتك» دليلٌ علىٰ أنه حديثٌ غيرُ قديم، وكلُّ حادث فهو مخلوق، ثم أكَّد ذلك بقوله: «اليوم»، فحدَّ باليوم حدًّا لولادته أزال به الشك في

= هذه الحوادث. ١٥ـ وفيما هما يتكلمان ويتحاوران اقترب إليهما يسوع نفسُه وكان يمشي معهما. ١٦ـ ولكن أمسكتْ أعينُهما عن معرفته. ١٧ـ فقال لهما ما هذا الكلام الذي تتطارحان به وأنتما ماشيان عابِسَيْنِ...».
وفي ط. النيل «عرض لعملوقا ولوقا»، وليس في النسخ.

(١) قوله: «جبريل»؛ كذا في النسخ الخطية والمطبوعة، ولا ورود لها في نسخ الإنجيل المتداولة اليوم، ويأباها السياق.

(٢) كذا بالنصب في الأصول الخطية، وهو متّجه علىٰ تقدير فعل: «أراكما مَحْزُونَيْن»، أو نحوه.

(٣) (ل، د، المطبوعتان): «الثاني»، وكذا كان في (ح)، ثم وُضع تحت (ني) خط؛ وكُتب فوق السطر بخط دقيق: (مِن)، وهو الصواب؛ إذ النص بلفظه في المزمور الثامن لا الثاني، وما في سائر النسخ لعله من انتقال النظر إلىٰ ما بعده. والله أعلم.

(٤) «المزامير»: (٨: ٤ ـ ٥).

(٥) «المزامير»: (٢: ٧)، وقد تقدم.

أنه[1] ما كان قبل اليوم، ودلَّ بقوله: «**سلني فأعطيك**» علىٰ أنه محتاج إلىٰ المسألة غير مُسْتغنٍ عن العطية.

قال: فهذا ما حضَرَنا من الآيات في تصحيح خلق المسيح وعبوديته[2]، وبطلان ما يدَّعونه من ربوبيته، ومثلُه كثيرٌ في الإنجيل لا يحصىٰ.

فإذا كانت الشهادات منه علىٰ نفسه، ومن الأنبياء عليه، ومن تلاميذه بمثل ما قد بيناه في هذا الكتاب ـ وإنما اقتصرنا علىٰ الاحتجاج عليكم من كتبكم ـ فما الحجة فيما تدَّعونه له؟ ومن أي جهة أخذتم ذلك واخترتم الكلام الشنيعَ الذي يخرج عن المعقول، وتُنكره النفوس، وتَنفِر منه القلوب، الذي لا يصحُّ بحجة ولا قياس ولا تأويل علىٰ القول الجميل الذي تَشهد به العقول وتسكن إليه النفوس ويشاكل عظمة الله وجلاله!

قال: وإذا تأمّلتم كل ما بينَّاه تأمُّل إنصافٍ من أنفسكم وإشفاقٍ عليها، علمتم أنه قولٌ لا يَحتمل أن نتأوّل[3] فيه للناسوت شيئًا دون اللاهوت.

قال: فإن قلتم: إنه ثبتت للمسيح البنوة بقوله: «**أبي**[4]، **ويا أبي، وبعثني أبي**».

قلنا: فإن كان الإنجيلُ أُنزل علىٰ هذه الألفاظ ـ لم تُبدَّل ولم تُغيَّر ـ فإن اللغة أجازت[5] أن يسمَّىٰ الوليُّ ابنًا، وقد سماكم[6] جميعا بنيه، وأنتم لستم في مثل حاله.

---

(١) «أنه» سقط من (ل).

(٢) (ل، ح): «تصحيح المسيح عبوديته».

(٣) لم يحرّر في (د، ح)، وفي المطبوعتين: «يُتأول»، ويردُّه نصب «شيئًا» في عامة الأصول.

(٤) زاد في المطبوعتين: «وأبيكم»، وليس في النسخ. وقد تقدم تخريج هذه الألفاظ.

(٥) (ل، د): «قد أجازت».

(٦) في المطبوعتين زيادة: «الله»، وليس في النسخ.

ومن ذلك: أن الله ﷻ قال لإسرائيل في التوراة: «**أنت ابني بكري**»[1]. وقال لداود في الزبور: «**أنت ابني وحبيبي**». وقال المسيح في الإنجيل للحواريين: «**أريد أن أذهب إلىٰ أبي وأبيكم وإلهي وإلهكم**».

فسمَّىٰ الحواريين أبناء الله، وأقرَّ بأن له إلهًا هو الله ومن كان له إلهٌ فليس بإله كما تقولون.

فإنْ زعمتم أن المسيح إنما استحق الإلهية بأن الله سماه ابنًا، فليُلتزم ذلك ويُشهد[2] بالإلهية لكل من سماه الله[3] ابنا، وإلا فما الفرق؟

قال: فإن قلتم: إن إسرائيل وداود ونظراءهم إنما سُمُّوا أبناء الله علىٰ جهة الرحمة من الله لهم، والمسيح ابن الله علىٰ الحقيقة، تعالىٰ الله عن ذلك.

قلنا: يجوز لمعارضٍ أن يعارضَكم، فيقول لكم: ما تنكرون أن يكون إسرائيل وداود ابنَي الله علىٰ الحقيقة، والمسيحُ ابنَ رحمة، وما الفرق؟

فإن قلتم: إن الفرق بين المسيح وسائر الأنبياء من قَبل: أن المسيح جاء إلىٰ مُقعَد فقال له: «**قم**[4]**، فقد غفرتُ لك**»، فقام الرجل، ولم يدعُ الله في ذلك الوقت[5].

---

(١) تقدمت الإشارة إليه، وكذا الموضعان بعده.

(٢) (ح، د): «فيلتزم»، وبهامش (د) عن نسخة: «فلنلتزم». وفي المطبوعتين: «فنلتزم ذلك ونشهد»، وليس في النسخ!

(٣) لفظ الجلالة سقط من المطبوع، وهو في الأصول!

(٤) (ل): «فقال له: قم قم». وفي المطبوع أيضًا مع حذف «له»، وهي ثابتة في النسخ!

(٥) «متَّىٰ»: (٩: ٢ ـ ٨)، و«مرقس»: (٢: ٣ ـ ١٢)، و«لوقا»: (٥: ١٧ ـ ٢٦).
ونصه في هذه المواضع: «قم، مغفورة لك خطاياك»، وليس: «غفرتُ لك»! ومن نظائره ما جاء في «لوقا»: (٧: ٤٨).

قلنا لكم: هذا إلياس أمر السماء أن تَمْطُر فمطَرت[1]، ولم يدعُ الله في ذلك الوقت[2]. وكذلك اليسع أمر نعمان الرومي بأن يغتمس[3] في الأردن من غير دعاء ولا تضرُّع، على أنا قد وجدناه في الإنجيل قد تضرَّع، وسأل مَسائلَ قد تقدَّم ذكرُها.

وقال في بعض الإنجيل: «**يا أبي أشكرك على استجابتك دعائي، وأعلم أنك في كل وقتٍ تجيب دعوتي، لكن أسألك من أجلِ هذه الجماعة ليؤمنوا بأنك أنت أرسلتني**»[4].

فإن قلتم: إن الغفران من الله ﷻ، وإن المسيح قال لبعض بني إسرائيل[5]: «**فقد غفرتُ لك**» والله هو الذي يغفر الذنوب.

قلنا: فقد قال الله في السِّفر الخامس من التوراة لموسى: «**اخرج أنت وشعبُك الذي أَخرجتُ من مصر، وأنا أجعل معكم ملكًا[6] يغفر ذنوبكم**»[7].

فإن زعمتم أن المسيح إلهٌ؛ لأنه غفر ذنوب الـمُقعَد، فالملَك إذًا إله؛ لأنه يغفر ذنوب بني إسرائيل. وإلا فما الفرق؟

---

(١) المطبوع: «فأمطرت»، خلاف النسخ. و«مطر» لازمٌ ومتعدٍّ، يقال: «مَطَرت السماءُ، ومطَرَتْهم» من باب (طلب). و«مَطَر» و«أمطر»، بمعنًى. «لسان العرب»: (٥/ ١٧٨).

(٢) قوله: «قلنا لكم: هذا إلياس..» ساقط من (ل).

(٣) المطبوع: «أن ينغمس»، خلاف الأصول! والمثبت لغة صحيحة، ومنه حديث: «الصائم يَرتَمِس ولا يَغْتمس». ينظر: «غريب الحديث» لابن الجوزي: (١/ ٤١٤)، «لسان العرب»: (٦/ ١٥٦).

(٤) «يوحنَّا»: (١١: ٤١ ـ ٤٢).

(٥) في المطبوعتين: زيادة «قم»، خلاف النسخ، وقد تقدمت الإشارة إليه قريبًا.

(٦) (ل): «معك ملكًا»، (ح): «معكم ملاكًا».

(٧) «التثنية»: (١: ٨)، (٤: ٢٠)، وكذا في «الخروج»: (٣٣: ١ ـ ٢) دون جملة المغفرة، وهي في السفر نفسه: (٣٤: ٩)؛ لكن لم يسند فيه المغفرة إلى الملَك!

فإن قلتم: إن الفرق بين المسيح وسائر الأنبياء من قَبل: أن الله سمَّاه ربًا فقال: «**ابن البشر رب السبت**»[1].

قلنا: فهذه التوراة تخبر بأن لوطًا عليه السلام لما رأىٰ الملكَين قد أقبلا من البريَّة لهلاك قومه قال لهما: «**يا ربي! مِيْلا إلىٰ منزل عبدِكما**»[2].

وقد تقدم لنا احتجاج في هذا الكتاب بذِكر[3] من سُمِّي في الكتب ربًا من يوسف وغيره، فإن كان المسيح إلهًا لأنه سُمي ربًا، فهؤلاء إذًا آلهة؛ لأنهم سُمُّوا بمثل ذلك.

فإن قلتم: إن الأنبياء قد تنبَّأت علىٰ إلهية[4] المسيح، فقال أشعيا: «**العذراء تَحبل وتَلد ابنًا، ويُدْعىٰ اسمُه عَمانويل**»[5]. وتفسيره: معنا إلهنا.

قلنا: إن هذا اسمٌ، كعادة[6] السيد الشريف من الناس، وإن كان الله عز وجل المنفرد بمعنىٰ الإلهية جل ثناؤه. فقد قال الله في التوراة لموسىٰ عليه السلام: «**قد جعلتُك لهارون إلهًا، وجعلتُه لك نبيًا**»[7].

وقال في موضع آخر[8]: «**قد جعلتك يا موسىٰ[9] إلهًا لفرعون**»[10].

---

(١) «متىٰ»: (١٢: ٨)، و«مرقس»: (٢: ٢٨)، و«لوقا»: (٦: ٥).

(٢) «التكوين»: (١٩: ٢).

(٣) (ل): «يَذكُر»، (د): «نَذكر».

(٤) المطبوع: «بإلهية»، خلاف الأصول!

(٥) «أشعيا»: (٧: ١٤) ولم يذكر فيه تفسير الاسم. و«متَّىٰ»: (١: ٢٣)، وزاد فيه: «الذي تفسيره: الله معنا».

(٦) في المطبوعتين: «يعاره»، وهو متَّجه، لكن خلاف الأصول.

(٧) «الخروج»: (٤ ـ ١٦).

(٨) قوله: «(قد جعلتك لهارون ...» ساقط من (ح، د).

(٩) «يا موسىٰ» ليس في (د).

(١٠) «الخروج»: (٧: ١).

وقال داود في الزبور لمن كانت عنده حكمة: «**كلكم آلهة، ومن العَلِيّة تُدعون**»[1].

فإن قلتم: إن الله ﷻ جعل موسىٰ إلهًا لهارون علىٰ معنىٰ الرياسة عليه. قلنا: وكذلك قال أشعيا في المسيح إنه إله لأمته علىٰ هذا المعنىٰ. وإلا فما الفرق؟

فإن قلتم: إن المسيح قد قال في الإنجيل: «**من رآني فقد رأىٰ أبي، وأنا وأبي واحد**»[2].

قلنا: إن قوله: «**أنا وأبي واحد**» إنما يريد به أن قَبولكم لأمري هو قَبولُكم لأمر الله، كما يقول رسولُ الرَّجل: أنا ومن أرسلني واحد، ويقول الوكيل: أنا ومن وكَّلني واحد؛ لأنه يقوم فيما يؤديه مقامه، ويؤدِّي عنه ما أرسله به، ويتكلم بحجته ويطالب له بحقوقه.

وكذلك قوله: «**من رآني فقد رأىٰ أبي**»، يريد بذلك:[3] من رأىٰ هذه الأفعال التي أظهرها فقد رأىٰ أفعال أبي.

فإن قلتم: إن المسيح قد قال في الإنجيل: «**أنا قَبْل إبراهيم**»[4]، فكيف يكون قَبْل إبراهيم، وإنما هو من ولده؟ ولكنْ لما قال « قَبْل إبراهيم» علمنا ما أراد: أنه قَبْل إبراهيم من جهة الإلهية.

---

(١) «المزامير»: (٨٢: ٦).

(٢) «يوحنا»: (٦: ٤٦)، (١٤: ٩)، (١٠: ٣٠).

(٣) في المطبوعتين زيادة: «أن»، وليست في الأصول.

(٤) «يوحنا»: (٨: ٥٨).

قلنا: هذا سليمان بن داود يقول في حكمته: «**أنا قبل الدنيا**[1] **وكنتُ مع الله حيث مدَّ**[2] **الأرض**»[3]، فما الفرق بينه وبين من قال: إن سليمان ابن الله، وأنه إنما قال: أنا قبل الدنيا بالإلهية. وقد قال داود أيضا في الزبور: «**ذكرتُك يا ربِّ**[4] **من البدء، وهُديت بكل أعمالك**»[5].

فإن قلتم: إن كلام سليمان بن داود[6] متأوَّل؛ لأنهما من ولد إسرائيل، وليس يجوز أن يكونا قبل الدنيا.

قلنا: وكذلك قول المسيح: «**أنا قبل الدنيا**» متأوَّل؛ لأنه من ولد إبراهيم، ولا يجوز أن يكون كان[7] قبل إبراهيم، فإن تأولتم تأوَّلنا، وإن تعلقتم بظاهر الخبر في المسيح تعلَّقنا بظاهر الخبر في سليمان وداود، وإلا فما الفرق؟

وقد قدَّمنا هذا الاحتجاج علىٰ تأويلكم؛ لتعلموا بطلان ما ذهبتم إليه. علىٰ أنه تأويل غير واقع بحقِّه، وإنما حقُّه أن يكون هذا الاسم - يعني عمانويل - لـمَّا وقع علىٰ المسيح كان معناه أنه أَخبر عن نفسه بأن إلهنا معنا، يعني أن الله معه ومع شعبه معينًا وناصرًا.

ومما يصحِّح ذلك أنكم تَتَسمَّون به، ولو كان المعنىٰ ما ذهبتم إليه؛ لما جاز لأحد أن يَتسمَّىٰ به، كما لم يجز أن يتسمىٰ بالمسيح؛ لأنه مخصوص بمعناه.

---

(١) هامش (ل) زيادة: «بالإلهية، وقد قال داود في الزبور ذكرتك يا رب من البدئ، قلنا: هذا سليمان بن داود يقول في حكمته: أنا قبل الدنيا». وضرب عليها في (ح) بعد إثباتها.

(٢) في المطبوعتين: «بدأ»، وليس في النسخ، وكلاهما يحتمله السياق، كما في مصدر النقل.

(٣) «الأمثال»: (٨: ٢٢ ـ ٢٦).

(٤) «يا رب» ليس في (ح، د).

(٥) «المزامير»: (٥٢ ـ ٥٦).

(٦) كذا في عامة الأصول، ولعله علىٰ عطف أبيه عليه، ليصحَّ عود ضمير التثنية بعده إليهما.

(٧) «كان» سقط من المطبوع.

فإن قلتم: إن تلاميذ المسيح كانوا يعملون[1] الآيات باسم المسيح.

قلنا لكم: فقد قال الله جلَّ ثناؤه ليحيىٰ بن زكريا: «**قد أيَّدتك بروح القدس وبقوة إلياس، وهي قوةٌ تفعل الآيات**»[2]، فأضاف القوة إلىٰ إلياس.

فإن زعمتم أن المسيح إلهٌ؛ لأنه فُعلت الآيات باسمه. فما الفرق بينكم وبين من قال: إن إلياس إلهٌ؛ فإنه فعلت بقوته[3] الآيات؟

فإن قلتم: إن[4] الخشبة التي صُلب عليها المسيح ـ علىٰ زعمكم ـ ألصقت بميِّت فعاش، وإن[5] هذا دليل علىٰ أنه إلهٌ.

قلنا لكم: فما الفرق بينكم وبين من قال: إن اليسع إله؟ واحتَجَّ في ذلك بأن كتاب «**سفر الملوك**»[6] يخبر بأن رجلًا مات فحمله أهلُه إلىٰ المقبرة، فلما كانوا بين القبور رأوا عدوًا لهم يريد أنفسهم، فطرحوا الميت عن رقابهم، وبادروا إلىٰ المدينة، وكان الموضعُ الذي ألقوا عليه الميتَ قبرَ اليسعَ، فلما أصاب ذلك الميتَ ترابُ قبرِ اليسع عاش وأقبل يمشي إلىٰ المدينة. فإن زعمتم أن المسيح إلهٌ؛ لأن الخشبة الَتي ذكروا أنه صُلب عليها أُلصقت بميت فعاش؛ فاليسعُ إلهٌ؛ لأن ترابَ قبره لصق بميت فعاش[7].

---

(١) المطبوع: «يعلمون» خطأ.

(٢) «لوقا»: (١ : ١٧)، وفيه أن الحديث كان عن يحيىٰ، ولم يكن له، بل الخطاب كان لزكريا حينما بشره الله بيحيىٰ، وعدّد له أوصافه.

(٣) (ل): «نبوته»، تصحيف!

(٤) «إن» سقط من (ل).

(٥) (ل، ح): «فإن».

(٦) «الملوك الثاني»: (١٣ : ٢٠ ـ ٢١).

(٧) قوله: «فاليسع إله، لأن تراب قبره لصق بميت فعاش» ساقط من (ح).

فإن قلتم: إن المسيح كان من غير فحل.

قلنا لكم[(١)]: قد كان كذلك، وليس أُعجوبةُ الولادةِ تُوجِب الإلهية ولا الربوبية؛ لأن القدرة في ذلك للخالق ﷻ لا للمخلوق؛ وعلىٰ أنه بِوُجْدِكم أن[(٢)] حواء خُلقتْ من فحل بلا أنثىٰ، وخَلقُ أنثىٰ من ذكرٍ بلا أنثىٰ، أعجبُ من خلْق[(٣)] ذكر من أنثىٰ بغير[(٤)] ذكر، وأعجب من ذلك أن آدم خَلقَه الله من تراب، وخَلْق بشر من تراب أعجبُ وأبدعُ من خَلق ذكرٍ من أنثىٰ بلا فحل. فما الفرق؟

قال: وهذه الأسباب التي ذكرناها كلُّها هي الأسباب التي تتعلَّقون بها في نِحلتكم[(٥)] المسيحَ الربوبيةَ، وإضافتِكم إليه الإلهيةَ، وقد وصفناها علىٰ حقائقها عندكم، وقبِلنا فيها قولَكم، وإن كنا لا نشك في أن أهل الكتاب قد حرَّفوا بعضَ ما فيها من الكلام عن مواضعه، وأوجدناكم بُطُولَ[(٦)] ما تنتحلونه وفساد ما تتأوَّلونه من الكتب التي في أيديكم: التوراة والزبور والأنبياء والإنجيل. فما الذي يُثبت الحجَّة بعد ذلك لكم؟

قال: وقد قال السيد المسيح في الإنجيل لتلاميذه لما سألوه عن الساعة والقيامة: «**إن ذلك اليوم وتلك الساعةَ لا يعرفه أحد، ولا الملائكةُ الذين في**

---

(١) «لكم» ليس في (ل).

(٢) في المطبوعتين: «لأن»، خلاف النسخ. وفيهما أيضًا: «يُوجِدُكم»، ولم يحرَّر في النسخ الخطية، والأقرب ما أثبت، ومرادُه: أنكم تجدون ذلك المذكورَ في كتابكم. وسيأتي ـ بعد أسطر ـ ما يؤكد هذا المعنىٰ في قوله: «وأوجدناكم بُطُوْلَ...».

(٣) «خلْق» ليس في (د، ل).

(٤) (ح): «بلا».

(٥) (ح): «كتبكم»، تصحيف.

(٦) مصدر: «بَطَلَ»، يقال: بَطَل الشيءُ يَبْطُل بُطْلًا وبُطُولًا وبُطْلانًا: فَسَدَ أو سَقَطَ حُكمُه. «مقاييس اللغة»: (١/ ٢٥٨)، «المصباح المنير»: (١/ ٥١).

السماء، ولا الابنُ أيضًا، ولكن الأب وحده يعرفه»[1].

فهذا[2] إقرارٌ منه بأنه منقوص العلم، وأن الله ﷻ أعزُّ[3] وأعلم منه، وأنه خلافه وأعلا منه. وقد بَيّن بقوله «أحدٌ» عمومَه بذلك الخلقَ جميعًا. ثم قال: «ولا الملائكة» وعندهم مِن عِلم الله ما ليس عند أهل الأرض. ثم قال: «ولا الابن» وله من القوة ما ليس لغيره.

وشهد قولُه هذا شهادةً واضحةً عليه بأنه لا يعلم كلَّ ما يعلمه الله، بل ما علَّمه الله[4] وأطلعَه علىٰ معرفته وجعَلَه له، وأنه لقصور معرفته بكل الأشياء ليس بحيث يصفونه من الربوبية، وأنه هو الله ومن جوهر أبيه[5]، تعالىٰ الله الخالقُ لكل شيء علوًا كبيرًا.

ولو كان إلهًا كما يقولون، لعلم ما يعلمه الله من سائر الأشياء[6] وسرائر الأمور وعلانيتها؛ إذ[7] كان هذا المعنىٰ ليس من الكلام الذي إذا سُئلتم عنه تعلَّقتم بأنه قيل للناسوت دون اللاهوت»[8].

---

(١) «متىٰ»: (٢٤: ٣٦)، و«مرقس»: (١٣: ٣٢).

(٢) في المطبوعتين: «قال فهذا»، وليس في النسخ.

(٣) (ح): «أعرف»، ولعله الأليق بسياق النصِّ المستشهد به، إلا أنّ في وصفه سبحانه بالمعرفة إشكالًا عند بعض أهل العلم؛ لاقتضائها سَبْق نسيان أو ذهول أو عزوب، وقد حَكىٰ بعضهم الإجماعَ عليه، وأما حديث: «تعرَّف إلىٰ الله في الرخاء يعرفك في الشدة»، فمن قبيل الإخبار، ولا يصحُّ اشتقاق الاسم أو الصفة منه. «شأن الدعاء»؛ للخطابي: (ص١١٢)، «بدائع الفوائد»: (٢/ ٤٨٦)، «مختصر ابن اللحام»: (ص٣٦).

(٤) في المطبوعتين زيادة: «إياه»، وليس في عامة الأصول.

(٥) (ل): «ومن جوهر الله».

(٦) (ل): «الأنبياء».

(٧) المطبوع: «إذا». تصحيف.

(٨) من رسالة الحسن بن أيوب، وللمصنف رجوع إليها.

قلت: مقصودُه بذلك أنه صرَّح بأنه لا يَعْلمه أحدٌ، ثم خصَّ الملائكة بالذِّكر لئلا يُظن أن أحدًا منهم يعلمه، فقال: «ولا الملائكة الذين في السماء»، ثم قال: «ولا الابنُ يعرفه، وأن الأب وحدَه يعرفه»، فنفىٰ معرفة الابن، وأثبت أن الأب وحده يعرفه، ومراده بالابن المسيح، فعُرف أن المسيح لا يعرفُه، وأثبت أن الرب يعرفه دون الابن، ودل ذلك علىٰ أن لفظ الابن عند المسيح إنما يراد بها الناسوت وحده؛ إذ كان لا يجوز نفي العلم عن اللاهوت، فإن اللاهوت يعلم كل شيء.

ودلَّ[1] ذلك علىٰ أن قوله: «**عمِّدوا الناس باسم الأب والابن**»[2] المرادُ[3] به الناسوت وحده، كما أريد بلفظ الابن في سائر كلامه وكلام غيره، لم يُرد قطُّ أحدٌ منهم بلفظ الابن اللاهوتَ، بل إطلاق الابن علىٰ اللاهوت مما ابتدعته النصارىٰ وحملوا عليه[4] كلام المسيح، فابتدعوا لصفات الله أسماءً ما أنزل الله بها من سلطان، وحمَلوا عليها كلام المسيح، وإنما يُحمل كلام الأنبياء عليهم السلام وغيرِهم علىٰ معنىٰ لغتهم التي جرتْ عادتهم بالتكلُّم[5] بها، لا علىٰ لغةٍ يُحدثها مَن بعدهم ويُحمل كلامُهم عليها.

قلت: وهذا[6] الذي نَقَلتْه[7] النصارىٰ وأشباهُهم يَفتح باب الإلحاد في كتب الله المنزَّلة، وقد قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخۡفَوۡنَ عَلَيۡنَآۗ أَفَمَن يُلۡقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيۡرٌ أَم مَّن يَأۡتِيٓ ءَامِنٗا يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ﴾ [فصلت: ٤٠].

---

(١) المطبوعتان: «وقد دلَّ»، وليس في الأصول.

(٢) «متَّىٰ»: (٢٨: ١٩)، وقد تقدم.

(٣) (ل): «والمراد»، يوهم العطف، والصواب ما أثبت؛ خبر (أنَّ).

(٤) (ل): «عليها».

(٥) (د): «بالتكليم».

(٦) (ل): «هذا»، وفي المطبوعتين: «فإن هذا»، خلاف النسخ.

(٧) المطبوعتان: «فعلتْه»، خلاف النسخ.

وذلك أن كلَّ من اعتقد معانيَ برأيه يُمكنه أن يعبِّر عنها بألفاظٍ تناسبها بنوع مناسبة، وتلك الألفاظ موجودةٌ في كلام الأنبياء عليهم السلام لها معانٍ أُخر، ويَجعل تلك الألفاظَ دالةً علىٰ معانيه التي رآها، ثم يَجعل الألفاظ التي تكلَّمت بها الأنبياءُ وجاءت بها الكتبُ الإلهية أرادوا بها معانيَه هُو.

وهكذا فَعل سائر أهل الإلحاد[1] -في سائر[2] الكتب الإلهية- كما فعلته النصارىٰ، مثل ما عمدت الملاحدةُ المتبعون لفلاسفة اليونان القائلون بأن هذه الأفلاك قديمةٌ أزلية لم تزل ولا تزال، وأن الله لم يتكلم بالتوراة ولا غيرِها من الكتب الإلهية، ولا هو عالمٌ بالجزئيات؛ لا بموسىٰ بن عمران ولا غيرِه[3]، ولا هو قادر[4] يفعل بمشيئته[5]، ولا يُقيم الناس من قبورهم.

فقالوا: خَلق وأحدث وفَعل وصَنع ونحوُ ذلك يُقال علىٰ الإحداث الذاتي، والإحداث الزماني.

فالأول: هو إيجاب العلة لمعلولها المقارِن لها في الزمان.

والثاني: إيجاد الشيء بعد أن لم يكن.

ثم قالوا: ونحن نقول: إن الله خلق السماوات والأرض وما بينهما، وأحدث ذلك وأبدعَه وصنعَه، كما أخبرت بذلك الأنبياءُ[6] عليهم السلام، لكن مرادهم بذلك الإحداثُ الذاتي، وهو أن ذلك معلولٌ له لم يزل معه[7].

---

(١) (ل، ح): «الاتحاد».

(٢) «سائر» ليس في (ل).

(٣) في المطبوعتين: «بغيره» خلاف النسخ.

(٤) كذا في (ل). (د، ح): «قادرًا يفعل»، ولعلها تصحفت من «قادرٌ أن يفعل»، كما في المطبوعتين.

(٥) كذا في الأصول علىٰ ما استظهرته، وفي المطبوعتين: «بمشيئة».

(٦) وقع هنا سقط بمقدار ورقة من (ح)، هذا مبدؤه وينتهي عند قوله: «من تحريفات الملاحدة كثير».

(٧) «عيون المسائل» للفارابي: (ص/ ٦)، و«النجاة في المنطق والإلهيّات» لابن سينا: (ص/ ١٢٧)، و«شرح المقاصد في علم الكلام» للتفتازاني: (١/ ٢٤٠، ٢٦٨)، ينظر: «الرد علىٰ المنطقيين»: (ص/ ٥٢٤) وما بعدها، «منهاج السنة النبوية»: (١/ ٨٢، ٩٨).

فيقال لهم: لم يستعمل أحدٌ من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بل ولا أحد من سائر الأمم لفظ الخلق والإحداث إلا فيما كان بعد عدمه، وهو ما كان مسبوقا بعدَمه ووجودِ غيرِه، ومعنىٰ هذا اللفظ معلومٌ بالاضطرار في جميع لغاتِ الأمم.

وأيضًا فاللفظ المستعمل في لغة العامة والخاصة لا[1] يجوز أن يكون معناه ما لا يَعرفه إلا بعضُ الناس، وهذا المعنىٰ الذي يدَّعونه لو كان حقًا لم يتصورْه إلا بعض الناس، فلا يجوز أن يكون اللفظُ العامُّ الذي تداوله العامة والخاصة موضوعًا له؛ إذ[2] كان هذا يُبطل مقصودَ اللغات، ويُبطل تعريفَ الأنبياء للناس[3]، فكيف وهو باطلٌ في صريح المعقول؟ كما هو باطل في صحيح المنقول! فإنه لم يُعرف أن أحدًا قطُّ عبَّر عن القديم الأزلي الذي لم يزلْ موجودًا ولا يزال بأنه محدث أو مخلوق أو مصنوع أو مفعول، فهذا الذي ذكرتموه كذب صريح علىٰ الأنبياء عليهم السلام؛ لِتُوهِموا النّاس أنكم موافقون لهم.

والكتبُ الإلهية كالتوراة والقرآن مصرِّحةٌ بأن الله خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام، والقديمُ الأزليُّ لا يكون مخلوقًا في ستة أيام.

وكذلك الكتب الإلهية كالتوراة والقرآن قد أخبرت بتكليم الله لموسىٰ، وبندائه إياه من الطور من الشجرة، وفي التوراة أنها شجرةُ العُلَّيْق[4]، وأخبرتْ بأن

---

(١) (ل): «ولا»، خطأ.

(٢) في المطبوع: «إذا»، غلط.

(٣) من قوله: «فلا يجوز أن يكون اللفظ العام» إلىٰ هنا: ساقط من (ل).

(٤) «العُلَّيق» كـ (قُبَّيْط): شجر كثير الشوك، لا يعظُم، وإذا نشِب فيه شيءٌ لم يكَد يتخلَّص من كثرة شوكه؛ ولذلك سمي عُلَّيقا. «تاج العروس»: (٢٦/ ١٨٩).

موسىٰ عليه السلام كان يُلقي عصاه فتصيرُ حيةً تسعىٰ، ويخبر بأن الله فلق له[1] البحر.

فقالت الملاحدة: إن الشيء الثابت يسمىٰ طُورا، فإنه ثابتٌ كالجبل، والقلوبُ تسمىٰ أوديةً، وإظهار العلوم بتفجير ينابيع العلم، والحجةُ المبتلِعة كلامَ أهلِ الباطل هي عصًا معنوية، فمراد الكتب بالطور: العقلُ الفعَّالُ الذي فاض منه العلم علىٰ قلب موسىٰ عليه السلام، والوادي قلب موسىٰ، والكلام الذي سمِعه موسىٰ سمِعه من سماء عقله، وتلك الأصوات كانت في نفْسه لا في الخارج، والملائكة التي رآها كانت أشخاصًا نورانيّة تمثَّلت في نفسه لا في الخارج، والبحرُ الذي فلقه هو بحر العلم، والعصا كانت حُجَّتَه، غلب علىٰ السحرة بحجته العلمية، فابتلعت حجتُه شبههَم[2] التي جعلوها حبالًا يتوسَّلون بها إلىٰ نيل أغراضهم، وعِصِيًّا يقهرون[3] بها من يجادلونه[4].

أفليس من قال مثلَ هذا الكلام يَعلم بالاضطرار أنه يَكذب علىٰ الكتب الإلهية التي أخبرتْ بقصة موسىٰ كالتوراة والقرآن، وأنه ليس مراد الرسل بما أخبروا به من قصة موسىٰ هذا، بل صرَّحوا بأن موسىٰ سمع نداءَ الله له، وأنه كلَّمه من الطور ـ طورِ سينا الذي هو الجبل ـ وقلب عصاه التي كان يَهشُّ بها علىٰ غنمه ثعبانًا عظيمًا، وفلَق له البحر، وغرَّق[5] فيه آلَ فرعون، فغرقوا وماتوا فيه وهلكوا.

---

(١) «له» ساقط من المطبوع.

(٢) كذا العبارة في (د)، وفي (ل): «والعصا كانت حجته علىٰ السحرة، فحجَّته العلمية غلبت حجةَ شُبههم..».

(٣) (ل): «يهلكون».

(٤) أشار المصنف إلىٰ بعض هذه التأويلات في: «مجموع الفتاوىٰ»: (٦/ ١٨٠).

(٥) المطبوع: «وأغرق»، خلاف النسخ.

وأمثال هذا من تحريفات الملاحدة كثير[١].

فهكذا النصارىٰ حرَّفوا كتب الله وسمَّوا صفة الله القديمةَ الأزليةَ التي هي علمه أو حكمته: ابنًا، وسمَّوها أيضا: كلمة[٢]، وسمَّوا صفته القديمة الأزلية، التي هي حياته: روحَ القدس، وتسمية هذه الصفات بهذه الأسماء لا توجد في شيء من كلام الأنبياء ولا غيرهم، ولا يُعرف أن أحدًا قط ـ لا من الأنبياء ولا غيرهم ـ سمَّىٰ علم الله القائمَ به ابنَه[٣]، بل ولا سمَّىٰ علمَ أحدٍ من العالمين القائمَ به ابنَه، ولكن لفظ الابن يعبَّر به عمن وُلد الولادة المعروفة، ويعبَّر به عمن كان هو سببًا في وجوده، كما يقال: (ابنُ السبيل) لمن وَلدته الطريق؛ فإنه[٤] لما جاء من جهة الطريق جُعل كأنه ولدُه.

ويقال لبعض الطَّير: ابنُ الماء؛ لأنه يجيء من جهة الماء، ويقال: كونوا من أبناء الآخرة ولا تكونوا من أبناء الدنيا، فإن الابن ينتسب إلىٰ أبيه ويحبه ويضاف إليه، أي كونوا ممن ينتسب إلىٰ الآخرة ويحبُّها ويضاف إليها، وهذا اللفظ موجود في الكتب التي بأيدي أهل الكتاب في حق الصالحين الذين يُحبُّهم الله ويُربِّيهم، كما ذكروه[٥] أن المسيح قال: «**أبي وأبيكم**[٦] **وإلهي وإلهكم**». وفي التوراة: أن الله قال ليعقوب: «**أنت ابني بكري**» ونحو ذلك مما[٧] يراد به –

(١) هنا ينتهي السقط في (ح).

(٢) (ل): «كلمته».

(٣) (ل): «الله»، تحريف.

(٤) «فإنه» ليس في (ل).

(٥) كذا في جميع النسخ وط النيل. والمطبوع: «ذكروا».

(٦) كذا بالجرّ علىٰ الحكاية للفظ الوارد: «أريد أن أصعد إلىٰ ـ أو: أذهب إلىٰ ـ أبي وأبيكم» كما مرَّ.

(٧) (ل): «إنما»، و(ح): «فيما».

إذا كان صحيحًا[1] - معنىً صحيح، وهو المحبة له، والاصطفاء له[2]، والرحمة له، وكان المعنىٰ مفهومًا عند الأنبياء عليهم السلام ومن يخاطبونه، وهو[3] من الألفاظ المتشابهة، فصار كثير من أتباعهم يريد[4] به المعنىٰ الباطل.

وزعم كثير من الكفار أن لله تبارك وتعالى بنينَ وبنات، وأن الملائكة بناته. وبعض من يقول بقِدَم العالم من المتفلسفة يقولون: العقول العشرة[5] هي بَنوه، والنفوس الفلكيَّة هي بناته، وهي متولِّدة عنه لازمة لذاته، فجاء القرآن[6] الذي هو أفضلُ الكتب وأكملُها بإبطال هذه المعاني، ومنع استعمال هذا اللفظ في حق الله تعالىٰ، فنزَّه اللهَ عن أن يتّخذ ولدًا، كما نزَّهه عن أن يكون له ولدٌ، والأول من باب تنزيهه عن الأفعال المذمومة، وهذا[7] قول جماهير المسلمين وغيرهم، الذين ينزِّهون الله ويقدِّسونه عن الأفعال القبيحة التي لا تليق به، بل تنافي ما وجب له من الكمال في أفعاله، كما وجب له الكمال في ذاته وصفاته.

وأما من كان من المسلمين وغيرِهم لا ينزِّه الله عن فِعلٍ من الأفعال إلا ما كان ممتنعًا لذاته، فأما الممكن المقدور[8] فيقول: لا يُعلم انتفاؤه إلا بالخبر أو بالعادة المطَّردة التي يمكن انتقاضها = فهذا لا يبقىٰ معه ما يَنفي به عن الله الأفعالَ المذمومةَ القبيحةَ.

---

(١) (د، المطبوعتان) زيادة: «له»، وليس بمتَّجه.

(٢) «له» ليس في (ح، د).

(٣) (ل): «يخاطبوه هو».

(٤) في المطبوعتين: «يريدون»، خلاف النسخ.

(٥) تقدم التعريف بها، وستأتي ـ أيضًا ـ في كلام المصنف آخر هذا الجزء.

(٦) (ح): «في القرآن».

(٧) كذا في (ل، ح)، وبهامش (د) ـ عن نسخة ـ زيادة: «علىٰ».

(٨) في(ح) خَرْم يقدَّر بصفحتين، هنا مبدؤه، وينتهي عند قوله: «... شريك أو ولد».

والكتب الإلهية قد نزَّهت الربَّ ﷻ عن الأفعال المذمومة، كما نزَّهته عن صفات النقص، كقوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَانَهُ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾[1] [الأنبياء: ٢٦].

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۖ سُبْحَانَهُ أَن يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ ۘ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۗ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ [النساء:١٧١]

كما قال تعالىٰ: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ۖ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۚ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٠].

وقال تعالىٰ: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُ وَلِيٌّ مِّنَ الذُّلِّ ۖ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا﴾ [الإسراء: ١١١].

وقال تعالىٰ عن المؤمنين: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩١].

وقال تعالىٰ: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴿١﴾ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ١ - ٢].

وقال تعالىٰ: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١ - ٩٢].

وقال تعالىٰ: ﴿أَلَا إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [الصافات: ١٥١-١٥٢].

---

(١) المطبوعتان زيادة: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٧].



وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ١ ـ ٤] فكما نزَّه نفسَه عن الولادة، نزَّه نفسَه عن اتخاذ الولد.

وقال تعالىٰ: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۝٨٨ لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا ۝٨٩ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ۝٩٠ أَن دَعَوْا۟ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ۝٩١ وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ۝٩٢ إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ۝٩٣ لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ۝٩٤ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٨٨ – ٩٥].

وقال تعالىٰ: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء:١٧٢].

وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠].

وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**يقول الله تعالىٰ: كذَّبني ابن آدم وما ينبغي له ذلك، وشتمني ابن آدم وما ينبغي له ذلك**[1]**، فأما تكذيبه إياي فقوله: لن**[2] **يعيدني كما بدأني، وليس أول الخلق بأهون علي من إعادته، وأما شتمه إياي فقوله: أني اتخذت ولدًا، وأنا الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد**»[3].

---

(١) «ذلك» في الموضعين ليست في (ل)، موافق بعض ألفاظ الصحيح.

(٢) كذا في الأصول، موافقًا الرواية. والمطبوع: «أنَّىٰ» تصحيف.

(٣) أخرجه البخاري (٣١٩٣، ٤٩٧٤، ٤٩٧٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفي (٤٤٨٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**ما أحدٌ أصبرَ علىٰ أذًىٰ سمِعه[1] من الله، إنهم ليجعلون له ولدًا وشريكًا، وهو يرزقهم ويعافيهم**»[2].

ولهذا كان معاذ بن جبل رضي الله عنه يقول: «**لا ترحموا النصارىٰ، فإنهم سبُّوا الله[3] مَسبَّةً ما سبَّه إياها[4] أحد من البشر**»[5]. فجاءت هذه الشريعة الحنيفية القرآنية حرَّمت[6] أن يُتكلم في حقِّ الله باسم ابنٍ أو ولدٍ، سدًا للذريعة، كما منعتْ أن يَسجد أحدٌ لغير الله وإن كان علىٰ وجه التحية[7]، كما منعتْ أن

(١) (ل، ط. النيل): «يسمعه»، وهو لفظ مسلم.
(٢) أخرجه البخاري (٦٠٩٩، ٧٣٧٨)، ومسلم (٢٨٠٤) من حديث أبي موسىٰ الأشعري رضي الله عنه.
(٣) (ل): «فلقد سبوا الله».
(٤) (ل): «بها».
(٥) أخرجه بنحوه: سعيد بن منصور في «سننه» (٢٨٨٣) ومن طريقه الخطابي في «غريب الحديث» (٢/ ٣١١)، والحربي في «غريب الحديث» (٣/ ١٠٧٤)، والقاسم بن ثابت في «الدلائل» (٢/ ٨٠٧)، والطبراني في «مسند الشاميين» (١٠٤١) ـ بألفاظ متقاربة ـ من طريق عبد الرحمن بن مالك بن يخامر، عن أبيه، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: «لا تلْوا عليهم، يعني أهل الذمة؛ فإن الله ضرب علىٰ رقابهم بذُلٍّ مُغْرَم، وإنهم سبُّوا الله سَبًّا لم يَسُبَّه أحدٌ من خلقه، دَعَوا الله ثالثَ ثلاثةٍ» وسنده صحيح. واللفظ للطبراني، ولفظ الخطّابي: «مُفدَم»، وفي أوله: «لا تأْووا لهم»، وهو عند الحربي دون قولِه: «لا تلوا عليهم»، وقولِه: «دَعَوا الله ثالثَ ثلاثة».
وقولُه هنا: «لا ترحموا النصارىٰ» لم أجده في شيء من ألفاظ هذا الأثر، ووقع في رواية سعيد بن منصور: «لا تأْووا اليهود»، وكذا هو في أصلها الخطيّ، ويُشكِل عليه آخر الحديث: «دَعَوا الله ثالث ثلاثة»؛ إلا علىٰ تأويل اليهود ببني إسرائيل، أو أهل الذمة كما في الرواية الأخرىٰ، فيشمل النصارىٰ حينئذ.
وجاء نحو هذا الأثر عن عمر رضي الله عنه عند أبي نعيم في «تاريخ أصبهان»: (٢/ ٣١) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢/ ١٨٣) من طريق ضمرة بن حبيب عن عمر رضي الله عنه قال: «سمّوهم ولا تُكنُّوهم، وأذلّوهم ولا تَظلموهم، وإذا جَمَعتْكم وإيّاهم طريقٌ فألجئوهم إلىٰ أضيقها».
تنبيه: تصحّف أثر معاذ في مطبوعة «مسند الشاميين» إلىٰ: «لا تُلوا عليكم» بالكاف، خلاف أصوله الخطية، وفي أصله الخطي تحرّف قوله: «دعوا الله» إلىٰ: «وعزّ الله»!
(٦) كذا عامة الأصول، والمطبوع: «وحرَّمت».
(٧) كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند ابن حبان (٤١٦٢) ـ بسندٍ حسن ـ وفيه: «لا ينبغي لأحدٍ =

يصلِّيَ أحدٌ عند طلوع الشمس وغروبها؛ لئلا يُشْبِه عبَّادَ[1] الشمس والقمر[2]، فكانت بسدِّها[3] للأبواب التي يُجعَل لله فيها الشريك والولد أكملَ من غيرها من الشرائع. كما سدَّت غيرَ ذلك من الذرائع، مثلَ تحريمها قليلَ المسكِر؛ لأنه يجر إلىٰ كثيرِهِ[4].

فإن أصول المحرّمات التي قال الله[5] فيها: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٣] مما اتفقت عليه شرائع الأنبياء، بخلاف تحريم الطيبات عقوبةً، فإن هذا[6] في شرع التوراة دون شرع القرآن، فإن الله أَحلَّ لأمة محمد الطيبات وحَرَّم عليهم الخبائث، وكذلك تكميل التوحيد من كل الوجوه وسدِّ أبواب الشرك من كل الوجوه، جاءت به هذه الشريعةُ مع اتفاق الأنبياء علىٰ إيجاب التوحيد وتحريم أن يُجعَل لله شريك أو ولد[7].

= أن يسجد لأحد». وفي إنكاره ﷺ علىٰ معاذ رضي الله عنه سجوده له عند ابن ماجه (١٨٥٣). والمسألة مبسوطة عند المصنف في «جامع المسائل» مج٨ (١/ ٢٤).

(١) (ل): «تشتبه عبادة».

(٢) يشير إلىٰ الأحاديث الواردة في أوقات النهي عن الصلاة فيها، وهي كثيرة؛ منها: حديث أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهما عند البخاري (٥٨٤، ١٨٦٤)، ومسلم (٨٢٥، ٨٢٧).

(٣) (ل): «في سدِّها».

(٤) يشير إلىٰ حديث: «ما أسكر كثيرُه فقليلُه حرام» عند ابن ماجه (٣٣٩٣)، وأبي داود (٣٦٨١)، والترمذي (١٩٧٣) من حديث جابر رضي الله عنه. قال الترمذي: «حديث حسن غريب». وفي الباب عن ابن عمر، وابن عمرو، وعائشة، وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنهم بأسانيد حسنة.

(٥) «الله» سقطت من (د).

(٦) المطبوعتان زيادة: «جاء».

(٧) هنا ينتهي السقط في (ح).

فإذا كان مراد المسيح عليه السلام بالابن هو الناسوت، وهو لم يُسمِّ اللاهوت ابنًا، وقد ذُكِر أن الابن لا يَعلم الساعة[1]= فتبين بذلك أن المسيح هو الناسوتُ وحده، وأنه لا يَعلم الساعة وهذا هو الحق.

وإن قالوا: مرادُه بالابن اللاهوتُ أو اللاهوتُ والناسوتُ= لزم من ذلك أن اللاهوتَ أو اللاهوتَ والناسوتَ لا يَعلم الساعة وهذا باطلٌ، وكذب، وهو أيضًا مناقضٌ لقولهم.

فدلّ هذا النص من[2] المسيح مع سائر نصوصه ونصوص الأنبياء على أن مسمَّى الابن هو الناسوت وحده، وأنه لا يعلم ما يعلمه الله، وذلك صريحٌ في أنه مخلوق ليس بخالق، ولا يجوز أن يكون هذا خطابًا للناسوت المتحد باللاهوت دون اللاهوت، كما يَتأوَّله عليه بعض النصارى؛ لأن كلَّ ما عِلمه اللاهوتُ المتَّحدُ بالمسيح عَلِمه الناسوتُ، ولأن الناسوت ليس هو الابن عندهم دون اللاهوت المتَّحد به، بل اسمُ الابن عندهم هو اللاهوتُ، ولأجل الاتحاد دخل فيه الناسوت، ولأنه لم يَثبت إلا علمُ الأب وحدَه لم يَستثن علمَ الابن الأزليِّ عندهم، بل نفى علمَ ما سوى الأبِ به، وهذا مناقضٌ لقولهم[3] من كل وجهٍ.

---

(١) عندما سئل عنها قال: «إن ذلك اليوم وتلك الساعةَ لا يعرفه أحد، ولا الملائكةُ الذين في السماء، ولا الابنُ أيضًا، ولكن الأب وحده يعرفه» «متّى»: (٢٤: ٣٦).

(٢) (ح): «هذا الناصري» تحريف.

(٣) صوبت في هامش (ح): «بقولهم»، وهي كذلك في (د)، ولا يتَّجه.

فصل

قال الحسن بن أيوب: «ومِثل هذا أنه لما خاطبه[1] الرجل علىٰ ما كُتب في الإنجيل فقال له: «**أيها الخيِّر، فقال: ليس الخيِّر إلا الله وحده ـ قلت: وبعضهم يترجمه أيها الصالح ـ فقال: ليس الصالح إلا الله وحده**»[2].

قال: ومثله قوله في الإنجيل: «**إني لم آتِ لأعمل بمشيئتي، لكن بمشيئة مَن أرسلني**»[3].

قال: ولو كانت له مشيئة لاهوتية ـ كما يقولون ـ لَـمَا قال هذا القول، فقد أبطل به ما يدَّعونه في ذلك.

قال[4]: ثم أنتم مع ذلك تدَّعون أن المسيح كلمةُ الله، ومن قوة[5] الله غير بائنة منه ولا منفصلة عنه، وتشهدون عليه في الإنجيل بقوله: إنه يصعد إلىٰ[6] السماء ويجلس عن يمين أبيه، ويَدين الناس يوم الدِّين[7] ويجازيهم بأعمالهم، ويتولىٰ الحكم بينهم، وأن الله ﷻ منحَه ذلك؛ إذ كان لا يراه أحدٌ مِن خلقه في الدنيا ولا في الآخرة[8].

فإن كان هذا الجالس للحكومة بين العالم[9] يوم الدين، والقاعد عن

---

(١) أي المسيح.

(٢) «متىٰ»: (١٩: ١٦ ـ ١٧)، و«مرقس»: (١٠: ١٧ ـ ١٨)، و«لوقا»: (١٨: ١٨ ـ ١٩).

(٣) «يوحنّا»: (٥: ٣٠)، (٤: ٣٤)، (٦: ٣٨).

(٤) «قال» ليس في (د).

(٥) ل: «وقوة».

(٦) «إلىٰ» ليس في (د).

(٧) المطبوع: «القيامة» خلاف النسخ.

(٨) «متىٰ»: (١٩: ٢٨)، (٢٦: ٦٤)، و«مرقس»: (١٤: ٦٢)، (١٦: ١٩)، و«لوقا»: (٢٢: ٦٩).

(٩) كذا في عامة الأصول، والمطبوعتان: «العالمين».

يمين أبيه ـ وهو[1] شخص قائم بذاته لا يُشكُّ فيه ـ هو الجسد الذي كان في الأرض المتوحِّد به الربوبية = فقد فَصَلتم بين الله تبارك وتعالى وبينه، وبعَّضتموه، باجتماعهما في السماء شخصين متباينين أحدهما عن يمين صاحبه، وهذا كفرٌ وشرك بالله عز وجل.

وإن كان جسدًا خاليًا من الإلهية، وهي الكلمة، وقد عادتْ إلىٰ الله كما بدأت منه = فقد زال عنه حكم الربوبية التي تَنحلونه[2] إياها.

قال: ونسألكم عن واحدة نحبُّ أن تخبرونا بها[3]: أصلُ ما وضعتموه من عبادة الثلاثة الأَقانيم التي تَرجع بزعمكم إلىٰ جوهرٍ واحدٍ، وهي[4] اللاهوت: ما هو؟ ومِن أين أخذتموه؟ ومَن أمَرَكم به؟ وفي أي كتابٍ نزل؟ وأيُّ نبي تنبأ به؟ أو أيَّ قولِ المسيحِ[5] تدَّعونه فيه؟ وهل بنيتم[6] أمركم في ذلك إلا علىٰ قول متَّىٰ التلميذ عن المسيح عليه السلام أنه قال لتلاميذه حيث أراد أن يفارقهم: «اذهبوا فعمِّدوا الناس باسم الأب والابن وروح القدس».

قال: وهذا كلامٌ يَحتمل معناه ـ إن كان صحيحًا ـ أن يكون ذهب فيه ـ بجمع[7] هذه الألفاظ ـ إلىٰ أن تجتمع لهم بركاتُ الله وبركةُ نبيه المسيح وروح القدس التي يؤيِّد بها[8] الأنبياءُ والرسلُ، وقد نراكم إذا أردتم الدعاء ـ بعضكم

---

(١) ط النيل: «هو» بحذف الواو، خطأ؛ يوهم أنه الخبر. والخبر الجملة بعده.

(٢) (ل): «تنحلونهما»، والمطبوع: «تنتحلونه»، ولا يتَّجه.

(٣) (ل) زيادة: «هي». وهذا شروع منه في نقْد عقيدة الأقانيم.

(٤) كذا عامة الأصول، والمطبوعتان: «وهو»، ولكلٍّ وجه.

(٥) كذا النسخ، والمطبوعتان: «للمسيح».

(٦) (ح): «ثبتّم».

(٧) المطبوعتان: «بأن يجمع».

(٨) (ل): «يؤديها».

لبعض[1] ـ قلتم: صلاة فلان القدِّيس تكون معك ـ ومعنىٰ الصلاة: الدعاء ـ واسم فلان النبيِّ يعينك علىٰ أمورك.

وكما قال الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩].

يقرن طاعته بطاعة نبيه وأولي الأمر[2] من المسلمين، أفنقول لذلك[3] إنهم جميعا آلهة؟

قال[4]: وقد يجوز أن يكون له معنًىٰ يَدقُّ عن الوقوف عليه بغير التأويل[5] ـ إن لم يكن معناه ما قلناه ـ، أو يكون المسيح عليه السلام ذهب فيه إلىٰ ما هو أعلمُ به، فلِمَ حكمتم بأنه ذهب إلىٰ أن هذه الأسماء لمَّا أضافها إلىٰ الله ﷻ صارت آلهةً، وجعلتم لها أقانيمَ، لكلِّ اسمٍ أقنومٌ يخصه بعينه[6]، وهو شخص[7]، وكيف استجزتم ما أشركتموه مع الله ﷻ بالتأويل الذي لا يصح؟

وإذا قلتم بثلاثة أقانيم، كلُّ أقنوم بذاته، فلا بُدَّ من أن تعترفوا[8] ضرورة بأن كلَّ أقنوم منها: حيٌّ سميعٌ بصيرٌ عالمٌ حكيمٌ منفردٌ بذاته ـ كما تقولون في

---

(١) (ل، ح): «بعضًا».
(٢) قوله: «يقرن طاعته بطاعة نبيه وأولي الأمر» ليس في (ل، ح).
(٣) (ح): «كذلك».
(٤) «قال» ليس في (ل، ح).
(٥) «بغير التأويل» ليس في (ل، ح). أي: بغير التفسير المذكور عند النصارىٰ؛ مِن عدِّ الأسماء الثلاثة آلهةً.
(٦) «بعينه» ليس في (د) وبهامشها عن نسخة، و«يخصه» ليس في (ط. النيل)؛ وجمع بينهما في (ل، ح).
(٧) (ل، ح) زيادة: «واحد». «وهو» ليس في (ل).
(٨) «من» ليس في (ح).

المسيح إنه جالس عن يمين أبيه - فنراكم أخذتم الأقنومين اللذين أحدثتموهما[١] مع الله - من جهة أن الله حكيم حي؛ فحكمتُه: الكلمة، وهي المسيح. وروحه: روح القدس - وهذه صفةٌ من صفات الله مثلُها كثير؛ لأنه يقال حكيم عليم سميع بصير حي قدير.

وكذلك ربُّنا تَبَارَكَ وَتَعَالَى وإن كانت صفاتُنا إيَّاه لا تَلحق صفاتَه ولا تبلُغ كُنْهَ مجده -تبارك وتعالىٰ مجدُه[٢]- إلا بالتمثيل لعظمته وعزَّته وجلاله وعلوِّه، فنحَلْتُم[٣] صفاتَه التي هي معناه - وليست سواه[٤] - غيرَه، وجعلتموه أقانيم، لكلِّ واحدٍ[٥] من الحياة والحكمة وسائر الصفات مثل الذي له، وما منها[٦] أقنوم له صفةٌ إلا ويَحتمل[٧] - علىٰ قياس قولكم - أن تكون صفتُه مثلَه، فإذا كانت هذه الأقانيم آلهةً، وكلُّ صفةٍ لإلهٍ فهي من جوهره[٨] = فيجب أن تكون كلُّ صفةٍ لكل واحدٍ من الثلاثة الأقانيم إلهًا مثلَه؛ إذ[٩] كان من جوهره، فيتَّسع الأمر في ذلك، حتىٰ لا يكون له غاية ولا نهاية.

---

(١) (ل، ح): «أخذتموهما»، وكذا عن نسخة بهامش (د)، و(ح): «أخذتموها» ثم ضرب عليها دون تصويب. والمعنىٰ: أنهم أخذوا - من صفات الله الكثيرة - صفتين جعلوهما مع الله أقانيم - وهما الحكمة الحياة - وتركوا سائرها؛ تفريقًا بين النظائر من غير وجه!

(٢) «تبارك وتعالىٰ مجده» سقط من (د، والمطبوعتين)..

(٣) «فنحلتم» ساقط من (ح).

(٤) (ل، ح): «التي هي ليست سواه».

(٥) (ل): «واحدة».

(٦) (د): «فيها».

(٧) (ل، ح): «ويحمل».

(٨) (د): «وكل صفةٍ إلهٌ، وهي من جوهره»، في معنىٰ ما بعدها، تكرار!

(٩) (ح): «إذا».

قال[١]: **وإذا قلتم بثلاثة**[٢] **أقانيم هي في السماء من جوهرٍ قديم، أفليس يلزمكم**[٣] **الإقرارُ بثلاثة آلهة؟ لأن الأقانيم أشخاصٌ يُومَأ إليها ويقعُ الحدُّ عليها، وإلا فما الحجة؟ وأنتم تذكرون في بعض احتجاجكم: أنها ثلاثةٌ ترجع إلىٰ واحد، غيرُ متبعِّضة ولا منفصلة، وتشبِّهونها**[٤] **في اجتماعها وظهورِ ما يظهر منها بالشمس!**

وقد نراكم عقَدتم شريعةَ إيمانكم علىٰ أن المسيح إلهٌ وإنسان متَّحدَين، وأنه يصعد إلىٰ السماء ويجلس عن يمين أبيه، والجالس عن يمين صاحبه أليس هو منفصلًا عنه[٥] **مفروزًا عنه؟ فكيف يصح**[٦] **علىٰ هذا القول قياس، أو يصح به عَقْد دين؟ تقولون مرة مجتمع، ومرة منفصل!**[٧] **وما شبَّهتموه به من الشمس، فقد تقدَّم شرحنا لبطلان الحجة فيه، وأنه لا يكون قياسُه القياسَ الذي تعلَّقتم به.**

علىٰ أنا وجدناكم تقولون في معنىٰ التثليث: إن الذي دعاكم إليه ما ذكرتم أن متَّىٰ التلميذ حكاه في الإنجيل عن المسيح عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ إذ قال لتلاميذه[٨]: «**سيروا في البلاد، وعمِّدوا الناس باسم الأب والابن وروح القدس**»، وأنكم فكَّرتم في

---

(١) «قال» ليس في (ل، ح).

(٢) (ل): «ثلاثة».

(٣) (ل): «يلزمهم».

(٤) (ل): «ويشبهونها».

(٥) (ل، ح): «منه».

(٦) (ل): «يقع».

(٧) «تقولون مرة مجتمع ومرة منفصل» ليس في (ل، ح).

(٨) (ل): «لتلامذته»، لغة صحيحة، والمثبت أفصح. وهم الخَدَم والأتباع. «لسان العرب»: (٣/ ٤٧٨). ونفىٰ عربيتَه ابن فارس في «مقاييس اللغة»: (١/ ٣٥٣)، وحقَّق القول فيه عبد السلام هارون في رسالةٍ ضمن «نوادر المخطوطات»: (ص/ ٥٤). والنصّ المذكور تقدم تخريجه.

هذا القول بعقولكم فعلِمتم[1] أن المراد بذلك: أنه لما أنْ ثَبَت حدوثُ العالم علمتم أنَّ له محدِثًا فتوهَّمتموه شيئًا موجودًا، ثم توهّمتموه حيًّا ثم[2] ناطقًا؛ لأن الشيء ينقسم لحي ولا حي، والحيُّ ينقسم لناطق ولا ناطق.

وأنكم علمتم بذلك أنه شيء حي ناطق، فأثبتم له حياةً ونطقًا غيره في الشخص، وهما هو في الجوهرية.

فنقول لكم في ذلك: إذا كان الحي له حياة ونطق[3]، فأخبِرونا عنه: أتقولون: إنه قادر عزيز، أم عاجز ذليل؟

فإن قلتم: لا بل هو قادر عزيز= **قلنا**: فأثبِتوا له قدرة وعزة، كما أثبتم له حياة وحكمة[4].

فإن قلتم: لا يلزمنا ذلك؛ لأنه قادر بنفسه عزيز بنفسه.

قلنا[5] لكم: وكذلك فقولوا[6]: إنه حي بنفسه وناطق بنفسه[7]، ولا بد لكم مع ذلك من إبطال التثليث، أو إثبات التخميس[8]، وإلا فما الفرق؟ وهيهات من فرق!

وقال الحسن بن أيوب أيضا: إنا كلما تأملنا معناكم في نَسْب[9]

---

(١) (ل، ح): «فقلتم».
(٢) «ثم» ليس في (د).
(٣) (ل): «ونطقًا».
(٤) (ل، ح) زيادة: «ونطقًا».
(٥) غيرت في (ح): «ثم قلنا».
(٦) (ل، ح): «تقولوا».
(٧) «وناطق بنفسه» ليس في (ل، ح).
(٨) (ل): «التجسيم»، (ح): وإثبات التجسيم.
(٩) كذا في عامة الأصول، والمطبوعتان: «معكم في نسبة». كلاهما متَّجه. وهنا شروع في إثبات بشريَّة المسيح من الإنجيل.

المسيح عليه السلام إلىٰ الإلهية وعبادتِكم له مع الله علىٰ الجهةِ التي تذهبون إليها، وطلبْنا لكم الحجةَ في ذلك من كتبكم، ازددْنا بصيرةً في استحالة ذلك ووضْعِكم له من القول ما لا يَثبت لكم به حجَّة، ولا يَشهد به لكم[1] شيءٌ من كتبكم!

ووجدنا أَبْيَنَ ما جاء في المسيح وصحةِ[2] أمره فيما أتىٰ به ما قال متَّىٰ التلميذ[3]: «إنه لما جاء يسوع إلىٰ أرض قَيْسارِيّة[4] سأل تلاميذه فقال: **ماذا يقول الناس في أنّي ابن البشر؟** فقالوا: منهم من يقول: إنك يوحنّا المُعْمِداني، وآخرون يقولون: إنك أرميا، أو أحدُ الأنبياء. فقال لهم يسوع: **فأنتم ماذا تقولون؟** فأجابه سمعان[5] الصفا[6] - وهو رأسهم[7]- فقال: أنت المسيح ابن الله الحق[8]. فأجابه المسيح وقال: **طوبىٰ لك يا سمعان ابن يونان، إنه**

(١) «لكم» في الموضعين ليس في (ل، ح).

(٢) (ل، ح): «وحجة».

(٣) «متّىٰ»: (١٦: ١٣ـ ١٧).

(٤) (Caesarea) عاصمة فلسطين الأولىٰ، تقع علىٰ شاطئ البحر المتوسط، جنوب «حيفا» وتبعد عنها نحو (٣٧ كم)، وجنوب غرب «الناصرة» بنحو (٢٠ كم)، كانت مقرًّا لحاكم مقاطعة يهوذا، منها انطلقت شرارة التمرد علىٰ الرومان سنة (٦٦ م)، فردّوا بتخريب القدس، حُبس في هذه المدينة (بولس الرسول) سنتين قبل أن يُنقل إلىٰ روما، فتحها معاوية بن أبي سفيان. ينظر: «المسالك والممالك»: (ص/ ١٠٢)، «معجم البلدان»: (٤/ ٤٢١)، «الموسوعة الإيطالية»: (٩/ ٨٧٨).

(٥) (ح): «شمعون» في الموضعين بالسين أو بالشين.

(٦) وهو: «بِطْرُس» السَّلِيْح (Saint Peter)، حواري عيسىٰ، أول بابا في: (بيت صيدا، والجليل، وروما) سنة (٦٤م ــ ٦٧م)، واسمه الأصلي: (سمعان) أو (شمعون)، ويدَّعي النصارىٰ أن المسيح لقبه (ببِطْرُس)، ومعناه (حجر) باللاتينية؛ إشارة إلىٰ أنه من سيؤسّس الكنيسة، ويزعم الكاثوليك أنه رأىٰ المسيح بعد الصلب، فمنحه رئاسة الحواريين، والتعليم والحكم، وأنه باسم المسيح ورَّث مَن خلفه من أساقفة «روما»، وينازعهم في ذلك عامة طوائف النصارىٰ، وهو أكثر الحواريين ذِكرًا في الإنجيل، صَلَبه «نارون». انظر: «الموسوعة الكونية»: (١١/ ٥٨٨).

(٧) كذا عامة الأصول، والمطبوعتان: «رئيسهم».

(٨) (ح): «الحي».

لم يُطلعك علىٰ هذا لحمٌ ولا دمٌ، ولكن أبي الذي في السماء».

وحكىٰ لوقا في إنجيله[1] هذا الخبر فقال: إن سمعان أجابه فقال: **«أنت مسيح الله»**، ولم يقل: ابن الله.

فهذا كلام تلميذه الرئيس فيه، وأَرْضاه ما قال. وقولُه[2]: إنه لم يَنطق ـ بذلك ـ إلا بما[3] أوحاه الله في قلبه.

ولم ندفعْكم قطُّ عن أنه مسيح الله، ولا عن أنه كما تقولون في لغتكم: إنه ابن الله بالرحمة[4] والصفوة ـ مع[5] الاختلاف الواقع في ذلك في الإنجيلين[6] ـ وقد قال مثل ذلك فيكم جميعًا: **«إن الله إلهي وإلهكم وأبي وأبوكم[7]»**، فنَعمل علىٰ احتجاجكم بأنه ليس[8] في معنىٰ البنوّة[9]، ونَجعلُه مثلَ من سُمِّي[10] في الكتب ابنًا علىٰ جهة الاصطفاء والمحبة، مثل إسرائيل وغيره، بل قد خصَّ إسرائيل[11] بأن قال ﷻ: **«أنت ابني بكري»**[12].

---

(١) «لوقا»: (٩: ٢٠).

(٢) كذا في النسخ الخطية والمطبوعة، ولعله معطوف علىٰ: «كلامُ تلميذه» أي: وهذا قولُه.

(٣) (د): «ما».

(٤) (ل): «ولا عن أن يقول في لغتكم إنه ابنٌ بالرحمة»، ح: وعن أن نقول في لغتكم.

(٥) (ل، ح) زيادة: «هذا».

(٦) أي: متّىٰ ولوقا.

(٧) (ل، والمطبوع): «وأبيكم»!

(٨) (ل، ح): «فإنه ليس مثلكم» أي المسيح، والمثبت أظهر.

(٩) (د، والمطبوعتان): «النبوّة»، ولم يحرر في (ل)، والمثبت أقْوَم.

(١٠) (ل، ح): «يسمىٰ».

(١١) ل، ح: «يعقوب».

(١٢) تقدمت الإشارة إليه، وكذا النصوص الثلاثة بعده.

وهذا[1] كلام له مذهب في اللغة القديمة التي جاءت بها الكتب، وليست بموجِبةٍ الإلهيةَ؛ إذ كان قد شَرَكه في هذا الاسم غيرُه، فلِمَ لا جعلتموه كما جَعَل نفسه؟

ومما يؤكد المعنىٰ في ذلك ويزيل تأويل من يتأول له[2] ما لم يَدَّعِهِ ولم يَرض به: قوله في علم الساعة: «**إن ذلك شيءٌ لا يعلمه أحد من الخلق ولا الملائكة المقربون، ولا الابن - يعني نفسه - إلا الله[3] وحده**»، ثم قال للرجل الذي أتاه فقال له: «**أيها العالم[4] الصالح، أيُّ الأعمال خيرٌ لي الذي يكون لي حياةً إلىٰ يوم الدين؟ فقال له: لِم تقول لي صالحًا؟ ليس الصالح إلا الله وحده**»، فاعترف لله بأنه واحد لا شريك له، ونفىٰ عن نفسه فلم يجعلها ولا أحدًا من الخلق أهلا لذلك.

وقوله للمرأة التي جاءته فقالت: «أنت ذلك النبيُّ الذي كُنَّا ننتظر مجيئه؟ فقال لها المسيح: **صدقتِ، طوبىٰ لكِ**».

ثم قال للشيطان حين اختبره فسامه[5] أن يُلقي نفسه من رأس الهيكل، فقال: «**أُمِرْنا أن لا نجرِّب الرب**»، **ثم سامه أن يسجد له فقال:** «**أُمِرْنا أن لا نسجد إلا لله وحده، ولا نعبد سواه**»[6].

ثم صلاتُه - في غير وقتٍ - لله، وآخرُها الليلة التي أخذته اليهود فيها، فإذا كان إلهًا - كما زعمتم - فلِمَنْ كان يُصلِّي ويسجد؟

---

(١) (ح): «فهذا».

(٢) «له» ليس في (ل، ح)، وأثبتت بهامش (د) عن نسخة. والمطبوع: «يتأوله له» تصحيف.

(٣) كذا عامة الأصول، والمطبوع «إلا الأب»، وبهذا اللفظ تقدَّم النص، وهما بمعنىً.

(٤) كذا كانت في (ح)، ثم صُوِّبت: «المعلم».

(٥) كذا في عامة الأصول، أي: فكلَّفه وجشَّمه أمرًا شاقًا. وأُصلحت في (ح): «فسأله» في الموضعين، والمثبت أليق بالسياق.

(٦) «متّىٰ»: (٤: ٧)، (٤: ١٠)، و«لوقا»: (٤: ٨)، (٤: ١٢)، وقد تقدم.

ثم قول الجموع الذين كانوا معه حين دخل أورشليم ـ وهي مدينة بيت المقدس ـ على[1] الأتان، لمن كان يسأله عن أمره لما رجَّت المدينة به: «**هو[2] يسوع الناصريُّ النبيُّ الذي من الناصرة**»[3].

ثم قوله في بعض الإنجيل: «**اخرجوا بنا من هذه المدينة، فإن النبيَّ لا يُبَجَّل في مدينته**»[4]. وفي موضع آخر أنه قال: «**لا يهان نبيٌّ إلا في مدينته وفي بيته وأقاربه**»[5].

وقوله في بعض خطبه: «**إن هذا الجيل السُّوءَ يريد آية[6]، وإنه لا يُعطَىٰ إلا آية يونس، كما كان يونس لأهل نِيْنَوىٰ[7]، يقومون[8] في الدِّين مع هذا الجيل فيَخْصِمونهم؛ لأنهم تابوا[9] علىٰ قولِ يونس النبيّ، وإن هاهنا أفضل من يونس**»[10].

ثم قول داود في نبوَّته عليه: «**مَن هذا الرجل الذي ذكرته وجعلته دون**

---

(١) (د): «عن».

(٢) المطبوعتان: «هذا هو» خلاف النسخ.

(٣) «متىٰ»: (٢١: ١١).

و«ناصرة» (Nazareth) مدينةٌ فلسطينية في مقاطعة الجليل، علىٰ بعد (٣٠ كم) شرق حيفا، في طريق طبرية، عاشت فيها مريم عليها السلام وفيها بُشِّرتْ بعيسىٰ عليه السلام. «الموسوعة الإيطالية»: (٢٤/ ٤٦٢)، و«موسوعة الكون»: (٨/ ٥٠٠).

(٤) «متىٰ»: (١٣: ٥٧)، «مرقس»: (٦: ٤).

(٥) المصدران السابقان.

(٦) (ح): «الجيل الشرير بذاته». تصحيف.

(٧) زِيْد بعده في المصدر: «كذلك يكون ابن البشر لهذا الجيل، رجالُ نِيْنَوىٰ»، وبه يستقيم السياق.

(٨) (د، ح، ط. النيل): «يقدمون»، والصواب ما أثبت، موافقًا عامة الترجمات العربية. وقوله: «في الدين» أي يوم الحساب. «فيخصمونهم»: يحاكمونهم ويحاسبونهم.

(٩) (ل، د): «ماتوا»، ومصوَّبة في (ح) علىٰ ما أُثبت، وهو الموافق لنص الترجمات.

(١٠) «متىٰ»: (١٢: ٣٩ ـ ٤١)، و«لوقا»: (١١: ٢٩ ـ ٣٢).

الملائكة قليلا؟»[1].

ثم قول تلاميذه فيه ما شرحناه في صدر كتابنا[2] هذا ما تقدم، ووصْفهم أنه رجلٌ أتىٰ من عند الله بالأيدي والقوّة.

ومما يشبه ذلك أنه لما قدِم تلاميذُه فركبوا السفينة وقال لهم: «**امضوا فإني أَلْحقُ**[3] **بكم**»، فأتاهم يمشي علىٰ البحر فلما رأوه في تلك الحال قالوا: «ما هذا الحال؟ ويح!» ومِن الغرق صاحوا. فقال لهم يسوع: «**اطمئنوا ولا تخافوا أنا هو**»، فأجابه شمعون الصفا وقال له: «يا رب إن كنتَ أنت هو فأْذن لي آتيك علىٰ الماء». فقال له: «**تعال**»، فنزل سمعان إلىٰ الماء ليمشي عليه، فلم يستطع، وجَعل يغرق، فصاح وقال: «يا رب أغثني!»، فبسَط يدَه يسوعُ فأخذه وقال له: «**لِمَ تشكَّكت يا قليل الأمانة؟**»[4].

قال: فبان بذلك عجز المسيح عن إتمام ما سأله شمعون الصَّفا.

ومثلُه أمْر الرجل الذي قال ليسوع خبرَ ابنته وما ينالها من الشيطان، وأنه[5] قدَّمها إلىٰ تلاميذه فلم يستطيعوا أن يُخرجوه ـ وقد كان جعل لهم ذلك وغيرَه[6] ـ فأخرجه هو منها[7].

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أي كتاب الحسن بن أيوب إلىٰ أخيه.

(٣) (ل): «وقالوا لهم: امضوا فإن الحقَّ» تصحيف.

(٤) «متىٰ»: (١٤: ٢٥ ـ ٣١).

(٥) المطبوعتان زيادة: «قد»، وليس في النسخ.

(٦) أي: أُسند إليهم أمرُ إخراج الجن، وعلاج مَن به مسٌّ، وغيره. والقصة هنا في شأن غلامٍ لا امرأةٍ كما في المصدرين الآتيين.

(٧) «متىٰ»: (١٧: ١٤ ـ ٢١)، و«لوقا»: (٩: ٣٨ ـ ٤٢).

وقال في الإنجيل وهو يذكر الأمثالَ التي ضربها لرؤساء الكهنة: إنهم لما سمعوها منه عَلِموا أنها في شأنهم، فهمُّوا أن يأخذوه ثم فرِقوا[1] من الجموع؛ لأنهم كانوا يُنزِلونه مثلَ النبي[2].

وقال في الإنجيل لما جاءته أمُّ ابنَي زَبَدَيْ[3] ـ وكانا[4] من تلامذته ـ مع ابنَيها، فقال لها: «**ما تريدين؟**» قالت: «أريد أن يَجلس ابْناي أحدُهما عن يمينك والآخرُ عن شمالك في ملكوتك». فقال: «**ليس إلىٰ ذلك سبيلٌ؛ لأنه ليس لي أن أعطيَه، ولكن مَن وَعَد له[5] أبي**»[6].

قال الحسن بن أيوب: فما يكون ـ يا هؤلاء ـ أفصحَ أو أَبْيَنَ[7] وأوضحَ من اجتماع هذه الشواهد لكم في كتبكم!

ما رضيتم بقوله في نفسه، ولا بقول تلامذته فيه، ولا بقول من تنبَّأ عليه من الأنبياء، ولا قول جموعه ـ الذين تولَّوه ـ لمن سألهم من مخالفيهم[8] عنه،

---

(١) (ح): «فزِعوا». وهما بمعنًىٰ.

(٢) «متّىٰ»: (١٤: ٥)، (٢١: ٤٥ ـ ٤٦)، وفيه: «ولما سمع رؤساء الكهنة والفريسيون أمثاله عرفوا أنه تكلم عليهم. ٤٦ ـ وإذ كانوا يطلبون أن يمسكوه خافوا من الجموع لأنه كان عندهم مثلَ نبي».

(٣) (ل): «زيد» بعد كشط الألف، و(المطبوعتان): «زندا»، ولم يحرّر في (د)، والمثبت ما استظهرته في (ح) موافقًا للمصادر. وهي إحدىٰ النساء اللواتي كنَّ يتبعن المسيح لخدمته، ونسيبةٌ لمريم. وابناها: يعقوب ويوحنَّا. ويمينه وشماله: يمثّلان مواقع السلطة والقوة. هامش الترجمة البولسية (ص١١٥)، والفانديك (ص٥٥).

(٤) كذا بضمير التثنية في عامة الأصول، فيحتمل أن يريد «زبدي» وزوجَه، أو أراد ابنَيْها باعتبار ما آل إليه حالهما، أو يكون صوابه: «وكانت»؛ لما ذُكر أنها كانت من خدَمة الرسل دون زوجها.

(٥) (ل) «وُعِد له مِن»، وجل الترجمات: «للذين أُعِدَّ لهم من أبي»، وفي بعضها: «لِمَن أعدَّه لهم أبي»، «للذين أعدَّ ـ أعدّه ـ هيأه ـ لهم أبي»، وهي متقاربة.

(٦) «متّىٰ»: (٢٠: ٢٠ ـ ٢٣).

(٧) المطبوع: «وأبين» خلاف النسخ.

(٨) (ح): «مخالِفَتهم».

وتركتم ذلك كلَّه، وأخذتم بآراء قومٍ تأوَّلوا لكم، علىٰ علمكم بأنهم[1] قد اختلفوا أيضًا في الرأي، فقال كلُّ قوم في المسيح ما اختاروا، واتَّبع كلا منهم[2] طائفةٌ قالوا بقولهم، ثم سلَكَ مَن بعدهم[3] سبيلَ الآباء في افتراقهم[4].

فبيِّنوا[5] لنا حجتكم في ذلك، وهيهاتَ من حجة! ونحن نستوهب الله العصمة والتوفيق منه.

قال: ومما يُشبه ما تقدم قوله لتلاميذه في إنجيل لوقا: «**فأما أنتم الذين صبرتم مع بلائي[6] وتجاربي[7] فإني أعدكم كما وعدني أبي الملكوت لتأكلوا وتشربوا معي علىٰ مائدتي في ملكوتي**»[8].

فبيَّن أن الله ـ جلَّ ثناؤه ـ وَعَده أن يجعله في ملكوت السماء، يأكل ويشرب مع تلاميذه علىٰ مائدته، وهذا ما لا شك لكم فيه[9]، وهو مخالفٌ لقولكم فيما يصير إليه، وفي الأكل والشرب والنعيم هناك!

---

(١) (ح، ط النيل): «فإنهم»، وأصلِحتْ في (د) إلىٰ المثبت.

(٢) (ح، ط النيل): «كلامَهم».

(٣) (ل): «مَن بعدُ».

(٤) المطبوعتان: «في الاقتداء بهم»، خلاف النسخ، والمثبت أليق بالسياق.

(٥) (ح): «فثبتوا».

(٦) كذا عامة النسخ، والمطبوعتان: «معي في بلائي»، مواطئًا سائر الترجمات.

(٧) لم تحرَّر في النسخ الخطية، وفي ط. النيل: «ومخازيَّ»، والمثبت كما في جُلِّ الترجمات، وفي بعضها: «مِحَني»، «محنتي». وفي هامش ترجمة «الفاندايك» (ص/ ١٩٦): «أي كنتم رفقائي الأمناء في اتِّضاعي وآلامي، فستتميزون في ملكوت مجدي».

(٨) «لوقا»: (٢٢: ٢٨ ـ ٣٠).

(٩) (ل): «مالا يشك فيه»، وفي (د) ثم صوِّبت كالمثبت.

ثم قوله لشمعون حين أتته الجموع فأخذوه: «**أم تَظنُّ أني لستُ قادرًا أن أطلب إلىٰ أبي فيقيم لي اثني عشر جندًا ملائكة[1] أو أكثر؟ ولكن كيف تَتِمُّ الكتبُ[2]: أنه هكذا ينبغي أن يكون؟**»[3]، ولم يقل: إني قادرٌ أن أدفعهم عن نفسي، ولا إني آمُر الملائكة أن يمنعوا عني، كما يقول مَن له القدرةُ والأمرُ.

قال: ونجدكم تقولون في المسيح عَلَيْهِ السَّلَامُ: إنه مولودٌ من أبيه، أزليٌّ.

ويجب علىٰ المدَّعي القولَ أن يُثبت الحجةَ فيه، ويَعلمَ[4] أنه مطالبٌ بإيضاحها، لاسيما في مثل هذا الخَطْب الجليل الذي لا يقع التلاعب به، ولا تجترئُ النفوس علىٰ ركوب الشبهات فيه، والويلُ الطويلُ لمن تأوَّل في ذلك تأويلا لا حقيقة له، فإنه يُهلِك نفسه ومن كان من الناس معه ممن يتَّبع قولَه.

إن كان هذا الابن أزليًا ـ علىٰ ما في شريعة إيمانكم ـ فليس[5] بمولود، وإن كان مولودًا فليس بأزلي؛ لأن اسم الأزلية إنما يقع علىٰ من لا أوَّل له ولا آخر.

ومعنىٰ المولود: أنه حادث مفعول، وكل مفعول فله أول، فكيف ما[6] أردتم القول = كان فيه بطلان الشريعة.

---

(١) كذا في (ل)، و(د، ح): «ملائكته»، والمطبوعتان: «جندًا من ملائكته»، وعليه عامة الترجمات، وكلٌّ متَّجه.

(٢) أي: كيف تَتِمُّ الكتبُ القائلةُ بحدوث ذلك، أي ما كُتب في المقادير. و(د، ط النيل): «يتم» علىٰ تقدير مضاف: «صِدقُ الكتب». وفي ترجمةٍ مفسِّرة: «إنما يجب أن يحدث هذا لِيتمَّ ما ورد في الكتاب».

(٣) «متّىٰ»: (٢٦: ٥٣ ـ ٥٤).

(٤) «ويعلم» ساقط من (ح).

(٥) المطبوع زيادة: «هذا»، خلاف عامة النسخ.

(٦) (د، ل، المطبوع): «بما»، وهو محتمل في (ح).

قال: ونسألكم أيضًا عن واحدة، لِمَ سميتم الأب أبًا والابـنَ ابنًـا؟ فإنه إن كان[1] وَجَب للأب اسمُ الأبوة لِقِدَمه، فالابنُ أيضًا يستحق هذا الاسم بعينه؛ إذ كان قديمًا مثلَه، وإن كان الأبُ عالمًا عزيزًا فهو أيضا عالمٌ عزيزٌ، تشهد شريعة الإيمان له بذلك في قولها: إنه خَلق الخلائق كلَّها وأُتقنتْ علىٰ يده، وأنه نزل لخلاصكم...![2].

ومن قدَر علىٰ ذلك لم يكن إلا عالمًا عزيزًا، فهذه المعاني التي ذكرناها تُبطل اسمَ الأبوَّة والبنوَّة، وفي إبطالها بطلانُ الشريعة التي تقول: وُلد من أبيه، وإلا فإن كان الأب والابن متكافئَين في القِدَم والقدرة، فبأيِّ فضْلٍ وسلطان للأب عليه أَمَرَه ونهاه، فصار الأبُ باعثًا والابنُ مبعوثًا، والأب متبوعًا مطاعًا والابن تابعًا مطيعًا؟.

ومما يشهد بصحة قولنا وبطلانِ ما تأوَّله أوَّلوكم في عبودية المسيح، أن متَّىٰ التلميذ حين بنىٰ كتابه[3] أول ما ابتدأ به أن قال: «كتاب مولد يسوع المسيح ابن داود بن[4] إبراهيم»[5]، فنسبه إلىٰ من كان منه علىٰ الصحة، ولم يقل: إنه ابن الله، ولا إنه إله من إله كما تقولون.

فإن قلتم: إن تسميةَ «يسوع» للنَّاسوت ـ الذي قد جعلتموه حجَّةً بينكم وبين كلِّ من التمس الحجةَ منكم عند الانقطاع ـ فيما يَعترف به المسيحُ[6] من

---

(١) (ح): «فإن كان».

(٢) تقدم نص هذه الشريعة في صدر رسالة الحسن بن أيوب هذه.

(٣) المطبوعتان زيادة: «الإنجيل» وليس في النسخ.

(٤) (ل): «عن»، وفي (د) أيضًا، ثم صوبت كالمثبت.

(٥) «متىٰ»: (١ : ١).

(٦) المطبوع: «للمسيح».

العبودية = فقد نَسَقَ[١] متَّىٰ علىٰ اسم «يسوع» الذي هو عندكم اسمٌ[٢] للناسوت: «المسيحَ» الذي هو جامعُ الناسوتِ واللاهوتِ[٣]، فأيُّ حجة في إبطال هذا التأويل أوضح من هذا؟

ومما يصحّح قولَنا ويؤكِّده قولُ جبريلَ الملَكِ لمريمَ عند مخاطبته إيّاها: «إنه ابن داود» علىٰ ما ثبت[٤] من ذلك في الإنجيل[٥].

قال: ووجدناكم قد ذكرتم في شريعة الإيمان: أن يسوع المسيح «بِكرُ الخلائق»، فإن كنتم ذهبتم في ذلك إلىٰ أنه علىٰ نحو ما يُسمَّىٰ أولُ ولد الرَّجل وكبيرُهم؛ فجائز، وهو محقِّقٌ لقولنا في عبوديته.

وإن كنتم أردتم بذكر البِكر أنه أولُ قديمٍ، فلسنا نعرف للبِكر معنىً في لغةٍ من اللغات إلا للأكبرِ من الإخوة والأولِ من الولد، وبِكرُ الخلائق لا يكون إلا من الخلائق، كما أنَ بِكر الرجلِ والمرأةِ لا يكون إلا من جنسهما، وباكورة الثمار لا تكون إلا ثمرة، ولأن[٦] من المحال أن يقول قائل: بِكر ولدِ آدم مَلَكٌ من الملائكة، وكذلك من المحال أن يكون بِكر المصنوعات ليس بمصنوع، وبِكر المخلوقات ليس بمخلوق.

---

(١) أي: عطف علىٰ تسمية «يسوع» بوصفه بالمسيح. وصُوِّب في (ح) «سَبَق»، ولا يتَّجه.

(٢) (ل): «أنتم».

(٣) أي: إن زعمتم أن مراد «متّىٰ» ببنوّة «يسوع» لداود وإبراهيم: الناسوتُ دون اللاهوت= فيجاب: بأن «متّىٰ» وَصف «يسوع» بـ«المسيح»، وهو لقب شاملٌ للاهوت والناسوت عندكم، فدلّ علىٰ عدم التفريق بينهما، وعلىٰ بطلان تأويلكم، وأنه لا فرق بين «يسوع» و«المسيح» في دلالتهما علىٰ الناسوت وحده، ليس إلا.

(٤) (ح): «يثبت».

(٥) كذا في «لوقا»: (١: ٣٢)، وأما «متّىٰ»: (١: ٢٠) فالذي وصف فيه بأنه ابن داود هو يوسف النجار ـ زوج مريم علىٰ حدّ زعمهم ـ وليس المسيح، والخطاب فيه كان ليوسف لا لمريم!

(٦) كذا عامة الأصول، وغُيِّرت في (ح): «فالآن».

وقد قال الله في التوراة: «**يا ابني بِكري**»[١] أي إسرائيل. وقال في موضع آخر: «**إنه نظر بنو الله إلىٰ بنات الناس فشُغِفوا بهن**»[٢]. فهل يوجب لآل إسرائيل الإلهية[٣] بهذا القول؟

قال: وقلتم: إن المسيح وُلد من أبيه قبل العوالم وليس بمصنوع، فليس يخلو الأبُ من أن يكون أَوْلَدَ شيئًا موجودًا أو غيرَ موجود، فإن كان لم يزل موجودًا؛ فإن الأب لم يلِد شيئًا، وإن كان غير موجود وإنما هو حادثٌ لم يكن؛ فهو مخلوقٌ ـ كما قلنا ـ.

قال: ومما يبين قولَنا في خَلْق المسيح: أن هذا الاسم إنما وقع له، لأنه مُسِح للنبوة[٤] والخير، وماسِحُه[٥] الله ﷻ.

وقد قال داود في زبوره قولًا يَشهد علىٰ ذلك بعينه: «**من أجل هذا البِرِّ**[٦] **مسحك الله إلهك، أكثر مما مسَح به نُظَراءك**»[٧]، فأبان داود بهذه الآية معنىٰ المسيح[٨]، وأن ماسِحَه الله الإله[٩]، وأنه مصطفىٰ مُكرَمٌ بزيادةٍ علىٰ نظرائه.

وقال داود أيضًا في مزمور إحدىٰ وثلاثين[١٠] يخاطب الله: «**مِن أجل داود**

---

(١) تقدمت الإشارة إليه.

(٢) «التكوين»: (٦: ٢).

(٣) المطبوع: «إلهيةً» خلاف النسخ.

(٤) كذا في (ل)، و(د) «للبنوَّة»، و(ح) أيضًا بعد التصويب.

(٥) (ل): «ومما يبيحه»، تصحيف. وكذا كان في (ح) ثم صوب: «ومسحه»، والمثبت أجود.

(٦) «البِرّ» ليس في (ح).

(٧) «المزامير»: (٤٥: ٧)، ونصّه: «أحببتُ البِرّ وأبغضتُ الإثم، من أجل ذلك مسحك الله الهُك بدهن الابتهاج أكثر من رفقائك».

(٨) (ل، د) زيادة: «بإنجيله».

(٩) كذا في (ل)، و(ح): «ماسِحَه الإله»، ولم تحرر في (د).

(١٠) كذا في الأصول، ولعل صوابه: «اثنين وثلاثين ومائة» كما سيأتي في تخريجه.

عبدِك لا تَقْلِبْ[1] وجهَ مسيحك[2]. عَهِد الربُّ لداود بالحق، ولا يَرجع عنه»[3] يعني بمسيحه: نفسَه؛ لأن الله مسحه للنبوة والملك، وقد قال مثلَ هذا في غير موضعٍ[4] من زبوره، فسمَّىٰ نفسه مسيح الله[5].

قال: وإذا نُظِرَ في الإنجيل وكُتُبِ بولس وغيرِه ممن يَحتجُّ به النصارىٰ، وُجِد نحوٌ من عشرين ألف آية[6] كلُّها تنطق بعبودية المسيح، وأنه مبعوث مربوبٌ، وأن الله اختصَّه بالكرامات، ما خلا آياتٍ يسيرةً مشكلاتٍ، قد تأوَّلها كلُّ فريق من أولئك الذين وضعوا الشريعة باختيارهم علىٰ هواهم، فأخذوا بذلك التأويل الفاسد، وتركوا المعظمَ الذي يَنطق بعبوديته.

فلو كانوا قصدوا الحق لردُّوا تلك المشكلات الشاذة[7] اليسيرة التي يوجد لها من التأويل خلافُ ما يتأوَّلوه[8] علىٰ الواضحات الكثيرة التي قد

---

(١) كذا في (ح)، و(د): «لا يُغلبْ»، ولم تحرَّر في (ل). والمثبت أصوب، وأليق بالترجمات الأخرىٰ؛ ففيها: «لا تَرُدَّ»، «لا تَرفُضْ».

(٢) (ل): «تسبيحك»، تصحيف. والمثبت عليه الترجمات، وهو مَورِد النصِّ وشاهدُه، والمراد بالمسيح ـ هنا ـ داود عليه السلام.
وقوله: «عَهِد الرب» أي: أَقسم. وتمام القَسم: أنه سيُجلِس علىٰ عرش داود مَن يكون مِن بنيه ونَسْلِه. وهو المسيح عليه السلام.

(٣) «المزامير»: (١٣٢: ١٠ ـ ١١).

(٤) (ل): «هذا الموضع».

(٥) منها في «المزامير»: (٢: ٢)، (١٨: ٥٠)، (٢٠: ٦)، (٢٨: ٨)، (٨٩: ٣٨).

(٦) المطبوعتان زيادة: «مما فيه اسم المسيح»، وليس في الأصول.

(٧) هامش (ح): «الفاسدة».

(٨) كذا، ولعل الصواب: «تأوَّلوه»، أو يخرَّج ما في الأصول علىٰ حذف نون الرفع، وهي لغةٌ قليلة؛ وحذفُها ـ لغير ناصب أو جازم ـ واجبٌ مع نون التوكيد، وجائز ـ بكثرة ـ مع نون الوقاية، وبقلَّة في غير ذلك، ومنه قراءة: «ساحران تظَّاهرا»، وحديث: «لا تدخلوا الجنه حتىٰ تؤمنوا». «شرح التسهيل»: (١/ ٥٠)، و«همع الهوامع»: (١/ ٢٠٠). والمطبوعتان: «يتأولونه» علىٰ الجادَّة.

بانتْ بغير تأويل؛ لأنه إنما يجب أن يقاس الجزء[1] علىٰ الكل، ويُستدلُّ علىٰ ما[2] غاب بما حضر، وعلىٰ ما أَشْكل بما ظَهر، فمن تلك الآيات المشكلات ما قد[3] ذكرناه في كتابنا هذا وبينًّا معناه والحجة فيه، وأنه ليس كما تأوَّلوه.

ومنها: ما يحكون عن المسيح أنه قال: «أنا بأبي»[4]، وقد فسر المسيح عَلَيْهِ السَّلَامُ ذلك وكشفه.

قال «يوحنّا» في إنجيله: إن المسيح تضرَّع إلىٰ الله في تلاميذه، وقال: «**يا أيها الربُّ القدُّوس احفظهم باسمك الذي أعطيتني؛ ليكونوا هم أيضًا شيئًا واحدًا، كما أنا شيءٌ واحدٌ ... وكما أنك أرسلتني إلىٰ العالم؛ فكذلك[5] أُرْسِلُهم أنا أيضًا**»[6].

ثم قال بعد هذا أيضًا: «**إني قد منحتُهم من المجد الذي أعطيتَني ومنحتَني؛ ليكونوا أيضًا شيئًا واحدًا، كما أنا شيءٌ واحدٌ، فأنا بهم وأنت بي**»[7].

قال هو[8]: معنىٰ ذلك أنه قال: أنت معي وأنت لي[9]، كما أنا مع تلاميذي ولهم».

---

(١) (ل): «الخبر»، وكذا (د) ثم صوِّبت علىٰ ما أثبت.

(٢) (ل): «ويستدل بما»، تصحيف، وكذا (ح) قبل أن تصوَّب إلىٰ: «ويستدل لما».

(٣) «قد» ساقط من المطبوع.

(٤) «يوحنّا»: (١٤: ١٠).

(٥) (د، ح): «وكذلك».

(٦) «يوحنّا»: (١٧: ١١)، (١٧: ١٨).

(٧) «يوحنّا»: (١٧: ٢٢ ـ ٢٣).

(٨) كذا الأصول، والضمير للحسن بن أيوب، ولعلَّ النكتة في إظهاره هنا: الفصلُ بين كلام الحسن ورأي المصنف الآتي بعده في تأويل نصِّ الإنجيل المتقدم وتفسيره.

(٩) (ح): «بي»، والمثبت أولىٰ؛ ليوائم «ولهم» بعدُ.

قلت: أو أراد أنك بي هديتَ الخلقَ وعلمتَهم، وأنا أَهديهم وأُعلِّمهم.

والباء للسببية، فإن الله برسله هدىٰ عبادَه وعلَّمهم[1]، والرسل علَّموا الغائبين عنهم بالحاضرين[2] الذين بلَّغوا عنهم.

وقوله: «**ليكونوا شيئًا واحدًا**» أراد به اتفاقَ صدقهم وأمرهم ومرادهم، وهذا مفسَّر، وقد قال: «**ليكونوا**[3] **شيئًا واحدًا، كما أنا شيء واحد**»، فقد طلب لهم مثلَ ما حصل له ولربه[4].

وهذا يبين أن قوله[5]: «**كما أنا شيءٌ واحد**»، أي: أنا موافقك في أمرك ونهيك ومحبتك ورضاك، لم يُرِد بذلك اتحادَ ذاته به[6]، كما لم يُرد[7] أن تتَّحد ذواتُ بعضهم ببعض، فإنه[8] طَلَب لهم مثل ما حَصل له من الموافقة لأمر الله ونهيه ومحبته ورضاه[9].

قال[10]: «أو يكون ذهب فيه إلىٰ معنىً دقيق لا نعرفه، إلا أنه قد بطل ـ علىٰ كل حالٍ بهذا القول ـ تأويلُكم ممازجتَه ﷺ في اللاهوت بقوله في تلاميذه: إنه بهم، كما أن أباه به؛ لأنه إن تأول متأوِّل في هذا المعنىٰ أنه ذهب في بعض[11]

---

(١) من قوله: «والباء للسببية ... » إلىٰ هنا ليس في (د)، و(ل): «برسله لهدىٰ».
(٢) الأصول الخطية، وط النيل: «فالحاضرين»، والمثبت يقتضيه السياق.
(٣) المطبوعتان زيادة: «هم».
(٤) من قوله: «قلت: أو أراد أنك بي» إلىٰ هنا ساقط من (ح).
(٥) (ح) زيادة: «ليكونوا شيئا واحدًا».
(٦) قوله: «أي أنا موافقك» إلىٰ هنا سقط من (ل).
(٧) (ل): «يدل»، وكذا (د) قبل تصويبها علىٰ ما أثبتنا.
(٨) (ل): «وأنه».
(٩) قوله: «فإنه طلب» إلىٰ هنا سقط من (ح).
(١٠) عَودٌ إلىٰ كلام الحسن بن أيوب في رسالته لأخيه.
(١١) (بعض) ليس في (ل)، والضمير في (أنه) عائد إلىٰ المسيح.

وصفه أنه بأبيه[١] وأن أباه به = إلىٰ مشاركته في اللاهوت؛ فقد قال في تلامذته مثلَ هذا القول، فيجب أن يكونوا علىٰ هذا القياس شركاءه[٢] في المحل، وهذا ما لا يكون ولا يجترئ علىٰ القول به أحد.

قال: ومِن أعجب العجب أن تكون أمةٌ كتابُها ودعوتُها ومعبودُها واحدًا[٣] يتمسَّكون بأمر المسيح عليه السلام وتلامذته وإنجيله وسنَّته وشرائعه، وهم مع ذلك مختلفون فيه أشد الاختلاف، فمنهم من يقول: إنه عبدٌ، ومنهم من يقول: إنه إلهٌ، ومنهم من يقول: إنه ولدٌ، ومنهم من يقول: إنه أقنومٌ وطبيعةٌ، ومنهم من يقول[٤]: إنه أقنومان وطبيعتان.

وكلٌّ منهم يكفِّر صاحبه ويقول: إن الحق في يده، وكلهم لا يأتي من الكتاب بحجةٍ واضحةٍ يُثبِت بها دعواه، ولا من قياسه لنفسه وتأوُّله بما يصح له عند المناظرة، وإنما يَرجع في دينه واعتقاده إلىٰ ما تأوَّله له المتأوِّلون، بما يخالف إنجيلَهم وكُتبَهم، بالهوىٰ والعناد ـ من بعضهم[٥] ـ.

فهم يشركون بالله علىٰ التأويل ـ ولا شريك له ـ ويدَّعون له ولدًا من جهة ما أحدثوا لأنفسهم ـ سبحانه أنَّىٰ يكون له ولد!».

قال الحسن بن أيوب[٦]: وقد بينَّا الحجج في بطلان كل قولٍ لكم مما عقَدتم به شريعة إيمانكم، ووجدنا قومًا منكم إذا نوظروا في ذلك قالوا:

---

(١) المطبوع: «أبيه»، خطأ.

(٢) المطبوع: «شركاء» خلاف النسخ. وط. النيل: «شركاه» بالتسهيل.

(٣) كذا عامة الأصول، علىٰ جعْل «تكون» تامّة، وتقدير «يكون» قبل «كتابها»، وفي المطبوعتين: «واحدٌ» بالرفع علىٰ الخبرية، وهو ظاهر.

(٤) قوله: «إنه عبد» إلىٰ هنا سقط من (ح).

(٥) (ل) زيادة: «البعض»، وحذفها أقرب؛ لوقوعه من بعضهم جهلًا لا عنادًا.

(٦) «قال الحسن بن أيوب» ليس في (ل). وقبله في (ح) زيادة: «فصل»، وكذا عَنْونَ في (د) ثم ضرب عليه، وليس ثابتًا في سائر النسخ. وهنا فاتحة الجزء الثالث من (ط.النيل).

قد وجدنا أكثر الأديان يختلف أهلُها فيها، ويتفرَّقون علىٰ مقالاتٍ شتىٰ هم عليها، وكلٌّ منهم يدَّعي أن الصواب في يده[١].

وهذا أيضًا من سوء الاختيار، وذهاب القلوب عن رشدها، وانصرافها عن سبيل حقها.

فلَمْ يختلف أهلُ دين من الأديان في عَقْد معبودهم، ولا شكُّوا فيه ولا تفرَّقوا القول فيما اختاروه، إلا أهلُ ملل النصرانية فقط.

وسائرُ مَن سواهم إنما اختلفوا في فروعٍ من فروعِ الدين وشرائعه، مثل اختلاف اليهود في أعيادهم وسنن لهم.

ومثل اختلاف المسلمين في القدَر، فمنهم من قال به، ومنهم من دَفَعَه. وفي تفضيل قوم من أصحاب محمد ﷺ علىٰ نظرائهم، بعد اتِّفاق جماعتهم علىٰ إلههم ومعبودهم وخالقهم، وأن[٢] الله إله الخلق كلهم واحد لا شريك له ولا ولد.

ثم اتفاقهم بعد ذلك علىٰ نبيهم محمد ﷺ، لا يشكُّون فيه، وعلىٰ القرآن وأنه كتاب الله المنزَّلُ علىٰ محمد المرسلِ لا يختلفون فيه.

فإذا صحَّ اتفاقهم علىٰ هذه الأصول، كان ما سواها خللا[٣] لا يقع معه كفرٌ ولا يَبطل به دينٌ.

---

(١) (ح): «هذه»، أي المقالة.

(٢) (ل): «وأنه».

(٣) (ح): «حالًا»، ثم صوِّبت في هامشها للفظٍ لم يتضح. (ط. النيل): «جللًا»، والجلل من الأضداد، يكون للحقير والعظيم، يقال: «هذا الأمرُ جلل في جنب هذا الأمر» أي: صغير يسير. «لسان العرب»: (١١/ ١١٨).

والبلاء العظيم الاختلاف في المعبود. فلو أن قومًا لم يعرفوا لهم إلهًا ولا دِينًا، ثم عُرض عليهم دينُ النصرانية، لوجب[1] أن يتوقفوا عنه؛ إذ كان أهلُه لم يتَّفقوا علىٰ شيء فيه.

ودلَّ اختلافُهم في مقالاتهم ومباينتُها ما[2] في كتبهم علىٰ باطله.

فأما قولُنا في باب التوحيد، واعترافُنا بوحدانية الله تعالىٰ، ونفيُنا عنه الشركاءَ والأندادَ والأمثالَ والأولادَ، فهو قولٌ لا يشكون في صحته، ولا يَشكُّ فيه[3] أحدٌ من أهل الكتب وسائر الملل ولا غيرهم من أهل القول بالدهر وسائر عبدة الأصنام والأوثان، وكل منهم يُقرُّ به ويَرجع إليه.

إلا أن منهم من يتابعنا علىٰ تجريد[4] التوحيد، ومنهم من يُدخِل العلل فيه، بأن يقول: ثلاثة تَرجع إلىٰ واحد، وصنمًا نعبده إجلالا لله؛ ليقرِّبنا إلىٰ ربنا[5] وربه، ومدبرٌ للأمور قديم لا بدّ أن يُعترف[6] به، خالقُها وباريها.

وكلٌّ منهم مقرٌ بقولنا، وذاهبٌ إلىٰ مذهبنا علىٰ الاعتراف بالله علىٰ الجهة التي يذهب إليها، وأنه واحد لا شريك له.

فقد صحَّ عَقْدنا بلا شكٍّ منكم، ولا من أحد من الأمم فيه، ولا في شيء منه، بل تقودكم الضرورةُ إلىٰ الإقرار به والاجتماع معنا عليه.

---

(١) (ح، د): «فوجب». ط. النيل: «وجب».
(٢) (د): «وما بينها في»، ولعلها في ط: «وما بينها مما».
(٣) الضمير عائد إلىٰ التوحيد.
(٤) (د): «تحديد»، وكذا (ح) ثم أصلحت إلىٰ: «تجديد»، والصواب ما أثبت.
(٥) (ح): «ربه وربه»!
(٦) المطبوعتان: «نعترف»، وهو أجود.

والحمد لله رب العالمين على توفيقه، وإياه نسأل أن يتمَّ علينا فضله، ويديم لنا[1] تسديده بقدرته، وأن يحيينا ويميتنا على الإسلام غير مشركين ولا جاحدين ولا مبدلين، إنه على كل شيء قدير، وكل مستصعب عليه يسير، وهو ـ بمن خافه واتقاه وطَلَب ما عنده ولم يلحد في دينه ـ رءوفٌ رحيمٌ»[2].

قلت: هذا آخر ما كتبته من كلام الحسن بن أيوب، وهو ممن كان من أجلّاء علماء النصارى وأخبر الناس بأقوالهم، فنقْلُه لقولهم أصحُّ من نقل غيره، وقد ذَكَر في كتابه من الرد على ما يحتجُّون به من الحجج العقلية والسمعية، وما يُبطل قولهم من الحجج السمعية والعقلية[3] ما يبين ذلك.

ونحن نذكر مع ذلك كلامَ مَن نَقَل مذاهبَهم من أئمتهم المنتصرين لدين النصرانية، ونذكر ما ذكروه من حُججهم، مثل ابن البطريق، بترك الإسكندرية، فإنه صنَّف كتابه الذي سماه: «نظم الجوهر»، وذكر فيه أخبارَ النصارى ومجامعَهم واختلافَهم، وسببَ إحداثهم ما أحدثوه، مع انتصاره لقول المَلَكِيَّة والرد على من خالفهم[4].

قال سعيد بن البطريق[5] بطريرك الإسكندرية في تاريخه المعروف عند

---

(١) «فضله، ويديم لنا» سقط من (ط. النيل)

(٢) من قوله «إنه على كل شيء قدير ...» إلى آخر الرسالة سقط من (ح).

(٣) (ل): «العقلية والسمعية».

(٤) وقع هنا خرم كبير في (ح)، هذا مبدؤه، وينتهي عند قول المصنف: «فصل، والنصارى لهم سؤال مشهور» في أواخر هذا الجزء.

(٥) (ل): «بطريق». وهو: سعيد بن البطريق، طبيب نصرانيٌّ مؤرِّخ، ولد بمصر سنة (٢٦٣هـ ـ ٨٧٧م)، وصُيِّر بطريركًا على الإسكندرية سنة (٣٢١هـ) إلى أن مات سنة (٣٢٨هـ ـ ٩٤٠م)، وكان في أيامه شقاق عظيم بينه وبين شعبه. وله: كتاب في الطب، وكتاب الجدل بين المخالف والنصراني، ونظم الجوهر، وغيرها. ينظر: «عيون الأنباء في طبقات الأطباء»: (ص٥٤٥)، و«الوافي بالوفيات»: (١٥/ ١٢٧).

النصارىٰ الذي سماه «**نظم الجوهر**»[1]، وذكر فيه مَبْدأ الخلق وتواريخَ الأنبياء والملوك والأمم، وأخبارَ ملوك الروم وأصحاب الكراسي برومِيَّة وقسطنطينية وغيرهما، ووصَفَ دينَ النصرانية وفِرَقَ أهلِها.

وهو مَلَكِيٌّ، رَدَّ علىٰ سائر طوائف النصارىٰ لما ذكر مولد المسيح - صلوات الله عليه - وأنه وُلد في عهد ملك الروم قيصر المسمَّىٰ: «**أغسطس**»[2] لثنتين وأربعين سنة من مُلكه[3].

قال: وملك ستًا وخمسين سنة. قال: وملك بعده ابنه «**طيباريوس**»[4] قيصر، برومِيّة، وللمسيح خمس عشرة سنة.

قال[5]: وكان لقيصرَ هذا صديقٌ يقال له «**بِلاطُس**»[6]، من قريةٍ علىٰ شطِّ البحر الذي بجنب[7] قسطنطينية - ويسمَّىٰ ذلك البحر: البنطس[8]،

---

(١) المطبوع باسم: «التاريخ المجموع علىٰ التحقيق والتصديق»، كتبه إلىٰ أخيه: عيسىٰ بن البطريق، في معرفة التواريخ الكليّة من عهد آدم إلىٰ سنيِّ الهجرة الإسلامية - كما في طُرَّته - جمعه من التوراة والإنجيل وكتبٍ أخرىٰ قديمة وحديثة، علىٰ سبيل الإيجاز والتقريب، كما ذكر في مقدمته. طبع في لندن سنة: (١٦٥٨م) باللاتينية والعربية، بترجمة: إدوارد بوكوكيو، ويوحنّا سلدنوس، ثم طبع في بيروت، بمطبعة الآباء اليسوعيين، سنة: (١٩٠٥م)، وله طبعات أخرىٰ.

(٢) أغسطس (Augustus) أول أباطرة الامبراطورية الرومانية، ولد سنة (٦٣ ق.م)، وكان وثنيًّا، مات سنة (١٤م). انظر: «الموسوعة الكونية»: (١/ ١٢٦).

(٣) «نظم الجوهر»: (ص٨٩).

(٤) طيباريوس بن اغسطس (Tiberius) ربيب الذي قبله، امبراطور، ولد سنة (٤٢ ق.م)، وتوفي سنة (٣٧م). انظر: «الموسوعة الكونية»: (١٥/ ٥٩).

(٥) «قال»: ساقط من المطبوعتين. والنقل في «نظم الجوهر»: (ص٩١).

(٦) تقدم التعريف به.

(٧) كذا النسخ الخطية، والمطبوعتان: «تحت»، وفي مصدر النقل: «بقُرب».

(٨) كذا الأصول، والمطبوعتان: «السنطس»، تصحيف، ووقع في الأصل الصادر عنه المؤلف: «وتسمىٰ تلك الجزيرة: بنطة». وبحرُ «بنطس» هو ما يسمّىٰ اليوم بالبحر الأسود. و«بلاطس» رسمت في المصادر بياءٍ: «بيلاطس»، وهما متقاربان.

ولذلك سمي «**بِلاطُس البُنطي**»[1]ـ فولَّاه على أرض يهوذا.

قال: «وفي خمس عشرة سنة من مُلك «**طيباريوس قيصر**» هذا: ظَهَر يحيى ابن زكريا المُعْمِداني، فعمَّد اليهود في الأردن لغفران الخطايا.

فجاء المسيحُ إلى يحيى بن زكريا فعمَّده يحيى في الأردن، ولسيدنا المسيح ثلاثون سنة»[2]، وذكر قصةَ قتل يحيى، وقصة الصلب المعروفة عند النصارى.

إلى أن قال: «وكتب «**بلاطُس**» إلى «**طيباريوس**» الملك بِخبر سيِّدنا المسيح، وما تفعل تلاميذهُ من العجائب الكثيرة من إبراء المرضى وإحياء الموتى، فأراد أن يؤمِن بسيِّدنا المسيح، ويُظهِر دين النصرانية، فلم يتابعْه[3] أصحابُه على ذلك، ومَلَك اثنتين وعشرين سنة وستةَ أشهر[4]».

وذَكَر أنَّ في عصره بُنيتْ مدينة طَبريَّة[5]، مشتقةٌ من اسمه.

قال: ومَلَك بعده قيصرٌ آخرُ أربعَ سنين وثلاثةَ أشهر[6]، قَتَل «**بلاطس**»، وولَّى شخصًا كان شديدًا على تلاميذ المسيح، وقَتَل رئيس الشهداء والشمامسة، فرُجم بالحجارة حتى مات.

---

(١) تصحّفت في المطبوعتين، و«إظهار الحق» في مواضع، منها (ص٢١٨) إلى: «النّبطي»، والصواب المثبَتُ الموافق لمصدر النقل، ولسائر تراجم الإنجيل، وانظر: «الإعلام»؛ للقرطبي: (ص٤٦٩).

(٢) «نظم الجوهر»: (ص٩١).

(٣) (ل): «يتابعوه»، والمثبَت موافقٌ لمصدر النقل. والضمير لطيباريوس الملك.

(٤) كذا عامة الأصول، وفي «نظم الجوهر» الذي صدر عنه المؤلف (ص٩٣): «وشهرًا».

(٥) (Tiberias) مدينة فلسطينية تقع في منتصف الضفة الغربية للبحيرة التي تحمل نفس الاسم. «الموسوعة الإيطالية»: (٣٣/ ٧٩٤).

(٦) وهو «كاليقولا» بالقاف أو الجيم أو الغين، (Caligula)، ثالث امبراطور روماني، ملك ما بين (٣٧م) إلى (٤١م)، وكان وثنيًا، من أشهر طغاة التاريخ، أراد حَمْل شعبه على عبادته، وأرهقهم ظلمًا؛ فقتله أحد حرّاسه. «الموسوعة الكونية»: (٣/ ٢١٤).

وذَكر أنه لقيَ التلاميذُ من اليهود ومن الروم شدةً شديدة، وقُتل منهم خلقٌ كثير، وأنه مات هذا وولي بعده قيصرٌ آخر[1]، وفي زمنه وقع جوعٌ ووباء، وفي زمنه كَتَب «متَّاوس» إنجيلَه[2] بالعبرانية في بيت المقدس، وفسَّره من العبرانية إلىٰ الرومية يوحنَّا صاحب الإنجيل.

قال: وفي تسع سنين من ملكه كان «مَرْقُس»[3] صاحب الإنجيل بمدينة الإسكندرية يدعو الناس إلىٰ الإيمان بالمسيح، وأنه [صَيَّر «حنانيا الإسكافي»[4] بطريركًا علىٰ الإسكندرية -فهو][5] أولُ شخص جُعِل بطريركًا علىٰ الإسكندرية -وأنه صَيَّر معه اثني عشر قسِّيسًا، وأمرهم إذا مات البطريرك[6] أن يختاروا واحدًا من الاثني عشر قسيسًا، ويضعَ الاثنا عشر قسّيسا[7] أيديَهم علىٰ

---

(١) (ل): «قيصر المخزومي»، تصحيف لقوله: «آخر وفي زمنه» إلىٰ (المخزومي زمنه)، ثم ألحق (وفي) فوق السطر، دون تصويب ما قبلها! وقيصر هذا هو: «قلوديوس» كما في مصدر النقل، وسيأتي فى كلام المصنف.

(٢) (ل): «متارس إنجيلَه»، وكذا كان في (د) ثم أصلح إلىٰ «متىٰ رئيس الحواريين» ثم أصلح أخيرًا إلىٰ «متَّىٰ وبيَّن إنجيله»، وهو كذلك في المطبوعتين. والمثبَت أولىٰ؛ موافقًا للأصل الذي صدر عنه المؤلف، وهو نفسه (متّىٰ) بالعبرية، انظر: «محاضرات في النصرانية»: (ص٤٣)، و«قصة الحضارة»: (٣٣/ ٧٨)، (٣٧/ ٩).

(٣) مرقس (Mark the Evangelist)، كاتِب الإنجيل المنسوب إليه، وصاحِب «بِطْرُس»، رافَق «بولس» و«بارنابا» في رحلتهما إلىٰ قبرص وآسيا الصغرىٰ، ثم فارقهما إلىٰ القدس، إلىٰ أن سُجن «بولس» بروما فكان عونًا له، مات بالاسكندرية. «الموسوعة الكونية»: (٩/ ٤٦٧).

(٤) «حنانيا الإسكافي»: هو «أنيانوس»، بِطْريق الإسكندرية، رسّمه القديس مرقس سنة (٦٣م)، ومكث (٢٢) سنة علىٰ الكرسي الإسكندري. ينظر: «تاريخ الكنيسة القبطية الأرثوذكسية»: (١/ ٢١).

(٥) ما بين المعكوفين زيادة لإصلاح المعنىٰ؛ ليوافق ما في المصادر من أن «حنانيا» هو أول بطريرك علىٰ الإسكندرية، وليس «مرقس»، وسيأتي في كلام المصنف ما يدلُّ عليه.

(٦) ل: «البطريك»، وهما بمعنىً، كما تقدمت الإشارة إليه.

(٧) «قسيسًا» ليس فى (د). وقوله: «ويضع الاثنا عشر» كذا هنا وفى «هداية الحيارىٰ»: (ص٣٨٨)، بعدَّ المختار بطريركًا واحدًا منهم، وفي مصدر النقل: «يضع الأحد عشر»؛ إذ هم الباقون بعد اختيار واحدٍ منهم بطريركًا.

رأسه ويبرِّكونه[1] ويُصلحونه بطريركًا، ثم يختارون رجلًا فاضلًا قسِّيسًا ويصيِّرونه معهم بدل القسِّيس الذي أصلحوه بتركًا؛ ليكونوا[2] اثنَيْ عشرَ أبدًا.

فلم يزل رسْمُهم بالإسكندرية علىٰ هذا إلىٰ زمن الثلاثمائة وثمانية عشر. فأمرهم بطريرك الإسكندرية الذي كان من جملة الثلاثمائة وثمانية عشر[3] أن لا يُفعل[4] هذا فيما بعد، ومَنَع أن يُصلِح الأقسّاء البترك، وأن يختاروا[5] من أي بلد كان رجلًا فاضلًا، وإذا مات البتركُ اجتمع الأساقفةُ فأصلحوا البتركَ من أيِّ بلد كان، مِن أولئك الأقسَّة أو مِن غيرهم.

فانقطع الرسْم الأول من إصلاح الأقساءِ البتركَ، وجُعل التيسير لهم في إصلاح البتركِ «بابا»، ثم سُمِّي بترك الإسكندرية «بابا»[6]، ومعناه: الجد.

ومن «حنانيا» ـ الذي أصلحه «مَرْقُس البشير»[7] ـ إلىٰ حادي عشر بَطركًا بالإسكندرية لم يكن في عمل مصر «أسقف»، ولم يكن البطاركة قبله أَصلحوا أسقفًا، وإن العامة لـمّا سمعت الأساقفةَ يُسمُّون البطريرك أبًا قالوا: إذا كنا نحن

---

(١) كذا الأصول الخطية، وط. النيل، و«هداية الحيارىٰ»: (ص٣٨٨)، متعديًا بنفسه، ويشهد له حديث صعود الملائكة بالعمل: «يكثِّرونه ويبرِّكونه»، والأشهر تعديته بِعَلَىٰ، كحديث الصبي: «حنَّكه .. فبرَّك عليه»، وفي المطبوع: «ويباركونه» موافقًا مصدر النقل.

(٢) المطبوع: «ليكونَ»!

(٣) وهو: الاكسندروس، بطريرك الاسكندرية، وسيأتي التعريف به. ويشير المصنف بزمن الثلاثمائة وثمانية عشر إلىٰ: «مجمع نيقية» المعقود سنة (٣٢٥م)، والذي وافق علىٰ قراره (٣١٨) بألوهية المسيح.

(٤) الأصول الخطية: «أن يفعل» سهو، والصواب ما أثبت من مصدر النقل. وحاصل ما غيَّره بطريرك الاسكندرية في هذا الأمر: أن ألغىٰ احتكار القساوسة الاثني عشر في أن يكون البترك الجديد منهم، كما ألغىٰ ـ فيما يظهر ـ تحديدَهم بأن يكونوا اثنَيْ عشر.

(٥) المطبوعتان: «بل يختاروا»، لحن!

(٦) (ل): «باباي».

(٧) (د): «البشير مرقس».

نسمّي الأسقف أبًا، والأسقف يسمي البطريك[1] أبًا= فيجب علينا أن نُسمّي البطريرك بابا ـ أي الجد ـ إذ كان أبًا لأبينا، فسمي بطريرك الإسكندرية من وقت هرقل: «باباي»[2]، أي الجَد[3].

قال: وخرج مَرْقُس إلىٰ «بَرْقة»[4] يدعو الناس إلىٰ الإيمان بالسيد المسيح، ومات « **قلوديوس قيصر**»[5]، ومَلَك بعده ابنه «**نارون**»[6] ثلاث عشرة سنة[7].

قال: وهو أول من هاج[8] علىٰ النصارىٰ الشر والبلاء والعذاب.

قال: وفي عصره كتب «**بِطْرُس**» رئيس الحواريين[9] الإنجيلَ: «إنجيلَ مَرْقُس» عن «**مَرْقُس**»، بمدينة رومية، ونَسَبه إلىٰ «**مَرْقُس**».

قال: وفي عصر هذا الملك كتب «**لوقا**» إنجيله بالرومية إلىٰ رجل شريف

---

(١) ط. النيل: «البطريرك».

(٢) كذا في النسخ الخطية، والمطبوعتان: «بابا».

(٣) «أي الجد» ليس في (د).

(٤) (Cyrenaica) إقليم في شمال إفريقيا، غرب الصحراء الليبية، يحده غربا خليج (سِرت). «الموسوعة الإيطالية»: (١٠/ ٤١٧).

(٥) ط. النيل: «فلوريوس»، خلافًا للأصول الخطية، ومصدر المؤلف.
و«قلوديوس» (Claudius): امبراطور وثنيٌّ، ولد سنة (١٠ ق.م)، وتولىٰ ثلاث عشرة سنة، ما بين (٤١م) و(٥٤م) وفيها مات مسمومًا، وكان قد طَرد اليهود وبعض النصارىٰ من «روما» سنة (٤٩م). انظر: «الموسوعة الكونية»: (٤/ ١٩٣).

(٦) نارون (أو نيرون) بن قلوديوس (Nero)، امبراطور، ولد سنة (٣٧م)، وتعلّم علىٰ يد الفيلسوف «سينيكا»، ملك ما بين (٥٤م) و(٦٨م)، وكان من جرائمه أن أحرق «روما» ثم اتّهم بذلك النصارىٰ، ليبرِّر اضطهاده لهم، فطاردهم وقام بتعذيبهم وإحراقهم. مات منتحرًا سنة(٦٨م). «الموسوعة الكونية»: (١٠/ ٥٠٦).

(٧) (د، ط النيل): «ثلاثة عشرة»، و(ل): «ثلاثة عشر»! (د، ط. النيل): «بارون»، وكذا ما بعده.

(٨) كذا الأصول، والمطبوع: «أهاج» موافقًا مصدر النقل، وهما لغتان.

(٩) تقدم التعريف به، وكذا «لوقا» بعده.

من عظماء الروم يقال له: «**ثاوفيلا**»(١)، فكتب له أيضًا «**الأبْرِكْسس**»(٢) الذي فيه أخبار التلاميذ.

وقد كان لوقا البشيرُ صاحِبُ «**بولسَ الرسولِ**»(٣) يقولُ(٤) في بعض رسائله: «إن لوقا الطبيب يقول: عليكم السلام»(٥).

قال: وأَخَذَ «**نارونُ قيصرُ**»(٦) لبِطْرُس فصَلَبه منكَّسًا، ثم قتله؛ لأن «**بِطْرُس**» قال له: إن أردتَ أن تصلبني فاصلبني منكَّسًا؛ لئلا أكون مثلَ سيدي المسيح، فإنه صُلب قائمًا. وضَرَب عنقَ «**بولس الرسول**» بالسيف.

---

(١) في النسخ «فوفيلا»، والمثبت من المصادر، وهو الأقرب إلىٰ اللاتينية والإغريقية. وهو رجل شريف من عظماء الروم، كتب إليه لوقا: «الإنجيلَ» و«أعمالَ الرسل». انظر: «لوقا»: (١: ٣)، و«أعمال الرسل»: (١: ١)، وكذا: «نظم الجوهر»: (ص٩٦)، و«محاضرات في النصرانية»: (ص/ ٤٩).

(٢) «الأبركسيس»: معناه: أخبار التلاميذ، وهو كتاب: «أعمال الرسل»، المشار إليه في التعليق السابق. انظر: «هداية الحيارىٰ»: (ص/ ٣٨٨).

(٣) هو بولس الطرسوسي، (Paul the Apostle) من أسرة يهودية، واسمه: «شاول»، نشأ في مجتمع متشبّع بالثقافة الإغريقية، ورحل إلىٰ القدس لدراسة اليهودية في مدرسة العالم الفريسي الشهير: «جمالائيل»، وأُذِن له من «السنهدرين [المجلس التشريعي اليهودي]» في مطاردة المسيح، ويزعمون أنه سقط في طريقه، وظهر له عيسىٰ معاتبًا، فتراجع عما أراد، وتحوّل إلىٰ النصرانية، ودعا إليها، والتقىٰ ببعض الحواريين، قتله «نارون» سنة (٦٧م). «الموسوعة الكونية»: (١١/ ٢٣٧).

(٤) أي: بولس الرسول. أراد المصنف بهذا إثباتَ صُحبة لوقا له. وقوله: «يقول: عليكم السلام» أي: يقرأ عليكم السلام، كما في المصدر.

(٥) «كولوسي»: (٤: ١٤).

(٦) (د): «بارون»، والمطبوع: «ثارون». والمثبت من (ل، ط. النيل) وهو الموافق للمصادر.
وقوله: «أخذ نارونُ لبِطْرُس» كذا النسخ الخطية والأصل الصادر عنه المؤلف، علىٰ جعل المتعدي لازمًا، وهو جائز في خمسة مواضع، منها التضمين كما هنا، فيضمَّن (أخذ) معنىٰ (استعدَّ أو تربّص أوتهيأ)، أو يكون علىٰ تقدير مفعول: أي: (أخذ الأُهبة له). وانظر: «شرح الأشموني»: (١/ ٤٤٦).

وأقام «**بِطْرُس**» بعد صعود المسيح اثنتين وعشرين سنة[1].

قال: وكان «**مَرْقُس**» ـ صاحِبُ الإنجيلِ ـ بالإسكندرية وبَرْقة يدعو الناس إلىٰ الإيمان، فأقام[2] سبعَ سنين.

وفي أول سنةٍ من مُلك «**نارونَ قيصر**» قُتِل «**مَرْقُس**» بالإسكندرية وأُحرق جسدُه بالنار.

وذَكَر بعده عدَّةَ قياصرة، وذكر أن «**طيطس**»[3] خرَّب بيت المقدس[4] بعد المسيح بسبعين سنة، بعد أن حاصرها وأصاب أهلَها جوعٌ عظيمٌ، وقَتل كلَّ من كان فيها من ذكرٍ وأنثىٰ، حتىٰ كانوا يَشقُّون بطون الحُبالىٰ، ويضربون بأطفالهم الصخور.

وخرَّب المدينة والهيكل، وضربهما بالنار[5]، وأُحصي القتلىٰ علىٰ يده[6] فكانوا ثلاثة آلاف ألف[7]!

وذَكَر عدَّة قياصرة بعد ذلك، وأنه وَلي واحدٌ منهم خمس عشرة سنة، يقال له: «**ذوماطيانوس**»[8]، وكان شديدًا جدًا علىٰ اليهود، وأنه بَلَغه أن النصارىٰ

---

(١) عامة النسخ الخطية والمطبوعة: «اثنين»، وكذا الموضعان بعده.

(٢) (ل): «أقام».

(٣) طيطس (أو: تيتوس) بن اسباسيانوس (Titus)، وهو (طيطس الابن)، ولد سنة (٣٩م)، حاصر القدس طويلًا، ثم دخلها وخربها سنة (٧٠م) في حكم أبيه، ثم تولىٰ بعده مدة سنتين من (٧٩م) إلىٰ أن هلك سنة (٨١م). «الموسوعة الكونية»: (١٥/ ٥٤٩).

(٤) (ل): «أن قسطنطين حزب البيت المقدس».

(٥) المطبوعتان: «وأضرم بهما النار» خلافًا للنسخ الخطية والأصل الصادر عنه المؤلف.

(٦) المطبوع: «يديه»، خلافا للأصول ومصدر النقل.

(٧) كذا، وفيه مبالغة لا تخفىٰ.

(٨) في «نظم الجوهر»: «دوماتيانوس»، وفي مواضع أخرىٰ: «دومطيانوس»، متقاربان.
و«ذوماطيانوس» (Domitian) هو ابن اسباسيانوس (طيطس الاب)، ولد سنة (٥١م)، وتولىٰ (١٥) سنة، بعد موت أخيه (٨١م)، وكان وثنيًا، يدعو لعبادته، واضطهد اليهود والنصارىٰ، وقَتَل وظَلم، حتىٰ نُحِّي سنة (٩٦م)، وفيها مات. «الموسوعة الكونية»: (٥/ ٤١٤).

يقولون: إن المسيح ملكُهم، وإن مُلكه إلىٰ الدهر.

فغضب غضبًا شديدًا وأَمر بقتل النصارىٰ، وأن لا يكون في مُلكه نصراني. وكان «يوحنّا» -صاحب الإنجيل- هناك فسمع بهذا، فخاف وهرب إلىٰ أفسس[1].

ثم إنه[2] أَمَرَ بإكرامهم وتَرْك الاعتراض عليهم.

ثم تولىٰ بعده قيصرٌ آخرُ[3] سنةً وبعضَ أخرىٰ، ثم مَلَك آخرُ بعده تسع عشرة سنة، يسمىٰ «طرايانوس»[4].

قال: وهذا الملك أثار علىٰ النصارىٰ بلاءً عظيمًا وحُزنًا طويلًا، وقَتَل شهداء كثيرة، وقَتل بطريرك إنطاكية برومية، وقَتل أسقف بيت المقدس وصَلَبه،

---

(١) (Ephesus) مدينة تركية في آسيا الصغرىٰ علىٰ بحر إيجة، تتوسط المنطقة الداخلية لشبه جزيرة آسيا الصغرىٰ من جهة والساحل من جهة أخرىٰ، وهي في منتصف الساحل [الإيجي] طولا، مما أعطاها أهمية كبيرة. وهي المدينة التي سكنها يوحنا لسنوات طويلة ومات ودفن فيها. «الموسوعة الإيطالية»: (١٣/ ٥١٠).

(٢) «إنه»: ساقط من (ل)، وكذا عن نسخة بهامش (د). وأشار ابن البطريق إلىٰ أنه إنما عفا عنهم لما عَلِم أن مُلك المسيح سماويٌّ لا أرضي، وأنه في آخر الزمان، وقد كان عَزَم علىٰ قتل الملوك حتىٰ لا يكون علىٰ الأرض مَلِكٌ غيرُه، فلما أَمِن ذلك زال غضبه.

(٣) «قيصر آخر» سقط من (ل).

(٤) في نظم الجوهر: «طرابيانوس قيصر، ويسمىٰ: اندريانوس».
و«طرايانوس» (Trajan): امبراطور روماني، ولد سنة (٥٣م)، وتولىٰ (١٩) عامًا، ما بين (٩٨م) إلىٰ أن مات في (١١٧م)، وقد نظر ابن البطريق هنا إلىٰ ما وقع للنصارىٰ تحت حكمه من استمرار الاضطهاد والظلم، فوصفه بالبطش والفتك، وهو المشهور المعروف، غير أن بعضهم ربما نعته بالعدل؛ لعدم قبوله الشكاوىٰ الموجّهة ضدّهم، وتَرْكِ البحث عنهم ابتداء ما لم يشعر منهم بخطرٍ علىٰ ملكه، كما يفيده ردُّه علىٰ رسالة «ابلينيو الأصغر» حاكم مقاطعة «بيثينيا» وتوصيته إياه بذلك. قارن بين ما ذكره ابن البطريق هنا، بما في «موسوعة الكون»: (١٢/ ١٨٥)، و«الموسوعة الكونية»: (١٥/ ١٨٩).

وله مائة وعشرون سنة، وأَمر أن يُستعبد النصارىٰ؛ إذ ليس لهم دينٌ ولا شريعة.

فلشدة ما استُعْبِد النصارىٰ وغِلَظ ما نالهم من القتل، رحمتْهم الرومُ، وشهِد وزراء الملك عنده أن النصارىٰ لهم شريعة ودين، وأنه لا يحلُّ أن يستعبدوا، فكفَّ عنهم الأذية.

قال: وفي عصره كَتَب «يوحنًّا» إنجيلَه بالرومية في جزيرةٍ يقال لها: **«تيمرا»** من أرض الروم من أرض **«أثينة»**[1]، في عصر رجلٍ من عظماء الروم فيلسوف يقال له: **«قومودس»**[2].

قال: وفي ذلك العصر رجع اليهود إلىٰ بيت المقدس.

فلما كثُروا وامتلأتْ منهم المدينة، عزموا علىٰ أن يملِّكوا[3] منهم ملكًا، فبلغ الخبر **«طرايانوس»**[4] قيصر فوجَّه بقائدٍ من قوَّاده بجيش عظيم إلىٰ بيت المقدس، فقَتَل من اليهود ما لا يُحصىٰ كثرةً.

---

(١) في «نظم الجوهر» (مصدر المؤلف): «يقال لها: بطمس من أرض آسيا، وهي أرض الروم».
ومدينة: «أثينة» (Athens): عاصمة اليونان حاليًّا، تحفها الجبال شرقا وغربا وجنوبا، وهي نسبة إلىٰ المعبودة الإغريقية (أثينا).
وبحسب شهادة أسقف «ليون»: «إيرينؤس» (١٧٧م ـ ٢٠٠م)، تلميذ «بوليكربوس» تلميذ «يوحنا الرسول»: أن «يوحنا» كتب إنجيله في «أفسس» بتركيا. ينظر: «الموسوعة الإيطالية»: (٥/ ١٦٩).

(٢) في الأصول الخطية: «مومودس»، ولم أجد له ذِكْرًا، والتصويب من المصدر. ويُشكل عليه أن «قومودس» عاش ما بين (١٦١م ـ ١٩٢م)، فهو متأخر عن «طرايانوس» ـ الذي كَتب يوحنّا إنجيلَه في عصره ـ بنصف قرن تقريبًا! فهل هو (قمودوس) آخر فيلسوف وذاك امبراطور؟ أو العبارة مقحمة؟ أو مصحّفة!

(٣) (ط. النيل): «عزموا أن ملّكوا»، وفي المصدر: «عزموا أن يملكوا».

(٤) (ل): «طيباريوس»، و(د): «طيبارنوس»، كلاهما تصحيف! والمثبت من المصادر، وهو المذكور قريبًا في كلام المصنف، فالحديث عنه لا يزال، أما «طيباريوس» فمتقدِّم قبل هذا بثمانين سنة كما سبق في ترجمته.

قال: وخرج علىٰ قيصر هذا خارجيٌّ[1] ببابل، فخَرج إليه بنفسه فوقعتْ بينهم حربٌ شديدة، وقُتل من الفريقين خلقٌ كثير[2]، وقُتل قيصر في الحرب.

ومَلَك بعده «**أندريانوس**»[3] قيصر عشرين سنة، فخرج إلىٰ ذلك الخارجي ببابل فهَزَمه، وصار إلىٰ مصر فلقي منه أهلُ مصر[4] شِدَّةً شديدة، وأخذَ الناس بعبادة الأصنام، وقَتل من النصارىٰ خَلقًا كثيرًا.

وأصاب «**الملك إيليا أندريانوس قيصر**» عِلّة[5] في بدنه، فكان ينفُذ إلىٰ البلدان يطلب شفاء لعلته، فوصفوا له بيت المقدس، فلما وافاه[6] رآها خرابًا ليس فيها أحدٌ إلا كنيسةً للنصارىٰ، فأمر أن تُبنىٰ المدينةُ وتحصَّنَ بحصن قوي.

فلما سمع اليهود أقبلوا من كلِّ بلد وكلِّ مدينة، فما كان إلا زمانٌ قليلٌ حتىٰ امتلأتْ منهم المدينة، فلما كثروا ملَّكوا عليهم ملكًا.

فاتصل الخبر بإيليا بن قيصر إندريانوس[7]، فوجَّه إليهم بقائدٍ من قوَّاده

---

(١) المطبوعتان: زيادة «مقاتل»، خلافًا للنسخ الخطية والأصلِ المصدور عنه.

(٢) (د، المطبوعتان): «عظيم»، والمثبت من (ل) ومصدر النقلَ.

(٣) «اندريانوس» (Hadrian)، (هادريانوس= ادريانوس): امبراطور روماني وثني، ولد سنة (٧٦م)، اهتم بدراسة الأدب والفن والفلسفة، تولىٰ الملك سنة (١١٧م)، واعتنىٰ بإصلاح بلاده وتحصين حدودها، وكان يأمر بعبادة الأصنام، وقتل من النصارىٰ خلقًا، وثار عليه اليهود فقتّلهم وفرّقهم. وظلّ ملكه (٢١) سنة حتىٰ مات سنة (١٣٨م). «الموسوعة الكونية»: (١/ ١٣٨).

(٤) (د): «قيصر» في الموضعين، تصحيف.

(٥) عامة النسخ الخطية والمطبوعة: «وأصابت إيليا ابنه علة»، والمثبت من مصدر النقل، وهو الصواب، فإن (إيليا) هو الملكُ (اندريانوس) نفسُه، ويؤيده ما سيأتي من تسمية بيت المقدس «إيليا»؛ مواطأة لاسمه.

(٦) المطبوع، و«نظم الجوهر»: «وافاها»، خلاف النسخ الخطية. وكلاهما متَّجه.

(٧) كذا، وفي «نظم الجوهر»: «ايليا اندريانوس الملك»، وهو الظاهر، فالحديث لا يزال عن الملك نفسه لا عن ابنه، كما في المصادر.

مع خلق كثير، فحاصر المدينة، فمات كلُّ مَن فيها من الجوع والعطش، ثم فتَحها فقَتَل من اليهود ما لا يُحصىٰ، وهدم الحصن، وخرَّب المدينة حتىٰ صيَّرها صحراء.

قال: وهذا آخرُ خراب بيت المقدس، وهَرَب من اليهود مَن هرب إلىٰ مصر وإلىٰ الشام وإلىٰ الجبال وإلىٰ الغور.

وأمر الملكُ أن لا يَسكن المدينةَ يهوديٌّ، وأن يُقتل اليهود ويُستأصلوا، وأن يسكن المدينة اليونانيون[1]، ويَبنوا علىٰ باب الهيكل بُرجًا، ويُجعَلَ فوقه ألواحٌ، ويكتبوا عليه اسم: «**إيليا الملك**». وذلك من ثمان سنين من ملكه.

قال: والبرج اليوم علىٰ باب مدينة بيت القدس، ويسمىٰ[2] «**محراب داود**». **قال:** فسمي بيت المقدس إلىٰ هذا الوقت: «**إيليا**».

فمن الخراب الأول الذي أخربه «طيطس»[3] إلىٰ هذا الخراب ثلاث وخمسون سنة.

وامتلأتْ بيت المقدس من اليونانيين، فنظروا إلىٰ النصارىٰ يأتون إلىٰ تلك المزبلة التي فيها القبر والإقرانيون، فيُصَلُّون، فمنعوهم من ذلك، وبنىٰ اليونانيون علىٰ تلك المزبلة هيكلًا علىٰ اسم الزُّهْرة، فلم يقدِر أحدٌ من النصارىٰ بعد ذلك أن يقرَب ذلك الموضع.

---

(١) (ل): «اليونانيين»، وكذا مصدر النقل، ولعله علىٰ تقدير: «وأمر ـ وزيرَه ـ أن يُسكن اليونانيين»، وهو متعسَّف. وقوله: «ألواحٌ» في المطبوع: «ألواحًا»، خلاف النسخ.

(٢) المطبوع: «سمي». وقوله: «بيت» ساقط منه.

(٣) (ل): «أخبر به طنطس»، تصحيف! وفي مصدر النقل: «تيطس»، متقاربان، وقد تقدمت ترجمته.

قال: ثم مات «إيليا الملك»، ومَلَك بعده «**أنطونيوس قيصر**»[1] برومية اثنتين وعشرين سنة.

قال: وفي إحدىٰ عشرة سنة من ملكه صَيَّر «**يهودا**»[2] أسقفًا علىٰ بيت المقدس، فأقام سنتين ومات.

قال: فمن «**يعقوب**» أسقف بيت[3] المقدس الأول[4] إلىٰ «**يهودا**» أسقف بيت المقدس هذا، كانت الأساقفة الذين صُيِّروا علىٰ بيت المقدس مختونين.

وذكر أنه ولي بعد هذا قيصر آخر[5] تسع عشرة سنة، وأنه أثار علىٰ النصارىٰ بلاءً عظيمًا وحزنًا شديدًا، واستشهد في زمانه شهداءُ كثيرون.

قال: وكان في أيامه[6] جوع شديد ووباء عظيم لم تُمطر السماء سنين[7]، وكاد الملك وجميعُ أهل مملكته أن يهلكوا من الجوع.

---

(١) (د، ل): «ابطرينيوس»، و(ط. النيل): «انطوبنوس»، والمثبت من المصدر.
و«انطونيوس» (Antoninus Pius) امبراطور روماني، ولد سنة (٨٦م)، وتولىٰ الملك (٢٢) سنة، ما بين (١٣٨م) إلىٰ (١٦١م)، ووصفوه بالنزاهة والتمسك بالعادات، والمحافظة علىٰ الأمن الداخلي والخارجي، وكانت فترته هي الأسعد في تاريخهم. «الموسوعة الكونية»: (١/ ٥٣٨).

(٢) أسقف القدس، آخر أساقفة القدس من اليهود المتنصرين. قُتل بين (١٣٢ ـ ١٣٥م). «مكتبة القديسين»: (٣/ ١٢٩٦).

(٣) «بيت»: ساقط من المطبوع.

(٤) يعقوب: الملقّب: «أخو الرب»، أسقف كنيسة القدس. حكم عليه الكاهن الأكبر: «أنانو الثاني»، ورُجم سنة ٦٢م. «الموسوعة الإيطالية»: (١٦/ ٩٣٦).

(٥) المطبوعتان زيادة: «اسمه مرقس أوريليوس» وليس في النسخ.
و«مرقس» (Marcus Aurelius) ولد سنة (١٢١م)، وتولىٰ (١٩) سنة، ما بين (١٦١م) و(١٨٠م)، وتبناه: «انطونيوس»، وهو أول من ابتكر الحكم الثنائي، فأشرك معه أخاه «لوسيوس فيروس»، ثم بعده ابنه «قمودوس» الآتي ذكره، ولم يكن يمنع من الحكم ضد النصارىٰ؛ لذا اضطهد النصارىٰ في عهده ـ كما ذكر المصنف ـ. انظر: «الموسوعة الكونية»: (٩/ ٤٦٩).

(٦) (ل): «زمانه»، والمثبت من (د) موافق للأصل الصادر عنه المؤلف.

(٧) كذا عامة الأصول، وفي «نظم الجوهر»: «سنتين»، والمؤلف صادر عنه.

فسألوا النصارىٰ أن يبتهلوا إلىٰ إلههم، فدَعَوا[1]، فأمطر الله عليهم مطرًا عظيمًا وارتفع الوباء والقحط.

قال: وكان بأيامه بأرض اليونان[2] «**مغنوس**»[3] الحكيم.

قال: وفي خمس سنين من ملكه، صُيِّر «**يوليانوس**»[4] بطريركًا.

[وفي خمس عشرة سنة من ملكه صُيِّر «**ديمتريوس**»[5] بطريركًا علىٰ الإسكندرية][6] وهو أول بطريرك أصلح الأساقفة في عمل مصر، أقام ثلاثًا وأربعين سنة ومات.

---

(١) ط. النيل: «فدفعوا»، تصحيف.

(٢) المطبوعتان: «اليونانيين». والمثبت من (ل)، ومصدر النقل.

(٣) كذا، وفي مصدر المؤلف: «مغتيوس».

(٤) (ل، وط. النيل)، «لوليانوس»، والمطبوع: «لولياثوس»، ولم تحرر في (د)، والصواب ما أثبت من مصدر النقل.

و«يوليانوس» (Pope Julian of Alexandria): بِطْريق الاسكندرية، مدة (١٠) سنوات، من (١٧٩م) إلىٰ (١٨٩م)، وفيها مات. «تاريخ ابن البطريق»: (ص/ ١٠٤)

(٥) «ديمتريوس الأول» (Pope Demetrius I of Alexandria) بِطْريق الإسكندرية، (٤٢) عامًا، ما بين (١٨٩م ـ ٢٣١م)، ومات سنة (٢٣٢م). «الموسوعة الكونية»: (٥/ ١٦٧).

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من النسخ الخطية والمطبوعة، أثبتناه من مصدر النقل؛ تصحيحًا لنسبة الأحداث الآتية وفق ما ورد في المصادر.

فصل

قال: وفي ذلك العصر كَتب بطريرك الإسكندرية إلىٰ أسقف بيت المقدس وبَطرك إنطاكية وبَطرك رومية في حساب[1] فِصح النصارىٰ وصومهم، وكيف يُستخرج من فِصح اليهود، فوضعوا في ذلك كتبًا كثيرة علىٰ ما هو عليه اليوم[2].

قال: وذلك أن النصارىٰ كانوا بعد صعود سيدنا المسيح إلىٰ السماء إذا عيَّدوا «**عيد الغطَّاس**»[3]؛ مِن الغد يصومون أربعين يوما، ويُفطرون كما فعل سيدنا يسوع المسيح؛ لأن سيدنا المسيح لما اعتمد بالأردن خرج إلىٰ البرية فأقام بها صائمًا أربعين يوما، وكان النصارىٰ إذا أفصح اليهود عيَّدوا هم الفِصْح.

فوضع هؤلاء البطاركة حسابًا للفِصْح ليصوم النصارىٰ أربعين يومًا، ويكون فِطْرهُم يوم الفِصْح؛ ليَتِمَّ فَرَحُهم بذلك.

قلت: فقد أخبر عن المسيح أنه لما صام أربعين يوما عقِب المعموديّة ـ وكان يُعَيِّد مع اليهود في عيدهم، لا يُعَيِّد عقِب صومه ـ شاركه النصارىٰ في ذلك مدَّة، فصاروا يصومون أربعين عقِب الغطاس الذي هو نظير المعمودية، ويُعيِّدون مع اليهود العيد.

---

(١) النسخ الخطية، وكذا «هداية الحيارىٰ»: (ص٣٩١): «كتاب»، والمثبت من مصدر النقل، وله نظائر ستأتي.

(٢) «اليوم» سقط من (ل).

(٣) في «نظم الجوهر»: «الحميم»، وهو عيد «الغطاس» نفسه، وقد تقدم التعريف به. وانظر: «الأعياد السيدِيّة» لبِطْرُس جرجس: (ص/ ٣٩ ـ ٤٥).



ثم إنهم بعد هذا ابتدعوا تغيير الصوم، فلم يصوموا عِقِب «الغطاس»، بل نقلوا الصوم إلىٰ وقتٍ [لا][1] يكون عيدُهم مع عيد اليهود[2]، وهو فصح المسيح[3].

قال: ومات «**مرقص الملك**»، ومَلَك بعده «**قمودوس**[4] **قيصر**» برومية اثنتي عشرة سنة[5]، وفي أيامه كان في أرض اليونانيين في مدينة «**أفرغامس**»: «**جالينوس الحكيم**»[6]، صاحب صناعة الطب.

وذَكَر «**جالينوس**» في فهرست كتبه أنه ربَّىٰ «قمودوس الملك».

وذكر «**جالينوس**» في المقالة الأولىٰ من الكتاب المعروف بـ «**كتاب أخلاق النفس**»: أنه كان في عصر «**قمودوس الملك**» رجلٌ يقال له: «**برنس**»[7]

---

(١) ساقطة من النسخ الخطية والمطبوعة، أثبتناها من النص نفسه في «هداية الحيارىٰ»: (ص٣٩١)، ولم يميِّز فيه بين كلام ابن البطريق وكلام المصنف!

(٢) المطبوعتان زيادة: «فيكون عيدهم مع عيد اليهود».

(٣) المطبوعتان زيادة: «ويكون ذلك وقت قيامته من قبره» ليس في (ل)، وضبّب عليها في (د)؛ إشارة إلىٰ حذفها.

(٤) (د، ط النيل): «قموذوس»، وكذا المواضع بعده، وفي «نظم الجوهر»: «قمودُس» والمثبت من (ل)، وكلها متقاربة.

و«قومودوس» (Commodus) هو ابن «مرقص»، امبراطور وثني، دعا الناس إلىٰ عبادته، وكان منحلًّا متجبِّرًا، ولد سنة (١٦١م)، وتولىٰ (١٢) عامًا، ما بين (١٨٠م) إلىٰ (١٩٢م)، وفيها قُتل خنقًا. انظر: «الموسوعة الكونية»: (٤/ ٣٣٢).

(٥) المطبوعتان: «اثني عشر سنة»!

(٦) «جالينوس» (Galen)، طبيب يوناني، ولد سنة (١٣٠م)، بعد أن تعمق في دراسة الفلسفة تفرغ إلىٰ دراسة الطب متنقّلا بين مدارس متعددة ومختلفة، ثم مارسه إلىٰ حين موته سنة (٢٠٠م). «الموسوعة الكونية»: (٦/ ٦٧٢).

(٧) كذا استظهرته في (د) هنا، وفي «نظم الجوهر»: (ص١٠٥): «برنص»، هنا والموضع الآتي، وهما متقاربان، وفي (ل): «يونس»، والمطبوعتان: «بولس» في الموضعين!

طَلَبه «**قمودوس الملك**» ليقتله، فهرب منه، وكان له غلامان، فقبضَهما الملك، فضربهما الملك[1]، وطلبَ منهما أن يدلَّاه علىٰ مولاهما، فلم يفعلا؛ لكرم أنفسهما ونَخوتهما وشدَّة محاماتهما علىٰ مولاهما، فقتلهما. وأنّ من «**الإسكندر**»[2] إلىٰ «**برنس**» خمسمائة سنة وست عشرة سنة، وذلك في السنة التاسعة من مُلك «**قمودوس قيصر**»، فهذا ما ذكر «**جالينوس**».

قال[3]: وكان ـ أيضًا ـ في أيامه «**ديمقراطيس**»[4] الحكيم.

قلت: هذه المدة أكثر مما ذَكره سعيد هذا، فإنه لم يذكر من المسيح إلىٰ هنا مائتي[5] سنة، بل ذَكر إلىٰ الخراب مائةً وعشرين[6] سنة، وقد تقدم ذكره لديمقراطيس قبل هذا.

(١) كذا في الأصول الخطية والمطبوعة، وليس في «نظم الجوهر» قوله: «فقبضهما الملك».

(٢) هو الإسكندر الثالث بن فيليبس الثاني، ملك مقدونيا (٣٣٦ ق.م - ٣٢٣ ق.م)، أمه أوليمبيا، ولد سنة ٣٥٦ ق.م، واعتلىٰ العرش وهو ابن عشرين، فثبّت حكمَه، ثم قاد الحملة الحربية التي جهّز لها أبوه قبل موته، إلىٰ أن بلغ ليبيا غربًا، ثم الهند شرقًا، ومات في طريق عودته سنة ٣٢٣ ق.م عن عمر ٣٣ سنة. «الموسوعة الكونية»: (١/ ٢٧٥).

(٣) أي سعيد بن البطريق. وفي المطبوع ـ بعده ـ: « في أيام» تصحيف.

(٤) «ديمقراطيس» (Democritus): فيلسوف إغريقي، عاش ما بين (٤٦٠ ق.م) و(٣٧٠ق.م)، وما ذكره ابن البطريق من كونه بعد الميلاد لا يسلم له، ولذا ردّ عليه المصنف كما سيأتي. انظر: «الموسوعة الكونية»: (٥/ ١٧٣).

(٥) المطبوع: «مائتا»!

(٦) كذا الأصول الخطية، وفي المطبوعتين: «مائة وثلاثة وعشرين سنة»، وهو أدقّ؛ فإن المذكور في «تاريخ سعيد»: (ص٩٨، ١٠٢): أن ما بين ميلاد المسيح وخراب «تيطس» لبيت المقدس: ثلاث وخمسون سنة، وما بين خراب «تيطس» والخراب الأخير: سبعون سنة، فيكون ما بين المسيح والخراب الأخير مائة وثلاثًا وعشرين سنة. وعلىٰ هذا يكون ما في الأصول الخطية تجوزًا، بحذف الكسر والاكتفاء بالعقود. وغيرُ خافٍ ما في لفظ المطبوعتين من لحنٍ، صوابه: «وثلاثًا».

قال: وفي عشر سنين من ملكه ظهرت الفرس فغلبت على بابل، وآمد[1]، وفارس، وتملَّك «**أزدشير بن بابك بن ساسان**»[2] من أهل «**اصطخر**»، وهو أول ملكٍ مُلِّك على فارس في المرة الثانية.

قال: ومات «**قمودوس قيصر**» ملك الروم، وملَكَ بعده قيصر آخر ثلاثة أشهر، ثم آخر، ومَلَك بعده برومية «**سويرس**[3] **قيصر**»[4] سبع عشرة سنة، وذلك في[5] أربع سنين من مُلك «أزدشير».

وكان هذا الملك شديدًا[6]، قد أثار على النصارى بلاءً عظيما وعذابًا كبيرًا، وقَتَل كلَّ عالم منهم، وقَتل خلقًا كثيرا، واستُشْهِد في أيامه خلقٌ كثير من النصارى في كل موضع، ثم قَتل كلَّ من كان بمصر والإسكندرية من النصارى، وهَدَم الكنائس، وبنى بالإسكندرية هيكلًا، وسمَّاه هيكل الآلهة.

---

(١) المطبوعتان: «وأمدُّوا»، تصحيف!

(٢) كذا في (د)، وفي (ل، والمطبوعتين): «بابل»، و«تاريخ ابن البطريق» (ص١٠٦): «تابك». ولعل الصواب ما أثبت، وهو ما في «هداية الحيارى»: (ص٣٩٢). وفي (ل، والمطبوعتين): تقديم «ساسان» على «بابك» خلافًا للمصادر!
وانظر خبر «اردشير» في: «مروج الذهب»: (١/ ٢٦٦)، و«الكامل»: (١/ ٣٤٨).

(٣) (ل): «سربيون»، وكذا كان في (د) ثم ضبّب عليه، وكتب تحته: «ينربيون»، والمثبت من «تاريخ سعيد» (ص١٠٦)، مصدر المؤلف.

(٤) «سويرس» (Septimius Severus): امبراطور روماني، عاش ما بين (١٤٦م) و(٢١١م)، تولى الملك (١٨) سنة، ما بين (١٩٣م ـ ٢١١م)، خاض حروبًا كثيرة داخلية وخارجية ليستقرّ له الملك، واختلف مؤرّخو النصارى في ترجمته بين مُثْنٍ وقادح! فالأول نَظَرَ إلى أنه لم يَستحدِثْ قانونًا جديدًا لاضطهاد النصارى، بل يدَّعون أنه حماهم أحيانًا، ويردُّون ما حصل من اضطهاد إلى أسباب سياسية. والآخر نَظَر إلى وقائع الاضطهاد. قارن ما نُقل هنا بما في «الموسوعة الكونية»: (١٣/ ٧٠١).

(٥) (ل): «من».

(٦) كذا الأصول الخطية والمطبوعة، وفي «تاريخ ابن البطريق» (ص١٠٧): «شرِّيرًا». والكلام عن «سويرس قيصر».

وملك بعده قيصر، وهو «**أنطونيوس الأصلع**»[1] ست سنين، وملك بعده قيصر آخر ثلاث عشرة سنة[2]، كانت النصارىٰ في أيامه في هدوء وسلامة، وكانت أمُّه تحب النصارىٰ، وفي أيامه سُمِّي بَطْرَك الإسكندرية «**بابا**» أي الجد.

وملَكَ بعده قيصرٌ آخر ثلاث سنين[3]، وهذا أثار علىٰ النصارىٰ بلاءً طويلًا وحزنًا عظيمًا، وقَتل منهم خلقًا كثيرًا، وأَخذ الناسَ بعبادة الأصنام، وقَتل من الأساقفة خلقًا كثيرًا وقَتل بترك أنطاكية، فلما سمِع أسقفُ بيت المقدس بقتله هَرَب وترك الكرسيّ.

ومات[4] «**قيصر**» هذا في السنة الثانية[5] من ملك «**بهرام بن هرمز**»[6]، وملَكَ بعده[7] آخر ثلاثة أشهر، ثم بعده آخر أربع سنين، واسمه «**غرديانوس**»[8].

---

(١) «وهو انطونيوس» سقط من (د).

و«أنطونيوس» (Caracalla) هذا هو ابن «سويرس» المتقدم، لقبه: «كاراكالا»، عاش بين (١٨٨م) و(٢١٧)، وتولىٰ بعد أبيه سنة (٢١١م)، ثم قتل أخاه: «غيتا» سنة (٢١٢م) ليستأثر بالملك، وأتبعه بقتل خلقٍ ممن أسِف لقتله، أحيا بعض الأعياد الرومانية القديمة، وأدخل عبادة بعض الآلهة الأجنبية، ولم يتعرّض للنصارىٰ، واستمر في الملك ست سنين إلىٰ أن قتل سنة (٢١٧م). «الموسوعة الكونية»: (٣/ ٣٧٧).

(٢) هو «الكسندر» (Severus Alexander)، ولد سنة (٢٠٨م)، وكان بينه وبين «انطونيوس» عدّة قياصرة، وتولىٰ الملك (١٣) سنة، ما بين (٢٢٢م) و(٢٣٥)، وفيها قتل هو وأمه؛ لاتهامه بالجبن، وقيامه بالصلح مع أعدائه. «الموسوعة الكونية»: (١٣/ ٧٠٥).

(٣) هو «مقسيمنوس» (Maximinus Thrax): ولد سنة (١٧٣م)، وتولىٰ ثلاث سنين (٢٣٥م ـ ٢٣٨م). وفيها قتل هو وابنه؛ لاتهامه بالشدة وعدائه للعامة. «الموسوعة الكونية»: (١٣/ ٧٠٥).

(٤) المطبوعتان: «قال: ومات» وليس في النسخ.

(٥) في «نظم الجوهر» (ص١١١): «الثالثة»، والمؤلف صادر عنه.

(٦) ينظر: «تاريخ الطبري»: (٢/ ٥٣)، و«المنتظم»: (٢/ ٨٢).

(٧) المطبوعتان زيادة: «قيصر» وليس في الأصول.

(٨) (د، ط. النيل): «عزدمانوس»، والمثبت من (ل) موافق لمصدر النقل. =

وفي ثلاث سنين من ملكه مات «**بهرام بن هرمز**»، وملك بعده «**بهرام بن بهرام**»[(١)] علىٰ الفرس تسع عشرة[(٢)] سنة.

وفي أيامه ظهر رجلٌ فارسيٌ يقال له: «**ماني**»[(٣)] فأَظهر دين «**المانية**»[(٤)]، وزعم أنه نبيٌّ، فأخذه «**بهرام بن بهرام**» مِلِكُ الفرس فشقَّه نصفين[(٥)]، وأخذ من أصحابه وممن يقول بقوله مائتي رجل، فغرس رؤوسهم في الطين منكسين حتىٰ ماتوا منكَّسين.

وملك بعد قيصر هذا «**فيلبس قيصر**»[(٦)] بروميـة سبع سنين، وآمن بالسيد

= وهو «غرديانوس» (Gordian III): عاش ما بين (٢٢٥م) و(٢٤٤م)، وتولىٰ الحكم وعمره ثلاث عشرة سنة في (٢٣٨م)، غزا الساسانيين، وحرّر أنطاكية، وهزم سابور الأول في «رأس العين» بالشام، وأرغمه «فيلبس» علىٰ مشاركته الحكم، ثم قتله. «الموسوعة الكونية»: (٧/ ٢٨٩).

(١) ينظر: «المنتظم»: (٢/ ٨٢)، و«الكامل»: (١/ ٣٥٦).

(٢) في «تاريخ ابن البطريق» (ص١١١): «سبع عشرة»، والمؤلف صادر عنه.

(٣) ماني (Mani): مؤسّس دين (المناوية، المنانية، المانيشية)، وهو دينٌ بين المجوسية والنصرانية، وكان قد درس الديانات: الزرادشتية (المجوسية) والنصرانية والبوذية، وتبعه خلق، ثم حُكم عليه بالقتل، بعد مناظرة بين يدي أحد ملوك الفرس. انظر: «المنتظم»: (٢/ ٨٧)، و«الموسوعة الكونية»: (٢/ ٤١٣).

(٤) في «نظم الجوهر» (ص١١١): «المنانية»، نِسبتان صحيحتان.
وهي فرقة تنتسب إلىٰ «ماني بن بابك بن أبي رزام» المذكور، تعتقد مذهبًا خليطًا من المجوسية والنصرانية، ومن أهم مبادئها: أن العالم كونان: نور وظلمة. انظر: «الفَصْل»: (١/ ٣٧)، و«الملل النحل»: (٢/ ٤٩).

(٥) وكذا ذكر ابن حزم في «الفصل»، وقيل: بل قتله بهرام بن هرمز بن سابور. انظر: «تاريخ الطبري»: (٢/ ٥٣)، و«أبكار الأفكار»: (٢/ ٢٧٦).

(٦) زيد بعده في (ط. النيل): «علىٰ الروم»، وليس في النسخ.
و«فيلبس» (Philip the Arab) هو فيلبس العربي، ابن شيخ عربي، عاش ما بين (٢٠٤م) و(٢٤٩م)، دبّر قتل سابقه «غرديانوس الثالث»، وتولىٰ الملك سنة (٢٤٤م)، كان في صراع مستمر مع مناوئيه إلىٰ أن قتله لاحقه في الحكم: «داقنوس» سنة (٢٤٩م).

المسيح، ووثَبَ عليه قائدٌ من قوّاده فقتله.

ثم ملك بعده قيصر آخر اسمه «**داقنوس**»[1]، وذلك من عشر سنين من مُلك «**بهرام بن بهرام**»، فلقي النصارىٰ منه حزنًا طويلًا وعذابًا شديدًا، وقَتل منهم من لا يحصىٰ، واستُشهِد في أيامه من الشهداء خلقٌ كثيرٌ، وقَتل بَطرق رومية، ثم خرج إلىٰ مدينة «**أفسس**» فبنىٰ في وسطها هيكلًا عظيمًا وصيَّر فيه الأصنام، وأَمر أن يُسجد للأصنام ويُذبح لها، ومن لم يفعل ذلك قُتل، فقتَل من النصارىٰ بأفسس خلقًا عظيمًا، وصلبَهم علىٰ الحصن واتخذ من أولاد عظماء «**أفسس**» سبعةَ غلمانٍ من خواصّه وعلىٰ كسوته، وقدَّمهم علىٰ جميع من عنده، وذَكَر[2] أسماءهم، أسماء أصحاب أهل الكهف.

قال: وهؤلاء السبعةُ الغلمانُ لم يسجدوا للأصنام، فأعلموا الملك بخبرهم فأَمر بحبسهم، ثم خرج إلىٰ بعض المواضع، وأَطلق سبيلهم إلىٰ حين رجوعه.

فلما خرج من المدينة أخذ الغلمان كل مالِهم فتصدَّقوا به، ثم خرجوا إلىٰ جبل عظيم يقال له: «**جاوس**» شرقيَّ «**أفسس**» فيه كهفٌ كبير، فاختفوا في الكهف، فكان واحدٌ منهم في كل يوم يتنكَّر ويدخل المدينة، فيَسمع ما يقول الناسُ في شأنهم ويشتري لهم طعامًا ويرجع فيُعْلِمهم.

---

(١) (د): «ذاقنوس»، وفي «نظم الجوهر» (ص١١٢): «داقيوس» و«ذاكيوس»، وكذا المواضع بعده، وهي متقاربة. وزيد بعده في المطبوعتين: «وهو دقيانوس»، وليس في الأصول.
و«داقنوس» (Decius)=: امبراطور روماني وثني، عاش ما بين (٢٠١م) إلىٰ (٢٥١م)، وملَك ما بين (٢٤٨م) و(٢٥١م)، بعد أن خرج علىٰ «فيلبس» وقتله، حاول في عهده إصلاح بلده، لكنه أجبر الناس علىٰ الشرك، واضطهد النصارىٰ، حتىٰ قتل بعد ثلاث سنين. «الموسوعة الكونية»: (٥/ ١١٤).

(٢) أي سعيد بن البطريق في «نظم الجوهر»: (ص١١٢).

فقدِم «**دقيانوس**» الملك فسأل عنهم، فقيل له: إنهم في جبل «**جاوس**» في الكهف مختفين.

فأمر الملك أن يُبنىٰ بابُ الكهف عليهم ليموتوا، وصبَّ الله عليهم النعاسَ، فناموا كالأموات.

وأَخذ قائدٌ من قواده صفيحةً من نحاس، وكتب فيها خبرهم وقصَّتهم مع «**دقيانوس**»[1] الملك، وصيَّر الصفيحة في صندوقِ نحاسٍ، ودفَنَه داخلَ الكهف، وبنىٰ الكهف[2].

ومَلَكَ بعده قيصرٌ[3] آخرُ سنةً واحدةً[4]، وذلك من ثلاث سنين من ملك «**هرمز**».

وفي أول سنة من مُلك هذا، صُيِّر «**بولس**» بَطرَكًا علىٰ أنطاكية ويسمَّىٰ: «**بولس الشِّمْشاطي**»، قال: وهو الذي ابتدع دين «**البوليانية**»[5]، فسمي التابعون

---

(١) (ل): «داقنوس»، وكذا الموضع الآتي.

(٢) زيد بعده في المطبوعتين: «ومات الملك (دقيانوس) قيصر، ومَلَك بعده قيصران برومية سنتين، ثم قيصر آخر اسمه: (غنيونوس) خمس عشرة سنة» وليس في النسخ الخطية، ولعل ذلك مما اختصره المصنف، فقد درج فيما مضىٰ علىٰ نقل ما يراه مهمًّا دون غيره.

(٣) «قيصر» ليس في (ل).

(٤) هامش (ل) والمطبوع زيادة: «ومات»، ويظهر أنها ملحقة فيهما في غير موضعها، يدل عليه أنها أُلحقت في (د) عند قوله: «[ومات] الملك دقيانوس»، أما هنا فأشار إلىٰ لحقٍ دون إلحاق! وموت قيصر هذا سيأتي التهميش به في (د) بعد خبر «بولس» الآتي، وهو موضعه ـ أيضًا ـ في «تاريخ ابن البطريق»: (ص١١٤) والمؤلف إنما صدر عنه.

(٥) قوله: «وهو الذي ابتدع دين البوليانية» مما نقله المصنف عن ابن البطريق، وهو صادرٌ منه بناءً علىٰ عقيدة التثليث التي يراها، لذا فإنه يصف من خالفها بالابتداع.
وقد ظن الإمام ابن القيم في «هداية الحيارىٰ»: (ص/ ٣٩٣، ٣٩٤) أن هذا الوصف من كلام المصنِّف، فشنَّع علىٰ (بولس) وقال: «وهو أول من ابتدع في شأن المسيح اللاهوت والناسوت، وكانت النصارىٰ قبله كلمتهم واحدة: أنه عبد رسول مخلوق ومربوب لا يختلف فيه اثنان منهم، =

لدينه والقائلون بمقالته بوليانيين[1].

قال: وكانت مقالته: إن سيدنا المسيح خُلِق من اللاهوت إنسانًا، كواحدٍ منا في جوهره، فإن ابتداء الابن من مريم وأنه اصطُفِي ليكون مخلصًا للجوهر الإنسيِّ، صَحِبَتْه النِّعمةُ الإلهيةُ، فحلَّتْ فيه بالمحبة والمشيئة، ولذلك سمِّي: ابنَ الله.

وقال: إن الله جوهرٌ واحدٌ، وأقنومٌ واحدٌ ولا نؤمن بالكلمة، ولا بروح القدس.

قال: وبعد موته[2] اجتمع ثلاثة عشر أسقفًا في مدينة «**أنطاكية**» ونظروا في مقالة «**بولس**»، فأوجبوا علىٰ هذا **الشِّمْشاطي** اللعن فلعنوه، ولعنوا من يقول بمقالته وانصرفوا.

= فقال بولس هذا ـ وهو أول من أفسد النصارىٰ وأفسد دينهم ـ: إن سيدنا عيسىٰ خُلق من اللاهوت إنسانًا كواحدٍ منا في جوهره ...»!

ولعل سبب هذا الوهم قولُه هنا بعد ذلك: «قال ـ أي ابن البطريق ـ: وكانت مقالته ...الخ» فظن الإمام ابن القيم أن ما قبل هذا هو من كلام المصنف، وليس كذلك. والله أعلم.

وقد تقدم ما نقله المصنف عن ابن حزم في «الفصل»: (١/ ٣٧) قال: «ومنهم أصحاب بولس الشِّمْشاطي، وكان بطريركًا بأنطاكية قبل ظهور النصرانية، وكان قولُه التوحيدَ المجرّدَ الصحيح وأن عيسىٰ عبد الله ورسوله كأحد الأنبياء عليهم السلام».

(١) هامش (د): «مشتقٌّ من اسمِ غيرِ اسم المذهب». وفي «نظم الجوهر»: (ص١١٤): «البوليقانية»، وأتباعه: «بوليقانيين»، وكلاهما صحيح.

(٢) أي: الامبراطور الروماني، وليس «بولس» كما يوهمه السياق؛ فقد ذكر مؤرِّخوهم أن المجمع قد عُقِد سنة (٢٦٨م)، وهي السنة التي توفي فيها الإمبراطور، في حين أن «بولس» مات بعد ذلك بخمس سنين، في (٢٧٣م)، بل ذكروا أن «بولس» قد حضر ذلك المجمع، وانتصر لنفسه، لكن قرّر المجتمعون لعنه وعزله، ومع ذلك فقد بقي أتباعه حتىٰ القرن السابع الميلادي. «بوليقانيين».

قال[1]: وبعده ملك قيصر آخر ست سنين، اسمه «**أوراغوس**[2] **قيصر**».

قال: وكان النصارىٰ بالإسكندرية في أيامه يصلون في المطامير والبيوت فزعًا من الروم، ولم يكن يظهر بترك بالإسكندرية[3]؛ لئلا يقتلوهم.

فلما صار «**نارون**»[4] بَطركًا ظهر، ولم يزلْ يداري الروم حتىٰ بنىٰ بالإسكندرية كنيسة «**حنا**»، و«**مار**[5] **مريم**».

وملك بعده قيصران[6]، ثم قيصر اسمه «**قاروس**»[7]، وذلك في تسع سنين

---

(١) في هامش (د): «ومات قلودوس» دون إشارة إلىٰ موضع اللَّحق، ويظهر أنه هنا، كما تقدَّم تحقيقه، وهو موضعه في مصدر النقل أيضًا.

(٢) كذا، وفي تاريخ ابن البطريق: (ص١١٤): «اورلليوس» أو «اورلينوس» (Aurelian)، وهو امبراطور روماني، عاش ما بين (٢١٤م - ٢٧٥م)، وبعد موت سابقه: «كلاوديوس الثاني»= أرادَه الجيشُ حاكمًا سنة (٢٧٠م)، عَبَد الشمس، وكان قليل الثقافة شديد الصرامة، مهّد خلال خمس سنوات طريق الإصلاحات التي مَدّت في عمر الامبراطورية قرنين آخرين، مات مقتولًا. «الموسوعة الكونية»: (٢/ ١٣١).

(٣) (ل): «الإسكندرية». والمثبت من (د)، و«تاريخ ابن البطريق»: (ص١١٤).

(٤) كذا، وعند ابن البطريق: «نارن»، ولعل الصواب: «ثاؤن» (Theonas): أسقف الاسكندرية (١٩) عامًا، ما بين (٢٨١م ــ ٣٠٠م)، وأعاد تنظيمها، ودخل كثير علىٰ يده النصرانية. «الموسوعة الكونية»: (١٤/ ٧٣٧).

(٥) «مار» سقط من (ل)، وكذا (د)، ثم ألحق بهامشها. وانظر تاريخ الكنيستين في: «الموجز التاريخي عن الكنائس القبطية القديمة»: (ص/ ٤٩ - ٥٣).

(٦) كذا عامة النسخ الخطية والمطبوعة، والمذكورُ في «تاريخ ابن البطريق»: (ص١١٥) أن بين «أورلليوس» و«قاروس» ثلاثةَ قياصرة، وهم: «طاقسوس»، و«فلوريانوس»، مَلَكا تسعة أشهر. و«بروبس» مَلَكَ ستَّ سنين، ولعلَّ المصنف عدَّ الأولَّيْن واحدًا؛ لجَمْع (الأصل) لهما في مدَّة واحدة، مع قِصَر تملُّكهما.

(٧) عامة الأصول: «فاروس» بالفاء، والصواب ما أثبت من المصادر. و«قاروس» بالقاف أو الكاف، (Carus): امبراطور روماني، عاش ما بين (٢٢٣م - ٢٨٣) وملك أحد عشر شهرًا، ثم قتل. «الموسوعة الكونية»: (٣/ ٤٤١).

من مُلك «**سابور بن هرمز**»، وكان شديدًا[1] على النصارى، قَتَل «**قزمان**» و«**دميان**» الأخوين الشهيدين[2]. ومَلَك بعده «**دقيطيانوس**»[3].

قال: فمن خراب «**طيطس**» لبيت المقدس إلى ملك «**دقيطيانوس**» مائتان وستٌّ سنين، ومن مولد سيدنا المسيح إلى «**دقيطيانوس**» مائتان وستٌ وسبعون سنة، ومن الإسكندر إلى «**دقيطيانوس**»: خمسُمائةٍ وخمسٌ وتسعون[4] سنة، ومن سبي بابل إلى «**دقيطيانوس**»: ثمانمائةٌ وثمانٍ وخمسون سنة[5]، ومن داود إلى «**دقيطيانوس**» ألفٌ وثلاثُمائةٍ وخمسٌ وثلاثون سنة[6].

قال: ومَلَك «**دقيطيانوس**» في إحدى عشرة سنة من مُلك «**سابور بن**

---

(١) «وكان شديدًا» سقط من (د).

(٢) كذا في (د)، وفي (ل): «سابور بن هرمز الأخوين على النصارى قبل قزمان ودميان»! والمثبت الصواب الموافق لمصدر النقل (ص١١٥). وفي (د، ط النيل): «قرمان».
وقزمان ودميان (Cosmas and Damian) أخوان عربيان طبيبان، كانا يداويان الفقراء من غير أجرة، حتى قيل عنهما: (عدوان للمال)، قتلا في حدود (٢٩٥م). «الموسوعة الكونية»: (٤/ ٥٧٧).

(٣) «تاريخ ابن البطريق» (ص١١٥): «ديوكليتيانوس» (Diocletian)، عاش ما بين (٢٤٠م ـ ٣١٣م)، وملك (٢١) سنة من (٢٨٤م) اضطهد النصارى، واستحدث الحكم الرباعي، حيث قسّم الإمبراطورية إلى قسمين: الشرق والغرب، وكل قسم يحكمه اثنان، كبيرٌ يسمى: «اغسطس»، وصغيرٌ يُدعى: «قيصر». اعتزل الحكم آخر حياته، ومات في عزلته. «الموسوعة الكونية»: (٥/ ٣٠٣).

(٤) (ل): «وسبعون»، خلافًا للنسخ ومصدر النقل.

(٥) في النسخ الخطية والمطبوعة: «ألف وثلاثمائة وخمس وثلاثون سنة» وهو سبقُ نظرٍ إلى ما بعده، والمثبت من «تاريخ ابن البطريق»: (ص١١٥) والمؤلف صادر عنه.

(٦) عامة النسخ الخطية والمطبوعة «ألف وتسعمائة وإحدى وأربعون سنة» وهو سبق نظرٍ إلى ما بعده في «تاريخ ابن البطريق» مصدر النقل؛ فالعدد المذكور هناك هو ما بين خروج بني إسرائيل من مصر إلى «دقيطيانوس». انظر: «تاريخ ابن البطريق»: (ص١١٥).

هرمز» **ملك الفرس**، ومَلَك معه اثنان[1] تملَّكا علىٰ الروم إحدىٰ وعشرين سنة، وهؤلاء أثاروا علىٰ النصارىٰ بلاءً عظيمًا وحزنًا طويلًا وعذابًا أليمًا وشدَّةً شديدة، تجلُّ عن الوصف من القتل والعذاب واستباحة الأموال، واستُشهِد ألوفٌ[2] من الشهداء، وعذَّبوا «**ماري جُرْجِس**»[3] أصناف العذاب، وقتلوه بفلسطين، وقتلوا «**ماري مينا**»[4] و«**ماري بقطر**»[5] وغيرهما.

قال: وفي عشر سنين من ملكهما صُيِّر «**بِطْرُس**» بَطركًا علىٰ الإسكندرية فأقام عشر سنين وقُتل.

وفي عشرين سنةً من مُلكهما، ضُرِب عنقُ «**بِطْرُس**» - هذا البَطرك[6] - بالإسكندرية.

---

(١) كذا عامة النسخ، والصواب: «مقسيميانوس» وحده، كما في المصادر، ولعل سبب الوهم أن ابن البطريق ذكر «لمقسيميانوس» - (ص١١٦) - اسمًا ولقبًا، فظُن أنهما اثنان! وعلىٰ هذا فضمير التثنية بعده في «تملَّكا» لهذا والذي قبله. وانظر: «هداية الحيارىٰ»: (ص٣٩٤).

(٢) عامة الأصول: «واستشهدوا ألوفًا»، والمثبَت من «تاريخ ابن البطريق»: (ص١١٦).

(٣) «ماري» كلمة سريانية تعني: (سيدي)، و(ماري جُرْجِس) (Saint George)، كان جنديًا من (قابادوقيا)، وكان عابدًا، اشتهر بذلك في الحروب الصليبية، فقتل في «نيقوميديا» سنة (٣٠٣م). «الموسوعة الكونية»: (٧/ ١٦٥).

(٤) ماري مينا (Saint Menas): جندي مصري، وُلِد بأسيوط، في الجيش الروماني، اعترف بإيمانه بالمسيح، وامتنع عن السجود للأصنام، فعُذِّب عذابًا شديدًا، ثم قتل وأُرسل إلىٰ مصر، سنة (٣٠٤م). «الموسوعة الكونية»: (٩/ ٦٩٥).

(٥) زيد بعده في المطبوعتين: «وأيتماخوس ومركورس» وليس في الأصول الخطية.

(٦) كذا الأصول، ولم يذكر في «تاريخ ابن البطريق» (ص١١٦) لفظ: «البطرك».

وبِطْرُس هذا هو «بِطْرُس الأول» (Pope Peter I of Alexandria) بِطْريق الاسكندرية، (١١) عامًا، ما بين (٣٠٠م - ٣١١م)، وهرب زمن «دقيطيانوس» ثم رجع، وقتل بأمر «مقسيميانوس»، يُلقَّب بخاتم الشهداء. «الموسوعة الكونية»: (١١/ ٥٧٧)، و«تاريخ الكنيسة القبطية»: (ص/ ١٠٦)، و«تاريخ البطاركة»: (ص/ ٣٦).



قال: وكان لِبِطْرُس تلميذان، اسم أحدهما «**أشلا**»[1] والآخر «**الأكصندروس**»[2].

وكان بالإسكندرية رجلٌ يقال له: «**أريوس**»[3] يقول: إن الأبَ وحده الله الفردُ، والابنَ مخلوقٌ مصنوعٌ، وقد كان الأب إذ لم يكن الابن.

فقال «**بِطْرُس البَطرك**» لتلميذَيْه: إن المسيح لعن «**أريوس**» فاحذرا أن تَقْبَلا قوله، فإني رأيتُ المسيحَ في النوم مشقوقَ الثوب، فقلتُ له: يا سيِّدي مَن شقَّ ثوبك؟ فقال لي: «**أريوس**»، فاحذروا أن تَقبلوه ويَدخلَ معكم الكنيسة، كنيسة الله.

قال: وبعد قَتْل «**بِطْرُس**» بخمس سنين صُيِّر «**أشلا**» بَطركًا علىٰ الإسكندرية، فأقام ستة أشهر ومات.

وكان «**أريوس**» قد استعان علىٰ «**أشلا**» بأصدقائه، فأَوْرىٰ أنه قد رجع عن تلك المقالة، فقبِله «**أشلا**» وأدخله الكنيسة وجعَلَه قسِّيسًا.

قال: وأما «**دقيطيانوس**» الملك فكان يطلب النصارىٰ فيقتلهم.

---

(١) (المطبوع): «أشيلا»، وكذا ما بعده. وهو: «أرشيلاوس» (Pope Achillas of Alexandria)، تلميذ «بِطْرُس» الذي أمر بأن يكون «أرشيلاوس» خلفًا له ومِن بعده: «الكسندروس»، استمر في البابوية ستة أشهر (٣١١م ـ ٣١٢م)، وخالف تعاليم أستاذه، فقبِل «أريوس»، وعيَّنه قسيسًا. «تاريخ الكنيسة القبطية»: (ص/ ١١٠)، و«تاريخ البطاركة»: (ص/ ٤٤).

(٢) الاكصندروس أو الكسندروس الأول (Pope Alexander I of Alexandria) بِطْريق الاسكندرية، خمس عشرة سنة وتسعة شهور وعشرين يومًا، ما بين (٣١٢م ـ ٣٢٨م)، رأس مجمَع «نيقية»، ووضع قانون الإيمان، ورتَّب صوم الأربعين، وعيد الفصح. «الموسوعة الكونية»: (١/ ٢٧٤).

(٣) المطبوعتان: «أوريوس»، والمثبت من النسخ الخطية موافق لمصدر النقل. وقد تقدم.



فبينما هو يسير في طلبهم إذ بلغ إلىٰ موضع يقال له: «**ملطية**»[1] فصبَّ الله عليه نِقمته، فوقع في عللٍ عظيمةٍ وأمراضٍ عظيمةٍ حتىٰ ذاب جسمُه، وكان الدود يتساقط من بدنه[2] إلىٰ الأرض، وسقط لسانُه من حنكه ومات.

وملَكَ بعده قيصران، (أحدهما) المشرق والشام وأرض الروم، و(الآخر) رومية ونحوها[3]، أحدُهما اسمه «**غلاريوس**»[4] والآخر «**مكسنتيوس**»[5] فكانا كالسِّباع الضارية علىٰ النصارىٰ، وأثارا عليهم البلاءَ والجلاء وما لا يصفُه واصف، وفَعَلا بهم ما لم يفعلْه أحد من الملوك قبلهم.

وملك معهما علىٰ «**بزنطية**»[6]، وما والاها «**قسطس**» أبو «**قسطنطين**»[7]،

---

(١) «تاريخ ابن البطريق» (ص١١٧): «دلميلطية».

وملطية: (Malatya) مدينة تركية، تقع شرق الأناضول، وغرب نهر الفرات، علىٰ الطريق الرابط بين الموصل ومدينة سيواس التركية. «الموسوعة الإيطالية»: (٢١/ ١٠٠٦).

(٢) (ل): «بين يديه».

(٣) المطبوعتان زيادة: «وكان»، وليس في الأصول.

(٤) (ل): «علابيوس»، ولم تحرر في (د)، وفي المطبوعتين: «علانيوس»، والمثبت من «ابن البطريق» (ص١١٧)، وكذا المواضع بعده.

و«غلاريوس» أو «غاليريوس» (Galerius): امبراطور روماني، ملك الشَّرْقَ (١٨) سنة، ما بين (٢٩٣م ـ ٣١١م)، تميز في إنجازاته الحربية، وكان من أشدهم علىٰ النصارىٰ، ولكنه قبل موته في أبريل (٣١١م) أصدر مرسومًا للتسامح الديني، كان الخطوة الأولىٰ لحرية العبادة التي منحها (قسطنطين) فيما بعد. «الموسوعة الكونية»: (٦/ ٦٧٣).

(٥) (ل، د): «دقطيطيوس»، والمطبوعتان: «مقصطيوس»، والمثبت من «ابن البطريق» (ص١١٦).

و«مكسنتيوس» (Maxentius) هو: ابن مقسيميانوس، وزوج ابنة الامبراطور: «غاليريوس»، عاش ما بين (٢٨٠م ـ ٣١٢م)، وملك الغربَ ست سنين ما بين (٣٠٦م ـ ٣١٢م)، سيطر علىٰ إيطاليا وإفريقيا، حتىٰ حاربه قسطنطين، ومات غريقًا. «الموسوعة الكونية»: (٩/ ٥٦٧).

(٦) (د، ل): «نزنطية»، (ط. النيل): «برنطية»، والمثبت من «تاريخ ابن البطريق»: (ص١١٧).

(٧) اسمه «قسطنطيوس كلوروس» (قسطس الأول) (Constantius Chlorus)، عاش ما بين (٢٢٥م ـ ٣٠٦م)، وملك (١٣) سنة من (٢٩٣م) وكان شريكًا لمقسيميانوس في الحكم، فتولىٰ حكم بلاد الغال وبريطانيا واسبانيا، مال إلىٰ النصرانية.، ومات قبل أن يمكّن لولده. «الموسوعة الكونية»: (٤/ ٥٩٥).

وكان رجلا ديِّنًا، مبغضًا للأصنام، محبًّا للنصارىٰ.

فخرج «**قسطس**» إلىٰ ناحية «**الجزيرة**» و«**الرُّها**»[1]، فنزل في قريةٍ من قرىٰ «**الرُّها**»، يقال لها: «**كفرجاث**»[2]، فنظر فيها امرأةً حسنة جميلة يقال لها: «**هيلانة**»[3]، وكانت قد تنصَّرت علىٰ يدَي أسقف «**الرُّها**» وتعلَّمت قراءةَ الكتب، فخطبها «**قسطس**» من أبيها، فزوَّجه إياها، فحبلتْ منه، ورجع «**قسطس**» إلىٰ «**بزنطية**»[4].

وولدتْ «**هيلانة**»: «**قسطنطين**» فتربَّىٰ بـ«**الرُّها**»، وتعلّم حِكَم اليونانيين، وكان غلامًا، حسن الوجه، قليلَ الشر، وديعًا، محبًّا للحكمة.

وأما «**غلاريوس**» فكان رجلا وحشيًّا شديد البأس، مبغِضًا للنصارىٰ جدًّا، كثير القتل لهم، محبًّا للنساء، ولم يترك للنصارىٰ بنتًا بِكرا إلا أخذها وأفسدها وقتلها، وكذلك أصحابه، وهكذا كانوا يفعلون بالنصارىٰ، وكان النصارىٰ في شدَّةٍ شديدة جدًا معهم.

---

(١) «منطقة الجزيرة»: أقصىٰ شمال الجزيرة العربية، بين الشام والعراق، جنوب منطقة: آسيا الصغرىٰ، وتقع الآن بين تركيا وسوريا.
و«الرها»: (Edessa) جنوب شرق تركيا، علىٰ بُعد (٣٠كم) من حدود «سورية القديمة» وتسمىٰ الآن: «شانلي أورفا»، أي: أورفا ذات الشأن. وكانت مركزًا تجاريًّا يربط بين مدينة الموصل والبحر الأبيض المتوسط. «الموسوعة الإيطالية»: (٣٤/ ٧٨٢).

(٢) (ل): «كفرفجات»، و(د، ط. النيل): «كفرفجاث»، و«ابن البطريق» (ص١١٧): «فخر فخار».

(٣) «هيلانة» (وتعني باليونانية: المشرقة والمتألقة لجمالها): وهي أم «قسطنطين»، تزوجها «قسطس» قبل (٢٨٠م) ثم أبعدها في (٢٩٣م)، وعندما مات أحاطها ابنها «قسطنطين الأول» بالتشريف، ومنحها لقب «أغسطسة» في (٣٢٥م)، يزعمون أنها مكتشفة الصليب، ويلقبونها بالقدِّيسة والملكة، ماتت في (٣٣٥م). «الموسوعة الكونية»: (٥/ ٦٠٦).

(٤) من قوله: «فخطبها ...» إلىٰ هنا ساقط من المطبوع!

وبلَغَه خبر «**قسطنطين**» وأنه غلامٌ هادٍ، قليلُ الشرِّ، كثيرُ العلم[1].

وأخبره الحكماء الذين له والمنجِّمون أن «**قسطنطين**» سيملك ملكًا عظيمًا، فهمَّ بقتله.

وعلِم «**قسطنطين**» بذلك فهرب من «**الرُّها**»، وذهب إلىٰ مدينة «**بزنطية**» ووصل إلىٰ أبيه «**قسطس**» فسلَّم إليه الملك.

وبعد قليل مات «**قسطس**»، وصبَّ الله علىٰ «**غلاريوس**» الملك عِللًا عظيمة، حتىٰ تقطَّع لحمه وتهرأ[2]، وبقي مطروحًا لا يقدِر أحدٌ أن يقترب[3] منه.

فعجب الناس مما ناله، ورحمه أعداؤه مما حلَّ به. فرجَع إلىٰ نفسه وقال: لعلَّ هذا الذي بي مما أقتل النصارىٰ.

فكتب إلىٰ جميع عماله أن يطلقوا النصارىٰ من الحبوس، وأن يكرموهم ولا يؤذوهم، ويسألونهم أن يدعوا له في صلاتهم.

فصلَّىٰ النصارىٰ علىٰ الملك ودعَوا له، فوهب الله له العافيةَ، ورجع إلىٰ أفضل مما[4] كان عليه من الصحة والقوة.

فلما صح وقوي، رجع إلىٰ أشرَّ[5] مما كان عليه من الردىٰ، وكتب إلىٰ جميع عمَّاله أن يقتلوا النصارىٰ، ولا يعيش في مملكته نصراني ولا يسكنوا مدينةً ولا قريةً له.

---

(١) المطبوعتان زيادة: «والخير». وكذا (د) قبل أن يضرب عليها، وليست في سائر النسخ والمصادر.

(٢) (ل): «وانهرا».

(٣) (ل): «يتقرب»، وكذا في مصدر النقل.

(٤) (ل): «ما»، والمثبت من سائر الأصول موافق لمصدر النقل.

(٥) (د، ط النيل): «شر»، وكلاهما متَّجه.

فمِن كثرة القتلىٰ كانوا يُحمَلون علىٰ العِجل، ويَرْمون بهم في البحار والصحاري، وقتَل «مار جُرْجِس»[1] وأخاه بمدينة «قباذوقية»[2] وهما من أهلها، وقتَل «بربارة»[3]. وذكر حربًا جرتْ بينه وبين «سابور» لما تنكَّر «سابور» وجاء إليه متنكِّرًا وعرَفه[4].

قال: وأما «مقسطيوس» فكان شرِّيرا علىٰ أهل رومية، واستعبد كلَّ من كان برومية وخاصَّة النصارىٰ، فكان يَنهب أموالهم، ويَقتل رجالهم ونساءهم وصبيانهم.

فلما سمع أهل رومية بملك «قسطنطين» وأنه مبغِضٌ للشر محبٌّ للخير، وأن أهل مملكته معه[5] في هدوء وسلامة، كتب رؤساء رومية إلىٰ «قسطنطين» يسألونه ويطلبون إليه أن يخلِّصهم من عبودية «مقسطيوس» عدوِّ الله.

فلما قرأ كتبَهم، اغتمَّ غمًا شديدًا وبقي متحيِّرًا، لا يدري كيف يصنع.

فبينما هو متفكِّرٌ، إذ ظَهر له من نِصْفِ النهار في السماء صليبٌ من كواكب تضيء، مكتوبًا حوله: «بهذا تَغلِب».

---

(١) «تاريخ ابن البطريق»: «سرجيوس، وباخوس» (Sergius and Bacchus)، ولعله الأقرب، فإنه ذكر قريبًا قَتْل «مار جُرْجِس»، لكن يشكل عليه، أنهما لم يقتلا بقباذوكيه كما ذكر هنا، بل في (سوريا)! وأيًا ما كان فهما جنديان رومانيَّان، رفضا الذبح للأوثان، فقتلا. «الموسوعة الكونية»: (١٣/ ٦٦٩).

(٢) (Cappadocia) منطقة داخلية في آسيا الصغرىٰ غرب أرمينيا، كانت مقاطعة رومانية، عاصمتها: «قيسارية قباذوقية». «الموسوعة الإيطالية»: (٨/ ٨٨٠)، (٩/ ٨٧٨).

(٣) «بربارة» (Saint Barbara) وصفوها بأنها قدّيسة عذراء، ويزعمون أن أباها هو من بلغ عنها، ثم بعد الحكم عليها قام بقطع رأسها، فأصابه بعد ذلك برقٌ فصيَّره فحمًا! «الموسوعة الكونية»: (٢/ ٣١٠).

(٤) «تاريخ ابن البطريق»: (١١٩-١٢١).

(٥) (ل): «صالحة» بدلًا من «معه».

فقال لأصحابه: رأيتم ما رأيت؟ قالوا: نعم. فآمن مِن ذلك الوقت بالنصرانيّة، وذلك لِستٍّ سنين من بعد موت أبيه.

فتجهز «قسطنطين» واستعدّ لمحاربة «مقسطيوس» ملك رومية، وعمِل صليبًا كبيرًا من ذهب، وصيَّره علىٰ رأس البَنْد[1]، وخرج يريد «مقسطيوس».

فلما سمع «مقسطيوس» أن «قسطنطين» قد وافاه لمحاربته، استعدَّ لحربه وعقَد جِسرًا علىٰ النهر الذي قُدَّام رومية[2]، وخرج مع[3] جميع أصحابه يحارب «قسطنطين» فأعطي «قسطنطين» النصرة عليه، فقَتَل من أصحاب «مقسطيوس» مقتلةً عظيمةً، وهرَبَ «مقسطيوس»، وغرِق هو وأصحابه حتىٰ امتلأ البحر - وهو النهر الذي عند رومية - غَرْقىٰ وقتلىٰ.

وخرج أهل رومية إلىٰ «قسطنطين» بالإكليل الذهب وكل أنواع اللهو واللعب، فلقوا «قسطنطين» وفرحوا به[4] فرحًا عظيمًا.

فلما دخل المدينة أَمر أن تُدفن أجسادُ النصارىٰ الشهداء المصاليب، وكلُّ من كان من النصارىٰ هرب أو نفاه «مقسطيوس» يرجع إلىٰ بلده وموضعه[5].

وأقام أهل رومية سبعة أيام يُعيِّدون للملك وللصليب ويفرحون. فلما سمع الخبر «غلاريوس» جَمَع ما قدر عليه وتجهَّز لقتال «قسطنطين».

---

(١) العَلَم الكبير، يكون للقائد، تحته عشرة آلاف رجل. «المحكم»: (٩/ ٣٥٦).

(٢) من قوله: «وخرج يريد مقسطيوس ...» إلىٰ هنا ساقط من (ل، د). والجسر المذكور هو جسر «مِيلْفِيُو»، ويقع علىٰ نهر «التيبر»، شمال «روما» في «إيطاليا»، سميت به المعركة بين «قسطنطين» و«مقسطيوس» التي وقعت يوم (٢٨) «أكتوبر» سنة (٣١٢م). «الموسوعة الكونية»: (١٠/ ٩٤).

(٣) (ل): «معه».

(٤) «به» سقط من المطبوع.

(٥) بعده في المصادر زيادة: «ومن أُخِذ له شيءٌ رُدَّ إليه».

فلما عاينه انهزموا من بين يديه وأَخَذهم السيفُ[1]، وقتل منهم مقتلة عظيمة، ومنهم من أُسر ومنهم من استأمن.

وأفلت «غلاريوس» عريانًا، فلم يزل يتقرَّىٰ[2] موضعًا موضعًا حتىٰ وافىٰ مدينتَه، فجَمَع الكهنة[3] والسحرة والعرَّافين الذين كان يحبُّهم ويَقبلُ منهم، فضَرَب أعناقَهم؛ لئلا يقعوا في يد «قسطنطين».

وصبَّ الله علىٰ «غلاريوس» نارًا في جوفه حتىٰ كانت أحشاؤه تتقطَّع من الحرِّ الذي كان يجده في جوفه، وسقط علىٰ الأرض، وتهرَّأ لحمه علىٰ عظمه ومات.

وملَكَ «قسطنطين» الدنيا في هدوء وسلامة، وذلك في إحدىٰ وأربعين سنة من ملك «سابور بن هرمز»[4] ملِكِ الفرس.

قال: وتنصَّر «قسطنطين» في مدينةٍ يقال لها: «نيقوميديا»[5]، وذلك في اثنتي عشرة سنة من ملكه، وأمر ببنيان[6] الكنائس في كل بلد، وأن يُخرَج من بيت المال الخراجُ مما يُعمل به أبنيةُ الكنائس.

---

(١) المطبوع: «بالسيف»، خلاف الأصول والمصادر.

(٢) المطبوع: «يتقوىٰ»، خلافًا للأصول والمصادر. و«يتقرَّىٰ»: أي يتتبَّع القرىٰ سيرًا.

(٣) (ل): «كهنة إليه»، وفي «تاريخ ابن البطريق» (ص١٢٢): «كهنة آلهته».

(٤) (ل): «سابورس من هرمز».

(٥) (د، ل): «نيقوميذيا». (ط. النيل): «فيقيوميذيا». «تاريخ ابن البطريق»: «نيقوميدية».
و«نيقوميديا» (Nicomedia): مدينة تركيّة قديمة تقع في مقاطعة بيثينيا، وهي «إزميد» حاليًا، عاصمة محافظة: «قوجه ايلي»، تبعد (١٠٠كم) شرق (اسطنبول)، سُميت (نيقوميديا) علىٰ اسم مؤسسها (نيقوميد الأول) سنة (٢٦٤ق.م). «الموسوعة الكونية»: (١٠/ ٥٤٨)، و«موسوعة الكون»: (٩/ ٤٥).

(٦) المطبوع: «ببناء»، خلافًا للأصول والمصادر.

قال: وفي خمس سنين من ملكه صُيِّر «**الأكصندروس**» بَطركًا علىٰ الإسكندرية، وهو تلميذ بَطركها «**بِطْرُس**» الذي قُتل، وهو رفيقُ «**أشلا**»، أقام[1] ستَّ عشرةَ سنة، وفي خمس عشرة سنة من رياسته، كان المَجْمَعُ بمدينة «**نيقية**» الذي رُتِّبَتْ فيه «**الأمانةُ**» الأرثذكسية[2].

فمنع «**الأكصندروس**» بترك الإسكندرية «**أريوس**» من دخول الكنيسة ولعنه، وقال: إن «**أريوس**» ملعون؛ لأن «**بِطْرُس البترك**» ـ قبل أن يستشهد ـ قال لنا: إن الله لعن «**أريوس**» فلا تَقبلوه ولا تُدخِلوه الكنيسة.

وكان علىٰ مدينة «**أسيوط**» ـ مِن عمل مصر ـ أسقفٌ يرىٰ رأي «**أريوس**» فلعنه أيضًا.

وكان بالإسكندرية هيكلٌ عظيمٌ كانت «**كلاوبطرة الملكة**»[3] بَنَتْه علىٰ اسم زُحَل، وكان فيه صنمٌ ـ من نحاس ـ عظيمٌ، يسمَّىٰ: «**ميكائيل**»، وكان أهل الإسكندرية ومصر في اثني عشر يومًا من[4] شهر «**هتور**» وهو «**تشرين الثاني**» يُعَيِّدون لذلك الصنم عيدًا عظيمًا، ويذبحون الذبائح الكثيرة.

فلما صار هذا بَطركًا علىٰ الإسكندرية وظهرت النصرانية؛ أراد أن يَكسر الصنم ويُبْطِل الذبائح.

---

(١) المطبوعتان: «فأقام».

(٢) (ل): «الأرثذكسية». وفي ط. النيل: «الأرتدكسية».

(٣) كلاوبطره أو كليوباترا بنت بَطْلَيْمُوس الثالث عشر (Cleopatra): ملكة مصر، عاشت بين (٦٩ ق.م ــ ٣٠ ق.م)، أوصىٰ لها أبوها بالملك، شرط أن تتزوج أخاها (بَطْلَيْمُوس) الرابع عشر، فملكت (٢١) سنة، ما بين (٥١ ق.م ــ ٣٠ ق.م) بدهاء وجرأة، وماتت منتحرة بلدغة ثعبان. «الموسوعة الكونية»: (٤/ ٢٠٣).

(٤) المطبوع: «في»!

فامتنع عليه أهل الإسكندرية، فاحتال لهم بأن قال: إن هذا صنمٌ لا منفعة فيه ولا مضرَّة، فلو صيَّرتم العيد لميكائيل الملاك، وجعلتم هذه الذبائحَ له كان أنفعَ[1] لكم عند الله، وكان خيرًا لكم من هذا الصنم، فأجابوه إلىٰ ذلك. فكسر الصنم، وأَصلح منه صليبًا[2]، وسمَّىٰ الهيكل «**كنيسة ميكائيل**» وهي الكنيسة التي تسمىٰ «**قيسارية**»[3] - احترقت بالنار وقتَ موافاة الجيوش من المغاربة القرامطة مع المسمَّىٰ: «**أبو عبيد الله**»[4]، وكان معه أميرٌ من أصحابه يسمَّىٰ «**حباسة**» وذلك في خلافة «**المعتضد بالله**»، وكان عامله علىٰ مصر - يومئذٍ - مولاه المعروف «**بتكين الحاجب**» رجلٌ تركيٌّ، فنفَر إلىٰ المغاربة وجاءه مددٌ من الشرق مع الخادم الملقب بـ «**مونس**» الأستاذ، فهرب منه أبو عبيد الله وحباسة وجنودهما.

وصُيِّر العيدُ لميكائيل الملك والذبائحُ، وإلىٰ اليوم القبطُ بمصر والإسكندرية يُعَيِّدون في هذا اليوم عيدَ ميكائيل الملاك، ويَذبحون فيه الذبائح الكثيرة، وكذلك المَلَكِيَّة يُعيِّدون في هذا اليوم عيد ميكائيل الملاك[5]،

---

(١) «تاريخ ابن البطريق» (ص١٢٤): «يتشَفَّع». وعيد ميكائيل المذكور أحد عيدَيْنِ كبيرَيْنِ تقيمهما الكنيسة القبطية للملك «ميخائيل أو ميكائيل» رئيس الملائكة - كما يدّعون -، ويقع في الثاني عشر من شهر: «هتور»، الموافق للحادي والعشرين من «نوفمبر»، والآخر في الثاني عشر من «بؤونة» الموافق للتاسع عشر من «يونيو»، كما تقيم أعيادًا أخرىٰ تذكارية للملاك نفسه في الثاني عشر من كل شهر من شهور السنة القبطية. ينظر: «عجائب وميامر رئيس الملائكة ميخائيل» لسمعان السرياني: (ص/ ٩).

(٢) (ل): «سنه صليب»!

(٣) وقد أحرقت هذه الكنيسة في يوم الاثنين لثلاث خلون من شوال سنة ثلاثمائة، عند دخول المغاربة (القرامطة) إلىٰ الإسكندرية «تاريخ الكنائس والأديرة»: (١/ ١٥٢، ١٥٣).

(٤) كذا بالرفع، وجه صحيح. وانظر خبر حباسة في: «سير أعلام النبلاء»: (١٥/ ١٤١)، و«رفع الإصر»: (ص/ ٢٧٤)، و«المواعظ والاعتبار»: (١/ ٣٢٢)، (٢/ ١٤٣).

(٥) قوله: «ويذبحون فيه ... »الخ، ساقط من ل.

وصار رسمًا إلىٰ اليوم.

قال: فلما مَنع بتركُ الإسكندرية «**أريوسَ**» من دخول الكنيسة ولعَنَه، خرج «**أريوس**» مستعْدِيًا عليه ومعه أسقفان، فاستغاثوا إلىٰ «قسطنطين» الملك.

وقال «**أريوس**»: إنه تعدَّىٰ علي وأخرجني من الكنيسة ظلمًا.

وسأل الملك أن يُشْخِصَ «**الأكصندروس**» بَطْرَك الإسكندرية ليناظره قُدَّام الملك. فوجَّه «**قسطنطين**» برسول إلىٰ الإسكندرية فأشخص البَطرك، وجَمَع بينه وبين «أريوس» ليناظره، فقال «**قسطنطين**» «**لأريوس**»: اشرح مقالتك.

قال «**أريوس**»: أقول: إن الأب كان إذ لم يكن الابن، ثم إنه[1] أحدثَ الابنَ، فكان كلمةً له؛ إلا أنه محدَثٌ مخلوقٌ، ثم فوَّض الأمرَ إلىٰ ذلك الابن المسمَّىٰ كلمة، فكان هو خالق السماوات والأرض وما بينهما كما قال في إنجيله، إذ يقول: «**وَهَبَ لي سلطانًا علىٰ السماء والأرض**»[2] فكان هو الخالق لهما بما أُعطي من ذلك. ثم إن الكلمة تجسَّدت من مريم العذراء ومن روح القدس فصار ذلك مسيحًا واحدًا.

فالمسيح الآن معنيان: كلمةٌ وجسدٌ، إلا أنهما جميعًا مخلوقان.

قال: فأجابه عند ذلك بَطْرَك الإسكندرية، وقال: تُخبرنا الآن أيُّما أوجبُ علينا عندك، عبادةُ من خَلَقنا أو عبادة من لم يَخلقنا؟

قال «**أريوس**»: بل عبادة من خَلَقنا.

---

(١) (د) والمطبوعتان: «الله»، والمثبت من (ل) موافقًا مصدر النقل.

(٢) «متىٰ»: (٢٨: ١٨).

قال له البطرك: فإن كان خالقُنا الابنُ كما وصفتَ، وكان الابن مخلوقًا، فعبادة الابن المخلوق أوجبُ من عبادة الأب الذي ليس بخالق، بل تصير عبادةُ الأب ـ الخالقِ الابنَ[1] ـ كفرًا، وعبادةُ الابن المخلوق إيمانًا، وذلك من أقبح الأقاويل.

فاستحسن الملك وكلُّ من حضر مقالةَ البَطرك، وشَنُع[2] عندهم مقالةُ «**أريوس**»، ودار بينهما ـ أيضًا ـ مسائلُ كثيرة.

فأمر «**قسطنطين**» البَطرك «**الأكصندروس**» أن يلعن «**أريوس**» وكلَّ من قال بمقالته.

فقال له: بل يوجِّه الملك؛ يُشْخِص البطاركة والأساقفة حتىٰ يكون لنا مَجْمَع، ونضع[3] فيه قضية، ونلعن «**أريوس**» ونشرح الدِّين ونوضِّحه للناس.

فبعث «**قسطنطين الملكُ**» إلىٰ جميع البلدان فجمع البطاركة والأساقفة فاجتمع ـ في مدينة «**نيقية**» بعد سنة وشهرين ـ ألفان وثمانيةٌ وأربعون أسقفًا، وكانوا مختلفي الآراء مختلفي الأديان.

فمنهم من يقول: المسيح ومريم إلهان من دون الله، وهم «**المَرْيَمانيَّة**»، ويسمون «**المريميِّين**».

ومنهم من كان يقول: إن المسيح من الأب بمنزلة شُعلةِ نار تعلَّقت من شُعلة نار، فلم تَنقُص الأولىٰ لإيقاد الثانية منها، وهي مقالة «**سابليوس**»[4] وأشياعه.

---

(١) المطبوعتان: «للابن»، تصحيفٌ يُحيل المعنىٰ!

(٢) أي: قَبُح، والشَّناعة: الفظاعة.

(٣) (ل): «ويصنع».

(٤) في الأصول: «سبارينون»، والصواب ما أثبت من «تاريخ ابن البطريق» (ص١٢٦)، موافقًا لما في المصادر. و«سابليوس» (Sabellius) حكم عليه النصارىٰ بالزندقة؛ لنفيه التثليث والأقانيم، وقوله بالمذهب الانتحاليّ المذكور (ت٢٦١م). انظر: «تاريخ الفكر المسيحي»: (١/ ٥٩٤)، و«الموسوعة الكونية»: (١٣/ ٢٢٥).

ومنهم من كان يقول: لم تَحبلْ مريم لتسعة أشهر، وإنما مرَّ نور في بطن مريم كما يمرُّ الماء في الميزاب؛ لأن كلمة الله دخلتْ من أُذنها وخرجتْ من حيث يخرج الولد من ساعتها، وهي مقالة «**أليان**»[1] وأشياعه.

ومنهم من كان يقول: إن المسيح إنسانٌ خُلِق من اللاهوت كواحدٍ منا في جوهره، وإن ابتداء الابن من مريم، وإنه اصطُفي؛ ليكون مُخَلِّصا للجوهر الإنسيِّ، صَحِبتْه النعمةُ الإلهيةُ فحلَّت فيه بالمحبة[2] والمشيئة، فلذلك سمي «ابن الله» ويقولون: إن الله جوهرٌ واحدٌ وأقنومٌ واحدٌ، يسمُّونه بثلاثة أسماء، ولا يؤمنون بالكلمة ولا بروح القدس، وهي مقالة «**بولص الشِّمْشاطي**» ـ بَطْرَك أنطاكية ـ وأشياعُه، وهم «**البوليانيون**»[3].

ومنهم من كان يقول بثلاثة آلهة لم تَزَل، صالح وطالح وعدل بينهما، وهي مقالة «**مَرْقِيُون**»[4] وأشياعه. وزعموا أن «**مَرْقِيُون**» رئيس الحواريين، وأنكروا «**بِطْرُس**» السليح.

ومنهم من كان يقول: ربُّنا هو المسيح، وهي مقالة «**بولس**» الرسول، ومقالة الثلاثمائة وثمانية عشر أسقفا.

---

(١) في الأصول: «ألبان» بالموحدة، والمثبت من «تاريخ ابن البطريق» (ص١٢٦)، ومقالته في: «التخجيل»: (٢/ ٦٠٧) لأبي البقاء الهاشمي.

(٢) المطبوع: «المحبة»، خلاف الأصول والمصادر.

(٣) «تاريخ ابن البطريق» (ص١٢٦): «البوليقانيون»، وكلاهما صواب.

(٤) مرقيون ابن اسقف مدينة (سينوب) (Marcion of Sinope)، وقد تبرأ أبوه من مقالته في حدود (١٣٧م)، فذهب إلىٰ (روما) فاستقبلوه فترة، ثم طردوه عام (١٤٤م)، أسس كنيسة دامت عدة قرون، وله كتاب ـ لم يصلنا ـ: (التناقضات بين العهد القديم والعهد الجديد) وهذا ما دعاه للتغيير في الإنجيل ومخالفة النصارىٰ. «الموسوعة الكونية»: (٩/ ٤٦٦). وانظر مقالته في: «الملل والنحل»: (٢/ ٥٧).

قال: فلما سمع «قسطنطين» الملك مقالاتهم، عجب من ذلك وأخلىٰ لهم دارًا، وتقدَّم لهم بالإكرام والضيافة، وأمرَهم أن يتناظروا فيما بينهم؛ ليَنْظُر من معه الحقّ فيتّبعه.

فاتفق منهم ثلاثمائة وثمانية عشر أسقفًا علىٰ دين واحد ورأي واحد، فناظروا بقية الأساقفة المختلفين فأفلجوا[1] عليهم حججهم وأظهروا الدين المستقيم، وكان أيضًا باقي الأساقفة مختلفي الأديان والآراء.

وصَنع الملكُ للثلاثمائة والثمانية عشر أسقفًا مجلسًا خاصًّا عظيمًا، وجلس في وسطه، وأخذ خاتمه وسيفَه وقضيبَه فدفعها إليهم، وقال لهم: قد سلَّطتُكم اليوم علىٰ المملكة، لتصنعوا ما بدا لكم، لتصنعوا ما ينبغي لكم أن تصنعوا مما فيه قوام الدين وصلاح المؤمنين.

فباركوا علىٰ الملك وقلَّدوه سيفه، وقالوا له: أَظهِر دين النصرانية وذُبَّ عنه.

ووضعوا له أربعين كتابًا، فيها السنن والشرائع، وفيها ما يصلح أن يعمل به الأساقفة وما يصلح للملك أن يعمل بما فيها.

وكان رئيس المَجْمع والمقدَّم فيه «الأكصندروس» بطريك الإسكندرية، وبَطرك الإنطاكية، وأسقف بيت المقدس.

ووجَّه بَطْرَك رومية مِن عنده رجلين، فاتَّفقوا علىٰ نفي «أريوس» وأصحابِهِ ولعنوهم[2] وكلَّ من قال مقالتَه، ووَضعوا تلك[3] الأمانة، وثبَّتوا أن الابن مولود من الأب قبل كل الخلائق، وأن الابن من طبيعة الأب غير مخلوق.

---

(١) (ل): «فألحوا»، خلاف المصادر. و«أفلجوا حججهم» بمعنىٰ أَعْلَوْها وأظهروها.

(٢) (ل): «ولغيرهم»، تصحيف.

(٣) «تلك» سقط من (د، ط النيل).

واتفقوا علىٰ أن يكون فصح النصارىٰ في يوم الأحد الذي يكون بعد فصح اليهود، وأن لا يكون فصح اليهود مع فصح النصارىٰ في يوم واحدٍ، وثبَّتوا ما وضعه مَن تقدَّم ذكرُه[1] مِن حساب الصوم والفِصْح، وأن يكون فِطر النصارىٰ يوم فصحهم، يوم الأحد الذي يكون بعد فصح اليهود؛ لأن النصارىٰ ـ كما قلنا من قبل ـ كانوا إذا عيَّدوا عيد الحميم ـ وهو عيد الغطاس ـ صاموا من الغد أربعين يوما ويفطرون، فإذا كان عيد اليهود عيَّدوا معهم الفِصْح، فصيَّروا يوم الفِصْح للفطر.

ومنعوا أن يكون للأسقف زوجة، وذلك أن الأساقفة منذ وقتِ الحواريين إلىٰ مَجْمع الثلاثمائة وثمانية عشر كان لهم نساء؛ لأنه كان إذا صُيِّر[2] واحد أسقفا وكانت له زوجة، تبيت معه ولم تتنح عنه، ما خلا البطاركة، فإنه لم يكن لهم نساء، ولا كانوا ـ أيضا ـ يُصيِّرون أحدًا بَطركًا له زوجة.

قال: وانصرفوا مكرَمين محظوظين، وذلك في سبع عشرة[3] سنة من مُلك «قسطنطين».

قال: وسَنَّ «قسطنطين» الملكُ ثلاثَ سنن[4]:

إحداها[5]: كسر الأصنام، وقتلُ كلِّ من يعبدها.

والثانية: أن لا يُثْبَتَ في الديوان إلا أولاد النصارىٰ، ويكونون أمراء وقوَّادًا.

---

(١) يعني البطاركة الثلاثة؛ بَطْرَك الإسكندرية، وانطاكية، وبيت المقدس.

(٢) المطبوع: «اختير»، خلافًا للأصول.

(٣) كذا عامة الأصول، وفي «تاريخ ابن البطريق» (ص١٢٦): «تسع عشرة».

(٤) ط. النيل: «سنين».

(٥) المطبوع: «أحدها»!.

والثالثةَ[1]: أن يُقيم الناسُ جمعةَ الفِصْح والجمعة التي بعدها لا يعملون فيها عملًا، ولا يكون فيها حرب.

قال: وتقدم «**قسطنطين**» إلىٰ أسقف بيت المقدس أن يَطلُب موضعَ المقبرة والصليب، ويَبني الكنائسَ، ويبدأ ببناء القيامة المقدسة.

فقالت «**هيلانة**» أم «**قسطنطين الملك**»[2]: إني نذرتُ أن أَصير إلىٰ بيت المقدس فأطلبَ المواضع المقدَّسة فأبنيَها، فدفع الملكُ إليها أموالًا كثيرةً جزيلةً.

وسارتْ إلىٰ بيت المقدس مع أسقف بيت المقدس، فلما وصلتْ لم يكن لها حرصٌ ولا همة[3] إلا طلب الصليب.

فجمعت اليهود والسكان في بيت المقدس، واختارتْ منهم عشرة، ومن العشرة ثلاثةً، وكان[4] واحدٌ منهم يقال له: «**يهوذا**» فسألتْهم أن يَدلُّوها علىٰ موضع الصليب فامتنعوا، وقالوا: ليس عندنا علمٌ منه ولا خبرةٌ بالموضع.

فأمرتْ بهم فطرحتْهم في جبٍّ ليس فيه ماء، فأقاموا سبعة أيام لم يُطعَموا ولم يُسقَوا، فقال أحدُهم -الذي اسمه «**يهوذا**»- لصاحبَيْه: إن أباه عرَّفه بالموضع الذي تطلب هذه المرأة، وإنَّ جدَّه عرَّف أباه.

فصاح الاثنان من الجبِّ: أخرِجونا حتىٰ نُعلِم الملِكة بحال هذا الرجل.

فأخرَجوهم، فأخبروا الملِكة بما قال لهما «**يهوذا**» فأمرتْ بضربه بالسياط

---

(١) (ل): «والثالث».

(٢) (ل): «للملك».

(٣) (ل): «ولا غمة».

(٤) (ل): «قِسَّان»، تصحيف.

فأقرَّ أنه يعرف الموضع، فخرج حتىٰ جاء إلىٰ الموضع الذي فيه المقبرة والإقرانيون[1] -وكانت مزبلة عظيمة هناك- فصلَّىٰ وقال: اللهم إن كان في هذا الموضع المقبرةُ فأسألك أن تزلزل المكان وتُخرِجَ منه دخانًا حتىٰ أؤمن[2]، فزُلزِل الموضعُ وخرَج منه دخانٌ كما سأل، فآمن.

فأمرتْ «هيلانة» بِكَنْس الموضع من التراب، فظهرت المقبرةُ والإقرانيون، ووُجد ثلاثة صلبان، قالت «هيلانة» كيف لنا أن نَعلم بصليب السيد المسيح؟ وكان بالقُرْب منهم عليلٌ شديد العلة قد يُئِس منه، فوُضِع الصليبُ الأول عليه والثاني، والثالثُ فقام المريض وليس به شيءٌ يكره.

فعلمتْ «هيلانة» أنه الصليب الذي لسيدنا المسيح، فجعلتْه في غلاف من ذهب، وحملتْه معها، وجمَّلْته بما تقدر عليه، وأظهرتْ كلَّ ما كان مدفونًا من آثارِ سيدنا المسيح، وحملَتْه إلىٰ ابنها «قسطنطين»، وبَنَتْ «كنيسةَ القيامة» في موضع الصليب والإقرانيون، وكنيسةَ «قسطنطين»، وانصرفتْ وأمرتْ أسقف بيت المقدس أن يبني باقي الكنائس، وذلك في اثنتين وعشرين سنة من ملك «قسطنطين».

قال: فمن ميلاد سيدنا المسيح إلىٰ أن وُجِد الصليب ثلاثمائة وثمانية وعشرون سنة.

وذكر أنه بعد هذا اجتمعوا بمَجْمَع عظيم ببيت المقدس، وكان معهم

---

(١) «الإقرانيون» أو «كرانيون» (كرانيون) لفظ يوناني، يرادِفُه: (جُلْجُثة) بالعبرانية، ومعناه: مكان الجمجمة ـ أي جمجمة آدم عليه السلام كما يدَّعون ـ أو مكان اجتماع الجماجم المصلوبة، وهو موضع الصخرة أو التلّ الذي يعتقد النصارىٰ أن المسيح صُلِب عليه، ويقع قريبًا من القدس، خارجَ أسوارها.

(٢) (ل): «نؤمن»، ولم تحرّر في (د)، والمثبت من «تاريخ ابن البطريق».

رجل قد دسَّه بَطْرَك القسطنطينية وجماعة معه ليسألوا بَطْرَك الإسكندرية، وكان هذا الرجل لما رجع إلىٰ الملِك أظهرَ أنه مخالفٌ لأريوس، وكان يرىٰ رأيَه ويقول بمقالته.

فقام هذا الرجل واسمه «**مانيوس**»[١] فقال: إن «**أريوس**» لم يقل إن المسيح خَلق الأشياء، ولكنه قال: به خُلقت الأشياء؛ لأنه كلمةُ الله التي بها خَلق السماوات والأرض، وإنما خَلق الله الأشياءَ بكلمته، ولم تَخلُق الأشياءَ كلمتُه.

كما قال سيدنا المسيح في الإنجيل المقدَّس: «**كلٌ بيده كان، ومِن دونه لم يَكن شيء**»[٢]. وقال: «**به كانت الحياة، والحياة نور البشر**»[٣]. وقال: «**في العالم [كان]**[٤]**، والعالَم به تكَوَّن**»[٥] فأَخبر أن الأشياء به تكوَّنتْ ولم يخبر أنها كونٌ[٦] له. **قال**: فهذه كانت مقالة «**أريوس**»، ولكن الثلاثمائة وثمانية عشر أسقفًا تعدَّوا عليه وظلموه[٧] وحرموه ظُلمًا وعدوانًا.

فردَّ عليه بَطْرَك الإسكندرية وقال: أما «**أريوس**» فلم يكذب عليه الثلاثمائة وثمانية عشر أسقفًا ولا ظلموه؛ لأنه إنما قال: إن الابن خالق الأشياء دون الأب. وإذا كانت الأشياء إنما خُلقت بالابن دون أن يكون الأب لها خالقًا، فقد يجب أن يكون ما خلق منها شيئًا، وفي ذلك تكذيب للمسيح، قوله:

---

(١) (ل): «قانيوس»، وفي «تاريخ ابن البطريق» (ص١٣١): «اومانيوس».
(٢) «يوحنّا»: (١: ٣)، من قوله، وليس منسوبًا فيه إلىٰ المسيح، وكذا القولان بعده.
(٣) «يوحنَّا»: (١: ٤).
(٤) ما بين المعكوفين من «تاريخ ابن البطريق»: (ص١٣١).
(٥) «يوحنّا»: (١: ١٠).
(٦) المطبوعتان: (كُوِّنَتْ له).
(٧) «وظلموه» ليس في (ل).

«الأب يخلق وأنا أخلق»[1]، وقال: **«إن أنا لم أعمل عمل أبي فلا تصدقوني»**[2]، وقال: **«كما أن الأب يحيي من يشاء ويميته، كذلك الابن يحيي من يشاء ويميته»**[3].

فدلَّ علىٰ أنه يحيي ويخلق، وفي هذا تكذيبٌ لمن زعم أنه ليس بخالق وإنما خُلقتْ به دون أن يكون خالقًا لها[4].

وأما قولك: إن الأشياء كونت به؛ فإنا لما[5] كنا لا نشك أن المسيح حيٌّ فعَّال، وكان قد دل بقوله: إني[6] أفعل الخلق والحياة= كان قولك: **«به كوِّنت الأشياء»**، إنما هو راجع في المعنىٰ إلىٰ أنه كَوَّنها فكانت[7] مُكوَّنةً، ولو لم يكن ذلك كذلك لتناقض القولان.

قال: ورَدَّ عليه ـ أيضا ـ فقال: أما قول من قال من أصحاب **«أريوس»**: إن الأب يريد الشيء فيكوِّنه الابن، والإرادة للأب والتكوين للابن = فإن ذلك يَفسُد أيضا؛ إذ[8] كان الابن عنده مخلوقًا، فقد صار حظُّ المخلوق في الخلق أوفىٰ من حظِّ الخالق فيه، وذلك أنَّ هذا أراد وفَعَل، وذاك أراد ولم يَفعل، فهذا أوفر حظًّا في فعله من ذاك، ولا بدَّ لهذا أن يكون في فعله لِـمَا يريد ذلك بمنزلة كلِّ فاعل من الخلق لِـمَا يريد الخالق منه، ويكون حكمه كحكمه في الجَبْر

---

(١) «يوحنَّا»: (٥: ١٧).

(٢) «يوحنَّا»: (١٠: ٣٧).

(٣) «يوحنَّا»: (٥: ٢١).

(٤) في النسخ: «له»، والمثبت من «تاريخ ابن البطريق»: (ص١٣١).

(٥) (ل): «فإنا لأنا»، والمطبوع: «فإنما كنا»، والصواب المثبت من (د، ط. النيل).

(٦) المطبوع: «إنما»!

(٧) المطبوعتان زيادة: «به»، وليس في النسخ الخطية.

(٨) (ل): «إذا».

والاختيار، فإن كان مجبورًا[١] فلا شيءَ له في الفعل، وإن كان مختارًا فجائزٌ أن يُطاع، وجائزٌ أن يُعصىٰ، وجائزٌ أن يثاب، وجائزٌ أن يعاقب، وهذا أشنع في[٢] القول.

قال: ورَدَّ عليه ـ أيضا ـ وقال: إن كان الخالقُ إنما خلق خلقَه بمخلوق، فالمخلوق غيرُ الخالق بلا شك، فقد زعمتم أن الخالق يَفعل بغيره، والفاعلُ بغيره محتاج إلىٰ متمِّمٍ ليفعل به؛ إذ كان لا يَتمُّ له الفعلُ إلا به، والمحتاج إلىٰ غيره منقوصٌ، والخالق يتعالىٰ عن هذا كله.

قال: فلما دَحض بَطْرَك الإسكندرية حججَ أولئك المخالفين، وظهر لمن حضر بطلانُ قولهم، تحيَّروا وخجِلوا، فوثبوا علىٰ بَطْرَك الإسكندرية فضربوه حتىٰ كاد أن[٣] يقتل، فخلَّصه من أيديهم ابن أخت «قسطنطين»، وهَرَب بَطْرَك الإسكندرية المحتجُّ علىٰ أصحاب «أريوس»، وصار إلىٰ بيت المقدس من غير حضورِ أحدٍ من الأساقفة، ثم أصلح دهن الميرون[٤] وقدَّس الكنائس ومسحها بدهن الميرون، وسار إلىٰ الملك فأعلمه بالخبر فصرفه الملك إلىٰ الإسكندرية.

---

(١) المطبوع: «مجهولا»، تصحيف.

(٢) «في» ليس في (ل).

(٣) المطبوع زيادة: «أن»، وليس في النسخ.

(٤) أي الطيب المقدّس.

فصـل

قال: وأمر الملك أن لا يَسكن يهوديٌّ بيت المقدس ولا يَجُوزَ بها، ومن لم يتنصَّر يُقتل. فتنصَّر من اليهود خلقٌ كثير، وظهر دينُ النصرانية.

فقيل لـ «قسطنطين الملك»: إن اليهود يتنصَّرون مِن فزَع القتل وهم علىٰ دينهم. قال الملك: كيف لنا أن نعلم ذلك منهم؟

قال «بولس البَتْرك»[1]: إن الخنزير في التوراة حرامٌ، واليهود لا يأكلون لحم الخنزير، فأْمُر أن تُذبحَ الخنازيرُ وتُطبخَ لحومُها، ويُطْعَم[2] منها، فمن لم يأكل منه علمنا أنه مُقِيمٌ علىٰ دين اليهودية.

فقال الملك: إذا كان الخنزير في التوراة حرامًا، فكيف يجوز لنا أن نأكلَ لحم الخنزير ونُطْعِمَه الناس؟

فقال له «بولس البَتْرك»: إن سيدنا المسيح قد أَبطل كل ما في التوراة، وجاء بناموس آخر وبتوراة جديدة وهو الإنجيل، وفي إنجيله المقدّس: «أن كلَّ ما يدخل البطن ليس بحرام ولا يُنْجِس، وإنما يُنْجِس الإنسانَ الذي يخرُج من فِيهِ»[3].

وقال «بولس الرسول» في رسالته[4] الأولىٰ: «**الطعام للبطن، والبطن**

---

(١) بولس (Paul I of Constantinople): بَطْرَك الاسكندرية، عاش ما بين (٣٠٠م ـ ٣٥٠م)، كان عدوًا لأتباع (آريوس)، نُحّي ونُفي، ورجع مرات عديدة. مات خنقًا. «الموسوعة الكونية»: (١١/ ٢٣٨).

(٢) المطبوعتان: «تطعمهم»، خلاف النسخ.

(٣) «متّىٰ»: (١٥: ١١، ١٨)، و«مرقس»: (٧: ١٥) (٧: ١٨ ـ ٢٣).

(٤) المطبوعتان زيادة: «إلىٰ أهل مدينة فورينيوس»، وفي (ل): «رسالته لما ولي» تصحيف. وعند ابن البطريق: «مدينة قرنثية». والنص في «كورنثوس الأولىٰ»: (٦: ١٣).

للطعام، [والله يُبْطِل كلاهما]»[1].

ومكتوبٌ في «**الإبْرِكْسِس**» ـ يعني أخبار الحواريين[2] ـ : «أن «**بِطْرُس**» رئيس الحواريين كان في مدينة «**يافا**»[3] في منزلِ رجل دبَّاغ يقال له: «**سِيمون**»، وأنه صعد إلىٰ المنزل ليصلي وقتَ ستِّ ساعاتٍ من النهار، فوقع عليه سباتٌ فنظر إلىٰ السماء قد تفتَّحت، وإذا إزار قد نزل من السماء حتىٰ بلغ الأرض، وفيه كلُّ ذي أربعِ قوائمَ علىٰ الأرض من السِّباع والذئاب[4] وغير ذلك من طير السماء.

وسمع صوتًا يقول له: «**يا بِطْرُس، قم فاذبح وكُل**»، فقال بِطْرُس: يا ربِّ ما أكلتُ شيئًا نجسًا قطُّ ولا وسِخا قطُّ. فجاء صوتٌ ثانٍ: «**كلُّ ما طهَّره الله فليس بنجس**»، وفي نسخة أخرىٰ: «**ما طهَّره الله فلا تنجِّسه أنت**»، ثم جاء الصوت بهذا ثلاث مرات، ثم إن الإزار ارتفع إلىٰ السماء»[5]. فعجِب «**بِطْرُس**» وتحيَّر فيما بينه وبين نفسه.

فبهذا المنظر وبما قال سيّدنا المسيح في إنجيله المقدس= أَمر «**بِطْرُس**» و«**بولس**» أن نأكلَ كلَّ ذي أربع قوائم من الخنزير وغيره من جميع الحيوان حلالًا لنا.

---

(١) ما بين المعكوفين بياض في الأصول، أُثبت من مصدر النقل، موافقًا للترجمات، سيما ترجمة (الآباء الدومنكان). وفي المطبوعتين: «الطعام للبطن آلته بها، والبطن للطعام، وله يلعن» خلاف المصادر!

(٢) وهو سفر أعمال الرسل.

(٣) مدينة فلسطينية ساحلية مشهورة، وفيها بيتٌ يقال إن القديس بِطْرُس كان قد سكنه. «الموسوعة الإيطالية»: (١٦/ ٩٤٥).

(٤) في «تاريخ ابن البطريق» (ص١٣٣): «الذُّباب»! وضمير «فيه» عائد للإزار، وهو المِلاءة من قماشٍ كالإناء الكبير.

(٥) «أعمال الرسل»: (١٠: ٩ ـ ١٧)، (١١: ٩).

فأمر الملك أن تُذبح الخنازير وتُطبخ لحومها وتُقطَّع صغارًا صغارًا، وتُصيَّر على أبواب الكنائس في كلِّ مملكته يومَ أَحدِ الفِصْح، وكلُّ من خرج من الكنيسة يَلْقُم[1] لُقْمةً من لحم الخنزير، فمن لم يأكل منه يُقتل، فقُتِل لأجل ذلك خلقٌ كثير.

قال سعيد[2]: وكان لـ «**قُسطنطين**» ثلاثة أولاد[3]؛ أكبرهم «**قُسطنطين بن قُسْطنطين**»[4]، وذلك حين مَلَكَ «**أزدشير بن سابور بن هُرْمز**» على الفرس، ومَلَكَ بعده «**سابور بن سابور**» لخمس سنين من مُلك «**قسطنطين**».

قال: وفي ذلك العصر اجتمع أصحاب «**أريوس**» وكلُّ من قال بمقالته إلى الملك «**قسطنطين**»، فحسَّنوا[5] له دينَهم ومقالتهم، وقالوا: إن الثلاثمائة وثمانية عشر أسقفًا الذين كانوا اجتمعوا بنيقية قد أخطأوا وحادُوا عن الحق في قولهم: إن الابن متّفق مع الأب في الجوهر، فتأمر أن لا يقال هذا، فإنه خطأٌ، فأراد الملك أن يفعل ذلك.

---

(١) (ل): «لُقِّم».

(٢) في «تاريخه»: (ص١٣٥).

(٣) قسطنطين الثاني، وقسطس، وقسطنتيوس، كذا في «تاريخ ابن البطريق»: (ص/ ١٣٤)، وفي «الموسوعة الكونية»: (٤/ ٥٨٧ ـ ٥٨٩): (قسطنطين الثاني، وقنسطنس، وقسطس).

(٤) تقدمت الإشارة إليه.

تنبيه: ما ذكره المصنف هنا ـ تبعًا لابن البطريق ـ من نسبة الأحداث الآتية حتى قوله: «وله في الملك أربع وعشرون سنة»: إلى «قسطنطين بن قسطنطين»= فيه نظر، ولعل الصواب: «قسطس بن قسطنطين» (Constantius II) (أخوه الأوسط) ـ كما في المصادر ـ؛ فإن (قسطس) هو مَن مَلَك (٢٤) سنة، ما بين (٣٣٧م ـ ٣٦١م)، وكان مؤيدًا للأريوسية، وأقام مجامع لحلِّ الاختلاف الديني، منها: (آرلس ٣٥٣م، وميلانو ٣٥٥م، وريميني ٣٥٩م).

أما «قسطنطين» فقد حَكَم الغال وبريطانيا (٤) سنين فقط أو أقل (٣٣٧م ـ ٣٤٠م)، كما تقدم في ترجمته. وانظر: «المختصر في أخبار البشر»: (١/ ٦٤)، و«الموسوعة الكونية»: (٤/ ٥٩٥).

(٥) المطبوع: «فحملوا»!

قال: وفي ذلك العصر ظهر علىٰ «**الإقرانيون**» ـ وهو الجُلْجُلة[1]، نصف النهار ـ صليبٌ من نورٍ من الأرض إلىٰ السماء، يفوق ضوءه ضوءَ الشمس، فكان يبلغُ إلىٰ «**طور زَيْتَا**»[2] فرأىٰ ذلك كلُّ مَن كان في بيت المقدس من كبير وصغير[3].

فكتب أسقف بيت المقدس[4] إلىٰ «**قسطنطين بن قسطنطين**» بالخبر وقال: في أيام أبيك السعيد ظَهر صليبُ كواكب من السماء في نصف النهار، وفي أيامك ظهر أيها الملك علىٰ «**الإقرانيون**» صليبٌ من نور يفوقُ نورُه نورَ الشمس في نصف النهار.

وكتب إليه أن لا يَقبل قول أصحاب «**أريوس**» فإنهم حائدون عن الحق كفار، قد لعنهم الثلاثمائة وثمانية عشر أسقفًا، ولعَنوا كلَّ من يقول بمقالتهم. فَقَبِل[5] قوله.

قال: وفي ذلك الوقت غَلبتْ مقالة «**أريوس**» علىٰ قسطنطينية وأنطاكية وبابل والإسكندرية. فسُمِّي التابعون لأريوس والقائلون بمقالته: «**أريوسيين**»،

---

(١) كذا في النسخ ومصدر النقل، والمشهور: «جُلْجُثة» كما في «متّىٰ»: (٢٧: ٣٣)، و«مرقس»: (١٥: ٢٢)، و«يوحنّا»: (١٩: ١٧). وجمع بينهما في «دائرة المعارف»: (١/ ١٣). و«جُلْجُثة» عِبْري؛ وهو ـ علىٰ حدّ زعمهم ـ موضع صلْب المسيح، كما مرّ بيانه قريبًا.

(٢) جبل ببيت المقدس، مُشْرِفٌ علىٰ المسجد، علىٰ رأسه شجر زيتون يسقىٰ بماء المطر، ولذلك سمي «طور زيتا»، يقال: منه رفع عيسىٰ، وعنده قبور الأنبياء. ينظر: «فضائل القدس» لابن الجوزي: (ص/ ٧٠)، و«معجم البلدان»: (٤/ ٤٧)، و«إتحاف الأخِصَّا»: (١/ ٢٢١).

(٣) انظر: «التنبيه والإشراف»: (ص/ ١١١)، و«تاريخ الأنطاكي»: (ص/ ٢٨٠).

(٤) «كيرللس» أو «كوررلس»: (Cyril of Jerusalem) (٣١٥م ـ ٣٨٦م)، أسقف بيت المقدس من (٣٤٨م) إلىٰ (٣٨٦م) تخللها نفي عدة مرات، وكان مِن أهم مَن مثّل الأرثوذكس والكاثوليك في «مجمع القسطنطينية» (٣٨١م). «الموسوعة الكونية»: (٤/ ١٦١).

(٥) المطبوع: «فقيل»!

مشتقًا من اسمه.

قال: وفي ثاني سنة من ملك «**قسطنطين**» صُيِّر علىٰ أنطاكية بَطْرَك أريوسي، ثم بعده آخر أريوسي، ثم بعده آخر مَناني، وصُيِّر علىٰ قسطنطينية بترك مناني[1].

قال ففي عشر سنين من مُلكه صُيِّر علىٰ قسطنطينية بَطركٌ، وكان يقول: روح القدس مخلوقة، أقام[2] عشرَ سنين ومات.

ونُقِل بعد ذلك بَطْرَك أنطاكية فصُيِّر علىٰ قسطنطينية، وكان منانيًّا.

قال: وأما أهل مصر والإسكندرية فكان أكثرهم «**أريوسيين**» و«**منانيين**» فغَلبوا علىٰ كنائس مصر فأخذوها، ووثبوا علىٰ بترك الإسكندرية ليقتلوه فهرب منهم واستخفىٰ، وصَيَّروا علىٰ إسكندرية بتركًا منانيًّا.

وفي ذلك الزمان قدِم من القسطنطينية إلىٰ الإسكندرية قائد، وكان أريوسيًا، فنفىٰ الملَكي، وأقام بَطركًا أريوسيًّا.

فلما خرج القائد قَتل الملَكيُّون ذلك البَتْركَ الأريوسيَّ وأحرقوه بالنار.

ومات الملك «**قسطنطين بن قسطنطين**» وله في الملك أربع وعشرون سنة.

وملَك بعده «**يوليانوس**»[3] الملك الكافر علىٰ الروم سنين، وأراد أن يَرُدَّ الناس إلىٰ عبادة الأصنام، وقَتل من الشهداء خلقًا كثيرًا.

---

(١) كذا عند المصنف مختَصَرًا، وفي «تاريخ ابن البطريق» (ص١٣٥): أربعة أريوسيّون، بعدهم اثنان منانيَّان.

(٢) المطبوعتان: «وأقام».

(٣) «يوليانوس» (Julian): الملقب «بالمرتد»، ابن أخي «قسطنطين» لأبيه. عاش ما بين (٣٣١م ـ ٣٦٣م)، ونشأ علىٰ حب الوثنية رغم تعميده النصراني، ثم تعمق في الفلسفة وارتدّ سنة (٣٥١م)، ووصلت بعض مؤلفاته. تمرد علىٰ «قسطس الثاني»، وصار امبراطورًا بعد موته سنة (٣٦١م)، وأراد إعادة الوثنية، ونظّمها محاكيًا تنظيم الكنيسة، ومات مقتولًا. «الموسوعة الكونية»: (٧/ ٢١٤).

وفي أول سنة من مُلكه وثَبَ الأريوسيون ببيت المقدس علىٰ أسقفها الملكي ـ الذي كَتَب بظهور الصليب ـ ليقتلوه فهرب منهم، فصَيَّروا أسقفًا أريوسيًا.

قال: وفي ثاني سنة من مُلكه، صيّر علىٰ «**أنطاكية**» بطركًا علىٰ الأمانة، أقام خمسًا وعشرين سنة.

وفي إحدىٰ وعشرين سنة من رياسته، كان المَجْمَع الثاني بقسطنطينية[1].

قال: وكان في عصره أهل مدينة «**نيريار**»[2] كلهم صابئون، فوَضع أسقف «**نيْريار**»[3] «**ميمرًا**» في ميلاد المسيح، ويقول في ابتداء الميمر[4]: «**المسيح**[5] **وُلد مختونًا**[6]، [**فخذوا المسيح من السماء، واستقبِلوه علىٰ الأرض**».

فلما قرأه عليهم استهزأوا به، وأقبلوا يضحكون منه، فلما كان عيدُ الحميم، وَضَع «ميمرًا» في عيد الحميم][7]، هَتَك فيه دينَ الصابئين وفضَحَهم فيه، ومكَّن فيه دين النصرانية.

---

(١) سنة (٣٨١م).

(٢) (ل): «نيربار»، وعند ابن البطريق (ص١٣٧): «نازياز».

(٣) «نيريار» سقط من (ل).

(٤) المطبوع: «ابتدائه»، خلاف النسخ الخطية ومصدر النقل.
و(الميمر) سريانيٌّ، أصله: موعظة حسنة من الإنجيل تلحَّن في الصلوات، ثم أطلق علىٰ الرسالة والبحث والمقالة، وبه وُسِم بعض التآليف. «تكملة المعاجم العربية»: (١٠/ ١٤٥).

(٥) المطبوعتان: «السيد»، خلاف النسخ والمصادر.

(٦) هامش (د): «حاشية: وفي الإنجيل أن يوسف ــ رجل مريم ــ ختَن المسيح في الثامن، وهذا هو المعروف عند النصارىٰ».

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من النسخ الخطية، أثبتناه من مصدر النقل: «تاريخ ابن البطريق» (ص١٣٧).

قال: وكان في عصر «**يوليانوس**» الملك الكافر أول راهب سكن بريّة مصر وبنىٰ الديارات وجمع الرهبان[1].

وكان آخر بالشام وهو أول من سكن برِّيّة «**الأردن**»، وجَمَع الرُّهبان وبنىٰ الدِّيارات[2].

قال: وخرج هذا الملك الكافر لقتال «**سابور**» ملك الفرس، فلسوء مذهبه ورداءةِ دينه وما أراد أن يأخذ بعبادة الأصنام؛ ظَفر به ملك الفرس فقتَلَه، وقتَل مِن أصحابه مقتلةً عظيمةً.

وذكر أسقف «**قيسارية**» أنه كان جالسًا في محرابه، وحِذاؤه لوحٌ فيه صورةُ «**ماري مركورس الشاهد**»[3]، فنظر إلىٰ اللَّوح فلم ير فيه صورةَ الشَّاهد، فعجِب من ذلك؛ إذ غابتْ فلم يكن إلا ساعة حتىٰ عادت صورة الشاهد إلىٰ اللّوح، وفي طرف الحرْبة المصوَّرة التي في يد الشاهد شبيهٌ بالدم، فتعجَّب من ذلك وبقي متحيِّرًا حتىٰ بلَغه أن الملك الكافر قُتل في الحرب، فعَلِم أن «**ماري مركورس**» الشاهد قتَله[4]؛ لشدَّة بغضه الذي[5] كان للنصارىٰ، وما كان عَزَمَ

---

(١) وهو الأنبا «أنطونيوس أو أنطوني= أنتوني»، ولد في محافظة «بني سويف» في مصر سنة: (٢٥١م) وتوفي سنة: (٣٦٥م). «تاريخ الكنيسة القبطية»: (ص/ ١٤١ ـ ١٤٩).

(٢) وهو الأنبا «هيلاريون أو إيلاريون»، ولد في «غزّة» سنة: (٢٩٢م)، ثم انتقل إلىٰ الإسكندرية ليتعلم الفلسفة والمنطق، تعلم علىٰ يد القديس أرشيلاوس ثم لازم القديس «أنطونيوس مصر»، (ت٣٧٢م). «القديس إيلاريون الكبير، أب رهبان فلسطين»، لأنطون فهمي جورج.

(٣) أي: الشهيد، ووقع في «تاريخ ابن البطريق» (ص١٣٨): «مرقوريوس الشهيد»، وكذا المواضع بعده، وهو المشهور.

و«مار مرقس» قدِّيس، أحد السبعين رسولًا الذين اختارهم المسيح للخدمة، ولد في «القيروان» بليبيا، ونشأ في فلسطين، وتربطه قرابة مع بِطْرُس الرسول وبرنابا الرسول، وهو أول بطارقة الكنيسة القبطية، وإليه تنسب، قُتل في الإسكندرية سنة: (٦٥م). «تاريخ الكنيسة القبطية»: (ص/ ١١).

(٤) أي قَتَل الملكَ الكافرَ «يوليانوس»، المتقدِّم ذكره.

(٥) «الذي» ساقط من (ل).

عليه من عبادة الأصنام.

وذكر بعد هذا جماعةً من البتاركة والأساقفة، كان بعضهم أريوسيًا وبعضهم منانيًا وبعضهم ملكيًّا، وذكر فِتَنًا بينهم وتعصُّبَ كلِّ طائفةٍ لبتركها، حتىٰ يقتل بعضُهم بعضًا وينفي بعضُهم بعضًا.

وذكر أنه اختلفتْ آراء النصارىٰ وكثُرتْ مقالاتُهم وغَلبتْ عليهم مقالةُ «أريوس»، وأنهم ملَّكوا عليهم ملكًا اسمه: «ثذوس»[1]، وأن الوزراء والقوَّاد اجتمعوا إليه، ذاكرين أن مقالات الناس اختلفتْ وفسدتْ وغَلَبَ[2] عليهم مقالة «أريوس» و«مقدونيوس»[3] فينظرُ الملِكُ في هذا ويذُبّ عن النصرانية ويوضِّح الأمانةَ المستقيمة.

وكَتَب إلىٰ بَطْرَك إسكندريةَ وأنطاكيةَ وروميةَ وأسقفِ بيت المقدس فحضَروا مع أساقفتهم بقسطنطينية، إلا بَطْرَك رومية، فإنه كَتَب وأنفذَ بالأمانة المستقيمة.

فاجتمع بقسطنطينية مائةٌ وخمسون أسقفًا، وكان المقدَّم البطاركة الثلاثة[4]، فدَفع الملكُ إليهم كتابَ بَطْرَك رومية، فكان صحيحًا موافقًا.

---

(١) في «تاريخ ابن البطريق» (ص١٤٤): «ثاوذسيوس».
وهو (ثذوس) الأول، (Theodosius I)، عاش ما بين (٣٤٧م ـ ٣٩٥م)، ومَلَك من (٣٧٨م)، وأصدر في (٣٨٠م) مرسوم (سالونيك) القاضي بأن النصرانية ـ حسب عقيدة مجمع نيقية ـ هي دين الدولة، مضيّقا علىٰ المخالفين، ثم في مجمع القسطنطينية المسكوني عام (٣٨١م) أعاد تكفير الأريوسية، وفي (٣٩٢م) أصدر (مرسوم القسطنطينية) يمنع فيه ممارسة الوثنية حتىٰ علىٰ المستوىٰ الفردي. «الموسوعة الكونية»: (١٤/ ٧٣٣).

(٢) المطبوعتان: «غلبتْ»، وكلاهما متَّجه.

(٣) (ح): «مقدينوس»، (ل): «مقدونوس»، و«هداية الحيارىٰ» (ص٤١٠): «مكدونيس»، وكلها متقاربة، وقد تقدمت ترجمته.

(٤) بَطْرَك الاسكندرية، وانطاكية، وبيت المقدس.

[ثم نظروا في مقالة مقدونيوس][1]، وكان يزعم أن روح القدس [ليس بإله][2]، ولكن مخلوقٌ مصنوعٌ.

فقال بَطْرَك الإسكندرية: ليس روح القدس -عندي معنىٰ[3] - غير حياته، فإذا قلنا: إن روح القدس مخلوق، فقد قلنا: إن حياته مخلوقة، وإذا قلنا: إن حياته مخلوقة، فقد زعمنا أنه غيرُ حيٍّ، وإذا زعمنا أنه غيرُ حيٍّ، فقد كفرْنا، ومن كفر وَجب عليه اللعنُ. فاتفقوا علىٰ لعن «مقدينوس»، فلعنوه وأشياعَه، ولعنوا البطاركةَ الذين كانوا -بعده- يقولون بقوله، ولعنوا أسقف «لونية» وأشياعَه[4] [ولعنوا «بوليناريوس» وأشياعَه][5]؛ لأنه كان يقول: إن الأب والابن وجهٌ واحد، ولعنوا «بوليناريوس» وأشياعَه؛ لأنه كان يقول: إن جسد سيدنا المسيح بغير عقل[6].

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من مصدر النصِّ: «تاريخ ابن البطريق» (ص١٤٥) يقتضيها المقام.

(٢) عامة النسخ الخطية والمطبوعة: «روح القدس إله»، تصحيفٌ يحيل المعنىٰ، وينقضه ما بعده! والمثبت من مصدر النقل: (ص١٤٥)، وهو ما قرّره المصنف في صدر هذا الجزء. وعليه تواطأت المصادر، من أن الروح القدس عنده ليس بإله، ولكنه مخلوق مصنوع. انظر: «تاريخ الكنيسة القبطية»: (ص/ ٢١١)، و«محاضرات في النصرانية»: (ص/ ١٣٢، ١٦٩).

(٣) كذا عامة الأصول، ولعلها «بمعنًىٰ» كما عند ابن البطريق، أو يكون ما قبلها «لروح»، أو مقحمة كما هو في «هداية الحيارىٰ»: (ص٤١٠).

(٤) (ل): «وأشباهه»، وكذا ما بعده. وفي «تاريخ ابن البطريق» (ص١٤٥): «أسقف لوبية».

(٥) ما بين المعكوفين مقحم في عامة النسخ، وليس في مصدر النصّ.
و«بوليناريوس» أو: (أبوليناريوس) (Apollinaris): أسقف اللاذقية، عاش ما بين (٣١٠م - ٣٩٠م)، مؤسس مذهب ينسب إليه، وأنكر وجود نفس بشرية في المسيح، وألّف كتبًا منها: (البرهان علىٰ التجسّد الإلهي). كُفّر باستمرار بين السنوات: (٣٧٧م - ٣٨١م) من أجل عقيدته التجسّدية. «الموسوعة الكونية»: (١/ ٥٦٠).

(٦) عامة النسخ الخطية والمطبوعة: «فِعْل»، والمثبت من «تاريخ ابن البطريق» (ص١٤٥)، ويؤكده قوله بعد سبعة أسطر: «وثبّتوا أن جسد سيدنا المسيح بنفس ناطقة عقلية».

وثبَّتوا أن روح القدس خالقةٌ غيرُ مخلوقة، إلهٌ حق، وأن طبيعة الأب والابن جوهرٌ واحدٌ وطبيعةٌ واحدةٌ.

وزاد في الأمانة التي وَضعها الثلاثمائة والثمانية عشر أسقفًا الذين اجتمعوا في مدينة «**نيقية**»: «**وبروح القدس المحيي المميت المنبثق من الأب**».

وثبَّتوا أن الأب[1] والابن وروح القدس ثلاثةُ أَقانيم وثلاثةُ وجوهٍ وثلاثة خواصٍّ، في وحدانيّةٍ واحدة وكيان واحد[2]، وثلاثةُ أقانيم إلهٌ واحد جوهرٌ واحد طبيعةٌ واحدة.

وثبَّتوا أن جسد سيدنا المسيح بنفس ناطقة عقلية.

قال: فمن المجمع الأول إلىٰ هذا المجمع الثاني ثمانٍ وخمسون سنة.

قال: وأَطلق بَطْرَكُ الإسكندرية للبطاركة والأساقفة والرُّهبان أكلَ اللحم من أجل المنانية ليُعرَف المناني منهم؛ لأن المنانية لا يرون أكل اللحم ولا شيئًا من الحيوان البتّة - وكان أكثرُ أساقفة مصر منانيّة - فأكل بطاركة مصر وأساقفتهم[3] اللحم.

وأما بطاركة رومية وقسطنطينية وأساقفتها ورهبانها، فلم يأكلوا اللَّحم وأكلوا - بدل اللحم - السمكَ، وأقاموه مقام اللَّحم؛ إذ كان حيوانًا.

قال سعيد بن البطريق[4]: لم يُطلَقْ أكلُ اللحم علىٰ أنهم يعتاضون منه بالسمك - إذ ليس بذبيحة - ويُمنَعون أكل اللحم؛ إذ كان قد أخطأ الذين أقاموا

(١) المطبوعتان زيادة: «وحده»، ومضبَّب فوقها في (د)، وليست في النسخ ولا المصادر.
(٢) المطبوعتان: «واحدة»، وكشط التاء ظاهر في (ل)، ولم تحرَّر في (د)، والمثبت عليه المصادر.
(٣) المطبوع: «وأسقفهم»، خلاف الأصول.
(٤) في «تاريخه»: (ص١٤٦، ١٤٧).

السَّمك مقام اللحم، وسيدنا المسيح [قد][1] أكل اللحم، فوجب ضرورة أكل اللحم اقتداء بالسيد المسيح، ولو يومًا واحدا في السنة، ليزيلوا الشك من مذهب المنانية[2].

قال: وفي «**الأبركسس**» مكتوبًا[3]: ما نَظَرَه «بِطْرُسُ» السليحُ بـ«يافا»[4] من تَنَزُّل السَّبَنِيَّة[5]، وفيها كلُّ ذي أربع قوائم، ولهذا الحكم كل من لم يأكل اللحم مخالفٌ لشريعة النصرانية، ومُضاهٍ[6] لمذهب الصابئة الرّوم.

وهم[7] لا يغتسلون إلىٰ اليوم؛ لأن المنانية لا يرون الغسل بالماء، فلما طال بهم الزمان أقاموه علىٰ هذه السُنَّة.

وقال قوم: إنما تركوا الغسل بالماء؛ لشدَّة برد بلادهم وبرد الماء عندهم، وأنه لا يتهيَّأ لهم بالجملة أن يَقْرَبوا الماء في الشتاء؛ لثلجه وبَرْده، فصار سُنّة جارية شتاءً وصيفًا.

والمنانية صنفان: السمَّاعون[8]، والصدِّيقون.

فالسمَّاعون: يصومون في كل شهر أيامًا معلومة.

---

(١) (ل، المطبوعتان): «فقد»، و(د): «وقد»، والمثبت من المصدر.

(٢) مراد ابن البطريق: أن أمْرَ البطاركة بأكل اللحم إنما هو إباحة الذبيحة، والسمكُ ليس ذبيحةً، فلا يقع الامتثال بالاستعاضة به عن اللحم، علىٰ أن المسيح قد ثبت عنه أكل اللحم، فوجب الاقتداء به.

(٣) كذا بالنصب في النسخ الخطية، وهو بالرفع في مصدر النص، وكلاهما متَّجه.

(٤) (ل): «بنا» تصحيف.

(٥) نوعٌ غليظٌ من ثياب الكتَّان، منسوب إلىٰ موضع يقال له: «سَبَن». «النهاية»: (٢/ ٣٤٠). والقصة تقدمت قريبًا.

(٦) أي: مشابه. وفي المطبوع: «ومُضاهاة»، سهو.

(٧) أي: الرُّوم المنانية.

(٨) كذا عامة النسخ، وفي «تاريخ ابن البطريق» (ص١٤٨): «السمَّاكون»، وكذا ما بعده.

والصدِّيقون: يصومون الدهرَ كلَّه، ولا يأكلون إلا ما يَنْبُت من الأرض.

فلما تنصَّروا خافوا أن يتركوا أكلَ اللحم فيُعلَم بهم، فجعلوا لأنفسهم صيامًا، فصاموا الميلاد والحواريين [والسيِّدة][1].

فلما طال بهم الزمان وتربَّوا في هذا الصوم أكلوا اللحم، فتبعتْهم في ذلك النساطرةُ واليعاقبةُ والمارونيةُ، وصارت سنَّة استحسنتها المَلَكِيَّة، فتَبِعوهم وخاصة المقيمون ببلاد الإسلام[2].

وأما الروم: فما تركوا أكلَ اللحم في أيام صوم الميلاد وصوم الحواريين، وتلك الأيام التي يُظَنُّ أنها من جملة الصوم الكبير.

فمن أحبَّ أن يصوم الميلاد والحواريين والسيِّدة[3] ولا يأكل لحمًا، فليس بواجب، وليس لأحدٍ قطع اللحم طول السنة إلا في صوم الأربعين المقدَّسة فقط، ومن فَعَل بضدِّ ذلك فهو[4] مخالفٌ راجعٌ إلىٰ أصحاب الآراء المختلفة.

قال: وفي ثمان سنين من ملك «**ثذوس**» ظهرت الفِتْيةُ الذين كانوا هَرَبوا من «**داقنوس الملك**»[5]، واختفَوا في الكهف.

وذلك أن الرعاةَ علىٰ طول الزمان كانوا إذا جازوا بذلك الموضعِ الذي هو الكهف، قلعوا الطُّوب المبنيَّ علىٰ باب الكهف حتىٰ عاد مفتوحًا كالباب.

---

(١) ما بين المعكوفين من مصدر النقل: (ص١٤٨)، وسيأتي نظيره بعد خمسة أسطر في كلام المصنف. وإنما تركوا في هذه الأصوام أكل السمك؛ لئلا يُعْرَفوا.

(٢) (ل): «سلام». (ط. النيل): «الشام»، والمثبت من (د) ومصدر النقل.

(٣) الثلاثة من الشعائر والأعياد النصرانية. ينظر: «الأعياد السيدية»: (ص/ ١٠ ـ ٧٣)، «موسوعة اليهود واليهودية»: (٢/ ٤٥ ـ ٥٥)، (٢/ ٧٨ ـ ٩١).

(٤) «فهو» ساقط من المطبوع.

(٥) كذا النسخ الخطية، وفي المطبوعتين «ذاقيوس».

فلما انتبهت الفِتْيةُ توهَّموا أنهم كانوا نيامًا ليلةً واحدةً، فقالوا لصاحبهم الذي كان يَذهب يبتاع لهم الطعام: امضِ واشترِ لنا طعامًا، واستعْلِمْ خبر داقنوس.

فلما خَرَج إلىٰ باب الكهف، نظر إلىٰ البنيان والهَدْم ثم مضىٰ حتىٰ بلغ بابَ المدينة ـ وهي **«أفسس»** ـ فرأىٰ بابَ المدينة عليه صليبٌ كبير منصوب، فأنكر ذلك في نفسه وقال: أحسِب أني نائم، فأقبل يمسح عينَيه، وينظر يمينًا وشمالًا هل يَرىٰ من يَعرفه! فلم يَرَ، فبقي متحيِّرًا وقال: لعلي أخطأتُ الطريقَ، ولعل هذه مدينةٌ أخرىٰ.

ثم دخل المدينة فدفعَ دراهمَ مما كان معه عليها صورةُ **«ذاقيوس الملك»**[١] فأُنكِرَ عليه، وقالوا: لعلَّه أصاب كنزًا، ثم قالوا: من أين لك هذه الدراهم وإلا قتلناك، فلم يكلمْهم، وصاح الناس، فاجتمع إليه خلقٌ كثير وكلَّموه، فلم يكلمْهم، فصاروا به إلىٰ بِطْريق المدينة وكلَّمه فلم يتكلم، فهدَّده فلم يتكلم، فجاء إليه أسقف المدينة فكلَّمه وخوَّفه وقال: إنك إن لم تكلِّمْني[٢] وتقل لي من أين لك هذه الدراهم وإلا قتلتك![٣].

وإنما كان يَمتنع من الكلام خوفًا من **«ذاقيوس الملك»**[٤]، فقالوا له: إنه قد مات، وملَكَ بعده جماعةُ ملوك، فضربوه حتىٰ آلمه الضَّرب فخبَّرهم بحاله علىٰ جَلِيَّتها.

---

(١) (د، ل): «داقنوس».

(٢) (ل) زيادة: «وتقبل مني».

(٣) (ل): «قتلناك».

(٤) (د، ل): «دقيانوس». «الملك» ساقط من (ل).
وسياق المصنف يوهم أنهم أخبروه بموت «ذاقيوس» قبل ضربه وبعده، والصواب أنه امتنع عن الكلام حتىٰ آذوه، ثم سأل عن الملك فأخبروه بخبره.

فقالوا له: إن «**دقيانوس**»(١) قد مات وملك بعده ملوكٌ كثيرة، والملك اليوم «**ثذوس**»(٢) الكبير، وقد ظهر دين النصرانية.

ثم سار معهم إلىٰ الكهف فنظروا إلىٰ أصحابه والصندوقِ النحاس الذي فيه الصحيفةُ الرصاص، مكتوبٌ فيها قصتُهم وخبرُهم، فكثُر تعجُّبهم، وكتبوا إلىٰ الملك يُعْلِمونه بخبرهم، فركب وسار إلىٰ مدينة «أفسس» فنظر إليهم وكلَّمهم.

وبعد ثلاثة أيام دخل إليهم فوجدهم أمواتًا، فأمر أن يُترَكوا في الكهف ولا يُخرجوا، ولكن يُدفنوا فيه وتُبنىٰ عليهم كنيسةٌ، وتسمَّىٰ بأسمائهم، ويُعيَّد لها عيدٌ في كلِّ سنة في ذلك اليوم، وانصرف إلىٰ قسطنطينية.

قال: فمن وقت هرب الفتية من «**ذاقيوس**»(٣) إلىٰ الكهف، إلىٰ الوقت الذي ظهروا فيه وماتوا؛ مائةٌ وسبعٌ أو تسعٌ وأربعون سنة.

قلتُ: هذا مما أخطأ فيه؛ فإن الله تعالىٰ أخبر أنهم لبثوا في كهفهم ثلاثمائة سنين وازدادوا تسعًا.

لكن بعض المفسرين زَعَم(٤) أن هذا قولُ بعضِ أهل الكتاب؛ لقوله: «**الله أعلم بما لبثوا**» وليس كذلك؛ فإن الله لم يذكر هذا عن أهل الكتاب، بل ذكره كلامًا منه تعالىٰ.

---

(١) (ط. النيل): «ذاقيوس».

(٢) (ط. النيل): «تدوس».

(٣) (د، ل): «داقنوس».

(٤) المطبوعتان: «زعموا».

قال سعيد[1]: وفي زمنه كانت قصةُ بترك قسطنطينية «**يوحنَّا**» الملقب بـ«**فم الذهب**»[2].

وتولىٰ بعده ابنه «**ثذوس الصغير**»[3] اثنتين[4] وأربعين سنة، لإحدىٰ عشرة سنة من ملك «**يزدجرد بن بهرام**».

وفي زمنه جُعِل «**نسطورس**» ـ الذي تُنسب إليه مقالة النسطورية ـ بَطركًا علىٰ قسطنطينية.

قال: وكان «**نسطورس**» يقول: إن مريم العذراء ليست بوالدةٍ إلهًا علىٰ الحقيقة، ولذلك كان ابنان[5].

أحدهما: الذي هو (إلهٌ) مولودٌ من الأب.

والآخر: الذي هو (إنسانٌ) مولودٌ من مريم، وأن هذا الإنسانَ ـ الذي يقول: إنه مسيحٌ بالمحبة ـ متوحِّدٌ مع ابن إله، ويقال له: إلهٌ وابنُ الإله[6]، ليس

---

(١) «سعيد» ليس في (د).

(٢) قصته في «تاريخ ابن البطريق»: (ص١٥٣، ١٥٤).
وهو: «يوحنّا» (John Chrysostom) الملقب (بفم الذهب)؛ لفصاحته وبلاغته، وجرأته في انتقاد مخالفات الكنيسة والقصر، عاش ما بين (٣٤٤م ـ ٤٠٧م)، وهو أبو الكنيسة الشرقية، وبطريك القسطنطينية، نحِّي ونُفي مرتين عام (٤٠٣م)، وفي الثانية مات وهو في طريق منفاه. «الموسوعة الكونية»: (٧/ ١٨١).

(٣) «ثذوس» الصغير أو الأصغر، (Theodosius II) هو ابن أركاديوس بن ثدوس الكبير، عاش ما بين (٤٠١م ـ ٤٥٠م)، وملك في (٤٠٨م) أدار الحكم تحت تأثير رئيس الحرس ثم أخته، ثم زوجته، وكان ضعيف السياسة، صالح الفرس مدة مائة عام. دعا إلىٰ مجمع (أفسس) المسكوني في (٤٣١م) وكفّر فيه نسطورس. «الموسوعة الكونية»: (١٤/ ٧٣٣).

(٤) لم تحرّر في النسخ الخطية، والمطبوعتان: «اثنين».

(٥) المطبوعتان: «اثنان»، ولم تحرَّر في (د)، والمثبت من (ل) ومصدر النص.

(٦) المطبوع: «إله».

بالحقيقة؛ ولكن موهبةٌ واتفاقُ الاسمين والكرامة شبيهًا بأحد الأنبياء.

فبلغ قولُه بَطْرَكَ الإسكندرية فأنكر ذلك، وكتب إليه يُقَبِّح عليه فعلَه ومقالتَه، ويعرِّفه فسادَ ما هو عليه، ويسألُه الرجوعَ إلىٰ الحق، فَجَرَتْ بينهما رسائلُ كثيرة، ولم يرجع «**نسطورس**» عن مقالته.

فكتب إلىٰ بَطْرَك أنطاكية يسأله أن يكتب إلىٰ «**نسطورس**»، ويعرِّفَه قُبْحَ فعلِه ورأيِه وفسادَ مقالته ويسألَه الرجوعَ إلىٰ الحق.

فكتب إلىٰ «**نسطورس**» إن هو[1] لم يرجع اجتَمَعوا ولَعنوه، وجَرتْ بينهما رسائلُ كثيرة فلم يرجع[2].

فكتبوا إلىٰ بَطْرَك رومية وأنطاكية وبطرك بيت المقدس أن يجتمعوا في مدينة «أفسس» لينظروا في مقالة «**نسطورس**».

فاجتمع بالمدينة مائتا أسقف مُقدَّمهم بَطْرَك الإسكندرية، وتأخَّر بَطْرَك أنطاكية فلم ينتظروه، وبعثوا إلىٰ «**نسطورس**» فلم يحضر معهم، فنظروا في مقالته وأَوجبوا عليه اللعن، فلعنوه ونَفَوْه[3]، وثبَّتوا أن مريم العذراء والدة إلهٍ[4]، وأن المسيح إلهٌ حقٌّ وإنسان معروف بطبيعتين متوحِّدٍ[5] في الأقنوم.

وهذا هو خلاف المحبة؛ لأن «**نسطورس**» كان يقول: إن التَّحيُّد ـ أي الاتحاد ـ: اتفاق الوجهين، وأما التَّحيُّد ـ أي الاتحاد المستقيم ـ: فإنما هو أن يكون أقنومًا واحدًا من طبيعتين.

---

(١) (ل): «أنه»، تصحيف

(٢) «فلم يرجع» ليست في (د)، وأشير في موضعها إلىٰ لحق دون إلحاق.

(٣) «ونفوه» ساقط من (ل).

(٤) كذا في (د، ل)، ويظهر في (د) أثر التصويب بالكشط، والمطبوعتان: «الإله».

(٥) المطبوعتان: (متوحّدة) خلاف الأصول الخطية.

فلما لعنوا «**نسطورس**» قَدِم «**يوحنّا**» بَطْرَك أنطاكية، فلما وجدهم قد لعنوه قبل حضوره، غضِب وقال: ظلمتم «**نسطورس**» ولعنتموه باطلًا، وتعصَّب مع «**نسطورس**»، فجَمَع الأساقفة الذين قدِموا معه، فقَطَع بَطْرَك إسكندرية وقَطَع أسقف «أفسس»[1].

فلما رأىٰ أصحاب بَطْرَك إسكندرية قُبح فعالِه وقع بينهم شرٌّ عظيم، وخرجوا من «أفسس»، وصار أصحابُ بَطْرَك إسكندرية والمشرقيون حِزْبَين، فلم يزل «**ثذوس الملك**» حتىٰ أَصْلَح بينهم.

وكتب المشرقيون صحيفة وثبَّتوا فيها الأمانة الصحيحة، وقالوا فيها: إن مريم العذراء القِدِّيسة ولدتْ إلهًا؛ ربّنا يسوع المسيح، الذي هو مع أبيه في الطبيعة، ومع الناس[2] في الناسوت، وأقرُّوا بطبيعتين ووجْهٍ واحد وأقنوم واحد، ولعَنوا «**نسطورس**» ووجَّهوا بالصحيفة إلىٰ بَطْرَك إسكندرية، فَقَبِل الصحيفةَ، وأجابهم عنها بموافقتهم علىٰ ذلك.

وقال قوم: لما قَبِلَ صحيفة المشرقيين بَدا لَه[3]، ولم يقبل طبيعتين ووجهًا واحدًا.

قال سعيد بن البطريق: وهم في ذلك كاذبون؛ لأن كُتُبه تنطق بذلك. ثم أرسل نسخةَ صحيفةِ المشرقيِّين إلىٰ جماعةٍ من الأساقفة يُعْلِمهم أن المشرقيين رجعوا إلىٰ الإيمان، [وأنهم غيرُ موافقين لنسطورس؛ بل علىٰ مقالة المَجْمَع الثاني المائة والخمسين أسقفًا الذين اجتمعوا بمدينة «**قسطنطين**»،

(١) أي خاصمهم وقاطعهم، وحصل تصدع وانفصال وانقسام. ينظر: «تاريخ الكنيسة القبطية»: (ص/ ١٤٧) وما بعدها.

(٢) (ط. النيل): «الناسوت»، سبق قلم.

(٣) أي رجع. وتصحّفت عند ابن البطريق (ص/ ١٥٨) إلىٰ «بذالة».

ولَعَنوا «**مقدونيوس**».

قال: فمن المجمع الثاني إلىٰ هذا المجمع المائتين[1] أسقفًا المجتمعين بأفسس علىٰ «**نسطورس**» إحدىٰ وخمسون سنة][2].

قال: ولما نُفِي «**نسطورس**» صار إلىٰ مصر فأقام بِضَيْعةٍ في صعيد مصر يقال لها: «**إخميم**» ومات ودفن بها.

وكانت مقالته قد اندَرَسَتْ، فأحياها ـ مِن بعده بزمان[3] طويل ـ مطْرانُ نِصِّيبين في عصر «**يوستينيانوس**»[4] ملك الروم، و«**قباذ**[5] **بن فيروز**» ملك الفرس، فبثَّها بالمشرق، فلذلك كثُر النسطورية بالمشرق، وخاصةً أرض فارس بالعراق والموصل[6] والفرات والجزيرة.

---

(١) (د): «للمائتين»، تصحيف.

(٢) ما بين المعكوفين نصُّه في عامة النسخ الخطية والمطبوعة: «وأنهم غير موافقين لنسطورس، قال: فمن المجمع الثاني إلىٰ المائة والخمسين أسقفًا المجتمعين بمدينة قسطنطين [ل: قسطنطينية]، ولَعَنوا: [(ل) زيادة: نسطورس و] «مقدونيوس» إلىٰ هذا المجمع المائتين أسقفًا المجتمعين بأفسس علىٰ «نسطورس»: إحدىٰ وخمسون سنة». تحريفٌ! والمثبت من «تاريخ ابن البطريق»: (ص١٥٨)، الذي صدر عنه المصنف.

(٣) المطبوع: «بزمن»، خلاف النسخ.

(٤) (د): «يوسيطيانوس»، و(ل): «بوسيطيانوس»، والمثبت من مصدر النقل.

وهو يوستينيانوس الأول (Justinian I) إمبراطور بيزنطي، عاش ما بين (٤٨٢-٥٦٥)، وملك (٣٨) سنة (٥٢٧م ـ ٥٦٥م)، حارب الفرس ثم صالحهم، دعا في (٥٣٣م) إلىٰ (حوار القسطنطينية) لتوحيد الكنيسة، وأرغم الوثنيين علىٰ التنصر في (٥٤٢م)، وأغلق في (٥٢٩م) مدرسة (أثينا) الوثنية. «الموسوعة الكونية»: (٧/ ٢٣١).

(٥) (ل): «وقباد». وهو: قباذ بن فيروز، ملك الفرس، حكم ما بين (٤٨٨م ـ ٥٢١م)، نحي وسجن عام (٤٩٦م) ثم عاد بعد ثلاث سنوات. «الموسوعة الإيطالية»: (٢٠/ ١٤٢).

(٦) المطبوعتان زيادة: «ونصيبين»، خلاف النسخ والمصادر.

قال سعيد بن البطريق[1]: رأيت أن أردَّ علىٰ النسطورية في هذا الموضع وأبيِّن بطلان قولهم وفساده؛ لأن النسطورية في عصرنا هذا خالفوا قول «**نسطور**» القديم، وزعموا أن «**نسطور**» كان يقول: إن المسيح جوهران وأقنومان، إله تام بأقنومه وجوهره، وإنسان تام بأقنومه وجوهره.

وإن مريم وَلدت المسيح من جهة ناسوته لا من جهة لاهوته؛ لأن الأب عندهم وَالِدٌ[2] إلها ولم يلدْ إنسانًا، ومريم ولدتْ إنسانًا ولم تَلِد إلهًا.

فيقال لهم: إن كان الأمر علىٰ ما تقولون، فالمسيح مسيحان وابنان، فمسيحٌ إلهٌ وابنُ إلهٍ، ومسيحٌ إنسانٌ وابنُ إنسان؛ لأنه[3] لا بُدَّ لمريم من أن تكون ولدت المسيح أو لم تَلده.

فإن كانت ولدتْه؛ فلا بد أن يكون وِلادًا روحانيًّا أو جسمانيًّا.

فإن كان جسمانيًّا؛ فهو غير الذي وَلده الأب، وذلك يوجب أن يكون مسيحان.

وإن كان روحانيًّا؛ فالمسيح ابنٌ واحد، أقنومٌ واحد، مسيحٌ واحد.

والدليل علىٰ ذلك: صفيحة الحديد التي تتَّحد بها النار؛ فإنها سيفٌ واحدٌ تُحرِق وتَمنع وتَقطع وتُضيء، لا[4] يجوز أن يكون من الجهة الحديدية هي المحرقة المضيئة من غير جهة النار؛ إذ كان ما لم يكن فيه نارٌ من الحديد غيرَ مُحْرِق، ولا الجهة النارية هي القاطعةُ المانعة؛ إذ كان شأن النار الإضاءةَ

---

(١) في «تاريخه»: (ص١٥٩).

(٢) المطبوعتان: «وَلَدَ»، خلاف الأصول.

(٣) (ل): «فإنه».

(٤) المطبوعتان: «ولا»، خلاف المخطوطات.

والإحراقَ لا القطع. فقد ثبت بهذا وصحَّ ما تعتقده المَلَكِيَّة من أن المسيح أقنومٌ واحد، وبانَ زَيْفُ قول النسطورية: إن المسيح أقنومان.

قلت: يقال لهذا: إن قول النُّسطورية والمَلَكِيَّة، وإن كانا باطلَيْن فقولُ المَلَكِيَّة أشدُّ بطلانًا وأعظمُ كفرًا وتناقضًا، وما ذكره هذا باطل.

أما قوله: لو كان الأمرُ علىٰ ما تقولون، فالمسيح مسيحان.

فيقال له: هذا إنما يلزم أن لو كان اللاهوت بمجرَّده يسمىٰ مسيحًا، فإن النسطورية وافقوهم علىٰ باطل، وهو أن الرب وَلَد إلهًا، وهذا باطل، ولم يقل أحدٌ قطُّ من الأنبياء لا في الإنجيل ولا غيره: إن صفة الله القائمة به مولودة، ولا أن الربَّ له مولود قديم أزليّ، لكن[1] إذا قُدِّر أن الأمر كذلك، فصفة الله لم يسمِّها أحدٌ مسيحًا.

فإذا قُدِّر أن اللاهوت والناسوت جوهران أقنومان لا اتَّحاد بينهما، لم يلزم أن يكون اللاهوت مسيحًا، ولا هناك مسيحٌ هو إله، ولا مسيحٌ هو ابن إله.

وقد تقدم عن «**نسطور**» أنه كان يقول: إن هذا الإنسان ـ الذي نقول: إنه مسيح ـ متوحِّدٌ بالمحبة مع ابن إله، ويقال له إله وابن إله، ليس[2] بالحقيقة، ولكنْ موهبة.

[فقد صَرَّح بأن المسيح هو الإنسان فقط دون اللاهوت، وأن المسيح ليس بإله ولا ابن إله في الحقيقة][3].

---

(١) المطبوع: «ولكن». والمصنف يشير إلىٰ أن الجواب هنا علىٰ وجه التنزل والافتراض.

(٢) «ليس» سقط من (د)، وفي موضعه إشارة إلىٰ لحق دون إلحاق.

(٣) من قوله: «ولكن موهبة» إلىٰ هنا ليس في (د)، وأشير في موضعها إلىٰ لَحَق، دون كتابته، ولعله سهو من الناسخ، وكذا سقط في (ل) من قوله: «فقد صرح»، مستدركٌ من ط. النيل.

فبطل ما ألزمه إياه، من أنه يلزم أن يكون هنا مسيحان.

وأما قوله: لا بُدَّ لمريم من أن تكون ولدت المسيح أو لم تلده.

فيقال: بل وَلدت المسيح، وهو الإنسان وهو غيرُ اللاهوت الذي تزعمون أن الأب وَلده، وليس في ذلك مسيحان، بل مسيح واحدٌ إنسان مخلوق.

وأيضًا فقوله: فإن كانت[1] وَلَدتْه فلا بد أن يكون وِلادًا روحانيًا أو جسمانيًا. فإن كان روحانيًا، فالمسيح ابن واحد، أقنوم واحد، مسيح واحد = تقسيم باطلٌ وحجةٌ فاسدة داحضة[2].

فإن مريم لم تَلِد وِلادةً روحانية، بل خرج الولد من فرجها كما تخرج أولاد النساء من فروجهن، سواء كانت عُذْرَتُها باقيةً أو لم تكن.

وأما ما ذكره من التمثيل بصفيحة الحديد؛ فلو قُدِّر أنه مَثَلٌ مطابقٌ؛ لم يدل على صحة قولهم، بل غايته أنه يدلُّ على إمكانه.

فأين الدليل على أن هذا هو الواقع؟ فليس فيه ما يدل على صحة قول المَلَكِيَّة وفساد قول خصومهم، فكيف وهو تمثيلٌ غيرُ مطابِق؟

فإن الحديد إذا اتَّحدتْ به النار كان الحديدُ قد استحال عن صفته، فلم يَبْقَ حديدًا محضًا، وليست نارًا محضةً[3]. والخشبُ[4] وغيرُه إذا أُحْرِق[5] وصار نارًا، فليس هو خشبًا محضًا وليس هو نارًا محضةً بسيطةً.

---

(١) المطبوعتان: «كان».

(٢) «داحضة» ساقط في (ل).

(٣) المطبوع: «محضًا»، وكذا كان في (د) قبل التصويب.

(٤) (ل): «كالخشب».

(٥) (ل): «احترق».

فمن شأن الشيئين إذا اتَّحدا، أن يستحيل كلٌّ منهما[1] إلىٰ جوهر ثالث وطبيعة ثالثة ليست لا[2] هذا ولا هذا، كالماء واللبن إذا اتَّحدا فإن ذلك يَصِيرُ جوهرًا ثالثًا وطبيعةً ثالثةً، لا لبنًا محضًا ولا ماءً محضًا، وكذلك النار مع الحديد أو الخشب أو غير ذلك، فإن ذلك يصير جوهرًا ثالثًا ليس حديدًا محضًا وخشبًا[3] محضًا ولا نارًا محضةً، لكن الحديد إذا برَد فهو حديد، لكنه تغيَّرتْ حقيقتُه[4]، فالنار تُلَيِّنه وتُذهِب خبثَه، ولا يبقىٰ بعد اتحاده بالنار كما كان قبلُ. والخشب يصير فحمًا وهو جوهر ثالث؛ إذ كان من طبع النار أنها تؤثِّر في كلِّ جسد بحسبه، فتؤثِّر في الحديد بحسبه، وفي الخشب بحسبه.

وكل شيئين اتَّحدا فإنهما يصيران جوهرا ثالثًا وأقنومًا ثالثًا وطبيعةً ثالثة.

فإن كان اللاهوت والناسوت قد اتَّحدا ـ كما زعموا ـ فقد استحالتْ صفة اللاهوت واستحالت صفة الناسوت، فلم يَبق اللاهوت لاهوتًا ولا الناسوت ناسوتًا، بل صارا جوهرا ثالثًا لا لاهوتًا ولا ناسوتًا، وهم يُنكرون هذا القول، وهو باطل.

فإن ربَّ العالمين لا يتبدَّل وتستحيلُ[5] صفاته بصفات المحدَثات، ولا يَنقلِب القديم ولا شيء من صفاته محدثًا، ولا يستحيلُ القديمُ الربُّ الخالقُ والمخلوقُ المحدَثُ إلىٰ شيء ثالث.

---

(١) (ل): «منها».

(٢) كذا عامة الأصول بإثبات: «لا»!

(٣) المطبوعتان: «ولا خشبًا»، خلاف النسخ الخطية، والمثبَت أوجَه.

(٤) صححت في (د): «صفته» وهي كذلك في ل.

(٥) المطبوع: «ولا تستحيل»، خلاف عامة النسخ.

بل صفات الرب[1] لا تتبدَّل ولا تنقلب ولا تستحيل، فضلًا عن أن تستحيل إلىٰ أمر ثالث.

ثم هذا الثالث، إن كان قديمًا خالقًا، صار هنا خالقان قديمان[2]. وإن كان مخلوقًا محدثًا، كان الخالق قد صار مخلوقًا محدثًا، ومعلومٌ أن استحالة الخالقِ إلىٰ خالقٍ آخر أو إلىٰ مخلوقٍ، ممتنعٌ ظاهرُ الامتناع.

ومما يوضِّح هذا، أن ما مثَّلوا به من الحديدة المُحَمَّاة بالنار، هي جوهرٌ ثالثٌ يجري علىٰ نارها ما يجري علىٰ حديدها، فإذا طُرِقتْ، فالتَّطريقُ واقعٌ علىٰ نارها كما هو واقعٌ علىٰ حديدها، وكذلك إذا قُدَّت[3]، وكذلك إذا بُصِقَ عليها، وكذلك إذا أُلقيتْ في الماء.

فإن كان هذا التمثيلُ مطابقًا؛ لزِم أن يكون ما حلَّ بالناسوت قد حلَّ باللاهوت.

فيكون ربُّ العالمين هو الذي كان[4] يأكل ويشرب ويبول ويتغوَّط، وهو الذي صُفِع عندهم، وبُصِق في وجهه، وجُعِل الشوكُ علىٰ رأسه، وضُرِب بالسياط، وصُلب ومات وتألَّم، كما يُحكىٰ مثلُ هذا عن اليعقوبيَّة.

وهذا لازمٌ لكل من قال بالاتَّحاد، حتىٰ النُّسطورية إن قالوا: إنهما متَّحدان بالمشيئة، بمعنىٰ أن مشيئة هذا عينُ[5] مشيئة هذا.

---

(١) المطبوعتان زيادة: «التي لم يزل ولا يزال موصوفًا بها»، وليس في عامة الأصول.

(٢) المطبوع: «خالقين قديمين»، خلاف النسخ الخطية وط. النيل، والصواب ما أثبت؛ بالرفع علىٰ أنه فاعل «صار» التامة، لا الناقصة كما تُوُهِّم.

(٣) المطبوعتان: «مُدَّت».

(٤) «كان» سقط من المطبوع.

(٥) «عين» ساقط (ل)، وهي ملحقة في هامش (د).

بخلاف ما إذا قالوا[1]: إن مشيئته موافِقةٌ لمشيئته، ليست إياها، ولهذا قال تعالىٰ: ﴿ لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ۖ وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۖ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٧٢﴾ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ۘ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۚ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٣﴾ أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى ٱللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٧٤﴾ مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ ۖ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ۗ ٱنظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلْءَايَٰتِ ثُمَّ ٱنظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾ [المائدة:٧٢-٧٥] لأن[2] ذلك من أظهر الأدلة علىٰ أنهما مخلوقان مربوبان؛ إذ كان هو الخالقُ، أحدًا صمدًا[3] لا يأكل ولا يشرب.

وذَكَر مريمَ مع المسيح؛ لأن من النصارىٰ من اتخذها إلهًا آخرَ فعبَدَها كما عَبَدَ المسيح.

والذين لا يقولون بهذا؛ كثيرٌ منهم يَطلُبُ منها كلَّ ما يُطلَب من الله حتىٰ يقول لها: اغفري لي وارحميني[4]، وغيرَ ذلك، بناءً علىٰ أنها تشفع في ذلك إلىٰ ابنها.

---

(١) (ل): «قال».

(٢) المطبوعتان زيادة: «فذكر ﷻ: أنهما كانا يأكلان الطعام؛ لأن ...» خلافًا للأصول الخطية، مع صحَّة الاستغناء عنها؛ فإن قوله: «لأنَّ ..» كالتتميم والتذييل لقوله سبحانه: «ثم انظر أنىٰ يؤفكون»، أي: كيف يُصرَفون عن الحق مع ظهور دليله وبرهانه!

(٣) المطبوعتان: «إذ الخالق أحدٌ صمدٌ»، خلاف النسخ.

(٤) (د): «اغفر لي وارحمني».

فتارة يقولون: يا والدةَ الإله، اشفعي لنا إلىٰ الإله، وتارةً يسألونها الحوائج التي تُطلب من الله ولا يذكرون شفاعةً، وآخرون يَعبدونها كما يَعبدون المسيح.

وقد ذكر سعيد بن البطريق هذا عنهم، لما ذكر اجتماعهم عند «**قسطنطين**» بـ «**نيقية**»[١].

قال: وكانوا مختلفي الآراء مختلفي الأديان.

فمنهم من يقول: المسيح وأمُّه إلهان من دون الله، وهم «**المَرْيَمانيَّة**»[٢] ويُسَمَّون «**المريمانيين**»[٣]، كذلك قال ابن حزم[٤].

وقد قال تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [المائدة: ١١٦-١١٧].

وهو ـ سبحانه ـ لم يَحكِ هذا عن جميع النصارىٰ، بل سأل المسيحَ سؤالًا يُقرِّع به من اتَّخذه وأمَّه إلهين من دون الله.

قال ابن البطريق[٥]: «ويقال للنُّسطورية ـ أيضًا ـ أخبِرونا عن الناسوت

---

(١) «تاريخ ابن البطريق»: (ص١٢٦).
(٢) كذا في (ل)، والمطبوعتان: «المريمانيون»، و(د): «المريما» بطمس آخرها.
(٣) كذا النسخ الخطية، وفي المطبوعتين: «المَرْيَمانيَّة».
(٤) في «الفَصْل»: (١/ ٤٧-٤٨).
(٥) في «تاريخه»: (ص١٥٩).

الذي اتَّحد به اللاهوت[1] وسمِّي مسيحًا، هل هو[2] لم يزل مسيحًا منذ كان في بطن مريم إلىٰ حينِ وَضعتْه وأرضعتْه وشبَّ وصُلِب وقُتِل؟ أم كان ثلاثين سنةً وهو واحدٌ من الناس، ثم اتَّحد اللاهوتُ بعد ذلك[3] بالنَّاسوت فكان مسيحًا؟

فإن قالوا: لم يكن مسيحًا وهو في بطن مريم، وإنما وَلدتْ مريمُ إنسانًا كان[4] ثلاثين سنة وهو واحدٌ من الناس، ثم اتَّحد بعد ذلك اللاهوتُ بالناسوت فكان مسيحًا = تركوا قولهم وكذَّبوا الإنجيل وبولص وجميعَ كتب الكنيسة، وخرجوا عن مقالة النصرانية.

وإن قالوا: إن اللاهوت اتَّحد في الناسوت عند الحَمْل، وإنه كان مسيحًا، وهو محمولٌ ومولودٌ ومُرْضَعٌ إلىٰ أن صُلب وقُتل = فقد أقرُّوا أن مريم ولدتْ إلهًا مسيحًا واحدًا، أقنومًا واحدًا».

فيقال له: هذا التقسيم يدلُّ علىٰ بطلان قولِ النصارىٰ [الذي][5] ابتدعه طوائفُهم الثلاثة[6] وغيرُهم، فإن الاتحاد يزعمون أنه كان من حين حملتْ به مريم، وأنه كان ينمو قليلًا قليلًا كنُمُوِّ جسد المسيح.

والاتحادُ باطلٌ، كما قد قُرِّر غيرَ مرة، ولو قُدِّر أنه ممكن لظهر أثرُ ذلك.

فإن الله لما كلَّم موسىٰ من الشجرة، ظهر من الآيات والعَظَمة ما دل علىٰ ذلك. وكذلك[7] كان إذا كلَّم موسىٰ تَظهَرُ آياتُ ذلك.

---

(١) (د، المطبوعتان): «التي اتحدت بها اللاهوت»، وفي (ل): «المسيح اللاهوت».

(٢) «هو» سقط من المطبوع.

(٣) المطبوعتان: «اتحد بعد ذلك اللاهوت».

(٤) (ل) زيادة: «ابن».

(٥) عامة النسخ: «الذين»!

(٦) (ل): «الثلاث»، وكلاهما صحيح.

(٧) المطبوعتان: «ولذلك». وليس في العبارة تكرار؛ فما قبل كان في تكليم موسىٰ عند الشجرة، وهنا تكليمه علىٰ وجه العموم.

وكذلك ما أَخبر به في التوراة وغيرها من مصاحبته لبني إسرائيل؛ هو[1] مما ظَهَر أثرُه، وإن لم يكن متَّحدًا ولا حالًّا في شيء من ذلك.

ولما تجلَّىٰ من «**طور سينا**»، وأَشرق من «**ساعير**»، واستَعْلَن من جبال «**فاران**» بما أَنزله من كتبه = ظَهَر آثارُ ذلك، وإن لم تكن ذاتُه متَّحدةً ولا حالَّةً بفاران ولا طور سينا، باتِّفاق الأمم.

فكيف تكون ذاتُه متحدةً بما في بطن مريم، أو حالَّةً فيه، ولا يَظهرُ أثرُ ذلك؟

وأيضًا فيقال له: قد يقول النُّسطورية له: الناسوت كان مسيحًا من حينِ الحمل، بمعنىٰ أنه كان طاهرًا مقدَّسًا، لا بمعنىٰ اتحاد اللاهوت به.

وإن قالوا: المسيح اسمُ اللاهوت والناسوت جميعًا.

فيقال: ليس في كتب الأنبياء ما يقتضي هذا، والنُّسطورية يُسلِّمون ذلك، لكن قد يقولون: إن المسيح اسمٌ لهما كما أن الإنسانَ اسمٌ للروح والجسد، ثم قد يقال لجسد الإنسان الميِّت: هذا الإنسان. ويقال[2] وهو في بطن[3] أمِّه قبل نَفْخ الروح فيه: هذا الجنين وهذا الحمل. فكذلك إذا قيل له: مسيحٌ بدون اللاهوت.

وأيضًا؛ فقد تقول النَّساطرة باقتران اللاهوت من حين الحمل، ولا يلزم أن يكون قد وَلَدَتْ إلهًا؛ إذ لم يقولوا بالاتحاد، بل قالوا: هما جوهران أقنومان، وَلدتْ أحدَهما ولم تَلِد الآخر، كما تقول المَلَكِيَّة معهم: إنه صلب أحدُهما ولم يُصلَب الآخر، ومات أحدُهما ولم يمت الآخر، وتألَّم أحدُهما ولم يتألَّم الآخر.

---

(١) (ل): «هو».

(٢) المطبوعتان: «فيقال»، وكذا كان في (د) ثم أصلح إلىٰ المثبت.

(٣) (ل، المطبوعتان) زيادة: «مريم»، ومُرّض عليها [ضـ] في (د)؛ إشارة إلىٰ حذفها، وهو الصواب.

فكيف جوَّز المَلَكِيَّة حينئذٍ[1] أن يَحُلَّ الموتُ والصَّلبُ[2] وسائرُ الأمور البشرية بأحد الجوهرين دون الآخر، ولم يجوِّزوا ـ حين الولادة ـ أن تَلِد مريمُ أحدَ الجوهرَيْن دون الآخر؟ وهل هذا إلا من تناقضهم؟ كقولهم جميعًا: إنه صعد إلىٰ السماء وقعد عن يمين أبيه، مع قولهم: إن اللاهوت مع الناسوت[3] قعَدَ عن يمين الأب.

ويقولون مع ذلك: إن اللاهوت القاعد عن يمين[4] الآخر هو ذلك الآخر، وهما جوهر واحد، وإله واحد، مع قوله: إنه إله حق من إله حق، فمناقضاتهم[5] كثيرة.

ولا ريب أن قول النُّسطورية ـ أيضًا ـ متناقض، لكن لا يُمْكن أن نصحِّح قولَ المَلَكِيَّة دون قولهم، بل قول المَلَكِيَّة أعظمُ فسادًا وتناقضًا.

فالنسطورية يقولون: الإله لم يولد ولم يُصلَب، واليعقوبية يقولون: ولد وصلب، والمَلَكِيَّة يقولون: ولد ولم يصلب.

ومتىٰ جاز أن يولد، جاز أن يموت ويُصلَب، وإن لم يجز أن يصلب ويموت، لم يجز أن يولد. فتجويز أحدهما ومنعُ الآخر تناقض.

ويقال للملكية: أنتم تقولون: إن اللاهوت اتَّحد بالناسوت عند الحمل، وكان مسيحًا، وهو مصفوعٌ ومصلوبٌ وميتٌ ومتألِّمٌ. وتقولون: هذا كان بالناسوت دون اللاهوت، فهذا التناقض من جنس تناقض النساطرة.

---

(١) (د، المطبوعتان): «حين الموت».

(٢) المطبوعتان زيادة: «والأكل والشرب» وليس في الأصول.

(٣) (ل) زيادة: «من إله حق».

(٤) (ل) زيادة: «أبيه»، وضرب عليها في (د).

(٥) (ل): «فمناقضتهم».

قال ابن البطريق[(١)]: «ويقال للنساطرة أيضًا: متىٰ اتحدت الكلمة بالإنسان؟ أقبل الولادة، أم في حال الولادة؟

فإن قالوا: قبل الولادة، قلنا لهم: قبل الولادة، قبل الحمل؟ أو قبل الولادة وهو حمل؟

فإن قالوا: قبل الولادة وقبل الحمل، فقد زعموا أنه اتحد قبل أن يكون إنسانًا وقبل أن يُصوَّر [وقبل أن يولَد][(٢)].

فإن كان ذلك كذلك، فسد قول النسطورية: إن القديم اتَّحد بإنسان جزئي؛ لأن الإنسان الجزئيَّ إنما كان إنسانًا جزئيًّا، لما صار مُصوَّرا بشريًّا».

فيقال له: هذا السؤال لازمٌ للطوائف الثلاثة، فإنهم يقولون بالاتحاد أعظم من النساطرة.

فإن قيل: هم يقولون: إنه اتَّحد بإنسانٍ كليٍّ، كان هذا من أفسد الأقاويل، فإن المسيح بَشرٌ معيَّنٌ جزئيٌّ، يَمنع تصورُه من وقوعِ الشَّرِكة فيه، لم يكن إنسانًا كليًّا.

ثم قال[(٣)]: «ويلزمهم أن يزعموا أن اللاهوت قد كان حلَّ[(٤)] مع الناسوت تسعةَ أشهر ونحوها مِن بدء الحمل، مقيمًا معه في الموضع الذي يُحمل فيه الجنين، ثم وُلِدا معًا، وهذا خلافُ قولهم: إن مريم وَلدت المسيح من جهة ناسوته لا من جهة لاهوته».

---

(١) في «تاريخه»: (ص١٦٠).

(٢) عامة النسخ: «وقولك»، تصحيف، والمثبت من الأصل الصادر عنه المؤلف.

(٣) في «تاريخه»: (ص١٦٠).

(٤) في «تاريخ ابن البطريق»: «خلا».

فيقال: قد يقولون: إنه وُلِد الناسوت دون اللاهوت، كما يقول المَلَكِيَّة: إنه صُلِب الناسوتُ دون اللاهوت.

وإن كان هذا متناقضًا، فالنساطرة أقل تناقضًا؛ لأن المَلَكِيَّة يقولون: إنهما شخصٌ واحدٌ، أقنوم واحد، فقد اتَّحد أحدهما بالآخر.

فإذا جاز مع هذا أن يفارِق أحدُهما الآخرَ في الأكل والشرب والصَّلب والموت، فمن قال: إنهما جوهران أقنومان، هو أولىٰ أن يقول وَلَدتْ أحدهما دون الآخر.

ثم قال[1]:«وإن قالوا: اتحد به وهو حَمْل صورة تامة. قلنا لهم: فقد كان الإله حَمْلًا قبل الولادة، وإذا جاز أن يحمل، جاز أن يولد».

فيقال: هم لا يقولون بأنهما صارا شخصًا واحدًا، أقنومًا واحدًا، بل يقولون: جوهران أقنومان، وحينئذ فلا يقولون: حملتْ بإلهٍ، ولا ولدتْ إلهًا، كما لا يقول[2] المَلَكِيَّة: صُلب اللاهوت ومات اللاهوت، مع قولهم بأن اللاهوت والناسوت اتَّحدا.

قال[3]: «فإن قالوا: كان الاتحاد في حال الولادة. قلنا: فقد ولدت مريم الكلمةَ ـ إذًا ـ مع الإنسان، والكلمة عندنا وعندهم إله، فقد وَلدت مريم إلهًا.

فإن قالوا: نعم. قلنا: فإذا جاز أن يُولد، فلِم لا يجوز أن يكون حَمْلًا؟ فإذا أجازوا ذلك، تركوا قولهم. وإن لم يجيزوه[4]، قلنا: فما الفرق بين أن يكون

---

(١) المصدر السابق.

(٢) (ل): «يقولون».

(٣) في «تاريخه»: (ص١٦٠-١٦١).

(٤) (ل): «يجوزوه».

مولودًا وبين أن يكون محمولًا؟ فإن قالوا: ليس الإله مولودًا، ولم يكن الاتحاد قبل الولادة ـ وهو أن يكون محمولًا ـ ولا في حال[1] كونه وَلَدًا، [وإنما كان][2] في حال الولادة.

قلنا: فهذا نقضُ قولكم: إن مريم وَلدت المسيح؛ لأن المسيح ـ عندكم ـ ليس هو الإنسان وحده، ومريم ـ عندكم ـ إنما[3] ولدت الإنسان وحده.

وإذا كان المسيح ليس هو الإنسان وحده، ومريم[4] عندكم إنما ولدت الإنسان وحده قبل الاتحاد، فإنما ولدت إذًا ما ليس بمسيح؛ [وإذا][5] كان إنما كان مسيحًا بالاتحاد، وكان الاتحاد بعد الولادة = فإنما كان مسيحًا بعد الولادة.

فإذا كان هذا -عندكم- فاسدًا، وكانت مريم وَلدت المسيح، فمريم لم تَلِد الإنسان وحده، وهذا يُوجب أنها قد ولدت الإله مع الإنسان، ويوجب أن الاتحاد كان قبل الولادة.

قال: فقد تبين زائف ما تعتقده النسطوريةُ من أن مريم وَلدت المسيحَ من جهة ناسوته لا من جهة لاهوته، وصحَّ أن مريم وَلدتْ إلهًا مسيحًا واحدًا.

قال: ويقال لهم: إذا زعمتم أن المسيح جوهران، جوهر قديم وجوهر محدث، ثم زعمتم أن مريم وَلدت المسيح = فقد أقررتم أن مريم وَلدتْ هذين

---

(١) (ل): «حالة».

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من مصدر النقل، وليس في عامة الأصول الخطية.

(٣) (ل): «إنها».

(٤) «مريم»: سقط من المطبوعتين، وطُمس في (د).

(٥) في عامة النسخ الخطية والمطبوعة: «إذ»، ولا يستقيم بها المعنىٰ، والمثبت من الأصل الصادر عنه المؤلف.

الجوهرين اللذين هما المسيح، وإذا وَلَدتْهما وأحدُهما إلهٌ، فقد ولدتْ إلهًا قديمًا، ولا يجوز أن تَلِد إلا ما كان محمولًا، فهذا يوجب أنها قد كانت حاملةً لذلك الإله.

فقد تبين زائفُ ما تعتقده النُّسطورية، أن مريم لم تحمل إلهًا ولم تَلده، وصحَّ ما تعتقده المَلَكِيَّة: أن مريم وَلدتْ إلهًا مسيحًا واحدًا، ابنًا[1] واحدًا، أقنومًا واحدًا».

فيقال له: ليس هذا التناقض من النُّسطورية بأعظمَ من تناقض المَلَكِيَّة فإنهم ـ مع قولهم باتحاد اللاهوت والناسوت، وأنهما شخص واحد ـ يقولون: إن أحدهما كان يأكل ويشرب ويصوم ويصلي ويَتصرَّف، وأنه أُخذ وصُفع ووُضع الشوك على رأسه وصُلب وأَلِمَ[2] ومات دون الآخر.

فإذا كان قول النُّسطورية متناقضًا، فقول المَلَكِيَّة أعظمُ تناقضًا، فإذا منعوا أن تَحمَل المرأةُ وتَلِدَ الناسوت دون اللاهوت لأجل الاتحاد الذي بينهما = وَجَب أن يمنعوا أن يأكل ويشرب ويُصلَب ويُقتَل أحدُهما دون الآخر لأجل الاتحاد بطريق الأولىٰ.

وكَوْنُ الصَّلب والقتل أعظمُ منافاةً للربوبية من حَملِ مريم به وولادته إياه، لا يَمنع كونَ كلِّ ذلك ممتنِعًا علىٰ الله.

ومن جوَّز عقلُه أن يكون ربُّ العالمين خرج مِن فَرْج مريم وهي بِكر، فقد جعل ربَّ العالمين يَخرج من ثُقْبٍ[3] صغير، وهذا أعظمُ ما يكون من الامتناع.

---

(١) المطبوع: «وابنًا»، خلاف النسخ.

(٢) المطبوع: «وتألم»، خلاف الأصول.

(٣) (ل): «نقب»، وكذا المواضع بعده.

ومن جوَّز عليه هذا، جوَّز عليه أن يَخرج من كل ثُقْب مثل ذلك الثقب وأكبر منه، وجَوَّز أن يَخرُج ربُّ العالمين من فم كلِّ حيوان وفَرْجه، ومن ثقوب[1] الأبواب وغير ذلك من الثقوب.

وإن قالوا: ذاك مكانٌ طاهرٌ. **قيل**: أفواه الأنبياء والصالحين أطهرُ من كلِّ فَرْج في العالم، فيجوز أن يَخرُج من فم كل نبيٍّ ووليٍّ لله، ومن أذنه ومن أنفه، فإن هذه الخروق والثقوب أفضل من فروج النساء، تعالىٰ الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا.

فهؤلاء النصارىٰ يقولون: إنَّ كون الله مولودًا من فرج مريم، غير كونه مولودًا في الأزل من الأب، بل هما ولادتان روحانية وجسمانية.

وهم إذا طولبوا بتفهُّم ما يقولونه[2]، وقيل لهم: هذا لا يُتصوَّر؛ أن يكون ربُّ العالمين يَخرج من ثُقْب ضيِّق، لا فَرْج ولا فم ولا أذن ولا غير ذلك من الأثقاب. قالوا: هذا فوق العقل، واعترفوا بأن هذا لا يتصوره العقل.

فيقال لهم: هذا الكلام لم يَقُلْه نبي من الأنبياء، ولم ينطق[3] نبيٌّ من الأنبياء بأن مريم حَمَلتْ برب العالمين ووَلدتْه، بل ولا نطق نبيٌّ من الأنبياء بأن الله مولود، ولا شيءٌ من صفاته مولودًا، لا علمُه ولا حياتُه ولا غيرُ ذلك، ولا نطق نبيٌّ من الأنبياء ـ لا المسيح ولا غيره ـ بأن الله اتَّحد بشيء من المخلوقات.

وليس في الإنجيل وغيرِه ـ مما يُنقل عن الأنبياء ـ شيءٌ من ذلك، بل غاية ما

---

(١) المطبوعتان: «شقوق».

(٢) (ل): «بتفهيم ما يقولون».

(٣) (ل) زيادة: «به».



فيها كلماتٌ[1] متشابهة، كقوله: «أنا وأبي واحد»[2]، كما قال الله لمحمد: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [الفتح:١٠]. وقوله: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء:٨٠].

فإذا قال بعض ملاحدة المسلمين من الشيعة أو المتصوِّفة أو غيرهم: إن الله اتحد بمحمد؛ لقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [الفتح:١٠] كان هذا من جنس قول النصارىٰ.

والآية لم تدلَّ علىٰ ذلك، بل مبايعةُ الرسول مبايعةٌ لله؛ لأن الرسول أمر بما أمر الله به[3].

فليس في كلام الأنبياء أن الله ولا شيئًا من صفاته مولودٌ الولادة التي يُسمُّونها ولادةً عقليّةً وروحانيّةً، ولا في كتبهم أن شيئًا من صفات الله يسمَّىٰ ابنًا لله، ولا أن اللاهوت ابنُ الله، فضلًا عن أن يَنطقوا بأن الله مولودٌ من امرأةٍ ولادةً، وخَرَج من فَرْجها، فيكون مولودًا ولادةً جسمانية.

ولهذا لما تنازعت النصارىٰ في ذلك، لم يكن لمن ادَّعاه علىٰ من نفاه حجةٌ من نصوص الأنبياء، غايةُ ما عندهم التمسُّكُ بألفاظٍ متشابهةٍ، ومعها[4] ألفاظٌ صريحةٌ محكمةٌ، تُبيِّن أن المولود إنما هو بشر.

فإذا قالوا في الألفاظ المتشابهة: لا نعلم مرادَ الرسول بها، كان هذا مما قد يُعذَرون به، فإن المتشابِهَ من النصوص لا يَعلم تأويلَه إلا الله والراسخون في العلم.

---

(١) المطبوعتان زيادة: «مجملة»، وليس في النسخ.

(٢) «يوحنّا»: (١٠: ٣٠).

(٣) «به» ساقط من المطبوع. وفي المطبوعتين زيادة: «ونهىٰ عما نهىٰ الله عنه»، وليس في الأصول.

(٤) المطبوعتان: «وتغيير».

فإذا قالوا: لسنا من الراسخين في العلم الذين يعلمون تأويله = كانوا شاهدين علىٰ أنفسهم بعدم العلم، وشهادةُ الإنسان علىٰ نفسه مقبولة.

بخلاف القول الذي تكلَّموا به هم، وزعموا أن معناه يدل عليه كلامُ الأنبياء أو يدل عليه العقل، فإن عليهم أن يُبَيِّنوا معناه الذي عَنَوْه به، وعليهم أن يبيِّنوا أنه قد دل علىٰ ذلك شرعٌ أو عقلٌ.

فإذا قالوا: نفسُ الكلام الذي قلناه لا نتصوَّرُ معناه، كانوا معترفين أنهم يقولون علىٰ الله ما لا يعلمون، وهذا حرامٌ عليهم.

وإن قالوا: إن كلام الأنبياء دل علىٰ ذلك، كان غايةَ ما عندهم التمسكُ بالمتشابه، وحينئذ فيطالَبون بتفسير المتشابه، والجمعِ بينه وبين المحكَم علىٰ وجهٍ صحيحٍ معلومٍ، وإلا فإذا قالوا: هذا فوق العقل لا نفهمه، قيل لهم: فدعوا المتشابه لا تحتجُّون[1] به، ولا تذكروا[2] له معنًىٰ تزعمون أنكم لا تعقلونه.

فمتىٰ ثبت عن الأنبياء قولٌ وقال قوم: إنا لا نفهمه = فإنهم يُصَدَّقُون علىٰ أنفسهم.

وأما إذا فَسَّروا كلام الأنبياء بقولٍ عبَّروا به عن[3] مراد الأنبياء وقالوا: هذا مرادُهم مع تعبيرهم عنه بعبارات أخرىٰ = طولبوا بأن يبينوا ذلك المعنىٰ، وقيل لهم: إن فهمتم[4] ما قلتموه فبيِّنوه، وإن لم تفهموه فلا تتكلموا بلا عِلم.

---

(١) كذا النسخ الخطية وط. النيل، وتقدم توجيه نظائره، وفي المطبوع: «تحتجوا» علىٰ الجادّة.

(٢) (ط. النيل): «تذكرون».

(٣) المطبوع: «علىٰ»، خلاف النسخ.

(٤) (ل) زيادة: «هو»، ولا وجه لها.

قال سعيد بن البطريق[1]: «إن أئمة الضلالة - أعني «**نسطورس**»[2] و«**أرطيوس**»[3] و«**ديسقورس**»[4] و«**سورس**»[5] و«**يعقوب البرادعي**»[6] وأشياعهم الذين أرادوا أن يقيموا الزيف والمحال، ولم يرجعوا إلىٰ خشية الله، وزاغوا عن سبيل الحق لسوء رأيهم - فقد تورطوا في بحر الضلالة.

وهم - جميعًا - فيما ارتطموا فيه من ضلالتهم يُضمِرون - جهلًا منهم - باتحاد لاهوت سيدنا المسيح بناسوته، ويتورَّط كل واحد منهم في وجهٍ من وجوه الخلطة، ويتمسَّك به.

فقد رأيت أن أوضِّح وجه الخلطة، وأبيِّنَ ذلك؛ لتقف علىٰ فساد قولهم.

إن من عظيم تدبير الله وكمالِ عدلِه وجليلِ رحمتِه، أن بَعث كلمتَه الخالقة التي بها خَلَق كلَّ شيء[7]، من جوهره، ليست مخلوقة، ولكن مولودةٌ منه[8]

---

(١) في «تاريخه»: (ص١٦١)، بتصرف يسير، وما ألحق بين معكوفين فزيادة منه.

(٢) المطبوعتان: «نسطوريوس»، وقد تقدم قريبًا.

(٣) «تاريخ ابن البطريق»: «وافتيشيوس».

(٤) «ديسقورس» أسقف الاسكندرية بعد «كيرللس»، انتزع الرئاسة في مجمع (افسس) (٤٤٩م)، وأصدر القرار بإعلان مذهب الطبيعة الواحدة ولعن من يخالفه، إلاّ أنّ هذا القرار أغضب مخالفيه، فعقد مجمع (خلقيدونية) (٤٥١م) حيث قُرّر فيه تأييد ازدواج طبيعة المسيح وإبطال قرار المجمع السابق. ولُعن ديسقورس ومن شايعه ونُفِي إلىٰ فلسطين، ومات في منفاه. «الموسوعة الإيطالية»: (١٢/ ٩٤٩).

(٥) «سورس أو ساويرس» القسطنطيني، من أشهر ممثِّلي (المونوفيزيقية) القائلة بأن لعيسىٰ طبيعة واحدة، وهي الألوهية، وكان بطريك (أنطاكية) في (٥١٢م ــ ٥١٨م)، وبعد تنحيته احتمىٰ بالاسكندرية، ثم دعي إلىٰ القسطنطينية، ولكنه كفِّر في مجمع (٥٣٦م) فهرب من جديد إلىٰ مصر، وفيها مات سنة (٥٣٩م). «الموسوعة الإيطالية»: (٣١/ ٥٥٧).

(٦) يعقوب البرادعي، المؤسس الحقيقي للكنيسة المونوفيزيقية القائلين بالطبيعة الواحدة، ولهذا تنسب إليه هذه الكنيسة (اليعقوبية)، عين أسقفًا لسوريا وآسيا الصغرىٰ، مات في (٥٧٨م). «الموسوعة الإيطالية»: (٢٦/ ٩٣٣).

(٧) زِيْد بعده في المطبوع: «هي التي»، وليست في النسخ الخطية، وسيأتي النصّ بدونها بعد ورقتين.

(٨) (ط. النيل) زيادة: «مِن».

قبلَ كلِّ الدهور، ولم يكن الله بلا كلمته ولا روحه قط، ولا كانت الكلمة بَرِيَّةً منه قط، ولا من روحه الخالقة، ولا من جوهره، فهبطت كلمة الله الخالقة بقوامها القائمِ الدائم الثابت، الذي لم يزل ولا يزال، فالتحمتْ من مريم العذراء ـ وهي جاريةٌ طاهرةٌ مختارةٌ من نسلِ داود، اصطفاها الله لهذا التدبيرِ من نساء العالمين، وطهَّرها بروح القدس، روحِه الجوهرية، التي[1] جعلها أهلا لحلول كلمة الله الجوهرية بها ـ فاحتَجبت الكلمة الخالقة بإنسان مخلوقٍ خَلَقَتْه لنفسها، بِمَسَرَّة الأب ومؤازرةِ روح القدس، خلقًا جديدًا من غير نطفةٍ آدميةٍ جَرَتْ عليها الخطيئة، ومن غير مجامعة بشريَّة ولا انفكاك عُذْرةِ تلك الجارية المقدَّسة، فهو إنسان تام بجسده ونفسه الدموية وروحه الكلمانية، التي [هي][2] من صورة الله في الإنسان وشِبهه، فكانت مَسْكنًا لله في حلوله واحتجابه [بها][3]؛ لِلُطْفِها عن جميع ما لَطُف من الخلائق كلِّهم.

واعلم أنه لا يُرىٰ شيءٌ من لطيف الخلق إلا في غليظ الخلق، ولا يُرىٰ ما هو لطيف[4] من اللطيف إلا مع ما هو أغلظ منه فيما يَظهر لأهل الأثقال من غليظ الخلق.

وإنا وَجدنا روحَ الإنسان العاقلة الكَلِمانية ألطفَ من لطيف الخلق، فلذلك كانت أولىٰ خلق الله بحجاب الله، فكانت لها حجابًا ولمن هو ألطفُ منها، وكانت النفس الدموية لها حجابًا والجسدُ الغليظ حجابًا.

فعلىٰ هذا خالطتْ كلمةُ الله الخالقة لنفس الإنسان الكاملة بجسدها ودمها

---

(١) كذا عامة الأصول، والمطبوعتان: «حتىٰ»، موافقًا لمصدر النقل.

(٢) ما بين المعكوفين من مصدر النقل.

(٣) ما بين المعكوفين من المصدر.

(٤) كذا في النسخ، وفي مصدر النقل: «ألطف»، وهو أظهر.

وروحها العاقلة الكَلِمانية، وصارتْ كلمة الله بقوامها قواما لتثليث[١] الناسوت التي كمُل جوهرُها بتقويم قوام كلمة الله إياها؛ لأنها لم تُخلَق ولم تك شيئًا إلا بقولٍ[٢] من كلمة الله الذي خَلَقها وكَوَّنها، لا من شيءٍ[٣] سَبَق قبل ذلك في بطن مريم، ولا من سبب[٤] كان لها [مبتدأً][٥]، من نطفةٍ ولا من غير ذلك، غير قوام الكلمة الخالقة الذي هو أحدُ التثليث الإلهي ـ فذلك القوام معدودٌ معروفٌ مع الناس ـ لَمَّا ضُمَّ إليه وخَلَقَه له؛ التَحَمَ به من جوهر الإنسان، فهو ـ بتوحيد ذلك القوام الواحد ـ قوامٌ لكلمة الله الخالقة، واحدٌ في التثليث بجوهر لاهوته، واحدٌ في[٦] الناس بجوهر ناسوته، وليس باثنين، ولكنْ واحدٌ مع الأب والروح، وهو إياه واحد مع الناس جميعًا، بجوهرين مختلفين؛ من جوهر اللاهوت الخالق، وجوهر الناسوت المخلوق، بتوحيد القوام الواحد قوام الكلمة التي هي الابن المولود من الله قبل الأدهار كلِّها، وهو إياه المولود من مريم العذراء في آخر الزمان من غير مفارقةٍ من الأب ولا من روح القدس».

قلت: فهذا كلام سعيد بن البطريق الذي قرَّر به دينَ النصارىٰ، وفيه مِن الباطل ما يطول وصفه، لكن نذكر من ذلك وجوهًا.

الوجه الأول: قوله: إن من عظيم تدبير الله أنْ بعث كلمتَه الخالقةَ، التي بها

---

(١) كذا عامة الأصول، وفي المصدر: «لتلك».

(٢) كذا الأصول الخطية، وفي (ط. النيل) «نقول»، والمصدر: «بِقوامٍ».

(٣) في الأصول الخطية والمطبوعة بإقحام: «لا»، ولا وجه لها، وستأتي العبارة بدونها في الوجه الحادي عشر.

(٤) (د، المطبوعتان): «شيء»، والمثبت من (ل) ومصدر النقل، وسيرد النص بها عند الوجه الحادي عشر باتفاق النسخ.

(٥) ما بين المعكوفين من مصدر النقل.

(٦) (ل): «من»، وكذا (د)، ثم أصلح إلىٰ المثبت، وهو ما في مصدر النقل.

خَلَق كلَّ شيء من جوهره، ليست مخلوقة، ولكن مولودةٌ منه، فهبطتْ كلمة الله الخالقة بقوامها[1] القائم الدائم، فالتحمتْ من مريم العذراء.

فيقال: قد جعلتَ الكلمةَ خالقةً[2]، وقلتَ[3]: ولا كانت الكلمة بَرِيَّةً منه، ولا من روحه الخالقة، وقلت ـ بعدها ـ: فاحتَجبت الكلمةُ الخالقةُ بإنسان مخلوق، خلقتْه لنفسها بمسرَّة الأب ومؤازرة روح القدس جميعًا، خلقًا جديدًا.

فيقال لهم: أخالقُ العالم ـ عندكم ـ خالقٌ واحدٌ وهو إله واحد، أم للعالم ثلاثةُ آلهة خالقون؟

فإن قالوا: إن الخالق واحدٌ، وهم ثلاثة[4] خالقون، كما أنهم في كثير من كلامهم يُصرِّحون بثلاثة آلهة، وثلاثةِ خالقين، ثم يقولون: إله واحد، وخالق واحد.

فيقال: هذا تناقض ظاهر، فإما هذا، وإما هذا.

وإذا قلتم: الخالق واحد، له ثلاث صفات، لم ننازعكم في أن الخالق له صفات، لكن لا يختص بثلاثة.

فإن قالوا بثلاثةِ آلهةٍ، ثلاثةِ[5] خالقين، كما قد كثُر منهم[6] في كثير من كلامهم، بان كفرُهم وعظُم شركُهم، وبان أن شركهم أعظم من كل شرك في العالم، فغاية المجوس الثنوية ـ إثبات اثنين، نورٍ وظُلْمةٍ، وهؤلاء يثبتون ثلاثة.

---

(١) (ل): «بقوام».

(٢) المطبوع: «الخالقة»، خلافًا للأصول.

(٣) المطبوعتان زيادة: «بعد هذا» وليس في النسخ.

(٤) المطبوعتان زيادة: «آلهة»، خلاف المخطوطات.

(٥) «ثلاثة» سقط من المطبوع.

(٦) (ل): «كما قد لزمهم».

ثم الأدلة السمعية في التوراة والإنجيل والزبور وسائر كلام الأنبياء مع الأدلة العقلية الـمُثْبِتة[1] لكون الخالق واحدًا ـ كثيرةٌ جدًا لا يمكن حصرها هنا.

وإن قالوا: إن الخالق واحد، له صفات.

قيل لهم: فهذا مناقض لقولكم: «إنه بَعَث كلمته الخالقة»، وقولكم: «ولا كانت الكلمة برية منه ولا من روحه الخالقة»، وقولكم: «فهبطت الكلمة الخالقة»، وقولكم: «فاحتَجبت الكلمة الخالقة بإنسان مخلوق، خلقته لنفسها بمسرَّة الأب ومؤازرة الروح». فهذا يقتضي أن الكلمة خالقة وأن الروح خالقة، وأنها خَلَقتْ بمسرة الأب الخالق ومؤازرة الروح الخالقة، وهذا الخالق هبط والأب لم يهبط.

فإذا كان الخالق واحدا له صفات، لم يكن هنا إلا خالق واحد.

الوجه الثاني: قولكم: «بعث كلمتَه الخالقة التي بها خَلَق كلَّ شيء»، وقد نَطقتْ الكتبُ بأن الله يخلق الأشياء بكلامه، فيقول لها: «كن» فيكون، هكذا في القرآن والتوراة وغيرهما.

لكن الخالق هو الله تعالىٰ يخلق بكلامه، ليس كلامُه خالقًا، ولا يقول أحدٌ قطُّ: إن كلام الله خَلَق السماوات والأرض.

والتوراة كلام الله، والإنجيل كلام الله، ولا يقول أحد: إن شيئًا من ذلك خَلَق السماوات والأرض، ولا يقول أحدٌ: يا كلام الله اغفر لي وارحمني.

فقول هؤلاء: إن كلمته هي الخالقة وإنه خَلَق بها ـ كلامٌ متناقض،

---

(١) (د، المطبوعتان): «المبيِّنة».

فإنها إن كانت هي الخالق(١)، لم تكن هي المخلوق به، فالمخلوق به ليس هو الخالق.

الثالث(٢): أن يقال: قولكم: «كلمةُ الله الخالقة» أهي كلامُ الله كلُّه، أم هي بعضُ كلام الله، أم هي المعنىٰ القائم بالذات القديم الأزليّ ـ الذي يُثبِته ابنُ كُلَّاب(٣) ـ أم حروف وأصوات قديمة أزلية كما يقوله بعض الناس(٤)، أم هي الذات المتكلِّمة؟

فإن كانت هي الذات المتكلِّمة، فهي الأب والرب، وتكون هي الموصوفة بالحياة، فلا يكون هناك كلامٌ مولودٌ، ولا كلمةٌ أُرسِلتْ، ولا غير ذلك مما ذكروه(٥)، وهذا خلاف قولهم كلهم، فإن الكلمة المتَّحدة بالمسيح ليست هي الأب عندهم.

وإن قالوا: بل هي كلام الله كله.

قيل [لهم](٦): فيكون المسيح هو التوراة والإنجيل والقرآن وسائر كلام الله، وهذا لا يقولونه، ولم يقلْه أحدٌ، ولا يقوله عاقل.

---

(١) المطبوعتان: «الخالقة» خلاف الأصول.

(٢) المطبوع زيادة: «الوجه»، وليس في النسخ.

(٣) هو عبد الله بن سعيد بن كلاب، أبو محمد البصري، رأس المتكلمين في زمنه، صَنَّف كتبًا في التوحيد والصفات، ردَّ فيها علىٰ الجهمية والمعتزلة، وربَّما وافقهم. (ت بعد ٢٤٠هـ). ترجمته في «السّير»: (١١/ ١٧٤)، و«الوافي بالوفيات»: (١٧/ ١٠٤).

وينظر مذهبه في «الكلام» في: «النبوات»: (ص٥٨٨)، و«مختصر الصواعق»: (٢/ ٢٥٥).

(٤) وهم طوائف من أهل الكلام والحديث من السَّالمية وغيرهم، كما نَسَبه المصنف في: «منهاج السنة»: (٢/ ٣٦٠)، و«مجموع الفتاوىٰ»: (١٢/ ١٦٦).

(٥) المطبوع: «ذكره».

(٦) في النسخ الخطية: «لكم»، والمثبت كالمطبوعتين، وهو أليق بالسياق.

وإن قالوا: إنها هي المعنىٰ الواحد القديم الأزلي، أو الحروف والأصوات القديمة الأزلية.

قيل لهم: هذان القولان، وإن كانا باطلَين، فإن قلتم بهما لزمكم أن يكون المسيح هو كلام الله كلُّه، فإن هذين ـ عند من يقول بهما ـ هما جميع كلام الله، والتوراة والإنجيل وسائر كلام الله، عبارة عن ذلك المعنىٰ القائم بذات الله، وهو الحروف والأصوات القديمة القائمة بالذات عند من يقول بهذين.

وإن قلتم: إن المسيح بعض كلمات الله = فحينئذ لله كلماتٌ أُخَر غير المسيح، فاجعلوا كل كلمة خالقًا، كما جعلتم الكلمة المتَّحدة بالمسيح خالقًا، إذ كنتم تقولون: «الكلمة هي الخالقة وهي المخلوق بها»، فقولوا عن سائر كلمات الله إنها خالقة مخلوق بها، وحينئذ فيتعدد الخالق بتعدد كلمات الله.

وإذا كانت كلمات الله لا نهاية لها، كان للخلق خالقون[1] لا نهاية لهم، وهذا غاية الباطل والكفر.

وبالجملة، أي شيء فسَّروا به الكلمة تَبيَّن به فساد قولهم، ولكنهم يتكلمون بما لا يفهمونه، ويقولون الكذب والكفر المتناقض، وإنما عندهم تقليدُ مَن أضلَّهم، كما قال تعالىٰ[2]: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهۡوَآءَ قَوۡمٖ قَدۡ ضَلُّواْ مِن قَبۡلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرٗا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة:٧٧].

---

(١) المطبوع: «الخلق خالقون».

(٢) المطبوع زيادة: «قل» صدر الآية الكريمة، خلافًا للنسخ الخطية والمطبوعة، وكأنَّ المصنف قصد الاستشهاد ببعض الآية، وهو الأليق بالسياق.

الرابع[1]: أن يقال لهم: هذا الكلام [إن] لم[2] يُعلَم بالمعقول، فليس في المنقول[3] ما يدل عليه، وأنتم لا تدَّعون أنكم عرفتموه بالعقل، لكن بما نُقِل عن الأنبياء، وأنتم قد فسَّرتم كلمتَه بعلمه وحكمته، وروحَ القدس بحياته، فعن[4] أي نبيٍّ تنقلون أن علم الله وحكمته مولودةٌ منه، وأنه يسمَّىٰ ابنًا[5]، وأن علمه ـ أو حكمته ـ خَلَق كلَّ شيء، وأن حياته خَلقتْ كلَّ شيء، وأن علمَه خالق وإله ورب، وحياتَه خالقة وإله ورب، وليس في الأنبياء[6] من سمَّىٰ شيئًا من صفات الرب ولدًا له ولا ابنًا، ولا ذَكر أن الله وَلد شيئًا من صفاته.

فدعواكم أن صفته القديمة الأزلية وُلِدتْ مرتين، مرة ولادة قديمة أزلية، وولادة حادثة من فرج مريم ـ كذبٌ معلومٌ علىٰ الأنبياء، لم يقل أحد منهم: إن الله وَلَدَ، ولا إن شيئا من صفاته ولدَه، لا ولادة روحانية، ولا ولادة جسمانية.

وهذا وإنْ أَبْطلَ قولَ المَلَكِيَّة، فهو لِقول اليعقوبية أشدُّ إبطالًا، وهو مبطِلٌ ـ أيضًا ـ لقول النُّسطورية، فإنهم يقولون بالأمانة التي فيها أنه مولودٌ قديم أزليّ، فإن طوائفهم الثلاثة متفقون علىٰ الأمانة التي ابتدعوها في زمن «قسطنطين» بعد أكثر من ثلاثمائة سنة من[7] المسيح.

---

(١) المطبوعتان زيادة: «الوجه».

(٢) كذا في (ل)، وزيادة «إن» يقتضيها السياق، وموضع العبارة طمس في (د)، وفي المطبوعتين: «أن يقال لهم: ما لم»، وقد يوهم ـ بعموم لفظه ـ معنىٰ فاسدًا؛ فتأمل!

(٣) (ل): «العقول».

(٤) المطبوع: «فمِن»، خلاف النسخ.

(٥) (ل): «ابنه».

(٦) (ل): «الأشياء»، تصحيف.

(٧) (ل) زيادة: «زمن».

الخامس[1]: قولكم: بَعث كلمتَه الخالقة، فهبطت كلمة الله الخالقة التي بها خَلق كل شيء، ليست مخلوقة، ولكنْ مولودةٌ منه، ولم يكن الله بلا كلمته ولا روحه قط.

من قال من الأنبياء: إنه لم يكن بلا روحه قط، أو إن روحه صفة له قديمة، أو إنها حياته؟

وكلام الأنبياء كلُّه ينطق بأن روح الله وروحَ القدس ونحوَ ذلك هو ما نزَّله[2] علىٰ الأنبياء، كالوحي والتأييد، أو الملائكة، فليست روح الله صفةً قائمةً به، لا حياته[3] ولا غيرها، ولكنها أمر بائن عنه.

السادس[4]: أنه إذا كان قد بَعَث كلمتَه الخالقة وهبطتْ والتحمتْ من مريم، فهو نفسه رب العالمين هبط والتحم من مريم، أم ربُّ العالمين نفسه لم يَهبط ولم يَلتحم من مريم، وإنما هبط والتحم الكلمة التي أرسلها؟

فإن قلتم: هو نفسه هبط والتحم، كان الأبُ ـ الوالدُ للكلمة ـ هو الذي هبط والتحم، وكان الأب هو الكلمة، وهذا مناقض لأقوالكم.

وإن قلتم: إن المبعوث الهابط الملتحِم ليس هو الأب، بل هو كلمة الرب، فقد جعلتموه الخالقَ، فيكون هناك خالقان، خالق أُرسِل فهَبَط والتَحَم، وخالق أَرسل ذلك ولم يهبط ولم يلتحم، وقد أثبتُّم خالقًا ثالثًا، وهو الروح، وهذا تصريح بثلاثة آلهة خالقين.

---

(١) المطبوعتان زيادة: «الوجه»، خلافًا للأصول.

(٢) المطبوعتان: «ينزله».

(٣) «لا حياته»: ساقط من المطبوعتين، وفي هامش (د) طمس في موضع اللَّحَق.

(٤) المطبوعتان زيادة: «الوجه» ليست في (د، ل).

الوجه[1] السابع: أنه قال: إن الله بعث كلمته الخالقة التي بها خَلَقَ كل شيء، فمع كونه جعلها خالقة، جعل أنه بها خَلَق كل شيء، والذي خَلَقَ بها كلَّ شيء ـ هو خالقٌ[2]، فجعلها[3] خالقةً، وجعل خالقًا آخر[4]، وجعل أحدَ الخالقَيْن[5] قد خَلَق الآخرُ به كلَّ شيء، وجعل هذا الخالقَ[6] قد بَعث ذاك الخالقَ الذي به خَلَق كلَّ شيء، وجعل الكلمةَ الخالقةَ احتجبتْ بإنسان مخلوق خَلَقَتْه لنفسها بمسرَّة الأب ومؤازرة روح القدس خَلقًا جديدًا.

وإذا كانت هي الخالقة[7] بمسرَّة الأب[8]، فالأب لم يَخلقْه، بل سُرَّ بذلك، وروح القدس وازرت ذلك، والخالق خلق الخلق.

ومعلوم أنه إذا كان للخالق من يوازره على الخلق، لم يكن مستقلًا بالخلق، بل يكون له فيه شريك.

فهذه الكلمة، تارة يقولون: هي الخالقة، وتارة يقولون: خَلَق بها الخالقُ فخَلَقَتْ[9]، وتارة يقولون: إن روح القدس وازرها في الخلق، فهذه أربعة أقوال[10] ينقض بعضها بعضا.

فإن كان الله هو الخالقُ لكلِّ شيء فالخالق واحد، فليس هناك خالق آخر ولا شريكَ له في الخلق.

---

(١) ضرب على كلمة «الوجه» في (ل).

(٢) وهو الأب.

(٣) ضمير الفاعل: لابن البطريق ومن دان بقوله. والمفعول: الكلمة.

(٤) وهو الرب. وضمير الفاعل لابن البطريق أيضًا.

(٥) وهو الكلمة. والآخر: هو الأب.

(٦) الرب. والمبعوث: الكلمة.

(٧) (د): «خالقة».

(٨) المطبوعتان زيادة: «الخالق على الخلق»، خلاف النسخ الخطية.

(٩) (ل): «وتارة يقولون خلق بها الخلق، وتارة يقولون فخلقت».

(١٠) كذا، والظاهر ثلاثة.

والخالق إذا خلق الأشياء بقوله: «كن» لم يكن كلامه خالقًا، ولو كانت كل كلمة إلهًا خالقًا، لكان الآلهة الخالقون كثيرين لا نهاية لهم.

ثم قال: ليست بمخلوقة ولكنْ مولودةٌ منه من قبل كل الدهور.

فيقال: مَن مِن الأنبياء سمَّىٰ شيئًا من صفات الله مولودًا قديمًا أزليًّا(١)؟ وأيضًا(٢)، فكيف يكون مولودٌ(٣) قديم أزليٌّ؟ وهل يُعقل مولودٌ إلا محدَثًا؟

وأيضًا، فإذا جاز أن تكون الكلمة ـ التي يفسِّرونها بالعلم أو الحكمة ـ مولودةً منه، فكذلك حياتُه تكون(٤) مولودة منه، وإن كانت حياته منبثقة منه، فكلمته منبثقة منه.

فجَعْل إحدىٰ الصفتين الأزليتين مولودةً من(٥) الأزل غير منبثقة، والأخرىٰ ليست مولودة من الأزل، بل منبثقة ـ مع كونه باطلا = فهو متناقضٌ، وتفريق بين المتماثلين.

فإنه إن جاز أن يقال للصفة القديمة الأزلية: إنها مولودة منه = فالحياة مولودة، وإن جاز أن يقال: إنها منبثقة؛ فالكلمة منبثقة.

وأيضًا، فكون الصفة إلهًا خالقًا، وإثبات ثلاثة آلهة خالقين مع قولهم: إن الخالق واحد - تناقض آخر.

---

(١) (ل): «مولودًا له».

(٢) «وأيضًا» ليس في (د، والمطبوعتين).

(٣) بالرفع كما في عامة الأصول، علىٰ أن «كان» تامة، لا ناقصة كما ضَبَطه في المطبوع، وكلاهما متَّجه.

(٤) «تكون» سقط من (ل).

(٥) (ل): «هي».

وأيضا فقوله: «ولم يكن الله بلا كلمته ولا روحه قط» إن أراد بروحه حياته، فهذا صحيح، لكن مَن مِن الأنبياء سمَّىٰ حياة الله روحَه؟ ومن الذي جعل لله[1] روحًا قديمة أزلية؟ وهل هذا إلا افتراء علىٰ الأنبياء؟

وليس لقائل أن يقول: إن هذا نزاع لفظيٌّ فلا اعتبار به؛ لأن هذا تفسير لكلام الأنبياء، فهم الذين تكلموا بروح الله وروح القدس ونحو ذلك، ولم يُرِد أحدٌ بذلك حياة الله قط.

فتسمية حياة الله روحًا، وتفسير مراد الأنبياء بذلك افتراءٌ علىٰ الله ورسله.

الوجه الثامن: قوله: «فهبطتْ كلمة الله الخالقة بِقِوَامها القائم الدائم الثابت الذي لم يزل ولا يزول، فالتحمت من مريم العذراء، وهي جارية طاهرة، مختارة من نسل داود، اصطفاها الله لهذا التدبير من نساء العالمين وطهَّرها بروح القدس، روحِه الجوهرية، التي جعلها أهلا لحلول كلمة الله الجوهرية بها، فاحتَجبَت الكلمةُ الخالقةُ بإنسان مخلوق خَلَقَتْه لنفسها بمسرَّة الأب ومؤازرة روح القدس خلقًا جديدًا».

فيقال: إن الكتب دلَّتْ علىٰ أن المسيح تجسَّد من روح القدس، ومن مريم العذراء البتول، وهكذا هو في الأمانة التي لهم، وبهذا أخبر القرآن؛ حيث أخبر في غير موضع، أنه نَفَخ في مريم من روحه مع إخباره أنه أَرسل إليها روحَه.

قال تعالىٰ: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ مِنۡ أَهۡلِهَا مَكَانٗا شَرۡقِيّٗا ﴿١٦﴾ فَٱتَّخَذَتۡ مِن دُونِهِمۡ حِجَابٗا فَأَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرٗا سَوِيّٗا ﴿١٧﴾ قَالَتۡ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحۡمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيّٗا ﴿١٨﴾ قَالَ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمٗا زَكِيّٗا ﴿١٩﴾ قَالَتۡ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٞ وَلَمۡ يَمۡسَسۡنِي بَشَرٞ وَلَمۡ أَكُ بَغِيّٗا ﴿٢٠﴾ قَالَ كَذَٰلِكِ قَالَ

(١) المطبوع: «الله»، سهو.

رَبُّكِ هُوَ عَلَىَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِّنَّا وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا (٢١) ۞ فَحَمَلَتْهُ فَٱنتَبَذَتْ بِهِۦ مَكَانًا قَصِيًّا (٢٢) فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ إِلَىٰ جِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ قَالَتْ يَٰلَيْتَنِى مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا ﴾ [مريم: ١٦ - ٢٣]

وقال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا وَجَعَلْنَٰهَا وَٱبْنَهَآ ءَايَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ٩١].

وقال تعالىٰ: ﴿وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ ٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم:١٢]. فالكتب الإلهية يصدق بعضها بعضا.

لكن دعواكم أن روحَ القدس، روحُ الله الجوهرية -أي حياته القديمة الأزلية- أمرٌ مخالف لجميع كتب الله وأنبيائه.

فلم يفسِّر أحدٌ منهم روحَ القدس بصفة الله، لا جوهرية ولا غير جوهرية، ولا قديمة ولا غير قديمة، ولا أرادوا بذلك حياة الله[1].

فقولكم هذا، تبديلٌ لكلام الله وكلام أنبيائه ورسله، كما أنكم في قولكم: إن كلمة الله أو علمه أو حياته مولودةٌ منه، وإن صفته القديمة الأزلية هي ابنُه= مما حرَّفتم فيه كلام الأنبياء، فلم يُرِد أحدٌ منهم هذا المعنىٰ بهذا اللفظ قط، ولم يُطلَق في جميع الكتب التي عندكم لفظُ الابن والمولود[2] إلا علىٰ محدَث مخلوق، لا علىٰ شيء قديم أزلي، لا موصوف ولا صفة ولا علم ولا كلام ولا حكمة، ولا غير ذلك.

---

(١) (ل): «حياته».

(٢) المطبوع: «المولود» بإسقاط واو العطف، خلاف النسخ.

وكل ولادة في الكتب الإلهية التي عندكم وغيرِها، فهي ولادة حادثة زمانية، وكل مولود، فهو مخلوق محدَث[1] زماني، ليس في الكتب ولادةٌ قديمة أزلية ولا مولود قديم أزلي، كما ادَّعيتم[2] ذلك في أمانتكم وغيرها.

فلو كان ما ذكرتموه ممكنًا في العقول، لم يَجز أن تجعلوه[3] موجودًا واقعًا، و[تقولوا][4]: الأنبياء أرادوا ذلك، إلا أن يكونوا بيَّنوا أن ذلك مرادهم.

فإذا كان كلامهم صريحًا في أنهم لم يريدوا ذلك، والمعقول الصريح يناقض ذلك = كان ما قلتموه كذبًا علىٰ الله وعلىٰ أنبيائه ورسله ومسيحه، وكان باطلًا في المعقول، وكنتم ممن قيل فيه[5]: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠].

ثم يقال: أنتم قلتم: «إن الكلمة الخالقة هبطت فالتحمت من مريم، واحتجبت بإنسان مخلوق خلَقَتْه لنفسها»، وقلتم: «إن مريم حَمَلتْ بالإله الخالق وولدتْه الذي هو الابن».

فإذا جوَّزتم أن تكون مريم هي أُمًّا للخالق الذي هو الابن[6] وولدتْه = فَلِم لا يجوز أن تكون زوجةً للخالق ـ الذي هو الأب ـ مع أن الخالق الْتَحَم من مريم؟ وقد قلتم: لَمْ يكن الله بلا كلمته ولا روحه قط، ولا كانت الكلمة بَرِيَّة منه قطّ، ولا من روحه الخالقة ولا من جوهره.

---

(١) المطبوعتان: «محدث مخلوق».

(٢) المطبوعتان: «كما ذكرتم»، خلاف الأصول الخطية.

(٣) (ل): «نجعله»، وكذا كان في (د) ثم أصلح إلىٰ المثبت.

(٤) (ل): «ونقول»، و(د): «وتقول»، وكأنّ الناسخ غَفَل عن إلحاق واو الجمع، كما فعل بما قبلها.

(٥) المطبوع زيادة: «وقالوا» صدر الآية الكريمة، خلافًا للأصول الخطية والمطبوعة، والظاهر قصْد الاكتفاء ببعض الآية، وهو بالسياق أليق.

(٦) المطبوعتان زيادة: «حملته»، خلافًا للنسخ الخطية.

فجعلتم الروحَ خالقةً، والله ـ الذي هو الأب ـ خالقًا، والمسيح قد تجسد من الروح الخالقة ومن مريم، فكما أن مريم أمه، فالروح الخالقة بمنزلة أبيه.

وأيضا فمريم لها اتصالٌ بالأب وبروح القدس، وكلاهما أب للمسيح علىٰ ما ذكرتموه.

فإذا[1] كانت مريم متَّصلةً بكل واحد ممن جعلتموه أبًا للمسيح، وقلتم: إن الخالق التحم من مريم، فهذا أبلغ ما يكون من جَعْلِ الخالق زوج مريم.

ومهما فسَّرتم به اتحادَ اللاهوت بناسوت المسيح المخلوق منها، كان تفسيرُ التحام اللاهوت بناسوت مريم حتىٰ يصير زوجًا لمريم أولىٰ وأحرىٰ، وليس في ذلك نقص ولا عيب إلا وفي كون اللاهوت ابن مريم، ما هو أبلغُ منه في النقص والعيب.

ومعلوم أن أُمّ[2] الإنسان أعلىٰ قدرًا عنده من زوجته، وأنَّ تسلُّطه علىٰ زوجته أعظمُ منه علىٰ أمِّه، فإن الرجل مالكٌ للزوجة، قوَّام عليها، والمرأةَ أسيرةٌ عند زوجها، بخلاف أمِّه.

فإذا جعلتم اللاهوت الخالق القديم الأزلي ابنًا لناسوت مريم بحكم[3] الاتحاد مع كونه خالقًا لها بلاهوته وابنًا لها بناسوته، ولم يكن هذا ممتنعًا عندكم ولا قبيحًا = فَأَنْ تكون مريمُ صاحبةً له وزوجةً وامرأةً بحكم الالتحام بالناسوت أولىٰ وأحرىٰ.

وإن كان هذا ممتنعًا وقبيحًا، فذاك أشدُّ امتناعًا وقبحًا.

---

(١) (ل): «وإذا».

(٢) «أم» سقطت من (ل، ط. النيل).

(٣) (ل): «فحكم»، خطأ.



ولهذا ذهب طوائف من النصارىٰ إلىٰ أن مريم امرأة الله وزوجته، وقالوا أبلغَ من ذلك، حتىٰ ذكروا شهوته للنكاح.

ولقد قال بعض أكابر عقلاء الملوك ممن كان نصرانيًّا: إنهم كانوا إذا انتَهَوا إلىٰ[1] قولهم: إن عيسىٰ ابنُ الله[2] = لم يُفهَم من ذلك إلا أن الله أحبلَ أمَّه وولدتْ له المسيحَ ابنَه[3]، كما يُحبِل الرَّجلُ المرأةَ وتَلِد له الولد، فيكون قد انفصل من الله جزءٌ في مريم بعد أن نكَحها، وذلك الجزء الذي من الله ومن مريم ولدتْه مريمُ كما تلد المرأة الولد الذي منها ومن زوجها، وقد قالت الجن المؤمنون: ﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً وَلَا وَلَدًا﴾ [الجن:٣].

فنزَّهوه عن هذا وهذا، وهؤلاء الجن المؤمنون أكملُ عقلًا ودينًا من هؤلاء النصارىٰ.

وقال تعالىٰ: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ ۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام:١٠١].

فقوله: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ﴾، تقديره من أين يكون له ولد؟ فـ «أنىٰ» في اللغة[4] بمعنىٰ: من أين ذلك؟ وهذا استفهام إنكار.

فبيَّن سبحانه أنه يمتنع أن يكون له ولد ولم تكن له صاحبة، مع أنه خالق كل شيء، وأن هذا الولد يمتنع أن يكون، وأن هذا الامتناع مستقرٌّ في صريح المعقول.

---

(١) (د، المطبوعتان): «نبَّهوا علىٰ».

(٢) (ل): «المسيح بن مريم بن الله».

(٣) (ل): «إلا أن المسيح ابنه».

(٤) «العين»: (٨/ ٣٩٩)، «الصحاح»: (٦/ ٢٥٤٥)، «لسان العرب»: (١٥/ ٤٣٧).

ثم إذا كانت الكلمة ـ التي هي الخالق المخلوق به ـ قد حلَّتْ في جوف مريم والتحمتْ من مريم، وخَلَقَتْ منها إنسانًا هو المسيح، خَلَقَتْه لنفسها واحتجبتْ به واتَّحدتْ به، فهل كان خلقُها لهذا الإنسان قبل الاتحاد والاحتجاب، أم حين ذلك؟

فإنه بعد ذلك ظاهر الامتناع، محالٌ أنها بعد الاحتجاب به والاتحاد خَلَقَتْه، بل لا بد أن تكون خلقته قبله أو معه.

فإن كان معه، لزم كون المخلوق متَّحدًا بالخالق دائما، لم تمرَّ عليه لحظة إلا وهو متَّحد به.

فإذا أمكن أن يقارِن المخلوق خالقه ـ وعندهم أنه أقام تسعة أشهر حملًا كعامة الناس، وقد ذكر[1] سعيد بن البطريق هذا ـ فإذا كان كذلك، كان الربُّ متحدًا بالمضغة والجماد الذي لا روح فيه.

وإذا جاز عليه هذا، جاز أن يتَّحد بسائر الجمادات، وهذا علىٰ قول الأكثرين الذين يقولون: إن الروح إنما نُفخت فيه بعد أربعة أشهر[2]، وهذا يُشْبه[3] قولَ جمهور النصارىٰ الذين يقولون: إن المسيح مات وصُلِب وفارقتْه[4] الروح الناطقة[5] المنفوخة فيه، والإله المتحد به لم يفارقه

---

(١) (ل، المطبوع) زيادة: «ذلك»، وكذا كان في (د) قبل التضبيب.
وإيراد ابن البطريق له في «تاريخه»: (ص١٦٠).
(٢) المطبوعتان زيادة: «ومن قال إنها نُفختْ فيه من حين أَخذَ الجسدَ من مريم»، وليس في النسخ الخطية.
(٣) (ل): «أشبه».
(٤) (ل، د) زيادة: «مستقر».
(٥) لم تحرَّر في (د). (ط. النيل): «الباطلة».

[أبدًا][(١)]، فإنهم يقولون: إنه من حين اتحد بناسوت المسيح لم يفارقه، بل هو الآن متَّحد به، وهو في السماء قاعدٌ عن يمين أبيه، وذلك القاعد هو[(٢)] الخالق القديم، والأب هو الإله الخالق القديم الأزلي، وهما مع ذلك إله واحد.

والمقصود هنا: أنهم يقولون باتحاد اللاهوت بجسدٍ لا روح فيه[(٣)] قبل النفخ وبعد الموت إلىٰ أن قام من قبره، فعادت الروح إليه، وحينئذ لم يَظهر من تلك المضغة[(٤)] شيءٌ[(٥)] من العجائب.

وهم يستدلون علىٰ إلهية المسيح بالعجائب[(٦)]، مع أنه كان الإله متَّحدًا به قبل أن يُظهِر العجائب، وحينئذٍ فلا[(٧)] يلزم من عدم ظهور العجائب من نبيٍّ[(٨)] الجزمُ بأن الربَّ لم يتَّحد به مع إمكان الاتحاد.

ويلزم أن كل جامد وحي ظهرتْ منه العجائبُ أن يكون ذلك دليلًا علىٰ أن الرب اتَّحد به.

وحينئذ فَعُبَّاد العجل أعذرُ من النصارىٰ، وإن كان من عُبَّاد الأصنام من يقول: إن الصنم خَلَق السماوات والأرض، فهو أعذر من النصارىٰ؛ لأن ظهور العجائب من الحيوان الأعجم والجماد أعظمُ من ظهورها من الإنسان الناطق،

---

(١) «أبدا» ليس في (ل)، ولم تحرر في (د).
(٢) (ل) زيادة: «الإله».
(٣) (د): «بجسد الابن».
(٤) (ل): «الصفة»، وكذا (د) قبل أن يضرب عليها.
(٥) «شيء» سقط من (د).
(٦) أي الخوارق.
(٧) (ل): «لا».
(٨) المطبوعتان: «شيء»، تصحيف.

لاسيَّما الأنبياء والرسل، فإن الأنبياء والرسل معروفون بظهور العجائب علىٰ أيديهم، فإذا ظهرتْ علىٰ يد من يقول: إني نبي مرسل، كانت دليلًا علىٰ نبوته لا علىٰ إلهيته.

والمسيح كان يقول: إني نبي مرسل، كما ذكر ذلك في الإنجيل في غير موضع، فأما الحيوان الأعجم والجماد، فلا يجوز أن يكون نبيًّا.

فإن جاز الاتِّحاد بالمضغة[1] والجسم المقبور الذي لا روح فيه = فاتّحاده بالعجل وبالصنم أولىٰ، وحينئذ فَخُوار العجل عجيبٌ منه.

فاستدلال عُبَّاد العجل بذلك علىٰ أنه إلهٌ خيرٌ من استدلال النصارىٰ علىٰ إلهية المُضغة، إن قُدِّر ظهور شيء من العجائب التي قد يستدلون بها.

وإن كانت تلك لا تدل إلا علىٰ نبوته ـ صلىٰ الله عليه وسلم تسليمًا.

الوجه التاسع: قوله: «فاحتَجبت الكلمة الخالقة بإنسان مخلوق خلقتْه لنفسها»، وقوله: «فكانت مسكنًا في حلوله واحتجابه لِلُطفها عن جميع ما لطُف من الخلائق كلهم».

يقال له[2] ـ أولا ـ: من أين لك أن روح الإنسان أَلْطفُ من جميع المخلوقات، وأنها أَلطفُ من الملائكة والروح الذي قال الله فيه: ﴿يَوۡمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ صَفّٗاۖ لَّا يَتَكَلَّمُونَ﴾[3] [النبأ:٣٨]، وأنها ألطف من الروح التي نفخ في آدم منه بقوله: ﴿وَنَفَخۡتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾ [الحجر:٢٩]، [ص:٧٢].

---

(١) (ل): «بالصفة».

(٢) المطبوع: «لهم»، خطأ.

(٣) المطبوعتان زيادة: «إلا من أذن له الرحمن» خلافًا للنسخ.

وبتقدير أن تكون ألطف؛ فأنت لا تقول: إن الاحتجاب والاتحاد كان بروح الإنسان مجرَّدة، بل بالجسد الناسوتي الدَّموي الغليظ، وتقول: «إن الخالق التحم من مريم العذراء» فتجعل الخالقَ قد التحم من لحم مريم، ومِن رَحِمِها الذي هو لحم ودم، وهذه أجساد كثيفة، بل جمهورهم يقول: إنه اتحد بجسد لا روح فيه قبل النفخ وبعد الموت وقبل أن يقوم من قبره.

وحينئذ فقولك: «فكانت مسكنًا لله في حلوله واحتجابه لِلُطْفها عن جميع ما لَطُف من الخلائق كلهم» وصفٌ ممنوعٌ، والتعليل به باطل، فإنه لو كان مسكنًا لِلُطفه؛ لم يجز أن يسكن إلا في الروح اللطيفة، فلما أثبت اتحادًا بالجسد الكثيف، بطل قولك: «إنه اتحد بالإنسان للطفه».

الوجه العاشر: قولك[1]:«واعلم أنه لا يُرىٰ شيءٌ من لطيف الخلق إلا في غليظ الخلق، ولا يُرىٰ ما هو لطيف من اللطيف إلا مع ما هو أغلظ منه».

يقال لهم: إما أن يكون الله لـمَّا اتَّحد بالمسيح عندكم قد رآه الناس وعاينوه، أو لم يَرَه أحد.

فإن قلتم: قد رآه الناس وعاينوه، **فهذا مخالفٌ[2] للحسِّ والشرع والعقل.**

أما الحسُّ، فإن أحدًا ممن رأىٰ المسيح لم يَرَ شيئًا يتميَّز به المسيح عن[3] غيره من البشر؛ غيرَ العجائب التي ظَهَر[4] علىٰ غيره منها ما هو أعظمُ مما ظَهَر عليه، ولم يَرَ إلا بَدَنَ المسيح الظاهر، لم يَرَ باطنه، لا قلبه ولا كَبِده ولا طُحاله،

---

(١) المطبوعتان: «قولكم»، والمثبت من الأصول الخطية أصح؛ إذ لا يزال الحديث في أوجه الردِّ علىٰ قول ابن البطريق، المتعصِّب لمذهب المَلَكِيَّة.

(٢) «مخالف» سقط من (ل).

(٣) (ل): «يميز به المسيح من غيره».

(٤) المطبوع: «ظهرت»، خطأ.

فضلًا عن أن يرىٰ روحه، فضلا عن أن يرىٰ الملائكة الذين يوحون إليه، فضلا عن أن يرىٰ الله، إن قُدِّر أنه كان متحدًا به أو حالًّا فيه.

فدعوىٰ المدَّعي أن من رأىٰ المسيح فقد رأىٰ الله عِيانًا ببصره ـ في غاية المباهتة والمكابرة والكذب، لو قُدِّر أن الله حالٌّ فيه، أو متَّحدٌ به.

فإنه من المعلوم أن الملائكة تَنزل[1] علىٰ المسيح وغيره وتَتَّصل بأرواحهم، والناس لا يَرون الملائكة، بل الجنُّ تدخل في بني آدم والناسُ لا يرونهم، وإنما يَرون جسدَ المصروع.

وكلُّ إنسان معه قرينُه من الملائكة، وقرينه من الجن، وهو نفسُه لا يَرىٰ ذلك، ولا يراه مَن حوله.

وتَحضرُه الملائكة وقت الموت ولا يراهم مَن حوله مع أنه هو يراهم، قال تعالىٰ: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴿٨٥﴾ فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾ تَرْجِعُونَهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الواقعة: ٨٣ - ٨٧].

فإذا كانت هذه المخلوقات التي اتَّفق أهل الملل علىٰ اقترانها بالإنسان واتصالها بهم، وأن رؤيتَها ممكنةٌ ـ لا يراها الناس = فكيف يقال: إن المسيح الذي لم يَر الناسُ منه إلا ما رأوه من أمثاله من الرسل كإبراهيم وموسىٰ، ولم يكن له قطُّ شيء يتميَّز به عن جنس الرسل، فكيف يقال: إن الذين رأوه، رأوا اللهَ عِيانًا بأبصارهم؟

وأما الشرع، فموسىٰ والمسيح وغيرهما من الأنبياء أخبروا أنَّ أحدًا لا

---

(١) (ل): «نزلت».



يرىٰ الله في الدنيا[1].

وأما العقل، فإن رؤية بعض ملائكة الله، أو بعض الجن ـ يَظهَرُ لرائيها من الدلائل والأحوال ما يطول وصفُه، فكيف بمن رأىٰ الله؟

والذين رأوا المسيح لم يكن حالهم إلا كحال سائر مَن رأىٰ الرسل، منهم الكافرُ به المكذِّب له، ومنهم المؤمن به المصدِّق له، بل هم يذكرون من إهانة ناسوته ما لا يُعرَف عن نظرائه من الرسل، مثل ضَرْبه، والبصاقِ[2] في وجهه، ووضعِ الشوك علىٰ رأسه، وصلبِه، وغيرِ ذلك.

وأيضا، فمعلومٌ أن من رأىٰ الله إمَّا أن يعرف أنه الله، أو لا يَعرف.

فإن عَرَف أنه رأىٰ الله؛ كان الذين رأوا المسيح قد علموا أنه الله، ولو علموا ذلك لحصل[3] لهم من الاضطراب ما يَقْصُرُ عنه الخطاب.

وإن كانوا لم يعرفوه، فهذا في غاية الامتناع، حيث صار ربُّ العالمين لا يميَّز بينه وبين غيره من مخلوقاته، بل يكون كواحد منهم، ولا يُمَيَّز بينه وبينهم، ولا يَعرف الرائي أن هذا هو الله.

ولوازم هذا القول الفاسدةُ[4] كثيرةٌ جدا.

---

(١) فمن القرآن آيات كثيرة، منها قوله تعالىٰ لموسىٰ -عليه السلام-: ﴿قَالَ لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ومن السنة حديث ابن عمر عند مسلم (٢٩٣٠): «تَعْلموا أنه لن يَرىٰ أحدٌ منكم ربَّه ﷻ حتىٰ يموت».
وأما الكتب المتقدمة: ففي: «إشعيا»: (٤٥: ١٥): «حقًّا أنت إله مُحتجِب»، وفي «إنجيل يوحنَّا» (١: ١٨): «الله لم يره أحد»، وفي «الرسالة الأولىٰ إلىٰ تيموثاوس» (٦: ١٦): «لم يَره أحدٌ من الناس ولا يَقدر أن يراه».

(٢) (ل): «البزاق».

(٣) (ل): «لم يحصُل»، ويظهر في (د) أثر كشط (لم).

(٤) (ل): «الفاسد»، وكلاهما متَّجه.

وإن قالوا: إن الله لم يُرَ لـمَّا اتَّحد بالمسيح، وإنما رُئي جسدُ المسيح الذي احتجب به الله[1] = فقولهم بعد ذلك: «واعلم أنه لا يُرىٰ شيءٌ من لطيف الخلق إلا في غليظ الخلق، ولا يُرىٰ ما هو لطيف من اللطيف إلا مع ما هو أغلظ منه» ـ كلام لا فائدة فيه؛ إذ كان هذا مثلًا ضربوه لله ليبينوا أنه يُرىٰ[2].

فإذا سلَّموا أنه لم يُر، لم يكن في هذا المَثَل فائدةٌ، بل كان[3] استدلالًا علىٰ شيء يعلمون أنه باطل.

وأيضًا، فما ذكروه من أن اللطيف لا يُرىٰ إلا في الغليظ ـ باطلٌ، فإن اللطيف كروح الإنسان لا تُرىٰ في الدنيا، وإن عُلِم وجودها، وأحسَّ الإنسانُ بروحه وصفاتها، فرؤيتها بالبصر غير هذا. يبين ذلك:

الوجه الحادي عشر: قولهم: «وإنا وجدنا روح الإنسان العاقلةَ الكَلِمانية ـ يعنون النَّفْس الناطقة ـ ألطفَ من لطيف الخلق، فلذلك كانت أولىٰ[4] خَلْق الله بحجاب الله، فكانت له حجابًا، وكانت النفس الدَّموية لها حجابًا، والجسدُ الغليظ حجابًا.

فعلىٰ هذا خالطت كلمةُ الله الخالقةُ لنفس[5] الإنسان الكاملة؛ بجسدها[6] ودمها وروحها العاقلة الكلمانية، وصارت كلمة الله بقوامها قوامًا

---

(١) «وإنما رئي جسد المسيح الذي احتجب به الله» سقط من (د).

(٢) (ل): «رئي».

(٣) المطبوعتان زيادة: «هذا»، وهي ملحقة في (د) عند قوله: «في هذا المثل»، فكأنه انتقل نظره إلىٰ هذا الموضع؛ فألحقها هنا.

(٤) (ل): «أول».

(٥) المطبوع: «نفس»، خلاف النسخ.

(٦) كذا عامة النسخ والمصادر، وفي المطبوعتين: «لجسدها».

لتثليث(١) الناسوت التي كمُل جوهرُها بتقويم قوام كلمة الله إياها؛ لأنها لم تُخلَق، ولم تَكُ شيئًا إلا بقولٍ(٢) من كلمة الله الذي خلقها وقوَّمها، لا من شيءٍ سبق قبل ذلك في بطن مريم، ولا من سببٍ كان لها من غير ذلك غير قوام الكلمة الخالقة الذي هو أحد التثليث الإلهي».

فيقال لهم: هذا الكلام يقتضي أن الخالق احتجَب بالنفس الناطقة، والنفس الناطقة احتجبتْ بالبدن.

وأنتم مصرِّحون(٣) بأن نفس الكلمة التي هي الخالق، وهي الله عندكم، التي خلقت لنفسها إنسانًا احتجبت به، وقلتم: هو إنسان تامٌّ بجسده ونفسه الدموية، وروحه الكلمانية، أي نفسه الناطقة التي هي صورة الله في الإنسان وشبهه، فكانت مسكنًا لله في حلوله واحتجابه.

فصرَّحتم(٤) بأن البدن مع الروح مَسْكنٌ لله في حلوله واحتجابه، وأنه هو الذي خَلق ذلك البدن والروح، وقلتم: إن هذه الكلمة الخالقة المحتجِبة التي قلتم: إنها الله، التحمتْ من مريم العذراء.

فإذا كان الله الخالق قد التحمَ من مريم العذراء، فمعلومٌ أن ذلك قبل نفخ النفس الناطقة ـ التي سمَّيتموها الروح الكلمانية ـ في المسيح.

وإذا كان الخالق ـ تعالىٰ ـ قد التحم بجسدٍ لا روح فيه، والتحامُه به أبلغ من حلوله فيه، ثم اتخذ(٥) الجسد حجابًا قبل نفخ الروح الكلمانية فيه= فكيف

---

(١) في «تاريخ ابن البطريق» (ص١٦٢): «لتلك»، كما تقدمت الإشارة إليه.

(٢) كذا عامة الأصول، وفي المصدر: «بقوام»، كما تقدم.

(٣) كذا الأصول الخطية، والمطبوعتان: «تصرِّحون».

(٤) (ل): «وصرحتم».

(٥) (ل): «اتحد»، ومغفلة في (د)، ولعله المثبت بدلالة السياق.

يقال: إنما حل في الروح لا في البدن، وهو قد التحم بالبدن واتَّخذ منه جزءًا مسكنًا له وحجابًا قبل أن ينفخ فيه الروح الكلمانية؟

وقلتم أيضا: فعلى هذا خالطت كلمة الله الخالقة لنفس الإنسان الكاملة بجسدها ودمها وروحها العاقلة الكلمانية.

وهذا تصريح بأن الخالق خالط الإنسان بجسده ودمه وروحه.

فكيف تقولون: إنما احتجبت بالرُّوح اللطيفة، مع تصريحكم بأن الخالق اختلط بالجسد والدم؟!

وهذا أيضا يناقض قول من قال: إنه اتحد به اتحادًا بَرِيًّا من الاختلاط؛ فقد صرحتم هنا أنه اختلط به، وسيأتي بعض[1] نظائر هذا في كلامهم؛ يصرِّحون فيه باختلاط اللاهوت بالناسوت.

الوجه الثاني عشر: قولكم: «غير قوام الكلمة الخالقة الذي هو أحد التثليث الإلهي، فذلك القوام معدود معروف مع الناس، لـمَّا ضُمَّ إليه وخَلَقَه له التحم به من جوهر الإنسان، فهو ـ بتوحيد ذلك القِوام الواحد ـ قِوامٌ لكلمة الله الخالقة[2]، واحدٌ في التثليث بجوهر لاهوته، واحدٌ من الناس بجوهر ناسوته، وليس باثنين، ولكن واحدٌ مع الأب والروح، وهو إياه واحدٌ مع الناس جميعًا بجوهرين مختلفين، من جوهر اللاهوت الخالق، وجوهر[3] الناسوت المخلوق، بتوحيد القوام الواحد قوام الكلمة، التي هي الابن المولود من الله من قبل كلِّ الدهور، وهو إياه المولود من مريم العذراء في آخر الزمان من غير مفارقةٍ من الأب، ولا من روح القدس».

---

(١) «بعض» ليس في (ل، والمطبوعتين).

(٢) (ل): «قوام الكلمة الخالقة». وفي المطبوع: «واحد مع»، خلاف النسخ والمصادر.

(٣) (ط. النيل): «وهو»، تصحيف.

فيقال: في هذا الكلام ـ بل فيما تقدم ذكره ـ ما يطول تَعدادُه ووصفُه من التناقض والفساد، والكلام الباطل، والكلامِ الذي تكلَّم به قائلُه، وهو لا يَتصوَّر ما يقول مع سوء التعبير عنه، كقوله: «وهو إياه»، فيضع الضمير المنفصل موضعَ المتصل، ويَعطف أحدَهما علىٰ الآخر بلا واو عطف، إلىٰ أمثال ذلك مما يطول ذكر معايبه[1].

وذلك أن قولَهم في نفسه باطلٌ لا حقيقة له، وهم لم يتصوَّروا معنىً معقولًا ثم عبَّروا عنه حتىٰ يقال: قصَّروا في التعبير! بل هم في ضلال وجهل لا يتصورون[2] ولا يعرفون ما يقولون، بل ولا لهم اعتقاد يَثْبُتون عليه في المسيح، بل مهما قالوه من بِدَعهم كان باطلًا، وكانوا هم معترفين[3] بأنهم لا يفقهون ما يقولون.

لهذا يقولون: «هذا فوق[4] العقل»، ويقولون: «قد اتَّحد به بشر لا يُدرَك»، فما لا يُدرَك وما هو فوق العقل، ليس لأحد أن يعتقده ولا يقوله برأيه.

لكن إذا أخبرت الرسل الصادقون بما يَعجز عقلُ الإنسان عنه[5] صَدَّقهم، وإن نَقل عنهم ناقلٌ ما يُعلَم بصريح العقل بُطلانُه، عَلِم أنه يَكذب عليهم، إما في اللفظ والمعنىٰ، وإما في أحدهما.

وأما إذا كان هو يقول القول الذي يَذكر أنه عَلِم صحَّته، أو أنه فَسَّر به كلامَ الأنبياء، وهو لا يَتصوَّر ما يقوله، ولا يَفقهه، فهذا قائلٌ علىٰ الله وعلىٰ رسله

---

(١) كذا في (د، ط. النيل) بتسهيل الهمزة، وفي «ل، المطبوع»: معانيه، وكذا (د) قبل تصويبه.

(٢) المطبوعتان زيادة: «معقولًا» وليس في (ل)، ومرَّض عليه في (د)، إشارة إلىٰ حذفه.

(٣) المطبوع: «معترفون».

(٤) (ل): «قول»

(٥) المطبوع زيادة: «عَلِمَ»، وليس في عامة النسخ الخطية ولا المطبوعة.

ما لا يعلم، وهذا قد ارتكب أعظم المحرَّمات، قال تعالىٰ: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف:٣٣]

وقال عن الشيطان: ﴿ إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[1] [البقرة:١٦٩].

وقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ۚ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ۖ وَلَا تَقُولُوا۟ ثَلَٰثَةٌ ۚ ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ سُبْحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ ۘ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴿١٧١﴾ لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۚ وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا ﴿١٧٢﴾ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْتَنكَفُوا۟ وَٱسْتَكْبَرُوا۟ فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَلَا يَجِدُونَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴾ [النساء:١٧١-١٧٣].

واتفق[2] أهل الملل علىٰ أن القول علىٰ الله بغير علم حرامٌ، والله ـ سبحانه ـ نهاهم أن يقولوا علىٰ الله إلا الحقَّ، فكان هذا نهيًا أن يقولوا الباطل، سواء علِموا أنه باطلٌ، أو لم يعلموا.

فإنهم إن لم يعلموا أنه باطل، فلم يعلموا أنه حقٌّ أيضًا؛ إذ الباطل يمتنع أن

(١) «وقال عن الشيطان» إلىٰ آخر الآية سقط من (د).

(٢) المطبوعتان: «وقد اتفق»، خلاف النسخ.

يُعلَم أنه حقٌّ، وإن اعتقد معتقدٌ اعتقادًا فاسدًا أنه حقٌّ؛ فذلك ليس بِعِلْمٍ، فلا تقولوا علىٰ الله ما لا تعلمون، وإن علِموا أنه باطل فهو أجدرُ أن لا يقولوه.

وعامةُ النصارىٰ ضُلَّال لا يعلمون أن ما يقولونه[1] حقٌّ، بل يقولون علىٰ الله ما لا يعلمون.

والمقصود: أن الباطل في كلامهم كثيرٌ، كقولهم: «فهو بتوحيد ذلك القوام الواحد ـ قوام لكلمة الله الخالقة».

والمسيح عندهم اسمٌ للاهوت والناسوت جميعًا، اسم للخالق والمخلوق، وأحدهما متَّحد بالآخر، فهو بتوحيد ذلك القوام، قوام لكلمة الله الخالقة، وسواء أريد بذلك أن الناسوت واللاهوت قوام للاهوت، أو الناسوت[2] قِوام للاهوت، وهم يُمثِّلون ذلك بالروح والجسد، والنار والحديد، فيكون كما لو قيل: إن الجسد والروح أو الجسد ـ قوامٌ للروح، أو النار [والحديد][3] أو الحديد ـ قوامٌ للنار.

فيقال: الخالق الأزلي الذي لم يزل ولا يزال، هل يكون المحدث المخلوق قِوامًا له؟ فيكون المخلوق المصنوع المحدَث المفتقِر إلىٰ الله من كل وجه ـ قِواما للخالق الغني عنه من كل وجه؟ وهل هذا إلا مِنْ أَظْهَرِ الدَّور الممتنِع؟

فإنه من المعلوم بصريح العقل واتِّفاق العقلاء، أن المخلوق لا قِوام له إلا بالخالق، فإن كان الخالق قِوامه بالمخلوق، لزم أن يكون كلٌّ من الخالق

---

(١) (ل): «يقولوه»، وتقدم توجيه نظائره.

(٢) (ل): «والناسوت»، والمطبوعتان: «أو أن الناسوت».

(٣) النسخ الخطية: «أو الحديد»، سبق قلم.

والمخلوق قِوامه بالآخر، فيكون كل منهما محتاجًا إلىٰ الآخر؛ إذ ما كان قِوام الشيء به، فإن الشيء[1] محتاجٌ إليه.

وهذا مع كونه يَقتضي أن الخالق يحتاج إلىٰ مخلوقه ـ وهو من الكفر الواضح ـ فإنه يَظهَر امتناعُه بصريح العقل، وهذا لازمٌ للنصارىٰ، سواء قالوا[2] بالاتحاد، أو بالحلول بلا اتِّحاد، وإن كانتْ فِرَقهم الثلاث يقولون بنوعٍ من الاتحاد، فإنه مع الاتحاد كلٌّ من المتَّحدين لا بُدَّ له من الآخر، فهو محتاجٌ إليه كما يُمثِّلون به في الروح مع البدن، والنار مع الحديد.

فإن الروح التي في البدن محتاجةٌ إلىٰ البدن، والنار التي[3] في الحديدة محتاجةٌ إلىٰ الحديدة. وكذلك الحلول، فإن كل حالٍّ محتاجٌ إلىٰ محلول فيه[4].

فإن ذلك المخلوق إن قُدِّر أنه موجود بنفسه قديم أزلي، فليس هو مخلوقًا، ومع هذا فيمتنع أن يكون كلٌّ من القديمين الأزليَّيْن محتاجًا إلىٰ الآخر، سواء قُدِّر أنه فاعل له، أو تمام الفاعل له، أو كان مفتقرًا إليه بوجهٍ من الوجوه؛ لأنه إذا كان مفتقرًا إليه بوجهٍ من الوجوه، لم يكن موجودًا إلا به.

فإن الموجود لا يكون موجودًا إلا بوجود لوازمِه، ولا يتمُّ وجودُه إلا به، فكل ما قُدِّر أنه محتاجٌ إليه ـ لم يكن موجودًا إلا به.

فإذا كان كلٌّ من القديمَيْن محتاجًا إلىٰ الآخر، لزِم أن لا يكون هذا موجودًا إلا بخَلْق ذلك ما به تتمُّ حاجة الآخر، وأن لا يكون هذا موجودًا إلا

---

(١) كذا في النسخ الخطية، والمطبوعتان: «فإنه».

(٢) (ل): «قالوه».

(٣) (د، المطبوعتان): «كما أن النار». وفي المطبوعتين: «الحديد»، خلاف النسخ الخطية.

(٤) في المطبوعتين زيادة: «وهو من الكفر الواضح، فإنه يظهر امتناعه بصريح العقل»، تكرار، وموضعها قبل أسطر كما تقدم.

بخلق ذلك ما به تتمُّ حاجة الآخر.

والخالق لا يكون خالقًا حتىٰ يكون موجودًا، ولا يكون موجودًا إلا بلوازم وجودِه، فيلزم أن لا يكون هذا موجودًا حتىٰ يجعله الآخر موجودًا، ولا يكون ذاك موجودًا حتىٰ يجعله الآخر موجودًا، إذ كان جَعْلُه لِمَا[1] يَتِمُّ به وجودُه - يتوقَّف وجودُه عليه، فلا يكون موجودًا إلا به، فلا فرق بين أن يَحتاج أحدُهما إلىٰ الآخر في وجوده، أو فيما لا يتمُّ وجودُه إلا به، **وهذا هو الدَّوْر القَبْلي[2] الممتنِع باتفاق العقلاء.**

وأما الدَّوْر المَعِيُّ، وهو أنه لا يوجد هذا إلا مع هذا، ولا هذا إلا مع هذا، كالأبوَّة مع البنوَّة، وكصفات الرب بعضها مع بعض، وصفاتِه مع ذاته، فإنه لا يكون عالمًا إلا مع كونه قادرًا، ولا يكون عالـمًا قادرًا إلا مع كونه حيًّا، ولا يكون حيًّا إلا مع كونه عالمًا قادرًا، ولا تكون صفاته موجودةً إلا بذاته، ولا ذاته موجودةً إلا بصفاته، فهذا جائز في المخلوقَيْن اللذَيْن يفتقران إلىٰ الخالق الذي يُحدِثهما جميعًا، كالأبوَّة والبنوَّة، وجائزٌ في الربِّ الملازم لصفاته تعالىٰ.

وأما إذا قُدِّر قديمان أزليّان ربّان فاعلان، امتنع أن يكون أحدهما محتاجًا إلىٰ الآخر؛ إذ كان وجودُه لا يتمُّ إلا بما يحتاج وجودُه إليه، ولا يكون فاعلًا لشيء إن لم يتمَّ وجوده، فيمتنع مع نقصِ كلٍّ منهما عن تمام وجوده، أن يكون فاعلًا لغيره تمامَ وجودِ ذلك الغير، ولهذا لم يَقُلْ بهذا أحدٌ من الأمم.

ولكن الذي قاله النصارىٰ، أنهم جعلوا قوام الخالق - تعالىٰ - بالمخلوق.

---

(١) المطبوعتان زيادة: «لم»، إقحام يحيل المعنىٰ.

(٢) الدَّوْر: هو توقُّف كلٍّ واحد من الشيئين علىٰ الآخر، وقسَّمه المصنف إلىٰ قسمين: القَبْلي السَّبْقي؛ وهو أن لا يوجد هذا إلا بعد ذاك، ولا يوجد ذاك إلا بعد هذا. فهذا ممتنع باتفاق العقلاء. والمعيّ الاقتراني؛ بيَّنه المصنف هنا. «الكليَّات»: (ص٤٤٧)، «درء التعارض»: (٣/ ١٤٣).

فيقال لهم: هذا أيضا ممتنع في صريح العقل أعظمَ من امتناع قيام كلٍّ من الخالقَيْن بالآخر، وإن كان هذا أيضًا ممتنعًا. فإن المخلوق مفتقر في جميع أموره إلىٰ الخالق، فيمتنع مع فقره في وجوده وتمام وجوده إلىٰ الخالق أن يكون قِوام الخالق به؛ لأن ذلك يقتضي أن يكون مقيمًا له، وأن يكون تمامُ وجوده به، فيكون المخلوقُ لا وجود لشيء منه إلا بالخالق.

فالقَدْر الذي يقال: إنه يقيم به الخالق ـ هو من الخالق، والخالقُ خالقُه وخالقُ كلِّ مخلوق، فلا وجود له ولا قيام إلا بالخالق، فكيف يكون به قيامُ الخالق؟

وليس هذا كالجوهر وأعراضه اللازمة، أو كالمادّة والصورة ـ عند من يزعم أن الصورة جوهر ـ إذا كانا متلازمين؛ فإن هذا من باب الدَّور المعِيّ، كالبنوة مع الأبوة، وهذا جائز كما تقدم؛ إذ كان الخالق لهما جميعا هو الله. وأما مع كون كل منهما هو الخالق، فهو ممتنع، ومع كون أحدهما خالقًا والآخر مخلوقًا، فهو أشدُّ امتناعًا.

والرب ـ تعالىٰ ـ غنيٌّ عن كلِّ ما سواه من كل وجه، وكلُّ ما سواه فقيرٌ إليه من كل وجه، وهذا من[1] معنىٰ اسمه «الصمد»، فإن الصمد الذي يَصمُد إليه كل شيء؛ لافتقاره إليه، وهو غنيٌّ عن كل شيء، لا يَصمُد إلىٰ شيء، ولا يَسأله شيئًا ـ سبحانه ـ فكيف يكون قِوامه بشيء من المخلوقات؟

وهذا الاتحاد الخاصُّ من النصارىٰ يشبه ـ من بعض الوجوه ـ قولَ أهل الوحدة والاتِّحاد العامّ، الذين يقولون كما يقوله ابن عربيٍّ؛ صاحب

---

(١) «من» سقط من المطبوع. وينظر في معنىٰ اسم الله «الصمد»: «تفسير البغوي»: (٨/ ٥٨٨)، «مجموع الفتاوىٰ»: (١٧/ ٣١٤)، «تفسير ابن كثير»: (٨/ ٥٢٨).



«الفصوص» و«الفتوحات المكية»[1]: إن أعيان المخلوقات ثابتة في العدم، ووجود الحقِّ فاض[2] عليها، فهي مفتقِرةٌ إليه من حيث الوجودُ المشتركُ العامُّ، وهو وجودُه، وهو مفتقِرٌ إليها من حيث الأعيانُ الثابتةُ في العدم، وهو ما يَختَصُّ به كلُّ عينٍ عينٌ. فيَجعَلُ كلَّ واحدٍ من الخالق والمخلوق مفتقِرًا[3] إلىٰ الآخر.

ويقولون: الوجودُ واحد، ثم يُثْبِتون تعدُّد الأعيان، ويقولون: هي مظاهر ومجالي.

فإن كان المُظْهَرُ والمُجَلَّىٰ غيرَ الظاهر، فقد ثبت التعدّد، وإن كان هو إيَّاه، فلا تعدُّد، فلهذا يضطرُّون إلىٰ التناقض كما يضطرُّ إليه النصارىٰ، حيث[4] يُثبتون الوَحدة مع الكثرة، ويُنشِدون:

«فيَعبُدني وأعبُدُه ... ويَحمَدني وأحمَدُه»[5]

وهؤلاء بَنَوا قولهم علىٰ أصلين فاسدين[6].

---

(١) (ط. النيل): «المَلَكِيَّة»، تصحيف. وابن عربي: هو محيي الدين محمد بن علي بن محمد ابن العربي، أبو بكر الأندلسي، فيلسوف، من أئمة المتكلمين، قدوة أهل الوحدة (ت٦٣٨) بدمشق. ترجمته في «تاريخ الإسلام»: (١٤/ ٢٧٣)، «لسان الميزان»: (٥/ ٣١١).
وكلامه في «الفصوص» (ط. دار الكتاب العربي): (ص٤٩)، وما بعدها، وفي «الفتوحات المكية» (ط. دار صادر): (٢/ ٣٩٥) وما بعدها. وينظر: «درء التعارض»: (٦/ ١٦٣)، «مجموع الفتاوىٰ»: (٢/ ١١٤).

(٢) ل: «قاضٍ».

(٣) (ل، المطبوع): «مفتقرٌ» بالرفع!

(٤) «حيث» سقط من (ل).

(٥) بيتٌ من نصِّ علىٰ مجزوء الوافر لابن عربي في «الفصوص»: (ص٨٣)، وبعده:

ففي حالٍ أُقِرُّ به ... وفي الأعيان أجحده
فيعرفني وأنكره ... وأعرفه فأشهده

(٦) «مجموع الفتاوىٰ»: (٢/ ١٤٣-١٥٩)، (٢/ ٤٦٩)، و«المستدرك عليه»: (١/ ٣٥).

أحدهما: أن أعيان الممكِنات ثابتةٌ في العَدَم، كقول من يقول من أهل الكلام: إن المعدوم شيءٌ ثابتٌ في العدم[1]، وهذا القول فاسدٌ عند جماهير العقلاء.

وإنما حقيقة الأمر، أن المعدوم يُراد إيجاده ويُتصوَّر، ويُخبَر به، ويُكتَب قبل وجوده، فله وجودٌ في العِلم والقول والخطّ، وأما في الخارج فلا وجود له.

والوجود هو الثبوت، فلا ثبوت له في الوجود العينيّ الخارجيّ، وإنما ثبوته في العلم؛ أي يعلمه العالِم قبل وجوده.

والأصل الثاني: أنهم جعلوا نفسَ وجودِ رب العالمين الخالق القديم الأزليّ الواجب بنفسه ـ هو ـ نفسُ وجود المربوب المصنوع الممكن، كما قال ابن عربي[2]: «ومن عَرَف ما قرَّرناه في الأعداد، وأن نفيَها عينُ[3] إثباتها، علِم أن الحقَّ المنزَّه هو الخَلقُ المشبَّه. فالأمر الخالق[4] هو المخلوق، والأمر المخلوق هو الخالق، كل ذلك مِن عينٍ واحدة، لا بل هو العينُ الواحدة، وهو العيون الكثيرة»[5]. إلىٰ أن قال: «وما ذَبح سوىٰ نفسِه، وما نكح سوىٰ نفسِه».

وقال[6]: «ومن أسمائه الحسنىٰ العليّ، علىٰ من يكون عليًّا، وما هو إلا

---

(١) أول من ابتدع هذه المقالة: أبو عثمان الشَّحَّام، شيخ أبي علي الجُبَّائي، وتَبِعه عليها طوائف من القدرية المبتدعة من المعتزلة والرافضة. «مجموعة الرسائل والمسائل»: (٤/ ١٧).

(٢) في «الفصوص»: (ص٧٨).

(٣) (ل): «عن».

(٤) المطبوع: «للخالق»، خطأ.

(٥) المطبوعتان زيادة: «وهو يا أبت افعل ما تؤمر»، وليست في النسخ. وتتمة النصِّ في «الفصوص» (ص٧٨): «(فانظر ماذا ترىٰ، قال يا أبت افعل ما تؤمر)، والولد عين أبيه، فما رأىٰ يَذْبح سوىٰ نفسِه ... (وخَلَقَ منها زوجها): فما نكح سوىٰ نفسه، فمنه الصاحبة والولد، والأمرُ واحدٌ في العدد».

(٦) في «الفصوص»: (ص٧٦).

هو؟ أو عن ماذا يكون عليًّا، وما ثم إلا هو؟ فعُلُوُّه لنفسه، وهو من حيث الوجود عينُ الموجودات، فالمسمَّىٰ محدَثات هي العَلِيَّة لذاتها، وليست إلا [هو][1]».

وقد نُقِلَ عن أبي سعيد الخراز أنه قيل له: بماذا عرفت ربك؟ قال: بجمعه بين الأضداد، وقرأ قوله: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[2] [الحديد:٣].

أراد بذلك أنه مجتمِعٌ في حقِّه ـ سبحانه ـ ما يتضادُّ في حق غيره، فإن المخلوق لا يكون أولًا آخرًا ظاهرًا باطنًا[3].

وقد ثبت في الصحيح[4] عن النبي ﷺ أنه كان يقول: «**أنت الأوَّلُ فليس قَبلك شيء، وأنت الآخرُ فليس بعدك شيء، وأنت الظاهرُ فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء**».

فجاء هذا الـمُلْحِد[5] وفَسَّر قولَ أبي سعيد بأن المخلوق هو الخالق، فقال: «قال أبو سعيد ـ وهو وجهٌ من وجوه الحق، ولسانٌ من ألسنته، ينطق عن نفسه ـ: بأن الله لا يُعرَف إلا بجمعه بين الأضداد في الحكم عليه بها، فهو الأول

---

(١) «إلا هو» ليست في (د، ط. النيل)، و«هو» ليس في (ل)، والمثبَت من مصدر النقل.

(٢) أورده المصنِّف في «بغية المرتاد»؛ (ص: ٤٠٤)، والبقاعي في «تنبيه الغبي»: (ص:٦٤)، والملا قاري في «الرد علىٰ القائلين بوحدة الوجود»: (ص: ١٠٥).
وأبو سعيد الخراز هو: أحمد بن عيسىٰ الخراز، شيخٌ صوفيٌّ من أهل بغداد (ت٢٧٧هـ وقيل: ٢٨٦هـ). ترجمته في: «تاريخ بغداد»: (٥/ ٤٥٤)، «طبقات الأولياء»؛ لابن الملقن: (ص٤٠).

(٣) (د، المطبوعتان): «باطنًا ظاهرًا».

(٤) صحيح مسلم (٢٧١٣) جزء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) ابن عربي في «الفصوص»: (ص٧٧).

والآخر، والظاهر والباطن، فهو عينُ ما ظهر وهو عينُ ما بطن في حال ظهوره، وما ثَمَّ مَن يراه غيرُه، وما ثمَّ مَن بَطَنَ[1] عنه سواه، فهو ظاهرٌ لنفسه، باطنٌ عن نفسه، وهو المسمَّىٰ أبو[2] سعيد الخراز، وغيرَ ذلك من أسماء المحدَثات».

ولهذا قال بعضُ النصارىٰ ـ لمن يقول مثلَ هذا ويَحكيه عن شيوخه ويقول: إنه مسلم ـ: «أنتم كفَّرتمونا لأجل أن قلنا: إن الله هو المسيح، وشيوخكم يقولون: إن الله هو أبو سعيد الخراز، والمسيح خير من أبي سعيد».

وهؤلاء يُجيبون النصارىٰ بجوابٍ يَتَبيَّن به أنهم أعظم إلحادًا من النصارىٰ.

فيقولون للنصارىٰ: «أنتم خَصَصْتموه بالمسيح، ونحن نقول: هو وجودُ كل شيء، لا نخصُّ المسيح».

ولهذا قال بعضُهم لأحذق هؤلاء «التِّلمساني»[3] الملقب بالعفيف: «أنت نصيري؟». فقال: «نصير جزءٌ مني».

فإن النصيرية أتباع «أبي شعيب محمدِ بنِ نُصَيْر»[4] يقولون في عليٍّ بن أبي طالب نظيرَ ما يقولُه النصارىٰ في المسيح، كذلك سائرُ الغلاة في علي، أو في أحدٍ من أهل بيته، أو في الإسماعيلية بني عبيد المنتسبين إلىٰ «محمد بن إسماعيل بن

---

(١) في «الفصوص»: «يبطُن»، وهو أليق.

(٢) كذا في عامة النسخ، وفي «الفصوص»: «أبا» بالنصب علىٰ الجادَّة، وأشار ناشره إلىٰ نسخة أخرىٰ بالرفع علىٰ الحكاية. وضمير «وهو» لله ـ تعالىٰ الله وتقدَّس ـ.

(٣) تقدمت ترجمته، كما سبق التعريف بالنصيرية.

(٤) أبو شعيب محمّد بن نصير العبدي البكريّ النميّري، ادَّعىٰ أنه الباب إلىٰ المهدي المنتظر ـ محمد بن الحسن العسكري، وكان خادمه ـ فلم تُقِرّ له الإمامية بذلك، فانفصل عنهم، ونُسبت إليه طائفة «النصيرية»، أو «العلوية»؛ لاعتقادهم ألوهية علي. (ت٢٦٠هـ وقيل ٢٧٠هـ). وانظر: «الملل والنحل»: (١/ ١٨٨)، و«الفتاوىٰ»: (٣/ ٥١٣).

جعفر»[1]، كالحاكم وغيره، أو في الحَلَّاج، أو في[2] بعضٍ من الشيوخ الذين يعتقدونهم[3]، يقولون في واحدٍ من هؤلاء باتحاد اللاهوت به أو حلوله فيه، نظيرَ ما تقولُه النصارىٰ في المسيح.

وهؤلاء يقولون بأن الحلول والاتحاد محدَث، وأن القديم حلَّ أو اتَّحد بالمحدَث، بعد أن لم يكونا متَّحدَين.

وأما أولئك فيقولون بالوحدة المطلقة، فمحققوهم يقولون: إنه وجود كل شيء، لا يقولون باتحاد وجودَيْن، ولا بحلول أحدهما بالآخر، بل قد يقولون: إن الوجود هو الثبوت[4]، وجودُ الحق وثبوتُ الأشياء اتَّحدا، وكلٌّ منهما مفتقِرٌ إلىٰ الآخر. فالحقُّ إذا ظهر كان عبدًا، والعبدُ إذا بَطَن كان ربًّا.

ويقولون: إذا حصل لك التجلِّي الذاتي، وهو هذا، لم تضرَّك عبادةُ الأوثان ولا غيرُها، بل يصرّحون بأنه عينُ الأوثان والأنداد، وأنَّ أحدًا لم يَعبد غيرَه، كما يقول ابن عربي[5] مُصَوِّبًا لقوم نوح الكفار: ﴿وَمَكَرُوا۟ مَكۡرٗا كُبَّارٗا﴾ [نوح:٢٢] قال: «لأن الدعوة إلىٰ الله مكرٌ بالمدعوِّ؛ فإنه ما عُدِمَ من البداية، فيُدْعىٰ إلىٰ الغاية. ﴿أَدۡعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ﴾ فهذا عين المكر[6]، فأجابوه مكرًا كما دعاهم مكرًا، فقالوا في مكرهم: ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمۡ وَلَا تَذَرُنَّ وَدّٗا وَلَا سُوَاعٗا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ

(١) تقدم التعريف بالإسماعيلية، وترجمة مَن ذُكر هنا.

(٢) «في» سقطت من (ل).

(٣) «الذين يعتقدونهم» ليس في (د)، وأشير إلىٰ لحقٍ لم يحرَّر.

(٤) في (ل): «والثبوت»، والمطبوعتان: «هو ثبوت»، خلاف النسخ. والمثبت من (د)، وهو الصحيح؛ لتقدمه بهذا اللفظ ـ قريبًا ـ آخر الأصل الأول.

(٥) في «الفصوص»: (ص٧١، ٧٢).

(٦) في «الفصوص» زيادة: «(علىٰ بصيرة) فنبَّه أن الأمرَ له كلَّه».

﴿وَنَسۡرٗا﴾ [نوح:٢٣] فإنهم إذا تركوهم[١] جَهِلوا من[٢] الحق على قدر[٣] ما تركوا من هؤلاء.

فإن للحقِّ في كل معبود وجهًا، يعرفه من عَرَفه، ويَجهلُه من جهِلَه، كما قال في المحمديين: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء:٢٣]؛ أي حَكم[٤] فما حكم الله بشيء إلا وقع[٥].

فالعارف يَعرف من عَبَد، وفي أي صورةٍ ظَهَر حتىٰ عُبِد، وأن التفريق والكثرة كالأعضاء في الصورة المحسوسة، وكالقوىٰ المعنوية في الصُّورة[٦] الروحانية، فما عُبِد غيرُ الله في كل معبود».

وصَوَّب هذا الملحدُ فرعونَ في قوله: «أنا ربكم الأعلىٰ».

قال[٧]: «ولما كان فرعون في منصب التَّحَكُّم صاحب الوقت، وأنه الخليفة بالسيف ـ وإن جار في العُرف النَّاموسي ـ لذلك قال: «أنا ربكم الأعلىٰ»: أي وإن كان الكلُّ أربابًا بنسبةٍ ما، فأنا الأعلىٰ منهم بما أُعطِيتُه في الظاهر من الحكم فيكم.

قال: ولما علمت السَّحرة صدقَ فرعون فيما قاله لم يُنكروه، وأقرُّوا له بذلك

---

(١) «فإنهم» سقط من المطبوع. وفي (ل): «تركوا هؤلاء».

(٢) المطبوع: «عن»، خلاف عامة الأصول، ومصدر النقل.

(٣) (ل): «بقدر».

(٤) كذا في (ل، وأصل النقل)، وسقط قوله: «أي حكم» في (د، ط. النيل).

(٥) كذا عامة النسخ الخطية والمطبوعة، وليس في «الفصوص» قوله: «وما حكم الله بشيء إلا وقع»، ولعلها مقحمة هنا، وسَتَرِد بلفظها ـ في سائر الأصول ـ عند الكلام عن أصحاب العجل قريبًا، وهو موضعها في «الفصوص» الذي صدر عنه المؤلف.

(٦) المطبوعتان: «الصور» خلافًا للأصول الخطية ومصدر النص.

(٧) في «الفصوص»: (ص٢١٠، ٢١١).

وقالوا له: إنما تقضي هذه الحياة الدنيا. فاقض ما أنت قاض. فالدولة لك.

قال: فصحَّ قولُ فرعون: «أنا ربكم الأعلىٰ». وإن كان فرعون عينَ الحق[1]».

وصوَّب أيضًا أهلَ[2] العجل في عبادتهم العجل، وزعم أن موسىٰ رضي بذلك، فقال[3]: «ولما كان موسىٰ أعلم بالأمر من هارون لعلمه بأن الله قضىٰ أن لا نعبد[4] إلا إياه، وما حكم الله بشيء إلا وقع = كان عَتَبُه[5] علىٰ هارون لإنكاره وعدم اتِّساعه، فإن العارف مَن يَرىٰ الحقَّ في كلِّ شيء، بل[6] يراه عينَ كل شيء».

ومن هؤلاء[7] طائفةٌ لا يقولون بثبوت الأعيان في العدم، بل يقولون: ما ثَمَّ وجودٌ إلا وجودُ الحقّ.

لكن يُفرِّقون بين المطلق والمعيَّن، فيقولون: هو الوجود المطلق السَّاري في الموجودات المعينة، كالحيوانية الثابتةِ في كلِّ حيوان، والإنسانيةِ الثابتةِ في كل إنسان، **وهذا الذي يسمَّىٰ الكليَّ الطبيعيَّ**[8].

---

(١) في «الفصوص»: «وإن كان عينَ الحق؛ فالصورة لفرعون».

(٢) (ل): «عباد».

(٣) في «الفصوص»: (ص١٩٢).

(٤) (ل): «يُعبد».

(٥) (د، ط. النيل): «عيبُه»، والمثبت من (ل) و«الفصوص» مصدر المؤلف.

(٦) (ل) زيادة: «مَن».

(٧) أي الحلولية القائلين بالاتِّحاد العام. والمراد هنا: أصحاب الصدر القونوي. ينظر: «درء التعارض»: (١/ ٢٩٠)، و«بيان تلبيس الجهمية»: (٦/ ٦١٤).

(٨) الكلي ثلاثة أنواع: طبيعي ومنطقي وعقلي؛ فالطبيعي: هو الحقيقة المُطلَقة كالإنسانية والحيوانية. والمنطقي: ما يعرض لهذه من العموم والكلية. والعقلي: هو المركب منهما.
فالعقلي والمنطقي لا يوجدان إلا في الذهن، وأما الطبيعي فموجود في الخارج لكن لا يوجد إلا معيَّنًا. ينظر: «الصفدية»: (ج١/ ١١٣)، و«لوامع الأسرار»: (ص٥٦ ـ ٦٠).

ويُسمُّون هذا الوجود: الإحاطة، فيقولون[1]: **الوجود المطلق، إما بشرط الإطلاق** عن كلِّ قيد[2]، **وهذا يُسمَّىٰ الكليَّ العقليَّ**.

وهذا عند عامة العقلاء **لا يوجد إلا في الذهن لا في الخارج**، ولكن يُحكىٰ عن شيعة «أفلاطون» أنهم أَثبتوا هذه الكليَّات[3] المجرَّدة عن الأعيان في الخارج، وقالوا: إنها قديمة أزليَّة، إنسانيَّة مطلقة، وحيوانية مطلقة، ويُسمُّونها الُمثُل الأفلاطونية، والـمُثُل المعلَّقة[4].

وقد ردَّ ذلك عليهم إخوانُهم؛ «أرسطو» وشيعتُه وجماهيرُ العقلاء، وبَيَّنوا أن هذه إنما هي متصوَّرة في الأذهان لا موجودةٌ في الأعيان، كما يَتصوَّر الذهنُ عددًا مطلقًا ومقاديرَ مطلقة، كالنقطة والخطِّ والسَّطح والجسم التعليمي، ونحو ذلك مما يتصوَّره الذهنُ[5]، وليس في ذلك شيءٌ من[6] الموجودات الثابتة في الخارج[7].

---

(١) (ل) زيادة: «هو».

(٢) وإما وجود مطلق لا بشرط، وسيأتي عند قوله: «ثم بعده ...».

(٣) (د، ط النيل): «الكلمات»، تصحيف. وهذه الكليات المجردة عن الأعيان هي التي يسمونها المثل الأفلاطونية، وهي الماهيات المجرَّدة، والهَيُولي المجردة، والمادَّة المجردة، والخلاء المجرد. وقد تقدم التعريف بها. ينظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٥/ ١٧٤).

(٤) كذا عامة النسخ الخطية والمطبوعة، موافقًا لما في المصادر، وفي «الفتاوىٰ»: (٢/ ٤٩٥): «المثل المطلقة».

انظر الفرق بين المثل المعلقة والمثل الأفلاطونية في «حاشية الكَلَنْبَوي علىٰ شرح الدَّوَّاني علىٰ العقائد العضدية»: (٢/ ٤١)، و«المثل العقلية الأفلاطونية»: (ص٨٥، ١٥٠).

(٥) (ل): «يتصور في الذهن».

(٦) (ل): «وليس من ذلك شيء في».

(٧) تفصيل المسألة في: «الرد علىٰ المنطقيين»: (ص١٣٤، ٣٠٨)، و«بيان تلبيس الجهمية»: (٥/ ٢٦٤) وما بعدها.

وهذا المطلَقُ بشرط الإطلاق، يَظنُّ هؤلاء ثبوتَه في الخارج[1]، وقد يُسمُّونه الإحاطة، وهو الوجودُ المجرَّد عن جميع القيود.

ثم بعده الوجود المطلق لا بشرط، وهو العام المنقسم إلىٰ واجب وممكن، إلىٰ قديم وحادث ونحو ذلك، كانقسام الحيوان إلىٰ ناطق وأعجم.

وهذا المطلق لا بشرط يوجد في الخارج، فإن الاسم المفرد يصدق عليه فيقال: هذا حيوان، هذا إنسان، وإن كان[2] الاسم العام شاملًا لأنواعه وأشخاصه لكن **لا يوجد في الخارج إلا مقيدًا معيَّنًا**.

ومن قال: إنه يوجد في الخارج كُلِيًّا، فقد غلط، فإن الكُليَّ لا يكون كليًّا قط إلا في الأذهان لا في الأعيان، وليس في الخارج إلا شيءٌ معيَّن، إذا تُصُوِّر منَع نفسُ تَصوُّره من وقوع الشَّرِكة فيه، ولكن العقل يأخذ القدْر المشترك الكلي بين المعيَّنات، فيكون كليًّا مشتركًا في الأذهان.

وهؤلاء يجعلون الوجود الواجب هذا، وقد يجعلونه بعد هذا، فيقولون: هذا فوق[3] الواجب.

وهذا الوجود الكليّ إذا قيل: إنه لا يوجد في الخارج إلا معيّنا = فلا موجودَ[4] في الخارج سوىٰ الموجودات المعيَّنة المشخَّصة بما فيها من الصفات القائمة بها.

وإن قُدِّر وجوده في الخارج، فهو إما جزء من المعيَّنات، وإما صفة لها.

---

(١) «في الخارج» سقط من (ط. النيل).

(٢) «الاسم المفرد يصدق عليه ... » سقط من (د، ط النيل)؛ لانتقال النظر.

(٣) المطبوع: «فرق»، خطأ.

(٤) (ل): «يوجد».

فعلىٰ الأول، لا يكون في الخارج موجودٌ [مطلقٌ][1] هو رب الموجودات المعيَّنة.

وعلىٰ الثاني، يكون رب الموجودات جزءها أو صفة لها.

ومعلوم بصريح العقل أن صفة الشيء القائمة به لا تَخلُق الموصوف، وأن جزءَ الشيء لا يَخلق الشيء، بل جزءُ الشيء جزءٌ[2] من الشيء.

فإذا كان هو الخالق للجملة، كان خالقًا لنفسه، وكان بعضُ الشيء خالقًا لكلِّه.

ومن هؤلاء من يقول: إن الرب في العالم كالزُّبد في اللبن، والدُّهن في السِّمسم ونحو ذلك، فيجعلونه جزءًا من العالم المخلوق[3]. ونفس تَصوُّر هذا يكفي في العلم بفساده.

لكن هؤلاء يقولون لمن يتبعهم[4]: إن لم تترك العقل والنقل، لم يحصل لك التحقيق والتجلي[5] الذي حصل لنا. ويقولون: ثبت عندنا في الكشف ما يناقض صريح العقل.

فقلت لبعضهم: إن الأنبياء ـ صلوات الله عليهم وسلامه ـ أكملُ الناس كشفًا، وهم يُخبرون بما تعجز عقول الناس عن معرفته، لا بما تَعرِف عقولُهم[6] أنه باطل، فيُخبِرون بمَحارات العقول لا بمُحالات العقول. فَمَن دونهم إذا أخبر عن شهودٍ وكشفٍ يُعلَم بصريح العقل بطلانُه = عُلِم أن كشفه باطل.

---

(١) زيادة يقتضيها المقام.

(٢) (ل): «بعضٌ».

(٣) «المخلوق» ليس في (ل).

(٤) المطبوع: «لمن تبعهم»، وهي ساقطة من (د، ط النيل)

(٥) «والتجلي» ليس في (د، ط النيل).

(٦) المطبوع: «يُعرَف في عقولهم»، خلافا لعامة الأصول.

وأما إن كان لم يُعلم بطلانه، فهذا قد يمكن فيه[1] إصابته، وقد يمكن خطؤه؛ إذ[2] غير الأنبياء ليس بمعصوم[3].

وهؤلاء سمعوا باسمِ الله وقصدوا عبادتَه ومعرفتَه، فوقفوا علىٰ أثره في مصنوعاته، فظنُّوا أنه هو كمن سَمِع بالشمس، فلما أن رأىٰ الشعاع المنبسِط في الهواء والأرض؛ ظن أن ذلك هو الشمس، ولم يُصعِد بصرَه وبصيرته إلىٰ الشمس التي في السماء.

وكذلك هؤلاء لم تصعد[4] بصائر قلوبهم إلىٰ رب العالمين، الذي فوق كل شيء المباين لمخلوقاته.

وسرُّ ذلك، أنهم يشهدون بقلوبهم وجودًا مطلقًا بسيطًا ليس له اسم خاص، كالحي والعليم والقدير. ولا له صفة، ولا يتميّز فيه شيء عن شيء، وهذا هو الوجود المشترك.

لكن هذا الشهود[5] هو في نفوسهم، لا حقيقة له في الخارج، وكثيرٌ ممن يخاطبهم لا يتصوَّر ما يشهدونه، فيظنون أنه لم يَفهم ما شهدوه.

وقد خاطبتُ غير واحد منهم، وبيَّنتُ له أن هذا الذي يشهدونه هو في الذِّهن، وبتقدير أن يكون موجودًا في الخارج، فهو صفة للموجودات، أو جزء منها، ويظنّون مع ظنهم أنه موجود في الخارج، أنه لم يَبق في الخارج غيرُ

(١) «فيه» ليس في (د، ط النيل).
(٢) المطبوع: «لأن» خلافًا لعامة الأصول.
(٣) (ل): «لم يكن معصومًا».
(٤) المطبوع: «تصمُد»، خلافًا للنسخ الخطية والمطبوعة.
(٥) (ل): «المشهود».

ما شهدوه، فإنهم يَغيبون عن الحسِّ الذي يُدرِك المعيّنات، ويُغيِّبون عقولهم[1] عن تصوّرها، حتىٰ لا يميّزوا بين موجود وموجود[2]، ويقولون: الحسّ فيه تفرقة، ثم[3] يَشهدون هذا الوجود المطلق مع عَزْلهم الحسّ، فيظنّون أن هذا المطلق هو نفس المعيَّنات، وأنه ما بقي موجودًا أصلا.

فيقال لهم: لو قُدِّر أن الوجود الكليَّ ثابتٌ في الخارج كليًّا، وأنكم شهدتم ذلك، فمعلوم عند كل عاقل أن وجود[4] الكليّ المشترك لا يناقِض وجود المعيَّن المختص.

فالحيوانية والإنسانية المشتركة المطلقة، لا تناقِضُ أعيان الحيوان وأعيان الإنسان، وحينئذ فثبوت أعيان الموجودات حاصل في الخارج.

وهب أنكم غِبتم عن هذا ولم تشهدوه، فالغَيْبة عن شهود الشيء لا يُوجب عدمَه في نفسه.

فإذا لم يَشهد العبدُ الشيءَ، أو لم يَرَه[5]، أو لم يعلمه، أو لم يخطر بقلبه[6]، أو فَني عن شهوده، أو اصْطُلِم[7]، أو غاب = لم يلزم من ذلك أن يكون الشيءُ صار في نفسه[8] معدومًا فانيًا لا حقيقة له، بل الفرق ثابت بين أن يُعدَم الشيء في نفسه ويَفنىٰ ويتلاشىٰ، وبين أن يُعدم شهودُ الإنسان له وذِكْرُه ومعرفته.

---

(١) (د): «عقلهم».

(٢) «وموجود» سقط من (د).

(٣) (ل): «لم».

(٤) (ل): «الوجود».

(٥) المطبوع: «يُرِده»، تصحيف.

(٦) (ل): «عليه».

(٧) أي قُطع واستؤصل، والصَّلم: قطع الأذن والأنف من أصلهما. «مقاييس اللغة»: (٣/ ٢٩٩).

(٨) (ل): «في نفسه صار».

وهؤلاء من ضلالهم يظنُّون أنه إذا فني شهودُهم للموجودات، كانت فانيةً في أنفسها، فلم يَبْقَ[1] موجودًا؛ إلا ما تخيَّلوه من الوجود المطلق.

ويقولون: التفرقة والكثرة[2] في الحس، فإذا فني شهود القلب عن الحس، لم يَبق تفرقةٌ ولا كثرةٌ، ويظنون أن شهود الحس حينئذ خطأ، والعقل هو الذي يَشهد الكليَّات والمطلقات دون الحس، فإذا أبطلوا ما شهِده الحس، لم يَبق معهم إلا الوجودُ الكليّ.

ثم يظنون مع ذلك أنه هو الله، فيبقىٰ الربُّ عندهم وهْمًا وخيالًا في نفوسهم، لا حقيقة له في الخارج، كما قال بعض حُذّاقهم وهو الشُّشتري[3] صاحب ابن سبعين[4]: «وَهْمُكَ هو يَتشخّص[5]، ما تحته شيء».

---

(١) المطبوعتان: «يكن»، وهو ساقط من (د).

(٢) (د، المطبوعتان): «الكثرة والتفرقة»، والمثبت أولىٰ؛ لوروده كذلك بعد سطر.

(٣) (ل): «الشستري»، والمطبوع «التستري»، تصحيف. والشُّشتري هو: علي بن عبد الله النميري الششتري، نسبة إلىٰ «ششتر»؛ بلد بالأندلس. أخذ عن ابن سبعين ثم تركه، وكان عالـمًا بطريقة الصوفية المتأخرين. (ت٦٦٨هـ). ترجمته في: «عنوان الدراية»: (ص٢٣٩)، «لسان الميزان»: (٥/ ٥٥٨).

تنبيه: بعد أن تصحَّف «الشّشتري» في المطبوع إلىٰ «التستري» ترجم المعلِّق لأبي محمد سهل بن عبد الله التستري (ت٢٨٣هـ) وهو غلط صريح؛ فإن المصنف قرنه بابن سبعين، ونَعَته بصحبته إياه، وابن سبعين توفي سنة (٦٦٩هـ)!

(٤) عبد الحق بن إبراهيم بن محمد بن نصر بن سبعين الإشبيلي المرسي، قال الذهبي: «كان صوفيا علىٰ قاعدة زهد الفلاسفة وتصوفهم. وله كلام كثير في العرفان علىٰ طريق الاتحاد والزندقة» وأتباعه يعرفون بـ«السبعينية»، (ت٦٦٩هـ). ترجمته في: «تاريخ الإسلام»: (١٥/ ١٦٨)، و«المنهل الصافي»: (٧/ ١٤٤).

(٥) المطبوع: «بتشخيص»، خلافًا للأصول الخطية والمطبوعة.

وقال:

تـرىٰ[1] الوجـودَ واحـدًا وأنـت ذاكْ   ولـيس عليـك زائـدٌ، مـا ثَـمْ سـواكْ[2]

وقلتُ لبعض حذَّاقهم: هب أن هذا الوجود المطلق ثابتٌ في الخارج، وأنه عينُ الموجودات المشهودة، فمن أين لك أن هذا هو رب العالمين الذي خلق السماوات والأرض وكل شيء؟

فاعترف بذلك وقال: هذا ما فيه حِيلة.

والحسُ الباطن أو الظاهر إن لم يَقترن به العقلُ الذي يميِّز بين المحسوس وغيره، وإلا دخل فيه من الغلط من جنس ما يدخل علىٰ النائم والممرور والمبرسم[3] وغيرهم ممن يَحكم بمجرَّد الحس الذي لا عقل معه.

والبهائم قد تكون أهدىٰ من هؤلاء، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ﴾ [الأعراف:١٧٩]

وهؤلاء يصرِّحون برفض السمع والعقل فدخلوا في قوله: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان:٤٤]

ويُلزمون أنفسهم الغَيْبةَ عن العقل والحسِّ الظاهر والشرع، فلهذا[4]

---

(١) (د): «يرىٰ». والبيت لم أقف عليه.

(٢) من الرجز؛ إلا أن في قوله: (وليس) انكسارًا، فلعل صوابه: «وما»، كما لزم تسكين ميم «ثمْ» لإقامة الوزن.

(٣) «الممرور»: الذي غلبتْ عليه المِرَّة، وهي مِزاجٌ من أَمْزِجة البدن. و«البرسام»: داء يصيب البطن؛ ورم حارّ يعرض للحجاب الحاجز الذي بين الكبد والأمعاء. «لسان العرب»: (١٢/ ٤٦)، «التوقيف علىٰ مهمات التعاريف»؛ للمناوي: (ص٧٥).

(٤) (ل): «ولهذا».

يقول أحذقهم التِّلمساني:

فقل لحِسِّك غِب وَجْدًا وذُبْ طَرَبا فيها، وقل لزوال العقل لا تَزُلِ
واصمُتْ إلىٰ أن تَراها فيكَ ناطقةً فإن وجدتَ لسانًا قائلًا فَقُلِ

وهؤلاء لبسط الكلام عليهم موضع آخر[1].

والمقصود هنا: أن النصارىٰ زعموا أن اللاهوت محتاج إلىٰ ما اتحد به من الناسوت، وهؤلاء زعموا أن رب العالمين محتاج إلىٰ كل ما سواه من الأعيان الثابتة في العدم.

فإن كل من قال: إن رب العالمين اتَّحد بغيره فكل من المتَّحدين مفتقرٌ إلىٰ[2] الآخر، مع استحالة كلٍّ منهما، وتَغَيُّر حقيقته. كذلك[3] الحلول المعقول، فإن الحلول لا يُعقَل إلا إذا كان الحالُّ قائمًا بالمحلّ، والقائم بالمحلِّ[4] محتاجٌ إليه، سواء أُريد بذلك حلولُ الصفات والأعراض في الموصوفات والجواهر، أو أُريد به حلولُ الأعيان.

فإنَّ كون أحد الجسمين محلًّا للآخر ـ كحلول الماء في الظَّرف ـ هو يوجب افتقاره إليه.

وما يَحلُّ في قلوب المؤمنين من معرفة الرب والإيمان به، هو قائم بقلوبهم محتاج إليه.

---

(١) ينظر ما تقدم: (٢/ ٣١٠، ٣٤٩، ٣/ ٢١٧)، و«مجموع الفتاوىٰ»: (٢/ ١١٢)، و«بغية المرتاد»: (ص/ ٣٩٤).

(٢) (ل): «عليه».

(٣) (ل): «وكذلك»، وفي المطبوعتين: «ولا كذلك»، خطأ! منشؤه أن الناسخ رَمَز بـ(لا) فوق الواو؛ إشارة إلىٰ حذفها، فتُوُهِّم أنها من النصِّ فأُقحِمت فيه. وفي الحاشية: «قال في المنقول عنه: كذا في الأصل، عليه: (لا) (إلىٰ)» أي تحديد أول الحذف وآخره، لكن لم أرَ هنا رمز (إلىٰ)، فلعل الرمزين كانا يكتنفان الواو، ونبَّه عليهما في الحاشية لضيق الموضع. والله أعلم.

(٤) «والقائم بالمحل» ساقط من (د، والمطبوعتين). وضمير «إليه» عائد إلىٰ المحل.

وكذلك ما يثبته الفلاسفة من الهَيُولَىٰ والصورة، ويقولون: إن الهَيُولَىٰ محلٌ للصورة = يعترفون[1] ـ مع ذلك ـ بأن الصورة محتاجة إلىٰ الهَيُولَىٰ.

والقائلون بوحدة الوجود، فقد[2] يجعلون الخالق مع المخلوقات كالصورة مع الهَيُولَىٰ، كما يشير إليه ابن سبعين[3]، ويقول: هو في الماء ماء، وفي النار نار، وفي كل شيء بصورة ذلك الشيء، كما قد[4] بُسِط الكلام علىٰ هؤلاء في مواضع غير هذا الكتاب[5].

وإذا قالوا: إن الرب حلَّ في المسيح كما حلَّ في غيره، وهو الحلول الموجود في كلام داود عندهم، حيث قالوا: «أنت تَحُلُّ في قلوب القدِّيسين» = فقد عُرف أن هذا حلول الإيمان به ومعرفته وهداه ونوره والمثال العلمي ـ كما قد بُسط في موضع آخر[6] ـ ولهذا هذا[7] يسمَّىٰ ظهورًا، والشعاع الحالّ علىٰ الأرض والهواء عَرَضٌ قائم بذلك، وهو مفتقِر إلىٰ الأرض والهواء.

والرسل ـ صلوات الله عليهم ـ أخبروا بأن الله فوق العالم بعبارات متنوّعة، تارة يقولون: هو العلي وهو الأعلىٰ[8]، وتارة يقولون: هو في السماء، كقوله:

---

(١) المطبوعتان: «ويعترفون»، خلاف النسخ، ولا يستقيم.

(٢) المطبوع: «قد»، والمثبت من عامة الأصول متَّجه.

(٣) «كما يشير إليه ابن سبعين» سقط من (ل).

(٤) (ل): «وقد».

(٥) «الكتاب» ليس في (ل). والمسألة في: «درء تعارض العقل والنقل»: (٦/ ١٦٨)، و«الرد علىٰ الشاذلي»: (ص١٤٣)، و«بغية المرتاد»: (١/ ٤٢٣ـ٤٣٨).

(٦) ينظر: (١/ ٣٨٠)، (٢/ ١٩٥، ٢٣٤، ٣٠٨، ٣٣٥، ٤٩٤).

(٧) «هذا» سقط من المطبوعتين.

(٨) (ل): «هو العليّ وهو العلي الأعلىٰ».

﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ﴾(1) ﴿أَمۡ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرۡسِلَ عَلَيۡكُمۡ حَاصِبٗا﴾ [الملك:١٦، ١٧].

وليس مرادهم بذلك أن الله في جوف السماوات، أو أن الله يَحصره شيء من المخلوقات، بل كلام الرسل كلُّه يصدِّق بعضُه بعضًا، كما قال تعالىٰ: ﴿سُبۡحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلۡعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ١٨٠ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلۡمُرۡسَلِينَ ١٨١ وَٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات:١٨٠-١٨٢]. وقد قال تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُ﴾(2) [الحديد:٣].

وثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال «**أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء**»(3)، فأَخبر أنه لا يكون شيء فوقه.

ولهذا قال غير واحد من أئمة السلف: إنه ينزل إلىٰ السماء الدنيا، ولا يخلو العرش منه، فلا يصير تحت المخلوقات وفي جوفها قط، بل العلو عليها صفة لازمة له حيث وُجِد مخلوق فلا يكون الرب إلا عاليًا عليه.

وقول الرسل: «في السماء» أي في العلوّ، ليس مرادهم أنه في جوف الأفلاك، بل السماء العلو، وهو إذا كان فوق العرش فهو العليُّ الأعلىٰ،

---

(١) الآية بتمامها سقطت من المطبوع.

(٢) تتمة الآية في المطبوع خلافًا لعامة النسخ.

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٧١٣). وقوله: «أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء» سقط من (د، ط النيل).

وليس هناك مخلوقٌ حتىٰ[1] يكون الرب محصورًا في شيء من المخلوقات، ولا هو في جهة موجودة، بل ليس موجودًا إلا الخالق والمخلوق، والخالق بائن عن مخلوقاته، عالٍ عليها، فليس هو في مخلوق أصلًا، سواء سُمِّي ذلك المخلوق جهة، أو لم يُسمَّ جهة.

ومن قال: إنه في جهة موجودة تعلو عليه أو تُحيط به أو يحتاج إليها بوجه من الوجوه= فهو مخطئ.

كما أن من قال: ليس فوق السماوات رب، ولا علىٰ العرش إله، ومحمد لم يُعرَج به إلىٰ ربه، ولا تَصعد الملائكة إليه، ولا تَنزل الكتب منه، ولا يقرب منه شيء، ولا يدنو إلىٰ شيء= فهو أيضا مخطئ.

ومن سمَّىٰ ما فوق العالم جهة، وجعل العدم المحض جهة، وقال هو في جهة -بهذا المعنىٰ -أي هو نفسُه فوق كل شيء= فهذا معنىٰ صحيح. ومن نفىٰ هذا المعنىٰ بقوله: ليس في جهة= فقد أخطأ.

بل طريق الاعتصام أن ما أثبته الرسل لله، أُثبِت له، وما نَفتْه الرسل[2] عن الله، نُفي عنه.

والألفاظ التي لم تَنطق الرسل فيها بنفي ولا إثبات، كلفظ الجهة والحيِّز ونحو ذلك، لا يُطلَق نفيًا ولا إثباتًا إلا بعد بيان المراد.

فمن أراد بما أَثبتَ معنىً صحيحًا، فقد أصاب في المعنىٰ، وإن كان في اللفظ خطأ.

---

(١) «حتىٰ» سقط من (ل).

(٢) «الرسل» ليس في (ل، د).

ومن أراد بما نفاه معنىً صحيحًا، فقد أصاب في المعنىٰ، وإن كان في لفظه خطأ.

وأما من أثبت بلفظه حقًّا وباطلًا، أو نفىٰ بلفظه حقًّا وباطلًا، فكلاهما مصيب فيما عَناه من الحق، مخطئٌ فيما عَناه من الباطل، قد لبَّس الحق بالباطل، وجَمَع في كلامه حقًّا وباطلًا.

والأنبياء كلهم متطابقون علىٰ أنه في العلو.

وفي القرآن والسنة ما يقارب ألف دليل علىٰ ذلك، وفي كلام الأنبياء المتقدمين ما لا يحصىٰ.

فصل

قال سعيد بن البطريق(١): «وذلك مثل ما أن شعاع الشمس(٢) المولود من عين الشمس الذي يملأ ضوءه ما بين السماء والأرض نورًا، وفي بيت من البيوت يكون فيه ضياء بنوره من غير مفارقة(٣) لعين الشمس التي تَوَلَّد منها حقًّا(٤)؛ لأنه لم ينقطع من العين ولا من الضوء = فكذلك سكن الله في الناسوت من غير أن يفارقه الأب، فهو مع الناسوت، وهو مع الأب وروح القدس حقًّا».

فيقال: هذا التمثيل لو قُدِّر أنه صحيح، فإنما يُشبه من بعض الوجوه قولَ من يقول: إنه بذاته في كل مكان، كشعاع الشمس الذي يظهر في الهواء والأرض.

وأما النصارىٰ فإنهم يخصُّونه بناسوت المسيح دون سائر النواسيت، ولو قال(٥) بهذا من يقول: إنه بذاته في كل مكان = لكان باطلا، فكيف النصارىٰ؟

فإن الضوء إنما يكون في الهواء وسطوح الأرض، لا يكون تحت السقوف والغِيران وباطن الأرض.

ثم هذا تمثيلٌ(٦) باطل من وجوه:

أحدها: أن الشعاع ليس متولِّدًا من جُرْم الشمس، ولا شعاع النار متولِّد من جُرْم النار، بل هو حادث بائن عن جُرْم الشمس، ولكنها سبب في حصوله.

---

(١) في «تاريخه»: (ص١٦٣).

(٢) المطبوع: «الشعاع»، خلافًا للأصول الخطية والمطبوعة ولمصدر النقل.

(٣) المطبوع: «مقارنة»، تصحيف.

(٤) «حقا» ليس في (ل)، وكذا الموضع الآتي.

(٥) المطبوعتان: «مَثَّل»، خلاف الأصول.

(٦) المطبوعتان: «التمثيل».

ولهذا يُشبَّه به العلم الحاصل في قلب المتعلِّم بسبب تَعلُّم العلم من غير أن يكون من ذات علم العالم.

ولهذا يُشبَّه علم العالم بالسِّراج الذي يَقتبس كلُّ أحد من نوره، وهو لم يَنقص. بخلاف تولُّد المولود عن والده، فإنه متولِّد من عينه.

والشعاع القائم بالهواء والأرض، ليس هو قائمًا بذات الشمس والنار، بل هو عَرَض قائم بمحلٍّ آخر، والعرض الواحد لا يكون في محلَّيْن.

والنصارىٰ يقولون: إن الكلمة -التي هي علم الله أو حكمته- متولدة منه، وهي قديمة أزلية، والصفة قائمة بالموصوف، فالصفة مثل ما يقوم بذات الشمس من استدارة وضوء، فذاك صفة لها، وهو غير الشعاع القائم بالهواء، فإن ذاك بائنٌ عنها، فكيف يُجعَل هذا هو هذا.

فإن قالوا: نحن مقصودنا أن حكمة الله وعلمَه ونورَه أنزله إلىٰ المسيح وأفاضه علىٰ المسيح، كما يفيض الشعاع عن الشمس.

قيل لهم: فهذا قَدْر مشترك بين المسيح وسائر الأنبياء، فلا اختصاص للمسيح بذلك.

الوجه الثاني: قولهم: الذي يملأ ضوءه ما بين السماء والأرض نورا، وفي بيت من البيوت يكون فيه حقا من غير مفارقة[1] لعين الشمس التي تولَّد منها حقًّا.

فيقال لهم: الشعاع الذي بين السماء والأرض هو الضوء وهو النور.

فقولكم: إن الشعاع يملأ ضوءه ما بين السماء والأرض نورا، يقتضي[2]

---

(١) المطبوع: «مقارنة»، تصحيف.

(٢) المطبوعتان زيادة: «أنه»، وليس في النسخ الخطية.

شعاعًا وضوءَ شعاع، ونورًا صدر[1] عن ذلك، وهذا غلط، بل ليس هنا إلا جُرم الشمس التي في السماء وشعاعُها، وهو الضوء والنور الذي ما بين السماء والأرض.

الثالث: قولكم: «من غير مفارقة عين الشمس» يقتضي أن هذا الشعاع هو نفس ما قام بالشمس، وهذا مكابرة للحسِّ والعقل، بل الشعاع الذي قام بالهواء والأرض عَرَض لم يَقُم بالشمس قط[2].

وكلُّ شعاعٍ بقعةٍ، فليس هو عين الشعاع الذي في البقعة الأخرىٰ، وإن كان هو نظيره ومثله، وجنس الشعاع يجمعهما، كما أن شعاع هذا السِّراج، ليس هو شعاع هذا السراج، وإن قُدِّر اختلاطهما حتىٰ يقوىٰ[3] الضوء، ولا حركة هذا الهواء هي حركة هذا الهواء. ونظائر ذلك متعددة.

الرابع: قولكم: «كذلك الله سكن في الناسوت من غير أن يفارقه الأب» تمثيلٌ باطل؛ فإن الشمس نفسَها لم تسكن[4] في الهواء والأرض، وإنما سكَن شعاعُها.

فوزانه أن يقول[5]: فكذلك سَكن نور الله وبرهانه، وهداه وروحه.

وهذا إذا قلتَه، فهو منقول عن الأنبياء، تنطق كتبهم بأن نور الله وروحه وهداه في قلوب المؤمنين، لكن لا اختصاص للمسيح بذلك.

---

(١) المطبوعتان: «حدث»، خلاف النسخ.
(٢) المطبوع: «فقط».
(٣) (ل): «يُرىٰ».
(٤) المطبوع: «تكن»، تصحيف.
(٥) المطبوعتان: «يقال»، خلاف الأصول الخطية.

قال الله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ﴾ [النور:٣٥].

قال أبي بن كعب: «مثل نوره في قلب المؤمن»(١).

وفي الترمذي عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ أنه قال: «اتقوا فراسة المؤمن، فإنه ينظر بنور الله، ثم قرأ قوله: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾(٢) [الحجر:٧٥]».

الخامس: إنكم إذا جعلتم الله نفسه ساكنًا في المسيح، فوِزانُه أن تكون الشمسُ نفسُها ساكنةً في موضعٍ صغير من الأرض، وهذا التمثيل يُبْطل قولَكم(٣).

والله أجل وأكبر وأعظم من كل شيء، والشمسُ آية من آياته ومخلوق من مخلوقاته، ومع هذا فلو قال قائل: إن الشمس سكنتْ في جوف امرأة

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره»: (١٧/ ٢٩٨) وابن أبي حاتم في «تفسيره»: (١٤٥٥٣)، من طريق أبي العالية عنه، بسند حسن، ولفظه: «هو المؤمن قد جُعِل الإيمان والقرآن في صدره». وظاهره أنه يَرُدّ الضمير في «نوره» إلىٰ المؤمن، أي مَثل نور المؤمن الذي في قلبه ــ من الإيمان والقرآن ــ كمثل مشكاة، وبهذا فسَّره الطبري، ويؤيد ذلك القراءتان الواردتان عنه في «البحر المحيط»: (٨/ ٤٢): «مثل نور المؤمن»، «مثل نور من آمن به».
لكن تمام الاستدلال هنا يقتضي عَوْد الضمير إلىٰ الله تعالىٰ، علىٰ قول ابن عباس وابن مسعود وجماعة؛ فقد أخرج الطبري (١٧/ ٢٩٩) وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٤٥٥٥) عن ابن عباس قوله: «مثل نوره كمثل هداه في قلب المؤمن»، وكان ابن مسعود يقرأ «مثل نوره في قلب المؤمن»؛ أي: مثل نور الله وهداه في قلب المؤمن. «الوسيط»: (٣/ ٣٢٠)، والبغوي في «تفسيره»: (٦/ ٤٥).
والحاصل: أن في نسبة المصنف هذا القول إلىٰ أبي بن كعب ــ كما هنا وفي «مجموع الفتاوىٰ»: (٢/ ٣٨٣)، (٧٦٤٩) ــ نظرًا؛ بل هو ــ بلفظه ــ لابن مسعود قراءةً، ولابن عباس ــ وغيره ــ قولًا ورواية. والله أعلم.
(٢) سبق تخريجه.
(٣) المطبوعتان زيادة: «أن الله أعلىٰ وأعظم وأجل وأكبر» وليس في النسخ الخطية.

وخرجت من فرج تلك المرأة، لكان كل عاقل يَعلم فساد قوله، وينسبه إلىٰ الجهل العظيم أو الجنون، وسواء قال: إن الشمس نفسها نزلت أو لم تنزل.

وأنتم تقولون: إن رب العالمين سكن في بطن مريم، ويقول أكثركم - كالمَلَكِيَّة واليعقوبية -: إنه خرج من فرج مريم.

ولو قال قائلٌ عمّا هو مِن أصغر مخلوقات الله ـ كوكب من الكواكب أو جبل من الجبال أو صخرة عظيمة ـ: إن ذلك كان في بطن امرأة وخرج من فرجها = لضَحِك الناس من قوله، فكيف بمن يدَّعي مثل ذلك في رب العالمين؟!

وإذا قالوا: إن الله نزل إلىٰ السماء الدنيا، أو نزل إلىٰ الطور وكلَّم موسىٰ من العُلَّيْقة[1] أو في عمود الغمام، ونحو ذلك = فليس في شيء من ذلك أنه اتحد بمخلوق، لا سماء ولا طور ولا شجرة، ولا كان كلامه قائما بشيء مخلوق، لا شجرة ولا غيرها.

وعندهم أنه اتّحد بالمسيح، وكان صوت المسيح القائم به، هو صوت رب العالمين بلا واسطة.

(١) وهي الشجرة التي كلم الله عندها موسىٰ عليه السلام، كما تقدم.

فصل

قال سعيد بن بِطْريق[1]: «ومثل ما أن كلمة الإنسان المولودة من عقله تكتب في قرطاس، فهي في القرطاس كلها حقا من غير أن تفارق العقل الذي منه ولدت، ولا يفارقها العقل الذي وَلَدَها؛ لأن العقل بالكلمة يُعرف؛ لأنها فيه، والكلمة كلها في[2] العقل الذي وَلدها، وكلها في نفسها، وكلها في القرطاس الذي التحمت به فكذلك كلمة الله كلها في الأب الذي وُلِدت منه، وكلها في نفسها وفي[3] الروح، وكلها في الناسوت التي حلَّت فيها والتحمت بها»[4].

فيقال: هذا التمثيل حجة عليكم وعلىٰ فساد قولكم، لا حجة لكم، وذلك يظهر بوجوه:

أحدها: أن يقال: إن كان حلول كلمة الله التي هي المسيح في الناسوت، مثل كتابة الكلام في القرطاس، فحينئذ يكون المسيح من جنس سائر كلام الله، كالتوراة وزبور داود والإنجيل والقرآن، وغير ذلك، فإن هذا كله كلام الله، وهو مكتوب في القراطيس باتفاق أهل الملل، بل الخلق كلهم متفقون علىٰ أن كلام كل متكلم يُكتب في القراطيس، وقال[5] تعالىٰ في القرآن: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج:٢١-٢٢].

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٧-٧٩].

---

(١) في «تاريخه»: (ص١٦٣). وفي المطبوعتين: «البطريق»، خلاف الأصول.

(٢) (ل): «من».

(٣) (ل) زيادة: «كلها».

(٤) «بها» ساقط من (ل).

(٥) المطبوعتان زيادة: «وقد» وليست في النسخ.

وقال: ﴿رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ يَتْلُواْ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ۝٢ فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾ [البينة:٢-٣].

وقال: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ۝١١ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ۝١٢ فِى صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ۝١٣ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍۭ ۝١٤ بِأَيْدِى سَفَرَةٍ ۝١٥ كِرَامٍۭ بَرَرَةٍ﴾ [عبس:١١-١٦].

وقال تعالىٰ: ﴿وَٱلطُّورِ ۝١ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ ۝٢ فِى رَقٍّ مَّنشُورٍ﴾ [الطور:١-٣].

وإذا كان الكلمة الذي هو[1] المسيح عندكم هكذا = فمعلومٌ أن كلام الله المكتوب في القراطيس ليس هو إلهًا خالقًا، وهو كلام كثير لا ينحصر في كلمة ولا كلمتين.

ولو قال قائل: يا كلامَ الله اغفر لي وارحمني، أو يا توراة، أو يا إنجيل، أو يا قرآن اغفر لي وارحمني = كان قد تكلّم بباطلٍ عند جميع أهل الملل والعقلاء. وأنتم تقولون: المسيح إله خالق، وهو يُدعَىٰ ويُعبَد، فكيف تشبِّهونه بكلام الله المكتوب في القراطيس؟

الثاني: أن الكلام المكتوب صفة للمتكلم، يقوم به ويُكتَب في القراطيس عند سلف أهل الملل وجماهيرهم.

وعند بعضهم، هو عَرَضٌ مخلوق، يَخلقه في غيره.

فالجميع متفقون علىٰ أن الكلام صفة تقوم بغيرها، ليس صفةً[2] جوهرًا قائما بنفسه.

والمسيح ـ عندكم ـ لاهوته جوهر قائم بنفسه، وهو إله حق من إله حق

(١) المطبوعتان: «كانت الكلمة التي هي»، خلاف النسخ، وكلاهما متجه.

(٢) كذا في النسخ الخطية، وقوله: «صفة» سقط من المطبوعتين.

وهو[1] إله تام وإنسان تام.

فكيف تجعلون الإله الذي هو عينٌ قائمة بنفسها كالصفة التي لا تقوم إلا بغيرها؟

الثالث: قولكم: «إن كلمة الإنسان مولودة من عقله»، لو كان صحيحًا فالتولُّد لا يكون إلا حادثًا.

وأنتم تقولون: إن كلمة الله القديمة الأزلية متولِّدة منه قبل الدهور وتقولون ـ مع هذا ـ: هي إله[2].

وهذا كما أن بطلانه معلوم بصريح العقل، فهي بدعة وضلالة في الشرع، فإنه لم يُسمِّ أحدٌ من الأنبياء شيئًا من صفات الله ابنًا له، ولا قال: إن صفته متولِّدة منه. ولفظ الابن لا يوجد عندكم عن الأنبياء إلا اسمًا لناسوت مخلوق، لا لصفة الله القديمة، فقد بدَّلتم كلام الأنبياء بهذا الافتراء.

الرابع: قولكم: «مولودة من عقله»، إن أردتم «بعقله» العينَ القائمة بنفسها التي نُسمِّيها[3] قلبًا وروحًا ونفسًا، أو نفسًا ناطقة= فتلك إنما تقوم بها المعاني، وأما الألفاظ فإنما تقوم بفمه ولسانه.

وإن أردتم «بعقله» مصدر عَقِل يَعقِل عَقْلا= فالمصدر عرض قائم بالعاقل[4]، وهو عَرَض[5] من جنس العلم والكلمة والعمل الصالح.

---

(١) (د، المطبوعتان) زيادة: «عندكم».

(٢) (ل): «هذا».

(٣) (ل): «تُسمِّيها»، ولم تحرَّر في (د)، والمطبوعتان: «يسميها».

(٤) المطبوعتان: «بالعقل»، وكذا كانت في (د) ثم زيدت الألف.

(٥) «عرض» سقط من (ل).

وإن أردتم بالعقل الغريزة التي في الإنسان، فهو أيضًا عرض.

الخامس: أن تسميتكم تَكَلُّم الإنسان ـ بالمعنىٰ أو اللفظ ـ تولُّدًا، أمرٌ اخترعتموه لا يُعرَف عن نبي من الأنبياء، ولا أمة من الأمم، ولا في لغة من اللغات، وإنما ابتدعتم هذا لتقولوا: إذا كان كلام الإنسان متولِّدًا منه، فكلام الله متولِّد منه.

ولم يَنطق أحدٌ من الأنبياء بأن كلام الله تولَّد منه، ولا أنه ابنه، ولا أن علمه تولَّد منه، ولا أنه ابنه.

السادس: قولكم: «إن كلمة الإنسان المولودة من عقله تُكتَب في القرطاس، فهي في القرطاس كلُّها حقًّا، من غير أن تفارق العقل الذي منه وُلدتْ»، إلىٰ قولكم: «الكلمة كلُّها في العقل الذي وَلَدَها، وكلُّها في نفسها[1]، وكلها في القرطاس الذي التحمت به» = مكابرة ظاهرة، معلومة الفساد بصريح العقل، فإن وجود الكلام في القلب واللسان، ليس هو عين وجوده مكتوبًا في القرطاس، بل القائم بقلب المتكلم معان: طلب وخَبَر وعِلْم وإرادة، والقائم بنَفَسه حروفٌ مؤلَّفة هي أصوات مقطَّعة، أو هي حدودُ أصوات مقطعة[2]، وليس في قلب الإنسان ولا فمه مدادٌ كالمداد الذي في القرطاس.

والكلام مكتوب في القرطاس باتفاق العقلاء، مع علمهم بأنه ليس في القرطاس عِلم وطَلَب وخبر قائم به، كما يقوم بقلب[3] المتكلم، ولا قام به

---

(١) «وكلها في نفسها» سقط من المطبوع.

(٢) أي أطراف الأصوات المقطَّعة، كما يراد بالحروف في الجسم حدّه ومنتهاه؛ فيقال: حرف الرغيف وحرف الجبل، ونحو ذلك. «مجموع الفتاوىٰ»: (١٢/ ١٥٢).

(٣) (ط النيل): «تقوم بقلب»، المطبوع: «تقوم بقلوب».

أصواتٌ مقطَّعةٌ مؤلفةٌ حروفًا[1] كالأصوات القائمة بفم المتكلم، بل لفظ الحرف يقال علىٰ الحرف المكتوب: إما المداد المصوَّر، وإما صورة المداد وشكله. ويقال علىٰ الحرف المنطوق: إما الصوت المقطَّع، وإما حدُّ الصوت ومُنْقَطَعُه[2] وصورتُه.

وكل عاقل يُميِّز بحسِّه وعقله بين الصوت المسموع من المتكلم، وبين المداد المرئي بالبصر، ولا يقول عاقل: إن هذا هو هذا، ولا يقال: إن هذا وهذا هو نفس المعنىٰ القائم بقلب المتكلم، فكيف تقولون[3]: إن الكلمة في القرطاس كلُّها، وكلُّها في العقل الذي وَلَدَها، وكلُّها في نفسها؟

السابع: أن حرف (في) التي يسميها النحاة ظرفًا، يُستعمل في كل موضع بالمعنىٰ المناسب لذلك الموضع.

فإذا قيل: إن الطعم واللون والريح حالٌّ في الفاكهة، أو العلمُ والقدرةُ والكلامُ حالٌّ[4] في المتكلم، فهذا معنىٰ معقول.

وإذا قيل: إن هذا حالٌّ في داره، أو إن الماء حالٌّ في الظرف، فهذا معنىٰ آخر.

فإن ذاك حلولُ صفة في موصوفها، وهذا حلولُ عينٍ قائمةٍ تسمَّىٰ جسمًا وجوهرًا في محلِّها. ومنه يقال لمكان القوم: المحلَّة، ويقال: فلان حلَّ بالمكان الفلاني.

---

(١) (ط النيل): «ولا حروفًا»، والمطبوع: «ولا حروفٌ»، خلافًا للأصول الخطية.

(٢) المطبوع: «مَقْطَعُه» خلاف عامة النسخ الخطية والمطبوعة.

(٣) (ط. النيل): «يقولون».

(٤) «حال» ليس في (ل).

وإذا قيل: الشمس والقمر في الماء، أو في المرآة، أو وجه فلان في المرآة، أو كلام فلان في هذا القرطاس، فهذا له معنىً يَفهمه الناس، يعلمون أنه قد ظهرت الشمس والقمر والوجه في المرآة ورُئِيَتْ فيها، وأنه لم يحلَّ بها ذات ذلك، وإنما حل فيها مثالٌ شعاعي ـ عند من يقول ذلك ـ.

وكذلك الكلام إذا كُتب في القرطاس، فالناس يعلمون أنه مكتوب فيه ومقروء فيه ومنظور فيه، ويقولون: نظرتُ في كلام فلان وقرأتُه، وتدبرتُه وفهمتُه ورأيتُه، ونحو ذلك، كما يقولون: رأيتُ وجهه في المرآة وتأمَّلتُه ونحو ذلك.

وهم في ذلك كله صادقون يعلمون ما يقولون، ويعلمون أن نفس جُرم الشمس والقمر والوجه لم يحلَّ في المرآة، وأن نفس ما قام به من المعاني والأصوات لم يقم بالقرطاس، بل كانت المرآة واسطة في رؤية الوجه فهو المقصود بالرؤية، وكان القرطاس واسطة في معرفة الكلام، فهو المقصود بالرؤية.

ويعلمون[1] أن حاسة البصر باشرتْ ما في المرآة من الشعاع المنعكس، ولكن المقصود بالرؤية هو[2] الشمس، وحاسَّة البصر باشرت ما في القرطاس من المداد المكتوب، ولكن المقصود بالرؤية هو الكلام المكتوب.

ويعلمون أن نفس المثال الذي في المرآة ليس هو الوجه، وأن نفس المداد المكتوب به ليس هو الكلام المكتوب، بل يُفرِّقون بينهما، كما قال تعالىٰ: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف:١٠٩].

---

(١) (ط النيل): «وكانوا يعلمون» خلاف النسخ.
(٢) «هو» ليس في (ل).

ففرَّق سبحانه بين الكلمات وبين المداد الذي يُكتب به الكلمات. فكيف يقال: إن هذا هو هذا، وإن الكلمة في القرطاس كلها، وهي في المتكلم كلها؟

الثامن: أن الكلام له معنىٰ في المتكلِّم يُعبّر عنه بلفظه، واللفظ يُكتب في القرطاس، فالمكتوب في القرطاس هو اللفظ المطابِق للمعنىٰ، لا يُكتَب المعنىٰ بدون كتابة اللفظ؛ ولهذا من لم يَعرف اللفظ الذي كُتب بالخط لم يَعرفْ ما كُتب[1].

فدعوىٰ هؤلاء أن نفس المعنىٰ الذي في القلب كله، هو في القرطاس كله= جَعْلٌ لنفس المعنىٰ هو الخط، وهذا باطل.

التاسع: أنه لا ريب أن كلام المتكلم يقال: إنه قائم به، ويقال ـ مع ذلك ـ: إنه مكتوب في القرطاس، ويقال: هذا هو كلام فلان بعينه، وهذا هو ذاك، ونحو ذلك من العبارات التي تُبيِّن أن هذا المكتوب في القرطاس هو[2] الكلام الذي تكلم به المتكلم بعينه، لم يَزد فيه ولم يَنقص، لم يُكتَب كلامٌ غيرُه.

لا[3] يريدون بذلك أن نفس الخط نفسُ الصوت، أو نفس المعنىٰ، فإن هذا لا يقوله عاقل.

فإن قيل: ففي المسلمين من يقول: إن كلام الله القديم الأزلي، أو كلام الله الذي ليس بمخلوق، هو حالٌّ في الصدور والمصاحف من غير مفارقة.

---

(١) المطبوع: «لا يُكتب المعنىٰ بدون كتابة اللفظ الذي كتب بالخط، ليعرف ما كتب»؛ خلافًا لعامة الأصول، ولا معنىٰ له!

(٢) المطبوعتان زيادة: «هذا»، وليس في النسخ الخطية.

(٣) المطبوعتان: «ولا» خلاف المخطوطات.

ومن هؤلاء من يقول: إنه يُسمَع من الإنسان الصوت القديم، أو الصوت الذي ليس بمخلوق.

ومنهم من يقول: إن الحرف القديم أو الذي ليس بمخلوق، هو في القرطاس، وحكي عن بعضهم أنه يقول ذلك في المداد.

ومن هؤلاء من يقول: إن القديم حلَّ في المصحف ونحو ذلك. فتقول النصارىٰ: نحن مثل هؤلاء.

قيل: الجواب من وجوه.

أحدها: أن المقصود بيان الحق الذي بَعث الله به رسله، وأنزل به كتبه، والرد علىٰ من خالف ذلك من النصارىٰ وغيرهم.

ونحن لا نُنكر أن في المنتسبين إلىٰ الإسلام طوائف، منهم منافقون ملحدون زنادقة[1]، ومنهم جهَّال ومبتدعة[2]، ومنهم من يقول مثل قول النصارىٰ، ومنهم من يقول شرًّا منه، فالرد علىٰ هؤلاء كلهم، والعصمةُ ثابتة لكتاب الله وسنة رسوله. وما اجتمع عليه عباده المؤمنون. فهذا لا يكون إلا حقًّا، وما تنازع فيه المسلمون، ففيه حق وباطل.

الوجه الثاني: أن يقال: هؤلاء الذين قالوا في القرآن ما قالوه، ليس قولهم مثل قول النصارىٰ.

فإن النصارىٰ جعلوا لله ولدًا قديما أزليًا سمَّوه كلمة، وقالوا: إنه إلهٌ يخلق ويرزُق، وإنه اتَّحد بالمسيح، فجعلوا المسيح -الذي هو الكلمة عندهم- إلهًا

(١) المطبوع: «وزنادقة» خلاف الأصول.

(٢) (د، ط النيل): «جهال مبتدعة».



يخلق ويرزق.

وليس في طوائف المسلمين المعروفة من يقول: إن كلام الله إلهٌ يخلق ويرزق.

ولكن محمد وغيره من الرسل - عليهم السلام - بلَّغوا إلىٰ الخلق كلام الله الذي تكلَّم به.

فكان الصحابة والتابعون لهم بإحسان علىٰ أن القرآن والتوراة والإنجيل وغير ذلك من كلام الله، هو كلام الله الذي تكلم به، وأن الله أنزله وأرسل به ملائكته، ليس هو مخلوقا بائنا عنه خلقه في غيره.

ويقولون: إن هذا القرآن هو كلام الله الذي بلَّغه رسوله، والمسلمون يقرؤونه، ويُسمَع من القارئ كلامُ الله، لكن يقرؤونه بأفعالهم وأصواتهم، ويَسمعونه من القارئ الذي يَقرؤه بصوتِ نفسه، فالكلام كلام البارئ، والصوت صوت القارئ.

ويقولون: إن الله تكلَّم به وكلّم به موسىٰ، وإن موسىٰ سمِع نداء الله بأذنه، فكلّمه الله بالصوت الذي سمِعه موسىٰ، كما بُيِّن ذلك في كتب الله القرآن[1] والتوراة وغير ذلك.

فحدَث بعد الصحابة وأكابر التابعين طائفةٌ معطلة يقولون[2]: إن الله لم يكلّم موسىٰ تكليما، ولم يتّخذ إبراهيم خليلا، فقتل المسلمون مُقَدَّمهم

(١) المطبوعتان زيادة: «والإنجيل» خلافًا للنسخ.

(٢) أشبع المصنف هذه المسألة وناقش آراء الطوائف وأدلتهم فيها في: «مجموع الفتاوىٰ»: (١٢/ ٢٩٦-٥٥٣)، «مجموعة الرسائل»: (٣/ ٢٨-٣٨)، «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٣٥٤) وما بعدها.

«الجعد»[1] وصار لهم مُقدَّم يقال له «الجهم»، فنُسِبت إليهم الجهمية، نُفاةُ الأسماء والصفات.

تارة يقولون: إن الله لم يتكلّم ولم يكلّم موسىٰ، وإنما أُطلِق ذلك مجازًا.

وتارة يقولون: تكلم ويتكلم حقيقة، ولكن معنىٰ ذلك أنه خَلق كلامًا في غيره، سمِعه موسىٰ، لا أنه نفسه قام به كلام، وهذا قول من يقوله من المعتزلة ونحوهم.

وزُيِّن هذا القول لبعضِ[2] ذوي الإمارة، فدَعَوا إليه مدَّة وأظهروه، وعاقبوا من خالفهم، ثم أطفأ الله ذلك[3]، وأظهر ما كان عليه سلف الأمة، أن القرآن والتوراة والإنجيل كلام الله، تكلم هو به، منه بدأ، ليس ببائن منه، وليس بمخلوقٍ خلقه في غيره.

ولما أَظهر الله هذا، والناس يتلون قول الله تعالىٰ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦] صار بعض أهل الأهواء يقول[4]: إنما يُسمَع صوتُ القارئ، وصوتُه مخلوق، وهو كلام الله، فكلام الله مخلوق.

---

(١) الجعد بن درهم، من الموالي، مؤدِّب مروان بن محمد الملقب «بالحمار»، أول من تفوَّه بأن الله لا يتكلم، وقد هرب من الشام، وقتله خالد بن عبد الله القَسْري يوم الأضحىٰ في حدود سنة (١١٨هـ). «تاريخ دمشق»: (٧٢/ ٩٩)، «تاريخ الإسلام»: (٣/ ٢١٨).

(٢) المطبوع: «بعض»، خلاف النسخ. وما أشار إليه المصنف من محنة القول بخلق القرآن في عهد المأمون ومَن بعد مِن الخلفاء، وتزيين الجهمية والمعتزلة لهم هذه البدعة= أورده في «مجموع الفتاوىٰ»: (١٤/ ٣٥١)، و«منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٦٠١).

(٣) المطبوع: «أطفئ ذلك»، خلافًا لعامة الأصول.

(٤) «يقول» ساقط من (ل).

ولم يُميِّز هذا بين أن يُسمَع الكلام من المتكلم به ـ كما سمِعه موسىٰ من الله بلا واسطة ـ وبين أن يُسمَع من المبلِّغ عنه.

ومعلوم أنه لو سُمع كلام الأنبياء وغيرهم من المبلِّغين، لم يكن صوت المبلِّغ هو صوت المبلَّغ عنه، وإن كان الكلام كلام المبلَّغ عنه لا كلام المبلِّغ. فكلام الله إذا سُمع من المبلِّغين عنه، أولىٰ أن يكون هو كلام الله لا كلام المبلِّغين، وإن بلَّغوه بأصواتهم.

فجاءت طائفة ثانية فقالوا: هذا المسموع ألفاظنا وأصواتنا، فكلامنا[1] ليس هو كلام الله؛ لأن هذا مخلوق، وكلام الله ليس بمخلوق.

وكان مقصود هؤلاء، تحقيق أن كلام الله غير مخلوق، فوقعوا في إنكار أن يكون هذا القرآن كلام الله، ولم يهتدوا إلىٰ أنه وإن كان كلام الله؛ فهو كلام الله مبلَّغًا عنه، ليس هو كلامه مسموعًا منه، ولا يلزم ـ إذا كانت أفعال العباد وأصواتهم مخلوقة ليست هي كلام الله ـ أن يكون الكلام الذي يقرؤونه بأفعالهم وأصواتهم كلامهم، ويكون مخلوقًا ليس هو كلام الله.

وهؤلاء الذين قالوا: ليس هذا كلام الله، منهم من قال: هو حكايةٌ لكلام الله، وطرَدوا ذلك في كلِّ من بلَّغ كلامَ غيره أن يكون ما بلَّغه حكايةً لكلام المبلَّغ عنه لا كلامه.

وأهل الحكاية منهم من يقول: إن كلام الربِّ يتضمَّن حروفًا مؤلَّفة، إما قائمًا بذاته علىٰ قول بعضهم، أو مخلوقة في غيره علىٰ قول بعضهم، والقائم بذاته معنىً واحد.

---

(١) كذا في (ل)، ولم تحرَّر في (د)، والمطبوعتان: «وكلامنا».



ومِن هؤلاء من قال: الحكاية تُماثِل المحكيَّ عنه، فلا نقول: هو حكاية، بل هو عبارة عنه، والتقدير عندهم فأجره حتىٰ يسمع[1] عبارته أو حكايته.

فجاءت طائفة ثالثة فقالت: بلىٰ[2]؛ قد ثَبَتَ أن هذا المسموع كلام الله، وكلام الله ليس بمخلوق[3]، وهذا المسموع هو الصوت، فالصوت غير مخلوق.

ثم من هؤلاء من قال: إنه قديم، ومنهم من قال: ليس بقديم، ومنهم من قال: يُسمَع صوت الرب والعبد، ومنهم من قال: إنما يُسمَع صوتُ الرب.

ثم منهم من قال: إنه قديم، ومنهم من قال: إنما يسمعه من العبد.

وهؤلاء منهم من قال: إن صوت الرب حلَّ في العباد، فضاهَوا النصارىٰ. ومنهم من قال: بل نقول[4]: ظهر فيه من غير حلول. ومنهم من يقول[5]: لا يطلق[6] هذا ولا هذا.

وكل هذه الأقوال محدَثة مبتدعة، لم يَقُل شيئًا منها أحدٌ من الصحابة ولا[7] التابعين لهم بإحسان، ولا إمام من أئمة المسلمين، كمالك والثوري، والأوزاعي، والليث بن سعد، وأبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وابن عيينة وغيرهم.

---

(١) المطبوعتان زيادة: «كلام» ولا وجه لها.

(٢) المطبوعتان: «بل»، والمثبت من (ل)، وهو ما استظهرته في (د).

(٣) (ل): «مخلوق».

(٤) (ل): «هو».

(٥) (ل): «قال».

(٦) (ل، المطبوع) زيادة: «لا».

(٧) «لا» ليست في (د، ط النيل).

بل هؤلاء كلهم متفقون علىٰ أن القرآن كلام الله[1] منزَّل غير مخلوق، وأن الله أرسل به جبريل، فنزل به جبريل علىٰ نبيه محمد ﷺ فبلّغه محمد ﷺ إلىٰ الناس فقرأه الناس بحركاتهم وأصواتهم، وليس شيء من أفعال العباد وأصواتهم قديمًا ولا غير مخلوق، ولكن كلام الله غير مخلوق، ولم يكن السلف يقولون: القرآن قديم.

ولكن[2] لما أحدث الجهمية وموافقوهم من المعتزلة وغيرهم أنه مخلوق بائن من الله= قال السلف والأئمة: إنه كلام الله غير مخلوق.

ولم يَقُل أحد من السلف: إن الله تكلَّم بغير قدرته ومشيئته، ولا أنه معنىً واحد قائم بالذات، ولا أنه تكلَّم[3] بالقرآن أو التوراة أو الإنجيل في الأزلِ بحرف وصوت قديم، فحدَث بعد ذلك طائفةٌ فقالوا: إنه قديم.

ثم منهم من قال: القديم هو معنىً واحدٌ قائم[4] بالذات، هو معنىٰ جميعِ كلام الله.

وذلك المعنىٰ إن عُبِّر عنه بالعِبريَّة كان توراة، وإن عُبِّر عنه بالسُّرْيانِيَّة كان إنجيلًا، وإن عُبِّر عنه بالعربية كان قرآنا، والأمر والنهي والخبر صفات له لا أنواع له.

ومن هؤلاء من قال: بل هو قديم، وهو حروف، أو حروف وأصوات أزلية قديمة، وأنها هي التوراة والإنجيل والقرآن.

---

(١) «كلام الله» سقط من المطبوعتين.

(٢) «ولكن» سقط من المطبوع.

(٣) زيد بعده في (د): «به»، ثم فوق السطر: «بالقرآن أو التوراة أو الإنجيل»، فيحتمل أن يكون الناسخ قصد تصويب «به»؛ فنسي، وجمع بين الخطأ وتصويبه. وفي (ل) أخّر «به» بعد «الإنجيل»، وفي (ط. النيل): «به القرآن».

(٤) «قائم» سقط من (ل)، وملحق فوق السطر في (د).

فقال الناس لهؤلاء: خالفتم الشرع والعقل في قولكم: إنه قديم، وابتدعتم بدعة لم يَسبقكم إليها أحدٌ من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين، وفَرَرْتُم من محذور إلىٰ محذور، كالمستجير من الرَّمضاء[1] بالنار.

ثم قولكم: إنه معنىٰ واحد ـ وهو مدلول جميع العبارات ـ مكابرة للعقل والشرع؛ فإنا نعلم ـ بالاضطرار ـ أنه ليس معنىٰ آية الكرسي، هو معنىٰ آية الدَّيْن، ولا معنىٰ ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد:١] هو معنىٰ سورة الإخلاص.

والتوراة إذا عَرَّبْناها لم تَصِرْ هي القرآن العربي الذي جاء به محمد، وكذلك إذا ترجمنا القرآن بالعِبرية، لم يكن هو توراة موسىٰ.

وقول من قال منكم: إنه حروف، أو حروف وأصوات أزلية= ظاهرُ الفساد، فإن الحروف متعاقبة، فيَسبق بعضُها بعضا، والمسبوق بغيره لا يكون قديمًا لم يزل، والصوت المعيَّن لا يبقىٰ زمانَيْن، فكيف يكون قديمًا أزليًّا؟

والسلف والأئمة لم يَقُل أحد منهم بقولكم، لكن قالوا: إن الله تكلم بالقرآن وغيره من الكتب المنزلة، وإن الله نادىٰ موسىٰ بصوتٍ سمعه موسىٰ بأذُنه، كما دلَّت علىٰ ذلك النصوص.

ولم يقل أحد منهم: إن ذلك النداء الذي سمِعه موسىٰ قديمٌ أزلي، ولكن قالوا: إن الله لم يزل متكلمًا إذا شاء وكيف شاء؛ لأن الكلام صفة كمال، لا صفة نقص، وإنما تكون صفة كمال إذا قام به، لا إذا كان مخلوقا بائنًا عنه،

---

(١) (ل): «بالرمضاء»، سبق قلم. «والرمضاء»: شدة الحرارة. وفي هذا إشارة إلىٰ البيت المشهور:

المستجيرُ بعمروٍ عند كُربته ... كالمستجيرِ من الرمضاء بالنار

وهو مثَلٌ يضرب لمن تجتمع عليه خلَّتا سوء. «مجمع الأمثال»: (١/ ٣٧٤).

فإن الموصوف لا يتَّصف[1] ـ إلا بما قام به ـ، لا يتصف بما هو بائن عنه، فلا يكون الموصوفُ حيًّا عالمًا قادرًا متكلمًا رحيمًا مريدًا بحياةٍ قامت بغيره، ولا بعلم وقدرة قامت بغيره، ولا بكلام ورحمة وإرادة قامت بغيره.

والكلام بمشيئة المتكلِّم وقدرته أكملُ ممن لا يكون بمشيئته وقدرته.

وأمَّا كلامٌ يقوم بذات المتكلم بلا مشيئته وقدرته= فإما أنه ممتنِعٌ أو هو صفة نقص، كما يُدَّعىٰ مثل ذلك في المصروع.

وإذا كان كمالًا، فدوام الكمال له، وأنه لم يزل موصوفا بصفات الكمال= أكملُ من كونه صار متكلمًا بعد أن لم يكن، لو قُدِّر أن هذا ممكن، فكيف إذا كان ممتنعًا؟

وكان أئمة السنة والجماعة كلما ابتُدع في الدين بدعة، أنكروها ولم يُقِرُّوها، ولهذا حفظ الله دين الإسلام، فلا يزال في أمة محمدٍ طائفة هادية مهدية ظاهرة منصورة.

بخلاف أهل الكتاب، فإن النصارىٰ ابتدعوا بدعًا خالفوا بها المسيح، وقهروا من خالفهم ممن كان[2] متمسِّكا بشرع المسيح حتىٰ لم يَبق حين[3] بَعَث الله محمدًا من هو متمسِّك بدين المسيح، إلا بقايا من أهل الكتاب كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «**إن الله نظر إلىٰ أهل الأرض فمَقَتَهم، عربهم وعجمهم، إلا بقايا من أهل الكتاب**»[4].

---

(١) «لا يتصف» ساقط من المطبوع.

(٢) (ل): «هو».

(٣) يشبه أن تكون في (ل): «حق»، أو «حتىٰ».

(٤) سبق تخريجه.

فلما أظهر قوم من الولاة[1] أن القرآن مخلوق، ودعوا الناس إلىٰ ذلك، ثبت الله أئمة السنة وجمهور الأمة، فلم يوافقوهم، وكان المشار إليه من الأئمة إذ ذاك أحمد بن حنبل.

ثم بقي ذلك القول المحدَث ظاهرًا نحو أربع عشرة سنة، وأئمة الأمة وجمهورُها يُنكِرُه[2]، حتىٰ جاء من الولاة[3] من مَنَع من إظهاره والقول به، فصار مخفيًّا كغيره من البدع، وشاع عند العامة والخاصة أن القرآن كلام الله غير مخلوق.

فأراد بعض الناس أن يجيب عن شبهةٍ من قال: إن هذا الذي يقوم بنا مخلوق. فقال: القرآن كلام الله غير مخلوق، ولكن ألفاظنا به مخلوقة، وتلاوتنا له مخلوقة. وربما قالوا: هذا الذي نقرؤه مخلوق، أو هذا ليس هو كلام الله.

فقصدوا معنىٰ صحيحًا، وهو كون صفات العباد[4] وأفعالهم مخلوقة.

لكن غلِطوا حيث أطلقوا القول، أو أفهموا الناس بأن هذا القرآن الذي يقرؤه المسلمون مخلوق، ولم يَهتدوا إلىٰ[5] أنا إذا أَشَرنا إلىٰ كلامِ متكلّم قد بُلِّغ عنه، فقلنا مثلا لما روي عن النبي ﷺ؛ كقوله: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوىٰ»[6]: هذا كلام رسول الله ﷺ، أو لقول الشاعر:

ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطلُ

---

(١) المأمون، والمعتصم، والواثق، من الخلفاء العباسيين. ينظر: «تاريخ الخلفاء»: (ص/ ٢٦٨ـ٢٩٦).

(٢) (ل): «مُنكِرة»، والمطبوعتان: «ينكرونه»، وليس في النسخ.

(٣) الخليفة العباسي المتوكل علىٰ الله.

(٤) المطبوعتان زيادة: «وأصواتهم» وليس في النسخ.

(٥) «إلىٰ» سقط من (ل).

(٦) أخرجه البخاري في مواضع، منها: (١)، ومسلم (١٩٠٧) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

هذا شعر[1] لبيد بن ربيعة[2]، ونحو ذلك= فإنا نُشير إلىٰ نفس الكلام معانيه ونظمه وحروفه، لا إلىٰ ما يختص بالمبلِّغ من حركته وصوته، بل ولا صوت المبلَّغ عنه وفعله.

فإن كون الحي متحركًا أو مصوِّتًا قَدْرٌ مشترك بين الناطق والأعجم، وليس هذا صفة له[3]، والكلام الذي يُمَيَّز به[4] الناطق عن الأعجم، إنما يتميز بالمعاني القائمة به، وباللفظ المطابق لها من الحروف المنظومة بالأصوات المقطعة.

وهذا أمر يختص به المتكلم بالكلام، لا المبلِّغُ عنه، فليس للمبلِّغ إلا تأدية ذلك.

ولهذا لو قال قائلٌ لِشِعْر لَبيد:

ألا كلُّ شيء ما خلا الله باطلُ

فقال: هذا شِعري أو كلامي لكونه أنشده بصوته، لَكَذَّبه الناس[5]. ولو قال: هذا الذي أقوله مثلُ شعر لبيدٍ، لكذَّبه الناس وقالوا: بل هو شعره نفسه، ولكنْ أدَّيْتَه بصوتك.

---

(١) المطبوعتان: «كلام»، خلافًا للأصول.

(٢) في ديوانه: (ص٨٥)، والشعر والشعراء (١/ ٢٧١). و«لبيد» تقدمت ترجمته.

(٣) (ل): «الكمال».

(٤) (ل): «الذي يتميز به». (د، ط النيل): «التي يميز بها»، علىٰ تقدير مضاف: «وصفةُ الكلام»، أو ذهول عن تصويبها بعد أن كانت: «وليس هذا صفة الكمال التي يميز بها»، فأصلح أولها دون آخرها.

(٥) «الناس» سقط من (د).

بخلاف ما إذا قال قائل[1] قولًا نظمًا أو نثرًا، وقال آخر مثلَه، فإن الناس يقولون: هذا مثل قول فلان، كما قال تعالىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ [البقرة:١١٨]، وقال عن القرآن: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ [الإسراء:٨٨].

ولهذا لو قال قارئ: أنا آتي بقرآن مثل[2] قرآن محمد، وتلاه نفسه وقال: هذا مثله= لَأنكرَ الناس ذلك وضحكوا منه، وقالوا: هذا القرآن الذي جاء به هو، ليس هو كلام آخر مماثل له.

فإذا كان القرآن الذي يقرؤه المسلمون هو كلام الله الذي بلَّغه الرسول= لم يَجُز أن يقال: ليس هو بكلام الله، بل هو مِثل له، أو حكاية عنه، أو عبارة.

وإذا كان معلومًا أنما هو كلام الله، فقد تكلَّم الله[3] به ـ سبحانه ـ لم يَخلقْه بائنًا عنه، ولم يجز أن يقال لما هو كلامه: إنه مخلوق.

فإذا قيل عما يقرؤه المسلمون: إنه مخلوق، والمخلوق بائن عن الله، ليس هو كلامه= فقد جُعِل مخلوقًا، ليس هو بكلام الله.

فصار الأئمة يقولون: هذا كلام الله وهذا غير مخلوق، لا يشيرون بذلك إلىٰ شيء من صفات المخلوق، بل إلىٰ كلام الله الذي تكلَّم به وبلَّغه عنه رسوله ـ والمبلِّغ إنما بلَّغه بصفاتِ نفسِه ـ والإشارة في مثل هذا يراد بها الكلام المبلَّغ، لا يراد بها ما به وقع التبليغ.

---

(١) «قائل» ليس في (ل).

(٢) (ل) «بمثل»، غفل الناسخ عن تصويبها بعد إلحاق «بقرآن».

(٣) «الله» ليست في (د، ط النيل).

وقد يراد ـ بهذا ـ الثاني مع التقييد، كما في مثل الاسم إذا قيل: عبدتُ الله ودعوتُ الله، فليس المراد أن المعبودَ المدعوَّ هو الاسمُ الذي[1] هو اللفظ، بل المعبود المَدْعُوُّ هو المسمَّىٰ باللفظ، فصار بعضهم يقول: الاسم هو غير المسمَّىٰ، حتىٰ قيل لبعضهم: أقول: دعوت الله، فقال: لا تقل هكذا، ولكن قل: دعوت المسمىٰ بالله، وظَنَّ هذا الغالط أنك إذا قلت ذلك، فالمراد دعوتُ هذا اللفظ، ومثل هذا يَرِدُ عليه في اللفظ الثاني.

فما من شيء عُبِّر عنه باسم، إلا والمراد بالاسم هو المسمىٰ، فإن الأسماء لم تذكر إلا لبيان المسمَّيات، لا أن الاسم نفسه هو ذات المسمىٰ.

وإن[2] قال: إن اللفظ أو المعنىٰ[3] القائم بالقلب هو عين المسمىٰ، فغلطه واضح.

ومن قال: إن المراد بالاسم[4] في مثل قولك: دعوت الله، وعبدته، هو نفس اللفظ، فغلَطُه واضح.

ولكن اشتَبه علىٰ الطائفتين ما يُراد بالاسم ونفس اللفظ. كذلك أولئك اشتَبه عليهم نفسُ كلام المتكلِّم المبلَّغ عنه ـ الذي هو المقصود ـ بلفظ المبلِّغ وكتابتِه بنفس صوت المبلغ ومداده.

والفرق بين هذا وهذا واضح عند عامة العقلاء.

---

(١) «هو الاسم الذي» سقط من (د).

(٢) المطبوعتان: «فمن»، خلاف النسخ الخطية.

(٣) المطبوعتان: «والمعنىٰ»، خلافًا للأصول.

(٤) (ل): «إن الاسم».

وإذا كَتَب كاتبٌ اسم الله في ورقة، ونطق[1] باسم الله في خطابه، وقال قائل: أنا كافر بهذا ومؤمن بهذا، كان مفهوم كلامه أنه مؤمن أو كافر بالمسمَّىٰ المرادِ باللفظ والخط، لا أنه يؤمن ويَكْفُر بصوت أو مداد.

فكذلك من قال لِمَا يسمعه من القراء ولِمَا يكتب في المصاحف: إن هذا كلام الله، أو قال لِمَا يسمع من جميع المبلِّغين لكلام غيرهم، ولِمَا يوجد في الكتب: هذا كلام زيد[2] = فليس مرادهم ذلك الصوت والمداد، إنما هو المعنىٰ واللفظ الذي بلَّغه زيدٌ بصوته وكُتِب في القرطاس بالمداد.

فإذا قيل عن ذلك: إنه مخلوق= فقد قيل: إنه ليس كلام[3] الله، ولم يتكلَّم به.

ومن قَصَد نفس الصوت أو المداد وقال: إنه مخلوق، فقد أصاب، كما أن من قَصَد نفس الصوت أو الخط وقال: ليس هذا هو كلام الله، بل هو مخلوق، فقد أصاب، لكن ينبغي أن يُبيِّن مرادَه بلفظٍ لا لَبْس فيه.

فلهذا كان الأئمة كأحمد بن حنبل وغيره، يُنكرون علىٰ من أطلق القول بأن اللفظ بالقرآن مخلوق، أو غير مخلوق. ويقولون: من قال: إنه مخلوق فهو جهمي، ومن قال: إنه غير مخلوق، فهو مبتدع[4].

ومن قال: إنه مخلوق هنا، فقد يقولون: ليس هو كلام الله، وهذا خلاف المتواتر عن الرسول، وخلاف ما يُعلَم بمثل ذلك بصريح المعقول.

---

(١) (ل): «أو نطق».

(٢) (د) «ذاك»، ثم ضرب عليها دون تصويب. (ط النيل): «الله».

(٣) (ل): «بكلام».

(٤) وقع هنا خرم في (د) مقدار ورقة، ينتهي عند آخر الفصل. وأثر الإمام أحمد في «السنة» للخلال (٢١٦٧)، و«سؤالات أبي داود»: (١٧١١) وما بعدها. وينظر: «التسعينية»: (٣/ ٨٧٢).

فإن الناس يعلمون ـ بعقولهم ـ أن من بلَّغ كلام غيره فالكلام كلام المبلَّغ عنه الذي قاله مبتديًا[1] آمِرًا بأمره مخبِرًا بخبره، لا كلام من قاله مبلِّغا عنه مؤدِّيًا.

ولهذا كان النبي ﷺ يقول في المواسم: «ألا رجل يَحمِلني إلىٰ قومه لأُبَلِّغ كلام ربي؟ فإن قريشًا قد منعوني أن أبلِّغ كلام ربي» رواه أبو داود وغيره، عن جابر[2].

ولما أنزل الله تعالىٰ: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ﴾ [الروم:٢-٣] قال بعض الكفار لأبي بكر الصديق: هذا كلامك أم كلام صاحبك؟ قال: ليس بكلامي ولا كلام صاحبي، ولكنه كلام الله[3].

فلهذا اشتدَّ[4] إنكار أحمد بن حنبل وغيره من أئمة الإسلام، وبالَغ قوم في الإنكار عليهم وقالوا: لفظنا بالقرآن غير مخلوق، وأطلقوا عبارات تتضمن وتُشعر أن يكون شيءٌ من صفات العباد غير مخلوقة، فأنكر ذلك أحمدُ وغيره، كما أنكر ذلك ابن المبارك، وإسحاق بن راهويه، والبخاري، وغير هؤلاء من أئمة السنة، وبيَّنوا أن الورَق والمداد وأصوات العباد وأفعالهم مخلوقة، وأن كلام الله الذي يحفظه العباد ويقرؤونه ويكتبونه غير مخلوق.

---

(١) بتسهيل الهمزة.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١١٦)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١/ ٥٨٥)، و«الاعتقاد» (ص١٠٢)، وأخرجه ابن خزيمة (١/ ٤٠٤) أيضًا في سياق أتم، كلهم من طريق عروة بن الزبير، عن نيار بن مُكرَم رضي الله عنه. وسنده جيد، وأصل القصة بطولها ـ دون هذه العبارة ـ عند الترمذي (٣١٩٤) وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث نيار بن مُكرَم، لا نعرفه إلا من حديث عبد الرحمن بن أبي الزناد».

(٤) المطبوعتان زيادة: «به».

فكلام أئمة السنة والجماعة كثير في هذا الباب، متَّفق غير مختلِف، وكله صواب.

ولكن قد يبيِّن بعضهم في بعض الأوقات ما لا يبيِّنه غيره لحاجته في ذلك. فمن ابتُلي بمن يقول: ليس هذا كلام الله ـ كالإمام أحمد ـ كان كلامه في ذم من يقول: هذا مخلوق، أكثرَ من ذمِّه لمن يقول: لفظي مخلوق.

ومن ابتُلي بمن يجعل بعض صفات العباد غير مخلوق ـ كالبخاري صاحب الصحيح ـ كان كلامه في ذمّ من يجعل ذلك غيرَ مخلوق أكثر، مع نصِّ أحمد والبخاري وغيرِهما، علىٰ خطأ الطائفتين.

فصل

قال سعيد بن البطريق[1]: «وليس حلول كلمة الله الخالقة والتحامها بجوهر الناسوت ـ عن انتقال ولا تغيُّر ولا احتيال من واحد من الجوهرين عن كثافة، فلا الإلهي احتال عن[2] أن يكون إلها خالقًا، ولا الناسيّ احتال عن أن يكون ناسيًّا مخلوقا.

والاحتيال والتغير، إنما يلزم الخلطة إذا كانت من خَلْقَين ثقيلين غليظين، مثل الماء والخمر، أو الماء والعسل[3]، والسمن[4] والعسل، والذهب والوَرِق، والنحاس والرصاص، وما أشبه ذلك؛ لأن كله[5] ثقيل غليظ، وكل ثِقَل تخالطه ثِقْلةٌ ـ لا محالةَ ـ يلزمه التغيُّر حتىٰ يصير إلىٰ ما كانت عليه الأثقال، فلا الخمر خمرًا، ولا الماء ماء بعد اختلاطهما، ولكنهما احتالا جميعًا عن جوهرهما، فصارا إلىٰ أمرٍ متغيِّر ليس هو أحدهما بعينه، ولا أحدهما خالص من الفساد والاحتيال عن حاله.

فأما إذا كانت الخُلطة من خَلْق لطيف وخَلْق غليظ، لم يخالِط[6] تلك الخُلطةَ تغييرٌ[7] ولا احتيال، مثل خُلطة النفس والجسد إنسانًا واحدًا، أحدهما يلتحم[8] بالآخر من غير أن تكون النفس تغيرت واحتالت -أي استحالت-

(١) في «تاريخه»: (ص١٦٣) باختصار وتصرف يسير.

(٢) «عن» سقط من المطبوع.

(٣) «تاريخ ابن البطريق»: «والعسل والخل».

(٤) المطبوعتان: «أوالسمن»، خلاف النسخ. «والسمن والعسل» ليست في التاريخ.

(٥) (ل): «كل».

(٦) تاريخ ابن البطريق (ص١٦٤): «يلحق».

(٧) المطبوعتان: «تغيُّر».

(٨) «ابن البطريق»: «متَّحد»، (ط النيل): «ملتحمًا».



عن جوهرها أن تكون نفسًا تعرفها بفعالها، ولا الجسد تغيَّر ولا احتال عن حاله وأفعاله.

ومثل ما كان مخالطة[1] النار والحديد فيلتحمان جميعا فيكونان جمرةً واحدة من غير أن تكون النار قد تغيَّرت إلىٰ أن تكون حديدة ثقيلة تَشُجُّ[2] وتَقطع، ولا الحديدة تغيّرت واحتالت إلىٰ[3] أن تكون نارًا تُحرِق، فكذلك تفعل كل خُلطة مؤلّفة من شيئين مختلفَين أحدهما روحانيٌّ لطيف، والآخر ثِقَلِّيٌّ غليظ، مثل النفس والجسد والنار والحديد، ومثل الشمس المخالطة للماء والطين وكل رطوبة وحمأة، فهي لا تتغير ولا تحتال عن نورها ونقائها وضوئها، مع مخالطتها كل سواد وسخ، ونتن ونجس.

قال: والخلطة تكون علىٰ ثلاثة أوجه:

أحدها: خلطة باختلاط من الطبيعتين الثقيلتين واحتيالهما وفسادهما، مثل خلطة الخمر والماء، والخل والعسل، والذهب والورِق، والرصاص[4] والنحاس، فإن في ذلك كله ـ وما أشبهه ـ احتيالًا وفسادًا؛ لأن مِزاج الخمر والماء، ليس بخمر ولا ماء؛ لاحتيال كل واحد منهما عن طبعِه واختلاطهما بفسادهما وتغيرهما عن حالهما.

وكذلك خُلطة الخلّ والعسل، قد صارت لا خلًا ولا عسلًا؛ لاحتيال كل واحد منهما، وخلطة الذهب والورق علىٰ مثل ذلك صارت علىٰ غير صحة

---

(١) كذا في (ل)، وهو ما استظهرته في (د)، المطبوعتان: «تَخَالُط». «ابن البطريق»: «ومثل ما إذا اتَّحد».

(٢) (ل): «توشج».

(٣) (ل): «إلّا».

(٤) «والرصاص» سقط من (ل).

لا من الذهب ولا من الورق، وخلطة الورق[1] والنحاس على غير صحة، لا من الورق ولا من النحاس، فهذا وجه من الوجوه الثلاثة.

والوجه الثاني: خُلْطة افتراق من الطبيعتين الثقيلتين، وقد تُعرَف من تلك الخلطة كلُّ واحدة[2] من الطبيعتين؛ ثابتةً في الأخرىٰ بقِوامها ووجهها، مثل الزيت والماء في قنديل واحد، ومثل الكتَّان والقزِّ في ثوب واحد منسوج بكتان مضلَّع بقَزّ، ومثل صنمِ نحاسٍ رأسُه من ذهب، وما أشبه ذلك، مما لا ينبغي[3] أن يُسمَّىٰ خلطةً مع افتراق الطبيعتين والقِوامين، مثل ما لا ينبغي أن يكون بين الماء والقُلَّة التي هو فيها خلطة؛ لأن طبيعة القُلَّة فَخار، قِوامها قُلَّة، وليس بينها وبين الماء خُلطة، بل أشدُّ الفُرقة.

وكذلك الماء والزيت، لولا أن وِعاء القنديل الذي هما فيه ضمَّهما[4] ما اجتمعا.

وكذلك الكِتَّان والقزّ، ليس بينهما خلطة، وإن كانا في ثوب واحد، ولا في[5] الذهب والنحاس ــ ولم يُسبَكا ــ خُلطة، وإن جمعهما صنم واحد. فهاتان الخلطتان لا يكونان أبدا إلا في أثقال جسمانيات غليظة.

---

(١) ابن البطريق: «الرصاص»، وهو الأظهر.

(٢) (ل): «واحد». وعبارة ابن البطريق في «تاريخه»: «ومن قِوامها تُعرف. وفي تلك الخلطةِ الطبيعتان كلُّ واحدة بارزة من الأخرىٰ بقِوامها ووجهِها». وعلىٰ هذا يكون قول المصنف هنا: «كلُّ» مبتدأ، خبره «ثابتة». ويجوز وجه آخر؛ باعتبار «كلُّ» نائب فاعل، و«ثابتة» حالًا من إحدىٰ الطبيعتين، وهو ما أثبتُّه.

(٣) (ل): «ممن لا ينفي».

(٤) (ل): «جمعهما».

(٥) كذا في النسخ الخطية، والمطبوعتان: «بين»، وهو ما في مصدر النقل.

فإن التحم بعضها[1] ببعض ـ مثلما يُذاب الذهب والنحاس ويُفْرَغان جميعا ـ وَقعتْ في وجه خلطة الاحتيال والفساد؛ لأن تلك النُّقرة[2] ليست بذهب صحيح، ولا بنحاس صحيح.

فإن لم تُلحَم وأُلزمَ بعضها بعضًا، مثل طوقٍ يكون من نحاس وذهب، وقعتْ من وجهِ خُلطة الافتراق التي لا يحق لها أن تُسمَّىٰ خُلطة.

وفي هذين الوجهين وَقَع «نسطورس» وأشياعُه فلزموا خُلطة الاحتيال والفساد، فزعموا أن الطبيعة الإلهية والطبيعة الناسيَّة اختلطا في المسيح الواحد، فهو ذو[3] قِوام واحد بطبيعة واحدة مختلطةٍ من طبيعتين مختلفتين؛ إلهية وناسيَّة، فأقروا[4] أنهما قد احتالا، والاحتيال فساد.

وألزموا ـ علىٰ هذا القول الكافر ـ طبيعةَ الله المصائب والموت، وصيَّروا المسيح لا إلها صحيحا ولا إنسانًا، مثل نُقْرة[5] الذهب والنحاس.

فنسطورس وأشياعه لزِموا خلطة الفرقة والانقطاع، فزعموا أن المسيح الواحد ذو طبيعتين مختلفتين، إلهية وناسية[6]، وذو قوامين معروفين، إلهيٍّ وناسيٍّ، فصيَّروا الفُرقة خُلطةً، كالطوق الملوَّن نصفين أحدهما ذهب والآخر نحاس، والثوب المبطَّن ظاهره خز وباطنه قُطن، ليس بينهما خلطة في طبيعة

---

(١) المطبوع: «بعضهما»، خلاف النسخ والأصول.

(٢) «النُّقْرة»: حُفرة صغيرة في الأرض، وتستعمل ـ أيضًا ـ في القِدْر يُسخَّن فيه الماء. «مختار الصحاح»: (ص٣١٧).

(٣) (ل): «فهو هو»، والمثبت موافق لمصدر النقل.

(٤) (ل): «فأقرَّا»، وهو ما في مصدر النص، سبق قلم.

(٥) «نقرة» سقط من المطبوع.

(٦) المطبوع: «الإلهية والناسية»، خلاف عامة النسخ ومصدر النقل.

ولا قوام.

وليس لهم علىٰ هذا أن يؤمنوا بمسيح واحد؛ لأن الطوق الملوَّن طوقان، والثوب المبطَّن ثوبان.

فالمسيح ـ مثل ذلك ـ مسيحان، واحدٌ إلهي بطبيعته وقوامه، مثل قضيب الذهب في الطوق الملون، ومثل ظهارة الخز في الثوب المبطن.

والآخر ناسي، مثل [قضيب][1] النحاس في الطوق، وبِطانة القطن في الثوب.

والعجب كل العجب، كيف لم يَعقِل أهلُ الخلاف والشقاق من الصنفين كلاهما[2]، ولم يفهموا أن هاتين الخِلْقتين أنهما خِلْقتان ذواتا أثقال جسمانية غليظة، ليس فيهما شيء من الخَلْق الرُّوحاني اللطيف الخفيف، ولذلك لا تَقْدِر الأثقالُ الغليظة علىٰ الخروج من هذين الوجهين من وجوه الخلطة؛ لأنهما إن

---

(١) في النسخ الخطية: «فضة»، والمثبت من مصدر النقل.

(٢) كذا عامة الأصول ومصدر النقل، وفي المطبوعتين: «كيف لم يَفْصِل أهلُ الخلاف والشقاق بين الصنفين كليهما».

تنبيه: ما في المطبوعتين وإن كان ظاهره الصحة؛ إلا أنه مخالِفٌ لما أثبتُّه من عامة النسخ الخطية، ولقصد قائله؛ فإن ابن البطريق إنما تعجَّب من صنفين ذكرهما قبلُ ـ وهما نسطورس وأتباعه، ويعقوب وأشياعه ـ في عدم فهم كلٍ منهما طبيعة اختلاط اللاهوت بالناسوت، وقد أشار إلىٰ الصنفين في قوله (ص١٦٥): «وفي هَذين الوجهين وقع نسطورس وأشياعه، ويعقوب وسويرس وديسقورس وافتيشيوس وأشياعهم».

فتُوُهِّم ـ في المطبوعتين ـ أن المراد بالصنفين صِنفَا الخُلطة المذكورة في الوجهين السالفين، ثم أُعمل القلم في توجيه النص وتعديله بناء علىٰ هذا التوهّم، فحصل التغاير المذكور، ولعلّ ما أعيا عن فهم المراد: اختصارُ المصنف النقْل، واجتزاؤه بالإشارة إلىٰ نسطورس وأتباعه عن الصنف الآخر. والله أعلم.

هذا وقوله: «كلاهما» بالألف متوجِّه بأمور؛ أقربها أن يكون علىٰ لغة من يلزم المثنىٰ الألف، وله من نصوص القرآن وكلام العرب ما يشهد له، كما هو مقرَّر في موضعه.

اختلطا خُلطة ملتحمة ممتزِجة، صارت إلىٰ احتيال وفساد، وإن قامت علىٰ حالها، لا تلتحم ولا يمتزج بعضها ببعض، فهي علىٰ وجه [خلطة][1] الافتراق، ومنقطعة بعضها من بعض، وإنْ جَمَعَها صنم واحد أو ثوب واحد، فليس يوجد لشيء من الأثقال الجسمانية وجه خلطة سوىٰ هذين الوجهين أبدا، إما فساد وإما انقطاع، إلا أن تكون الخلطة في اثنين أحدهما ثقيل جسماني، والآخر لطيف روحاني، فإن ذلك هو:

الوجه الثالث من الخلطة: وهي خُلطةُ الحلول بلا اختلاط ولا احتيال، ولا فساد ولا فرقة ولا انقطاع، لكنها نفاذ الطبيعة الرّوحانية في الطبيعة الثقيلة السفلية، حتىٰ تنتشر في جميعها وتَحلَّ بكلها، فلا يبقىٰ موضعٌ من الطبيعة الثقيلة السفليَّة خِلْوًا من الطبيعة الروحانية، ولا احتيال من الثقيلة الجسمانية عن طبيعتها الغليظة الثقيلة، ولا تغيّر ولا فساد[2] لإحداهما، مثل خلطة النفس والجسد، ومثل خلطة النار والحديد في قوام جمرة واحدة، فهي جمرة واحدة بالقوام في[3] طبيعة نار ملتحمة مخالطة لطبيعة الحديدة بلا فرقة من انقطاع، ولا تخليط احتيال وفساد، وقد انتشرت النار في جميع الحديدة، ولَبِستْها، وأنالت النارُ الحديدةَ من قِوامها وقوتها حتىٰ أنارت الحديدة وأَحرقتْ، ولم تنل النار من ضعف الحديدة شيئًا من السواد ولا البرودة.

فعلىٰ هذا الوجه من الخلطة دَبَّرتْ كلمةُ الله الخالقةُ خلطتَها للطبيعة البشريَّة.

---

(١) ما بين المعكوفين من مصدر النقل، وليس في النسخ الخطية.

(٢) (ل): «ولا تغيير وإفساد».

(٣) المطبوعتان: «من»، موافقًا لمصدر النقل.

فهو مسيحٌ واحدٌ ابن الله الوحيد المولود من الأب قبل الأدهار كلها، نور من نور، إله حق من إله حق، مولود ليس بمخلوق من سوس أبيه وجوهره وطبيعته، وهو إياه من مريم العذراء المولود منها في آخر الزمان بقِوام واحد، قِوام ابن الله الوحيد الجامع للطبيعتين كلتيهما، الإلهية التي لم تزل في البدء قبل كل بدء، والناسية التي كونت في آخر الزمان المقوم بالقوام الأزلي.

فهو مسيح واحد بقوام واحد أزلي، ذو طبيعتين إلهية لم تزل، وناسية خلقها له والتحم بها من مريم العذراء، فقوامه[1] ذلك قوام الطبيعة الإلهية والطبيعة الناسية، جامعا لهما بلا اختلاط ولا فساد، ولا فرقة انقطاع، لم يزل قوام الطبيعة الإلهية، ثم هو[2] قوام الطبيعة الناسية، قد خلقها وكونها وقومها بقوامه الذي لم يزل يقيم إلا به، ولم يعرف[3] إلا له».

---

(١) (ل): «بقوامه»، ومصدر النقل: «قوامه».

(٢) «قوام الطبيعة الإلهية ثم هو» سقط من (ل)؛ لانتقال النظر.

(٣) (ل): «يُصرف»، والمثبت موافق لمصدر النص.

والجواب عن هذا الكلام ـ بعد أن يقال: إنه تناقض؛ لِـجَعْل[1] هـذا تارة اختلاطًا، وتارة يقول: ليس هـذا[2] اختلاطًا ـ أن يقال: إنه ـ أولًا ـ[3] قد جَعَل[4] هذا الحلول والالتحام اختلاطًا، ويقول: إنه لا يكون فيه استحالة ولا تغيُّر، وقال[5]: «فأما إذا كانت من لطيف وكثيف= لم يخالِط تلك الخُلطةَ تغيُّرٌ ولا احتيال ـ أي استحالة ـ».

ويقول: «والخلطة تكون على ثلاثة أوجه[6]: **أحدها**[7] كالخمر والماء، **والثاني** كالزيت والماء، والكتّان والقزّ، ثم يقول: وما أشبه ذلك مما لا ينبغي أن يُسمَّىٰ خلطة مع افتراق الطبيعتين». فيجعله من أقسام الخُلطة، ثم يقول: ولا ينبغي أن يسمَّىٰ خُلطة!

وليس المقصود المنازعات اللفظية، بل نقول: دعواه أن أحد نوعي الاختلاط يكون عن تغير[8] واستحالة، بخلاف[9] النوع الآخر الذي هو اختلاط لطيف وغليظ= دعوىٰ ممنوعة، ولم يُقِم عليها دليلًا، بل نقول: هي باطلة؛ بل لا يكون الاختلاط بين شيئين إلا مع تغيُّر واستحالة.

---

(١) كذا في (ل)، ولم يحرر في (د)، والمطبوعتان: «فجعل»، ولا يلائم السياق.

(٢) المطبوعتان: «هو»، والمثبت من (ل)، ولم يحرر في (د).

(٣) «أن يقال إنه أولًا» ليست في (ل)، وزيد بعدها: «ويقول: إنه لا يكون فيه تغير واستحالة»، وهو تكرار! كما سيأتي.

(٤) المطبوعتان: «يجعل»، خلاف النسخ.

(٥) المطبوعتان: «ويقول» وزيد بعده فيهما: «الاستحالة والتغيير إنما يلزم الخلطة، إذا كانت من خلقين غليظين؛ كالماء والخمر»، وليس في الأصول الخطية.

(٦) المطبوعتان زيادة: «ثم يقول» وليس في النسخ.

(٧) المطبوع: «أحدهما»، تصحيف.

(٨) (ل): «تغيير».

(٩) (ل): «تخالف».

وما ذكره من الأمثال والشواهد، فهي حجة عليه؛ لقوله[1]: «فأما إذا كانت الخُلطة من خَلْق لطيف وخَلْق غليظ، لم يخالِط تلك الخُلطةَ تغيُّر ولا احتيال، مثل خُلطة النفس والجسد إنسانًا واحدًا، أحدهما ملتحم[2] بالآخر من غير أن تكون النفس تغيَّرتْ واحتالت عن جوهرها ـ أن تكون نفسًا تَعرفها بفِعالها ـ ولا الجسد تغيَّر واستحال عن حاله وفِعاله».

فيقال: هذا قولٌ باطل ظاهر البطلان لكلِّ من تصوره؛ فإن الجسد إذا خلا عن النفس، مثل ما يكون قبل نفخ الروح فيه، وما يكون بعد مفارقة الروح له بالموت، بل آدم ـ عليه السلام ـ أبو البشر، خُلِق من تراب وماء، وصار صلصالًا كالفخار، ثم[3] نُفختْ فيه الروح، فصار جسدًا هو لحم وعظم وعصب ودم.

فهل يقول عاقل: إن جسد آدم[4] قبل النفس وبعدها علىٰ صفة واحدة لم تتغير ولم تَسْتحِلْ؟

وذريته من بعده يُخلَق أحدهم من نطفة، ثم[5] علقة، ثم مُضْغة، فيكون جسدًا ميتًا، ثم يُنفخ فيه الروح فيصير الجسد حيًّا بعد أن كان ميتًا، وأي تغيير أعظم من انتقال الجسد من الموت إلىٰ الحياة؟

ومعلوم بالحس والعقل الفرقُ بين الحي والميت، كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ [فاطر:٢٢].

---

(١) (د): «فقوله».

(٢) (ل): «يلتحم».

(٣) «ثم» سقط من (ل).

(٤) (ل): «إن هذا دمٌ».

(٥) «ثم» سقط من (ل).

والجسد إذا لم ينفخ فيه الروح، فهو مَوات ليس له حِسٌّ ولا حركة إرادية، ولا يَسمع ولا يُبصر[1]، ولا ينطق ولا يعقل، ولا يَبطِش ولا يأكل ولا يشرب، ولا يَمْني ولا يَنكِح، ولا يتفكَّر ولا يُحِب ولا يُبغض، ولا يشتهي ولا يغضب.

فإذا اتصلت به النفس، تغيَّرت أحواله واستحالت صفاته، وصار حسَّاسا[2] متحركا بالإرادة.

فكيف يقال مثل خُلطة النفس والجسد إنسانًا واحدًا، أحدهما يلتحم بالآخر من غير أن تكون النفسُ تغيَّرت واستحالت عن جوهرها، أن تكون نفسًا تعرفها بفعالها، ولا الجسد تغيَّر ولا استحال عن حاله وأفعاله؟

فهل يقول عاقل يتصوَّر ما يقول: إن الجسد كان حاله وفعاله مع مفارقة النفس له، كحاله وفعاله[3] مع مخالطتها له؟

وهل يقول عاقل: إن الجسد بعد موته ومفارقة النفس له، حاله وفعاله[4] كحاله وفعاله إذا كانت النفس مختلطة به، وهو إذا مات كالجماد لا يسمع ولا يُبصِر، ولا يَنطق ولا يبطش ولا يمشي، قد جَمُد دمه واسودَّ، ولم يبق سائلًا، وتغيرتْ سَحْنَتُه[5] ولونه. وتَغَيُّر الجسد بالحياة بعد الموت، وبالموت بعد الحياة من أعظم التغيرات والاستحالات؟

وكذلك النفس، فإن النفس -عند اتصالها بالبدن- تلتذُّ بلذته، وتتألَّم بألمه.

---

(١) (ل): «ولا سمع ولا بصر».

(٢) (ل): «حيًا شيئًا».

(٣) قوله: «عن حاله أفعاله ... كحاله وفعاله» ساقط من (د).

(٤) «حاله وفعاله» ليست في (ل).

(٥) (ل): «سنحته». (ط النيل): «صحته». وفي المطبوع: «وتغيُّر سحنته». والسَّحْنة ــ بفتح السين وكسرها ــ: بشرة الوجه، والهيئة والحال. «مقاييس اللغة»: (٣/ ١٤١).

فإذا أَكَل البدن وشرب، ونكح واشتم= التذَّت النفس. وإذا ضُرِب البدن وصُفع، وأُهين وحُطَّ الشوك علىٰ رأسه، وبُصِق في وجهه= تألَّمت النفس بذلك.

فإذا شبهوا اتحاد الرب بالمسيح باتحاد النفس بالبدن، وهم يقولون: إن المسيح وكلَّ أحدٍ إذا ضُرب وصُفِع وصُلِب فتألَّم بدنه، تألَّمتْ نفسه أيضًا.

فإن كان الألم(١) مع نفس المسيح وجسده كالنفس مع الجسد، وجب أن يكون الرب يتألم بتألم الناسوت، ويجوع بجوعه ويشبع بشِبَعه، فإنَّ ألم الجوع ولذَّة الشبع يحصل للنفس إذا جاع البدن وشبع(٢).

وأيضًا فالمسيح عندهم إله تام، وإنسان تام، والإله [إلهٌ](٣) قبل الاتحاد، والإنسان إنسان قبل الاتحاد.

فهم يقولون: إنهما بعد الاتحاد إله تام كما كان، وإنسان تام كما كان.

فنظير هذا، أن يكون الإنسان المركب من بدن ونفس، نفسًا تامة وبدنًا تامًّا، وأن يكون الجمرة والحديدة(٤) المحماة حديدًا تامًا ونارًا تامَّة، وخشبة تامة ونارٌ تامة(٥) وهذا(٦) باطل، بل الإنسان مركّب من نفس وبدن، والإنسان اسم لمجموع، ليس الإنسان روحًا والإنسان بدنًا.

---

(١) (ل): «الإله»، تصحيف.

(٢) سقط من (د) مقدار ورقة، إلىٰ قوله: «وهذا حقيقة قول النصارىٰ».

(٣) (ل): «الذي»، تصحيف.

(٤) كذا في الأصل الخطِّي، ولعل الصواب: «الخشبة والحديدة»؛ لما ذكره بعد في تفصيل العبارة. وفي المطبوعتين: «تكون الحديدة».

(٥) «وخشبةً تامة ونارًا تامة» سقط من المطبوعتين.

(٦) المطبوعتان: «وهو».



فلو كان الاتحاد حقًّا، لوجب أن يقال: إن المسيح نصفه لاهوت، ونصفه ناسوت، وهو مركّب من هذا وهذا.

لا[1] يقال: إن المسيح نفسه إنسان تام، والمسيح نفسه إله تام، فإن تصور هذا القول على الوجه التام يُوجب العلم الضروري، حيث جعلوا المسيح الذي هو المبتدأُ الموضوعُ المخبرُ عنه المحكومُ عليه، هو إنسان تام وإله تام، يوجب أن يكون نفس الإنسان هو نفس الإله.

ولو قيل هذا في مخلوقِين، فقيل: نفس الملك نفس البشر؛ لكان ظاهر البطلان، فكيف إذا قيل في رب العالمين؟

لا سيما وكثير من النصارى لا يقولون: إن جسد المسيح مخلوق، بل يصفون الجميع باللاهوتية[2]، وهذا مقتضى قول أئمتهم القائلين: إن المسيح إله تام، لكنهم تناقضوا فقالوا ـ مع ذلك ـ: وهو إنسان تام، فكأنهم قالوا: هو الخالق ليس هو الخالق، [هو مخلوق][3] ليس هو مخلوق، وهذا جمع[4] بين النقيضين، وهذا حقيقة قول النصارى، لاسيّما واتحاد اللاهوت بناسوت المسيح ـ عندهم ـ اتحادٌ لازم، لم يفارقْه البتَّة، فيكون ذلك أبلغَ من الاتحاد العارض، في[5] أن الرب كان متَّحدًا بجسدٍ لا روح فيه، وبالجسد[6] مع نفخ الروح فيه، ثم بالجسد بعد مفارقة الروح له، وحيث دُفن في القبر ووُضع التراب عليه.

---

(١) المطبوع: «ولا».

(٢) المطبوعتان: «بالإلهية».

(٣) «هو مخلوق» سقط من(ل).

(٤) المطبوعتان: «فجمعوا».

(٥) المطبوعتان: «ومن»، تصحيف يحيل المعنى.

(٦) (ل): «واتحد». (ط. النيل): «وثم بالجسد»، والمطبوع: «ثم بالجسد».

ومعلوم أن الإنسان إذا كانت فيه النفس وجُعِلتْ في التراب معه، تألَّمت النفس ألَمًا شديدًا، ثم[1] تفارق البدن.

ومن العجائب أنهم يقولون: إن المسيح صُلب ومات، ففارقتْه النفس الناطقة، وصار الجسدُ لا روح فيه، واللاهوت ـ مع هذا ـ متَّحد لم يفارقْه وهو في القبر، واللاهوت متَّحد به، فيجعلون اتحاده به أبلغ من اتحاد النفس بالبدن.

والنفس ـ عند اتصالها بالبدن ـ تتغير وتتبدَّل صفاتها وأحوالها، ويصير لها من الصفات والأفعال ما لم يكن بدون البدن، وعند مفارقة البدن، تتغير صفاتها وأفعالها. فإن كان تمثيلهم مطابقًا، لزِم أن يكون الرب قد تغيرت صفاته[2] وأفعاله، لـمَّا اختلط بالمسيح، كما تتغير صفات النفس وأفعالها، ويكون الرب قبل هذا الاختلاط كالنفس المجرَّدة التي لم تقترن[3] ببدن.

وأيضًا فالنفس والبدن شريكان في الأعمال الصالحة والفاسدة، لهما الثواب وعليهما العقاب، والثواب والعقاب علىٰ النفس أكمل منه علىٰ البدن، فإن كان الرب كذلك= كان جميعُ ما يفعله المسيح باختياره فِعْلَ الرب، كما أن جميع ما يفعله البدن باختياره[4] فِعْلُ النفس؛ فالنفس هي[5] التي[6] تخاطَب بالأمر والنهي، فيقال لها: كلي واشربي [وانكحي][7]، ولا تأكلي ولا تشربي ولا تنكحي.

---

(١) (ل): «لم».

(٢) المطبوعتان: «أوصافه».

(٣) (ل): «التي تقرن».

(٤) المطبوع: «باختيار».

(٥) «فالنفس هي» سقط من المطبوع.

(٦) المطبوع: «عن التي».

(٧) «وانكحي» ليس في النسخ الخطية، ويقتضيه السياق.

فإن كان الرب مع الناسوت كذلك، كان الرب هو المأمور والمنهي بما يأمر به المسيح، وكان الرب هو المصلِّي الصائم العابد الداعي، وبطل قولهم: يَخلق ويَرزق بلاهوته، ويأكل ويَعبُد بناسوته.

فإن النفس والبدن لما اتَّحدا، كانت جميع الأفعال الاختيارية للنفس والبدن، فإذا صلَّىٰ الإنسان وصام ودعا، فالنفس والبدن يوصفان بذلك جميعًا، بل النفس أخصّ بذلك، وكذلك إذا أمر أو نهىٰ، فكلاهما موصوف بذلك، وكذلك إذا ضُرِب، فألم الضرب يصل إليهما كما تصل إليهما لذَّة الأكل والجماع.

بل أبلغ من ذلك؛ أن الجنيَّ إذا دخل في الإنسيِّ وصَرَعَه وتكلَّم علىٰ لسانه، فإن الإنسي يتغيّر، حتىٰ يبقىٰ الصوت والكلام الذي يُسمَع منه، ليس هو صوته وكلامه المعروف.

وإذا ضُرب بدن الإنسي، فإن الجني يتألَّم بالضرب ويصيح ويصرخ، ويخرج منه من[1] ألم الضرب، كما قد جرَّب الناس من ذلك ما لا يُحصىٰ، ونحن قد فعلنا من ذلك ما يطول وصفه[2].

فإذا كان الجنيّ تتغيّر صفاته وأحواله لحلوله في الإنسي، فكيف بنفس الإنسان؟

وعندهم اتحاد اللاهوت بالناسوت أتم وأكمل من اتحاد النفس بالجسد.

---

(١) «من» سقط من المطبوع.

(٢) «ونحن قد فعلنا ... الخ» ليس في (ل)، وملحق في هامش (د)، والظاهر ثبوته؛ كما أشار المصنف إلىٰ معناه في بعض كتبه، قال: «كما قد فعلنا نحن هذا، وجرَّبناه مرات كثيرة يطول وصفُها، بحضرة خلق كثيرين». «مجموع الفتاوىٰ» (١٩/ ٦٠).



فهل يقول عاقل ـ مع هذا الاتحاد ـ: إنهما جوهران، لكلٍّ منهما أفعالٌ اختيارية، لا يَشرَكُه الآخر فيها.

ويقولون ـ مع قولهم بالاتحاد ـ: إن الذي كان يصلي ويصوم، ويدعو ويتضرَّع، ويتكلم ويتألَّم، ويُضرَب ويُصلَب، هو نظير البدن، والذي كان يأمر وينهىٰ، ويَخلق ويرزق، هو نظير النفس.

هذا مع قولهم: إن مريم ولدت اللاهوت مع الناسوت، وأنه اتحد به مع كونه حيًّا وقبل حياته وعند مماته، والجسد في ذلك كلِّه كسائر أجساد[1] الآدميين، لم يَظهر فيه شيء من خصائص الرب أصلًا، بل ولا بعد إتيانه بالآيات، فإن تلك كان[2] يجري مثلها وأعظمُ منها علىٰ يَدَي[3] الأنبياء، فهذا أقرب أمثالهم وقد ظهر فساده.

وأبعدُ منه وأشدُّ فسادا، تمثيلهم ذلك بالنار والحديد.

ومعلومٌ عند كلّ من له خِبرة، أن النار إذا اتّصلت بشيء من الأجسام الحيوانية والنباتية والمعدنية[4]، مثل جسد الإنسان وغيره، ومثل الخشب والقصب والقطن وغيره، ومثل الحديد والذهب والفضة، فإنها تغيِّر ذلك الجسد وتبدِّل صفاته عما[5] كانت، فتَحرقه، أو تُذِيبه، أو تُلِيْنه، والنار المختلطة به لا تبقىٰ نارًا محضة، بل تستحيل وتتغيَّر أيضًا.

---

(١) (ل): «كأجساد».
(٢) «كان» ليس في (د).
(٣) المطبوعتان: «يد»، وكلاهما متَّجه.
(٤) (د، ط النيل): «والجمادية».
(٥) (ل): «كما».



فقول هؤلاء: ومثل ما يختلط[1] النار والحديد، فيلتحمان جميعا، فيكونان جمرة واحدة من غير أن تكون النار تغيَّرت، إلىٰ أن تكون حديدة ثقيلة تَشُجُّ وتَقطع، ولا الحديدة تغيَّرت واستحالت إلىٰ أن تكون نارًا تُحرِق= كلام باطل مُلْبِس؛ فإن الجمرة ليست حديدةً محضة، ولا نارًا محضة، بل نوعًا ثالثًا[2].

وقوله: «لم تتغير النار إلىٰ أن تصير حديدة، ولا الحديدة إلىٰ أن تصير نارًا» تلبيس؛ فإن الاختلاط لا يتضمن الاستحالة والتغيّر، كاختلاط الكثيفين الذي سَلَّمه، مثل الماء والخمر، والماء والعسل، والسمن والعسل، والذهب والورِق، والنحاس والرصاص، قد قال فيه: إنه لا الخمر خمر، ولا الماء ماء بعد اختلاطهما، ولكنهما استحالا جميعًا عن جوهرهما، فصارا إلىٰ أمر متغيِّر ليس هو أحدهما بعينه، ولا أحدهما خالصٌ من الفساد والاستحالة عن حاله.

فيقال له: فهذا الذي سلَّمت فيه الفساد والاستحالة، لم يَصر الخمر فيه ماء، ولا الماء[3] خمرا، فكذلك مورد النزاع إذا لم تَصِر النار حديدة، ولا الحديدة نارًا، لم ينفعك هذا النفي، ولم يكن هذا مانعًا من الاستحالة إلىٰ نوع ثالثٍ من[4] الاستحالة والفساد ـ كما ذكرتَه ـ في اختلاط الكثيفين؛ فإنه معلومٌ أن ما خالطتْه النار واتَّحدت به، غيَّرته وأحالتْه وأفسدتْ[5] صورته الأولىٰ، والنار الملتحمة به ليست نارًا محضة.

---

(١) (د): «يُخْلط»، والمطبوعتان: «تختلط».

(٢) (د، ط. النيل): «نوع ثالث».

(٣) «ولا الماء خمرًا» سقط من (د)، وفي (ط. النيل): زيادة«له»، والمطبوع: «فيه».

(٤) (د، المطبوعتان): «ومن»!

(٥) (د): «واتحدت».

ومعلومٌ أيضًا أن الجمرة التي ضربتَها مثلا للمسيح فقلتَ: «إن الله وعيسىٰ اتحدا كاتحاد النار والحديد، حتىٰ صارا جمرة»، فمعلوم أن الجمرة إذا ضُربت بالمطرقة، أو وُضعت في الماء، أو مُدَّت، فإن هذه الأفعال تقع بالمجموع، لا تقع علىٰ حديدةٍ بلا نار، ولا نارٍ بلا حديدة.

فيلزم من ذلك أن يكون ما حلَّ بالمسيح مِن ضَرْب وبُصاق في الوجه، ووضع الشوك علىٰ الرأس، ومِن أكلٍ وشُرب وعبادة، ومِن مشي وركوب، ومن حمل وولادة، وغير ذلك مما حلَّ بالمسيح، ومِن موت، إما متقدم وإما متأخر إذا نزل إلىٰ الأرض، ومِن صَلب ـ علىٰ قولهم ـ أن يكون جميعُ ذلك حلَّ بالمسيح الذي هو عندهم إله تام، وإنسان تام، من غير فرق بين لاهوته وناسوته[1]، كما يكون ما يَحُلّ بجمرة النار، مِن حملٍ ووضعٍ وطرقٍ بالمطرقة ومَدٍّ، وتصوير بشكل[2] مخصوص وإلقاء في الماء، وغير ذلك= حالٌّ بمجموع الجمرة، لا يقول عاقل: إن ذلك يحل بالحديد دون النار، بل هو حالٌّ بالجمرة المستحيلة من حديدة ونار، ومن خشبة ونار، وليست حديدة محضة، ولا نارًا محضة، ولا مجموع حديد محض، ونار محض[3]، بل جوهر ثالث مستحيل عن[4] حديد ونار، كسائر ما يستحيل بالاتحاد والاختلاط إلىٰ حقيقة ثالثة.

فلا فرق في[5] الشيئين إذا اتحدا واختلطا وصارا شيئًا واحدًا من أن يكونا[6] كثيفين، أو يكون أحدهما كثيفا والآخر لطيفًا، لا بُدَّ في ذلك كله أن

---

(١) (ل، المطبوع): «ولا ناسوته».

(٢) (ل): «وطرق بالمطرقة وقد تصور مشكل».

(٣) المطبوع: «محضة»، خلاف النسخ الخطية والمطبوعة.

(٤) المطبوعتان: «من»، خلاف الأصول.

(٥) المطبوعتان: «بين»، خلافًا للنسخ.

(٦) المطبوعتان: «يكون».

يحصل لكلٍّ منهما من التغيُّر والاستحالة ما يوجب الاتحاد، وأن يكون المتَّحِد المختلط المركَّب منهما شيئًا ثالثًا، ليس هو أحدهما فقط، ولا هو مجموعُ كلٍّ منهما علىٰ حاله.

فقولهم: «إنه مع الاتحاد إنسان تام وإله تام»، كلامٌ[1] معلوم الفساد بصريح العقل.

وكلما ضربوا له مثلًا، كان المثلُ حجة علىٰ فساد قولهم، بل مع الاتحاد ليس بإنسان تام ولا إله تام، لكنه شيء ثالث مركب من إنسان[2] استحال وتغيَّر، وإله استحال وتغيَّر.

وإذا كان كل من هذين باطلًا؛ بل إنسانية المسيح باقية تامة، كما كانت لم تَستحِلْ ولم تتغير، ورب العالمين باق بصفات كماله، لم يَستحِلْ ولم يتصف بشيء من خصائص المخلوقات، ولا استحال عما كان عليه قبل ذلك= كان قولهم ظاهرَ الفساد.

فهذا مَثَلهم الثاني[3] الذي ضربوه لله، حيث شبهوا الله[4] مع الإنسان بالنفس مع الجسد، وشبَّهوه بالنار مع الحديد، وهذا المثل أشدُّ فسادًا وأظهر[5].

وأما المثل الثالث ـ وهو تمثيل ذلك بالشمس مع الماء والطين ـ: فهو أشدُّ فسادًا؛ فإنهم قالوا كما تقدم: «ومثل الشمس المخالِطة للماء والطين وكل

---

(١) المطبوعتان زيادة: «فاسد»، وليس في الأصول.

(٢) (ط. النيل) زيادة: «ثالث».

(٣) (ط. النيل) زيادة: «ليس»، ولا وجه لها.

(٤) المطبوعتان: «شبهوا المسيح أو الله»، وكذا كان في (د) ثم ضرب علىٰ «المسيح أو».

(٥) «وأظهر» ليس في (ل).

رطوبة وحَمْأَة، فهي[1] لا تتغيّر ولا تستحيل عن نورها وبقائها وضوئها، مع مخالطتها كل سواد ووسَخ ونتَن ونجَس».

فيقال: أما جُرم الشمس الذي في السماء فلم يخالِط شيئًا من الماء والطين، ولا اتَّحد به ولا حلَّ فيه بوجهٍ من الوجوه، بل بينهما من البعد ما لا يَقْدُر قَدْره إلا الله، والله ـ تعالىٰ ـ أجلُّ وأعظم وأبعد من مخالطة الإنسان من الشمس للماء والطين.

فإذا كانت الشمس نفسُها لم تتَّحد، ولم تختلط ولا حلَّت[2] في الماء والطين، بل ولا بغيرها من المخلوقات، فرب العالمين أولىٰ أن يُنزَّه عن الاتحاد والاختلاط والحلول بشيء من المخلوقات.

ولكن شعاع الشمس حلَّ بالماء والطين والهواء وغير ذلك مما يقوم به الشعاع، كما يحلُّ شعاع النار في الأرض والحيطان، وإن كان نفس جُرْم النار القائم بنفسه الذي في ذُبالة[3] المصباح هو جوهر قائم بنفسه، لم تحلّ ذاتُه في شيء من تلك المواضع.

ولفظ الضياء والنور ونحو ذلك، يراد به الشيء القائم[4] بنفسه المستنير[5]، كالشمس والقمر وكالنار، قال تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس: ٥]، وقال: ﴿وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَّاجًا﴾ [النبأ:١٣].

---

(١) (ل): «فمتىٰ»، تصحيف.

(٢) (د): «ولم تختلط بما حل».

(٣) الفتيلة التي يُصْبَح بها المصباح. «لسان العرب»: (١١/ ٢٥٦).

(٤) «القائم» سقط من المطبوع.

(٥) (ل): «المستدير» والموضع بعده، ولم تحرر هنا في (د)، وعلىٰ ما أثبته في الموضع الآتي.

وسمَّىٰ سبحانه الشمس سراجا وضياء؛ لأن فيها مع الإنارة والإشراق تسخينًا وإحراقًا، فهي بالنار أشبه بخلاف القمر، فإنه ليس فيه مع الإنارة تسخينا، فلهذا قال: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس: ٥].

والمقصود هنا: أن لفظ الضياء والنور ونحو ذلك يراد به الشيء المستنير المضيء القائم بنفسه، كالشمس والقمر والنار، ويراد به الشعاع الذي يحصل بسبب ذلك من[1] الهواء والأرض، وهذا الثاني عرض قائم بغيره ليس هو الأول، ولا صفة قائمة بالأول، ولكنه حادث بسببه.

فالشعاع الذي هو الضوء والنور الحاصل علىٰ الماء والطين والهواء وغير ذلك، هو عرَضٌ قائم بغيره، وليس هو متَّحدًا به البتَّة.

فهذا المثل لو ضربتْه النسطورية الذين يقولون: إن الناسوت واللاهوت جوهران بطبيعتين، حلَّ أحدهما بالآخر= لكان تمثيلا باطلا، فإن الشمس لم تحل بغيرها، ولا صارت مشيئتها ومشيئة غيرها واحدة كما تقوله النُّسطورية، بل شعاعها حلَّ بغيره، والشعاع حادث وكائن عنها.

فإذا قيل: إن ما يكون عن الرب من نوره وروح قدسه وهداه[2] ومعرفته، يحلُّ بقلوب أنبيائه والمؤمنين من عباده، ومثل ذلك بحلول الشعاع بالأرض= كان أقرب إلىٰ العقول[3]، ولهذا قال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ﴾ [النور:٣٥].

---

(١) كذا في النسخ الخطية، وفي المطبوعتين: «في».
(٢) المطبوعتان زيادة: «وكلامه» وليس في النسخ الخطية.
(٣) (ل): «المعقول».

قال أبي بن كعب: «مثل نوره في قلوب المؤمنين بهذا».

وما جاء في بعض الكتب المتقدمة أن الله يَحُلُّ في قلوب الصديقين، فهذا معناه، وهو حلول معرفته والإيمان به ومثاله العلمي كما بُسط في غير هذا الموضع[1].

وكذلك إذا قيل: نوره أو هداه أو كلامه، وسمىٰ ذلك روحا، يحل في قلوب المؤمنين، فهو بهذا الاعتبار، والله قد سمىٰ ذلك روحا فقال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورىٰ:٥٢].

وقال تعالىٰ: ﴿يُلْقِى ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ [غافر:١٥].

وقال تعالىٰ: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [المجادلة:٢٢].

وما جاء في الكتب المتقدمة من أن روح الله أو روح القدس يحلُّ في الأنبياء والمؤمنين، فهو حقٌّ بهذا الاعتبار.

وإذا قيل: كلام الله يحلُّ في قلوب القارئين، فهو حق بهذا الاعتبار.

وأما نفس ما يقوم بالرب، فلا يُتصوَّر أن يقوم هو نفسه بغير الرب، بل ما يقوم بالمخلوق من الصفات والأعراض، يَمتنِع أن يقوم هو نفسه بغيره.

فيَمتنِع في صفات الشمس القائمة بها من شكلها واستدارتها، وما قام بها

---

(١) ينظر: (٢/ ٣٠٨ ـ ٣١٩، ٢/ ٣٣٢ ـ ٣٣٨، ٣٦٠، ٣/ ٢٣٢). ومن قوله: «وما جاء في بعض ... الخ» سقط من المطبوع، وقد أورد المصنف العبارة بمعناها في أربعة مواضع من هذا الكتاب في مناسبات عدة. وقد أشرنا في الفصل السابق إلىٰ البحث في نسبة الأثر إلىٰ أبي بن كعب.



من نورٍ أو غيره أن يقوم بغيرها، وكذلك ما قام بجُرم النار من حرارة وضوء، فلا يقوم بغيرها، بل إذا جاورت النارُ هواءً أو غيرَ هواء[1]= حصل في ذلك المحلّ سخونةٌ أخرىٰ غير السخونة القائمة بنفس النار، تُسخِّن الهواء الذي يجاورها، كما تُسخِّن القِدْرَ الذي يوقَد تحتها النار فَيَسْخُن، ثم يُسَخِّن الماء الذي فيها مع أن سخونة النار باقيةٌ فيها، وسخونةَ القِدر باقية فيها، وسخونةُ الماء سخونةٌ[2] أخرىٰ حصلتْ في الماء ليست واحدة من تَيْنِك، وإن كانت حادثةً عنها، وجنس السخونة يَجمع ذلك كلَّه.

ولهذا ذكر الإمام أحمد عن السلف أنهم كرهوا أن يُتكلَّم[3] في حلول كلام الله في العباد بنفي أو إثبات؛ فإن لفظ «الحلول» لفظ مجمل يُراد به معنىٰ باطل، ويراد به معنىٰ حق[4].

وقد جاء في كلام الأنبياء لفظ «الحلول» بالمعنىٰ الصحيح، فتأوَّله مَن في قلبه زيغ، كالنصارىٰ وأشباههم علىٰ المعنىٰ الباطل، وقابلهم آخرون أنكروا هذا الاسم بجميع معانيه، وكلا الأمرين باطل.

وقد قدَّمنا أن الناس يقولون: أنت في قلبي، أو ساكن في قلبي، وأنت حالٌّ في قلبي، ونحو ذلك، وهم لا يريدون أن ذاته حلَّت فيه، ولكن يريدون أن تصوُّره وتَمثُّله وحُبَّه وذِكْرَه حلَّ في قلبه، كما تقدَّم نظائر ذلك.

والمقصود هنا، أن النُّسطورية لو شبَّهوا ما يدَّعونه من اتحاد وحلول بالشعاع مع الطين، كان تمثيلهم باطلًا، فكيف بالمَلَكِيَّة الذين هم أعظم باطلا وضلالًا؟

---

(١) (ل): «هذا أو غير هذا».

(٢) (ل): «بسخونة»، و(ط. النيل): «به سخونة».

(٣) المطبوع زيادة: «أحد».

(٤) ينظر: «الرد علىٰ الجهمية والزنادقة»: (ص/ ٩٢)، و«الصواعق المرسلة»: (٣/ ٩٢٤ ـ ٩٢٨).

فقولهم: «مِثْلُ[1] الشمس المخالطة للطِّين والماء وكل رطوبة وحمأة»، تمثيل باطل من وجوه:

منها: أن الشمس نفسها لم تتَّحد ولم تحلَّ بغيرها، بل ذلك شعاعها.

ومنها: أن الشعاع نفسه لم يتّحد بالماء والطين، ولكن حلَّ به وقام به.

ومنها: أن ذلك عام في المخلوقات من وجهٍ، وبعباده[2] المؤمنين من وجهٍ، لا يختصّ المسيح به[3]، فالمخلوقات كلُّها مشتركة في أن الله خلقها بمشيئته وقدرته، وأنه لا قِوام لها إلا به، فلا حول ولا قوة إلا به، وهي كلُّها مفتقِرة إليه محتاجة إليه مع غناه عنها، ولهذا كانت من آيات ربوبيته وشواهد إلهيته.

ومن سمَّاها مظاهر ومجالي، بمعنىٰ أن ذاته نفسها تظهر فيها= فهو مُفترٍ علىٰ الله. ومن أراد بذلك أنه ظَهَر[4] بها مشيئتُه وقدرتُه وعلمُه وحكمتُه، فأراد بالمظاهر والمجالي ما يُراد بالدلائل والشواهد= فقد أصاب.

وكذلك إذا قال: هي آثاره ومقتضىٰ أسمائه وصفاته.

وأما المؤمنون، فإن الإيمان بالله ومعرفته ومحبته ونوره وهداه يحلُّ في قلوبهم، وهو المثل الأعلىٰ والمثال العلمي، فلا اختصاص للمسيح بهذا، وكذلك كلامه في قلوب عباده المؤمنين، لا اختصاص للمسيح بذلك.

ومنها: أن الشعاع لم يخالِط الماء والطين، ولا يخالِطُ شيئا من الأعيان ولا ينفُذ فيه ولا يتَّحد به، بل يكون علىٰ سطحه الظاهر فقط، لكن الشعاع

---

(١) المطبوعتان: «ومثل»، خلاف النسخ.

(٢) (ل): «ويعتاده»، تصحيف.

(٣) (ل): «للمسيح بشيء».

(٤) المطبوعتان: «أظهر»، خلاف النسخ.

يُسَخِّن ما يحلُّ فيه، فإذا سَخُن ذلك، سَخُن جوفه بالمجاورة، كما يَسْخُن الماء بسخونة القِدْر من غير أن تكون النار خالطت القِدْر ولا الماء.

فأين هذا من قولهم: «إن رب العالمين اتحد بابن امرأة، فصار إلهًا تامًّا وإنسانا تامًّا»؟

وهل يقول عاقل: إن الماء والطين صار شعاعًا تامًّا، وطينًا تامًّا؟ بل الطين طينٌ، لكن أثَّر الشعاع فيه بتجفيفه، لم يتَّحد به الشعاع، ولا نفَذ فيه، ولا حلَّ في باطنه.

فهذا المثل أبعدُ عن مذهبهم من تمثيلهم بالنار مع الحديد، ومن تمثيلهم بالنفس مع الجسد، فإن هناك اتصالًا بباطن الحديد والبدن، وهنا لم يتصل الشعاع إلا بظاهر الطين وغيره.

وأيضا فالنفس جوهر قائم بنفسه، والشعاع عرض، وكذلك النار جوهر، فالشمس هنا لم تتحد ولم تحل بالطين، بل شعاعها، بل[1] ولا يوصف الطين باتحاده بالشعاع، ولا باختلاط الشعاع بباطنه، ولا بحلول الشمس نفسها فيه.

وحينئذ فقول القائل: «إن الشمس لم تتغيَّر، ولم تستحلْ عن نورها ونقائها وضوئها مع مخالطتها كل وسَخ ونتَن ونَجَس»؛ إنْ أُريد به نفس الشمس أو صفاتها القائمة بها، فتلك لم تتَّحد بغيرها ولا حلّت فيه ولا قامت بغيرها.

فإذا كانت الشمس كذلك ـ ولله المثل الأعلىٰ ـ فهو أولىٰ أن لا يتَّحد بغيره ولا يحلَّ فيه ولا يقوم به.

---

(١) «بل» ساقط من (د، ط. النيل).

وإن أريد شعاعُها[1]، فشعاعُها ليس هو الشمس، فلا ينفعُهم التمثيل به، فإنهم يقولون: إن الله نفسه اتَّحد بالمسيح، والمسيح ـ عندهم ـ هو ربُّ العالمين مع أنه إنسان تام، فهو ـ عندهم ـ إله تام، إنسان تام. والطين ليس بشعاع تام، ولا[2] طين تام. والشعاع نفسه لا يخالِط شيئًا، ولكن يقوم به، وقيامُ العَرَض بالمحل غيرُ مخالطته له؛ فإن المخالطة تكون باختلاط كل من الأمرين بالآخر، كاختلاط الماء بالطين ونحو ذلك.

وأما ما يقوم بالسطح الظاهر فلا يقال[3]: إنه مخالِط بجميع الأجزاء، فلا يقال للشعاع الذي على الجبال والبحر: إنه مخالط لجميع الجبال والبحر، ولا لشعاع النار: إنه مخالِطٌ للحيطان وداخل للأرض.

وقد تقدم أنهم قسموا هذا الباب ثلاثة أقسام[4]:

أحدها: اختلاط أحد الشيئين[5] بالآخر، كالماء والخمر.

والثاني: اتصالٌ من غير اختلاط، كالماء والزيت، وكالإناء[6] الذي بعضه فضة وبعضه ذهب، وقالوا: إن هذا لا ينبغي أن يُسمَّىٰ اختلاطًا مع افتراق الطبيعتين والقوامين، بل ما ينبغي[7] أن يكون بين الماء والقلة التي هي فيه[8]

---

(١) (ل): «بشعاعها».

(٢) «ولا» سقط من (د).

(٣) المطبوع: «فيقال» تصحيف يحيل المعنىٰ.

(٤) ذكر هنا خلطة الطبيعتين الثقيلتين، باختلاط واحتيال، كالماء والخمر، وبافتراقٍ وانفصالٍ كصنمِ نحاسٍ رأسه من ذهب، ولم يذكر القسم الثالث، وهو خلطة الحلول بلا احتيال ولا افتراق، كخلطة النفس والجسد، وقد مرَّ بيانها قريبًا.

(٥) (ل): «السببين».

(٦) المطبوع: «والإناء»، خلافًا لعامة الأصول.

(٧) كذا في الأصول الخطية، وفي المطبوعتين: «مثل ما لا ينبغي»، وهو أظهر.

(٨) كذا في النسخ الخطية، وفي المطبوعتين: «هو فيها»، وهو أقوم.

خُلطة؛ لأن طبيعة الفخار ليس بينها وبين الماء خُلطة.

وهذا فرقٌ[1] موجود في الشعاع والطين، بل بينهما من الفرق أشد مما بين الماء والقلة، فإن الماء جُرم قائم بنفسه، وهذا عَرَض قائم بغيره، والجسم بالجسم أشبه من الجسم بالعرض.

والإله عندهم مخالط[2] لجميع ناسوت المسيح، لم يخلُ جزءٌ منه مِن اتحاد الإله به، فأين هذا من هذا؟

وإذا قيل: إن الشعاع لم يستحِلْ عن نوره ونقائه وضوئه مع مخالطته كلَّ سواد ووسَخ ونتَن ونجَس= لم يكن مَثَلًا يطابقه، مع أنه لم يخالط الشعاعُ غيرَه.

ثم يقال: إن أراد بما لم يتغيّر نفس الشعاع القائم بالمحل، فهذا ممنوع، فإن الشعاعَ يتغيّر بتغيُّر محلّه، فيُرىٰ في الأحمر أحمر، وفي الأسود أسود، وفي الأزرق أزرق، حتىٰ إن الزجاج المختلف الألوان إذا صار مَطْرَحًا للشعاع، ظهر الشعاع متلوِّنا بتلوُّن الزجاج، فيُرىٰ أحمر وأزرق وأصفر.

وقد ضرب أهل الإلحاد ـ القائلون بوحدة الوجود، وأن وجود الخالق هو وجود المخلوق ـ لله أمثالًا باطلة شرًّا من أمثال النصارىٰ، ولهم مَثَل السوء، ولله المثل الأعلىٰ. وكان مما ضربوه لله من الأمثال أن شبهوه بالشعاع في الزجاج.

فالأعيان الثابتة في العدم ـ عندهم ـ هي الممكنات، ووجود الحق فاضَ[3] عليها، فشبَّهوا وجوده بالشعاع، وأعيانها[4] بالزُّجاج، **وهذا باطل من وجوه:**

---

(١) المطبوعتان: «الفرق» خلافًا للنسخ.

(٢) (ل): «يخالط».

(٣) المطبوع: «قاضٍ»، تصحيف.

(٤) كذا عامة النسخ والأصول، وفي المطبوعتين: «وأعيانهم».

- **منها**: أن القول بأن أعيان الممكنات ثابتة في العدم قولٌ باطل.
- **ومنها**: أن قولهم: إن وجود الخالق هو عين وجود المخلوق[1] أيضًا باطل.
- **ومنها**: أن حلول الشعاع بالزُّجاج يقتضي حلول أحدهما بالآخر، وهم يُنكرون الحلول، ويقولون: الوجود واحد!
- **ومنها**: أن الشعاع الذي علىٰ نفس الزجاج، ليس وجوده وجود الزجاج، وعندهم وجود الرب وجود الممكنات!
- **ومنها**: أن الشعاع الحال بهذا الزجاج، ليس هو بعينه[2] الشعاع الحالّ بالزجاج الآخر ـ وإن كان نظيره ـ وهؤلاء عندهم أن الوجود واحد بِالعين لا يتعدد.
- **ومنها**: أن الشعاع عرَض مفتقِر إلىٰ الزجاج، فهو مفتقِرٌ إليه افتقار العَرَض إلىٰ محلِّه، فيلزم إذا مثَّلوا الربَّ به[3] أن يكون الربُّ مفتقِرا إلىٰ كلِّ ما سواه مع غنىٰ كلِّ ما سواه عنه، وهذا قلب كل حقيقة، وأعظم كفر بالخالق ـ تعالىٰ ـ فإنه ـ سبحانه ـ الغنيُّ عن كل ما سواه، وكلُّ ما سواه مفتقِر إليه.

وكلُّ من قال بحلول الله في شيء من المخلوقات من النصارىٰ وغيرهم، يلزمهم أن يكون مفتقِرًا إلىٰ ما حلَّ فيه، فإنه لا حقيقة للحلول إلا هذا.

ولهذا كان ما حلَّ بقلوب المؤمنين من الإيمان والهدىٰ والنور والمعرفة مفتقِرًا إلىٰ قلوب المؤمنين، لا[4] يقوم إلا بها.

وجميع الصور الذِّهنية القائمة بالأذهان مفتقِرة إلىٰ[5] الأذهان، لا تقوم

---

(١) المطبوعتان زيادة: «هو» وليس في نسخ الخطية.

(٢) المطبوعتان زيادة: «ذلك» خلاف النسخ.

(٣) المطبوعتان: «به الرب».

(٤) المطبوع: «ولا» خلاف عامة الأصول.

(٥) «إلىٰ» سقط من (ل).

إلا بها، والشعاع مفتقِر إلىٰ محلّه، لا يقوم إلا به، وهكذا سائر النظائر.

وهؤلاء الذين شابهوا النصارىٰ وزادوا عليهم من الكفر بقولهم: إن وجودَ الخالق وجودُ كل مخلوق، وإنه قائم بأعيان الممكنات يقولون: إنه مفتقِرٌ إلىٰ الأعيان في وجوده، وهي مفتقِرة إليه في ثبوتها[1]، فيجعلون الخالق محتاجًا إلىٰ كل مخلوق، والمخلوقَ محتاجًا إلىٰ الخالق، ويُصرِّحون بذلك، كما يُصرِّح بعض النصارىٰ، بأن اللاهوت محتاج إلىٰ الناسوت، والناسوت محتاج إلىٰ اللاهوت.

ومعلوم أن الله غني عن كل ما سواه، وكل ما سواه فقير إليه من كل وجهٍ، فهو الصمد المستغني عن كل شيء، وكل شيء مفتقر إليه.

فمن قال: إنه مفتقر إلىٰ مخلوقٍ بوجه ما، فهو كاذب مُفْتَرٍ كافر، فكيف بمن قال: إنه مفتقر إلىٰ كل شيء؟

والمثل الذي ضربوه له، يقتضي[2] أن يكون مفتقِرًا إلىٰ غيره، وغيرُه مستغن عنه، كالمَثل الذي ضربه النصارىٰ له[3]، لمَّا مثَّلوه بشعاع الشمس مع محلّه، فإن محل الشعاع مستغنٍ عن الشعاع، والشعاع مفتقِر إلىٰ محله.

فمقتضىٰ هذا التمثيل، أن الإلهَ محتاجٌ إلىٰ الإنسان، والإنسان مستغنٍ عن الله، تعالىٰ الله عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا.

﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ۗ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [الإسراء: ٤٤].

---

(١) المطبوعتان: «ثباتها»، خلافًا للنسخ.

(٢) (ل): «ينبغي».

(٣) (ل): «له النصارىٰ».

فصل[1]

وهذا الذي قد ذكره هذا البترك «سعيد بن البطريق» المعظَّم عند النصارىٰ، المحب لهم، المتعصّب لهم في أخبارهم التي بيَّن بها أحوالهم في دينهم، معظِّمًا لدينهم، مع ما في بعض الأخبار من زيادةٍ فيها تحسينٌ لما فعلوه، وكثيرٌ من الناس ينكِر ذلك ويكذِّبه، مثل ما ذكره من ظهور الصليب، ومن مناظرة «أريوس» وغير ذلك، فإن كثيرًا من الناس يخالفه فيما ذكر.

[ويَذْكر][2] أن أمر ظهور الصليب كان بتدليس وتلبيس وحيلة ومكر. ويَذْكر أن «أريوس» لم يقل قط: إن المسيح [خالق][3].

ولكن المقصود أنه إذا صُدِّق هذا فيما ذكره، فإنه بيَّن أن عامة الدين الذي عليه النصارىٰ، ليس مأخوذًا عن المسيح، بل هو مما ابتدعه طائفة منهم، وخالفهم في ذلك آخرون، وأنه كان بينهم من العداوة والاختلاف في إيمانهم وشرائعهم ما يُصدِّق قوله تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَهُمۡ فَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغۡرَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَاوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ وَسَوۡفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ﴾ [المائدة: ١٤].

والنصارىٰ يُقِرُّون بما ذكره هذا البترك، أن أول ملك أظهر دين النصارىٰ هو «قسطنطين»، وذلك بعد المسيح بأكثر من ثلاثمائة سنة، وهو نصف الفترة

---

(١) سقط هذا الفصل بتمامه من (ل)، وهو في (د) بخط مغاير لما قبله، وبهذا الخط نفسِه كُتبتْ بعضُ أجزاء الكتاب، وما بين المعكوفين استدراك من ط. النيل؛ عند اقتضاء المقام له.

(٢) «ويذكر» ليس في (د).

(٣) «خالق» سقطت من (د).

التي بين المسيح ومحمد ﷺ؛ فإنها[1] كانت ستمائة سنة أو ستمائة وعشرين.

وإذا كان النصارىٰ مقرِّين بأن ما هم عليه من الإيمان صَنَعه طائفة منهم مع مخالفة آخرين لهم فيه ليس منقولا عن المسيح، وكذلك ما هم عليه من تحليل ما حرَّمه الله ورسوله، وكذلك قتال من خالف دينه وقَتْل من حرَّم الخنزير، مع أن شريعة الإنجيل تخالف هذا، وكذلك الختان، وكذلك تعظيم الصليب.

وقد ذكروا مستندهم في ذلك أن «قسطنطين» رأىٰ صورة صليب كواكب.

ومعلوم أن هذا لا يصلح أن تُبنىٰ[2] عليه شريعة، فإن مثل هذا يحصل للمشركين عبّاد الأصنام والكواكب ما هو أعظم منه، وبمثل هذا بُدِّل دين الرسل وأَشرك الناس بربهم، وعبدوا الأوثان، فإن الشيطان يخيِّل هذا وأعظم منه.

وكذلك الإزار الذي رآه من رآه، والصوت الذي سمِعه، هل يجوز لعاقل أن يغيِّر شرع الله الذي بُعثتْ به رسله، بمثل هذا الصوت والخيال الذي يحصل للمشركين عبَّاد الكواكب والأصنام ما هو أعظم منه؟

مع أن هذا الذي ذكروه عن «بِطْرُس» رئيس الحواريين، ليس فيه تحليل كل ما حَرَّمه [الله][3]، بل قال: «**ما طهَّره الله فلا تُنجِّسه**»[4] وما نجَّسه الله في

---

(١) أي بعثته ﷺ؛ فقد كانت عام (٦١٠) أو (٦١١) من ميلاد المسيح، وذلك بعد أربعين سنة من ولادته ﷺ في عام (٥٧٠) أو (٥٧١) من ميلاد المسيح، والأخير أقرب القولين، كما حققه محمود باشا الفلكي. ينظر: «نور اليقين» ط. دار الفيحاء (ص٩)، و«المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام» ط. دار الساقي (١/ ٥٣).

(٢) المطبوعتان: «ينبنىٰ».

(٣) زيادة يقتضيها المقام. وفي المطبوع: «حُرِّم» خلاف النسخ.

(٤) «سفر أعمال الرسل»: (١٠: ١٥) وفيه: «فلا تنجِّسه أنت».

التوراة، فقد نجَّسه ولم يطهِّره، إلا أن يَنسخه المسيح. والحواريُّ لم يُبِحْ لهم الخنزير وسائر المحرمات ـ إن كان قوله معصومًا، كما يظنون ـ.

والمسيح لم يُحلَّ كلَّ ما حرَّمه الله في التوراة، وإنما أَحلّ بعض ما حُرِّم عليهم، ولهذا كان هذا من الأوصاف المؤثّرة في قتال النصارىٰ، كما قال تعالىٰ: ﴿قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾ [التوبة:٢٩]

وقد ذَكر من لعنة[1] بعض طوائف النصارىٰ لبعض في مجامعهم السبعة وغير مجامعهم ما يطول وصفه، ويُصدِّق قوله تعالىٰ: ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [المائدة:١٤].

وحينئذ فقول هؤلاء: «مَن خالفَنا لعنّاه»، كلام لا فائدة فيه، فإن كل طائفة منهم لاعِنة ملعونة.

فليس في لعنتهم لمن خالفهم إحقاق حق ولا إبطال باطل، وإنما يَحِقُّ الحقُّ بالبراهين والآيات التي جاءت بها الرسل، كما قال تعالىٰ: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة:٢١٣].

(١) المطبوع: «لعن»، خلاف النسخ. وضمير «ذكر» لابن البطريق.



وقد تقدم ما ذكره «سعيد بن البطريق» من أخبارهم، أنه كان يأتي البترك العظيم منهم إلىٰ كنيسة مبنيَّة لصنمٍ من الأصنام يعبده المشركون، فيحتال حتىٰ يجعلهم يعبدون مكان الصنم مخلوقًا أعظم منه، كملَك من الملائكة أو نبي من الأنبياء، كما [كان][1] بالإسكندرية للمشركين كنيسة فيها صنم اسمه «ميكائيل» فجعلها النصارىٰ كنيسة باسم «ميكائيل الملَك» وصاروا يعبدون الملَك بعد أن كانوا يعبدون الصنم ويذبحون له.

وهذا نقل لهم من الإشراك[2] بمخلوق إلىٰ الشرك بمخلوق أعلىٰ منه، أولئك كانوا يبنون الهياكل ويجعلون فيها الأصنام بأسماء الكواكب، كالشمس والزهرة وغير ذلك.

فنقلهم المبتدعون من النصارىٰ إلىٰ عبادة بعض الملائكة، أو بعض الأنبياء ولهذا قال تعالىٰ: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩ - ٨٠].

﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴿٥٦﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٦ - ٥٧].

---

(١) (د): «كانوا».

(٢) المطبوع: «الشرك».

فصـل

وقد حصل بما ذكرناه الجواب عن قولهم: «وعلىٰ هـذا المثال نقول: في السيد المسيح طبيعتان: طبيعة لاهوتية التي هي طبيعة كلمة الله وروحه، وطبيعة ناسوتية التي أُخذت من مريم العذراء واتحدت به».

وعُرف أن هذا قول من أقوال النصارىٰ، وأن لهم أقوالًا أُخَرَ تناقض هذا.

وكل فريق منهم يكفِّر الآخر؛ إذ كانوا ليسوا علىٰ مقالةٍ تلقَّوها عن المسيح والحواريين، بل هي مقالات ابتدعها مَن ابتدعها منهم، فضلّوا بها وأضلّوا، كما قال تعالىٰ: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة:٧٧].

فذكر سبحانه أنهم ضلوا[١] من قبل مبعث محمد ﷺ. والنصارىٰ أمة[٢] يلزمهم الضلال الذي أصله[٣] الجهل.

ولا يوجد قط من هو نصراني باطنًا وظاهرًا، إلا وهو ضال جاهل بمعبوده وبأصل دينه، لا يَعرف من يَعبد ولا بماذا يَعبد، مع اجتهاد من يجتهد منهم في العبادة والزهد، ومكارم الأخلاق.

ثم يقال علىٰ هؤلاء: قولهم: «طبيعتان»، ويقولون أيضًا: «له مشيئتان»، ويقولون أيضًا: «إنه شخص واحدٌ[٤] لم يَزِد عدده»، فإنهم يقولون: «إنهما

---

(١) المطبوع: «أضلوا»، خلاف النسخ.

(٢) (ط. النيل): «وأيضا فإنه»، خلافًا للأصول.

(٣) (ل): «أضله».

(٤) «واحد» سقط من المطبوع.

اتحدا» كما ذكروه في كتابهم هذا[1]، لا يقولون بشخصين؛ لئلا يلزمهم[2] القول بأربعة أقانيم.

ومنهم من يقول: «هما جوهران»، ومنهم من يقول: «هو[3] جوهر واحد».

فإن قالوا: «جوهر[4] واحد»، صار قولهم من جنس قول اليعقوبية، لاسيما وهم يقولون: إن مريم ولدت اللاهوت والناسوت، وإن المسيح اسم يجمع اللاهوت والناسوت، وهو إله تام، وإنسان تام.

فإذا كان جوهرًا واحدًا، لزِم من[5] ذلك أن يكون اللاهوت قد استحال وتغيّر، وكذلك الناسوت، فإن الاثنين إذا صارا شيئًا واحدًا، فذلك الشيء الثالث ليس هو إنسانًا محضًا، ولا إلهًا محضًا، بل اجتمعت فيه الإنسانية والإلهية، مع أنه قد كان الإنسان والإله اثنين متباينين، وهما في اصطلاحهم[6] جوهران، فإذا صار الجوهران جوهرًا واحدًا لا جوهرين، فقد لزِم ضرورة أن يكون هذا الثالث ليس هو إلهًا محضًا، ولا إنسانًا محضًا، ولا هو جوهران[7] إنسانًا وإلهًا، فإن هذين جوهران لا جوهر واحد، بل هو شيء ثالث اختلط وامتزج[8] واستحال من هذا وهذا، فتبدَّلت حقيقة اللاهوت وحقيقة الناسوت،

---

(١) أي كتاب «بولس» الراهب الأنطاكي، الذي كتبه إلىٰ بعض أصدقائه، وهو عمدة النصارىٰ في زمان المصنف، كما أشار إليه في المقدمة، ولأجله جاء هذا «الجواب».

(٢) (ل): «لا نقول شخصين؛ لئلا يلزمنا».

(٣) «هو» سقط من المطبوع.

(٤) المطبوعتان: «هو جوهر» خلاف الأصول.

(٥) «من» سقط من (د، ط. النيل).

(٦) (ل): «اصطلاحكم».

(٧) (د): «هو جوهرين»! و«هو» سقط من المطبوع.

(٨) (ل) زيادة: «لا جوهر واحد».

حتىٰ صار هذا الجوهر الثالث الذي ليس لاهوتًا محضًا، ولا ناسوتًا محضًا كسائر ما يعرف من الاتحاد.

فإن كل اثنين اتَّحدا فصارا جوهرًا واحدًا، فلا بُدَّ في ذلك من الاستحالة، كما في اتحاد الماء واللبن والخمر وسائر ما يَختلط بالماء، بخلاف الماء والزيت، فإنهما جوهران كما كانا، لكن الزيت لاصَقَ الماءَ[1] وطَفَا عليه لم يتَّحد به، ومثل اختلاط النار والحديد، فإن الحديد استحال عما كان، ولهذا إذا بَرُد[2] عاد إلىٰ ما كان، وهكذا اتحاد الهواء مع الماء أوالتراب[3]، حتىٰ يصير بخارًا أو غبارا وأمثال ذلك.

وفي الجملة، فجميع ما يَعرفه الناس من الاتحاد إذا صار [الاثنان][4] واحدًا وارتفعت الثَّنوية[5]= فلا بدَّ من استحالة الاثنين.

وإذا قيل: فيه طبيعةُ الاثنين ومشيئةُ الاثنين، كما في الماء واللبن قوة الماء وقوة اللبن.

قيل: لا بد ـ مع ذلك ـ أن تتغيّر كلُّ قوة عما كانت عليه فتَنكسر[6] الأخرىٰ، كما يُعرَف في سائر صور الاتحاد؛ إذا اتحد[7] هذا مع هذا كَسَر كلٌّ[8] منهما قوة الآخر عما كانت عليه.

---

(١) المطبوع: «لاصقٌ بالماء»، خلاف النسخ، ولا يلائمه السياق.
(٢) برُد برودة، كسهُل سهولة؛ إذا سكنتْ حرارتُه. «المصباح المنير»: (١/ ٤٢).
(٣) (د، المطبوعتان): «والتراب».
(٤) في النسخ الخطية: «صار الاثنين»!
(٥) (ل): «البينونة»، و«الثنويّ» نسبة إلىٰ الاثنين.
(٦) (ل): «أن يتغير ... فيكسر».
(٧) (ل): «إذا لم يجد».
(٨) (ل) زيادة: «واحد».

كما إذا اتحد الماء البارد بالماء الحار، انكسرت قوة الحر وقوة البرد عما كانت، فيبقىٰ[1] مرتبة متوسطة بين البرد المحض والحر المحض. وكذلك الماء واللبن وسائر صور الاتحاد.

وعلىٰ هذا، فيجب إذا اتحد أن تتغيّر قوة اللاهوت وطبيعته ومشيئته عما كانت، وتَنكسر قوة الناسوت وطبيعته ومشيئته عما كانت عليه، ويبقىٰ هذا المتَّحد ممتزِجًا من لاهوت وناسوت، وذلك يستلزم نقص اللاهوت عما كان، وبطلان كماله، كما أنه يوجب من كمال الناسوت بما[2] لم يكن.

فكلّ ما يصفون به الناسوت من اتحاد اللاهوت به، فهو مستلزِمٌ من نقص اللاهوت وسَلْب كماله الذي يختصّ به وبطلان صفاته التامة، بحسب ما حصل له من ذلك الناسوت بحكم الاتحاد، وإلا فإن كان اللاهوت كما كان، فلا اتحاد بوجهٍ من الوجوه، بل الناسوت كما كان.

ثم هما اثنان لم يتحد أحدهما بصاحبه، ولا صارا شيئًا واحدًا.

وأيضًا فمع كون الجوهر واحدًا، يجب أن تكون مشيئة واحدة وطبيعة واحدة[3]؛ فإنه لو كان مشيئتان[4]، لكان محلُّ إحدىٰ المشيئتين إن كان هو[5] محلَّ الأخرىٰ مع تضادّ موجِب المشيئتين= لزم اجتماع الضدين في محل واحد.

فإن الإرادة الناسوتية تطلب الأكل والشرب، وأن تَعبد وتصوم وتصلي.

واللاهوتية، توجب امتناعَه من إرادة هذه الأشياء.

---

(١) المطبوعتان زيادة: «المتحد»، ولم يحرر في (د).

(٢) المطبوعتان: «ما»، خلاف النسخ.

(٣) (ل، المطبوعتان): «تكون مشيئته واحدةٌ وطبيعته واحدةٌ».

(٤) كذا في عامة الأصول، علىٰ أن «كان» تامة، وفي المطبوع: «مشيئتين»؛ توهُّمًا أنها الناقصة.

(٥) أي الجوهر. «محل الأخرىٰ»: أي محل المشيئة الأخرىٰ.

وإرادته أن يَخلُق ويَرزق ويدبِّر العالم. والناسوتية تمتنع من هذه الإرادة. فإذا قامت الإرادتان والكراهتان[1] بمحل واحد، لزم أن يكون ذلك الجوهر الموصوف بهذا وهذا، مريدًا للشيء ممتنِعًا من إرادته غير مريد له، كارهًا للشيء غير كاره له، وذلك جمع بين النقيضين من وجوه متعددة.

ويمتنع أن يقوم بالموصوف الواحد إرادتان جازمتان بالشيء ونقيضه، أو كراهيتان[2] جازمتان للشيء أو نقيضه، والفعلُ لا يقع إلا بإرادة جازمة مع القدرة، فاللاهوت ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، ومتىٰ شاء شيئًا مشيئة جازمة، فإنه علىٰ ما شاء قادر.

والناسوت لا يفعل شيئًا من خصائص البشرية حتىٰ يريد ذلك إرادة جازمة.

والناسوت يَمتنع أن يريد إرادة اللاهوت ويَكره ذلك، فيصير الشيء الواحد مريدًا للشيء إرادة جازمة، قادرًا عليه، ليس مريدًا له إرادة جازمة، بل هو عاجز عنه.

ويلزم أيضًا إذا كانا جوهرًا واحدًا وقد وُلد، وصُفع وضُرب وصُلب ومات وتألم، أن يكون نفس اللاهوت ضُرب وصُلب ومات وتألم، كما تقوله اليعقوبية، وهذا لازم لجميع النصارىٰ وهو موجب عقيدة إيمانهم.

فإن قالوا: بل هما جوهران مع كونهما عندهم شخصًا واحدًا لا تعدُّد فيه، كما يقوله من يقوله من المَلَكِيَّة= كان هذا كلامًا متناقضًا، فإن الشخص الواحد الذي لا تعدد فيه جوهر واحد، ولهذا يُحَدُّ[3] بأنه جسم.

---

(١) (ل): «الإراديات والكراهيات»

(٢) (ل، المطبوع): «كراهتان».

(٣) المطبوعتان: «حُدَّ».

وإن شبهوا ذلك بالنفس مع الجسد لزمهم المحدود.

فإن الإنسان كما يقال فيه: إنه شخص واحد، يقال: إنه جوهر واحد بما بينهما من الاتحاد، ولهذا يُحدّ بأنه جسم حساس تام متحرك بالإرادة ناطق، هذا يتناول جسده وروحه. وللنفس[1] والبدن مشيئة واحدة.

ومتىٰ شاء الإنسان الفعل مشيئةً جازمة مع قدرته عليه= فَعَلَه، ولم يكن معه جوهر آخر له مشيئة غير مشيئته.

فإذا شبَّهوا اتحاد اللاهوت بالناسوت بهذا، لزمهم أن يكونا جوهرًا واحدًا ومشيئة واحدة، وهذا قول اليعقوبية.

ولهذا تتألم[2] النفس بما يَحدثُ في الجسد من الآلام، ويتألم الجسم الذي هو القلب الصَّنَوْبَرِيُّ، بما يحدث في النفس من الآلام.

فإذا تألَّمت النفس، تألَّم قلب الجسد وغيرُ قلب الجسد، وكذلك إذا تألم الجسد وإذا صُفع الجسد، وصُلب[3] وبُصق في وجهه، ووُضع الشوك عليه[4]، وتألم ومات[5]، كان ذلك كله حالًّا بالنفس، ونالها من[6] إهانة الصفع وألم النزع ما ينالها، كما يُسلِّمون هم[7] أنه حل بالمسيح[8] وبدنه، فإنهم

---

(١) (ل): «والنفس»

(٢) المطبوع: «تألم».

(٣) (د، ط. النيل) زيادة: «وصفع»، تكرار، ومكررة في (ل) بعد «وتألم ومات».

(٤) (ل): «فيه».

(٥) تقدم في (ل) قوله «وتألم ومات» علىٰ قوله: «وبصق في وجهه».

(٦) المطبوع: «منه»!

(٧) كذا في النسخ الخطية، والمطبوعتان: «الله».

(٨) المطبوعتان: «بنفس المسيح»، وكذا كان في (ل) ثم أصلحت إلىٰ ما أثبته.

لا ينازعون[1] أن الألم[2] حلَّ ببدن المسيح ونفسه، وإنما يتنازعون في اللاهوت، مع أن النفس[3] مفارِقة للبدن بالموت، واللاهوت عندهم لم يفارِق الناسوت بالموت، بل صعد إلىٰ السماء، والمسيح الذي هو إله تام وإنسان تام يقعد عن يمين أبيه، وكذلك يجيء يوم القيامة.

وأيضًا، فالبدن إذا كانت فيه النفْس، تتغيّر صفاته وأحكامه، وتختلف أحواله باجتماعها وافتراقها، والنفس إذا كانت في البدن تختلف صفاتها وأحكامها.

فيلزم أن يكون ناسوت المسيح مخالفًا في الصفات والأحكام لسائر النواسيت، وأن يكون اللاهوت لـمَّا اتحد به تغيَّرت صفاته وأحكامه، وهذا هو الاستحالة والتغيُّر والتبدُّل للصفات، مع أن ناسوت المسيح كان من جنس نواسيت البشر، لم يَظهر عليه إلا ما ظهر مثلُه علىٰ غيره، بل ظهر علىٰ غيره من خوارق العادات أكثرَ مما ظهر عليه.

وبالجملة، فأيُّ مثل ضربوه للاتحاد، كان حجةً عليهم وظهر به فساد قولهم.

وإن قالوا: هذا أمرٌ لا يُعقَل، بل هو فوق العقول، كان الجواب من وجهين:

أحدهما: أنه يجب الفرق بين ما يَعلم العقلُ بطلانَه وامتناعَه، وبين ما يَعجز العقل عن تصوُّره ومعرفته.

---

(١) المطبوعتان: «يتنازعون»، خلافًا للنسخ.

(٢) كذا في (ل)، ولم تحرّر في (د)، والمطبوعتان: «الإله»، ولا يستقيم مع قوله بعده: «وإنما يتنازعون في اللاهوت»، فهم متنازعون في حلول الإله بالمسيح، كما تقدم. فتأمله!

(٣) (د): «مع أنها»، ثم ضرب عليها، وأشير إلىٰ لحق لم يتَّضح.

فالأول: من مُحالات العقول، والثاني من محارات العقول، والرسل يخبرون بالثاني.

وأما الأول: فلا يقوله إلا كاذب، ولو جاز أن يقول هذا، لجاز أن يقال: إن الجسم الواحد يكون أبيض أسود في حال[1] واحدة، وإنه بعينه يكون في مكانين، وإن الشيء الواحد يكون موجودًا معدومًا في حال واحدة، وأمثال ذلك مما يعلم العقل امتناعه.

وقول النصارىٰ مما يُعلم بصريح العقل أنه باطل، ليس هو مما يُعجَز عن تصوُّره.

يوضِّح هذا، أنه لو قال قائل في مريم أم المسيح: إنها[2] امرأة الله وزوجته، وإنه نكحها نكاحًا عقليًّا، كما يقولون: إن المسيح وَلَدَه ولادة عقلية= لم يكن هذا القول أفسدَ في العقل من قولهم في المسيح ـ كما بسطناه في موضعٍ آخر[3] ـ. وهم يُكفِّرون من يقول ذلك، ويحتجُّون بالعقل علىٰ فساده.

وإذا قال: «هذا فوق العقل» لم يَقبلوه[4]، وكذلك كل طائفة من طوائفهم احتجَّت[5] علىٰ الأخرىٰ بالعقل، وإذا قالوا: «قولنا فوق العقل» لم يقبلوا هذا الجواب.

فإن كان هذا جوابًا صحيحًا، فيجب أن لا يُبحث في شيء من الإلهيات

---

(١) (ل): «حالة».

(٢) «إنها» ليست في (د).

(٣) ينظر: ما تقدم (٣/ ٢٠١)، وما سيأتي: (٣/ ٣٩١ ـ ٣٩٥). (ل): «كما قد بسطناه في موضعه»، والجملة بتمامها ساقطة من (د)، مع إشارة في موضعها إلىٰ لحق دون إلحاق.

(٤) «لم يقبلوه» سقط من (د).

(٥) (ل): «تردُّ».

بالعقل، بل يقول كلُّ مُبْطِل ما شاء من الباطل، ويقول: كلامي فوق العقل، كما يقول أصحاب الحلول والاتحاد والوحدة الذين يقولون: إن وجود الخالق وجود المخلوق، ويقولون: إن هذا فوق العقل، وإنه إنما يُعلَم[1] بالذوق لا بالسمع ولا بالعقل.

الثاني[2]: أن يقال: ما يَعجز العقلُ عن تصوُّره إذا أخبرت به الأنبياء عليهم السلام قُبِل منهم؛ لأنهم يعلمون ما يَعجَز غيرهم عن[3] معرفته.

وهذه الأقوال لم يَقل الأنبياء شيئًا منها، بل نفْس فِرَق النصارىٰ قالوها بآرائهم، وزعموا أنهم استنبطوها من بعض ألفاظ الكتب.

فيقال لمن قالها منهم: أنت تتصوَّر ما تقول، أم لا تتصوره وتفهمه وتعقله؟

فإن قال: لا أتصور ما أقول ولا أفقهه[4] ولا أعقله، **قيل له**: فقد قلت علىٰ الله ما لا تعلم، وقَفَوْت ما ليس لك به علم.

ومن أعظم القبائح المحرَّمة في جميع الشرائع، أن يقول الإنسان برأيه علىٰ الله قولًا لا يتصوره ولا يفهمه[5].

وجميع العقلاء يعلمون أن من قال قولًا وهو لا يتصوره ويفقهه[6]، فإن قوله مردود عليه غير مقبول منه، وإن قوله من الباطل المذموم.

---

(١) (د، ط. النيل): «وإنما نعلم»، والمطبوع: «وإنه يُعلم».
(٢) المطبوعتان: «الوجه الثاني»، خلاف النسخ.
(٣) المطبوعتان: «من»، خلافًا للأصول.
(٤) (ل): «أفهمه».
(٥) «ولا يفهمه» سقط من (ل).
(٦) المطبوعتان: «ولا يفقهه»، وليس في النسخ.

وإن قال قائلهم: إني أفقه ما أقول وأتصوَّره وأعقله، **قيل له**: بَيِّنه لغيرك حتىٰ يفقهه ويعقله ويتصوره، ولا تقل هو فوق العقل، بل هو قول قد عقِلتُه وفقِهتُه، وهذا تقسيم لا محيد لهم عنه.

فإنهم إن كانوا يفقهون ما يقولون ويعقلونه، لزم أن يكون معقولًا.

وإن كانوا لا يفقهونه ولا يعقلونه، لزم أنهم قالوا علىٰ الله ما لا يفقهونه ولا يعقلونه قولًا برأيهم وعقلهم، لا نقلًا لألفاظ الأنبياء، فإن مَن نَقَل ألفاظ الأنبياء الثابتة عنهم، لم يكن عليه أن يفقه ويعقل ما يقول.

ولهذا قال النبي ﷺ: «**نضَّر الله امرءًا سمِع منا حديثًا فبلَّغه إلىٰ من لم يسمعْه، فرُبَّ حامل فقه غير فقيه، ورُبَّ حامل فقه إلىٰ من هو أفقه منه**»[1]. فقد يحفظ الرجل كلامًا فيبلِّغه غيره وهو لا يفقه معناه ولا يعقله.

فمن نَقَل لفظ التوراة أو الإنجيل أو القرآن أو ألفاظ سائر الأنبياء، لم نطالِبْه ببيان معناه. بخلاف من ادَّعىٰ أنه فَهِم ما قاله الأنبياء، وعبَّر عن ذلك بعبارة أخرىٰ، فإنه يقال له: إن كنتَ فهمتَ ما قالوه، فهو معنىٰ واحدٌ عبَّروا عنه بعبارة، وعبَّرت عنه بعبارة أخرىٰ كالتّرجمان، فهذا يعقل ما يقول ويفقهه.

وإن قال: إني لم أفهم كلامهم، أو لم أفهم ما قلتُه= فقد اعترف بجهله وضلاله، وأنه من الذين لم يفهموا كلام الأنبياء ـ عليهم السلام ـ ولم يفقهوا[2] ما قالوه هم. فلو قالوا: لم نفهم كلام الأنبياء وسكتوا، لكانوا أسوةَ أمثالهم من الجهَّال بمعاني كلام الأنبياء.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) ضرب عليها في (ل)، وصوبت: «يفهموا».

وأما إذا وضعوا عبارة وكلاما ابتدعوه، وأَمروا الناس باعتقاده، وقالوا: هذا هو الإيمان والتوحيد، وقالوا: إنا مع هذا لا نتصوَّر ما قلناه ولا نفقهه ولا نعقله، فهؤلاء من الذين يقولون علىٰ الله ما لا يعلمون، ويفترون علىٰ الله وعلىٰ كتب الله وأنبياء الله بغير علم، بل يقولون الكذبَ المفترىٰ والكفرَ الواضح، ويقولون مع ذلك: إنا لا نعقله، وهذا حال النصارىٰ بلا ريب.

وهذا الموضع غَلِط فيه طائفتان من الناس: غالية غَلَتْ في المعقولات حتىٰ جعلتْ ما ليس معقولا من المعقول، وقدَّمتْه علىٰ الحس ونصوص الرسول.

وطائفة جَفَتْ عنه، فَرَدَّت المعقولات الصّريحة وقَدَّمت عليها ما ظنَّته من السمعيات والحِسِّيَّات[1].

وهكذا الناس[2] في الحِسِّيات الظاهرة والباطنة نوعان. فيجب أن يُعلم أن الحق لا ينقُض بعضُه بعضًا، بل يُصدِّق بعضه بعضًا. بخلاف الباطل، فإنه مختلِف متناقض، كما قال تعالىٰ في المخالفين للرسل: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ ۝٧ إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ۝٨ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ﴾ [الذاريات:٧-٩].

وإن ما علم بمعقولٍ صريح، لا يُخالفه قطُّ لا خبر صحيح ولا حِسٌّ صحيح. وكذلك ما عُلم بالسمع الصحيح، لا يعارضه عقل ولا حس. وكذلك ما عُلم بالحس الصحيح، لا يناقضه خبر ولا معقول.

والمقصود هنا، الكلام مع من يُعارِض المعقولات بسمع أو حس.

---

(١) (ل): «أو الحسيات».

(٢) المطبوعتان زيادة: «في السمعيات نوعان، وكذلك هم».

فنقول: لفظ «**المعقول**» يُراد به المعقولُ الصريح[1] الذي يعرفه الناس بفِطَرهم التي فُطروا عليها، من غير أن يتلقَّاه بعضهم عن بعض، كما يعلمون تماثل المتماثلين واختلاف المختلفين ـ أعني اختلاف التنوع، لا اختلاف التضاد والتباين، فإن لفظ (الاختلاف) يراد به هذا وهذا ـ.

وهذه المعقولات في العِلميات والعمليات، هي التي ذمَّ الله من خالفها بقوله: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك:١٠]، وقوله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۖ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج:٤٦]. ونحو ذلك[2].

وأما ما يسمِّيه بعض الناس «**معقولات**» ويخالِفه فيه كثير من العقلاء، مثل القول في تماثل[3] الأجسام وبقاء الأعراض، وأن الأجسام مركَّبة من الجواهر المنفردة التي لا تقبل القسمة، أو من المادّة والصورة، وأن ما لا يتناهىٰ من الأمور المتعاقبة شيئًا بعد شيء، يمتنع وجودُه إما في الماضي والمستقبل، أو في الماضي فقط، أو أن الكليات موجودةٌ في الخارج جواهر قائمة بأنفسها، أو أن لنا دهرًا أو مادة هي جوهرٌ عقليٌّ قائم بنفسه، أو أنه يمكن وجود جوهر قائم بنفسه لا يُشار إليه، ونحو ذلك مما يَعُدُّه من يَعُدُّه من النُظَّار أنه عقليَّات وينازِعهم فيه آخرون[4].

---

(١) (ل): «العقول الصريحة».

(٢) «ونحو ذلك» سقط من المطبوع.

(٣) المطبوعتان: «بتماثل»، خلافًا للنسخ الخطية.

(٤) وهذه المسائل عند المصنف في «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ١٥٧ـ١٩٣)، (٤/ ١٥٤)، و«منهاج السنة» (١/ ١٤٦-١٤٧)، (١/ ٢٢٣-٢٣٤)، و«الفتاوىٰ» (٢/ ٨٨، و ٣٦/ ٢٨-٣٠)، و«الصفدية»: (٢/ ٣٢). وغيرها.

فليس هذا هو العقليّات التي[1] يجب لأجلها ردُّ الحس والسمع، وتُبنىٰ عليها علوم بني آدم، بل المعقولات الصحيحة الدقيقة الخفيّة، تُرد إلىٰ معقولات بديهيّة أوّليّة، بخلاف العقليّات الصريحة، مثل كون الجسم الواحد لا يكون في مكانين في وقت واحد معًا، فإن هذا معلوم بفطرة الله التي فطر الناس عليها.

فإذا جاء في الحسّ أو الخبر الصحيح ما يُظن أنه يخالِف ذلك، مثل أن يُرىٰ الشخص الواحد في عرفات وهو في بلده لم يَبْرَح، أو يُرىٰ[2] قاعدًا في مكانه وهو في مكان آخر، أو يُرىٰ أنه أغاث من استغاث به، أو جاء طائرًا في الهواء مع العلم بأنه في مكانه لم يتغيَّر منه= فهذا إنما هو جنيٌّ تصوَّر بصورة ذلك الشخص، ليس هو نفسه، فهذا يشبهه ليس هو إيّاه، والحسِّيات إن لم يُميَّز بينها بالعقل، وإلا فالحس يغلَط كثيرًا.

وكذلك[3] من ادَّعىٰ فيما حصل له من المكاشفة والمخاطبة أمرًا يخالِف صريحَ العقل يُعلَمُ أنه غالِطٌ فيه.

فمن[4] **قال** من القائلين بوحدة الوجود: «إني أشهد بباطني وجودًا مطلقًا مجرَّدًا عن الأسماء والصفات، لا اختصاص فيه ولا مبدأ له[5]» فلا ينازَع[6] في هذا، كما قد ينازِعه بعض الناس.

لكن يقال له: مِن أين لك أن هذا هو رب العالمين الذي خلق السماوات والأرض؟ فإنَّ كون ما شهِدتَه بقلبك هو الله، أمرٌ لا يُدرَك بحس القلب، وإذا

---

(١) زيد بعده في (د، والمطبوعتين): «لا»!

(٢) «أو يرىٰ» سقط من (ل).

(٣) المطبوعتان: «فكذلك»، خلاف النسخ.

(٤) المطبوعتان: «كمن».

(٥) كذا النسخ الخطية، وفي المطبوعتين: «قيد البتة».

(٦) المطبوع: «يتنازع»!



ادَّعيت أنه حصل لك في الكشف ما يناقِض صريح العقل، عُلِم أنك غالط، كما قال شيخ هؤلاء الملاحدة التلمساني:

يا صاحبي أنت تنهاني وتأمرني ... والوَجْد أصدقُ نَّهاء وأمَّار
فإن أُطعْك وأعص الوَجْد عُدت عَمىٰ ... عن العيان إلىٰ أوهام أخبار
وعينُ ما أنت تدعوني إليه إذا ... حقّقْتَه تَرَه المنهيَّ يا جارِي[1].

فيقال له: وَجْدك وذوقك لم يُفْدِك إلا شهودَ وجودٍ مطلقٍ بسيطٍ، لكن مِن أين لك أن هذا هو رب العالمين؟ بل من أين لك أن هذا ثابتٌ في الخارج عن نفسك كليًّا مطلقًا مجرَّدًا؟ بل إنما[2] تشهده كليًّا مطلقًا مجرَّدًا في نفسك.

ولستَ تعلم بحسٍّ ولا عقل ولا خبر أن هذا هو في الخارج.

كما أن النائم إذا شهِد حِسُّه الباطن أشياء؛ لم يكن معه يقين أن هذا في الخارج.

فإذا عاد إليه عقله عَلِم أن هذا كان في خياله في المنام.

وكذلك السكران وغيره ممن يضعف عقله، فهذا شهِد[3] بحسِّه الباطن أو الظاهر أشياءَ، وقد ضعُف عقله عن كُنْه ذلك لـمَّا وَرَد[4] عليه، إذا[5] ثاب إليه عقله[6]= عَلِم أن ما شهده كان في نفسه وخياله، لا في الخارج عن ذلك.

فكل مَن أخبر بما يخالف صريح العقول أو صحيح المنقول[7] يعلم أنه

---

(١) لم أقف عليها عند غيره، والأبيات عنده منسوبة إلىٰ التلمساني في: «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ٢٥٩، ٤٧٣)، و«نقض التأسيس»: (٢/ ٥٣٩). وفي (المطبوع): (حقَّقت فيه تَراه النَّهي يا جار) خلافًا لعامة النسخ الخطية والمطبوعة.

(٢) (ل): «إنك إنما».

(٣) المطبوعتان: «يشهد».

(٤) (ل): «رُدَّ». وكذا كانت في (د) ثم ألحق الواو من أسفلها.

(٥) في المطبوع: (وإذا ثاب) والواو ليست في النسخ.

(٦) (ل): «تاب الله عليه»، تصحيف!

(٧) المطبوعتان: «صحيح المنقول أو صريح المعقول»، خلافًا للأصول.

وَقَع له غلط، وإن كان صادقًا فيما يشهده في الحس الباطن أو الظاهر، لكن الغلط وقع في ظنه الفاسد المخالِف لصريح العقل لا في مجرَّد الحس، فإن الحس ليس فيه علم بنفي أو إثبات[1].

فمن رأىٰ شخصًا، فليس في الحسِّ إلا رؤيته. وأما كونه زيدًا أو عمرًا، فهذا لا بُدَّ فيه من عقل يميّز بين هذا وهذا، ولهذا كان الصغير والمجنون والبهيم[2] والسكران والنائم ونحوهم= لهم حسٌّ، ولكن لعدم العقل لا يميِّزون أن هذا المشهود هو كذا أم كذا، بل قد يظنّون ظنونًا غيرَ مطابقة.

قال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ يَحۡسَبُهُ ٱلظَّمۡـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمۡ يَجِدۡهُ شَيۡـٔٗا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ﴾ [النور:٣٩]

فالظمآن يرىٰ أن ما ظنه ماء، ولم يكن ماء؛ لاشتباهه بالماء، والحسّ لم يغلَط، لكن غلِط عقله.

والأنبياء ـ صلوات الله عليهم وسلامه ـ معصومون، لا يقولون علىٰ الله إلا الحق، ولا ينقلون[3] عنه إلا الصدق.

فمن ادَّعىٰ في أخبارهم ما يناقِض صريح المعقول، كان كاذبًا، بل لا بُدَّ أن يكون ذلك المعقول ليس بصريح، أو ذلك المنقول ليس بصحيح.

فما عُلم يقينًا أنهم أخبروا به، يَمتنع أن يكون في العقل ما يناقِضه.

وما عُلم يقينًا أن العقل حَكَم به، يمتنِع أن يكون في أخبارهم ما يناقضه.

وقول أهل الاتحاد[4] من النصارىٰ وغيرهم ـ سواء ادَّعَوا الاتحاد العام أو

---

(١) (ل): «ولا إثبات».

(٢) (ل): «والبهيمة».

(٣) (ل): «يتلقَّون».

(٤) (ط. النيل): «الإلحاد»، وهي مطموسة في (د).

الخاص ـ قد عُلم بصريح العقل بطلانُه، فيمتنع أن يُخبِر به نبيّ من الأنبياء، بل الأنبياء ـ عليهم السلام ـ قد يُخبِرون بما يعجز العقل عن معرفته، لا بما يَعلم العقلُ بطلانه، فيُخبِرون بمحارات العقول لا بمُحالات العقول.

ومَن سِوىٰ الأنبياء ليس معصومًا، فقد يغلَط ويحصل له في كشفه وحِسِّه وذوقه وشهوده أمورٌ يَظنُّ فيها ظنونًا كاذبة.

فإذا أَخبر مثلُ هذا بشيء[1] عُلِم بطلانه بصريح العقل= عُلِم أنه غالط.

وإذا أخبر غيرُ الأنبياء بما يَعجز عقلُ كثير من الناس عن معرفته= لم يلزم أن يكون صادقًا ولا كاذبًا، بل لا نحكم بصدقه ولا كذبه إلا بدليل؛ لاحتمال أن يكون غالطًا واحتمال أن يكون قد عَلِم ما يَعجز غيرُه عن معرفته.

وإذا قال القولَ المعلومَ فسادُه بصريح العقل من ليس بنبي، وقال: إن هذا فوق العقل، أو هذا وراء طَوْر العقل والنقل، أو هذا لا نعرفه إن لم نترك العقل والنقل، أو قال:

هـمُ معشرٌ حَلّوا النظام وأحرقوا السْـ ... ـسِياج فلا فَرْضٌ لديهمْ ولا نفلُ
مجانينُ إلا أن سِرَّ[2] جنونِهم ... عزيزٌ علىٰ أبوابه يَسجُدُ العقلُ[3]

قيل: وهذا يمتنع أن يقوله نبيٌّ، أو ينقلَه صادق عن نبيٍّ، فإن أقوال الأنبياء لا تُناقِض العقل الصريح، فكيف يُقبَل هذا ممن ليس بنبي؟

وإن قال كما يقوله النصارىٰ أو غيرهم: إن هذا دلَّ عليه كلام الأنبياء أو فهِمناه من كلام الأنبياء.

---

(١) (ل): «شيئًا».

(٢) (ل): «ستر».

(٣) البيتان من الطويل، وردت نسبتهما لبدر الدين بن هود في: (الوافي بالوفيات): (١٢/ ٩٨)، و(المقفىٰ الكبير): (٣/ ٢٤٢)، و(عقد الجمان): (٤/ ١١١)، وبلا نسبة في: (مجموع الفتاوىٰ): (١٠/ ٤٤٥)، و«شرح العقيدة الطحاوية»: (ص٥٢٥).

قيل لهم: الكلام في معاني الألفاظ التي نَطقتْ بها الأنبياء شيءٌ، والكلام الذي[1] فهمتموه عنهم شيء آخر.

ولو قُدِّر أن ما ذكرتموه أنتم أو غيركم، فهموه[2] من كلام الأنبياء ليس مخالفًا لصريح العقل، لم نجزمْ بأن قائل ذلك مصيبٌ في فهْمه[3]، بل قد يكون فهِم من كلامهم ما لم يريدوه.

فكيف إذا كان هو نفسه لم يتصوَّر ما قال؟ بل هم معترفون بأنه غير معقول له، وهو لا يفهمه، فكيف إذا كان الذي قاله معلومَ الفساد بصريح العقل؟

فهذه ثلاث مقدمات: لو فهمه، ثم قال: إني فهمت كلامهم[4]= لم يكن فهمُه حجَّة.

فكيف إذا قال: إني لم أفهمه، وإن هذا فوق طور العقل؟ ولو قال هذا؛ لم يكن قوله حجة، ولم يجب تصديقه من أن الأنبياء عَنَوا بكلامهم المعنىٰ الذي اعترف أنه فوق[5] العقل.

فكيف إذا عُرِف أن ذلك المعنىٰ باطلٌ يَمتنِع أن يقولَه عاقل، لا نبيّ ولا غير نبيّ؟

---

(١) (ل): «فيما».

(٢) كذا في النسخ الخطية، والمطبوعتان: «فهمتموه»، وكلاهما متجه.

(٣) كذا في (ل)، ولم تحرَّر في (د)، وفي المطبوعتين: «قائل ذلك يتصور ما قال».

(٤) المطبوع: «كلامه»، خلافًا لعامة الأصول.

(٥) المطبوعتان زيادة: «طور» وليس في النسخ الخطية.

فصل

قال الحاكي عنهم[1]: «فقلتُ لهم: إنهم يقولون لنا: إذا كان اعتقادكم في الباري ـ تعالىٰ ـ أنه واحد، فما حمَلكم علىٰ أن تقولوا: أب وابن وروح قدس، فتُوهِمون السامعين أنكم تعتقدون في الله ثلاثة أشخاص مركّبة، أو ثلاثة آلهة، أو ثلاثة أجزاء، وأن له ابنًا، ويَظُنُّ من لا يعرف اعتقادكم أنكم تريدون بذلك ابنَ المباضَعة والتناسل[2]، فتطرقون علىٰ أنفسكم تُهمة أنتم منها بريئون؟

قالوا[3]: وهم أيضًا، لما كان اعتقادهم في الباري جلّتْ عظمته أنه غير ذي جسم، وغير ذي جوارح وأعضاء، وغير محصور في مكان، فما حملهم علىٰ أن يقولوا: إن له عينين يبصر بهما، ويدَيْن يبسطهما، وساقًا، ووجهًا يولّيه إلىٰ كل مكان، وجنبًا[4]، وأنه يأتي في ظُلَل من الغمام، فيوهمون السامعين أن الله ذو جسم وذو أعضاء وجوارح، وأنه ينتقل من مكان إلىٰ مكان في ظلل من الغمام، فيَظنّ من لا يعرف اعتقادهم أنهم يجسّمون الباري، حتىٰ إن قومًا منهم اعتقدوا ذلك واتخذوه مذهبًا، ومن لم يتحقق اعتقادهم يتهمهم بما هم بريئون منه[5].

قال: فقلتُ لهم: إنهم يقولون: إن العلة في قولهم هذا، أن الله له عينان ويدان ووجه وساق وجنب، وأنه يأتي في ظلل من الغمام، فهو أن القرآن نَطَق به، وأن[6] ذلك غير ظاهر اللفظ، وكل من يَحمِل ذلك علىٰ ظاهر اللفظ ويَعتقد أن

---

(١) الحاكي: بولس الأنطاكي في رسالته المشار إليها قريبًا، يتكلّم علىٰ لسان الملك الرومي «دميان» الذي ناقش علماء النصارىٰ في دينهم، موردًا عليهم حجج المسلمين؛ ليقف علىٰ ما يجيبون به عن أنفسهم. وقد تقدمت الإشارة إلىٰ ذلك صدر الكتاب.

(٢) (ل): «والمناسلة».

(٣) أي علماء النصارىٰ المجتمعون بالملك المذكور. وضمير «هم» لعلماء المسلمين.

(٤) ضبطت في (ل) بالجرّ: «وجنبٍ» عطفًا علىٰ (مكان).

(٥) «منه» سقط من (ل).

(٦) (ط. النيل): «وإذ».



الله لـه عينـان ويـدان ووجـه وجنـب وجـوارح وأعضـاء، وأن ذاتـه تنتقـل= فهـم يلعنونه ويكفِّرونه، فإذا كفَّروا من يعتقد هذا، فليس لمخالفيهم أن يلزموهم هذا بعد أن لا يعتقدوه.

قالوا: وكذلك نحن أيضًا النصارىٰ، العلة في قولنا: إن الله ثلاثة أقانيم: أب، وابن، وروح قدس، أن الإنجيل نَطق به، والمراد بالأقانيم: غير الأشخاص المركَّبة والأجزاء والأبعاض وغير ذلك مما يقتضي الشِّرك والتكثير، وبالأب والابن غيرُ أبوَّة وبنوَّةٍ نكاح أو تناسل، أو جماع أو مباضَعة.

وكل من يعتقد أن الثلاثة أقانيم ثلاثة آلهة مختلفة، أو ثلاثة آلهة متَّفقة، أو ثلاثـة أجسـام مؤلَّفـة، أو ثلاثـة أجـزاء متفرِّقـة، أو ثلاثـة أشـخاص مركبـة، أو أعـراض، أو قُـوىٰ، أو غيـر ذلـك ممـا يقتضـي الاشـتراك والتكثيـر والتبعيض والتشبيه، أو بنوَّة نكـاح، أو تناسـل، أو مباضـعة، أو جمـاع، أو ولادة زوجـة، أو من بعض الأجسام، أو من بعض الملائكـة، أو مـن بعـض المخلـوقين= فـنحن نلعنه ونكفِّره ونُجرِّمه.

وإذا لعنَّا وكفَّرنا[1] من يعتقد ذلك، فليس لمخالفينا أن يلزمونـا بعـد أن لا نعتقده، وإن ألزمونا الشرك والتشبيه لأجـل قولنـا: أب وابـن وروح قـدس؛ لأن ظاهر ذلك يقتضي التكثير والتشبيه= ألزمناهم أيضا ـ نحن ـ التجسيم والتشبيه لقولهم: إن الله له عينان ويدان ووجه وساق وجَنْب، وأن ذاتـه تنتقـل مـن مكـان إلىٰ مكان، وأنه استوىٰ علىٰ العرش من بعد أن لـم يكـن عليـه، وغيـرَ ذلـك ممـا يقتضي ظاهرُه التجسيم والتشبيه»[2].

---

(١) المطبوع: «أو كفَّرنا»، خلاف النسخ.

(٢) «رسالة بولس الأنطاكي»: (ل١٣)، وبه تمام القطعة الموجودة منها اليوم.

والجواب من وجوه:

أحدها: أن يقال: من آمن بما جاءت به الرسل وما قالوه[1] من غير تحريف للفظه ولا معناه، فهذا لا إنكار عليه، بخلاف من ابتدع أقوالا لم تقلها الرسل، بل هي تخالف ما قالوه، وحرف ما قالوه، إما لفظًا ومعنىٰ، وإما معنىٰ فقط، فهذا يستحق الإنكار عليه باتفاق الطوائف.

وأصل دين المسلمين أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه في كتبه، وبما وصفتْه به رسله، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، بل يثبتون له ـ تعالىٰ ـ ما أثبته لنفسه، وينفون عنه ما نفاه عن نفسه، ويتَّبعون في ذلك أقوال رسله، ويجتنبون ما خالف أقوال الرسل، كما قال تعالىٰ: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصافات:١٨٠].

أي عما يصفه الكفار المخالفون للرسل.

﴿وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات:١٨١]؛ لسلامة ما قالوه من النقص والعيب. ﴿وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات:١٨٢].

فالرسل وصفوا الله بصفات الكمال، ونزَّهوه عن النقائص المناقضة للكمال، ونزّهوه عن أن يكون له مِثْلٌ في شيء من صفات الكمال، وأثبتوا له صفات الكمال علىٰ وجه التفصيل، ونفَوا عنه التمثيل، فأتوا بإثبات مفصَّل ونفي مجمَل.

---

(١) المطبوعتان: «وقال ما قالوه».



فمن نفىٰ عنه ما أثبته لنفسه من الصفات، كان معطِّلًا، ومن جعلها مثل صفات المخلوقين، كان ممثِّلًا، والمعطِّل يَعبد عدَما، والممثِّل يَعبد صنما.

وقد قال تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورىٰ:١١]، وهو رد علىٰ الممثلة، ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ:١١] وهو رد علىٰ المعطِّلة.

فوصفتْه الرسل[1] بأنه حي منزَّه عن الموت، عليم منزَّه عن الجهل، قدير قوي عزيز منزَّه عن العجز والضعف واللغوب والذل[2]، سميع بصير منزَّه عن الصَّمَمِ[3] والعَمىٰ، غني منزَّه عن الفقر، جواد منزَّه عن البخل، حكيم[4] منزَّه عن السفه، صادق منزَّه عن الكذب، إلىٰ سائر صفات الكمال، مثل وصْفه بأنه ودود رحيم لطيف، وقد قال تعالىٰ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:١-٤].

فالصمد، اسم يتضمَّن إثبات صفات الكمال ونفي النقائص، فإنه[5] العليم الكامل في علمه، القدير الكامل في قدرته، الحكيم الكامل في حكمته.

ولنا مصنَّف مبسوطٌ في تفسير هذه السورة[6]، وآخر في بيان أنها تعادل

---

(١) «الرسل» ليس في (ل).

(٢) المطبوعتان: «والذل واللغوب»، والمثبت أولىٰ؛ لتقدم ما يقابل اللغوب وهو القوة.

(٣) المطبوع: «الصَّمِّ».

(٤) المطبوعتان زيادة: «حليم»، وليس في النسخ الخطية.

(٥) كذا في (ل)، ولم تحرّر في (د)، وفي المطبوعتين: «وهو».

(٦) أشار المصنف إلىٰ هذا الكتاب في: «النبوات»: (١/ ١٨٦)، وذكره ابن عبد الهادي في «العقود الدرية»: (ص٤٤) (تحقيق الفقي، ط. دار الكتاب) باسم: «تفسير سورة الصمد»، وطُبع أكثر من مرة، منها: الطبعة الأولىٰ بالمطبعة الحسينية سنة ١٣٢٣هـ والأولىٰ بالمنيرية سنة ١٣٥٢هـ. وحقّق في رسالة ماجستير بجامعة الإمام، ولم تطبع، وهو في «مجموع الفتاوىٰ»: (١٧/ ٢١٤-٥٠٣).

ثلث القرآن[1]، وذكرنا كلام علماء المسلمين من الصحابة والتابعين في معنىٰ «**الصمد**» وأن عامة ما قالوه حق، كقول من قال منهم: إن الصمد الذي لا جوف له. ومن قال منهم: إنه السيد الذي انتهىٰ سؤدده. كما قيل: إنه المستغني عن كل ما سواه، وكلُّ ما سواه محتاجٌ إليه. وكما قيل: إنه العليم الكامل في علمه، والقدير الكامل في قدرته. إلىٰ سائر صفات الكمال[2].

وذكر تعالىٰ في هذه السورة، أنه أحدٌ، ليس له كفوًا أحد، فنفىٰ بذلك أن يكون شيئًا[3] من الأشياء له كفوًا، وبيَّن أنه أحدٌ لا نظير له.

وقال في آية أخرىٰ: ﴿فَٱعۡبُدۡهُ وَٱصۡطَبِرۡ لِعِبَٰدَتِهِۦۚ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾ [مريم:٦٥]،

وقال: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورىٰ:١١]، وقال: ﴿فَلَا تَضۡرِبُواْ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡثَالَ﴾ وقال: ﴿فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا﴾ [البقرة:٢٢].

وما ورد في القرآن والسنة من إثبات صفات الله، فقد ورد في التوراة وغيرها من كتب الله مثل ذلك.

فهو أمر اتفقت عليه الرسل، وأهل الكتاب في ذلك كالمسلمين.

وإذا كان كذلك، فهم في أمانتهم لم يقولوا ما قاله المسيح والأنبياء،

---

(١) وسماه: «جواب أهل العلم والإيمان أن قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن»، وطبع بالمطبعة الخيرية سنة ١٣٢٥هـ ثم صدر عن دار القاسم، ط١. ١٤١٧هـ، كما حقق في رسالة ماجستير بجامعة الإمام سنة ١٤٠٧هـ وهو في «مجموع الفتاوىٰ»: (١٧/ ٥-٢٠٥).

(٢) ينظر: «تفسير الطبري»: (٢٤/ ٦٨٩) (ط. الرسالة)، و«البغوي»: (٨/ ٥٨٨)، (ط. طيبة)، و«ابن كثير»: (٨/ ٥٢٨) (ط. طيبة).

(٣) كذا في عامة النسخ الخطية والمطبوعة، ولعل الأجود: «شيءٌ» مرفوعًا، فاعل «كان» التامة.

بـل ابتـدعوا اعتقـادًا لا يوجـد في كـلام الأنبيـاء[١]، فلـيس في كـلام الأنبيـاء لا المسيح ولا غيره ذكر أقانيم لله، لا ثلاثة ولا أكثر، ولا إثبات ثلاث صفات، ولا تسمية شيء من صفات الله ابنًا لله ولا ربًّا، ولا تسمية حياته روحًا، ولا أن لله ابنًا هو إله حق من إله حق، من جوهر أبيه، وأنـه خـالقٌ كمـا أن الله خـالق، إلىٰ غير ذلك من الأقوال المتضمنة لأنواع من الكفر، لم تنقل عن نبي من الأنبياء.

فقالوا في شريعة إيمانهم: نؤمن بالله الأب، مالك كل شيء، صانع ما يُرىٰ وما لا يُرىٰ، وهذا حق.

ثم قالوا: وبالرب الواحد يسوع المسيح ابن الله الواحـد، بِكـر الخلايـق[٢] كلها، مولود ليس بمصنوع، إله حق من إله حق، من جـوهر أبيـه، نـور مـن نـور، مساوٍ للأب في الجوهر، الذي بيده أُتقنت العوالم وخُلِق[٣] كلُّ شيء، الذي من أجلنا ـ معشر الناس ـ ومن أجل خلاصنا نـزل مـن السماء، وتجسَّـد مـن روح القدس، ومـن مـريم العـذراء البتـول، وصـار إنسـانًا، وحُبـل بـه ووُلـد مـن مـريم البتول، وأُلِـم[٤] وصُلب ودُفن، وقام في اليوم الثالث، كما هـو مكتـوب، وصـعد إلىٰ السماء، وجلس عن يمين أبيه وهو مستعد للمجيء تارة أخرىٰ للقضاء بين الأموات والأحياء.

ونؤمن بروح القدس المحيي[٥]، وروح الحق المنبثـق مـن أبيـه، أو الـذي يخرج[٦] من أبيه روح محييه.

---

(١) «بل ابتدعوا اعتقادا لا يوجد في كلام الأنبياء» سقط من (د).
(٢) بتسهيل الهمزة كما في الأصول.
(٣) (د، ط. النيل): «خَلَق» بلا واو عطف.
(٤) المطبوع: «وتألم»، خلاف عامة النسخ، وتقدم توجيهه.
(٥) (ل): «الواحد».
(٦) لم تحرر في (د)، والمطبوع: «خرج»، خلافًا للنسخ.

فأين في كلام الأنبياء أن شيئا من صفات الله أو من مخلوقاته يقال فيه: إنه أقنوم، وإنه إله[1] حق من إله حق، من جوهر أبيه، وإنه مساو لله في الجوهر، وإنه خالقُ[2] كلِّ شيء، وإنه قعد[3] عن يمين الله فوق العرش، وإنه الذي يقضي بين الناس يوم القيامة؟

وأين في كلام الأنبياء[4] أن لله ولدا قديما أزليا؟

ومن الذي سمَّىٰ كلام الله أو علمه أو حكمته مولودًا له أو ابنًا له، أو شيئًا من صفاته مولودًا له أو ابنًا له؟

ومَن الذي قال من الأنبياء: إنه مولود، وهو ـ مع ذلك ـ قديمٌ أزليٌّ؟ وأين في كلامهم أن لله أقنومًا ثالثًا هو حياته، ويسمَّىٰ بروح[5] القدس، وأنه أيضا رب حق[6] محي.

فلو كان النصارىٰ آمنوا بنصوص الأنبياء، كما آمن المؤمنون، لم يكن عليهم ملام[7].

ومن اعترض علىٰ نصوص الأنبياء، كان لِفساد فهمه ونقص معرفته.

ولكنهم ابتدعوا أقوالًا وعقائد ليست منصوصة عن أحد من الأنبياء عليهم السلام وفيها كفر ظاهر وتناقض بيِّن.

---

(١) «إله» سقط من المطبوع.

(٢) المطبوعتان زيادة «خلق» وليس في الأصول.

(٣) (ل): «جالس».

(٤) (ل): «كلامهم».

(٥) (ل): «روح».

(٦) المطبوعتان: «حي»، خلاف النسخ.

(٧) (د): «كلام».

فلو قُدِّر أنهم أرادوا بها معنىً صحيحًا، لم يكن لأحد أن يبتدع كلامًا لم يأت به نبيّ، يدل على الكفر المتناقض الذي يخالف الشرع والعقل، ويقول: إني أردتُّ به معنىٰ صحيحا، من غير أن يكون لفظُه دالًّا علىٰ ذلك، فكيف والمراد ـ الذي يفسِّرون به كلامَهم ـ فاسدٌ متناقض كما تقدم؟

فهم ابتدعوا أقوالًا منكَرة وفسّروها بتفسير منكَر، فكان الردّ عليهم من كل واحد من الوجهين، وهم ـ في ذلك ـ نظيرُ بعض ملاحدة المسلمين الذين يعتقدون إلهية بعض أهل البيت، أو بعض المشايخ، ويصفون الله بصفات لم يَنطق بها كتاب، وهؤلاء ملحدون عند المسلمين.

بخلاف المؤمنين الذين آمنوا بالله ورسله، الذين آمنوا بما قالت الأنبياء، ولم يبتدعوا أقوالًا لم يأت بها الأنبياء، وجعلوها أصل دينهم.

الوجه الثاني: أن يقال: ما ذكرتموه[1] عن المسلمين كذب ظاهر عليهم.

فهذا النَّظم الذي ذكروه ليس هو في القرآن، ولا في الحديث، ولا يُعرَف عالم مشهور من علماء المسلمين، ولا طائفة مشهورة من طوائفهم، يُطلقون العبارة التي حكوها عن المسلمين، حيث قالوا عنهم: «إنهم يقولون: إن لله عينين يُبصِر بهما، ويدَيْن يبسطهما، وساقًا ووجهًا يولِّيه إلىٰ كل مكان، وجَنبًا».

ولكن هؤلاء ركَّبوا من ألفاظ القرآن ـ بسوء تصرفهم[2] ـ تركيبًا زعموا أن المسلمين يُطلقونه.

---

(١) (ل): «ذكروه».

(٢) المطبوعتان زيادة: «وفهمهم» وليست في النسخ الخطية.

وليس في القرآن ما يدل ظاهرُه علىٰ ما ذكروه، فإن الله ـ تعالىٰ ـ قال في كتابه: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة:٦٤]

واليهود أرادوا بقولهم: «يد الله مغلولة» أنه بخيل، فكذَّبهم الله في ذلك، وبيَّن أنه جواد لا يَبخل، فأخبر أن يديه مبسوطتان، كما قال: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ [الإسراء:٢٩]

فبسْط اليدين المراد به الجود والعطاء، ليس المراد ما أوهموه[1] من بسْطٍ مجرَّد.

ولـمَّا كان العطاء باليد يكون بِبسْطِها، صار من المعروف في اللغة التعبير ببسط اليد عن العطاء.

فلما قالت اليهود: «يد الله مغلولة» وأرادوا بذلك أنه بخيل، كذَّبهم الله في ذلك، وبيَّن أنه جواد ماجد.

وإثبات اليدين له موجود في التوراة وسائر النبوات، كما هو موجود في القرآن.

فلَمْ[2] يكن في هذا شيء يخالف ما جاءت به الرسل، ولا ما يناقض العقل، وقد قال تعالىٰ لإبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥].

فأخبر أنه خلق آدم بيديه[3].

---

(١) (ل، المطبوع): «توهموه».

(٢) (ل): «ولم».

(٣) المطبوعتان زيادة: «وجاءت الأحاديث الصحيحة توافق ذلك» وليس في النسخ.

وأما لفظ «العينين» فليس هو في القرآن، ولكن جاء فيه حديث(1). وذكر الأشعري(2) عن أهل السنة والحديث أنهم يقولون: إن لله عينين.

ولكن الذي جاء في القرآن: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه:39]، ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾ [هود:37]، ﴿وَحَمَلْنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَٰحٍ وَدُسُرٍ ﴿13﴾ تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر:13-14]

وأما قولهم: «له وجه يولِّيه إلىٰ كل مكان» فليس هذا في القرآن، ولكن في القرآن: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿26﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:26-27]، وقوله: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ۚ لَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص:88]، وقوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:115]، وهذا قد قال فيه طائفة من السلف(3): فثَمَّ قِبلة الله، أي فثم جهة الله، والوجه(4) والجهة كالوعد والعدة، والوزن والزنة.

---

(1) يشير إلىٰ حديث ابن عمر عند البخاري (3439)، ومسلم (169) في خبر الدجال، ـ وهو عمدة ما في الباب ـ وفيه: «إن الله ليس بأعور»، حيث تضمَّن إثبات صفة العينين، بدلالة الوضع اللغوي من أن (العَوَر) عند العرب هو فَقْد أحد العينين.

وفي الباب أحاديث أخرىٰ أصرح من هذا، ولا يخلو بعضها من مقال، ثبوتًا أو استدلالًا، منها ما أخرجه العقيلي في «الضعفاء»: (1/ 70)، والبزار في: «مسنده» كما في «كشف الأستار»: (553) من حديث أبي هريرة: «إن العبد إذا قام في الصلاة فإنه بين عيني الرحمن...»الخ، وفي سنده إبراهيم بن يزيد الخوزي، متروك الحديث.

ينظر: «بيان تلبيس الجهمية»: (3/ 379)، و«اجتماع الجيوش الإسلامية»: (2/ 302).

(2) في كتابه: «الإبانة» (ط1. دار الأنصار): (ص120،22). وأما الأشاعرة فتناقضوا حيث أثبتوا صفة البصر لدلالة العقل علىٰ ذلك، ونفوا صفة العينين. ينظر: «الإرشاد» للجويني، (ص155). (ط3. الخانجي، 1423).

(3) مروي عن ابن عباس عند ابن أبي حاتم (1124)، ومجاهد عند «الترمذي»: (5/ 206) (ط.الحلبي)، وغيرهما. وينظر: «تفسير الطبري»: (2/ 534) (ط.الرسالة)، و«تفسير الثعلبي»: (1/ 263) (ط.إحياء التراث)، و«مجموع الفتاوىٰ»: (2/ 429).

(4) «والوجه» سقط من المطبوع.

والمراد بوجه الله وجِهةِ الله: الوجهُ والجهة والوجهة الذي لله يُستقبَل في الصلاة، كما قال في أول الآية: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ﴾، ثم قال: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾

كما قال تعالىٰ: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا ۚ قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة:١٤٢]

فإذا كان لله المشرق والمغرب، ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ [البقرة:١٤٨]

وقوله: ﴿مُوَلِّيهَا﴾ أي متولِّيها، أي[1] مستقبلها، فهذا كقوله: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:١١٥] أي: فأينما تستقبلوا فثَمَّ وِجْهَةُ[2] الله.

وقد قيل: إنه يدل علىٰ صفةٍ لله[3]، لكن يدل علىٰ أن ثَمَّ وجهٌ لله، وأن العباد أينما يولون فثم وجه الله، فهم الذين يولون ويستقبلون، لا أنه هو يولي وجهه إلىٰ كل مكان، فهذا تحريف منهم للفظ القرآن عن معناه وكذب علىٰ المسلمين.

ومن قال بالقول الثاني من المسلمين، فإن ذلك يقتضي[4] أن الله محيط بالعالم كله، كما قد بَسطتُ هذه الأمور في غير هذا الموضع[5]؛ إذ المقصود هنا

---

(١) المطبوع: «أو»، خلافًا لعامة النسخ.

(٢) (ل): «وجه».

(٣) جمهور السلف علىٰ أن الآية ليست من آيات الصفات، وإن عدَّها بعضهم كذلك؛ إلا علىٰ وجهٍ فيه نظر، ذكره المصنف في: «مجموع الفتاوىٰ»: (٢/ ٤٢٩).

(٤) (ل): «يقضي».

(٥) ينظر: «بيان تلبيس الجهمية»: (٦/ ٧١ ـ ٨١)، و«مجموع الفتاوىٰ»: (٢/ ٤٢٧ ـ ٤٣٤)، و«مختصر الصواعق المرسلة»: (ص٤٠٧ ـ ٤١٩).

بيان ضلال هؤلاء في دينهم فيما ابتدعوه[1] من الكفر والتثليث والاتحاد، دون الذين آمنوا بالله ورسله، وما أخبرت به الرسل عن الله ﷻ.

وأما قولهم: «وجَنْب»؛ فإنه لا يُعرَف عالم مشهور عند المسلمين، ولا طائفة مشهورة من طوائف المسلمين، أثبتوا لله جنبًا نظير جنب الإنسان، وهذا اللفظ جاء في القرآن في قوله: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر:٥٦]

وليس[2] في مجرَّد الإضافة ما يستلزم أن يكون المضاف إلى الله صفة له، بل قد يضاف إليه من الأعيان المخلوقة وصفاتها القائمة بها ما ليس بصفة[3] له باتفاق الخلق، كقوله تعالى[4]: «بيت الله»، و﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ﴾، و﴿عِبَادَ ٱللَّهِ﴾، بل وكذلك ﴿مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ﴾ عند سلف المسلمين وأئمتهم وجمهورهم.

ولكن إذا أُضيف إليه ما هو صفة له وليس بصفة لغيره، مثل كلام الله وعلم الله، ويد[5] الله ونحو ذلك= كان صفة له.

وفي القرآن ما يبيِّن أنه ليس المراد بالجنب ما هو نظير جَنْب الإنسان فإنه قال: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر:٥٦].

والتفريط ليس في شيء من صفات الله ﷻ.

والإنسان إذا قال: فلان قد فرَّط في جنب فلان أو جانبه، لا يريد به أن التفريط وقع في شيء من نفس ذلك الشخص، بل يريد به أنه فرط في جهته وفي حقه.

---

(١) المطبوعتان: «ابتدعوا»، خلاف النسخ.

(٢) كذا في (ل)، ولم تحرر في (د)، والمطبوعتان: «فليس».

(٣) (ل): «صفة»، وكذا ما بعده.

(٤) كذا عامة النسخ، ولم يقع في القرآن «بيت الله»؛ فلعلها ألحقت بنظائرها، والمعنيُّ ما بعدها.

(٥) (ل): «وقدرة».



فإذا كان هذا اللفظ إذا أُضيف إلىٰ المخلوق لا يكون ظاهره أن التفريط في نفس جنب الإنسان المتصل بأضلاعه، بل ذلك التفريط لم يلاصقه، فكيف يُظنّ أن ظاهره في حق الله أن التفريط كان في ذاته؟

وجَنْب الشيء وجانبه، قد يُراد به منتهاه وحدُّه، ويسمىٰ جَنْب الإنسان جنبًا بهذا الاعتبار، قال تعالىٰ: ﴿ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [السجدة:١٦]

وقال تعالىٰ: ﴿ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ ﴾ [آل عمران:١٩١][(١)].

وقال النبي ﷺ لعمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «**صلِّ قائمًا، فإن لم تستطع فقاعدًا، فإن لم تستطع، فعلىٰ جنْب**»[(٢)].

وإذا قُدِّر أن الإضافة[(٣)] تتضمن صفة الله، كان الكلام في هذا كالكلام في سائر ما يضاف إليه تعالىٰ من الصفات، وفي التوراة من ذلك نظير ما في القرآن.

وهذا يتبين بالوجه الثالث: وهو أن يقال ما في القرآن والحديث عن النبي ﷺ مِن وَصْف الله بهذه الصفات التي يسمِّيها بعض الناس تجسيمًا، هو مثل ما في التوراة وسائر كتب الأنبياء، وهو[(٤)] الذي في التوراة وكتب الأنبياء، ليس مما أحدثه أهل الكتاب.

---

(١) سقطت هذه الآية من (ل)، وهي ملحقة في هامش (د).

(٢) أخرجه البخاري (١١١٧).

(٣) زيد بعده في المطبوعتين: (هنا)، وليس في النسخ.

(٤) كذا، وفي المطبوعتين: «وهذا»، وهو أجود.



ولو كانوا هم ابتدعوا ذلك، ووصفوا الخالق بما يمتنع عليه من التجسيم= لكان النبي ﷺ ذمَّهم علىٰ ذلك، كما ذمَّهم علىٰ ما وصفوه به من النقائص في مثل قوله تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران:١٨١]

وقوله: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة:٦٤]

وقال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق:٣٨]

فنفىٰ عنه اللغوب الذي يُظنُّ في لفظ الاستراحة الذي في التوراة، فإن فيها أن الله خلق العالم في ستة أيام، ثم استراح في يوم السبت، فظَنَّ بعضُ الناس أنه تَعِب فاستراح[١].

ثم من علماء المسلمين من قال: إن هذا[٢] اللفظ حرَّفوا معناه دون لفظه، وهذا لفظ التوراة المنزَّلة. قاله ابن قتيبة وغيره[٣]، قالوا معناه: ثم تَرك الخلق، فعبَّر عن ذلك بلفظ استراح.

ومنهم من قال: بل حرَّفوا لفظه، كما قاله أبو بكر الأنباري[٤] وغيره. وقالوا: ليست هذه ألفاظه[٥] المنزَّلة.

---

(١) «التكوين»: (٢: ٢، ٣).

(٢) (ل): «من يقول هذا».

(٣) في كتابه: «تأويل مشكل القرآن»: (ص٥٤، ٧٠)، وينظر: «زاد المسير»: (٣/ ٣٢٣).

(٤) في كتابه: «الزاهر»: (٢/ ١٣٨). وينظر: «تهذيب اللغة»: (١٢/ ٢٦٨)، و«البسيط»، للواحدي (٢/ ٦٣٥). وفي المطبوعتين «قال أبو بكر» خلاف النسخ.

(٥) كذا في (د)، وفي (ل): «ليست هذه لفظ التوراة»، وفي المطبوعتين: «ليس هذا لفظ التوراة».

وأما ما في التوراة من إثبات الصفات، فلم ينكِر النبي ﷺ شيئًا من ذلك، بل كان علماء اليهود إذا ذكروا شيئًا من ذلك يُقرُّهم عليه ويصدِّقهم عليه، كما في الصحيحين عن ابن مسعود رضي الله عنه: أن حبرًا من اليهود جاء إلىٰ رسول الله ﷺ فقال: «يا محمد إن الله ـ عز وجل ـ يوم القيامة يَحمل[1] السماوات علىٰ إصبع، والأرضين[2] علىٰ إصبع، والجبال والشجر علىٰ إصبع، والماء والثرىٰ علىٰ إصبع، وسائر الخلق علىٰ إصبع، فيهزهن[3] فيقول: أنا الملك». قال: فضحك النبي ﷺ حتىٰ بدَتْ نواجذه تعجُّبًا وتصديقًا لقول الحبر، ثم قرأ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر:٦٧] الآية»[4].

وفي التوراة: «إن الله كتب التوراة بإصبعه»[5].

وإذا ثبت أن مثل هذه النصوص في التوراة والكتب المتقدمة باتفاق أهل الكتاب، وبما يَشهد علىٰ ذلك من إخبار الرسول بنظير ذلك، وتَركِ إنكاره لما في التوراة، وتصديقه علىٰ ما كانوا يذكرونه من ذلك= لم يكن المسلمون مختصّين بِذِكْر ما سمَّوه تجسيمًا، بل يلزم أهل الكتاب اليهود والنصارىٰ من ذلك نظيرُ ما يلزم المسلمين.

وقد افترق أهل الكتاب في ذلك كما افترق فيه المسلمون، منهم الغالي في النفي والتعطيل، ومنهم الغالي في التشبيه والتمثيل.

---

(١) هذا لفظ «أحمد» (٤٣٦٨)، والذي في الصحيحين «يُمسِك».

(٢) (د، المطبوعتان): «والأرض»، وباللفظين جاءت الروايات، والمثبت الأكثر.

(٣) كذا في النسخ الخطية، وهو لفظ ابن بطة في: «الإبانة الكبرىٰ»: (٧/ ٢٨١)، والبيهقي في «الأسماء والصفات»: (٢/ ١٦٦). وفي المطبوعتين: «ثم يهزهنَّ»، وهو لفظ الصحيحين.

(٤) أخرجه البخاري (٤٨١١، ٧٤١٤، ٧٤١٥، ٧٤٥١، ٧٥١٣) ومسلم (٢٧٨٦).

(٥) «الخروج»: (٣١: ١٨).

والمسلمون أئمتهم وجمهورهم مقتصدون بين التعطيل والتمثيل، وكذلك طائفة من أهل الكتاب.

والمقصود أنه إذا كانت هذه الصفات قد جاءت في الكتب الإلهية، التوراة وغيرها، كما جاءت في القرآن، لم يكن للمسلمين بذلك اختصاص.

ولم يَجُزْ للنصارىٰ أن يجعلوا ذلك نظير ما اختصّوا به من التثليث والاتحاد، فإن ذلك مختص بهم.

وهذه الصفات قد اشترك فيها[1] الملل الثلاث؛ لأن التثليث والاتحاد ليس منصوصًا عن أحد من الأنبياء ـ عليهم السلام ـ وهذه الصفات منصوصة في القرآن والتوراة وغيرهما من كتب الأنبياء، فكيف يجوز تشبيه هذا بهذا؟

الوجه الرابع: قولهم: «فيوهمون السامعين أن الله ذو جسم وأعضاء وجوارح» كلام باطل؛ وذلك أن الله سمَّىٰ نفسه وصفاته بأسماء، وسمَّىٰ بعض عباده[2] وصفات عباده بأسماء هي في حقِّهم نظيرُ تلك الأسماء في حقِّه سبحانه وتعالى.

فسمّىٰ نفسه حيًّا، كقوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾ [البقرة:٢٥٥] الآية. ﴿وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱلۡحَيِّ ٱلَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان:٥٨]

وسمّىٰ بعض عباده حيًّا، كقوله: ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ﴾ [الأنعام:٩٥] مع العلم بأنه ليس الحي كالحي.

وسمّىٰ نفسه عليمًا، كقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام:٨٣].

وسمّىٰ بعض عباده عليمًا، كقوله: ﴿وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ﴾ [الذاريات:٢٨] مع العلم[3] بأنه ليس العليم كالعليم.

---

(١) المطبوع زيادة: «أهل» وليس في عامة النسخ.

(٢) (ل) زيادة: «بأسماء».

(٣) (د، ط. النيل): «فاعلم».



وسمّىٰ نفسه حليمًا، بقوله: ﴿وَٱللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ﴾ [البقرة:٢٦٣]

وسمّىٰ بعض عباده حليمًا، بقوله: ﴿فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ﴾ [الصافات:١٠١]

وسمّىٰ نفسه رءوفًا رحيمًا، بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة:١٤٣]

وسمّىٰ بعض عباده رءوفًا رحيمًا، بقوله: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة:١٢٨]

وليس الرءوف كالرءوف، ولا الرحيم كالرحيم.

وكذلك سمّىٰ نفسه ملكًا جبّارًا متكبّرًا عزيزًا، وسمّىٰ بعض عباده ملكا، وبعضهم عزيزًا، وبعضهم جبّارًا متكبّرًا، وليس هو في ذلك مماثلًا لخلقه.

وكذلك سمّىٰ بعض صفاته علمًا وقوة وأَيْدًا، وقدرة ورحمة وغضبا، ورضىٰ ويدًا وغير ذلك، وسمّىٰ بعض صفات عباده بذلك، وليس علمه كعلمهم، ولا قوّته كقوّتهم[1]، ولا رحمته وغضبه كرحمتهم وغضبهم، ولا يده كأيديهم.

وكذلك ما أخبر به عن نفسه من استوائه علىٰ العرش، ومجيئه في ظُلَل من الغمام ـ وغير ذلك من هذا الباب ـ ليس استواؤه كاستوائهم، ولا مجيئه كمجيئهم.

وهذه المعاني التي تضاف إلىٰ الخالق تارة وإلىٰ المخلوق أخرىٰ، تُذكَر علىٰ ثلاثة أوجه:

---

(١) المطبوعتان: «قدرته كقدرتهم»، خلاف النسخ، ولكلٍ وجه.

- تارة تقيّد بالإضافة إلىٰ الخالق أو بإضافته إليها، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة:٢٥٥] الآية. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات:٥٨]
- وتارة تُقيَّد[1] بالمخلوق كقوله: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران:١٨]
- وتارة تُطلَق مجرَّدة.

فإذا قُيِّدتْ بالخالق، لم تدلَّ علىٰ شيء من خصائص المخلوقين.

فإذا قيل: علم الله وقدرته واستواؤه ومجيئه ويده ونحو ذلك، كانت هذه الإضافة توجب ما يختص به الرب الخالق، وتمنع أن يدخل فيها ما يختص به المخلوق.

وكذلك إذا قيل: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ [المؤمنون:٢٨] كانت هذه الإضافة توجب ما يختص بالعبد وتمنع أن يدخل في ذلك ما يختص بالرب ﷻ.

وإذا جُرِّد اللفظ عن القيود فذُكِر بوصف العموم والإطلاق، تَناول الأمرين كسائر الألفاظ التي تُطلق علىٰ الخالق والمخلوق.

وهذه للناس فيها أقوال[2].

قيل: إنها حقيقة في الخالق، مجاز في المخلوق، كقول أبي العباس الناشئ[3].

---

(١) المطبوع: «تتقيد»، خلاف عامة النسخ.

(٢) تقدم في كلام المصنف الإشارة إلىٰ هذه الأقوال، وبيانها.

(٣) سبقت ترجمته.

وقيل: بالعكس كقول غلاة الجهمية والباطنية والفلاسفة.

وقيل: حقيقة فيهما، وهو قول الجمهور.

ثم قيل: هي مشتركة اشتراكًا لفظيًا[1]، وقيل: متواطئة[2] وهو قول الجمهور.

ثم من جعل المشكِّكة[3] نوعًا من المتواطئة لم يَمتنع عنده ـ إذا قيل: مشككة ـ أن تكون متواطئة، ومن جَعل ذلك نوعًا آخر جعلها مشكِّكة لا متواطئة.

وهذا نزاعٌ لفظي؛ فإن المتواطئة التواطؤ العام، يدخل فيها المشكِّكة؛ إذ المراد بالمشكِّكة: ما يتفاضل معانيها في مواردها، كلفظ الأبيض الذي يقال علىٰ البياض الشديد، كبياض الثلج، والخفيف كبياض العاج، والشديد أولىٰ به.

ومعلوم أن مسمىٰ البياض في اللغة لا يختصّ بالشديد دون الخفيف، فكان اللفظ دالًا علىٰ ما به الاشتراك، وهو المعنىٰ العام الكليّ، وهو متواطئ بهذا الاعتبار، وهو باعتبار التفاضل يسمّىٰ مشكِّكا.

وأما إذا أريد بالتواطؤ، ما تستوي معانيه، كانت المشككة نوعًا آخر.

---

(١) المشترك اللفظي: هو اللفظ الواحد الموضوع لعدة معان وضعًا أولًا، كالعين لمنبع الماء والعضو الباصرة. ينظر: «الإحكام»: (١/ ١٦ ـ ١٧)، و«محك النظر»: (ص/ ١٩).

(٢) اللفظ المتواطئ: كليٌ له اسم واحد، ومفهوم واحد، ويكون حصول معناه وصدقه علىٰ أفراده الذهنية والخارجية علىٰ السوية، كالإنسان علىٰ زيد وعمرو. ينظر: «التعريفات»: (ص/ ٢٥٢)، و«معيار العلم»: (ص/ ٥٢).

(٣) اللفظ المشكك: كليٌ له اسم واحد، ومفهوم واحد، لم يتساو صدقه علىٰ أفراده، بل كان حصوله في بعضها أولىٰ، أو أقدم، أو أشد من البعض الآخر، كالوجود. ينظر: «المحصول»: (ص/ ٢٢٧)، «معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم»: (ص/ ١١٩).



لكن تخصيص لفظ المتواطئة بهذا عُرْفٌ حادثٌ، وهو خطأ أيضًا. فإن عامة المعاني العامة تتفاضل، والتماثل فيها في جميع مواردها بحيث لا تتفاضل في شيء من مواردها إما قليل وإما معدوم.

فلو لم تكن هذه الأسماء متواطئة بل مشكِّكة، كان عامة الأسماء الكلية غير متواطئة، وهذا مبسوط في موضع آخر(١).

والمقصود هنا أن الله ﷻ إذا أضاف إلىٰ نفسه ما أضافه إضافةً(٢) يختصّ بها، وتمنع أن يَدخُل فيها شيء من خصائص المخلوقين، وقد قال مع ذلك: إنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ وإنه ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ وأنكر أن يكون له سميٌّ= كان مَن فَهِم من هذه ما يختص به المخلوق- قد أُتي من سوء فهمه ونقص عقله، لا من قصورٍ في بيان الله ورسوله، ولا فرقَ في ذلك بين صفة وصفة.

فمن فهِم من علم الله ما يختص به المخلوق من أنه عرض محدَث باضطرار أو اكتساب= فمن نفسه أُتِي، وليس في قولنا: (عِلْم الله) ما يدل علىٰ ذلك.

وكذلك من فهم من قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤] الآية. ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص:٧٥] ما يختص به المخلوق من جوارحه وأعضائه= فمن نفسه أُتي، فليس في(٣) هذا اللفظ ما يدل علىٰ ما يختصّ به المخلوق كما في سائر الصفات.

---

(١) ينظر ما تقدم: (٢/ ٢٧٦)، و«الرد علىٰ المنطقيين»: (ص/ ١٥٥)، و«منهاج السنة»: (٢/ ٥٨٦)، و«مجموع الفتاوىٰ»: (٥/ ٣٣١).

(٢) «إضافة» سقط من (د).

(٣) المطبوعتان زيادة: «ظاهر»، خلاف عامة النسخ.

وكذلك إذا قال: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤] مَن فهِم مِن ذلك ما يختصّ بالمخلوق، كما يفهم من قوله: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ [المؤمنون:٢٨]= فمن نفسه أُتي، فإن ظاهر اللفظ يدل علىٰ استواءٍ يضاف[1] إلىٰ الله ﷻ كما يدل في تلك الآية علىٰ استواءٍ يضاف إلىٰ العبد. وإذا كان المستوي ليس مماثلًا للمستوي، لم يكن الاستواء مماثلًا للاستواء.

فإذا كان العبد فقيرًا إلىٰ ما استوىٰ عليه، يحتاج إلىٰ حمله، وكان الرب ﷻ غنيًّا عن كل ما سواه، والعرش وما سواه فقيرًا[2] إليه، وهو الذي يَحمل العرش وحملةَ العرش= لم يلزم إذا كان الفقير محتاجًا إلىٰ ما استوىٰ عليه أن يكون الغنيُّ عن كل شيء وكلُّ شيء محتاجٌ إليه- محتاجًا إلىٰ ما استوىٰ عليه.

وليس في ظاهر كلام الله ﷻ ما يدلّ علىٰ ما يختصّ به المخلوق من حاجةٍ إلىٰ حامل وغير ذلك، بل توهُّم هذا مِن سوء الفهم، لا من دلالة اللفظ.

لكن إذا تخيَّل المتخيِّل في نفسه أن الله مِثْلُه= تخيَّل أن يكون استواؤه كاستوائه، وإذا عَرف أن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله= علِم أن استواءه ليس كاستوائه، ولا مجيئه كمجيئه كما أن علمه وقدرته ورضاه وغضبه، ليس كعلمه وقدرته ورضاه وغضبه[3].

وما بين الأسماء [المتواطئة][4] من [الاشتراك فهو في] المعنىٰ[5] العام

---

(١) (ل): «مضاف»، وكذا الموضع بعده.

(٢) بالنصب في عامة النُّسخ؛ خبر (كان).

(٣) «ليس كعلمه وقدرته ورضاه وغضبه» سقط من (د).

(٤) ما بين المعكوفين زيادة؛ يستقيم بها الكلام، وكذا ما بعده.

(٥) (ط. النيل): «كالمعنىٰ».



الكليّ كما بين قولنا: حي وحي، وعالم وعالم. وهذا المعنىٰ العام الكليّ المشترك لا يوجَد ـ عامًّا كليًّا مشتركًا ـ إلا في العِلم والذِّهن، وإلا فالذي في الخارج أمر يختصُّ بالموصوف.

فصفات الرب ﷻ مختصّة به، وصفات المخلوق مختصّة به، ليس بينهما اشتراكٌ ولا بين مخلوق ومخلوق.

الوجه الخامس: قولهم: «لما كان اعتقادهم في الباري جَلَّتْ قدرته أنه غير ذي جسم» استعمالٌ منهم للفظ «الجسم» في القَدْر والغِلَظ، لا في ذي القَدْر والغِلَظ، وهذا أحد مَوْرِدَي استعماله، وهو الأشهر في لغة العامة، فيقولون: هذا الثوب له جسم، وهذا ليس له جسم؛ أي هذا له غِلَظ وكثافة دون هذا.

ولكن النظّار أكثر ما يستعملون لفظ «الجسم» في نفس ذي القَدْر، فيقولون للقائم بنفسه ذي القَدْر: إنه جسم.

وهذا اللفظ لما كثُر استعماله في كلام النظار، تفرّقوا في معانيه لغة وعقلًا وشرعًا، تفرُّقًا ضلّ به كثير من الناس، فإن هذا اللفظ أصله في اللغة هو الجسد.

قال غير واحد من أهل اللغة، كالأصمعي وأبي زيد وغيرهما: الجسم هو الجسد[1].

وهذا إنما يستعمله أهل اللغة فيما كان غليظًا كثيفًا، فلا يُسمُّون الهواء جسمًا ولا جسدًا، ويسمّون بدن الإنسان جسدًا.

---

(١) الصحاح (٥/ ١٨٨٧)، المصباح المنير (ص٩١)، وقد بسط المصنف هذه المسألة في مواضع أخرىٰ؛ ينظر: «الفتاوىٰ»: (٥/ ٢١٥، ٤١٩-٤٣٠)، «منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٥٣٠)، وما بعدها، و«بيان تلبيس الجهمية»: (١/ ٥٠٥-٥٦٥).



وقد تقدَّم أن الجسم يراد به نفس الجسد، ويراد به قَدْر الجسد وغِلَظُه، قال تعالىٰ: ﴿وَزَادَهُۥ بَسۡطَةٗ فِي ٱلۡعِلۡمِ وَٱلۡجِسۡمِۖ﴾ [البقرة:٢٤٧] وقال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا رَأَيۡتَهُمۡ تُعۡجِبُكَ أَجۡسَامُهُمۡۖ وَإِن يَقُولُواْ تَسۡمَعۡ لِقَوۡلِهِمۡۖ كَأَنَّهُمۡ خُشُبٞ مُّسَنَّدَةٞۖ﴾ [المنافقون:٤]

وقد يراد به هذا وهذا.

ثم إن أهل النظر استعملوا لفظ «الجسم»[١] في أعم من معناه في اللغة، كما فعلوا مثل ذلك في لفظ «الجوهر» ولفظ «العرض» ولفظ «الوجود» ولفظ «الذات» وغير ذلك.

فاستعملوا لفظ «الجسم» فيما يقوم بنفسه وتُمكِن الإشارة الحسية إليه[٢].

ثم تنازعوا نزاعًا عقليًّا فيما يشار إليه، كالهواء والنار والتراب والماء وغير ذلك، هل هو مركب من الجواهر المنفردة التي لا تقبل القسمة، أو من المادة والصورة، أو ليس مركَّبا لا من هذا ولا من هذا؟ علىٰ ثلاثة أقوال قد بُسط الكلام عليها في غير هذا الموضع[٣].

فمن اعترف[٤] أنها مركَّبة من هذا أو هذا[٥]، يلزمه ـ إذا قال: إن الله جسم ـ أن يكون الله مركّبًا من هذا أو هذا، وهذا باطل[٦].

---

(١) المطبوعتان: «الجسد»، خلاف النسخ.

(٢) كذا في (ل) وما استظهرته في (د)، وفي المطبوعتين: «وتمكن الإشارة إليه الحسية المختلفة»، وفي أسلوبه ركاكة.

(٣) تقدم: (٢/ ٢٧٠) وما بعدها، وينظر: «مجموع الفتاوىٰ»: (٥/ ٤٢١)، و«منهاج السنة»: (٢/ ١٣٥، ٥٣٢).

(٤) (ل): «اعتقد».

(٥) (ل): «من هذا».

(٦) كذا في (ل)، وسقط من المطبوعتين قوله: «وهذا باطل»، وموضعه بياض في (د). ويوجَّه بأنه حكمٌ صادر عن المصنف، وما بعده نقلٌ عن غيره، وبهذا ينتفي التكرار.

ولهذا قالوا: إن هذا باطل، وأوجبوا ـ على أصلهم ـ نفيَ مسمَّىٰ هذا الاسم، وهذا هو المشهور عند هؤلاء.

ومن اعتقد أنه ليس مركّبًا لا من هذا ولا من هذا قال: لا[١] يلزمني إذا قلت: هو جسم= أن يكون مركّبًا.

فمِن هؤلاء مَن أطلق عليه لفظ «الجسم»، وأراد به القائم بنفسه أو الموجود، كما أطلق هؤلاء لفظَ الجوهر، وقالوا: أراد[٢] بالجوهر القائم بنفسه.

وكما قال هؤلاء: ليس في الوجود إلا جوهر أو عرض.

فإن الوجود إما قائم بنفسه، وهو الجوهر. أو بغيره، وهو العرض. والجوهر أشرف القسمين.

وقال الآخرون[٣]: ليس في الوجود إلا قائم بنفسه، وهو الجسم. أو قائم بغيره، وهو العرض. والجسم[٤] أشرف القسمين.

فما[٥] سمَّاه أولئك جوهرًا، سمَّاه هؤلاء[٦] جسمًا، وكلاهما ليست تسميةً[٧] لغويةً ولا شرعيّة.

وإذا قال هؤلاء: هو جوهر لا كالجواهر، كما يقال: هو شيء لا كالأشياء.

---

(١) «لا» ساقط من المطبوع!

(٢) كذا الأصول الخطية، وفي المطبوعتين: «أردنا».

(٣) (د): «آخرون».

(٤) (د): «والجوهر»، تصحيف.

(٥) المطبوعتان: «وقال فما»، وضرب علىٰ «وقال» في (د).

(٦) (د، المطبوعتان): «أولئك»، والمثبت أولىٰ؛ لكونه إشارة لأقرب القولين.

(٧) المطبوعتان: «تسميته» خلاف النسخ.

قال أولئك: هو جسم لا كالأجسام، كما يقال: هو شيء لا كالأشياء.

وإذا قال هؤلاء: الجوهر ينقسم إلىٰ كثيف ولطيف، قال أولئك: والجسم ينقسم إلىٰ لطيف وكثيف.

والمقصود هنا، أن هؤلاء المثبتة[1] نزاعهم مع النفاة قد يكون لفظيًّا، كنزاع النصارىٰ في لفظ «الجوهر»، وقد يكون عقليًّا، كنزاعهم في المشار إليه، هل هو مركّب من الجواهر المنفردة، أو المادة والصورة[2]، أو لا من هذا ولا من هذا.

ومَن قال مِن القائلين بأنه جسم، فيقول: إنه مركّب من الجواهر المنفردة، أو من المادة والصورة، فهؤلاء مذمومون لفظًا ومعنىٰ عند جماهير المسلمين وغيرهم، وإن كان النصارىٰ وغيرهم يعجزون عن الرد علىٰ هؤلاء؛ إذ كان ما يعتمدون عليه في تنزيه الله عن خصائص الأجسام طرقًا ضعيفة لا تثبت علىٰ المعيار العقلي، كما قد بُسط في موضع آخر[3].

بخلاف من كان نزاعه لفظيًّا، فهذا يُذمّ [إما][4] لغة وإما لغة وشرعًا؛ لكونه أَطلق لفظًا لم يأذن به الشرع، أو استعمله في خلافِ معناه اللغوي، كما قد يُذم النافي بمثل[5] ذلك لغة وشرعًا، إذا كان معناه صحيحًا.

وأما من كان من النفاة أو المثبتة نفىٰ حقًّا أو أثبت باطلًا، فهذا مذموم ذمًّا معنويًّا شرعًا وعقلًا.

---

(١) المطبوعتان: «أن هؤلاء الذين نزّهوه عما يمتنع عليه من مماثلة المخلوقين، وسمَّوه جسمًا»، خلاف النسخ الخطية.

(٢) (د): «أو الصورة»، وكذا كان في (ل) ثم ضرب علىٰ الهمزة، وفي المطبوعتين: «من المادة».

(٣) ينظر ما تقدم: (١/ ٣٦١، ٢/ ١٨٥ ـ ٢٠٤، ٢٦٣ ـ ٢٧٧، ٢٨٨ ـ ٣٠٧، ٤٤٦ ـ ٤٦٢)، و«درء التعارض»: (٧/ ٧٨، ٩٥)، و«منهاج السنة»: (٢/ ٥١٣ ـ ٥١٤).

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) المطبوع: «لمثل»، تصحيف.



وأما الشرع، فالرسل وأتباعهم الذين[1] من أمة موسىٰ وعيسىٰ ومحمد ﷺ لم يقولوا: إن الله جسم، ولا إنه ليس بجسم، ولا إنه جوهر، ولا إنه ليس بجوهر.

لكن النزاع اللغويّ والعقليّ والشرعي[2] في هذه الأسماء، هو مما أُحدِث في الملل الثلاث بعد انقراض الصدر الأول من هؤلاء وهؤلاء وهؤلاء.

والذي اتفقت عليه الرسل وأتباعهم، ما جاء به القرآن والتوراة من أن الله موصوف بصفات الكمال، وأنه ليس كمثله شيء، فلا تُمثَّل صفاته بصفات المخلوقين، مع إثبات ما أَثبته لنفسه من الصفات، ولا يُدخَل في صفاته ما ليس منها، ولا يُخرَج منها ما هو داخل فيها.

إذا تبين هذا، فالمسلمون لما كان اعتقادهم بأن الله ـ تعالىٰ[3] ـ موصوف بما وصف به نفسه، وأنه ليس كمثله شيء، وكان ما أثبتوه[4] له من الصفات مما جاءت به الرسل، لم يكن عليهم ملام؛ لأنهم أثبتوا ما أثبته الرسل، ونفَوا ما نفتْه الرسل، فكان في هذا النفي ما يَنفي الوهم الباطل ـ بخلاف من أَثبت أمورًا لم تأت بها الرسل، وضمَّ إليها ما يؤكِّد المعنىٰ الباطل لا ما ينفيه ـ وكان فيما نفوا[5] عنه أنه ليس بجسم مركّب من الجواهر المنفردة، ولا من المادة والصورة[6].

---

(١) (ل): «كالمتقدمين».

(٢) (د): «واللفظيّ».

(٣) (ل): «في الرب تعالىٰ أنه».

(٤) (ل): «أثبته».

(٥) (ل): «فيما نفوه»، والمطبوعتان: «مما نفوا».

(٦) زِيد في هامش (ل) تعليق بخط ناسخه، ونصُّه: «حاشية: لم يُرِد شيخ الإسلام بقوله: «وكان فيما نفَوه أنه ليس بجسم مركب من الجواهر المنفردة ولا من المادة والصورة»= أنه ورد نصٌّ علىٰ نفيٍ بذا المعنىٰ لهذا اللفظ، فلا يعجلْ واقفٌ علىٰ قوله ذلك بقوله: «لَم يَرِد نص بذلك، =



أما علىٰ أحد قولي النظار بل أظهرهما، فإن ما سواه من الموجودات القائمة بأنفسها، ليس مركَّبًا لا من هذا ولا من هذا.

فهو سبحانه أحقّ بتنزيهه عن مثل هذا؛ إذ كل نقص نُفيَ عن المخلوق، فالخالق أحق بتنزيهه منه.

وأما علىٰ القول الآخر، فتارة يقولون: لأن المركب من الجواهر المنفردة يمكن افتراق أجزائه، وذلك ممتنع في حق الله تعالىٰ، وتارة يقولون: لأنه مفتقر إلىٰ أجزائه، وذلك ممتنع في حق الله تعالىٰ؛ إذ جزؤه غيرُه، والمفتقر إلىٰ غيره لا يكون واجبًا بنفسه قديمًا أزليًّا، كما قد بُسط الكلام علىٰ هذه الأمور في موضع آخر[(١)].

ثم منهم من لا يطلق من النفي والإثبات إلا الألفاظ الشرعية، فكما لا يقول: هو جسم وجوهر، لا يقول: ليس بجسم ولا جوهر.

ومنهم من يطلق هذه الألفاظ، وهؤلاء[(٢)] منهم من ينفيها، ومنهم من يثبتها.

وكل من الطائفتين قد يُدخِل في ذلك ما يوافق الشرع، وقد يُدخِل في ذلك ما يخالف الشرع.

= أو أين النص بذلك؟»، ولْيَسْتَقْرِ كلامه إلىٰ آخره فقد بيَّن مقصودَه في قوله هذا، بأن ذلك صفة نقص، والرسل قد نفت النقائص عن الله ونزَّهتْه عنها فقد دخلتْ هذه النقيصةُ في شمول تنزيههم العام لربِّهم سبحانه عن كل نقص. وكلُّ صورةٍ شمِلها عمومُ لفظٍ ـ خبر أو أمرٍ أو نهيٍ ـ يصحُّ أن يقال: أَخبَر بكذا أو أَمر بكذا أو نهىٰ عن كذا؛ لدخول تلك الصورة في عموم اللفظ، وهو دائما ينصُّ علىٰ أن لفظ الجسم والجوهر والمركَّب لا ذِكرَ له في حق الله في الكتاب ولا في السنة لا نفيًا ولا إثباتًا. وفي مقلوب هذه الصفحة ذَكَره»، وهذه الحاشية بتمامها ليست في المطبوع.

(١) في «الرد علىٰ المنطقيين»: (ص٢٢٥)، «درء تعارض العقل والنقل»: (٤/ ٢٤٧)، «منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٥٤١) وما بعدها.

(٢) كذا في (د)، وضرب في (ل) علىٰ: «هؤلاء».



وكلٌّ من الطائفتين يدَّعي النظر العقليّ أو اللغويّ، وربما اعتَصم بعضهم بما يظنه دليلًا شرعيًّا.

والغالب عليهم أنهم لا يعتصمون في ذلك بشرع؛ إذ لم يكن في ذلك شرع، وإنما يتكلَّفون تغيير اللغة [التي][(١)] بُعِث بها الرسول، ثم يَحملون ألفاظه علىٰ ما ابتدعوه من اللغة، كما فعلتْه النصارىٰ في حمل كلام الأنبياء علىٰ ما ابتدعوه من اللغة.

فإن الأنبياء لم يُسمُّوا علم الله وحياته ابنًا وروح قدس ولا ربًّا، فسمَّىٰ النصارىٰ علمه وحياته ابنًا وروحَ قدسٍ وربًّا، ثم حملوا كلام الأنبياء علىٰ ذلك.

كذلك طائفة من أهل الكلام كان السلف يسمونهم الجهمية، أحدثوا تسمية الواحد والأحد ونحوهما لما لا يشار إليه ولا يُميِّز[(٢)] الحسُّ منه شيئًا عن شيء، وهذا خلاف اللغة، فإن أهل اللغة يُسمُّون[(٣)] بالواحد والوحيد والأحد في النفي لما يشار إليه ويُميِّز الحسُّ منه شيئًا من شيء، كقوله تعالىٰ: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر:١١]. فسمَّىٰ الإنسان وحيدًا.

وقال تعالىٰ: ﴿وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ﴾ [النساء:١١] فسمىٰ المرأة واحدة[(٤)].

---

(١) في النسخ الخطية: «الذي».

(٢) «لا» ساقط من المطبوع.

(٣) (د): «سمَّوا».

(٤) زيد بعدها في المطبوعتين: «﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍۭ بِٱلْبَصَرِ﴾»، والأقرب أن الآية هنا مقحمة؛ لعدم ثبوتها في (ل)، وأما (د) ففي موضعها بياض بدأ من الآية قبلها، وهو أقصر من أن يستوعب الآيتين معًا، ثم إنها مجرَّدة عن التعقيب، مغايرة في عرضها لما قبلها وما بعدها.

وقال: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦] فسمَّىٰ المستجير ـ وهو إنسان[1] ـ أحدًا.

وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٤] فنفىٰ أن يكون أحدٌ كفوًا له.

فلو كان ما يُشار إليه لا يسمَّىٰ أحدًا، لم يكن قد نزَّه نفسه[2] عن مماثلة المخلوقات له، فإن المشهود من المخلوقات كلها يشار إليها، فإن لم يَدخل في «أحد»، لم يكن قد نزَّه نفسه عن مماثلتها.

فهؤلاء لما أحدثوا أن مسمَّىٰ الأحد والواحد لا يكون مشارًا إليه، قالوا: والرب قد سمَّىٰ نفسه أحدًا وواحدًا، فيجب أن لا يكون مشارًا إليه.

ولغة الرسول التي خاطب بها الناس لم تكن موافِقة لما ابتدعوه من اللغة.

وكذلك الذين قالوا: «هو جسم» غيَّروا اللغة، وجعلوا الجسم اسمًا لما يشار إليه، أو لكل موجود، أو لكل[3] قائم بنفسه.

ثم قالوا: وهو موجود، أو قائم بنفسه، أو مشار إليه، فيكون جسمًا.

ولا يوجد في اللغة اسم الجسم، لا لهذا، ولا لهذا[4].

وقالوا: لا يلزم من كونه مشارًا إليه أن يكون مركَّبا من الجواهر المفردة، ولا من المادة والصورة.

---

(١) المطبوع: «الإنسان»، خلافًا لعامة النسخ.

(٢) في المطبوعتين «نزهه»، وموضعه بياض في (د)، والمثبت من (ل) وهو الصواب.

(٣) (د، المطبوعتان): «ولكل».

(٤) كذا في النسخ الخطية، وفي المطبوعتين زيادة: «ولا لهذا» وهو أجود.

وقال أولئك: بل يلزم؛ أنَّ[1] كل مركب فإنه[2] يسمّىٰ في اللغة جسما، فيلزم أن يسمَّىٰ جسمًا إذا قلنا: هو مشار إليه، أو يُرىٰ بالأبصار، أو متّصفًا بصفاتٍ تقوم به.

وليس ما ذكروه عن اللغة بمستقيم، فإن أهل اللغة لا يَعنون بالجسم المركّب، بل الجسم عندهم هو الجسد، ولا يُسمُّون الهواء جسمًا.

إذا تبين هذا؛ فتمثيل هؤلاء النصارىٰ باطل، علىٰ كل قول[3] طائفة من طوائف المسلمين.

فإن[4] من يقول: الجسم ـ في اللغة ـ هو المركّب، والله ليس بمركب، فليس بجسم= لا يقولون ما[5] ذكروه من أن الله له وجه يولِّيه إلىٰ كل مكان، وجَنْب ونحو ذلك.

وكذلك من قال: إن الله ليس بمركّب، وسمّاه جسمًا ـ بمعنىٰ أنه قائم بنفسه ـ أو لم يسمِّه جسمًا، لا يقول بذلك أيضًا، ومن حكىٰ عنه أنه[6] يُثبت له خصائصَ الأجسام المركبة، فهؤلاء إن أطلقوا ما نفاه، فلا حجة للنصارىٰ عليهم، وإن لم يطلقوه، فحجتهم أبعد.

فقد تبيّن أنه ليس لهم حجة علىٰ أفسد الناس قولًا في التجسيم، فضلا عن غيرهم.

---

(١) علىٰ تقدير لام التعليل، أي «لأنّ».

(٢) «فإنه» سقط من المطبوع.

(٣) المطبوع: «قول كل».

(٤) في المطبوعتين: «فمنهم»، وفي موضعه طمس في (د)، والمثبت هو الصواب.

(٥) كذا النسخ الخطية، وفي المطبوعتين: «بما».

(٦) «أنه» سقط من المطبوع.

الوجه السادس: أن يقال لهؤلاء النصارىٰ: إما أن تَعْنوا بلفظ الجسم المعنىٰ اللغوي وهو الجسد، وإما أن تَعْنوا به المعنىٰ الاصطلاحي عند أهل الكلام، كالمشار إليه مثلا.

فإن عنَيْتم الأول، لم يلزم من نفي ذلك نفيُ ما ذكرتموه من الصفات لاسيما وأنتم تقولون: إنه جوهر، وقسّمتم الجوهر إلىٰ لطيف وكثيف.

فإذا كان الكثيف هو الجسم، واللطيف جوهر ليس بجسم، لم يمتنع علىٰ مثل هذا أن يكون له ما يناسبه من الصفات كالملائكة، فإن الملائكة لا يمتنع وصفها بذلك، وإن لم تكن أجسامًا علىٰ هذا الاصطلاح، بل هي جواهر روحانية، وكذلك روح الإنسان التي تَخرج منه، لا يمتنع وصفها بما يناسبها من ذلك، وإن كانت ليست[1] بجسم علىٰ هذا التقدير.

فتبيَّن أن نفي مسمّىٰ الجسم اللغوي عن الشيء، لا يمتنع اتصافه بما ذُكِر من الصفات وأمثالها.

وإن عَنَيْتم بالجسم القائم بنفسه أو المشار إليه، لم يمتنع ـ عندكم ـ أن يكون جسمًا، فإنكم سميتموه جوهرا، وعنيتم القائم بنفسه.

فإن قام الدليل علىٰ أن كل قائم بنفسه يشار إليه، كان أيضًا مشارا إليه.

وإن قام دليل علىٰ أنه قائم بنفسه لا يشار إليه، كان جوهرًا وجسمًا عند من يفسّر الجسم بالقائم بنفسه، ومن فسّره بالمشار إليه لم يسمَّ عنده جسمًا، فتبيَّن أنه علىٰ ـ أصلكم ـ لا يمتنع أن يُسمَّىٰ جسما مع تسميتكم له جوهرًا، إلا إذا ثبت أن من الموجودات ما هو جوهر قائم بنفسه لا يشار إليه، وهذا لم يقيموا عليه دليلا، وليس هذا قول أهل الملل من المسلمين واليهود والنصارىٰ،

---

(١) (د، ط. النيل): «ليس».



وإنما هو قول طائفة من الفلاسفة، وقليل من أهل الملل وافقوهم.

ثم يقال لكم: أنتم قلتم: إنه حي ناطق، وله حياة ونطق، بل زِدتُم علىٰ ذلك حتىٰ جعلتموه أقانيم ثلاثة.

ومعلوم أن الحياة والنطق لا تُعقَل إلا صفةً قائمة بموصوف، ولا يُعلَم موصوفٌ بالحياة والنطق إلا ما هو مشار إليه، بل ما هو جسم كالإنسان.

فإن جاز لكم أن تُثبتوا هذه الأعراض في غير جسم، جاز لغيركم أن يثبت المجيء واليد ونحوَ ذلك لغير جسم[1].

وإن قلتم: هذا لا يُعقَل إلا لجسم، قيل لكم: وذلك لا يُعقَل إلا لجسم، فإن رجعتم إلىٰ الشاهد، كان حجة عليكم، وإن جاز لكم أن تثبتوا في الغائب حكمًا علىٰ خلاف الشاهد، جاز لغيركم، وحينئذ فلا تناقض بين ما نفاه المسلمون وأثبتُوه[2]، لو كان ما ذكرتموه عنهم من النفي والإثبات حقًّا علىٰ وجهه، فكيف وقد وقع التحريف في الطرفين؟

الوجه السابع: أن يقال: غاية مقصودكم أن تقولوا: إن المسلمين لما أطلقوا ألفاظًا ظاهرها كفر عندهم؛ لمجيء النص بها، وهم لا يعتقدون ظاهر مدلولها= كذلك نحن أطلقنا هذه الألفاظ التي ظاهرها كفر؛ لمجيء النص بها، ونحن لا نعتقد مدلولها.

فيقال لكم: أولا: إن ما أطلقه المسلمون من نصوص الصفات أطلقتموه أنتم، كما وردت به التوراة، فهذا مشترك بينكم وبينهم، وما اختصصْتم به من التثليث، والاتحاد لم يَشْرَكوكم فيه.

---

(١) المطبوع: «الجسم»، خلافًا لعامة الأصول.

(٢) المطبوع: «وأثبتموه»، خلاف النسخ.

ثم يقال ثانيًا: إن المسلمين أطلقوا ألفاظ النصوص، وأنتم أطلقتم ألفاظًا لم يَرد بها نص.

والمسلمون قرنوا[1] تلك الألفاظ بما جاءت به النصوص من نفي التمثيل. وأنتم لم تقرنوا بألفاظكم ما ينفي ما أثبتموه من التثليث والاتحاد.

والمسلمون لم يعتقدوا معنىٰ باطلًا. وأنتم اعتقدتم من التثليث في الأقانيم والاتحاد ما هو معنىٰ باطل.

والمسلمون لم يُسمُّوا صفات الله بأسماء أحدثوا تسمية الصفات بها، وحَملوا كلام الرسل عليها. وأنتم أحدثتم لصفات الله أسماء سميتموه أنتم بها، لم تسمِّه بها الرسل، وحملتم كلام الرسل عليها.

والمسلمون لم يَعدِلوا عن النصوص الكثيرة المحكمة البيِّنة الواضحة إلىٰ ألفاظ قليلة متشابهة. وأنتم عدلتم عن هذا إلىٰ هذا.

والمسلمون لم يضعوا لهم شريعة اعتقاد غير ما جاءت به الرسل. وأنتم وضعتم شريعة اعتقاد غير ما جاءت به الرسل.

والمسلمون لم يقولوا قولًا لا يُعقل. وأنتم قلتم قولا لا يُعقل.

والمسلمون لم يتناقضوا، فيجعلوا الإله واحدًا. وتجعلونه[2] اثنين، بل ثلاثة، وأنتم تناقضتم.

فهذه الفروق وغيرها مما يبيِّن فساد تشبيهكم أنفسكم بالمسلمين.

---

(١) (ل): «قد قرنوا».

(٢) كذا استظهرته في (د) وهو كذلك في (ط. النيل)، وفي (ل، المطبوع): «ويجعلونه»، لحن! ويظهر أنها رسمت ابتداءً: «وتجعلونه» بالتاء علىٰ الاستئناف، ثم توهَّم الناسخُ أنها بالياء، فصوّبها كذلك، وذهل عن جزمها بحذف النون؛ عطفًا علىٰ ما قبلها.

الوجه الثامن: قولكم: وكذلك[1] ـ نحن النصارىٰ ـ العلةُ في قولنا: «إن الله ثلاثة أقانيم، أب، وابن، وروح قدس»؛ أن الإنجيل نطق به.

فيقال لكم: هذا باطل[2]؛ لم ينطق لا[3] الإنجيل ولا شيء من النبوات بأن الله ثلاثة أقانيم، ولا خص أحد من الأنبياء الرب بثلاث صفات دون غيرها، ولا قال المسيح ولا غيره: إن الله هو الأب والابن وروح القدس، ولا إن له أقنومًا هو الابن، وأقنومًا هو روح القدس. ولا قال: إن الابن كلمته أو علمه أو حكمته أو نطقه، وإن روح القدس حياته، ولا سمَّىٰ شيئًا من صفاته ابنًا ولا ولدًا. ولا قال عن شيء من صفات الرب إنه مولود، ولا جعل القديم الأزلي مولودًا. ولا قال ـ لا عن قديم ولا مخلوق ـ: إنه إله حق من إله حق. ولا قال[4] عن صفات الله إنها آلهة، وإن الكلمة إله والروح إله. ولا قال إن الله اتَّحد ـ لا بذاته ولا بصفاته ـ بشيء من البشر، بل هذا كله مما ابتدعتموه وخرجتم به عن الشرع والعقل، فخالفتم الكتب المنزلة والعقول الصريحة، وكنتم ممن قيل فيه[5]: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠].

فإنكم أنتم الذين سمَّيتم نُطق الله[6] ابنًا، وقلتم: سمَّيناه ابنًا؛ لأنه تولَّد منه كما يتولَّد الكلام من العقل، فكان ينبغي أيضًا أن تُسمُّوا حياته ابنًا؛ لأنها منبثقة منه ومتولِّدة عنه أيضًا؛ إذ لا فرق بين علم الرب وحياته.

---

(١) (ل) زيادة: «أيضا».

(٢) المطبوعتان زيادة: «لأنه»، وليست في النسخ.

(٣) (ل): «به».

(٤) «قال» ليس في (ل).

(٥) المطبوع: «فيهم»، وزيد بعده صدر الآية: «وقالوا»، خلافًا لعامة الأصول.

(٦) كذا في عامة النسخ الخطية والمطبوعة، ولعل الصواب: «عِلْم الله»؛ ليوافق سياق الكلام، وسيأتي بعد ورقتين ما يدل عليه.

فعلمه لازم له وحياته لازمة له، فلماذا جعلتم هذا ابنا دون هذا!

وقلتم: إنه مولود من الله، وإنه قديم أزلي، وأنتم تعترفون بأن أحدًا من الأنبياء لم يُسمَّ علم الله ولا كلامه ولا حكمته مولودًا منه.

والذي يَعقِلُه الخلق في المولود الذي يولد من غيره ـ كما يتولّد العلم والكلام من نفس الإنسان ـ أنه حادث فيه[1] أو منفصل عنه، لا يَعقِل أنه قائم به، وأنه[2] قديم أزلي.

ثم قلتم في أمانتكم: إنه تجسَّمَ من روح القدس، أو منه ومن مريم.

وهو إنما تجسَّمَ عندكم من الكلمة الذي[3] سمَّيتموها الابن دون روح القدس.

وإن كان تجسَّم من روح القدس، فيكون هو روح القدس، لا يكون هو الكلمة التي هي الابن.

ثم تقولون: هو كلمة الله وروحه، فيكون حينئذ[4] أقنومين، أقنوم الكلمة وأقنوم الروح، وإنما هو أقنوم واحد عندكم[5].

فهذا تناقض وحَيْرة، تجعلونه الابن الذي هو الكلمة، وهو أقنوم الكلمة فقط. وتقولون: تجسم من روح القدس، ولا تقولون: إنه تجسم من الكلمة.

---

(١) (ل): «حادث منه أو منفصل منه»، ردًّا إلىٰ المولود، ولعل المثبت أولىٰ؛ لمناسبته المثالين قبله، فالعلم حادث فيه، والكلام منفصل عنه.

(٢) المطبوعتان زيادة: «متولد منه»، والصواب حذفها كما في النسخ الخطية، لنقضها ما قبلها.

(٣) المطبوعتان: التي، وهو أجود.

(٤) (ل): «جسد».

(٥) المطبوعتان: «هو عندكم أقنوم واحد».

وتقولون: هو كلمة الله وروحه، والكلمة والروح أقنومان.

ولا تقولون: إنه أقنومان، بل أقنوم واحد.

وتقولون: إنه خالِق العالم، والخالق هو الأب. وتقولون: ليس هو الأب.

وتقولون: إله حق من إله حق، وتقولون: إله واحد[1] ساوىٰ الأب في الجوهر.

وتقولون: ليس له مِثل. وليس شيءٌ[2] من هذا في كلام أحد من الأنبياء، فكيف تشبهون أنفسكم بمن اتّبع نصوص الأنبياء، ولم يحرّفها؟

وغاية ما عندكم ما وجد في إنجيل «متىٰ» دون سائر الأناجيل من أن المسيح ـ عليه السلام ـ قال: «**عمدوا الناس باسم الأب والابن وروح**[3] **القدس**».

وأنتم قد عرفتم في كلام المسيح وغيره من الأنبياء أنهم لا[4] يريدون بالابن صفة الله، لا كلامه ولا علمه ولا حكمته.

ولا يريدون بالابن[5]: إله حق من إله حق، ولا مولود قديم أزلي، بل يريدون به وليَّه، وهو ناسوت لا لاهوت، كيعقوب والحواريين.

ولا يريدون بروح القدس نفس حياة الله، ولا يريدون به أنه رب حي، وإنما يريدون بها الملك أو ما ينزِّله الله علىٰ قلوب أنبيائه وأصفيائه من الهدىٰ والتأييد ونحو ذلك.

---

(١) (ل) زيادة: «وتقولون».

(٢) «شيء» سقط من (د).

(٣) المطبوع: «الروح»؛ خلافًا للنسخ. والنص في «متىٰ»: (٢٨: ١٩)، وقد سبق مرارًا.

(٤) «لا» سقط من المطبوع!

(٥) (ل) «أن الابن»، وكذا كان في (ل)، ثم أصلح إلىٰ ما أثبتّه.

فروح القدس يكون عندكم وعند المسلمين في الأنبياء وغيرهم، كما كانت في داود وغيره وكانت في الحواريين.

فلو قُدِّر أن لفظ «الابن» وُجد في كلام المسيح مستعملًا تارة في كلمة الله، وتارة في وليِّه الناسوت، و«روح القدس» مستعملا تارة في حياته، وتارة فيما ينزله[1] علىٰ قلوب أنبيائه= كان جزمكم بأنه أراد بذلك هنا صفات الله جزمًا باطلا.

فما وُصِف به المسيح من أنه ابن الله، ومِن أنّ روح القدس فيه= قد وُصف به غيره من الأنبياء والصالحين.

فإن كان الابن وروح القدس صفتين لله، وجب أن يكون غير المسيح لاهوتًا وناسوتًا كالمسيح، إذ الذي حلَّ في المسيح حلَّ في غيره[2].

ثم جزمُكم بأن هذه الصفات أقانيم، وأنه ليس لله صفات ذاتية أو جوهرية أو نحو ذلك إلا هذه الثلاثة، ثم تفرَّقتم في الثلاثة، هل المراد بالأقانيم الوجود[3] والعلم والحياة، أو الحكمة أو الكلام[4]، أو النطق بدل لفظ العلم، أو المراد الوجود والعلم والقدرة، بدل الحياة، أو المراد الوجود والحياة والقدرة، أو المراد الوجود مع الحياة والعلم والقدرة؟ إلىٰ أقوال أخرىٰ يطول أمرها.

(١) (ل): «نزله».
(٢) (ل) زيادة: «كان جزمكم بأنه أراد بذلك هنا صفات الله جزما باطلا، وروح القدس مستعملا تارة في حياته، وتارة فيما ينزله علىٰ قلوب أنبيائه»، وهي في (د) مضروبًا عليها، وقد تقدمت ـ قبل أسطر ـ بلفظها.
(٣) (ل): «الموجود»، وفي المواضع الثلاثة بعده، وكذا كان في (د) قبل كشط الميم.
(٤) المطبوعتان: «والكلام»، خلافًا للنسخ الخطية.

فيا ليت شعري، ما الذي أراد المسيح بلفظ الأب والابن وروح القدس من هذه الأمور التي اختلفتم فيها، لو كان مراده ما ادَّعيتموه من الأقانيم؟ والأقانيم ـ لفظًا ومعنىً ـ لا يوجد في كلام أحد من الأنبياء، بل قيل فيها: إنها لفظة رومية، يفسِّرونها تارة بالأصل، وتارة بالشخص، وتارة بالذات مع الصفة، ويفسرونها تارة بالخاصة، وتارة بالصفة.

فهلا تركتم كلام المسيح علىٰ حاله، ولم تحرِّفوه هذه التحريفات.

ولقد أحسن بعض الفضلاء إذ قال: لو سألت نصرانيا وابنه وابن ابنه[1] عما يعتقدونه، لأخبرك كل واحد بعقيدةٍ تخالف عقيدة الآخر؛ إذ كان أصل اعتقادهم جهلا وضلالا، ليس معهم علم لا نقل ولا عقل[2]، فهم كما قال الله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ﴾ [الحج:٨] ليس معهم بما اعتقدوه من التثليث والاتحاد علم، بوجهٍ من الوجوه فضلا عما هو أخصّ من ذلك، وهو عِلمٌ يهتدون به، فليسوا بمهتدين فضلًا عما هو أخص من الهدىٰ وهو «كتاب منير»، فليس معهم به كتاب منير.

ولو تكلّمتم بهذا الكلام، وقلتم: لا نفهم معناه، أو ظاهرُه باطل، وله تأويل مقبول، كما حكيتموه عمن تشبَّهتم به من المسلمين من أنه يقوله في الصفات= لكان هذا أقرب إلىٰ القياس.

فكيف والأمر بعكس ما ذكرتم؟

وذلك يتبين بالوجه التاسع: وهو أنكم إنما ضللتم بعُدولكم عن صريح كلام الأنبياء وظاهره، إلىٰ ما تأولتموه عليه من التأويلات التي لا يدل عليها

---

(١) (ل): «وامرأته من النصارىٰ».

(٢) (ل): «لا عقل ولا نقل».



لفظُه، لا نصًّا ولا ظاهرًا، فعدَلْتم عن المحكم واتّبعتم المتشابه؛ ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله.

فلو تمسكتم بظاهر هذا الكلام، لم تضلّوا، فإن الابن ظاهره في كلام الأنبياء، لا يُراد به شيء من صفات الله، بل يُراد به وليُّه وحبيبه ونحو ذلك، وروح القدس لا يُراد به صفته، بل يُراد به وحيه وملكه ونحو ذلك، فعدَلتم عن ظاهر اللفظ ومفهومه إلىٰ معنىً لا يدل عليه اللفظ البتّة، فكيف تدّعون أنكم اتبعتم نصوص الأنبياء؟

الوجه العاشر: أنكم بالغتم في ذمّ المسيح وإنجيله، كما بالغتم في سبّ الله وشتمه، وإن كنتم لا تعلمون أن ذلك ذم، فلم ترضَوا أن تجعلوا ظاهر كلام المسيح ما أنتم عليه من الكفر حتىٰ جعلتم ظاهره كفرًا لا ترضونه، مثل ثلاثة آلهة متفقة أو متفرّقة، أو ثلاثة أجسام مؤلّفة، أو ثلاثة أجزاء مفرّقة، أو ثلاثة أشخاص مركّبة.

فهذا ونحوه هو الذي ادَّعيتم أنه ظاهر كلام المسيح ـ عليه السلام ـ.

وأنتم لا تقولون بهذا الظاهر، بل تُكفّرون قائله، كما يُكفّر المسلمون من يقول بالظاهر الذي هو التجسيم والتمثيل.

وهذا مما[1] يتضمَّن أن كلام المسيح ظاهرٌ في إثبات ثلاثة آلهة، وثلاثة أشخاص[2] مؤلّفة، وثلاثة أجزاء متفرّقة[3]، وثلاثة أشخاص مركّبة، كما زعمتم أن ظاهر القرآن التجسيم، وأنكم عدَلتم عن هذا الظاهر إلىٰ إثبات

---

(١) المطبوع: «ما»، خلاف النسخ.

(٢) (ل): «أجسام»، وكذا كانت في (د)، وأصلحت إلىٰ ما أثبته.

(٣) (ل): «مفترقة».

الأقانيم الثلاثة التي جعلتم فيها كلمة الله هي ابنه، وهو جوهرٌ خالق يساويه في الجوهر، وأن المسيح هو هذا الابن المساوي للأب في الجوهر خالق العالمين، وديَّان يوم الدين، والجالس فوق العرش عن يمين الرب، وأنه إله حق من إله حق، والروح أيضا إله ثالث، والآلهة الثلاثة إله واحد.

وهذا الذي ذكرتموه فيه من عيب المسيح وذمِّه ما يَنتصر الله به للمسيح [ممن][1] افترىٰ عليه منكم ومن غيركم.

فإن المسيح عَلَيْهِ السَّلَامُ ـ علىٰ قولكم ـ لم يُفصِح لكم بأمانةٍ تعتقدونها، ولا بتوحيدٍ تعرفون به ربكم ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ بل تكلَّم بما ظاهره إثبات ثلاثة آلهة، وثلاثة أجسام مركبة، وثلاثة أجزاء مفترقة[2]، وأنكم أنتم أصلحتم ذلك حتىٰ جعلتموه ثلاثة أقانيم، ووضعتم[3] تلك الأمانة المخالِفة لعقول ذوي العقول، ولكل كتابٍ جاء به رسول، مع أن المسيح لم يَنطق بتثليثٍ قط، ولا باتحاد، ولا بما يدل علىٰ ذلك.

وعمدتم[4] علىٰ ما نقله «متَّىٰ» عنه دون الثلاثة أنه قال: «**عمِّدوا الناس باسم الأب والابن وروح القدس**».

وهذا الكلام ظاهره[5]، بل نصُّه حجة علىٰ خلاف قولكم، وأنه أراد بالابن نفسه، وهو الناسوت، لم يُرد به صفة الله، وأراد بروح القدس ما أيده الله به، أو روح القدس الذي نفخ في أمه حتىٰ حبلت به، لم يُرد به صفة الله تعالىٰ.

---

(١) النسختان الخطيتان وط. النيل: «ولمن»! والصواب ما أثبت.

(٢) المطبوعتان: «متفرِّقة»، خلاف النسخ.

(٣) (د، ط. النيل): «ووضع».

(٤) كذا، ولعل الصواب: «واعتمدتم».

(٥) المطبوع: «ظاهرٌ»، خطأ.

فتأوَّلتم كلامه علىٰ خلاف ظاهره، تأويلًا يخالف صريح المعقول وصحيح المنقول، فكيف تدَّعون أنكم تمسَّكتم بظاهر كلامه؟

ولما كان قول النصارىٰ في التثليث متناقضًا في نفسه لا حقيقة له، صار مجرَّدُ تصوُّره التام كافيًا في العلم بفساده من غير احتياج إلىٰ دليل، وإن كانت الأدلة تُظهِر فسادَه[1].

ولهذا سلك طائفة من العلماء في الكلام معهم هذا المسلك، وهو أن مجرَّد تصوُّر مذهبهم كافٍ في العلم بفساده، فإنه غير معقول.

وقالوا: إن النصارىٰ ناقضت في اللفظ وأحالت في المعنىٰ، فلا يجوز أن يُعتقَد ما يَدَّعون انتحاله[2]؛ لتناقضه.

وذلك أنهم يزعمون أن الثلاثة واحد، والواحد ثلاثة، وهذا لا يصح اعتقاده؛ لأنه لا يجوز أن يَعتقد المعتقد في الشيء أنه ثلاثة، مع اعتقاده فيه أنه واحد؛ لأن ذلك متضاد.

وإذا كان ذلك كذلك، فليس يخلو من أن يَعتقد أنه ثلاثة، أو أنه واحد. وليس يحتاج أن يَعرف بدليلٍ بطلانَ قولِ من ادَّعىٰ أن الواحد ثلاثة، وأن الثلاثة واحد؛ لأن ذلك لا يُعقَل.

وهو كمن ادّعىٰ في الشيء أنه موجود معدوم، أو قديم محدث، أو في الجسم أنه قائم قاعد، متحرّك ساكن.

وإذا كان كذلك، فتناقضُه أظهر من أن يُحتاج فيه إلىٰ دلالة.

---

(١) (د، المطبوعتان): «تَظْهَر بفساده».
(٢) (ل): «استحاله».

وإذا قال النصارىٰ: إنه أَحدِيُّ الذات ثُلاثيّ الصفات.

قيل: لو اقتصرتم علىٰ قولكم: إنه واحد وله صفات متعددة، لم يُنكِر ذلك عليكم جمهورُ المسلمين، بل يُنكِرون تخصيص الصفات بثلاث، **فإن هذا باطل من وجوه متعددة:**

منها: أن الأب عندكم هو الجوهر ليس هو صفة، فلا يكون له صفة إلا الحياة والعلم، فيكون جوهرًا واحدًا له أقنومان، وأنتم جعلتم ثلاثة أقانيم.

ومنها: أن صفات الرب لا تنحصر في العلم والحياة، بل هو موصوف بالقدرة وغيرها.

ومنها: أنكم تارة تفسِّرون روح القدس بالحياة، وتارة بالقُدرة، وتارة بالوجود.

وتفسِّرون الكلمة تارة بالعلم، وتارة بالحكمة، وتارة بالكلام.

فبطلان قولكم في إثبات ثلاث صفات كثيرٌ، وأنتم مع هذا تجعلون كل واحدة منها إلهًا. فتجعلون الحياة إلهًا، والعلم إلهًا، وهذا باطل.

وأما من لم يُثبِت الصفات من المسلمين وغيرهم، فيردُّون عليكم من وجوه أخرىٰ:

قالوا: فإن قيل[1]: ألستم تقولون: إن الأبعاض الكثيرة تكون إنسانًا واحدًا، والآحاد الكثيرة عشرة واحدة، والأجسام الكثيرة دارًا واحدة ومدينة واحدة، وما جرىٰ هذا المجرىٰ مما هو أكثر من أن يُحصىٰ، وأظهرُ من أن

---

(١) المطبوعتان: «كقول بعضهم: إذا قيل»، خلافًا للنسخ الخطية. وضمير «قالوا» عائد لمن لم يثبت الصفات من المسلمين.

يخفىٰ. فكيف عِبْتم ذلك من النصارىٰ؟ ولِمَ أنكرتم أن يكون ثلاثةُ أقانيم جوهرًا واحدًا؟

قيل: إن قولنا: إنسان واحد، ودار واحدة، وعشرة واحدة، وما يجري هذا المجرىٰ، أسماء تنبئ[1] عن الجمل لا عن آحاد.

وإذا قلنا: إنسان واحد، فكأنا قلنا: جملة واحدة، وكذلك إذا قلنا: عشرة واحدة، لا أنا نثبته واحدًا في الحقيقة.

كيف ونحن نقول: إن أبعاض الإنسان متغايرة، فكلُّ بعضٍ منها غير سائرها، وكذلك كل واحد من العشرة غير سائرها؟

فنحن وإن قلنا: إنسان واحد، فلسنا نثبته شيئًا واحدًا في نفسه، ولو ثبَّتنا[2] ذلك= لتناقضنا مناقضة النصارىٰ، وإنما قلنا: هي جملة واحدة، ولو قالت النصارىٰ مثل ذلك= لم تناقض[3]، حتىٰ يزعموا أنها ثلاثة أشياء جملة واحدة.

فيكون مرادهم في ذلك بوصفهم الأقانيم الثلاثة بأنها جوهر واحد= مما نريد بقولنا: الأبعاض الكثيرة= أنه إنسان واحد.

فيكون وصفهم لها بأنها جوهر، إنما يُنبِئ أنها جملة، وليس هذا مما يذهبون إليه، ولا يعتقدونه ولا يجعلون له معنىٰ؛ لأنهم لا يعطون حقيقة التثليث= فيثبتون الأقانيم الثلاثة متغايرة، ولا حقيقة التوحيد= فيثبتون القديم واحدًا ليس باثنين ولا أكثر من ذلك.

---

(١) (ل): «تبنىٰ».

(٢) كذا الأصول، والمطبوع: «أثبتنا».

(٣) كذا في النسخ الخطية، علىٰ حذف إحدىٰ التاءين، أو هو «تُناقَض» أي تُعارَض. وفي المطبوعتين: «تتناقض» علىٰ الجادّة، لولا مخالفة الأصول!

وإذا كان[1] كذلك، فما قالوه هو شيء لا يُعقَل، ولا يصلح اعتقاده، ويمكن أن يعارضوا علىٰ قولهم بكل حال.

فيقال لهم: إذا جاز عندكم أن تكون ثلاثة أقانيم جوهرًا واحدًا، فلِمَ لا يجوز أن تكون ثلاثةُ آلهة جوهرًا واحدًا، وثلاثةُ فاعلين جوهرًا واحدًا، وثلاثة أغيار جوهرًا واحدًا[2]، وثلاثة أشياء جوهرًا واحدًا، وثلاثة قادرين جوهرًا واحدًا، وكل ثلاثة أشياء جوهرًا واحدًا، وكل ما يجري هذا المجرىٰ من[3] المعارضة؟ فلا يجدون فصلًا.

الوجه الحادي عشر: أن غلاة المجسّمة الذين يكفِّرهم المسلمون أحسنُ حالًا منكم شرعًا وعقلًا، وهم أقل مخالفة للشرع والعقل منكم.

وإذا[4] كان هؤلاء خيرًا منكم، فكيف تشبِّهون أنفسكم بمن هو خير من هؤلاء= من أهل السنة من المسلمين[5] الذين لا يقولون لا بتمثيل ولا بتعطيل؟

وبيان ذلك: أن التوراة والإنجيل وسائر كتب الله وغيرَ ذلك مما هو مأثور عن الأنبياء= فيه نصوص كثيرة صريحة ظاهرة واضحة في وحدانية الله، وأنه لا إله غيره، وهو مسمّىٰ فيها بالأسماء الحسنىٰ، موصوف بالصفات العلىٰ، وأن كل ما سواه مخلوق له، ليس فيها[6] تثليثٌ ولا اتحاد الخالق بشيء من المخلوقات، لا المسيح ولا غيره.

---

(١) المطبوعتان زيادة: «ذلك» وليس في النسخ.

(٢) «وثلاثة أغيار جوهرًا واحدًا» ملحقة هنا في (د)، ومؤخرة في (ل) بعد ثلاث جُمَل.

(٣) (د، ل): «في».

(٤) كذا في (ل)، ولم تحرر في (د)، والمطبوعتان: «فإذا».

(٥) «من المسلمين» ليست في (د).

(٦) المطبوع: «فيه» خلافًا للأصول.

وفيها ألفاظٌ قليلة مشكلة متشابهة، وهي ـ مع ذلك ـ لا تدلّ على ما ذكرتموه من التثليث والاتحاد، لا نصًّا ولا ظاهرًا، ولكن بعضها يحتمل بعض ما قلتم، وليس فيها شيء يحتمل جميع ما قلتم، فضلًا عن أن يكون ظاهرًا فيه أو نصًّا، بل بعضها يحتمل بعض قولكم.

فأخذتم ذلك المحتمل وضمَمْتم إليه من الكفر الصريح والتناقض القبيح ما صيَّرتموه أمانة لكم؛ ـ أي عقيدة إيمان لكم ـ.

ولو كانت كلُّها تحتمل جميع ما قلتم= لم يَجز العدول عن النصِّ والظاهر[1] إلى المحتمل، ولو كان بعضها ظاهرًا فيما قلتم= لم يجز العدول عن النصوص الصريحة إلى الظاهر المحتمل.

ولو قُدِّر أن فيها نصوصًا صريحة قد عارضها[2] نصوصٌ أخرى صريحة= لكان الواجب أن يُنظَر[3] بنور الله الذي أيّد به عبادَه المؤمنين، فيتَّبعون أحسن ما أنزل الله، وهو المعنى الذي يوافق صريحَ المعقول وسائر كتب الله ﷻ.

وذلك النص الآخر إن فهموا تفسيره؛ وإلا فوَّضوا معناه إلى الله تعالى، إن كان ثابتًا عن الأنبياء.

وهؤلاء عدَلوا عمّا يُعلَم بصريح المعقول[4]، وعمّا[5] يُعلم بنصوص الأنبياء الكثيرة، إلى ما يَحتمله بعض الألفاظ لموافقته[6] لهواهم، فلم يتبعوا:

(١) (ل): «الظاهر».
(٢) المطبوع: «عارضتها»، خلافًا للأصول.
(٣) المطبوع: «يَنظروا»، خلافًا للنسخ الخطية والمطبوعة.
(٤) (ل): «العقول».
(٥) (د): «وعما» سقط من (د).
(٦) (ل): «بموافقته».

﴿إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهۡوَى ٱلۡأَنفُسُۖ وَلَقَدۡ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلۡهُدَىٰٓ﴾ [النجم:٢٣].

وأما كفار المجسِّمة، فهؤلاء أعذرُ وأقلُّ كفرًا من النصارىٰ، فإن هؤلاء يقولون ـ كما يقوله معهم النفاة ـ: إن ظواهر جميع الكتب هو التجسيم، ففي التوراة والقرآن من الآيات التي ظاهرها التجسيم ما لا يحصىٰ.

وليس فيها نصٌّ بما يقوله النفاة من أن الله ليس بداخل العالم ولا خارجه، ولا متصل به ولا منفصل عنه، ولا هو فوق العرش، ولا يُشار إليه، ولا يَصعد إليه شيء، ولا يَنزل منه شيء، ولا يَقرُب إليه[1] شيء، ولا يدنو من شيء، ولا يدنو إليه شيء، إلىٰ نحو ذلك من النفي الذي يقوله نفاة الصفات.

فمعلوم أنه ليس في الكتب الإلهية ـ لا التوراة ولا الإنجيل ولا الزبور ولا القرآن ولا غير ذلك من النبوات ـ من هذا حرف واحد، وكلها مملوءةٌ بما[2] يقول هؤلاء: إنه تجسيم.

فيقول هؤلاء: نحن اتَّبعنا نصوص الأنبياء، ولم نعدِل عنها إلىٰ غيرها، ولم نجد في نصوصهم نصًّا محكمًا صريحًا بالنفي الذي يقوله نفاة الصفات.

ووجدنا نصوصهم كلها بالإثبات الذي يقولون: إنه تجسيم.

فكان علىٰ قولنا وقولهم: نصوص الأنبياء ظاهرة في التجسيم، وليس لهم نصٌّ يناقض ذلك، فاتَّبعنا نصوصهم، وكل من عارض إثبات الصفات، لم يعارِضْها بنصوص صريحة عن الأنبياء، لكن بحجج عقلية.

فيقول هؤلاء: إن النصارىٰ خالفوا صريح المعقول، وصريح كلام الأنبياء، واتبعوا قليلا من متشابه كلامهم، ونحن اتبعنا نصوص الأنبياء، ولم نخالف شيئا من

---

(١) المطبوعتان: «منه».

(٢) كذا في (ل)، وما استظهرته في (د)، وفي المطبوعتين: «مما».



صرايح[1] نصوصهم، ولكن مخالفنا يقول[2]: إنا خالفنا العقل.

ونحن ننازعه في ذلك، وندَّعي أن العقل معنا لا علينا، وأن ما يدَّعيه من المعقولات التي تُعارِض كلام الأنبياء= فهي باطلة.

أو يقولون: نحن والنصارىٰ متفقون علىٰ أنا لا نعارض كلام الأنبياء بالشُّبه العقلية، لكن نحن اتّبعنا كلامَهم المحكم الظاهر الكثير، الذي[3] لا مخالف له في[4] كلامهم.

وهم خالفوا كلامهم الكثير المحكم، واتبعوا قليلًا من المتشابه.

ويقول الغلاة من هؤلاء الذين يكفِّرهم أئمة المسلمين وجمهورهم الذين[5] يُحكىٰ عنهم أن الله ينزل إلىٰ الأرض عشيّة عرفة، فيعانِق المشاة ويصافح الركبان، وأنه يتمشّىٰ[6] في الأرض، يكون موطئ أقدامه مروجًا، ونحو ذلك[7]: ليس هذا القول بأعجب من قول النصارىٰ الذين يقولون: إنه هو المسيح، وأن اللاهوت والناسوت اتحدا.

---

(١) المطبوع: «صريح»، خلافًا للنسخ الخطية والمطبوعة، وهو فيها جمع «صريح»، مثل: «جليد، وجلائد». وجَمْعه بهذه الصيغة للخيل غالبًا، والصريح: الخالص من كل شيء. «مقاييس اللغة»: (٣/ ٣٤٧)، «القاموس المحيط»: (ص٢٩٢).

(٢) (ل): «مخالفينا تقول».

(٣) المطبوع: «الذين»، تصحيف.

(٤) (د، المطبوعتان): «من».

(٥) (ل): «جمهور المسلمين الذين»، وفي المطبوع: «الذي»، تصحيف.

(٦) (ل): «يمشي».

(٧) وهم المجسِّمة، غلاة المثبتة، ووضعوا في هذا المعنىٰ حديثَ الجمل الأورق المشهور. ينظر: «الموضوعات» لابن الجوزي: (١/ ١٢٤)، و«اللآلئ المصنوعة»: (١/ ٣١، ٣٢)، و«تنزيه الشريعة»: (١/ ١٣٨، ١٣٩). و«العرش» للذهبي: (١/ ١٣٤، ١٣٥)، و«المنتقىٰ من منهاج الاعتدال» له: (ص/ ١١٦)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٥/ ٢٢٥)، (٧/ ٩٣).

فنحن نقول أيضا: إنه حلَّ في بعض الأجساد المخلوقة، كما يقوله النصارىٰ.

أو نقول: إنه تجسّد كما تتجسد الملائكة والجن، وهذا أقرب[1] من قول النصارىٰ: إنه اتحد بجسم المسيح.

فإنا قد عهدنا اللطائف من الملائكة تظهر[2] في صورة بشريّة، ولم نعهد ملكًا صار هو والبشر شيئًا واحدًا.

فإذا لم يَجز أن يتّحد الملك بالبشر، فكيف يجوز أن يتّحد رب الخلائق كلهم بالبشر؟

قالوا: وقد يحلّ الجنيُّ في بدن الإنسيّ ويتكلّم علىٰ لسانه، إلا أنهما جوهران ومشيئتان وطبيعتان، ليس بينهما اتحاد، لكنه دخل فيه وتكلم علىٰ لسانه.

والنصارىٰ يقولون: إن رب العالمين اتّحد بالبشر؛ فمنهم من يقول[3]: جوهر واحد. ومنهم من يقول: شخص واحد وأقنوم واحد. ومنهم من يقول: مشيئة واحدة. فلابد لكلٍّ منهم من نوعِ اتحاد، وهذا أبعد من حلول الجنّيّ في الإنسيّ، فإذا كان ما يقولونه يَمتنِع في[4] الجنّ والملائكة، فكيف برب العالمين؟

ومن غلاة المجسِّمة اليهود، من يُحكىٰ عنه أنه قال: «إن الله بكىٰ علىٰ

---

(١) (ل): «أقوىٰ».

(٢) (د): «تُصور»، والمطبوعتان: «تتصور»، خلاف النسخ. وفي (ل): «صُوَر».

(٣) (ل) زيادة: «هو».

(٤) (ل): «يمتنع عن»، والمطبوعتان: «ممتنعًا في».

الطوفان حتىٰ رمد وعادتْه[1] الملائكة، وأنه ندِم حتىٰ عضَّ يده وجرىٰ منه الدم»[2]، وهذا كفر واضح[3]، ولكن يقولون: قولنا خير من قول النصارىٰ؛ فإن النصارىٰ يقولون: إنه أُخذ وضُرِب بالسياط، وبُصِق في وجهه، ووُضِع الشوك علىٰ رأسه كالتاج، وصُلب بين لصَّين، وفُعِل به مِن[4] أقبح ما يُفعَل باللصوص قطّاع الطريق.

وقد صرّح كثيرٌ منهم بأن هذا فُعِل باللاهوت والناسوت جميعًا.

وشريعة إيمانهم تدلّ علىٰ ذلك، وهو لازمٌ لمن أنكر ذلك منهم، فإنه مع القول بالاتحاد الذي لا بُدَّ لطوائفهم الثلاثة منه= يَمتنِع أن تَحُلَّ هذه[5] العقوبات في هذا دون ذاك، فلا يُمكن أن يَحُل في الناسوت دون اللاهوت، فإن هذا إنما يُتصوّر إذا كان اثنين، ومن قال بالاتّحاد، امتنع عنده أن يكون هناك اثنان.

وفي الجملة؛ فالنصارىٰ الـمُثَلِّثة، إما أن يصرّحوا بالاتحاد من كل وجه كاليعقوبية، وهؤلاء يصرّحون بأن الآلآم حلّت باللاهوت.

وإما أن يقولون[6] بالاتّحاد من وجهٍ كقول المَلَكِيَّة: إنهما شخص واحد، وقول النّسطورية: هما مشيئة واحدة.

---

(١) (ل): «فعادته».

(٢) «التكوين»: (٨: ٢١، ٢٢) بمعناه.

(٣) زِيد في المطبوع بعدها: «صريح»، وليس النسخ الخطية ولا طبعة النيل!

(٤) «من» ليست في (ل).

(٥) «هذه» ليست في (ل).

(٦) كذا في النسخ الخطية، وتقدم توجيه نظائره، وأنه علىٰ إهمال (أن)؛ لغة، وفي المطبوعتين: «يقولوا» علىٰ الجادّة.

وحينئذ فما قالوه من التعدّد الذي يوجب المباينة، وأنه لا يتصف [أحدهما][1] بما يتّصف به الآخر، ولا يَحُلُّ به ما حلَّ به= يكون مناقضًا[2] لهذا.

فأحسنُ أحوالهم أن يتناقضوا في الاتحاد، كما تناقضوا[3] في التثليث، وهذا حقيقة قول خيار هؤلاء: يتكلمون بالكفر وما[4] يناقضه، وبالتوحيد وما يناقضه.

ومعلوم أن ما يفعله بنفسه من ندم وبكاء وحزن، هو دون ما يفعله أعداؤه به؛ مِن ضَرْبٍ وصَفْع وجَعْل الشوك علىٰ رأسه، وصَلْبه بين لِصَّين، وأن استغاثته بمن يخلِّصه من ذلك أشدُّ نقصًا من ندمه وحزنه.

وإن قالوا: فَعل هذا حتىٰ يُعَلِّم عبادَه التشبُّه به= أمكن أولئك المجسمة الكفرة أن يقولوا: بكىٰ ونَدِم وعضَّ يده ندمًا حتىٰ جرىٰ الدم، حتىٰ يُعلِّم عباده التوبة من الذنوب.

ففي الجملة، ما قال قوم من أهل الملل قولًا في الله، إلا وقول[5] النصارىٰ[6] أقبحُ منه.

ولهذا، كان معاذ بن جبل رضي الله عنه يقول: «لا ترحموهم، فلَقَد سَبُّوا الله مَسبَّةً

---

(١) زيادة يقتضيها المقام.

(٢) كذا استظهرته في (د)، و(ل): «فيكون»، والمطبوعتان: «فيكون متناقضًا».

(٣) (ل): «يتناقضون».

(٤) المطبوعتان: «وبما»، وكذا الموضع بعده.

(٥) (ل): «فقول»، وكذا كان في (د) ثم أصلحت إلىٰ المثبت.

(٦) (ل) زيادة: «من أهل الملل»، وضرب عليها في (د).

ما سَبَّه إِيَّاها أحدٌ من البشر»[1]، ولهذا يُعظِّم الله فِرْيتَهم علىٰ الله في القرآن أشدَّ من تعظيم افتراء غيرهم كقوله: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ﴿٨٨﴾ لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا ﴿٨٩﴾ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ﴿٩٠﴾ أَن دَعَوْاْ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ﴿٩١﴾ وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴿٩٢﴾ إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾ لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم:٨٨- ٩٥].

وفي الصحيحين[2] عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «يقول الله ﷻ: كذَّبني ابن آدم ولم يكن له ذلك، وشَتَمني ابن آدم ولم يكن له ذلك[3]، فأما شَتْمه إيّاي فقوله: اتخذ الله[4] ولدًا، وأنا الأحد الصمد[5]، لم أَلِد ولم أولد، ولم يكن لي كفوًا أحد، وأما تكذيبه إياي فقوله: لن يعيدني كما بدأني، وليس أول الخلق بأهون علي من إعادته»[6].

ورواه البخاري عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا[7].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) كذا الأصول الخطية، ولم أقف عليه عند مسلم، وقد تقدم للمصنف هذا الحديث قبل فصول، وعزاه هناك للصحيح، فلعل ما هنا سبق قلم.

(٣) (د): «وما ينبغي له ذلك»، وقدَّم في (ل) جملة الشتم علىٰ التكذيب، وهي عند البخاري (٣١٩٣) من رواية الثوري عن أبي الزناد عن الأعرج عنه.

(٤) (ل): «إني اتَّخذتُ»، وهو لفظ ابن أبي عاصم في «السنة» (٦٩٣)، وفي سنده عبد الله بن صالح (كاتب الليث)، متكلَّم فيه، وقد توبع، فحديثه صحيح لغيره. «ظلال الجنة»: (ص٣٦٧).

(٥) (ل) زيادة: «الذي»، موافقًا رواية همام عن أبي هريرة، عند البخاري (٤٩٧٥).

(٦) «صحيح البخاري» (٣١٩٣، ٤٩٧٤، ٤٩٧٥)، وقد تقدم.

(٧) كذا في النسخ الخطية بالاكتفاء بالإشارة إلىٰ الحديث دون ذكره، وزِيْد في المطبوعتين تمام الحديث، ولفظه: «عن النبي ﷺ قال: «قال الله ﷻ: كذبني ابن آدم ولم يكن له ذلك، =



الوجه الثاني عشر: أن كل من يعتقد في التجسيم ما يعتقد، يُمكنه أن يقول كما يقوله النصارىٰ، فإن النصارىٰ عَمَدوا إلىٰ ما هو جَسَدٌ من جنس سائر أجساد بني آدم، قالوا: إنه إله تام وإنسان تام، وليس فيه من الإلهية شيء، فما بقي مع هذا يَمتنِع أن يُعتقَدَ في نظائره ما يُعتقَدُ فيه!

فلو قال القائل: إن موسىٰ بن عمران كان هو الله= لم يكن هذا أبعدَ من قول النصارىٰ؛ فإن معجزات موسىٰ كانت أعظم، وانتصاره علىٰ عدوه أظهر، وقد سمَّاه الله في التوراة إلهًا لهارون ولفرعون.

فإذا قيل فيه ما قالوه[1] في المسيح: إنه أَظهر المعجز بلاهوته، وأَظهر العبودية بناسوته= لم يكن بطلانُ هذا أظهرَ من بطلان قول النصارىٰ، بل متىٰ جوَّزوا اتحاد اللاهوت بالناسوت، لم يُمْكنْهم دفعُ ذلك عن أحد ممن يُدَّعىٰ فيه؛ إلا بدليل خاص، بل إذا قيل لهم حلَّ في كثير من الأنبياء والقداديس= لم يُمْكنْهم نفيُ ذلك.

وإذا قالوا: لم يُخبِر بذلك أحدٌ، أو لم[2] يُبشِّر به نبيّ، أو هذا غير معلوم.

قيل لهم: غاية هذا كله، أنكم لا تعلمون ذلك، ولم يَقُم عندكم دليل عليه، وعدم العلم ليس علمًا بالعدم، فعدم علمكم وعدم علم غيركم بالشيء، ليس علمًا بعدم ذلك الشيء.

= وشتمني ولم يكن له ذلك، فأما تكذيبه إياي، فزعم أني لا أقدر أن أعيده كما كان، وأما شتمه إياي فقوله: لي ولد، فسبحاني أن أتخذ صاحبة ولا ولدا». وهو عند البخاري في «صحيحه» (٤٤٨٢).
ثم زاد في المطبوعتين حديث أبي موسىٰ ـ وليس في النسخ الخطية ـ ونصه: «وفي الصحيحين عن أبي موسىٰ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أحدٌ أصبرَ علىٰ أذىً سمِعه من الله ـ عز وجل ـ إنه يُشرَك به ويُجعَل له نِدٌّ، وهو يعافيهم ويرزقهم ويَدْفَع عنهم»، وهو عند البخاري (٦٠٩٩، ٧٣٧٨)، ومسلم (٢٨٠٤).

(١) (د، ط. النيل): «قالوا».

(٢) المطبوعتان: «ولم»، خلاف النسخ.

وكذلك عدم الدليل المعيَّن لا يستلزم عدم المدلول عليه، فإن كلَّ ما خلقه الله دليلٌ عليه، ثم إذا عُدِم ذلك لم يلزم عدمُ الخالق، ونفيُ الشيء لعدم الدليل الدال عليه لا يجوز[١]، [إلا][٢] أن يكون عدمُ الدليل مستلزِمًا لعدمه، كالأمور التي تتوفر الهمم علىٰ نقلها، إذا لم تُنْقَل عُلِم انتفاؤها[٣].

والمقصود أنكم ـ مع العدم ـ لا يُمكنكم النفيُ[٤] لعدم الدليل الدال عليه؛ فإنه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول في نفس الأمر، لاسيّما وهو كان متحدًا بالمسيح عندهم أكثر من ثلاثين سنة، ومع هذا فكان يُخفي نفسه ولا يُظهِر إلا العبودية.

فإذا قيل لهم: هكذا كان متَّحدًا بغيره من الأنبياء والصالحين، ولكن أَخفىٰ نفسه لحكمة له في ذلك، أو أَظهر علىٰ نفسه بعضَ خواصِّ عباده، أو أظهر لطائفة لم يُنقلْ إلينا خبرُهم ونحو ذلك= لم يُمكن ـ مع تصديق النصارىٰ فيما يدَّعونه ـ الجزمُ بكذب هؤلاء، بل من جوَّز قولَ النصارىٰ جوَّز أن يتَّحد[٥] بغير ذلك من الأجسام، فيَجعل كثيرًا من الأجسام المخلوقة هي رب العالمين؛ إذ كانت ليس [إلا][٦] هو متحدًا بها في نفس الأمر.

---

(١) ضرب في (د) علىٰ «يجوز»، فيحتمل أن يكون بعطف «ونفيُ الشيء» علىٰ «عدمُ الخالق». والمعنىٰ: إذا عُدِم الدليل لم يلزم عدمُ الخالق، ولم يلزم نفيُ الشيء لعدم الدليل الدالّ عليه، لا أن يكون عدمُ الدليل مستلزِمًا لعدم الشيء، كما هو الحال في الأمور التي تتوافر عليها الهمم. والأظهر ما أثبته من (ل)، وفي المطبوعتين: «فلا يجوز نفي الشيء؛ لعدم الدليل الدال عليه»، خلافًا للنسخ.

(٢) ما بين المعكوفين زيادة يقتضيها المقام.

(٣) (ل): «عِلْمُ انتفائها».

(٤) المطبوعتان زيادة: «العام عن غير المسيح» وليس في النسخ.

(٥) المطبوعتان: «أن يكون متَّحدًا».

(٦) ما بين المعكوفين زيادة يقتضيها المقام. وفي (ط. النيل): «كان ليس هو».

فإذا اعتقدوا الاتحاد[1] كما اعتقدتْه النصارىٰ في المسيح، لم يكن ثَمَّ إلهٌ في الحقيقة إلا ذلك الجسم الناسوتي المخلوق.

لكن ظنَّ الضالّ أنه رب العالمين، كما ظنّ عبّاد العِجل أن العجل إله موسىٰ. فإذا جاز أن يتّحد الرب ـ ﷻ ـ ببعض الأجسام= لم يُنكَر علىٰ أصحاب العجل إذا جوّزوا أن يكون رب العالمين اتَّحد بالعجل، وقد رُئِيَ[2] منه نوعُ خَرْقِ عادة. فليس للنصارىٰ أن يُنكروا علىٰ عبّاد العجل ولا عبّاد شيء من الأصنام إذا أمكن أن يكون الرب ـ ﷻ ـ حلَّ فيها عندهم؛ إن لم يُقيموا دليلًا علىٰ أن الرب لم يَحُلَّ في ذلك.

فإذا قيل: إن موسىٰ ـ عليه السلام ـ أنكر علىٰ عبّاد العجل.

قيل: نعم. وموسىٰ يُنكِر علىٰ كل من عَبَد شيئًا من المخلوقات، حتىٰ لو عَبَد أحدٌ الشجرة التي كلّمه الله منها= لأنكر عليه، فإنكاره علىٰ النصارىٰ أعظم.

وموسىٰ ـ عليه السلام ـ لم يَقُل قطّ: إن الله يتّحد بشيء من المخلوقات ويَحُلُّ فيه، بل أخبر مِن عظمة الله ـ ﷻ ـ بما يناقض ذلك.

ففي التوراة مِن[3] نهيه عن عبادة ما سوىٰ الله ومِن تعظيم أمره وعقوبة المشركين به، وبما أخبر به من صفات الله ـ ﷻ ـ ما يناقِض قول النصارىٰ[4].

ولهذا كان مَن تدبّر التوراة وغيرها من كلام الأنبياء عليهم السلام من النصارىٰ، تبيَّن له أن دينهم يناقض دين الأنبياء كلهم، وأن ما هم عليه من التثليث

---

(١) المطبوعتان زيادة: «فيها» وليس في الأصول.

(٢) (ل): (رأىٰ) متقارب الرسم، والمطبوعتان: (رأوا) خلاف النسخ.

(٣) (ل): «عن».

(٤) «سفر الخروج»: (٢٠: ٢ ـ ٥).

والاتحاد والشرك، لم يُبعَث به أحدٌ من الأنبياء ـ عليهم السلام ـ.

وما يفعلونه من دعاء المخلوقين كالملائكة، أو كالأنبياء والصالحين الذين ماتوا، مثل[1] دعائهم مريم وغيرها، وطلبهم من الأموات الشفاعة لهم عند الله= لم يُبعَث به أحدٌ من الأنبياء، فكيف وقد صوَّروا تماثيلهم ليكون تذكيرا لهم بأصحابها، ويَدْعُون تلك الصور؟

وإن قصدوا دعاء أصحابها، فهم إذا صرَّحوا بدعاء أصحابها وطلبوا منهم الشفاعة وهم موتىٰ وغائبون= كانوا مشركين.

فكيف إذا كان الدعاء في الظاهر لتماثيلهم المصوّرة، وهذا مما يَعترف[2] حذَّاق علمائهم بأنه مخالفٌ لدين الأنبياء كلهم.

ولهذا وقع بينهم تنازع في اتخاذ الصوَر في الكنائس لـمَّا ابتدعه بعضهم، كما هو مذكور في أخبارهم، ولم يأتِ من ابتدع ذلك بحجة شرعية.

والمجسِّمة يعتقدون أن الله[3] قديم أزلي، وأنه عظيم جدًّا، لا يقولون: إنه متَّحد بشيء من الأجسام المخلوقة، ولا يَحُلُّ فيها[4]. فمن قال باتحاده وحلوله فيها= كان قولُه شرًّا من قول هؤلاء المجسِّمة.

كما أن المتفلسفة الذين يقولون بأن الأفلاك أجسام قديمة أزليّة واجبة بنفسها أوْ لها عِلّة تتشبَّه بها كما يقوله «أرسطو» وذووه، أو يُثبتون لها علةً فاعلة، لم تزَل مقارِنة لها، كما يقوله «ابن سينا» وأمثاله.

---

(١) (ل): «قبل»، وكذا كان في (د) ثم أصلح إلىٰ ما أثبت.

(٢) (ل): «بما يعترف»، ولم يحرّر في (د)، وفي (ط. النيل): «بما يعترفه»، والمثبت أقرب.

(٣) (ل): «أنه».

(٤) (ل): «منها».

وهؤلاء قولُهم شرٌّ من قول اليهود والنصارىٰ ومشركي العرب الذين يُثبِتون للسموات والأرض خالقًا خَلقها بمشيئته وقدرته.

ولو قال من قال منهم: إن ذلك جسم فغايته أن يثبت جسمًا قديما أزليًّا موصوفًا بصفات الكمال

فمن أَثبت جسمًا قديمًا أزليًّا ليس موصوفًا بصفات الكمال، كان قوله شرًّا من قول هذا.

فتبين أن المجسّمة الذين يُثبتون جسمًا قديمًا أزليًّا واجب الوجود بنفسه عالمًا بكل شيء قادرًا علىٰ كل شيء مع قولهم: إنه تَحُلُّه الحوادث وتقوم به الحركة والسكون= خيرٌ[1] من[2] الفلاسفة الذين يقولون: إن الأفلاك أجسام قديمة أزليّة واجبة الوجود بنفسها، كما يقوله «أرسطو» وذووه، وخير من النصارىٰ أيضًا.

الوجه الثالث عشر: قولهم: من قال: ثلاثةُ آلهة مختلفة أو متَّفقة، أو ثلاثة أشخاص مركَّبة، أو غير ذلك مما يقتضي الاشتراك والتكثير والتبعيض والتشبيه= فنحن نلعنه ونكفره.

فيقال لهم: أنتم[3] أيضًا تلعنون من قال: إن المسيح ليس هو إله حق من إله حق، ولا هو مساوٍ الأب في الجوهر، ومن قال[4]: ليس بخالق، ومن قال: إنه ليس بجالس عن يمين أبيه، ومن قال أيضًا: إن روح القدس ليس برب حيٍّ[5] محي، ومن قال: إنه ليس ثلاثة أقانيم.

---

(١) (ل، د، ط. النيل): «خيرًا»، سهو.

(٢) المطبوعتان زيادة: «قول»، وليس في الأصول.

(٣) المطبوعتان: «وأنتم» خلاف النسخ.

(٤) المطبوعتان زيادة: «إنه» وليس في الأصول الخطية.

(٥) كذا في (ل)، وموضعه طمس في (د)، والمطبوعتان: «حق».

وتلعنون أيضًا ـ مع قولكم إنه الخالق ـ من قال: إنه الأب، والأب هو الخالق، فتلعنون من قال: هو الأب الخالق، ومن قال: ليس هو الخالق، فتجمعون بين النقيضين.

فتلعنون من جرَّد التوحيد بلا شرك وتثليث[1]، ومن أثبت التثليث مع انفصال كل واحد عن الآخر، وتَجمعون بين النقيضين، فمن أَثبت أحدَهما منفكًّا عن الآخر لعنتموه.

كمن قال: عندي واحد ثلاثة، فمن قال: هو واحد ليس بثلاثة= كذَّبه، ومن قال: هو ثلاثة ليس واحدًا= كذَّبه.

ومن قال: عندي شيء موجود معدوم، فمن قال: هو موجود ليس بمعدوم= كذَّبه، ومن قال: معدوم ليس بموجود[2]= كذَّبه.

ومن قال: عندي شيء هو حيٌّ ميّت، هو عالم جاهل، هو قادر عاجز، فمن قال: هو حي ليس بميت= كذَّبه، ومن قال: هو ميت ليس بحي= كذَّبه.

فهكذا أنتم تجمعون بين قولين متناقضين، أحدهما حق والآخر باطل.

فمن قال الحق ونفىٰ الباطل لعنتموه، ومن قال الباطل ونفىٰ الحق لعنتموه[3].

وأنتم تُشْبِهون الملاحدة من الجهمية والفلاسفة والباطنية الذين يَسْلُبون عنه النقيضين، أو يمتنعون عن إثبات أحد النقيضين، فيقولون: لا نقول هو حي ولا ليس بحي، ولا هو عالم ولا ليس بعالم، ولا قادر ولا ليس بقادر.

---

(١) المطبوعتان: «ولا تثليث».

(٢) قوله: «فمن قال ... الخ» سقط من (ل)، وهو ملحق في هامش (د).

(٣) «ومن قال الباطل ونفىٰ الحق لعنتموه» سقط من (ل).



بل منهم من يقول: لا نقول: هو موجود ولا معدوم، ولا نقول هو شيء ولا نقول ليس بشيء.

ومنهم من يقول: ليس بحي ولا ميت، ولا عالم ولا جاهل، ولا قادر ولا عاجز.

ومنهم من يقول: لا نطلق لا هذا ولا هذا.

فيقال لهم: رفع النقيضين كجمع النقيضين، والامتناع عن إثبات أحد النقيضين، كالامتناع عن نفْي أحد النقيضين.

وكذلك مَن وصفه بأنه موجود واجبُ الوجود لذاته، ثم وصَفَه بصفاتٍ تستلزم عدمه، فقد جَمع بين النقيضين.

وكل قول يتضمَّن جمعَ النقيضين وإثباتَ[1] الشيء ونفيَه، أو رفعَ النقيضين؛ الإثباتَ والنفيَ= فهو باطل.

والنصارىٰ في هذا الباب مِن أبلغ الناس تناقضًا يقولون الشيء ويقولون بما يَنْقُضُه[2]، ويلعنون من قال هذا ومن قال هذا.

وأيضًا فكل طائفة منكم تلعن الأخرىٰ، فإن أهل الأمانة تلعن الأريوسيَّة وغيرهم من طوائف النصارىٰ، وهم يلعنونكم وكلٌّ مِن فِرَقكم الثلاثة، النسطورية، واليعقوبية، والمَلَكِيَّة، تلعن الطائفتين الأُخْرَيَيْن[3].

فأنتم واليعقوبية تلعنون من يقول: إن مريم لم تلد إلها، ويقولون: إن مريم ولدت إنسانا تاما إلها تاما.

---

(١) (ل): «إثبات»، من غير عطف.

(٢) (ل): «ما ينقضه»، والمطبوعتان: «بما يناقضه».

(٣) (ل): «الآخرتين»، وهي محتملة في (د) للوجهين.

وأنتم والنسطورية تلعنون من قال: هما[1] جوهر واحد بمشيئة واحدة وطبيعة واحدة، ومن قال: إن اللاهوت تألّم، مع قولكم: إن اللاهوت مولود من مريم! ومع قولكم[2]: المسيح الذي ولدتْه مريم مات وصُلب!

وفي أقوالكم من العجائب المتناقضة التي توجب أنكم ملعونون، بما[3] يطول وصفه. فما منكم من أحد إلا وهو لاعنٌ ملعون، فلعْنُكم مَن قال بهذه المقالات، لا يوجب أنكم على الحق، بل يوجب أن يكون من جملة الملعونين عندكم كطائفة من طوائفكم.

والنصارى طوائف كثيرون مختلفون اختلافا كثيرا.

والطوائف الثلاثة المشهورة في الأزمان المتأخرة منهم= بعضُ طوائفهم، وإلا فهم طوائف كثيرون مختلفون في التثليث والاتحاد.

وتجد كلَّ صنف منهم ـ ومن[4] غيرهم ـ في مقالاتهم يَحكي أقوالًا غير الأقوال التي حكاها الآخرون.

ومِن أجلِّ من جَمَع أخبارهم عندهم: سعيد بن البطريق بترك الإسكندرية، في أثناء المائة الرابعة من دولة الإسلام[5]، وقد بَحَث لهم بحثًا استقصىٰ فيه ـ بزعمه ـ نَصْرَ مذهبهم، وهو مَلَكيٌّ، وقد ذكرتُ كلامه في غير هذا الموضع[6].

(١) المطبوعتان: «إنهما».
(٢) «اللاهوت مولود من مريم، ومع قولكم» ساقط من (ل).
(٣) المطبوعتان: «ما»، خلاف النسخ.
(٤) المطبوعتان: «أو من».
(٥) من (٢٦٣هـ ـ ٨٧٧م) إلىٰ (٣٢٨هـ ـ ٩٤٠م).
(٦) قبل فصلين، في ستة فصول متوالية.



وفيهم من يقول: إن مريم زوجة الله، وفيهم من يجعلها إلهًا آخر كالمسيح.

وفيهم من يثبت أن المسيح ابن الله، الولادة المعقولة[1] المعروفة من الحيوان.

والأمانة التي جعلوها عقيدتهم وأصل إيمانهم في زمن «قسطنطين» بعد المسيح بأكثر من ثلاثمائة سنة، هي وغيرها من أقوالهم الظاهرة= تدل على هذه الأمور المنكرة القبيحة دلالة بَيِّنة.

لكنْ علماؤهم يتأوَّلونها بتأويلات تُناقض مدلولَها، مع فساد تلك المعاني التي يَحملونها عليها عقلًا وشرعًا.

وليست تلك ألفاظَ الأنبياء حتى يقال: حكمُهم في ذلك حكمُ سائر الطوائف من المسلمين وغيرهم، الذين يقولون ما يرونه متشابهًا من كلام الأنبياء، ويقولون: إن الأنبياء تكلَّموا بما لا يَعرف أحدٌ معناه، أو إنهم خاطبوا الجمهور بما أرادوا به تفهيمهم أمورًا ينتفعون بها، وإن كان ذلك كذبًا باطلًا في نفس الأمر.

فإن هؤلاء الطوائف، وإن كان فيهم من الضلال والجهل ما قد بُسط في غير هذا الموضع[2]= فقد فعلوا ذلك في ألفاظ الأنبياء التي لها حُرمة النبوّة.

بخلاف النصارى فإنهم وضعوا عقيدة وشريعة، ليست ألفاظُها منقولةً عن أحد من الأنبياء.

(١) «المعقولة» ليست في (د، ط. النيل)، وقد استعملها المصنف قبل أبواب.

(٢) بياض في (ل) بقدر كلمة.

الوجه الرابع عشر: قولهم: «ويُراد بالأب والابن غيرُ أبوَّة وبنوةِ نكاح، ومن أراد ولادةَ زوجةٍ لعنَّاه».

فيقال: لفظ الولادة المعروف[1]، إنما يكون من أصلين، وإنما يكون بانفصال جزءٍ من الأصلين، وإنما يكون بحدوثِ المولود، سواءٌ أريد ولادةُ الحيوان أو غيرُها، كما تتولّد النار من[2] الزنادين، فإذا قُدِح أحدُهما بالآخر، خرج منهما[3] جزءٌ لطيف، فاستحال نارًا، ثم سَقَط على الحِراق.

وقد توسّع بعضُ الناس في الولادة حتىٰ عبّر به عما يَحدث عن الشيء، وإن لم يكن بانفصال جزءٍ منه، كتولُّد الشعاع عن النار والشمس وغيرها؛ لأن هذا يَحدُث بشيئين أحدهما ما يَصدر عنه من الشمس والنار، والثاني المحلُّ القابل[4] الذي ينعكس عليه، وهو الجُرم المقابِل له الذي يقوم به الشعاع.

فأما ما يحدث عن شيء واحد= فلا يُعرَف أنه يُسمّىٰ ولادة؛ إن قُدِّر وجود ذلك، وكذلك لا يُعرَف ما يَلزمُ الشيءَ الواحدَ أنه يُسمّىٰ ولدًا.

فأما ما يقوم بالموصوف من صفاته اللازمة له، فهذا أبعدُ[5] عن أن يسمَّىٰ هذا الملزومُ[6] ولادة، بل لا تكون الولادة إلا عن أصلين.

وكلُّ من قال: إن لله ولدًا، لزِمه أن يكون له صاحبة بأيِّ وجهٍ فَسَّر الولادة،

---

(١) المطبوع: «المعروفة»، خلافًا للنسخ الخطية والمطبوعة.

(٢) المطبوعتان زيادة: «بين»، وليس في الأصول.

(٣) (ل): «منها».

(٤) المطبوعتان زيادة: «له».

(٥) (ل): «فهو أبعد»، وزيد بعده في المطبوعتين: «شيء».

(٦) كذا، ولعلها «اللزوم».

وأن يكون له ولدٌ حادثًا[1]، ولهذا قال تعالىٰ: ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُواْ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتِۭ بِغَيْرِ عِلْمٍۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٠٠﴾ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [الأنعام: ١٠٠، ١٠١].

فاستفهم تعالىٰ استفهام إنكار؛ ليبيِّن امتناع أن يكون له ولد؛ إذا[2] لم تكن له صاحبة، فإن الولد لا يكون إلا من أصلين، وهذا مما ينبغي أن يُتفطَّن له، فإنَّ تسمية[3] ما يلزم الشيءَ الواحدَ متولِّدًا عنه= لا يُعرف[4]، لاسيّما الصفاتُ القديمةُ الأزليَّةُ اللازمةُ لذات رب العالمين الذي لم يزل ولا يزال موصوفًا بها، فإن صفات العبد اللازمة له، كحياته وقدرته ونحو ذلك= ليست متولِّدة عنه عند جميع العقلاء.

ولا يقول عاقل يَعقِل ما يقول: إن لون السماء وقَدْرها متولِّدٌ عنها، ولا إن قدر الشمس وضوءها القائمَ بها اللازمَ لها متولِّدٌ عنها، ولا يقول أحد: إن حرارة النار وضوءها القائمَ بها متولِّدٌ عنها.

وإنما يقال ـ إن قيل ـ فيما ليس بقائم بها[5]، بل قائمٌ بغيرها، أو فيما هو حادثٌ بعد أن لم يكن، كالشعاع القائم بالأرض والحيطان، وهذا ليس بقائم

---

(١) كذا في النسخ الخطية وط. النيل، بالنصب على الحالية. وفي المطبوع: «حادثٌ»، خلاف الأصول.
(٢) كذا الأصول الخطية والمطبوعة، وفي المطبوع: «إذ».
(٣) المطبوعتان: «جَعْل».
(٤) زيد بعده في المطبوعتين: «لاسيما صفاته القائمة به اللازمة له، كعلمه وحياته»، وليس في الأصول الخطية.
(٥) «بها» سقط من (ل).

بها، بل قائم بغيرها وهو[1] حادثٌ: متولِّدٌ عن أصلَين لا عن أصل واحد.

فأما صفات المخلوق القائمة به اللازمة له، فلا يقول أحدٌ من العقلاء: إنها متولِّدة عنه.

والنصارىٰ يزعمون أن كلمة الله التي يفسِّرونها بعلمه أو حكمته، وروح القدس التي يفسِّرونها بحياته أو قدرته[2]= هي صفة له قديمة أزليّة، لم يزل ولا يزال موصوفًا بها.

ويقولون ـ مع ذلك ـ: إن الكلمة هي مولودة [منه][3]، فيجعلون علمَه القديمَ الأزليَّ متولِّدا عنه، ولا يجعلون حياته القديمة الأزليَّة متولِّدة عنه.

وقد أصابوا في أنهم لم يجعلوا حياته متولِّدة عنه، لكن ظهر بذلك بعضُ مناقضاتهم وضلالهم، فإنه أنواع كثيرة، فإنه إن كانت صفة الموصوف القديمة الأزليَّة[4] [اللازمة] لذاته يقال: إنه[5] ابنه وولده ومتولِّد عنه، ونحو ذلك= فتكون حياتُه ـ أيضًا ـ ابنَه وولدَه ومتولِّدة[6] عنه، وإن لم يكن كذلك= فلا يكون علمُه ابنَه ولا ولدَه ولا متولدًا عنه.

وأفظع[7] من ذلك: أن روح القدس المنفصلةَ عنه القائمةَ بالأنبياء

---

(١) المطبوع: «هو»، بلا عاطف، خلاف الأصول؛ توهمًا أنه مقول القول، وليس كذلك، بل جملة: «متولِّد...».

(٢) المطبوعتان: «وقدرته» خلاف النسخ.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) كذا في النسخ الخطية، وفي المطبوعتين: «اللازمة»، والجمع بينهما أقوم.

(٥) كذا الأصول الخطية، وفي المطبوعتين: «إنها»، وكلاهما متَّجه.

(٦) المطبوعتان: «ومتولدًا».

(٧) المطبوعتان: «وأبلغ»، متقاربان.

والصدِّيقين= لا يقولون إنها ولده ولا إنها متولِّدة عنه، بل يخصُّون ذلك بالكلمة، فلا ينقلون عن أحدٍ من الأنبياء أنه سمَّىٰ شيئًا من صفات الله ابنًا ولا ولدًا، ولا قال: إن علم الله أو كلامه أو حكمته ولدُه أو[1] ابنُه، أو هو متولِّد عنه.

فعُلِم أن القوم في غاية التناقض في المعاني والألفاظ، وأنهم مخالفون للكتب الإلهية كلّها، ولِما فطر الله عليه عبادَه من المعقولات التي يسمُّونها: نواميس عقلية، ومخالفون لجميع لغات الآدميين، وهذا مما يَظهر به فسادُ تمثيلهم، فإنهم قالوا: تولَّدت الكلمة عنه، كما تُولَد الكلمة والحكمة فينا[2] عن العقل.

فيقال لهم: لو قُدِّر أن الأنبياء سمَّوا ذلك ولدًا[3]، فما يتولَّد فينا حادث بعد أن لم يكن، وحدوثه بِتَسَبُّبٍ[4] مِن فعلنا وقدرتنا ومشيئتنا.

فأما صفاتنا[5] اللازمة لنا، التي لا اختيار لنا في اتِّصافنا بها، ولم نزل متَّصفين بها= فلا يقول عاقل: إنها متولِّدة فينا وعنّا.

وأنتم تجعلون صفة الله القديمة اللازمة له التي لم يزل ولا يزال متّصفا بها= متولِّدة عنه.

فلو قُدِّر أن ما ذكرتموه من التولُّد العقليّ [كان] أمرًا معروفًا في اللغة والعقل والشرع= لم يكن لكم أن تجعلوا علم الله وحكمته التي فسَّرتم بها كلمتَه= ابنًا له

---

(١) «أو» سقط من (د).

(٢) «فينا» سقط من (ل).

(٣) كذا الأصول الخطية، وفي المطبوعتين: «تَوَلُّدًا».

(٤) (ل): «سبب»، والمطبوع: «يتسبب»، تصحيف.

(٥) (ل): «قائمًا بصفاتنا»، وكذا كانت في (د)، ثم أُصلح إلىٰ ما أثبتُّه، غير أنه غفل عن إزالة التنوين آخره.

ومولودًا[1] منه، لم يزل مولودا منه؛ لأن هذا باطلٌ عقلًا وشرعًا ولغةً.

أما العقل، فإن صفة الموصوف اللازمة له ـ وإن كان مخلوقًا ـ ليست متولِّدة عنه، فكيف الصفة القديمة للموصوف القديم!

ولو جاز هذا= جاز أن يُجعَل ما كان لازمًا لغيره ولدًا له ومولودًا منه، فيُجعَل كيفيات الأشياء وكمِّياتها متولِّدةً عنها وأمثالها.

ويقال: إن طُول الجسم وعرضَه وعمقَه متولِّدٌ عنه، وإن حياة الحي متولِّدة عنه، وإن القوىٰ والطبائع التي جعلها الله في المخلوقات[2] متولِّدة عنها.

وأما الشرع، فإن هذا لو كان متولِّدًا وهو في بعض اللغات يُسمّىٰ ولدًا= لم يجز أن يُحمَل علىٰ ذلك كلامُ الأنبياء، إلا أن يكون في لغتهم يُسمَّىٰ ولدًا.

وكلُّ من نظر في كتب الأنبياء من علماء النصارىٰ وغيرهم= لم يجد أحدًا من الأنبياء يُسمِّي علم الله وكلمته وحياته ولدًا له، ولا ابنًا له، ولا قال: إن ذلك يَتولَّد[3] عنه.

فقولهم عن المسيح: «**عمدوا الناس باسم الأب والابن وروح القدس**»: إنه أراد بالابن كلمةَ الله القديمةَ الأزليَّة، وأنها متولّدة[4] منه، وإنه أراد بروح القدس حياةَ الله القديمةَ الأزليّة= كذبٌ محض علىٰ المسيح عليه السلام لا يوجد قط في كلامه ولا كلام غيره من الأنبياء أنهم سمَّوا[5] علم الله وحكمته، ولا شيئا من صفاته القائمة به: ابنًا، ولا سمَّوا حياته: روح القدس.

---

(١) (ل): «مولودًا» بلا عطف.

(٢) (ط. النيل): «الحيوان».

(٣) (ل): «متولدًا»، وهي مطموسة في (د).

(٤) (ل): «مولَّدة».

(٥) (د): «يُسمّوا»، وكذا بعده بسطر.

وأما اللغة، فإن هذا التعبير الذي ذكروا ـ وهو[1] تسمية صفات الموصوف اللازمة له ولدًا وابنًا ومتولِّدًا ـ لا يُعرف في لغات بني آدم المعروفة.

وقد يتبنَّىٰ الرجل ولدَ غيره فيتَّخذُه ولدًا ويجعلُه بمنزلة الولد، وإن لم يكن متولِّدًا عنه، كما كانت تفعله أهل الجاهلية من العرب وغيرهم، ولهذا نزَّه الله ـ تعالىٰ ـ نفسَه عن الولادة وعن اتخاذ الولد فقال تعالىٰ: ﴿أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَـٰذِبُونَ﴾ [الصافات:١٥١- ١٥٢].

وقال تعالىٰ: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ۖ وَخَرَقُوا۟ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَـٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٠٠﴾ بَدِيعُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَـٰحِبَةٌ ۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام:١٠٠، ١٠١].

وقال تعالىٰ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٣ـ٤].

وأما اتخاذ الولد، ففي مواضع متعددة، كقوله تعالىٰ: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾ [الإسراء:١١١].

وقوله: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۗ سُبْحَـٰنَهُۥ ۖ بَل لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ كُلٌّ لَّهُۥ قَـٰنِتُونَ ﴿١١٦﴾ بَدِيعُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة:١١٦- ١١٧].

وقوله: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَـٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَـٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا

(١) «وهو» ليست في (ل)، ومطموس في (د)، ولعلها ليست موجودة.

يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ ﴿٢٨﴾ ۞ وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ ﴾ [الأنبياء:٢٦-٢٩][1].

وقوله: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [المؤمنون:٩١].

وقوله: ﴿ لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّٱصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ ۖ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ﴾ [الزمر:٤].

وأهل الكتاب يَذكرون أن في كتبهم تسميةَ عباد الله الصالحين ابنًا، وتسمية الله أبًا، وتسمية المصطفين أبناء، وهذا إذا كان ثابتًا عن الأنبياء، فإنهم لا يعنون به إلا معنىً صحيحًا.

واللفظ قد يكون له في لغة معنىً، وله معنىً آخر في لغةٍ أخرىٰ غير ذلك[2]، والمرادُ بهذا الولدِ والابنِ= لا ينافي كونه مخلوقًا مربوبًا عبدًا لله ﷻ.

وأما تسمية شيءٍ من صفات الله ابنًا أو ولدًا، فهذا لا يُعرف عن أحد من الأنبياء، ولا الأمم أهل اللغات سوىٰ مبتدعة النصارىٰ.

ولم يَبق للتولُّد إلا معنيان: أحدهما: أن يَنفصل عنه جزء.

والثاني: أن يَحدُث عنه شيء، إما باختياره، وإما بغير اختياره وقدرته، كحدوث الشعاع عن النار والشمس.

---

(١) زيد بعده في المطبوعتين تمامُ الآية، خلافًا للنسخ الخطية.

(٢) في النسختين الخطيتين: «كغير ذلك» بزيادة الكاف! وسقط قوله: «معنىٰ آخر» من (ط. النيل)، وفي المطبوع: «وله في لغة أخرىٰ معنىٰ غير ذلك»، خلاف النسخ.

وكلٌّ من الأمرين لا يكون إلا عن أصلين، ولا بُدَّ أن يكون حادثًا، لا يكون من صفاته اللازمة له، فيَمتنع أن يتولَّد عنه شيء إن لم يكن معه أصلٌ آخر يتولّد عنهما.

والتولُّد عنه بغير قدرته ومشيئته ممتنعٌ عند أهل الملل، المسلمين واليهود والنصارىٰ وسائر الأمم، سوىٰ طائفة من المتفلسفة يقولون: إنه موجبٌ بذاته مستلزمٌ[1] لِمَا يصدر عنه، فهؤلاء قولهم يناسب هذا التولد.

والنصارىٰ تُكفِّر هؤلاء، لكن قد ضاهوهم في القول، كما قال تعالىٰ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ۖ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ ۖ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ ۚ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠].

وهذا قاله طائفة من اليهود، وهو معروف عن شخص يقال له فِنْحاص بن عازُورا وأتباعه[2].

قال أبو محمد بن حزم[3]: «والصَّدوقيّة طائفة من اليهود نُسبوا إلىٰ رجل يقال له: «صَدُوق»[4]، وهم يقولون ـ من بين سائر اليهود ـ: إن

---

(١) المطبوع: «مستلزمًا»، خلاف سائر الأصول.

(٢) ذكره الطبري في «تفسيره»: (٨/ ٥٥٥)، والماوردي في «النكت والعيون»: (٢/ ٢٥٣)، وابن الجوزي في «زاد المسير»: (٣/ ٤٢٤).

(٣) في «الفَصْل»: (١/ ٨٢).

(٤) وهو الكاهن الأعظم في عهد سليمان ﷺ، وقد توارث ذريتُه هذا المنصب جيلًا بعد جيلٍ، حتىٰ عام (١٦٢ق. م).

و«الصدوقيون»: فرقة دينية يهودية، وضَرْبٌ سياسيّ يمثِّل النُّخبة اليهودية من أمراء «اورشليم»، كان لهم تأثير في الجانبين السياسي والاقتصاديّ، أما الدين فقد ارتبط بالهيكل وطقوسه فحسب، دون قاعدة دينية قوية؛ لذا أنكروا اليوم الآخر، والتلمودَ، والملائكة، واهتمُّوا بالتفسيرِ الحرفيِّ للتوراة، وقد انتهىٰ وجود هذه الطائفة مع خراب الهيكل، عام (٧٠م) علىٰ يد الرّومان. ينظر: «تاريخ الديانة اليهودية»: (ص/ ٢٢٤).

العُزَير[1] ابن الله، وكانوا بجهة اليمن».

ولكن المتفلسفة الذين يقولون بصدور العقول والأفلاك عنه، وإن سُمِّي ذلك تولُّدًا[2]، فهم يجعلون ولدَه منفصلًا عنه، لكن يُثبتون ولدًا قديمًا أزليًّا صَدَر عنه بغير اختياره، ويَجعلون الشيء الواحد متولِّدًا عنه.

وسائر الطوائف الذين أثبتوا لله ولدًا، جعلوه حادثًا منفصلًا عنه.

فأما جَعْل صفتِه القائمةِ به ولدًا[3] ومولودًا= فهذا لا يُعرَف عن غير النصارىٰ، فإذا أثبتوا له ولدًا وابنًا غير مخلوق، والصفةُ[4] القائمة به اللازمة له لم تتولّد عنه ولا تُسمَّىٰ ابنًا ولا ولدًا عند أحد من الأنبياء وغيرهم= تَعيَّن أن يكون الولد إما جزءًا منفصلًا عنه، وإما معلولًا له صادرًا عنه بغير قدرته ومشيئته، وأيَّ القولين قالوه فهم فيه كفار مضاهئون لقول الذين كفروا من قبل.

وبعض علمائهم وإن أنكر ذلك لكنهم يقولون ما يستلزم ذلك، ويُشبِّهونه بالشعاع من الشمس، ويقولون عن الروح: هو منبثق من الله خارج منه.

وهذا كله يناسب الولادة التي هي خروجُ شيءٍ منه، أو حدوثُ شيءٍ عنه بغير اختياره ومشيئته، ولا بُدَّ له ـ مع ذلك ـ من محلٍّ يقوم به؛ فإن الشعاع لا يقوم إلا بالأرض.

والأمر المُنبَثِق الخارجُ مِن غيره، إما أن يكون جوهرًا قائمًا بنفسه، أو صفة قائمة بغيرها.

(١) (ط. النيل): «العزيز»، وكذا كانت في (د)، ثم أزيل إعجام الأخير.

(٢) (ل): «مولدًا».

(٣) المطبوعتان زيادة: «له» وليس في الأصول.

(٤) (ل): «والصفات».



فإن كان جوهرًا، فقد انفصل من الرب جزء.

وإن كان عرضًا، فلا بدَّ له من محلٍّ، فيكون متولّدًا عن أصلين.

وتشبيههم بتولّد الكلام عن العقل تشبيهٌ باطل؛ فإن ذلك يحصل بقدرة الإنسان ومشيئته، وهو حادثٌ بعد أن لم يكن.

هذا إذا عُرف أن ما يقوم بقلب الإنسان من عِلمٍ وحكمة، يقال: إنه متولِّد[1] عنه، ويقال: إنه ابنه، مع أن هذا أمرٌ غير معروف في اللغات، ولو كان معروفًا في لغة بعض الأمم= لم يَجُزْ أن يفسَّر به كلامُ الأنبياء، إن لم يكن معروفًا في لغتهم.

وأما ما يدَّعونه، فإنهم يقولون: إن الكلمة لازمةٌ لذات الله أزلًا وأبدًا، وهي مولودة[2] منه، مع أنها غير مصنوعة= فهذا كلام متناقض باطل من وجوه.

فإن المتولد عن الشيء لا يتولّد إلا عنه وعن غيره، وأما الشيء الواحد فلا يتولّد عنه وحده شيء.

وأيضا، فإن ما تولّد عن غيره لم يكن إلا[3] حادثًا، وأما الصفة القديمة اللازمة لذات الرب فليست مولودة له[4]، ولا متولِّدة عنه، بل هي قائمة به لازمة لذاته.

وأيضًا، فإن المولود اسمُ مفعول، يقال: ولده يَلِده فهو مولود، وهذا لا يقال إلا في الحادث المتجدِّد، فإنه مفعولُ فِعْل الوالد. والقديم الأزليّ لا يكون مفعولًا مولودًا.

---

(١) المطبوعتان: «يتولَّد».

(٢) (ل): «متولدة»، وكذا كان في (د)، ثم أصلح إلى المثبت.

(٣) «إلا» سقط من المطبوع!

(٤) «له» ليس في (ل)، وألحقت في (د).

وأيضًا، فتسمية الصفة القديمة الأزليّة مولودًا وابنًا، لا يوجد في كلام أحد من الأنبياء ـ عليهم السلام ـ.

فهَبْ أن هذا مما يسوغ لنا في اللغة أن نقوله= لكن[1] لا يجوز أن نُحدِثَ لغةً غير لغة الأنبياء، ونحمِلَ كلام الأنبياء[2] عليها؛ فإن هذا كذب عليهم.

وهكذا تفعل النصارىٰ وأمثالهم من أهل التحريف بكلام الأنبياء، يحدثون لهم لغة تخالف لغة[3] الأنبياء، ويحملون كلامهم عليها[4].

مثال ذلك: أن الأنبياء أخبروا بأن الله إله واحد، وكفَّروا مَن أثبت إلهين اثنين، وأمروا بالتوحيد ودعَوا إليه، وحرَّموا الشرك وكفَّروا أهله، وأخبروا أن الله واحد أحد، وكان مرادهم بذلك توحيده، وأنه لا يجوز أن يُعبَد إلا الله، وأنه لا يستحقّ العبادة إلا هو، ليس مقصودهم بذلك نفي صفاته.

فلم يقصدوا بلفظ «الأحد» و«الواحد» أنه ليس له عِلم ولا قدرة ولا شيء من الصفات.

فجاء طائفة من أهل البدع، ففسّروا[5] اسم «الواحد» و«الأحد» بما جعلوه اصطلاحًا لهم، فقالوا: الواحد الذي ليس فيه تركيب ولا ينقسم، ولو كان له صفاتٌ لكان مركَّبًا، ولو قامت به الصفات لكان جسمًا، والجسم مركب من الجواهر المنفردة، أو من المادّة والصورة، فلا يكون أحدًا ولا واحدًا.

---

(١) «لكن» سقط من (ل).

(٢) (ل): «ونحمل كلامهم».

(٣) المطبوع: «مخالفة للغة»، و(ط. النيل): «مخالفةً لغة»، خلاف النسخ.

(٤) كذا في (د)، وفي المطبوعتين: «كلام الأنبياء عليه». ومن قوله: «فإن هذا كذب عليهم ... الخ» مؤخَّر في (ل) بعد سبع أوراق تقريبًا، وهو بهذا الموضع أليق.

(٥) زيد بعده في المطبوعتين: «لفظ»، خلافًا للنسخ.

فيقال: هذا الذي قالوه، لو قُدِّر أنه صحيح في العقل واللغة، فليس هو لغةَ الأنبياء التي خاطبوا بها الخلق، فكيف إذا لم يكن هذا الواحدُ من لغة أحدٍ من الأمم؟

بل جميع الأمم تُسمِّي ما قام به الصفات واحدًا، بل يسمّونه وحيدًا، وقد يُسمُّونه في غير الإثبات[1] أحدًا، كقوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦]، وقوله: ﴿ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر:١١]، وأمثال ذلك.

وأما البحث العقلي في هذا، فقد بسطناه في غير هذا الموضع[2]، وبينَّا أن ما يسمّيه هؤلاء المتفلسفة تركيبًا، كقولهم: إن الشيء مركّب من وجودٍ وماهية، وقولهم: إن الأنواع مركّبة من الأجناس والفصول= هو باطل عند[3] جمهور العقلاء.

وليس في الخارج إلا ذات متّصفة بصفات، ليس في الخارج وجود قائمٍ[4] بنفسه، وماهيّة أخرىٰ غير هذا الشيء الموجود القائم بنفسه مثلا.

ولكن قد يُعنىٰ بلفظ «الماهية»[5]: ما يُتصوَّر في الأذهان، وبالوجود:

---

(١) (ل): «الأسباب»، والصواب ما أثبتُّه. والمراد: أن اسم «الأحد» لم يَرِد في سياق الإثبات إلا لله، ولا يُستعمَل في حق غير الله إلا مع الإضافة أو في غير الإثبات. كقوله تعالىٰ: ﴿قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾، ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾، وكالآيات الواردة هنا. «بيان تلبيس الجهمية»: (٣/ ١٩٣)، «درء التعارض»: (٧/ ١٢١). (٣/ ٤٤٢)، (٥/ ٨٧).

(٢) «درء التعارض»: (٣/ ٤٤٢)، (٥/ ٨٧، ١٣٨) وما بعدها.

(٣) زيد بعده في المطبوعتين: «جميع»، وليس في النسخ الخطية.

(٤) (د): «القائم»، وهو ما في المطبوعتين.

(٥) كذا في (ل)، ولم تحرر في (د)، والمطبوعتان: «ماهية».



ما يوجد في الأعيان[1]، فهذه الماهية غير هذا الموجود، وحينئذ فيقال: هذه الماهية غير هذا الوجود.

وكذلك[2] قولهم: إن الإنسان الموجود في الخارج مركّب من الجنس والفصل، فإن الإنسان الموجود هو ذاتٌ متصفة بصفاتٍ، هو وغيره من الموجودات.

ولكن يُتصوَّر في الذهن ما هو مركّب من الحيوان والناطق، كما يُتصوَّر ما هو مركَّب من الحيوان والضاحك، وهذا تركيبٌ ذهني[3] لا تركيبٌ في الخارج، وقد بُسط هذا في غير هذا الموضع[4].

وتَبيَّن[5] أن ما جعلوه من الصفات داخلًا في الماهيّة، وما جعلوه خارجًا عنها لازمًا لها، وما هو مجموعُ أجزاء الماهيّة= يَرجع عند التحقيق إلىٰ ما هو مدلولٌ عليه بالتضمُّن والالتزام والمطابقة.

ومن ذلك: تركيب[6] الجسم من الجواهر المفرَدة، أو من المادَّة والصورة.

وأكثر العقلاء يُنكِرون تركُّب[7] الجسم من هذا وهذا[8].

---

(١) زيد بعده في المطبوعتين: «وحينئذ»، وليس في الأصول الخطية.
(٢) (ل): «ولكن كذلك».
(٣) (ل): «وقفيٌّ».
(٤) تقدم قريبًا، وينظر: «منهاج السنة النبوية»: (٥/ ٤٥٣) وما بعدها.
(٥) (ل): «وبين».
(٦) (ل): «تركُّب».
(٧) المطبوع: «تركيب»، خلافًا للنسخ.
(٨) زيد بعده في المطبوعتين: «كما قد بُسط في موضع آخر».

والمقصود هنا، أن كلام الأنبياء لا يجوز أن يُحمَل إلا علىٰ لغتهم التي[1] عادتُهم أن يخاطبوا بها الناس، لا يجوز أن يُحدث أحدٌ لغة[2] غير لغتهم، ويَحمِل كلامهم عليها.

بل إذا كان لبعض الناس ـ عادةٌ ولغةٌ ـ يخاطِب بها أصحابَه، وقُدِّر أن ذلك يجوز له= فليس له أن يجعل[3] ذلك لغةَ النبي، ويحمِل كلامَ النبي علىٰ ذلك.

ومن هذا إخبار الأنبياء بأن الله يقول ويتكلّم وينادي ويناجي، وأنه قال كذا وتكلّم بكذا، ونادىٰ موسىٰ ونحو ذلك.

والمعروف في لغتهم ولغة سائر الأمم، أن المتكلّم من قام به الكلام، وإنْ كان متكلمًا بقدرته ومشيئته. لا يُعرَف في لغتهم أن المتكلم من أَحدث كلامًا منفصلًا عنه، ولا أن المتكلم من قام به الكلامُ بدون قدرته ومشيئته.

فليس لأحد ـ إذا جعل اسم المتكلِّم لمن يُحدِث كلامًا بائنًا عنه، أو من قام به بدون قدرته ومشيئته ـ أن يُحمَل كلامُ الأنبياء علىٰ هذا.

بل المتكلّم ـ عند الإطلاق ـ من تكلَّم بقدرته ومشيئته، مع قيام الكلام به. وهذا هو المعروف في لغة الأنبياء وسائر الأمم عند الإطلاق، ونظائر هذا متعددة.

فمن فسَّر كلامَ الأنبياء بغير لغتهم المعروفة= فهو[4] ممن بَدَّل كلامهم وحرَّفه، والنصارىٰ من هؤلاء.

---

(١) المطبوع زيادة: «من» وليس في الأصول الخطية، ولا (ط. النيل).

(٢) «لغة» ليس في (ل)، و«أَحَدٌ» ليس في (د).

(٣) المطبوع: «يحمّل»، خلاف الأصول.

(٤) المطبوع: «فهم» تصحيف.

وكذلك اسم العادل والظالم ونحوهم[1]، فإن المعروف من[2] كلام الأنبياء وغيرهم= أن العادل من قام به العدل، وفَعَل العدلَ بمشيئته وقدرته.

والظالم من قام به الظلم، وفَعَله بقدرته ومشيئته. لا يُسمُّون من لم يقم به الظلم، ولكن قام بغيره= ظالـمًا[3]؛ لكونه[4] قد جُعِل ذلك فاعلًا له، ولا يُسمُّون من لم يفعل الظلم ـ ولكن فَعَله غيرُه فيه ـ ظالـمًا.

فمَن جَعَل الظالم والكافر والفاسق من لم يَفعل شيئًا من ذلك ولكن فَعَله غيرُه فيه، أو جَعَل الظالمَ من لم يَقُم به ظلمٌ فَعَله، ولكن جَعَله[5] غيرُه متّصفًا به= ظالما= فقد خَرَج عن المعروف من كلام الأنبياء وغيرهم.

وأبلغُ من ذلك: أن المحدَث والحادِث في لغة جميع الأمم لا يُسمَّىٰ به إلا ما كان بعد أن لم يكن، والمخلوق أبلغُ من المحدَث والحادث، فليس لأحدٍ إذا أَحدث اصطلاحًا سَمَّىٰ به القديمَ الأزليّ الذي لم يزل موجودًا، ولكنه زعم أنه معلولٌ لغيره فسمّاه محدَثًا بهذا الاعتبار= أن يقول: أنا أَحمل كلام الأنبياء الذي أَخبروا به: أن السماوات والأرض وما بينهما مخلوق أو مصنوع أو مفعول[6] أو محدث أو نحو ذلك من العبارات= علىٰ أن مرادهم بذلك أنه معلول، مع كونه قديمًا أزليًّا لم يزل.

وأما لفظ «القديم» فهو في اللغة المشهورة التي خاطبنا بها الأنبياء، يراد به

---

(١) كذا الأصول الخطية وط. النيل، وتخريجه مشهور، وفي المطبوع: «ونحوهما».

(٢) (ل): «في».

(٣) «ظالمًا» سقط من المطبوع.

(٤) المطبوع: «لكون».

(٥) النسخ الخطية والمطبوعة: «جعل»، والصواب ما أثبت.

(٦) المطبوع: «معقول»، خلاف النسخ الخطية والمطبوعة.



ما كان متقدمًا علىٰ غيره تقدُّمًا زمانيا، سواء سبقه عدَمٌ أو لم يسبقه، كما قال تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ﴾ [يس:٣٩]، وقال تعالىٰ: ﴿تَٱللَّهِ إِنَّكَ لَفِى ضَلَٰلِكَ ٱلۡقَدِيمِ﴾ [يوسف:٩٥]، وقال «الخليل»: ﴿قَالَ أَفَرَءَيۡتُم مَّا كُنتُمۡ تَعۡبُدُونَ ۝٧٥ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلۡأَقۡدَمُونَ ۝٧٦ فَإِنَّهُمۡ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء:٧٥-٧٧].

فلهذا كان القديم الأزليّ الذي لم يزل موجودًا، ولم يَسبقْه عدمٌ= أحقّ باسم القديم من غيره.

وليس لأحد أن يَجعل القديمَ والمتقدّم اسمًا لما قارن غيرَه في الزمان؛ لزعمه أنه متقدم عليه بالعلة، ويقول: إنه متقدم علىٰ غيره وسابقٌ له بهذا الاعتبار، وإن ذلك المعلولَ متأخرٌ[1] عنه بهذا الاعتبار، ثم يَحمِل ما جاء من كلام الأنبياء وأتباع الأنبياء وعموم الخلق علىٰ هذا الاصطلاح لو كان حقًّا، فكيف إذا كان باطلًا؟!

وما ذكره من التقدُّم والسبق والتأخر بغير الزمان= أمرٌ غير موجود ولا معقول، ولا يُعرَف في الوجود مَن فَعَل شيئا وكان علةً فاعلةً له إلا وهو متقدِّم عليه سابق له، ليس مقارنًا له في الزمان البتّة، بل يتقدَّم[2] عليه تقدُّمًا زمانيًّا.

وكل ما[3] يُعرَف أنه سببٌ أو علّة فاعلة= فإنه متقدِّم علىٰ مُسبَّبه ومعلولِه، لكن قد يكون متصلًا به ليس بينهما زمان آخر، فيقال: ليس هذا متأخرا عن هذا؛ أي هو متَّصل به ليس بينهما فصل. ويقال: ليس ذلك متقدّمًا علىٰ هذا؛ أي ليس بينهما زمان، بل هو متَّصل به.

---

(١) (ل): «وإن كان المعلول متأخرًا».

(٢) المطبوعتان: «متقدم».

(٣) المطبوع: «من»، تصحيف.



إذ قد يراد بلفظ التقدُّم هذا، كقول النبي ﷺ: «**الجنازة متبوعةٌ، وليست بتابعة، ليس منها**[1] **من تقدّمها**»[2]؛ أي من كان قد تقدَّمها، حتىٰ لم يكن قريبًا منها، لم يكن تابعًا لها.

كما جاء في الحديث الآخر: «**الراكب خلف الجنازة، والماشي أمامها ووراءها، وعن يمينها ويسارها، قريبًا منها**» رواه أبو داود وغيره[3] ، وهو أَبْيَنُ حديث روي في هذا الباب في هذا الحكم، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ﴾ [يس:٤٠] أي: لا يتقدَّم عليه، بحيث يكون بينهما انفصال، بل كلٌّ منهما متصل بالآخر.

والمقصود هنا: أن معرفة اللغة التي خاطَبَنا بها الأنبياءُ، وحَمْلَ كلامهم

---

(١) كذا، وفي لفظ آخر عند أحمد (٣٧٣٤): «ليس منا»، واستظهره الشيخ أحمد شاكر في تعليقه علىٰ «المسند»: (٣/ ٥٠٠).

(٢) أخرجه أحمد (٣٩٣٩، ٣٩٧٨، ٤١١٠)، وابن ماجه (١٤٨٤)، والترمذي (١٠١١) من طرق عن يحيىٰ بن عبد الله الجابر التيمي عن أبي ماجدة (أو أبي ماجِدٍ) عن ابن مسعود، قال أبو عيسىٰ: «هذا حديث لا نعرفه من حديث ابن مسعود، إلا من هذا الوجه. وسمعت محمد بن إسماعيل يضعف حديث أبي ماجد هذا.. وأبو ماجد رجل مجهول لا يعرف» اهـ. وقيل ليحيىٰ: من أبو ماجد هذا؟ قال: طائر طار فحدثنا! ويحيىٰ التيمي ضعفه ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وقال أحمد: ليس به بأس. وقد ضعَّف الحديثَ البخاريُّ، وابنُ عديٍّ، والترمذيُّ، والنسائيُّ، والبيهقيُّ. ينظر: التلخيص الحبير (٢/ ٢٢٩). والمصنف إنما ساق الحديث استئناسًا به في بيان مسألة لغوية عقلية، لا لاستنباط حكم شرعي، وفَرْقٌ بين المقامين.

(٣) أخرجه أحمد (١٨١٧٤)، وأبو داود (٣١٨٠) والبيهقي في الكبرىٰ (٤/ ٨)، والحاكم (١/ ٣٦٣)، وأخرجه دون ذكر القُرْبِ من الجنازة: أحمد (١٨١٦٢، ١٨٢٠٧)، والترمذي (١٠٣١)، والنسائي (١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٨) وابن ماجه (١٤٨١) كلهم من طرق عن زياد بن جبير عن أبيه عن المغيرة بن شعبة، وقد اختلف علىٰ زياد في رفعه ووقفه، ورجح الرفع: ابن حبان، والترمذيُّ وقال: «حسن صحيح»، والحاكم وقال: «صحيح علىٰ شرط البخاري»، ورجَّح الوقفَ: الدارقطني في العلل (٧/ ١٣٤). ينظر: التلخيص الحبير (٢/ ٢٣٢) وما قبلها، والإرواء (٣/ ١٦٩-١٧٠).



عليها= أمرٌ واجبٌ متعيِّن، ومَن سلك غير هذا المسلك، فقد حرَّف كلامهم عن مواضعه، وكذَب عليهم وافترىٰ.

ومثل هذا التحريف والتبديل قد اتفق المسلمون واليهود والنصارىٰ علىٰ أنه وقع فيه خلقٌ كثير من أهل الكتب الثلاثة، وأن التوراة والإنجيل حُرِّفا بهذا الاعتبار، وكذلك القرآن حَرَّفه أهل الإلحاد والبدع بهذا الاعتبار[1].

فأهل[2] الكتاب نقلوا عن الأنبياء أنهم تكلّموا بلفظ الأب والابن، ومرادهم ـ عندهم ـ بالأب: الرب، وبالابن: المصطفىٰ المختار المحبوب.

ولم يَنقل أحدٌ منهم عن الأنبياء أنهم سمَّوا شيئًا من صفات الله ابنًا، ولا قالوا عن شيء من صفاته: إنه تولّد عنه، ولا إنه مولودٌ له.

فإذا وُجد في كلام المسيح ـ عليه السلام ـ أنه قال: «**عمِّدوا الناس باسم الأب والابن وروح القدس**» ثم فسَّروا الابنَ بصفة الله القديمة الأزليّة= كان هذا كذبًا بيِّنًا علىٰ المسيح، حيث لم يكن في لغته أن لفظ الابن يُراد به صفةُ الله القديمة الأزلية.

وكذلك إذا لم يَكن في كلام الأنبياء أن حياة الله تُسمَّىٰ روح القدس، وإنما يريدون بروح القدس ما يُنزله الله تبارك وتعالى علىٰ الأنبياء والصالحين ويؤيِّدهم به[3]= كان تفسيرُ قول المسيح: «روح القدس»: أنه أراد حياة الله= كذبًا علىٰ المسيح.

---

(١) (ل) زيادة: «فإن هذا كذب محض عليهم، وهكذا تفعل النصارىٰ وأمثالهم من أهل التحريف لكلام الأنبياء، يُحدِثون لهم لغةً تخالف لغة الأنبياء، ويَحملون كلام الأنبياء عليها»، وكذا كانت هنا في (د)، ثم ضرب عليها، وألحقت بالكلام السابق، كما تقدم التنبيه إليه.

(٢) (ل): «فإن أهل».

(٣) «به» سقط من المطبوعتين.



وهذا ـ من بعض الوجوه ـ أفسدُ من قول بعض المتفلسفة: إن العقول والنفوس والفلك[1] معلولة له متولِّدة عنه، لازمة له أزلًا وأبدًا، وإن كان هذا أيضا باطلًا[2] في صريح العقل، كما هو كُفرٌ بما أَخبرتْ به الأنبياء، كما قد بُسط في موضع آخر[3]، فإنه لا يَصدُر شيءٌ عن فاعلٍ إلا شيئًا[4] بعد شيءٍ= لا يُتصوَّر أن يكون المفعولُ مقارِنًا للفاعل لا يتأخّر عنه، ولا يكون التولُّد إلا عن أصلين.

والواحد من كل وجهٍ الذي ليس له صفة ثبوتية= لا وجود له، ولو كان له وجودٌ= لم يَصدر عنه وحده شيءٌ، كما قد بُسط الكلام على ذلك في مواضع أُخَر[5].

ومما يوضح ذلك: أن خواص النصارىٰ وعلماءهم مع تجويزهم أن يقال: إن المسيح ابن الله= يلزمهم أن تكون مريمُ صاحبةَ الله وامرأته، كما قال ذلك من يغلو منهم، ومنهم من يجعل مريم إلهًا مع الله، كما جَعَل المسيح إلهًا.

فإن قالوا بذلك= جعلوا لله صاحبة وولدًا، وجعلوا المسيح ابن مريم وأُمَّه مريمَ[6] إلهين من دون الله، كما فَعل ذلك من فَعَله منهم.

فإنهم يعبدون مريم ويَدْعونها بما يدعون به الله ـ سبحانه ـ والمسيح، ويجعلونها إلها كما يجعلون[7] المسيح إلهًا، فيقولون: يا والدة الإله، اغفري لنا وارحمينا، ونحو ذلك، فيَطلبون منها ما يَطلبونه من الله ﷻ.

---

(١) المطبوع: «والأفلاك»، خلاف النسخ الخطية والمطبوعة.

(٢) (د، ل، ط. النيل): «باطل» سهوٌ.

(٣) ينظر: «درء التعارض»: (٣/ ٦٢ ـ ٧٢)، (٨/ ٢٦٨ ـ ٢٧٤).

(٤) المطبوعتان: «فاعل الأشياء»!

(٥) ينظر: «الرد علىٰ المنطقيين»: (ص/ ٢١٤)، و«شرح الأصبهانية»: (ص/ ٣٢١)، و«مجموع الفتاوىٰ»: (١٧/ ١٠٣، ٢٨٧).

(٦) «مريم» سقط من المطبوعتين.

(٧) (ل): «يجعلوا في».

ومنهم من يقول عن مريم: إنها صاحبة الله ﷻ.

وبيان لزوم ذلك: أن المسيح ـ عندهم ـ إنسان تام وإله تام، ناسوت ولاهوت، فناسوته من مريم، ولاهوته الكلمة القديمة الأزلية، وهي الخالق عندهم.

فالمسيح بين[1] أصلين، ناسوت ولاهوت، فإذا كان الأب هو الله ـ عندهم ـ والكلمة المولودة عن الأب ابن الله= فمعلوم أن اللاهوت لما التحم بالناسوت ليصير منهما المسيح ازْدَوَجَ به وقارنه، وهذا معنىٰ الزوجيّة.

فكما أنهم قالوا: إن الولادة عقليّة لا حسيّة، فكذلك الازدواج والنكاح عقليٌّ لا حسيٌّ، فإن اللاهوت ـ علىٰ قولهم ـ ازدوج بناسوت مريم ونكَحَها نكاحًا عقليًّا، وخُلِق المسيح من هذا وهذا[2].

وهم يقولون في الأمانة: إن المسيح تجسَّد من مريم ومن روح القدس.

فإن فسّروا روح القدس بجبريل ـ كما يقوله المسلمون ـ فهو الحق، وبطل قولهم، لكنهم يقولون: روح القدس هو الأقنوم الثالث، كما يقولون في الكلمة، وهو اللاهوت عندهم.

فهم قد ذكروا أنه تجسَّد من الناسوت واللاهوت، فيلزمهم علىٰ هذا أن يكون المسيح هو الابن، وهو روح القدس، فيكون أقنومين، لا أقنومًا واحدًا، وقد تقدم تناقضهم في هذا.

والمقصود هنا، أنهم إذا قالوا: إن الرب أو بعض صفاته اتّحد بما خلق من

---

(١) (د): «من».

(٢) «وهذا» ليس في (ل).



مريم، فلا بُدَّ أن يحصل[1] له اتصالٌ بمريم قبل اتصاله بما خلق منها، وذلك هو معنىٰ النكاح والازدواج.

وعند جمهور النصارىٰ أن مريم ولدت اللاهوت كما ولدت الناسوت، وهي أمُّ اللاهوت، ويقولون في دعائهم: يا والدةَ الإله.

واللاهوت الذي ولدتْه مريم هو ـ عندهم ـ ربُّ العالمين، واللاهوت اتحد بالناسوت عندهم، من حينِ خَلْق الناسوت في بطن مريم، لم يَحدُثْ بعد الولادة.

فإذا جاز أن يكون لرب العالمين عندهم أمٌّ ولدتْه بوجهٍ من الوجوه= فإمكانُ أن يكون له صاحبةٌ وزوجةٌ أولىٰ وأحرىٰ، وليس في ذلك ما يُحيله[2] العقل والشرع إلا وهو لكونها أُمًّا للاهوت أشدُّ إحالةً.

فإن جاز أن يكون للاهوت أمٌّ، والأمُّ أصلٌ، فَلَأَنْ يكون له صاحبةٌ هي زوجةٌ ونظيرٌ= أقرب وأولىٰ، فإن من المعلوم أنَّ وَلَدَ الشيء المتفرِّع[3] المتولِّد عنه= أنقصُ بالنسبة إليه من نظيره.

فإذا قالوا: إن لرب العالمين ولدًا اتَّحد بالناسوت هو نظيره المساوي له في الجوهر، وقالوا: إن الناسوت أُمُّ هذا المسيح الذي هو الله وهو ابن الله، وقالوا: إن الناسوت مريم، وَلَد اللاهوتَ، كما وَلَد الناسوتَ، ولم يكن هذا عيبًا يُنزَّه الرب عنه= فَلَأَن يجعلوا[4] أُمَّ هذا الولدِ الذي حَبِلتْ به واتَّحد به اللاهوت

---

(١) (ل): «يجعل».

(٢) (ل): «مما يخيله».

(٣) المطبوعتان: «أن ولد ذلك الشيء وهو المتفرع»، خلاف النسخ.

(٤) زيد بعده في المطبوعتين: «له» وليس في الأصول الخطية.

وهو منها، وولَدت اللاهوت= صاحبةً وزوجةً للأب، أولىٰ وأحرىٰ، وإلا فكيف تلد ابنه الذي هو اللاهوت ولا تكون صاحبته وامرأته؟!

وهم يقولون: نحن[1] سمّينا علمه مولودًا عنه؛ لكونه تولَّد عنه تولُّد الكلمة عن العقل، وهذا الولد اتَّحد بالناسوت فسمَّينا المجموعَ ولدًا.

وبهذا يفرِّقون بين كون المسيح ابنًا وغيرِه من الأنبياء يسمىٰ ابنًا.

فإنهم يقولون: هؤلاء أبناءُ بالوضع، والمسيحَ ابنًا[2] بالطبع؛ أي أولئك سُمُّوا أبناء بمشيئة الرب وقدرته؛ لأنه اصطفاهم.

والكلمةُ التي جعلوها متَّحدة بالمسيح هي عندهم متولِّدة عن الله تولُّدًا قديمًا أزليًّا، لا يتعلق بمشيئته وقدرته، ولهذا قالوا: مولودٌ غير مصنوع، فإن القديم الأزليَّ ـ مع كونه قائمًا بذاته ـ لا يكون مصنوعًا عند أحد من العقلاء، ولا القائلين بقِدَم العالم!

فإذا كانت الكلمة اتَّحدت بالمسيح المخلوق من مريم والتحمتْ به، فإذا قيل ـ مع ذلك ـ: إن القديم مسَّ المحدَث أو لاصَقَه أو باشرَه= كان أيسرَ من هذا كله[3]، ولهذا كان الحلولُ أسهلَ من الاتحاد.

---

(١) «نحن» سقط من (ل).

(٢) كذا بالنصب في الأصول الخطية، ويمكن تخريجه علىٰ أوجه، منها النصب علىٰ المفعولية لفعل محذوف، تقديره: «وجعلوا المسيح ابنًا».

(٣) زيد بعده في المطبوعتين: «والمسيح وُلِد ولادةً حادثةً عندهم، غيرَ الولادة القديمة التي للكلمة، فيَلزمُ أن تكون مريمُ قد صارت زوجةً وامرأةً، بل نُكِحتْ نكاحًا حادثًا يناسب تلك الولادة المحدَثة، قال تعالىٰ: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام:١٠١]». ولعلّها مقحمة؛ لارتباط ما بعدها بما قبلها لفظًا ومعنىً.

فمن قال: إنه حلَّ في جسد المسيح[1] وباشره، كما يحُلُّ الماء في اللبن= كان أهونَ ممن يقول: إنه اتَّحد به والتحم به.

فإذا قيل: إن مريم امرأةُ القديم وصاحبتُه وزوجتُه= كان ما في هذا من إثبات مباشرته لها ومماسَّته لها واتصاله بها، ومهما قُدِّر من اتصال الزوج بزوجته[2]= أهونَ مما قالوه من اتحاد القديم بالمحدث، ومصيرِه وإياه[3]: إما جوهرًا واحدًا، وإما شخصًا واحدًا، وإما مشيئة واحدة.

ولهذا كان كلُّ عاقل يعلم أن النكاحَ الحسيَّ أسهلُ من الولادة الحسية[4].

فالذكر من الحيوان إذا نكَح الأنثىٰ، فإنما مسُّ الذكر للأنثىٰ[5]، لم تَصِر الأنثىٰ متولدةً عنه. فإذا جوَّزوا أن يكون للرب[6] القديم الأزليِّ ما يتولَّد عنه ويتَّحد به، وهو محدَث مخلوق= فَلَأَن يكون له[7] ما يمسّه أولىٰ وأحرىٰ.

وإذا قالوا: إن المسيح إنما كان ابنًا؛ لأن الكلمة القديمة[8] ـ التي هي ابن ـ اتَّحدت به.

قيل[9]: فقد يُسمَّىٰ الناسوت الذي اتَّحد به القديمُ= ابنًا عندكم ـ باسم

---

(١) زيد بعده في المطبوعتين: «وماسَّه»، وليس في النسخ الخطية.

(٢) (ل): «فزوجته».

(٣) المطبوع: «إياه» بإسقاط العاطف؛ سهوًا.

(٤) (ل) زيادة: «العقلية».

(٥) (ل): «لأنثىٰ».

(٦) (ل): «الرب».

(٧) «له» سقط من (ل).

(٨) «القديمة» سقط من (ل)، وألحق في هامش (د).

(٩) (ل، المطبوعتان): «قبلُ»، ثم وُصلت بما قبلها، فاستعجم النصُّ والتبس. وهي مغفلة في (د)، والصواب ما أثبت من احتمال الرسم فيها. والمصنّف إنما قصد الرد بطريق الإلزام؛ أي إذا كنتم تثبتون بنوَّة المسيح باتحاد الكلمة القديمة به مع كونه ناسوتًا= فيلزمكم إثبات زوجية مريم وإن كانت ناسوتًا؛ لاتحاد القديم بها ـ أيضًا ـ وحصول الولد منهما.

القديم ـ وجعلتموه إلهًا خالقًا، فما المانع مِن[1] جَعْل أمِّ ذلك الناسوت الذي جعلتموه ابنَ الله= صاحبة لله وزوجة، باعتبار أن القديم الأزلي حصل منه ومنها= ما هو ابن للقديم[2] الأزلي؟

الوجه الخامس عشر: أن يقال: لفظ الابن وروح القدس، قد جاء في حق غير المسيح ـ عندكم ـ حتىٰ الحواريين عندكم يقولون: إن المسيح قال لهم: «**إنّ الله أبي وأبوكم**[3]**، وإلهي وإلهكم**»، ويقولون: «**إن روح القدس تحل فيهم**».

وفيما عندكم من التوراة أن الرب قال لموسىٰ: «**اذهب إلىٰ فرعون، فقل له: يقول لك الرب: إسرائيل ابني بِكري، أرسله يعبدني، فإن أبيتَ أن ترسل ابني بكري، قتلتُ ابنك بِكرك**»[4].

فلمَّا لم يرسل فرعون بني إسرائيل كما قال الله، قَتَل الله أبكار فرعون وقومه من بكر فرعون الجالسين[5] علىٰ السرير، إلىٰ الأول من أولاد الآدميين، إلىٰ ولد الحيوان البهيم»[6].

---

(١) «من» ليس في (ل)، وهي ملحقة في (د).

(٢) (د، المطبوعتان): «القديم».

(٣) عامة النسخ الخطية والمطبوعة: «وأبيكم»، لحنٌ! منشؤه ورود النص ـ كما مرَّ ـ بلفظ: «أريد أن أذهب إلىٰ أبي وأبيكم»، فحُكي اللفظ ولم يُفطن لمغايرة الأسلوب.

(٤) «الخروج»: (٤: ٢٢ ـ ٢٣).

(٥) كذا في الأصول، بالجمع صفة للأبكار، ويومئ إليه ما في الترجمة اليسوعية: «الخروج» (١٢: ٢٩) ونصّه: «ضَرَب الرب كل بِكر في أرض مصر، من بِكر فرعون الذي سيجلس علىٰ عرشه» فذكر كل من سيجلس علىٰ العرش وهم جماعة. وفي «المطبوعتين»: «الجالس»، صفة لفرعون، موافقًا سائر الترجمات الأخرىٰ.

(٦) المطبوعتان: «إليهم»، والمثبت أقرب، وهو ما في «التخجيل»: (١/ ٢٤٤)، وفي «الخروج»: (١٢: ٢٩ ـ ٣٠): «إلىٰ بكر الأسير الذي في السجن، وكل بكر بهيمة».

فهذه التوراة تسمِّي بني إسرائيل كلَّهم[1] أبناءَ الله وأبكاره، وتُسمِّي أبناءَ أهل مصر أبناء فرعون، ويُتَوَسَّع بتسمية[2] سخال الحيوان أولاد المالك[3] للحيوان.

وفي مزامير داود يقول: «**أنت ابني، سَلْني أُعطِك**»[4]. وفي الإنجيل يقول عن المسيح: «**أنا ذاهبٌ إلىٰ أبي وأبيكم، وإلهي وإلهكم**»[5]، وقال: «**إذا صلَّيتم فقولوا: يا أبانا الذي في السماء، قُدُّوسٌ اسمك، افعل بنا كذا وكذا**»[6].

ويقولون عن القدِّيسين: إن روح القدس يحُلُّ فيهم، وكذلك حلَّتْ في داود وغيره من الأنبياء، بل عندهم: إن الله يحُلُّ[7] في الصديقين كلهم.

فإن كان الابن وروح القدس، يقتضي اتحادَ اللاهوت بالناسوت= وَجَب أن يكون كلٌّ من الحواريين لاهوتًا وناسوتًا، وكذلك الأنبياء، فيكون النبيُّ لاهوتًا وناسوتًا؛ لأنه قد يسمَّىٰ[8] عندكم ابن الله، ونَطَقتْ فيه روحُ القدس، لاسيما وأنتم قلتم في الأمانة: إنه روحٌ ممجَّد مسجود له، ناطق في الأنبياء.

فإن كان هذا يوجِب حلولَ اللاهوت في الناسوت أو اتِّحادَه به[9]، لزم أن يكون غير المسيح من الأنبياء، بل والحواريين، بل وأبناء إسرائيل= لاهوتًا

(١) «كلهم» ليس في (ل).
(٢) كذا في (د)، و(ل، المطبوع): «فتوسع بتسمية»، و(ط. النيل): «ويتوسع فتسميه».
(٣) (ل): «الملك».
(٤) «المزامير»: (٢: ٧، ٨).
(٥) تقدم تخريجه.
(٦) «متىٰ»: (٦: ٩)، و«لوقا»: (١١: ٢).
(٧) (ل): «حلَّ».
(٨) المطبوعتان: «سمّي».
(٩) «به» سقط من (ل، المطبوع).

وناسوتًا؛ إذ كان الذي جعلتموه اللاهوتَ حلَّ بغير المسيح واتّحد به، أو يسكن[1] فيه، أو احتجب به، أو ما قلتم من الألفاظ التي استدللتم بها علىٰ أن اللاهوت حلَّ في المسيح، كلفظ الابن وروح القدس= موجودٌ[2] عندكم في حق غير[3] المسيح.

والمعجزات التي احتججتم بها للمسيح، قد وجدت لغير المسيح.

ولو قدر أن المسيح أفضل من بعض أولئك، فلا ريب أن المسيح - عليه السلام - أفضل من جمهور الأنبياء، أفضل من داود وسليمان وأصحاب النبوات الموجودة[4] عندكم، وأفضل من الحواريين.

لكن مَزِيد الفضل يقتضي الفضيلةَ في النبوة والرسالة، كفضيلة إبراهيم وموسىٰ ومحمد ـ صلوات الله عليهم وسلامه ـ، وذلك لا يقتضي خروجَه عن جنس الرسل، كما قال تعالىٰ: ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ ۖ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ۗ ٱنظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلْءَايَٰتِ ثُمَّ ٱنظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾[المائدة: ٧٥]

وقال تعالىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۖ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٧٢﴾ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ۘ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۚ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٣﴾ أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى ٱللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٧٤﴾ مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا

---

(١) كذا في النسخ الخطية، وفي المطبوعتين: «سكن».

(٢) (د، ط. النيل): «موجودة».

(٣) المطبوعتان: «غير حق»، خلاف النسخ، والمثبت أولىٰ، وبلفظه يتكرر قريبًا.

(٤) (ل): «الموجود».

﴿رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ﴾ [المائدة: ٧٢ - ٧٥] الآية كلها[١].

وجماع هذا الجواب: أن ما يُوصف به المسيح عندهم من كونه ابن الله، أو حلّ فيه[٢]، أو ظهر أو سكن، وكون روح القدس أو روح الله حلَّت فيه، وكونه مسيحًا= كل ذلك موجود عندهم في حق غير المسيح.

فليس للمسيح اختصاصٌ بشيء من هذه الألفاظ، وإنما يوجد اختصاصه بلفظ الكلمة[٣]، وهذا هو الذي خصّه به القرآن، فإن الله قال: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء:١٧١].

وفي الصحيحين عن عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ أنه قال: «**من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبدُه ورسوله، وأن عيسىٰ عبد الله ورسوله وكلمته ألقاها إلىٰ مريم وروح منه= أدخله الله الجنة علىٰ ما كان من عمل**»[٤] فهذا الذي خصّه به القرآن= هو الذي خصّتْه به[٥] الكتب المتقدمة، إذ كان القرآن مصدِّقًا لما بين يديه من الكتاب ومهيمِنًا عليه.

وأما سائر ما يوصف به ويدَّعون اختصاصه به من كونه ابنًا لله وكونه مسيحًا= فغيره أيضًا في كتب الأنبياء[٦] يُسمَّىٰ ابنًا لله ومسيحًا.

---

(١) «الآية كلها» سقط من المطبوع.

(٢) المطبوعتان: «وكون الله حلَّ فيه».

(٣) زيد بعده في المطبوعتين: «وكونه تجسّد من روح القدس»، خلافًا للنسخ.

(٤) البخاري (٣٤٣٥)، ومسلم (٢٨) وهذا لفظ البخاري، ولفظ مسلم: «أدخله الله من أي أبواب الجنة الثمانية شاء».

(٥) «به» سقط من (د، المطبوعتين).

(٦) (د، المطبوعتان): «الله»، وكذا كان في (ل) ثم صوب لما أثبتّه.

وكذلك[1] ما يُذكر من الألفاظ التي يَحتجّون بها علىٰ الحلول، مثل كون الرب ظهر فيه أو حلّ أو سكن= فإن هذه الألفاظ موجودة عندهم في حق[2] غير المسيح، بخلاف لفظ الاتحاد، فإنه لا يوجد عندهم عن الأنبياء لا في حق المسيح ولا غيره، كما لا يوجد عندهم عن الأنبياء لفظ «الأقانيم» ولا لفظ «التثليث» ولا «اللاهوت» و«الناسوت»، ولا تسمية الله جوهرًا، بل هذا كله مما ابتدعوه، كما ابتدعوا أيضًا تسمية صفات الله ابنًا وروحَ القدس، فهم ابتدعوا ألفاظًا لم يَنطق بها الأنبياء، أثبتوا لها معانيَ باطلة[3]، وابتدعوا استعمال ألفاظ الأنبياء في غير مرادهم، وحَمَلوا مرادَهم عليها.

والألفاظ المتشابهة التي يحتجّون بها علىٰ اتحاد اللاهوت بالناسوت= موجودة ـ عندهم ـ في حقّ غير المسيح.

فليس للمسيح خاصّةٌ في كلام الأنبياء، تُوجِب أن يكون هو الله أو ابن الله، وتلك الألفاظ قد عُرف ـ باتفاقهم واتفاق المسلمين ـ أن المراد [بها] حلولُ الإيمان بالله ومعرفته وهداه ونوره ومثاله العلمي[4]، كما قد بُسِط الكلام علىٰ ذلك[5]، وقد تقدم.

ومَن قال من ضُلَّال المسلمين: إن الرب يتّحد أو يحل في الأنبياء والأولياء، وإن هذا[6] من السِّرِّ الذي لا يباح به= فقولُه من جنس قول النصارىٰ

---

(١) (د، المطبوعتان): «ولذلك».

(٢) «حق» سقط من (د).

(٣) «باطلة» سقط من المطبوع.

(٤) زيد بعده في المطبوعتين: «في قلوب عباده الصالحين» وليس في النسخ.

(٥) ينظر: (٣/ ٢٣٢، ٢٨٣) والتعليق عليها. وفي المطبوعتين زيادة: «في غير هذا الموضع» وليس في النسخ.

(٦) (ل): «وهذا».

في المسيح، وهذا كثيرٌ في كلام كثير من المشايخ والمدَّعين للمعرفة والتحقيق والتوحيد، فيجعلون[1] توحيدَ العارفين أن يصير الموحِّدُ هو الموحَّد، ومنهم من يقول: إن الله يحُل في قلب العارف ويتكلّم بلسانه، كما يتكلم الجنيّ علىٰ لسان المصروع، ويقول الأول[2]:

ما وحَّد الواحدَ مِن واحدٍ ... إذ كلُّ من وحَّده جاحدُ

توحيدُ من ينطِقُ عن نعته ... عارِيَّةٌ أبطلها الواحدُ

توحيدُه إيّاه توحيدُه ... ونَعْت من يَنْعَتُه لاحِدُ

ومِن هؤلاء مَن يقول: إن[3] هذا هو السِّر الذي باح به الحلَّاج وغيره، وهذا عندهم من الأسرار التي يكتمها العارفون، فلا يبوحون بها إلا لخواصّهم. ومنهم من يقول: إنما قُتل الحلَّاج؛ لأنه باح بالسر[4] ويُنشِدون:

من باح بالسِّرِّ كان القتل شيمتَه ... من[5] الرجال ولم يؤخَذ له ثارُ

وأمثال ذلك.

وهؤلاء في دعواهم الاتحاد[6] بغير المسيح، شرٌّ من النصارىٰ.

فإن المسيح ـ صلوات الله عليه ـ أفضلُ مِن كل مَن ليس بنبيّ، بل هو أفضلُ من جماهير الأنبياء والمرسلين.

---

(١) (ل): «يجعلون».

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) «إن» ليس في (د).

(٤) المطبوعتان: «بهذا بالسر».

(٥) كذا في الأصول الخطية، وفي المطبوعتين: «بين»، والوجهان جائزان وزنًا علىٰ بحر البسيط.

(٦) زيد بعده في المطبوعتين: «والحلول» وليس في النسخ. وفي (د): «لغير».

فإذا كان من ادَّعىٰ أن اللاهوت اتَّحد به كافرا= فكيف بمن ادَّعىٰ ذلك فيمن هو دونه؟

وهذا الاتحاد الخاصّ غير الاتحاد والحلول العام، كقول[1] الذين يقولون إنه حالٌّ بذاته في كل مكان، أو يتّحد[2] بكل شيء.

وغلاة هؤلاء ومحققوهم يقولون: إنه عينُ الوجود، والوجودُ واحد. فيجعلون الوجود[3] الخالق القديم الواجب= هو عينُ وجود المخلوق المحدَث الممكِن.

وهؤلاء[4] مثل ابن عربي الطائي، وصاحبِه الصدر القونوي[5]، وصاحبِه التلمساني العفيف[6]، وابنِ سبعين، وصاحبِه الشّشْتريّ، وعبدِ الله البلْياني[7]

(١) كذا في (ل)، ولم يحرَّر في (د)، وفي المطبوعتين: «لقول»، تصحيف. وبعدها في (د): «الذي».
(٢) المطبوعتان: «متّحد».
(٣) (ل): «الموجود».
(٤) (ل): «فهؤلاء».
(٥) هو أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يوسف الرومي، الصوفي، شيخ الاتحادية بقونية، تلميذ ابن عربي، وصاحب: «النفحات»، و«التجليات». (ت٦٧٢هـ). ترجمته في: «تاريخ الإسلام»: (١٥/ ٢٤٠)، و«ذيل التقييد»: (١/ ٩٦).
(٦) المطبوعتان: «العفيف التلمساني».
(٧) (ط. النيل): «البلباني»، والصواب ما أثبت. وهو عبد الله بن مسعود بن محمد بن الحسين البلياني (ت٦٨٦هـ ـ ١٢٨٨م) نسبة إلىٰ «بليان» مدينة في إيران، من أعمال «كازرون» التي تبعد عن «شيراز» نحو (١٤٥كم)، وإليها نُسِبَ أيضًا. من آثاره: «مفتاح الكنوز» و«رياض الصالحين». ينظر: «كشف الظنون»: (٢/ ١٧٧٠)، و«معجم المؤلفين»: (٦/ ١٥٠).
تنبيه: نسب المصنف شعر ابن إسرائيل الآتي قريبًا: «وما أنت غير الكون... الخ» إلىٰ البلياني المذكور هنا ـ كما في الفتاوىٰ (٢/ ٤٧٣) و«مجموعة الرسائل»: (مج١/ ٢٢٦) ـ فقال: «وآخر يقال له البلياني من مشايخ شيراز. ومن شعره: ... وأيضًا: وما أنت غيرُ الكون بل أنت عينُه» فأوهم أنه هو، وليس كذلك؛ فإن ابن إسرائيل دمشقي، وهذا بلياني شيرازي، وذاك محمد وهذا عبد الله، فلعل ما في المصادر متصحِّف عن قوله: «ومن شعرهم»، يؤكد ذلك أن البيت وقع في =

وعامر البصريّ وطوائف غير هؤلاء.

وهؤلاء يقولون: إن[1] النصارىٰ إنما كفَروا لأنهم خصُّوا ذلك بالمسيح.

وحقيقة قول هؤلاء= هو جحد الخالق وتعطيله، كما قال فرعون: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء:٢٣]، وقال: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى﴾ [القصص:٣٨]

فإن فرعون ما كان يُنكِر هذا الوجود المشهود، لكن يُنكِر أن له صانعًا مباينًا له خَلَقَه، وهؤلاء موافقون لفرعون في ذلك.

لكن فرعون أظهر الجحود والإنكار، فلم يقل: الوجود المخلوق هو الخالق.

وهؤلاء ظنّوا أنهم يُقرِّون بالخالق، وأن الوجود المخلوق هو الخالق. وقد بُسِط الكلام علىٰ هؤلاء في آخر هذا الكتاب[2].

وهؤلاء لهم شُعراء[3] نَظَموا قصائد علىٰ مذهبهم، كابن الفارض في قصيدته المسماة: «بنظم السلوك»[4] حيث يقول:

= «تلبيس الجهمية»: (٥/ ٩٧) صريح النسبة إلىٰ ابن إسرائيل لا البلياني، ثم إن المصنف أورد بعد البيت المذكور أبياتًا أخرىٰ، يبعد أن تكون جميعًا للبلياني، بل بعضها مقطوع النسبة لغيره. فتبين أنهما اثنان. والله أعلم.

(١) «إن» ليس في (ل).

(٢) «وقد بسط الكلام علىٰ هؤلاء في آخر هذا الكتاب» ليس في (ل).

(٣) (ل): «وهؤلاء سوا» وفي المطبوعتين: «لهم شعر»، والصواب ما أثبته من (د).

(٤) منظومة تائية تقع في تسعة وخمسين ـ أو واحد وستين ـ وسبعمائة بيت، مطلعها:

سَقَتْني حُميَّا الحبّ راحة مقلتي ... وكأسي مُحَيَّا مَن عن الحُسْن جَلّتِ =

لها صلواتي بالمَقام أقيمها ... وأَشْهدُ فيها أنها ليَ صَلَّتِ

كلانا مُصَلٍّ، واحدٌ ساجدٌ إلىٰ ... حقيقته بالجمع في كلِّ سَجْدةِ

وما كان لي صلَّىٰ سوايَ ولم تكن ... صلاتيْ لغيريْ في أدا كلِّ ركعةِ

إلىٰ أن قال:

وما زلتُ إيَّاها وإيَّايَ لم تَزَل ... ولا فَرقَ، بل ذاتيْ لذاتيْ أَحبَّتِ

وقوله:

إليَّ رسولًا كنتَ منِّيَ مُرْسَلًا ... وذاتي بآياتي[1] عليَّ استدلَّتِ

فإن دُعِيَتْ كنتُ المجيبَ وإن أكنْ ... مناديً أجابتْ مَنْ دعاني ولَبَّتِ

وقد[2] رُفعتْ تاءُ المخاطَب بيننا ... وفي رَفْعِها عن فُرْقة الفَرْقِ رِفْعَتي[3]

وكذلك لابن[4] إسرائيل في شعره قطعةٌ من هذا، كقوله:

= وسُمِّيت بالتائية الكبرىٰ، تمييزًا لها عن تائيته الصغرىٰ التي تقع في ثلاثةٍ ومائة بيت، وموضع هذه الأبيات من التائية في: (١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ٢٦٣، ٤٦٠، ٢١٦، ٢١٨) علىٰ التوالي. وينظر: «ديوانه» (ص٧٨) (ط. دار النجم).

وابن الفارض هو: عمر بن علي بن مرشد بن علي الحموي الأصل، المصري المولد والدار والوفاة، أشعر المتصوفة، وشيخ الاتحادية (ت٦٣٢هـ). ترجمته في: «تاريخ الإسلام»: (١٤/ ٧٦)، و«البداية والنهاية»: (١٧/ ٢٢٢).

(١) (ط. النيل): «بإياي»، خلافًا للنسخ، ومصدر النقل.

(٢) في «ديوانه»: (٩١)، و«شرح القيصري علىٰ التائية» (ص٥٦): «فقد».

(٣) زيد بعد هذا البيت في المطبوعتين: «إلىٰ أمثال هذه الأبيات» وليس في النسخ.

(٤) (د، المطبوعتان): «ابن». وابن إسرائيل هو: نجم الدين محمد بن سوار بن إسرائيل، أبو المعالي الشيباني الدِّمشقي، كان من شعراء الفقراء، حذا في بعض شعره حذو ابن الفارض، (ت٦٧٧هـ). قال عنه المصنف في «بيان تلبيس الجهمية» (٥/ ٩٧): «في شعره إيمان وكفر وهدىٰ وضلال». ترجمته في: «الوافي بالوفيات»: (٣/ ١٢٠)، «شذرات الذهب»: (٧/ ٦٢٦).

وهذا البيت منسوب إليه في: «الفتاوىٰ»: (٢/ ٨٠). «مجموعة الرسائل»: (مج١/ ٢٢٦).

وما أنتَ غيرَ الكون بل أنت عينُه ويَفهم هذا السرَّ مَن هو ذائقُ

والتِّلمساني الملقَّبُ بالعفيف[1]، كان من أَفْجَر الناس، وكان أحذقَ هؤلاء الملاحدة.

ولما قُرئ عليه كتابُ «فصوص الحكم» لابن عربي= قيل له: هذا الكلام يخالف[2] القرآن، قال: القرآن كلُّه شِرك، وإنما التوحيد في كلامنا.

فقيل له: إذا[3] كان الوجودُ واحدًا= فلماذا تَحْرُمُ عليَّ أمّي، وتُباح[4] امرأتي؟

فقال: الجميع عندنا حلال، ولكنْ هؤلاء المحجوبون قالوا: حرام، فقلنا: حرامٌ عليكم.

وكلام هؤلاء كلُّه متناقض[5] يَنقُض بعضه بعضا.

فإن قوله: على[6] «هؤلاء المحجوبون» وقوله[7]: «قلنا حرام عليكم»= يقتضي الفرق بينه وبين المحجوبين، وبين المخاطَب والمخاطِب، وهذا يناقِض وحدةَ الوجود.

وإذا قالوا: «هذه مظاهر للحق ومجالٍ»= فإن كان[8] الظَّاهر غير الـمُظْهَر، والـمُجلىٰ غير المتجلّي= فقد ثبت التعدد، وأن في الوجود اثنين ظاهرًا ومَظْهَرًا. وإن جعلوهما واحدا= فقد بطَل جوابهم.

---

(١) «الملقب بالعفيف» سقط من (د).

(٢) (د، ط. النيل): «مخالف».

(٣) (ل): «فإذا».

(٤) زيد بعده في المطبوعتين: «لي» وليس في النسخ.

(٥) «متناقض» ليس في (د).

(٦) «على» سقط من المطبوع، خلافًا للنسخ الخطية والمطبوعة.

(٧) «قوله» سقط من (ل)، وهي ملحقة في (د).

(٨) (ل): «ذاك».

فصل:

قال الحاكي عنهم[1]: فقلتُ: فإنهم يُنكِرون علينا قولنا: إن الله ـ تعالىٰ ـ جوهرٌ.

قالوا: إننا نسمع عن هؤلاء القوم أنهم ذوو فضل وأدبٍ ومعرفةٍ، ومَن هذا صورتُه، وقد قرأ شيئًا من كتب الفلاسفة والمنطق= فما حقُّهم يُنكرون هذا علينا! وذلك أنه ليس في الوجود شيءٌ إلا وهو إما جوهر وإما عرَض؛ لأن أيَّ أمرٍ نظرناه وجدناه إما قائمًا بنفسه غيرَ مفتقِرٍ في وجوده إلىٰ غيره، وهو الجوهر، وإما مفتقِرٌ في وجوده إلىٰ غيره لا قِوام له بنفسه، وهو العَرض، ولا يمكن أن يكون لهذين القسمين قسمٌ ثالث. فأشرفُ هذين القسمين القائمُ بذاته الغيرُ مفتقِرٍ في وجوده إلىٰ غيره. وهو الجوهر.

ولما كان الباري ـ تقدَّست أسماؤه ـ أشرفَ الموجودات؛ إذ هو سبب سائرها= أَوْجبَ أن يكون أشرفَ الأمور وأعلاها الجوهرُ؛ ولهذا قلنا إنه جوهر لا كالجواهر المخلوقة، كما نقول إنه شيءٌ لا كالأشياء المخلوقة، وإلا لزِم أن يكون قِوامُه بغيره، ومُفْتَقِرًا في وجوده إلىٰ غيره، وهذا [من][2] القبيح أن يقال علىٰ الله ـ تعالىٰ ـ.

فقلت لهم: إنهم يقولون إنا إنما نمتنع من أن نُسمِّيَه[3] جوهرًا؛ لأن الجوهرَ ما قَبِل عَرَضًا وما شَغَل الحيِّز، ولهذا ما يُطلَق عليه القول بأنه ـ تعالىٰ ـ جوهر.

---

(١) هو بولس الأنطاكي، كما تقدم في الفصل السابق.

(٢) عامة النسخ الخطية «فمن»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) (ل): «تَسمِّيه».

قالوا: إن الذي يَقبل عَرَضًا ويشغَل حيِّزًا هو الجوهر الكثيف، فأما الجوهر اللطيف فما يَقبل عرضًا ولا يشغل حيِّزًا؛ مثلَ جوهر النفس، وجوهر العقل، وجوهر الضوء، وما يجري هذا المجرىٰ من الجواهر اللطيفة المخلوقة.

فإذا كانت الجواهر اللطيفة المخلوقة لا تَقبل عرضًا، ولا تشغَل حيِّزًا= فيكون خالقُ الجواهر اللطائف والكثائف، ومركِّبُ اللطائف بالكثائف يَقبل عَرَضا ويشغَل حيِّزًا!؟ كلا.

والجواب من وجوه:

أحدها: أن يقال: أما تسمية الباري جوهرًا. فهو من أهون ما يُنكَر علىٰ النصارىٰ؛ ولهذا كان مِن الناس مَن ينكره من جهة الشرع ـ فقط ـ أو اللغة، ومنهم من يُنكره من جهة العقل أيضًا، ومنهم من يراه نزاعًا لفظيًّا. وطائفة من المسلمين يُسمُّونه جوهرًا وجسمًا أيضًا.

وذلك أن المسلمين في أسماء الله ـ تعالىٰ ـ علىٰ طريقتين، فكثير منهم يقول: إن أسماءه سمعيَّة شرعيّة، فلا يُسمَّىٰ إلا بالأسماء التي جاءت بها الشريعة، فإن هذه عبادة[1]، والعبادات مبناها علىٰ التوقيف والاتباع.

ومنهم من يقول: ما صحَّ معناه في اللغة، وكان معناه ثابتًا له= لم يَحْرُم تسميته به؛ فإن الشارع لم يُحَرِّم علينا ذلك، فيكون عفوًا.

والصواب القول الثالث؛ وهو أن يُفرَّق بين أن يُدْعىٰ بالأسماء أو يُخبَر بها عنه. فإذا دُعي لم يُدْعَ إلا بالأسماء الحسنىٰ كما قال ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾ [الأعراف:١٨٠].

(١) (ل): «عبادات».



وأما الإخبار عنه فهو بحسب الحاجة؛ فإذا احتيج في تَفهيم الغيرِ المرادَ إلىٰ أن تُتَرْجَم أسماؤه بغير العربية، أو يُعبَّر عنه باسمٍ له معنىٰ صحيح= لم يكن ذلك محرَّمًا.

وأما الذين منعوه من جهة العقل فكثيرٌ منهم[1] يقولون: إن الجوهر ما شغَل الحيِّز، وحَمَل الأعراض والله ﷻ ليس كذلك، وهذا قولُ من نفىٰ ذلك من أهل الكلام. ومنهم من يقول: الجوهر ما إذا وُجِد كان وجودُه لا في موضوع، وهذا إنما يكون فيما وجودُه زائدًا[2] علىٰ ذاته، وواجبُ الوجود وجودُه عينُ ذاته، فلا يكون جوهرًا. وهذا قول ابن سينا وأمثاله من متأخري المتفلسفة.

وأما قدماء الفلاسفة؛ كأرسطو وأمثاله؛ فكانوا يسمُّونه جوهرًا؛ وعنهم أَخذت النصارىٰ هذه التسمية؛ فإن أرسطو كان قبل المسيح بأكثر من ثلاثمائة سنة؛ ولهذا قال هؤلاء في كتابهم[3]: نعجب ممن يُنكِر ذلك وهو قد قرأ شيئًا من كتب الفلاسفة والمنطق[4].

وأما اللغة: فإن لفظ الجوهر ليس من العربية العَرْباء؛ ولهذا لا يُعرَف في كلام العرب المَحض، وإنما هو مُعرَب كما ذكر ذلك الجوهري وغيره.

---

(١) زيد بعده في المطبوع: «مَن»، وليست في الأصول الخطية، ولا طبعة النيل.

(٢) كذا في النسخ الخطية وط. النيل، بالنصب، وقد تقدم توجيه نظائره، وفي المطبوع بالرفع، خلافًا للأصول.

(٣) أي رسالة «بولس الأنطاكي» التي أشرنا إليها مرارا.

(٤) زيد بعده في (ط. النيل): «وقد ذكرتْ طائفة أن أفلاطون وغيره كانوا يُنكرون تسميته جوهرًا، وأن أرسطو سمَّاه جوهرًا، ومما حكىٰ النزاع بينهم أبو نصر الفارابي».

قال الجوهريُّ[1]: «الجوهر معرب، الواحدة جوهرة»، فهو من العربية المعرَّبة، لا من العربية العرْباء، كلفظ سِجِّيل، وإستبرق وأمثالِ ذلك من الألفاظ المعرَّبة.

وهذا اللفظ ليس موجودًا في القرآن، ومع هذا فلما عُرِّب كان معناه في اللغة هو الجوهر المعروف. وتسمية القائم بنفسه أو الشاغل للحيّز جوهرًا= فهو[2] أمر اصطلاحي، ليس هو من الأسماء اللغوية ولا [العرفية][3] العامة، ولا الأسماء الشرعية.

وقد قيل: إنه مأخوذٌ من كلام الأوائل، كاليونان وغيرهم، فإنه يوجد في كلامهم: تسميةُ القائم بنفسه جوهرًا. وقد قيل: سمَّوه بذلك؛ لأن جوهر الشيء أصلُه، والقائم بنفسه هو الأصل. وقد يُسمُّون العرض القائم بغيره جوهرًا.

وقيل: لأن لفظ الجوهر «فَوْعل»، من الجهر؛ وهو الظهور والوضوح، والقائم بنفسه يَظهر ويُعرَف قبل أن يُعرَف ما قام به من الأعراض.

والناس متفقون علىٰ إثبات الأعيان القائمة بنفسها التي تسمّىٰ جواهر أو أجسامًا[4]، وتنازعوا في ثبوت الأعراض القائمة بها، والنزاع عند محققِّيهم لفظيٌّ؛ فإنّ عاقلًا لا ينازِع أن الجسم يتحرّك بعد سكونه. لكن منهم من يقول: حركته ليست زائدةً علىٰ ذاته. ومنهم من يقول: هي زائدة علىٰ ذاته. وهو نظير نزاعهم في الصفات: هل هي زائدة علىٰ الذات أو ليست زائدة؟.

---

(١) في: «الصحاح»: (٢/ ٦١٩)، (باب الراء، فصل الجيم)، (جهر).

(٢) كذا، والأقوم: «هو».

(٣) في النسخ الخطية: «العربية»، والصواب ما أثبت من (ط. النيل)، وانظر بيانًا له في: «التعريفات»: (ص/ ١٩٤)، و«الكليات»: (ص/ ٦١٧).

(٤) (ل): «جوهرًا وأجسامًا».

والتحقيق أن مُسمّىٰ الإنسان إذا أُطلق دخل فيه صفاته، وإذا مُيِّز بين هذا وهذا= قيل: الذات والصفات. ومن الناس من يَخصُّ بلفظ العرض ما لم يكن من الصفات لازمًا للموصوف، والصفات اللازمة يسمِّيها صفاتٍ ذاتيةً أو[1] جوهريّة. ومنهم من يخصّ بالعرَض ما لا يبقىٰ عنده زمانين، ويقول: صفات المخلوق تسمّىٰ أعراضًا؛ لأنها لا تَبقىٰ[2] زمانين، بخلاف صفات الله، فإنها عنده باقية[3] فلا تسمَّىٰ أعراضا.

ومن نُظّار المسلمين[4] من يُسمِّي صفات كلِّ موصوف أعراضًا[5]، وإذا كان كذلك فلا يَدخُل في أسماء الله التي تُذكَر في أصول الإيمان التي يجب اعتقادها من الأسماء= ما هو اصطلاحُ طائفةٍ من الناس، مع أنه يُوهِم معنىً باطلا.

وهذا الموضع مما اضطرب فيه ـ مع النصارىٰ ـ كثيرٌ من الناس. منهم من يجعل الصفات أعيانًا قائمةً بنفسها وجواهر قائمة بنفسها.

ومنهم من يجعل الأعيان القائمة بنفسها صفات، والصفات لا تقوم بأنفسها، بل لا بُدَّ لها من موصوفٍ تقوم به.

والأولون نوعان:

منهم من نفىٰ[6] الصفات، وقال: لو أثبتنا له حياة وعلمًا وقدرة= لزم أن

---

(١) «أو» سقط من (ل).

(٢) المطبوعتان: «تقبل».

(٣) (ط. النيل): «فإنها ثابتة».

(٤) زيد بعده في (ط. النيل): «وغيرهم».

(٥) من قوله: «من يخص بالعرض..» إلىٰ هنا ساقط من (د).

(٦) (ل): «يقرُّ»، تصحيف فاحش.

تكون هذه آلهة؛ فإن القِدَم أخصُّ وصفه، فلو أثبتنا قديمًا ليست هي الذات= لزم أن يشارك الذات في أخص وصفها، فتكون ذاتًا أخرىٰ قائمةً بنفسها.

وهذه طريقة كثير من نفاة الصفات من مبتدعة المسلمين، واليهودُ والنصارىٰ احتجُّوا علىٰ نفي الصفات بأنا[1] لو أثبتناها= لزم أن تكون آلهة.

قال[2] من قال من المنتسبين إلىٰ الإسلام: إنا لو أثبتنا الصفات لقلنا بقول النصارىٰ، حيث أثبتوا لله الأقانيم، وحجّة هؤلاء قائمة علىٰ النصارىٰ، **وهم النوع الثالث**[3]، فإنهم أثبتوا لله صفات وجعلوها[4] جوهرًا قائمًا بنفسه، وقالوا[5]: إن الله موجود حيٌّ ناطق، ثم قالوا: حياتُه جوهرٌ قائم بنفسه، ونطقه ـ وهو الكلمة ـ جوهر قائم بنفسه وقالوا في هذا: إنه إله من إله، وهذا إله من إله، فأثبتوا صفات لله وجعلوها جواهر قائمةً بنفسها، ثم قالوا: الجميع جوهر، فكان في كلامهم أمورٌ كثيرة من الباطل المتناقض؛ منهم من جعل الصفات جوهرًا. ومنهم من جعل الجواهر المتعددة جوهرًا واحدًا.

والذين قالوا من نفاة الصفات من[6] المعتزلة والجهمية: إن مَن أَثبتَ الصفات فقد قال بقول النصارىٰ= هو متوجِّه علىٰ مَن جَعَل الصفات جواهر.

---

(١) (ل): «فإنا»، والصواب ما أثبت.

(٢) المطبوعتان: «وقال» بالعطف، خلاف النسخ. وقد تقدمت الإشارة إلىٰ أقوالهم قريبًا.

(٣) باعتبار التفصيل، لا الإجمال، فالمصنف قسَّم من اضطرب في هذا الباب إلىٰ فريقين: من يقول: إن الصفات أعيان قائمة بنفسها، ومن يقول: قائمة بغيرها، ثم الأوَّلون علىٰ نوعين؛ منهم من نفىٰ الصفات، والثاني: (وهو الثالث علىٰ طريق التفصيل) من يثبتها مع كونها قائمة بنفسها.

(٤) سقط من المطبوع واو العطف في: «وجعلوها».

(٥) (د، ط. النيل): «فقالوا».

(٦) «من» سقط من (ل، المطبوع).

وهؤلاء هم والنصارىٰ[1] يزعمون أن الصفات جواهر آلهة، ثم قال هؤلاء: ولا إله إلا الله، فلا صفة له. وقالت النصارىٰ: بل الأب جوهر إله، والابن جوهر إله، وروح القدس جوهر إله، ثم قالوا: والجميعُ إلهٌ واحد.

ونفسُ تصوُّر هذه الأقوال ـ التصوُّر التام ـ يوجِب العلمَ بفسادها[2]. وأما الرسل وأتباعهم فنطقوا بأن[3] لله علمًا وقدرة وغير ذلك من الصفات، وثبتوا[4] أن الإله إله واحد.

فإذا قال القائل: عبدتُ الله ودعوتُ الله؛ فإنما دعا وعَبَد إلهًا واحدًا؛ وهو ذاتٌ متَّصفة بصفات الكمال= لم يَعبُد ذاتًا لا حياة لها ولا علم ولا قدرة، ولا عبد ثلاثةَ آلهة ولا ثلاثةَ جواهر، بل نفسُ اسم الله يتضمّن ذاتَه المقدسة المتصفة بصفاته ـ سبحانه ـ، وليست صفاته خارجة عن مسمّىٰ اسمه، ولا زائدة علىٰ مسمّىٰ اسمه، بل إذا قُدِّر ذاتٌ مجرَّدة عن الصفات، فالصفات زائدة علىٰ هذه الذات المقدَّرة في الذهن المجرَّدة عن الصفات، ليست الصفات زائدة علىٰ[5] الذات المتَّصفة بالصفات، فإن تلك لا وجود لها[6] إلا بصفاتها فتقديرها ـ مجردة عن صفاتها ـ تقديرٌ ممتنع.

وقد تنازع المثبتة: هل يقال الصفات غير[7] الذات، أم يقال ليست غير

---

(١) سقط من المطبوع واو العطف في: «هم والنصارىٰ»! والمشار إليهم مع النصارىٰ هم نفاة الصفات القائلين بأنها أعيان قائمة بنفسها.

(٢) (ل): «بفسادهما».

(٣) المطبوعتان: «أن»، خلاف النسخ.

(٤) (د، ط. النيل): «وبينوا».

(٥) المطبوعتان: «عن».

(٦) (ل): (لا تَحَقُّقَ لها)، ونسخة في هامش (د)، و(لها) سقط من المطبوع.

(٧) (ل، المطبوع): «عين»، هنا والموضع الذي يليه، والمثبت أولىٰ؛ لاتفاق النسخ عليه فيما بعدهما.

الذات؟ أم يقال: لا يقال هي[1] غير الذات، ولا يقال ليست غير الذات؟

وتنازعوا في مسمَّىٰ الغيرين[2]: هل هما ما جاز مفارقةُ أحدهما الآخر مطلقًا، أو ما جاز مفارقتُه بوجود أو زمان أو مكان، أو هما[3] ما جاز العلمُ بأحدهما مع عدم العلم بالآخر؟ وغاية ذلك منازعاتٌ لفظيّة.

وكثيرٌ[4] منهم فرَّق في الصفات اللازمة بين بعضها وبعض؛ فجعل بعضَها زائدا علىٰ الذات وبعضها ليس بزائد علىٰ الذات، وكان الفرق بحسب ما يتصوَّره، لا بحسب ما الأمر عليه في نفسه. فإذا أمكنهم تصوُّر الذات بدون صفة قالوا: هذه زائدة، وإلا قالوا ليست زائدة. وهذا يقتضي أنها زائدة علىٰ ما تصوَّروه هم من الذات، لا أنه في الخارج ذاتٌ مجرَّدة عن تلك الصفة، وصفةٌ زائدة عليها، بل ليس إلا الذات المتصفة بتلك الصفات.

ولكن يجب الفرق بين أن يقال: إن الصفات غير الذات، وبين أن يقال: إنها غير الله؛ فإن اسم «الله» متناولٌ لذاته المتصفة بصفاته.

فإذا قال القائل: دعوتُ الله وعبدتُ الله؛ فلم يدْعُ ذاتًا مجرّدة ولا صفات مجرّدة، بل دعا الذات المتصفة بصفاتها، فاسمه ـ تعالىٰ ـ يتناول ذلك. فليست صفاتُه خارجةً عن مسمىٰ اسمه، ولا زائدةً علىٰ ذلك، وإن قيل إنها زائدة علىٰ الذات المجردة. ومن ظنَّ أنها زائدة علىٰ الذات المتّصفة بصفاتها التي تدخل صفاتها في مسمّاها= فقد غلِط، ولكن في الأذهانِ والألسنةِ زَلَقٌ[5] في هذا

(١) (ل): «هن»، وقوله: «ولا يقال ليست غير الذات» سقط من (د).
(٢) (ل): «العزيز»، تصحيف.
(٣) «هما» ليس في (ل).
(٤) (ل): «وكتبهم»، وكذا كانت في (د) وصوبت كالمثبت.
(٥) (ط. النيل): «تزلق»، وكلاهما صواب.

الموضع كثيرًا.

فإذا قيل: الصفات مغايرة للذات= لم يكن في هذا من المحذور ما في قولنا: إن صفات الله غير الله؛ فإن اسم الله يتناول صفاته.

فإذا قيل[1]: إنها غيره= فُهِم من ذلك أنها مباينةٌ له، وهذا باطل. ولهذا كان النفاة إذا ناظروا أئمة المسلمين، كما ناظروا الإمام أحمد بن حنبل في محنته المشهورة فقالوا له: «ما تقول في القرآن وكلام الله، أهو الله أم غير الله؟». عارضهم بالعلم؛ وقال لهم: «ما تقولون في علم الله، أهو الله أم غير الله؟»[2].

وأجاب ـ أيضًا ـ بأن الرسل[3] لم تَنطق بواحد من الأمرين، فلا حجة لهم[4] في كلام الله ورسوله، فإن الله لم يقل لكلامه: هو أنا، ولا قال: إنه غيري! حتىٰ يقول القائل: إذا كان قد جعل كلامَه غيرَه وسواه، فقد أخبر أنه خالق لكل ما سواه!

فإن كان الاحتجاج بالسمع؛ فلا حجةَ فيه، وإن كان الاحتجاج بالعقل؛ فالمرجع في ذلك إلىٰ المعاني لا إلىٰ العبارات. فإن أراد المريد بقوله: هل كلامه وعلمه غيره: أنه مباين له= فليس هو غيرًا له بهذا الاعتبار. وإن أراد بذلك: أن نفس الكلام والعلم ليس هو العالم المتكلم= فهو غيرٌ له بهذا الاعتبار. وإذا كان اللفظ مجمَلا= لم يجُزْ إطلاقُه علىٰ الوجه الذي يُفهِم المعنىٰ الفاسد.

وأما الذين جعلوا الأعيان القائمة بأنفسها صفات، فهم هؤلاء المتفلسفة

---

(١) «قيل» ليس في (د).

(٢) بمعناه في: «الرد علىٰ الجهمية»: (ص١٠٥، ١٠٦)، وينظر: «الصفدية»: (١/ ١٠٧)، و«درء التعارض»: (٣/ ٢٤).

(٣) (د، ط. النيل): «المرسلين».

(٤) (د، ط. النيل): «لكم».

النفـاة للصـفات ومـن أشـبههم؛ فـإنهم قـالوا: إن رب العـالمين عقـل وعاقـل ومعقول.

ولفظ «العقل» عندهم وإن كانوا يقولون: هو جوهر قائم بنفسه= فقد صرَّحوا أيضًا بأنه ـ نفسَه ـ علمُه[1]، حتىٰ صرَّحوا بأن ربَّ العالمين عِلْمٌ، كما صرح بذلك ابن رشد وغيره[2]، ونقلوه عن أرسطو، وأن العقول العشرة كل منها عِلْم، فهو عِلْم وعالِم ومعلوم، بل قالوا: عقْل وعاقل ومعقول، وعاشِق ومعشوق وعِشْقٌ، ولذيذ وملتَذٌّ ولـذَّة، فجعلوه ـ نفسَه ـ لـذّة وعقلا وعِشْقًا، وجعلوا ذلك هو العالم العاشق الملتَذّ، وجعلوا نفس العِلم نفس العِشْق ونفس اللذة؛ فجعلوه ـ نفسَه ـ صفات، وجعلوه ذاتًا قائمةً بنفسها، وجعلوا كلَّ صفة هي الأخرىٰ، وهذا مما يعلم ـ بصريح العقل ـ بطلانُه.

ومنهم من لا يصرِّح بأنه ـ نفسَه ـ عِلْم، فإنه يقول: هو عاقل ومعقول وعقل؛ يقول: إنه يعلم ـ نفسَه ـ بلا علم[3]، بل هو العالم، وهو المعلوم وهو العلم. وحقيقة كلامهم تعود إلىٰ قول أولئك؛ فإنهم إذا قالوا: إن العلم الذي يعلم به ذاته هو العالم وهو المعلوم= فقد جعلوا نفسَ العلم نفسَ العالم ونفسَ العلم نفسَ المعلوم، وهي حقيقة قول أولئك، وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضع[4].

---

(١) كأنها في (د): «علم».

(٢) ينظر: «درء التعارض»: (٩/ ٣٩٩) وما بعدها، وقد تقدم الكلام عن العقول العشرة. وابن رشد هو: أبو الوليد، محمد بن أحمد الأندلسي، القرطبي. المعروف بابن رشد الحفيد، فقيه، طبيب، متكلم. له: «بداية المجتهد» وغيره. (ت٥٩٥هـ). ترجمته في: «بغية الملتمس»: (ص٥٤)، «تاريخ الإسلام»: (١٢/ ١٠٣٩).

(٣) زيد بعده في (ل): «عَلِمه».

(٤) (٢/ ٢٦٨ ـ ٢٧٧)، وينظر: «درء التعارض»: (٥/ ٨١)، ومجموع الفتاوىٰ: (١٧/ ٢٨٦) وما بعدها. وفي (د) زيادة: «يتلوه» أي يتبعه الوجه الثاني.

الوجه الثاني: أن يقال لهم: أنتم تقولون إنكم متّبِعون للكتب الإلهية، وإذا كان كذلك= لم يَنْبغي[1] لكم في شريعة إيمانكم من الأسماء إلا ما جاءت به الأنبياء عليهم السلام.

والأنبياء لم يُسَمِّيه[2] أحدٌ منهم جوهرًا، وإنما سمَّاه بذلك «**أرسطو**» وأمثاله، وهؤلاء كانوا مشركين يعبدون الأصنام، ولم يكونوا يعرفون الله المعرفة الصحيحة، ولا يقولون: إنه خالق السماوات والأرض، ولا إنه بكل شيء عليم، ولا على كل شيء قدير، وإنما كانوا يعبدون الكواكب العلويّة، والأصنام السفليّة، ويعبدون الشياطين، ويؤمنون بالجبت والطاغوت، وإنما صاروا مؤمنين= لـمّا دخل إليهم دين المسيح ـ صلوات الله عليه وسلامه ـ بعد «**الإسكندر المقدوني**» ـ صاحب «**أرسطو**» ـ بنحو ثلاثمائة سنة[3]، وكانوا يُسمُّون الملك من ملوكهم «**بَطْلَمْيُوس**»[4]، كما يُسمُّون[5] القبطُ ملكَها «**فرعون**»، والحبشةُ ملكَها «**النجاشي**»، والفرسُ «**كسرىٰ**» ونحو ذلك.

---

(١) كذا في النسخ الخطية، بالياء؛ إجراء للمعتل مُجرىٰ الصحيح، وهي لغة صحيحة، يشهد لها قراءة قنبل: «إنه مَن يتقي». «الحجة» للفارسي: (٤/ ٤٤٨). وفي المطبوعتين: «لم ينبغِ».

(٢) كذا، وتخريجه كالذي قبله، وفي المطبوعتين: «لم يسمِّ الله».

(٣) زيد بعده في «ل، والمطبوع»: «ويقال إن آخر ملوكهم كان بطلميوس»، وكذا كان في (د)، ثم ضُرب عليها، لذا حذفت من (ط. النيل)، ويظهر أن العبارة مقحمة، فهي إما في معنىٰ ما بعدها أو تناقضه؛ لإيهامها أن التسمية خاصّة بآخر ملوكهم.

(٤) كذا بتقديم الميم، ويقال: (بَطْلَيْمُوس) بتأخير الميم، وكلاهما صحيح. ينظر: «تاج العروس»: (١٥/ ٤٥٩). و«البطالسة» خلفاء الإسكندر المقدوني في مصر، وهم خمسة عشر ملكًا فقط، امتدّ حكمهم من «بطليموس» الأول: «سوتير» سنة (٢٨٥ ق. م) إلىٰ «بطليموس» الخامس عشر: «قيصرون» الذي انتهىٰ حكمه سنة (٣٠ ق. م). انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني: (٢/ ١٧٥).

(٥) كذا في النسخ الخطية، بواو الجماعة، وتخريجه علىٰ لغة «بلحارث» تخريج مشهور، وله شواهد في القرآن والسنة وكلام العرب. انظرها في: «كتاب سيبويه»: (٢/ ٤١)، و«شرح الأشموني»: (١/ ٣٨٩). (ط. النيل): «تسمي»، علىٰ الجادّة.

وحينئذ فعدولُكم عن طريقة الأنبياء والمرسلين. إلىٰ طريقة الكفار والمشركين المعطلين من الضلال المبين.

وفي كتبهم: أن بولص لما صار إلىٰ «**أيثينية**»[1] دار الفلاسفة، وفيها دارُ الأصنام، وجد مكتوبًا علىٰ باب دار العلماء[2]: «الإله الخفيّ الذي لا يُعرَف هو الذي خلق العالم».

فكانوا لا يَعرفون ربَّ العالمين، فكيف يُعدَل عن طريقة رسل الله وأنبيائه كموسىٰ، وداود، والمسيح، إلىٰ طريقة هؤلاء الكفار المشركين المعطلين؟!

ولكن النصارىٰ ركَّبوا دينًا من دينين: من دين الأنبياء الموحِّدين ودين المشركين، فصار في دينهم قسطٌ مما جاءت به الأنبياء، وقِسطٌ مما ابتدعوه من دين المشركين في أقوالهم وأفعالهم، كما أحدثوا ألفاظ الأقانيم، وهي ألفاظ لا توجد في شيء من[3] كلام الأنبياء، وكما أحدثوا الأصنام المرقومة[4] بدل الأصنام المجسَّدة، والصلاةَ إلىٰ الشمس والقمر والكواكب، بدل الصلاة لها[5]، والصيام في وقت الربيع، ليجمعوا بين الدين الشّرعي والأمر الطبيعي وغير ذلك.

---

(١) (ط. النيل): «أثينة».

(٢) (د، ط. النيل) زيادة: «والأصنام مكتوبا».

(٣) «شيء من» سقط من (ل، والمطبوع).

(٤) أي الرسوم المصورة.

(٥) (ل، ط. النيل): «إليها»، أي: اعتاضوا بالصلاة إلىٰ حيثُ تظهر الشمس والقمر والكواكب عن الصلاة والسجود لها. وانظر: «منهاج السنة النبوية»: (١/ ٣٢١).

الوجه الثالث: قولهم: إن الذي يشغَل حيِّزًا ويقبل عرَضًا هو الجوهر الكثيف، فأما الجوهر اللطيف فما[1] يقبل عرَضًا ولا يشغَل حيِّزا، مثل جوهر النفس وجوهر العقل وجوهر الضوء.

فيقال: الكلام في الجواهر، هل هي منقسمة إلىٰ متحيِّز وغير متحيِّز أو كلها متحيِّزة[2]؟ هو متَّصل بالكلام علىٰ نفس الإنسان الناطقة.

فنقول: إن المسلمين من أعظم الناس معرفةً بوجود الملائكة والجن، كما دلّ علىٰ ذلك الكتاب والسنة وإجماع الأمة. وكذلك سلف الأمة وأئمتها يَعرفون وجود النفس التي هي روح الإنسان التي تُفارق بدنَه حين الموت، كما دلّ علىٰ ذلك الكتاب والسنة وإجماع السلف والأئمة، وإن كان كثيرٌ من أهل الكلام[3] يزعم أنها عرَض من أعراض البدن، أو جزءٌ من أجزائه، فهذا قولٌ محدَث في الإسلام، لم يَذهب إليه أحدٌ من السلف والأئمة، وإن كان محكيًّا عن أكثر المتكلمين، فليس الذين قالوا هذا من سلف الأمة ولا أئمتها، بل هم من أهل الكلام المحدَث المذموم عند السلف.

وأئمة الأمة وكثير من المتفلسفة الداخلين في أهل الملل يقولون: إن الذوات التي تسميها الأنبياءُ «الملائكةَ» هي التي تسميها المتفلسفة المشّاؤون «عقولًا»، أو «عقولًا ونفوسًا»، وهذا[4] غلط عظيم كما قد بُسط في موضعه[5].

فإن العقول التي يثبتها هؤلاء المتفلسفة لا حقيقة لها عند الرسل

---

(١) (ل): «فلا».

(٢) (ل) زيادة: «هو».

(٣) (ل، المطبوعتان): «الكتاب»، وكذا كان في (د) ثم صوب إلىٰ ما أثبته. وهو المتعيِّن؛ لكلامه الآتي.

(٤) «وهذا» ليس في (ل). وقد تقدم الكلام علىٰ هذه المسألة صدر الكتاب.

(٥) ينظر: «درء التعارض»: (١٠/ ٨٤)، و«بغية المرتاد»: (ص/ ٢١٩)، و«قاعدة جليلة في التوسل»: (ص/ ٣٣).

وأتباعهم، بل ولا حقيقة لها في المعقول الصريح[1] أنها أعراضٌ قائمة بنفسها. وقد صرَّحوا بأن واجب الوجود ـ نفسَه ـ هو عِلْم، وجعلوا نفسَ العلم هو نفس العالم، ونفس تصوّر هذا القول يكفي في العلم بفساده، كما أن هؤلاء المتفلسفة ـ أتباع أرسطو ـ لا يعرفون الملائكة، بل ولا الجن، وإنما عِلمُهم معرفةُ الأجسام الطبيعية، وتكلّموا في الإلهيات بكلام قليل نزر؛ باطلُه أكثرُ من حقِّه، كما قد بُسِط في موضع آخر[2].

وهؤلاء يزعمون أن العقل الأول أَبْدعَ ما دونه من العقول والأفلاك إلىٰ أن ينتهي الأمر إلىٰ العقل العاشر، فهو مبدِعُ ما تحت فَلَك القمر. وهذا كله من أعظم الكفر عند الرسل وأتباعهم أهل الملل. فإن مضمون هذا أن ملَكًا من الملائكة خَلَق كل ما تحت السماء، وملَكًا[3] فوقه خَلَق كل ما سوىٰ الله ـ سبحانه ـ وهذا من أعظم الكفر في دين المرسلين وأهل الملل المسلمين واليهود والنصارىٰ.

قال ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۚ بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ٢٦ لَا يَسۡبِقُونَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ وَهُم بِأَمۡرِهِۦ يَعۡمَلُونَ ٢٧ يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ وَهُم مِّنۡ خَشۡيَتِهِۦ مُشۡفِقُونَ ٢٨ ۞ وَمَن يَقُلۡ مِنۡهُمۡ إِنِّيٓ إِلَٰهٞ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجۡزِيهِ جَهَنَّمَۚ كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء:٢٦-٢٩]. فأخبر أن الملائكة لا تسبقُه بالقول، ولا تعملُ إلا بأمره، فضلًا عن أن يكون ملكٌ[4] خلق كل شيء.

---

(١) زيد بعده في (ل، والمطبوع): «بل حقيقة كلامهم»، إقحام يوهم رجوع الكلام إلىٰ الرسل، لكن يرده السباق واللحاق.

(٢) ينظر: «الرد علىٰ المنطقيين»: (ص/ ١٠٢، ٣٨٨، ٤٤٤)، و«النبوّات»: (١/ ١٩٤)، و«مجموع الفتاوىٰ»: (١٧/ ٣٣٥).

(٣) (ل): «وملكها».

(٤) (ط. النيل) زيادة: «هو».

وهؤلاء يقولون: إن الوحي والكلام الذي جاءت به الرسل، إنما هو فيضٌ من هذا العقل الفعَّال علىٰ قلوب الأنبياء. والله ـ تعالىٰ ـ عند هؤلاء لم يكن يعرف موسىٰ ولا عيسىٰ ولا إبراهيم ولا محمدًا ولا غيرهم من الرسل، ولا يَعرف الجزئيات، بل عند أرسطو وأتباعه: أنه لا يعلم شيئًا من الأشياء، بل ولا خَلق عندهم شيئًا، بل ولا يَقدِر عندهم علىٰ خلق شيء، فضلًا عن أن يكون علىٰ كل شيء قدير وأن يكون قد[1] أحاط بكل شيء علمًا.

وأرسطو وقومه كانوا مشركين يعبدون الأصنام بمقدونية وأثينية[2] وغيرهما من مدائن الفلاسفة[3] اليونان، وكان وزيرًا للإسكندر بن فيلبس المقدوني، وكان هذا قبل المسيح ـ عليه السلام ـ بنحو ثلاثمائة سنة، ولم يكن وزيرًا لذي القرنين الذي بنىٰ سدَّ يأجوج ومأجوج.

وعامةُ علم القوم علم الطبيعيات والحسابيات، وأما العلم الإلهي ـ وهو الذي يُسمُّونه علمَ ما بعد الطبيعة، وهو منتهىٰ فلسفتهم ـ [فإنما][4] يتكلمون[5] فيه علىٰ أمور كلية؛ قسَّموا الوجود إلىٰ جوهر وتسعة أعراض يجمعها بيتان[6]:

زيدُ الطّويلُ الأسودُ بنُ مالكِ ... في داره بالأمس كان مُتّكي[7]

في يده سيفٌ نَضَاه فانْتَضَىٰ ... فهذه عشرُ مقولاتٍ سوا

---

(١) «قد» سقط من (ل، والمطبوع).

(٢) (د): «وأيثينيه»، (ط. النيل): «وأثينة». والتفريق بين ذي القرنين المذكور في القرآن وبين الإسكندر بن فيلبس= ذكره المصنف في أوائل هذا الكتاب.

(٣) المطبوعتان: «فلاسفة»، خلاف النسخ.

(٤) في النسخ الخطية: «فإمَّا» بالإدغام.

(٥) كذا استظهرته في (د)، وفي (ل) «يتكلّموا»، والمطبوعتين: «تكلموا»، خلاف النسخ.

(٦) أوردهما المصنف في بعض كتبه، ينظر: «الصفدية»: (٢/ ١٨٠، ٢٧٤)، و«الرد علىٰ المنطقيين»: (ص١٣٢، ٣٠٣)، و«الفتاوىٰ»: (٩/ ٢٢).

(٧) كذا هنا، والأجود: «يتّكي» كما في: «الرد علىٰ الشاذلي»: (ص/ ١٩٤)، وغيره.

وهي: الجوهر، والكمُّ، والكيفُ، والأينُ، ومَتَىٰ، والإضافةُ، والـمِلْكُ، والوضعُ، وأن يفعل، وأن يَنْفَعِل[1].

وقد نازَعَه أتباعه وغيرهم في هذا[2] الحصر وقالوا: إنه لا دليل عليه. ومنهم من جعلها ثلاثة.

و[منهم][3] مَنْ قال غير ذلك وأَثْبتَ العلة الأولىٰ بناء علىٰ حركة الفَلَك، وأنه يتحرَّك حركة شوقية، فلابُدَّ له مما يتشبَّه به. فالعلة الأولىٰ هي غايةٌ[4]؛ لحاجة الفَلَك إليها من جهة أنه يتحرَّك[5] ليتشبَّه[6] بها، كحركة المؤْتَمِّ بإمامه، والمقتدي بقدوته، وقد يقولون: كتحريك المعشوق لعاشقه.

وكلام أرسطو في ذلك موجودٌ، قد[7] نقلتُه بألفاظه وتكلمتُ عليه في غير هذا الموضع[8]، وقد ذَكَر ذلك في مقالة «اللام»[9] ـ وهي آخر فلسفته ومنتهىٰ

---

(١) عرَّف «أرسطو» بهذه المصطلحات في المقالات الأولىٰ من كتابه: «ما بعد الطبيعة»: (ص٩٧ــ١١٣)، ثم أطال في بيانها في المقالة الثانية عشرة، المعروفة «بمقالة اللام» (ص٢١٥ـ٢٣٦)، وستأتي الإشارة إليها.

(٢) (ل): «هذا» ليس في (ل).

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام.

(٤) (ط. النيل): «علة».

(٥) (ل، والمطبوع): «متحرك».

(٦) (ل): «لنسبة»، تصحيف.

(٧) المطبوع: «وقد»، خلاف النسخ.

(٨) «منهاج السنة النبوية»: (١/ ٢٣٦-٢٩٨)، و«الرد علىٰ المنطقيين»: (ص١٤٣)، «شرح الأصبهانية»: (ص٣١٥) وما بعدها، والمجلد الثاني عشر من «الفتاوىٰ».

(٩) هي المقالة الثانية عشرة من أربع عشرة مقالة، مرتبة علىٰ الحروف اليونانية، أودعها «ارسطو» كتابه: «ما بعد الطبيعة»، أو «الفلسفة الأولىٰ»، كما سمّاه، وقد صدر عن دار «ذو الفقار»، باللاذقية، (ط١/ ٢٠٠٨م)، وتقع هذه المقالة منه في (ص٢١٥-٢٣٦).

حكمته ـ وفي كتاب «أثولوجيا»[1].

ولم يُثبِت أن الربّ مبدِعٌ[2] للفلَك، [ولا][3] علّة فاعلة، ولا يُسمّى[4] واجبَ الوجود، ولا قسَّم الموجودات إلىٰ واجب قديمٍ وممكن قديم، بل ذاك فِعلُ المتأخرين؛ كابن سينا وأمثاله، وقد بسطنا الكلام عليهم في غير هذا الموضع[5].

والمتأخرون الذين سمعوا كلام أهل الملل أرادوا إصلاح كلامه وتقريبه إلىٰ العقول، لعله يوافِق ما عُلِم بصريح المعقول وصحيح المنقول. فتكلم عليه ثابت بن قُرَّة[6] وبيَّن أن الفلك لا قِوام له إلا بطبيعته، ولا قِوام لطبيعته إلا بحركته[7]، ولا قوام لحركته الإرادية إلا بمحرِّك لها.

وزعموا أن المحرِّك يجب أن لا يكون متحرِّكًا، وقرَّروا ذلك بأدلة فاسدة، قد بُسط الكلام عليها في غير هذا الموضع[8].

---

(١) طبع في «برلين» (١٨٨٣م)، بعناية: فريدرخ دبتريصي. وهو فصول منتزَعة من «التاسوعات» لأفلوطين (٢٠٣م ـ ٢٧٠م)، وقد دفع هذا بعضَهم إلىٰ التشكيك في نسبته لأرسطو. ينظر: «أرسطو عند العرب»: (ص٣٥-٧٤).

(٢) النسخ الخطية: «مبدعًا»، وكأنه أراد: «ولم يُثبِتْ مبدِعًا للفلك»، ثم زاد فيها ولم يلاحظ ما بعدها. وجاءت بعبارة قريبة في مواضع أُخَر، كما في التعليق الآتي.

(٣) ليست في النسخ، وهي في «الرد علىٰ المنطقيين» (ص١٤٨): «فهم لم يُثبِتوا له (أي: للعالم) مبدِعًا، ولا علةً فاعلةً، بل علة غائية، يتحرك الفلَك للتشبُّه بها».

(٤) (ط. النيل): «سماه».

(٥) «منهاج السنة النبوية»: (٢/ ١٦٦-١٩٨)، و«الرد علىٰ المنطقيين»: (ص/ ١٧٧، ٣٩٥).

(٦) ثابت بن قرة بن مروان بن ثابت، أبو الحسن الحرّاني، الصابئ نِحْلة، كان مقدَّمًا في الطب والفلسفة والتنجيم والهندسة (ت٢٨٨هـ). ترجمته في: «عيون الأنباء في طبقات الأطباء»: (ص٢٩٥)، و«وفيات الأعيان»: (١/ ٣١٣).

(٧) (ل): «تحركه».

(٨) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٩/ ٢٧٢-٣٢١)، و«الرد علىٰ المنطقيين»: (١/ ٢٨٨).

فقالوا: إنه إنما تحرَّكَ الفلَك من جهة تَشَبُّه[1] الفَلَك به، وإن لم يكن هو القادر علىٰ تحريك الفلَك، بل ولا شعور منه بالفلَك.

وعبَّر عن ذلك ابن رشد الفيلسوف وأمثاله؛ فقالوا[2]: إنه يأمر الفَلَك بالحركة، وقوام الفَلَك= بطاعته لأمر الله. مع أنه عندهم لا إرادةَ له ولا عِلم له بما يأمر به، بل كونه آمِرًا هو معنىٰ كون الفَلك يتشبَّه به، كما يأمر المعشوق عاشقه ـ أي بِحُبِّه[3] ـ وإن كان المعشوق لا شعور له ولا إرادة في أن يحبه ذاك.

ثم[4] لو قُدِّر أنه هو الآمر= فإنما يَصْدر بسبب أمره مجرَّدُ حركة الفلك؛ ولهذا شبَّهوا ذلك بأمر السلطان لعسكره بأمرٍ يطيعونه فيه، فجعلوا الحركات معلولة له[5] بهذا الاعتبار، لم يُثبِتوا أنه أبدع شيئًا من الأفلاك والعناصر والمولَّدات[6] ولا العقول ولا النفوس، لا أبدعَ أعيانها ولا صفاتها، ولا أفعالَها، بل غايتُه أن يكون آمرًا لها بالحركة؛ كأمر الملك لعسكره، مع أنه عندهم ليس آمرًا بالحقيقة، بل ولا علم له بشيء من الموجودات، بل غايةُ ما يزعم أرسطو وأتباعه أن للفلك حاجةً[7] إليه من جهة تَشبُّهه به، وأما كونه هو عِلَّة[8] موجبة للفلك= فإنما يقول هذا من يقوله من متأخِّريهم كابن سينا.

---

(١) المطبوع: «نسبة»، تصحيف.

(٢) بيان قوله في: «درء تعارض العقل والنقل»: (٨/ ١٩٦).

(٣) كذا استظهرتها في (د)، وفي (ل): «أي محبه»، والمطبوعتان: «أن يحبه».

(٤) (ل): «ما».

(٥) «معلولة» سقط من (د).

(٦) (ل): «والمولودات».

(٧) (ل): «خاصة»، تصحيف.

(٨) المطبوع: «عليه»، تصحيف.

وأما الفارابي؛ فهو الذي وسَّع القول في هذا الباب، وقسَّم الموجود[1] إلىٰ واجب وممكن، وجعَل الأفلاك واجبة ممكنة به، وفي ذلك من الفساد والاضطراب ما قد بُسط في غير هذا الموضع. وبنىٰ ابن سينا الكلام في نفي صفاته علىٰ كونه واجب الوجود.

وأما الفارابي في كتاب «آراء[2] المدينة الفاضلة» وغير ذلك فاعتمد علىٰ كونه أول، وكذا أرسطو في كتاب «أثولوجيا» اعتمد علىٰ كونه هو الأول، وشبَّهه بالأول في العدد، وعلىٰ ذلك بَنَوا نفي الصفات، وأنَّا[3] لو أثبتناها لخرج عن كونه أوّل، مع أنهم لم يقيموا حجّة علىٰ كونه أوّل بهذا المعنىٰ الذي زعموه، كما لم يقيموا حجّة علىٰ كونه واجب الوجود بالمعنىٰ الذي ادَّعوه، بل تكلموا بألفاظ مجملة متشابهة، تحتمل حقًّا وباطلًا؛ فإنه معلوم أن الله واجب الوجود بذاته موجود بنفسه، وأنه [الأول][4] الذي ليس قبله شيء، وهو القديم الأزليّ الذي لم يزل ولا يزال.

وهؤلاء جعلوا وجوب الوجود بمعنىٰ أنه لا يتعلق بغيره فلا يكون له

---

(١) في الأصول: «قسَّموا». وفي المطبوع: «الوجود»، خلاف النسخ.
والفارابي هو: محمد بن محمد بن طرخان الفارابي أبو نصر التركي، صاحب الفلسفة، عُرف بالمعلم الثاني، لشرحه مؤلفات «ارسطو» وعنايته بآرائه. (ت٣٣٩هـ). ترجمته في: «الفهرست»: (ص٣٢٣)، و«تاريخ الإسلام»: (٧/ ٧٣١).

(٢) (ط. النيل) زيادة: «أهل». والكتاب امتداد لما قصده ارسطو من تأسيس مدينة فاضلة تقوم علىٰ مبادئ فلاسفة اليونان، معتمدة آراءهم في الطبيعة وما وراءها. ويقع في (١٢٨) ورقة، وأولىٰ طبعاته في ليدن (١٨٩٥م، ١٣١٢هـ)، ثم صدر عن مطبعة النيل سنة (١٣٢٣هـ ١٣٢٥هـ)، وله طبعات أخرىٰ. انظر: مصادر الترجمة، و«معجم المطبوعات»: (٢/ ١٤٢٥).

(٣) (ل، والمطبوع): «وإنما».

(٤) (ل): «الأزل»، و(د): «الأزلي».

صفة. وكونه «أول» بمعنىٰ: أول الأعداد الذي لا تعدّد فيه، ومعلومٌ[1] أن الواحد والأوّل المجرد عن كل شيء= إنما يقدر في الأذهان لا في الأعيان.

فالذِّهن يُقدِّر واحدًا واثنين وثلاثة وأربعة، إلىٰ سائر الأعداد المجرّدة، والعدد المجرّد عن المعدود إنما يوجد في الأذهان لا في الأعيان، فأما الموجود في الخارج فإنما هي أعيان قائمة بأنفسها وصفاتها القائمة بها، والأول منها هو ذاتٌ متّصفة بصفاتها، لا يوجد في الأعيان، ليس[2] بذات قائمة بنفسها، ولا صفة قائمة بغيرها، بل لا توجد ذات مجردة عن صفاتها.

وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضع[3]، ولكن نبَّهنا هنا عليها؛ لأن هؤلاء القوم قالوا: «إنا نعجب من هؤلاء القوم أنهم ذوو فضل وأدب ومعرفة، ومَن هذا صورتُه وقد قرأ شيئًا من كتب الفلاسفة والمنطق، فما حقهم ينكرون علينا هذا!».

فكلام[4] هؤلاء النصارىٰ يتضمَّن تعظيم الفلاسفة وأهل المنطق، وأن من قرأ كتبهم عَرف بها مِن الحق في الإلهيات[5] ما لا يعرفه سائرُ أهل الملل، وهذا يدلّ علىٰ جهل هؤلاء النصارىٰ بما جاءت به الرسل، وبما يُعرَف بالعقل المحض.

أما الأول: فِلَأنَّ المسيح وأتباعه كالحواريين ومن اتبعهم ليس فيهم مَن عظَّم هؤلاء الفلاسفة، ولا استعان بهم، ولا التفت إليهم[6]، بل وهم عندهم من

(١) (ل، المطبوع): «فمعلوم».
(٢) (د): «ليست»، والمثبت أولىٰ؛ لعود ضميره علىٰ «الأول» أي من حيث هو عدد.
(٣) تقدمت الإحالة في (٣/ ٤٢٠، ٤٢١).
(٤) (ل، والمطبوع): «فكل كلام»، (ط. النيل): «فكان كلام».
(٥) (د): «الأذهان».
(٦) «ولا التفت إليهم» ليس في (د).

أئمة الكفر ورؤوس الضلال، وكذلك موسىٰ وأتباعه، وكذلك محمد وأتباعه، فليس[1] في رسل الله وأنبيائه ولا في أتباعهم مَن يعظّمهم ولا يستعين بكلامهم، بل الرسل وأتباعهم متفقون علىٰ تضليلهم وتجهيلهم.

وأما العقليات: فإنما يعظّم كلام هؤلاء الفلاسفة في العلوم الكليّة والإلهيّة= مَن هو مِن أجهل الناس بالمعارف الإلهية والعلوم الكلية؛ إذ كان كلامهم في ذلك فيه من الجهل والضلال ما لا يحيط به إلا ذو الجلال، وإنما كان القوم يَعرفون ما يعرفونه من الطبيعيات والرياضيات كالهندسة وبعض الهيئة وشيئا من علوم الأخلاق والسياسات المدنيّة والمنزليّة التي هي جزء مما جاءت به الرسل، واليهودُ والنصارىٰ بعد النسخ والتبديل أعلمُ من هؤلاء بالعلوم الإلهية والأخلاق والسياسات[2]، فضلًا عما وراء ذلك.

فاعتضاد هؤلاء النصارىٰ بهؤلاء المتفلسفة يدل[3] علىٰ عِظَم[4] جهلهم بالشرعيات والعقليات، وقد بسط الكلام [عليه] في مواضع متعددة[5]؛ إذ كان الرد علىٰ الفلاسفة لا يختص به النصارىٰ، بل الكلام في ذلك معهم ومع مَن يعظّمهم من أهل الملل عموما.

ومعلومٌ أن المنتسبين إلىٰ الإسلام من أتباع الفلاسفة؛ كالفارابي وابن سينا والسهروردي المقتول، وابن رشد الحفيد وأمثالهم[6]= أحذق بهم وأعلم من النصارىٰ.

---

(١) (د): «وليس».

(٢) من قوله: «المدنية والمنزلية ... الخ» سقط من (د)؛ لانتقال النظر، والعبارة بنحو لفظها عند المؤلف في: «الصفدية»: (٢/ ٢٤٩)، و«الفتاوىٰ»: (١٧/ ٣٣٠).

(٣) «يدل» سقط من (د).

(٤) (د) «تعظيم».

(٥) ينظر ما تقدم: (١/ ٤٦٧)، و«الرد علىٰ المنطقيين» (ص/ ٣٩٤) وما بعدها.

(٦) (ل): «وإمامهم»، و(المطبوع): «إمامهم». وتقدم التعريف بمن ذُكر.

وكتب الفلاسفة التي صارت إلىٰ المسلمين[1]، من الطبّ والحساب والمنطق وغير ذلك= هذّبها المنتسبون إلىٰ الإسلام فجاء كلامهم فيها خيرًا من كلام أولئك اليونان.

والنصارىٰ واليهود إنما يَعتمدون في هذه العلوم علىٰ ما وصفه هؤلاء المنتسبون إلىٰ الإسلام، مع أن هؤلاء عند علماء المسلمين[2] جهّال ضلّال في الإلهيات والكليّات، فكيف يكون سلفهم ومن يعظّمهم من اليهود والنصارىٰ؟

و[إنما][3] صار أولئك اليونان عارفين بالله، موحّدين له، عابدين له، مؤمنين بملائكته وكتبه ورسله= لمّا دخل إليهم أتباع المسيح يدعونهم إلىٰ دين الله الذي بعث به المسيح. وكلُّ من كان من أتباع المسيح غير مبدِّل لشيء من دينه قبل النسخ= فإنه من المؤمنين المهتدين، وهم من أولياء الله، وهم من أهل الجنة.

ومن ظنّ أن كلام الرسل يوافق هؤلاء اليونان؛ فإن ذلك يدل علىٰ جهله بما جاءت به الرسل وبما يقوله هؤلاء. وإنما يوجد مثل هذا في كلام الملاحدة من أهل الملل؛ ملاحدة اليهود والنصارىٰ وغيرهم؛ كأصحاب «رسائل إخوان الصفا»[4]، وأمثالهم من الملاحدة المنتسبين إلىٰ تشيع أو إلىٰ تصوّف كابن

---

(١) (المطبوع): «الإسلام»، وكذا كان في (ل) ثم صوب كالمثبت.

(٢) (ل): «الإسلام».

(٣) في الأصول: «ولما»، ولا جواب لها، فلعل الصواب ما أثبت.

(٤) ثنتان وخمسون مقالة ـ كما جاء في مقدّمتها، والمشهور إحدىٰ وخمسون ـ منها إحدىٰ وخمسون مقسّمة علىٰ أربعة أقسام، رياضية، وطبيعية، وعقلية، وإلهية، وأخيرة جامعة لأنواع المقالات. ومؤلّفوها هم: «إخوان الصفا وخلان الوفا» جماعة من الباطنية الإسماعيلية، كتموا أسماءهم ـ وقد عُرف بعضهم في كلام التوحيدي وغيره ـ فاجتمعوا علىٰ تصنيف هذه الرسائل ـ بعد المائة الثالثة في دولة بني بويه ـ ثم بثّوها في الوراقين، فانتشرت في الناس. وتأثّر بها مَن جاء بعدُ من الفلاسفة؛ كابن سينا والفارابي. وهي أصل مذهب القرامطة والفلاسفة، وقد طبعت هذه الرسائل عدة طبعات في الهند ومصر ولبنان. ينظر: «منهاج السنة»: (٢/ ٢٨٤)، و«الفتاوىٰ»: (٤/ ٧٩)، ومقدمة «رسائل إخوان الصفا» لبِطْرُس البستاني: (ص/ ١٢).

عربي وابن سبعين وأمثالهما. وفي الكتب الـمَضْنون بها علىٰ غير أهلها[1] ــ ونحوِ ذلك ـ من الكلام المنسوب إلىٰ أبي حامد= قطعةٌ من ذلك.

وهؤلاء يحتجُّون[2] بالحديث المأثور «**أوّلَ ما خلق الله العقل فقال له: أقبِل. فأقبَل، ثم قال له: أدبِر فأدبَر، فقال: وعزَّتي ما خلقتُ خلقًا أكرم عليّ منك، فبِك آخذ وبِك أعطي، وبك الثواب وعليك العقاب**»[3].

---

(١) كتاب «المضنون به علىٰ غير أهله» منسوب إلىٰ أبي حامد الغزالي، وقد نفىٰ جماعةٌ من العلماء نسبتَه إليه، كابن الصلاح في «طبقات الشافعية»: (١/ ٢٦٣)، والتاج السبكي في «طبقات الشافعية الكبرىٰ»: (٦/ ٢٥٧).
ونسبه له جماعة منهم ابن خلّكان في «وفيات الأعيان»: (٤/ ٢١٨)، والصفدي في «الوافي بالوفيات»: (١/ ٢١٢)، والمصنف كما هنا، وفي «النبوات»: (٢/ ٦٩٩)، وفي «نقض المنطق»: (ص/ ٥٥) حيث قال: «وأما أهل الخبرة به وبحاله فيعلمون أن هذا كله كلامه؛ لعلمهم بمواد كلامه ومشابهة بعضه بعضًا...»، علىٰ أن الشيخ بعد أن ذكر هذه الكتب في «الرد علىٰ الشاذلي»: (ص/ ٤١) ونَقَل قولَ تلميذه ابن العربي: «شيخنا أبو حامد دخل في بطن الفلاسفة ثم أراد أن يخرج منه فما قدر»= مال إلىٰ كونه رجع عنها فقال: «لكنْ أبو حامد مع هذا يُكَفِّر الفلاسفةَ في غير موضع، وبيَّن فسادَ طريقتهم وأنها لا تُحَصِّل المقصود، وهو في آخر عمره اشتغل بالبخاري، ومات علىٰ ذلك، ولهذا قيل: إنه رجع عن هذه الكتب، ومن الناس من يقول إنها مكذوبة عليه»، وقال في «الفتاوىٰ»: (١٣/ ٢٨٣) «بل رجع عنها، وهذا أقرب الأقوال»، ونحوًا من هذا في: «منهاج السنة»: (٢/ ٣٥٩)، (٨/ ٣١)، و«الرد علىٰ المنطقيين»: (ص/ ٢٨٢). وينظر: «مؤلفات الغزالي»: (ص١٥١ـ١٥٥)، والتعليق علىٰ «الرد علىٰ الشاذلي»: (ص/ ٢٠ـ٢١).
وكتاب «المضنون» طبع مرارًا. انظر: «معجم المطبوعات العربية»: (٢/ ١٤١٠).

(٢) (ل، ط. النيل): «قد يحتجون».

(٣) هذا الحديث روي مرفوعًا من مسند عائشة وأبي هريرة وأبي أمامة، وعن الحسن مقطوعًا تارة، ومرسلًا أخرىٰ.
فأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٣١٨)، من طريق سهل بن المرزبان بن محمَّد التميمي عن الحميدي عن ابن عيينة عن منصور عن الزهريّ عن عروة عن عائشة مرفوعًا، وقال: «غريبٌ من حديث سفيان ومنصور والزهري، لا أعلم له راويًا عن الحميدي إلَّا سهلًا، وأراه واهمًا فيه». اهـ.
وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (١٨٤٥)، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٧٩٨، ٦/ ٢٠٤٠)، والبيهقي في «الشعب» (٦/ ٣٤٩)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٧٤) عن أبي هريرة بلفظ: «لما خلق الله العقل قال له: قم..» وسنده تالف، أعلَّه ابن الجوزي بضعف ثلاثة من رجاله. =

وهذا الحديث كذب موضوع علىٰ النبي ﷺ[1]، ذكر ذلك أهل العلم بالحديث؛ كأبي جعفر العقيلي[2]، وأبي حاتم بن حبان البستي[3]، وأبي الحسن الدارقطني[4]، وأبي الفرج بن الجوزي[5] وغيرهم.

= وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٨/ ٢٨٣)، و«الأوسط» (٧٢٤١)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٩١٦)، عن أبي أمامة، كلفظ حديث أبي هريرة، وسنده ضعيف أيضًا، أعلّه العقيلي بالجهالة والضعف.

وأخرجه عبد الله بن أحمد في «زوائد الزهد» (ص٥٣٥)، ومن طريقه ابن أبي عاصم في «الزهد» (ص٣٢٠)، عن الحسن مرسلًا ـ بنحو حديث أبي هريرة ـ وفي سنده سيار بن حاتم، ضعفه ابن المديني، وفي حديثه مناكير كما قال أبو أحمد الحاكم، والعقيليُّ، والأزديُّ، علىٰ أن حديثه مرسل.

وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٦/ ٣٤٨) عن الحسن من قوله. وقال: «هذا من قول الحسن، وغيره مشهور، وقد روي عن النبي ﷺ بإسناد غير قوي».

وبالجملة؛ فالحديث لا تخلو طرقه المسندة من ضعف شديد، وقد سئل عنه الإمام أحمد فقال: «هذا موضوع ليس له أصل»، كما في «المنتخب من علل الخلال» (ص٨٧). وقال ابن حبان: «ليس عن رسول الله ﷺ خبر صحيح في العقل». وقال العقيلي: «لا يثبت في هذا الباب شيء»، وسئل عنه المصنف، فأجاب بتوسع كما في «بغية المرتاد»: (١٦٩ـ١٧٩) وقال: «اتفق أهل المعرفة بالحديث علىٰ أنه ضعيف، بل موضوع علىٰ رسول الله ﷺ». وقال الحافظ في «الفتح»: (٦/ ٢٨٩): «ليس له طريق ثبت». وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٧٤)، والصغاني في «الموضوعات» (ص٣٥)، وعليٌّ القاري في «الموضوعات الكبرىٰ» (ص٤٣، ٩٨). ينظر: «المغني عن حمل الأسفار» (ص٩٩)، و«المقاصد الحسنة» (١/ ١٩٩-٢٠٠)، و«كشف الخفاء» (١/ ٢٦٩).

(١) المطبوعتان زياد: «كما».

(٢) في «الضعفاء» (٣/ ٩١٦) وقال: «لا يثبت في هذا الباب شيء».

(٣) قال: «ليس عن رسول الله ﷺ خبر صحيح في العقل». نقله عنه: ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٢٠٤)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٧٤).

(٤) قال: «كتاب العقل وضعه أربعة؛ أوّلهم: ميسرة بن عبد ربه، ثم سرقه منه داود بن المحبر، فركبه بأسانيد غير أسانيد ميسرة، وسرقه عبد العزيز بن أبي رجاء فركبه بأسانيد أُخر، ثم سرَقه سليمان بن عيسىٰ السنجري فأتىٰ بأسانيد أخر». كما نقله عنه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٢٦).

(٥) في «الموضوعات» (١/ ١٧٤)، وقال: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ».

ثم لفظه ـ لو كان صحيحًا ـ حجّةٌ على نقيض مطلوبهم، فإنه قال: «**أولَ ما خلق الله العقل قال له**»[1] بنصب (أول)، وفي لفظ: «**لما خلق الله العقل قال له**»[2].

فلفْظُهُ يقتضي أنه خاطبه في أول ما خَلَقه، فحرَّفوا لفظَه، وقالوا: (**أولُ ما خلق الله العقل**) بالضم، وليس هذا لفظه، ولكن لفظه يقتضي أنه خاطبه في أوّل أوقاتِ خلْقه؛ ولهذا قال: «**ما خلقتُ خلقًا أكرمَ عليَّ منك**»، وهذا يقتضي أنه خَلَق قبلَه غيرَه.

وعندهم هو أوَّل المبدَعَات، يَمتنع أن يتقدّمه شيءٌ، مع أنه وسائرَ العقول والأفلاك ـ عندهم ـ قديمةٌ أزلية لم تزل ولا تزال.

ثم قال: «**فبك آخذ وبك أعطي وبك الثواب وعليك العقاب**» فجعل به هذه الأنواع الأربعة.

وعندهم أن العقل صدَرَ عنه جميعُ العالم العلوي والسفلي؛ وذلك أن لفظ (العقل) في الحديث سواءٌ كان صحيحًا أو ضعيفًا، هو العقل في لغة الأنبياء والمرسلين، هو عقل الإنسان، وهو عرَض قائم به، وهذه صفة قائمة بالإنسان، ليس هو جوهرًا قائمًا بنفسه.

والعقل في لغة هؤلاء الفلاسفة هو جوهر قائم بنفسه.

وأما النفس الفلكية، فلهم فيها قولان: قيل: إنها عرَض قائم بالفلَك، وهو قول أكثرهم. وقيل: بل جوهر قائم بنفسه، ولهذا[3] يميل ابن سينا، وهذه الأمور مبسوطة في موضع آخر[4].

---

(١) «قال له» سقط من المطبوعتين.

(٢) تقدم في تخريج الحديث آنفًا.

(٣) (ل): «وإلىٰ هذا».

(٤) ينظر: «الصفدية» (١/ ٣٤)، و«منهاج السنة»: (١/ ٤٠٠، ٨/ ١٩)، و«مجموع الفتاوىٰ»: (٣/ ٣٠١، ٩/ ٢٧٣)، وما سيأتي (٤/ ١٢٣، ٦٣٠).

والمقصود هنا: ذَكَر هؤلاء النصارىٰ[1] أن ثَمّ جوهرًا لطيفًا، غير الجوهر الكثيف، ويُمثِّلوا[2] ذلك بالنفس والعقل والضَّوء[3]، ثم[4] لم يُقيموا علىٰ ثبوت شيء من ذلك دليلًا. ولا دليلَ مما دلَّت عليه الكتب الإلهية؛ فإن النفس الفلكيّة والعقول العشرة لم يَنطق بها كتاب ولا رسول، بل ولا دلَّ عليها دليل عقليّ، وأدلة المتفلسفة عليها ضعيفة. وإنما دلّ العقل علىٰ ما أخبرت به الرسل من الملائكة.

ولكن هؤلاء الذين حَمَلوا كلام الرسل علىٰ ما يوافق قول المتفلسفة= يجعلون اللوحَ المحفوظ هو النفسَ الفلكية، كما يجعلون العقل والقلم هو العقل الأوّلَ، والعرشَ هو الفلكَ التاسع، وغير ذلك مما قد بُسط الكلام عليه في موضع آخر[5].

وإذا لم يُقيموا حجّة شرعيّة ولا عقليّة علىٰ ما مثّلوا به من الجواهر اللطيفة= لم يكن لهم حجّةٌ علىٰ من قال: إن الجوهرَ ما يشغَل حيِّزًا ويَقبل عرَضًا.

ولما قرَنوا النفس بالعقل= كان ذلك ظاهرًا في أنهم أرادوا النفس الفلكيّة. فأمّا إنْ أرادوا النفس الإنسانية= فهذه ثابتة قد[6] أخبرت بها الرسل وأتباعهم، كما قد بُسِط في موضعه[7]، لكن هذه لا تُقْرَن بالعقل الذي هو جوهر. والعقل صفة هذه وهو مصدر (عقِل يعقِل عقلًا). وقد يُراد بالعقل غريزة قائمة بها، ويراد بالعقل العمل بالعلم كما قد بُسط في موضع آخر[8].

---

(١) «النصارىٰ» ليس في (د، ط. النيل)، وألحقت بعد سطر في موضع آخر.

(٢) المطبوعتان: «ومثّلوا».

(٣) (ل): «والصور».

(٤) زيد بعده في (د، ط. النيل): «إن النصارىٰ».

(٥) ينظر: «درء التعارض» (١٠/ ١٨٩)، و«الرد علىٰ المنطقيين» (ص/ ٤٧٤)، و«الرد علىٰ الشاذلي» (ص/ ٣٨، ١٤١)، و«مجموع الفتاوىٰ»: (١/ ٢٤٥).

(٦) «قد» سقط من (ل، والمطبوع).

(٧) ينظر: «الصفدية»: (٢/ ٢٥٣ ـ ٢٥٧)، والتعليق الآتي.

(٨) ينظر: «بغية المرتاد»: (ص/ ٢٤٣ ـ ٢٦٥)، و«مجموع الفتاوىٰ»: (٩/ ٢٨٦).

الوجه الرابع: قولهم: «وجوهر الضوء».

فيقال لهم: إن أردتم بالضوء نفس الشمس والنار= فهذا جسم متحيز؛ يشغَل حيِّزًا، ويَقبل عرضًا، ليس هو من الجواهر اللطيفة الذي[1] مثّلتم بها وإن أردتم بالضوء الشعاعَ القائمَ بالهواء والجدران ونحو ذلك= فليس هذا بجوهر، لا لطيف ولا كثيف، بل هو عرَضٌ قائم بغيره.

الوجه الخامس: قولكم: «إن الجوهر اللطيف لا يقبل عرَضًا»= كلام ممنوع، وهو باطل أيضًا. فإن نفس الإنسان تَقبل الأعراض القائمة بها، وكذلك النفس الفلكيّة ـ عند من أثبتها ـ تقوم بها إراداتٌ وتصوّراتٌ متجدّدة.

ولفظ «العرَض» في اصطلاح النظّار يُراد به ما قام بغيره سواءٌ كان صفة لازمة أو عارضة، وهذا موجَب تقسيم النصارىٰ، كما هو قول الفلاسفة، فإنهم قالوا: ليس في الوجود شيءٌ إلا وهو إما جوهرٌ وإما عرضٌ؛ لأنه أيّ أمرٍ نظرناه وجدناه إما قائمًا بنفسه، غير مفتقر في وجوده إلىٰ غيره، وهو «الجوهر». وإما مفتقر[2] في وجوده إلىٰ غيره، لا قِوام له بنفسه وهو «العرض».

قالوا: ولا يُمكن أن يكون لهذين قسم ثالث.

وهذا الذي قالوه هو تقسيم أرسطو وأتباعِه، وهو يسمّي المبدأ الأول جوهرًا، وهذا تقسيم سائر النظار. لكن أكثرهم لا يدخلون رب العالمين في مسمّىٰ الجوهر، ومنهم من يُدخله فيه، وبعض النزاع في ذلك لفظي.

وإذا كان الأمر علىٰ ما قالوه؛ فالضوء القائم بالأرض والهواء عرَضٌ ليس جوهرًا قائما بنفسه، وقد[3] جعلوه جوهرًا، وهذا تناقض بيِّن.

---

(١) كذا النسخ، وفي (ط. النيل): «التي».

(٢) كذا بالرفع في الأصول، والجادّة نصبه علىٰ العطف.

(٣) المطبوعتان: «وهم قد».

وأيضًا، فالجواهر اللطيفة تقوم بها الأعراض؛ كالحياة والعلم، بل والرب ـ علىٰ قولهم ـ تقوم به الحياة والعلم.

فإذا سمَّوه جوهرًا= لزمهم أن يُسمُّوا صفاته أعراضًا، إذا قالوا: لا موجود إلا جوهر أو عرض، وهذا يناقِض[1] قولهم: الموجود إما جوهر وإما عرض، فليس في الموجودات إلا هذا أو هذا، بل موجَب كلامهم أنها قائمة بذات الله، فكيف بذات غيره!

وإن[2] قالوا: يُعْنَىٰ بالأعراض، الصفاتُ العارضة أو القائمة بالأجسام= كان هذا مناقِضًا لقولهم: (الموجود[3] إما جوهر وإما عرض)، مع قولهم: (إن الرب جوهر ثلاثة أقانيم، والأقنوم ذات وصفة)، ومع قولهم: (إن الرب جوهر)؛ فقولهم يقتضي[4] أن الرب جوهر تقوم به الأعراض، فكيف غيره!

ثم يقال: إذا قُدِّر أنهم يدَّعون ثبوت جوهر لا يقوم به الأعراض، فهذا اصطلاحٌ لهم وافقوا فيه[5] نفاةَ الصفات من الفلاسفة كأرسطو وذويه[6]، فإنهم يقولون: إن الرب جوهر لا يتصف بشيء من الصفات الثبوتية، لكن ليس هذا قول النصارىٰ!

---

(١) (ل): «فهؤلاء يوجد تناقض»، ومقدار ورقة من قوله: «وهذا يناقض ...» إلىٰ: «ونظار المسلمين» مؤخر في (ط. النيل) إلىٰ ما بعد قوله: «الموجود إما جوهر وإما عرض، وهذا تناقض» بعد ورقتين، ولعله سبق نظر، أو تداخل ألواح الأصل!

(٢) (ل، والمطبوع): «وإذا».

(٣) (ل): «للوجود».

(٤) «يقتضي» ليس في (د).

(٥) (ل): «فيهم».

(٦) (ط. النيل): «وأتباعه».

فتبيَّن أنهم في قولهم: (إن الرب جوهر) وفي قولهم: (إن من الجواهر ما لا يقوم به الصفات)= موافقون للمشركين[1] الفلاسفة، أرسطو وأتباعه، لا موافقين للمسيح والحواريين، وأنهم أثبتوا الصفات لله موافقة للمسيح والحواريين ثم جعلوه جوهرًا، ثم قالوا: إن الجوهر اللطيف لا تقوم به الصفات، وهذا قول الفلاسفة المشركين المعطلين، وهذا تحقيق ما ذكرناه عنهم من أنهم ركَّبوا دينا من دين المسيح والحواريين ومن دين الكفار المشركين، ونظَّار المسلمين[2].

فهؤلاء إن عَنَوا بالعَرَض هذا= [فكلٌّ][3] جوهر يقبل الصفات.

وإن أرادوا بالعرض ما يعنيه[4] المتفلسفة بالصفات العرضية التي يفرِّقون بينها وبين الذاتية، مع أن هذا ليس مقتضىٰ كلامهم= فقد ذكرنا في غير هذا الموضع[5] أن تقسيم هؤلاء الصفات اللازمةَ الموصوفَ[6] إلىٰ ذاتية وعرضيّة= تقسيم باطل، وبتقدير[7] أن يكون حقا؛ فالنفس ـ أيضًا ـ تَقبل الصفات العرضية، بل وكذلك كل جوهر سواء كان لطيفًا أو كثيفًا.

فقولهم[8]: «إن الجوهر اللطيف لا يقبل عرضًا؛ مثل جوهر النفس وجوهر العقل وجوهر الضوء وما يجري هذا المجرىٰ من الجواهر اللطيفة»= كلامٌ باطلٌ علىٰ كل تقدير.

---

(١) (ل): «المشركين».

(٢) «ونظار المسلمين» ضرب عليها في (ل).

(٣) النسختان: «وكل»، والصواب ما أثبت.

(٤) (ل): «تعيّنه».

(٥) ينظر ما تقدم: (٢/ ٢٦٩)، وما سيأتي: (٤/ ٦٢٨)، و«درء التعارض»: (٥/ ٨٧)، و«مجموع الفتاوىٰ»: (٩/ ٢٥٦).

(٦) كذا في النسخ الخطية، بالنصب؛ معمولًا لاسم الفاعل. والمطبوعتان: «للموصوف».

(٧) (ل، والمطبوع): «وتقدير»!

(٨) (ل، المطبوعتان): «فقولكم».



وإن عَنَوا بلفظ العرَض شيئًا آخر، لم ينفعهم ذلك؛ فإن المتكلمين الذين قالوا: «الجوهر هو ما يشغَل حيِّزًا ويقبل عرضًا»= إنما أرادوا بالعرض ما يقوم بغيره من المعاني، سواء كان لازمًا له أو عارضًا له، ومعلومٌ أن كل جوهر فإنه تقوم به المعاني. والخالق ـ تعالىٰ ـ عندهم يقوم به الحياة[1] والعلم، فإذا كان الخالق ـ تعالىٰ ـ تقوم به المعاني ـ وهم يسمّونه جوهرًا ـ فكيف لا تقوم المعاني بغيره.

وهؤلاء يثبتون جوهرًا لطيفًا لا تقوم به الأعراض، مع قولهم: إنه تقوم به المعاني، وهذا اصطلاحٌ لهم لا يوافقهم عليه أحد. ثم يتناقضون فيقولون: الموجود إما جوهر وإما عرض، وهذا تناقض!.

ونظّار المسلمين لهم ـ في تسمية صفات الله القائمة به أعراضًا ـ نزاع بينهم[2]: بعضهم يسمِّيها أعراضًا، وبعضهم يُنكر هذه التسمية، مع اتفاق هاتين الطائفتين علىٰ قيام الصفات به، وجمهور نُظّار المسلمين لا يسمّونه جوهرًا، وبعضهم يسمّيه جوهرًا، وأما من أنكر قيام الصفات به فذاك لا يسمّيه[3] جوهرًا ولا جسمًا.

وهؤلاء النصارىٰ متناقضون تناقضا بيِّنًا، ولهذا كان لهم طريقة لا يوافقهم عليها أحد من طوائف العقلاء، وذلك يظهر:

بالوجه السادس: وهو أن الناس لهم في إثبات الصفات القائمة بذات الله ـ تعالىٰ ـ قولان:

---

(١) (ل): «الحيا»، والمطبوع: «الحياء»!

(٢) «بينهم» سقط من (ل، والمطبوع).

(٣) (المطبوع): «يسمي الله» وليس في النسخ، ولا في (ط. النيل)!

فسلف المسلمين وأئمتهم وجمهور الخلق من أهل الملل وغير أهل الملل، يثبتون قيام الصفات بالله، ﷻ.

وهل تُسمَّىٰ أعراضًا؟ علىٰ قولين.

والقول الثاني: قول من ينفي الصفات، مثل الملاحدة الجهمية ونحوهم، من مبتدعة المسلمين، ومَن وافقهم من الفلاسفة، وبعض اليهود والنصارىٰ، فهؤلاء لا تقوم به المعاني والصفات عندهم، فلا يقولون: تقوم به الأعراض.

ثم مِن هؤلاء مَن يسمِّيه جوهرًا كأرسطو وأتباعه. ومنهم من لا يسمّيه جوهرًا، كمتأخري الفلاسفة: ابن سينا وأمثاله، مع جمهور نظار المسلمين وغيرهم[1].

وأما الجمهور القائلون بقيام المعاني به؛ فبعضهم يسمِّيها أعراضًا وإن لم يسمِّه جوهرًا. وقد سمّاه بعضهم جوهرًا، وبعضهم ينفي أن يكون[2] أعراضًا، وبعضهم يسكت عن النفي والإثبات، فلا يسمِّيها أعراضًا ولا ينفي تسميتها بذلك، أو يستفصل القائل عن كونها أعراضًا.

وأما هؤلاء النصارىٰ فقالوا: هو[3] جوهر ثلاثة أقانيم، ووصفوه بالصفات الثبوتية؛ وهي الحياة والنطق، وقالوا: الموجود إما جوهر وإما عرض، فلزمهم أن تكون صفات الله أعراضًا عندهم.

ثم قالوا: الجوهر اللطيف لا يقوم به الأعراض، ونزَّهوا الرب أن تقوم به

---

(١) زيد بعده في (ل، والمطبوع): «سواء سموه جوهرًا أو لم يسموه»، ولا يستقيم مع نفيه عنهم ذلك في الجملة قبلها، لذا ضرب عليها في (د).

(٢) كذا، والأجود: «تكون» أي: المعاني.

(٣) «هو» سقط من (ل، والمطبوع).

الأعراض، مع قولهم: إنه جوهر، فتناقضوا[1] تناقضًا بيِّنا، حيث جمعوا بين كلام الرسل وأتباعهم وبين كلام المشركين المعطّلين الفلاسفة. فما تلقّوه عن المسيح= فهو حق، وما ابتدعوه مِن قولِ مَن خالف الرسل= فهو باطل. فجمعوا في قولهم بين الحق والباطل، وسلكوا مسلكًا لا يُعرف عن غيرهم.

وإيضاح هذا أن يقال في: الوجه السابع: أن هذا الذي ذكروه تناقضٌ بيِّن؛ فإنهم قالوا: الموجود إما جوهر وإما عرض، فالقائم[2] بذاته هو الجوهر، والقائم بغيره هو العرض. ثم قالوا: إنه موجود حي ناطق، له حياة ونطق.

فيقال لهم: حياته ونطقه؛ إما جوهر وإما عرض، وليس جوهرًا؛ لأن الجوهر ما قام بنفسه، والحياة والنطق لا يقومان بأنفسهما، بل بغيرهما، فهما من الأعراض، فتعيَّن أنه عندهم جوهر يقوم به الأعراض، مع قولهم: إنه جوهر لا يقبل عرضا.

فإن[3] قيل: أرادوا بقولهم: (لا يقبل عرضًا) ما كان حادثًا.

قيل: فهذا ينقُض تقسيمهم الموجود إلىٰ جوهر وعرض، فإن المعنىٰ القديم الذي يقوم به ليس جوهرًا وليس حادثًا. فإن كان عرضًا؛ فقد قام به العَرَض وقبِله، وإن لم يكن عرضًا؛ بطل التقسيم.

يبين هذا: أنه يقال[4]: **أنتم قلتم**: إنه شيء حي ناطق. وقلتم: هو ثلاثة أقانيم. وقلتم: المتحد بالمسيح أقنوم الكلمة. وقلتم في الأمانة: «**نؤمن بإله واحد أب ضابط الكل، وبربٍّ واحد يسوع المسيح ابن الله الوحيد، المولود من**

---

(١) (ل، والمطبوع): «تناقضوا». والمثبت ما قدّرته في (د).

(٢) المطبوع: «القائم»!

(٣) (د، ط. النيل): «وإن».

(٤) (ط. النيل): «فتبين من هذا أنهم يقال لهم».

الأب قبل كل الدهور، إله حق من إله حق من جوهر أبيه، مولود غير مخلوق، مساوٍ للأب في الجوهر».

ثم قلتم: إن الرب جوهر. وقلتم: إن الذي يشغل حيِّزًا أو يقبَل عرضًا هو الجوهر الكثيف؛ فأما الجوهر اللطيف فلا يقبل عرضًا، ولا يشغل حيِّزًا؛ مثل جوهر النفس وجوهر العقل، وما يجري هذا المجرىٰ من الجواهر اللطيفة.

فإذا كانت الجواهر اللطيفة المخلوقة لا تَقبل عرضًا ولا تشغَل حيِّزًا= فكيف[1] خالق الجواهر اللطائف والكثائف ومركّب اللطائف بالكثائف يقبل عرضًا ويشغَل حيِّزا؟ كلّا!

فصرَّحتم بأنه جوهر لا يقبل عرضًا، وقلتم: ليس في الموجود شيءٌ إلا وهو إما جوهر وإما عرض؛ فإن كان قائما بنفسه غير محتاج في وجوده إلىٰ غيره فهو الجوهر، وإن كان مفتقرا في وجوده إلىٰ غيره لا قوام له بنفسه؛ فهو العرض.

فيقال لكم: الابن القديم الأزليّ المولود[2] من جوهر أبيه، الذي هو مولودٌ غير مخلوق، الذي تجسّد ونزل= هو[3] جوهر قائم بنفسه أم هو عرض قائم بغيره، والوجود[4] عندكم: إما جوهر وإما عرض.

فإن قلتم: هو جوهر، فقد صرَّحتم بإثبات جوهرين: الأب جوهر، والابن جوهر، ويكون حينئذ أقنوم الحياة جوهرًا ثالثًا، فهذا تصريح بإثبات ثلاثة

(١) (ل، والمطبوعتان): «فيكون».

(٢) (د، ط. النيل): «الموجود».

(٣) «هو» ليس في (ل، والمطبوع).

(٤) المطبوع: «والموجود»، والمثبت من (ل، وط. النيل)، كذا استظهرته في (د)، متقاربان.

جواهر قائمة بنفسها[1]، وحينئذ فيبطل قولهم: إنه إله واحد، وإنه أَحدِيُّ الذات ثُلاثيّ الصفات، وإنه واحد بالجوهر ثلاثة بالأقنوم؛ إذ كنتم قد صرّحتم ـ علىٰ هذا التقدير ـ بإثبات ثلاثة جواهر.

وإن قلتم: بل [الابن][2] القديم الأزلي، الذي هو الكلمة، التي هي العلم والحكمة= عرضٌ قائم بجوهر الأب، ليس[3] جوهرًا ثانيا؛ فقد صرحتم بأن الرب جوهر تقوم به الأعراض، وقد أنكرتم هذا في كلامكم، وقلتم: هو جوهر لا تقوم به الأعراض. وقلتم: إن في[4] المخلوقات جواهر[5] لا تقوم بها الأعراض، فالخالق أولىٰ، وهذا تناقضٌ بيِّن لا حيلة فيه لمن تدبّر كلامهم أوّله وآخره.

فإن كلامهم هذا يوجب أنه جوهرٌ واحد، لا يقوم به شيء من الأعراض.

وهم يقولون: جوهر واحد، ثلاثة أقانيم. وسواء[6] سمَّوها صفات أو خواص أو أعراضًا، أو قالوا: الأقنوم هو الذات والصفة= فيقال لهم: الرب مع الأقانيم: ثلاثة جواهر، أو جوهر واحد له ثلاث صفات، أو جوهر[7] لا صفة له؟

فإن قالوا: ثلاثة جواهر، أثبتوا ثلاثة وبطل قولهم: إن الرب جوهر واحد وإله واحد، وصرّحوا بإثبات ثلاثة آلهة.

---

(١) (د، ط. النيل): «بأنفسها».

(٢) النسخ الخطية: «الأب»، سبق قلم، أو انتقال نظر.

(٣) المطبوعتان زيادة: «هو»، وليس في النسخ.

(٤) المطبوعتان: «من».

(٥) (ل): «وقلتم هو جوهر».

(٦) موضع «وسواء» بياض في (ل) مقدار كلمة.

(٧) (ط. النيل) زيادة: «واحد».

وإن قالوا: بل جوهر واحد له ثلاث صفات؛ فقد صرّحوا أن هذا الجوهر تقوم به الصفات، وإذا قامت به الصفات ـ وقد سموه جوهرًا ـ وقالوا: كل موجود إما جوهر وإما عرض= لزمهم قطعًا أن تكون صفاته أعراضًا، فبطل قولهم: إنه جوهر لا تقوم به الأعراض.

وإن قالوا: جوهر واحد لا تقوم به الصفات[1]؛ بطل قولهم: له حياة ونطق. وإذا نفوا الصفات؛ أبطلوا التثليث والاتحاد وبطلت الأمانة، مع مخالفتهم لكتب الأنبياء، فإنها مصرِّحة بإثبات الصفات، ومع مخالفتهم لصريح[2] العقل.

والمقصود أنهم يتناقضون تناقضًا بيِّنًا؛ لأنهم أثبتوا جوهرًا لا تقوم به الأعراض، مع قولهم: الموجود إما جوهر وإما عرض، ومع قولهم: إنه جوهر ثلاثة أقانيم. فإذا لم تَقُم به الأعراض= لم يكن له صفات؛ فإن الصفة قائمة بغيرها ليست جوهرًا، بل هي ـ إذا كان الموجود إما جوهر وإما عرض ـ من قِسم الأعراض، لا من قسم الجواهر، فكان هذا الكلام نافيًا لقيام الصفات به مطلقًا.

ثم قالوا فالأقانيمُ[3] التي توجب إما إثبات صفات، وإما إثبات جواهر= ثلاثةٌ قائمةٌ بنفسها، مع أنها إذا قامت بنفسها لزم اتّصافها بالصفات. ولا ريب أن القوم يَجمعون في قولهم بين النقيضين، بين إثبات الصفات ونفيها، وبين إثبات ثلاثة جواهر ثلاثة آلهة، وبين قولهم الإله واحد[4].

---

(١) (ط. النيل) زيادة: «بحال».

(٢) (ل): «بصريح».

(٣) كذا النسخ، والمطبوعتان: «بالأقانيم»، وهو أجود.

(٤) (ل، المطبوع): «الواحد»، والمثبت أولىٰ.

وسبب ذلك: أنهم ركّبوا لهم اعتقادًا، بعضُه من نصوص الأنبياء المحكَمة، كقولهم: إله[1] واحد. وبعضه من متشابه كلامهم، كلفظ (الابن) و (روح القدس). وبعضه من كلام الفلاسفة المشركين المعطّلين، كقولهم: جوهر لا تقوم به الصفات.

ومما يوضح ذلك: أنك تجد عامّة علماء النصارىٰ ـ فضلا عن عامتهم ـ لا يعرفون ما نسخَه المسيح من شريعة التوراة مما أقرّه، مع اتفاقهم علىٰ أن المسيح لم يَنسخْها كلها، ولم يُقرّها كلّها، بل أخبرهم أنه إنما جاء لِيُتِمّها لا لِيُبطلها، وقد أحلّ بعض ما حُرِّم فيها، كالعمل في السبت.

ومعلومٌ أن المقصود بالرسل= تصديقهم فيما أخبروا، وطاعتهم فيما أَمروا.

فإذا كان عامة النصارىٰ لا يُميِّزون ما أمرهم به مما لم يأمرهم به، ولا ما نهاهم عنه مما لم ينههم عنه مع اعترافهم بأنه أقرّ كثيرًا من شريعة التوراة، بل أكثرَها، وأحلّ بعضَها فنسَخَه ورفَعَه، وهم لا يعرفون هذا من هذا، لم يكونوا عارفين بما جاء به المسيح، ولا يعرفون ما أمرهم الله علىٰ لسان موسىٰ وسائر الأنبياء= فإنهم لا يجوز لهم العمل بكل ما في التوراة، بل قد نَسخ المسيح بعضَ ذلك باتفاقهم واتفاق المسلمين علىٰ ذلك.

ولا يجوز لهم تعطيلُ جميع شريعة التوراة، بل يجب عليهم العمل بما لم يَنسخْه المسيح، وعامتهم لا يعرفون ما نسخه مما لم ينسخه، فلا يمكنهم العمل بالتوراة والانتفاع بها في الشرع، حتىٰ يعرفوا المنسوخ منها من غير المنسوخ.

---

(١) (ط. النيل): «الإله».

وعامتهم لا يعرفون ذلك، فلم يكونوا حينئذ على شريعة منزَّلة من الله، لا من جهة المسيح، ولا من جهة موسى فلم يَعْلموها[1]، بل كان ذلك مجهولًا عند عامتهم وجمهورهم أو جميعهم، فكانوا محتاجين إلى أن يعرفوا ما شرعه الله مما لم يشرعه؛ فأرسل الله محمدًا ﷺ بِشَرْعٍ أَمَرَ فيه بمحاسن ما في الكتابين، وعَوَّض[2] عما نسخه بما هو خيرٌ منه.

---

(١) في الأصلين الخطّيين: «يعلمونها»، غلطٌ من الناسخ، أو على إلغاء (لم) ورفع الفعل بعدها، لغة أشار إليها ابن مالك، لكن قال غيره: ضرورة، وأنشد عليها الأخفش وثعلب:

لولا فَوارسُ من نُعْمٍ وأُسْرَتِهم ... يوم الصُّلَيْفاءِ لم يُوفُون بالجارِ

أصله: «لم يوفوا». انظر: «سر صناعة»: (٢/ ١١٨)، و«شرح التسهيل»: (٤/ ٦٦)، و«مغني اللبيب»: (ص/ ٣٦٥). والمثبت من (ط. النيل)، وهو الجادّة.

(٢) (ل): «وعرض».

فصل

ثم قالوا: «إنا نعجب من هؤلاء القوم، الذين مع أدبهم وما يأخذون به أنفسهم من الفضل، كيف لم يعلموا أن الشرائع شريعتان: شريعة عدل وشريعة فضل؛ لأنه لما كان الباري عدلًا وجوادًا وجب أن يُظهِر عدله علىٰ خلقه فأَرسل موسىٰ إلىٰ بني إسرائيل فوَضع شريعة العدل، وأمرهم بفعلها إلىٰ أن استقرّت في نفوسهم.

ولما كان الكمال الذي هو الفضل لا يُمكن أن يضعَه إلا أَكمل الكُمَّال= وجب أن يكون هو ـ تقدّست أسماؤه وجلّت آلاؤه ـ الذي يَضَعُه؛ لأنه ليس شيءٌ أكملَ منه، ولأنه جواد[1]؛ وَجَب أن يجود بأجلّ الموجودات وليس من[2] الموجودات أكملُ من كلمته؛ ولذلك وَجَب أن يجود[3] بكلمته[4]، فلهذا وجب أن يتّحد بذات محسوسة يُظهِر منها قدرته وجودَه.

ولما لم يكن في المخلوقات أجلُّ من الإنسان= اتحد بالطبيعة البشرية من السيدة الطاهرة، من مريم البتول المصطفاة علىٰ نساء العالمين، وبعد هذا الكمال ما تبقّىٰ شيء يوضع؛ لأنّ جميع ما يتقدّمه مقتضيه[5]، وما يأتي بعد الكمال غيرُ محتاجٍ إليه؛ لأنَّ[6] ليس شيءٌ يأتي بعد الكمال فيكون فاضلًا،

---

(١) (ل): «جعلا»، وفي هامشها: (لعله: جواد)، فذكر الصواب احتمالا.

(٢) المطبوعتان: «في».

(٣) (ل): «يجدد».

(٤) زِيد بعده في المطبوع «فلهذا وجب أن يجود بكلمته»، وليس في النسخ ولا طبعة النيل!

(٥) كذا في (ل)، و(د)، ثم غيّر فيها إلىٰ «منقصة»، وهو ما في (ط. النيل). وزاد قبلها في المطبوع: «وما يأتي»، وليس في الأصول الخطية ولا المطبوعة!

(٦) كذا في النسخ، علىٰ حذف ضمير الشأن، و(ط. النيل): «لأنه»، وكلاهما مستعمل. انظر: «شرح الكافية»: (١/ ٢٣٦)؛ لابن مالك. و«شرح الرّضي»: (٤/ ٣٧٦).

بل دُوْنٌ[1]، أو أَخَذَ منه، والآخذ منه[2] فهو فَضْلٌ لا يُحتاج إليه، وفي هذا القول نفع[3]، والسلام علىٰ من اتبع الهدىٰ.

وهذا مما عرفتُه من [أمر][4] القوم الذين رأيتُهم وخاطبتُهم في محمد ـ ﷺ ـ وما يحتجّون به عن أنفسهم، فإن يكن ما ذكروه صحيحًا؛ فلله الحمد. وإن كان خلاف ذلك؛ فمولانا يكتب ذلك، فقد[5] جعلوني سفيرًا، والحمد لله رب العالمين».

والجواب عن[6] هذا من وجوه:

أحدها: أن يقال: بل الشرائع ثلاثة: شريعةُ عدل فقط، وشريعةُ فضل فقط، وشريعةٌ تجمع العدل والفضل، فتُوجِب العدل، وتندُب إلىٰ الفضل، وهذه أكمل الشرائع الثلاث وهي شريعة القرآن الذي جُمِع[7] فيه بين العدل والفضل. مع أنا لا ننكِر أن يكون موسىٰ ـ عليه السلام ـ أوجَبَ العدل ونَدَب إلىٰ الفضل، وكذلك المسيح ـ أيضًا ـ أوجَبَ العدل ونَدَب إلىٰ الفضل.

---

(١) كذا الأصول، و(ط. النيل): «دونًا»، وكلاهما متَّجه. و«دونٌ» بمعنىٰ: حقير وخسيس، أو ردي، وليس ظرفًا، ومنه قولهم: «طعام دُون»، وأنشدوا:

إذا ما علا المرءُ رامَ العَلاءَ ... ويقنَع بالدُّون مَن كان دُونَا

ينظر: «توجيه اللمع»: (ص/ ١٥٤)، و«اقتطاف الأزاهر»: (ص/ ١٢١).

(٢) «والآخذ منه» سقط من المطبوع. وبعده: «فاضل»، خلافًا للنسخ.

(٣) كذا في (د). و(ط. النيل): «مقنع»، وفي هامش (ل): «لعله: قنع».

(٤) كذا في هامش (ل) احتمالًا، قال: «ولعله: أمر»، وسائر النسخ: «أنّ»، والتصحيف إليه قريب. والكلام هنا «لبولس الأنطاكي» الحاكي عن علماء النصارىٰ اعتقادهم المذكور.

(٥) (د، ط. النيل): «بعد أن».

(٦) (ل): «علىٰ».

(٧) (د، ط. النيل): «يجمع».

وأما من يقول: إن المسيح أَوجَبَ الفضل، وحَرَّم علىٰ المظلوم[1] أن يقتصّ من ظالمه، أو أن موسىٰ لم يَندُب إلىٰ الإحسان، فهذا فيه غضاضة بشريعة[2] المرسلين. لكن قد يقال: إنّ ذِكْر العدل في التوراة أكثر، وذِكْر الفضل في الإنجيل أكثر، والقرآن جَمَع بينهما علىٰ غاية الكمال.

والقرآن بيّن أن السعداء أهل الجنة، وهم أولياء الله= نوعان: أبرار مقتصدون، ومقرَّبون سابقون. **فالدرجة الأولىٰ** تحصل بالعدل: وهو[3] أداء الواجبات وترك المحرمات. **والثانية** لا تحصل إلا بالفضل: وهو أداء الواجبات والمستحبّات، وترك المحرّمات والمكروهات.

فالشريعة الكاملة تَجمع العدل والفضل؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة:٢٨٠]. فهذا عدل واجب، من خرج عنه استحق العقوبة في الدنيا والآخرة.

ثم قال: ﴿وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٢٨٠] فهذا فضلٌ مستحبٌّ مندوب إليه، مَن فَعله أثابه الله ورفع درجته، ومن تركه لم يعاقبْه.

وقال تعالىٰ: ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾ [النساء:٩٢] فهذا عدل.

ثم قال تعالىٰ: ﴿إِلَّا أَن يَصَّدَّقُوا﴾ [النساء:٩٢] فهذا فضل.

---

(١) المطبوعتان: «كل مظلوم».

(٢) (ل): «شريعة».

(٣) (د، والمطبوعتان): «وهي».

وقال تعالىٰ: ﴿وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [المائدة:٤٥] فهذا عدل.

ثم قال: ﴿فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ﴾ [المائدة:٤٥] فهذا فضل.

وقال تعالىٰ: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [البقرة:٢٣٧] فهذا عدل.

ثم قال: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧] فهذا فضل.

وقال تعالىٰ: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ﴾ [النحل:١٢٦] فهذا عدل.

ثم قال: ﴿وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ﴾ [النحل:١٢٦] فهذا فضل.

وقال تعالىٰ ﴿وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورىٰ:٤٠] فهذا عدل.

ثم قال: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورىٰ:٤٠] فهذا فضل.

وهو سبحانه دائمًا يحرِّم الظلمَ ويوجب العدل ويندُب إلىٰ الفضل، كما في آخر سورة البقرة لـمَّا ذكر حكم الأموال. والناسُ فيها إما محسنٌ وإما عادل وإما ظالم؛ فالمحسن المتصدِّق، والعادل المعاوِض كالمبايع[1]، والظالم كالمرابي.

فبدأ بالإحسان والصدقة، فذكر ذلك ورغَّب فيه فقال: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّا۟ئَةُ حَبَّةٍ

(١) المطبوعتان: «كالبايع» خلاف النسخ.



﴿وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ۝٢٦١ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتۡبِعُونَ مَآ أَنفَقُواْ مَنّٗا وَلَآ أَذٗى لَّهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ۝٢٦٢ ۞قَوۡلٞ مَّعۡرُوفٞ وَمَغۡفِرَةٌ خَيۡرٞ مِّن صَدَقَةٖ يَتۡبَعُهَآ أَذٗىۗ وَٱللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٞ﴾ [البقرة: ٢٦١ - ٢٦٣] الآيات.

ثم ذكر تحريم الربا، فقال: ﴿ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۖ وَمَنۡ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة:٢٧٥]

ثم لما أحلَّ البيع ذَكَر المداينات، وذكر[١] حكمَ البيع الحالّ والمؤجّل، وحِفْظَ ذلك بالكتاب والشهود أو الرهن، وخَتَم السورة[٢] بأصولِ الإيمان من الإيمان بالكتب والرسل[٣]، بعد أن افتتحها بذلك، وذكر[٤] أصناف الناس، وهم ثلاثة: إما مؤمن وإما كافر وإما منافق. فذكر نعت المؤمنين، ثم ذكر نعت الكافرين، ثم ذكر نعت المنافقين، ثم مهَّد أصول الإيمان؛ فأمر بعبادة الله ـ تعالىٰ ـ وذكر آياته وآلائه.

ثم قرَّر نبوّةَ رسوله[٥]، ثم ذكر اليوم الآخر والوعد والوعيد، ثم ذكر بدء

---

(١) «وذكر»: سقط من (ل، والمطبوع)، وإثباتها أولىٰ؛ فالمقام مقام إطناب.

(٢) زيد بعدها في (ل): «بعدُ». (ل)، وفي (د): «بعدَ أن» ثم ضرب عليها.

(٣) (ل، المطبوع) زيادة: «وهو سبحانه».

(٤) (ل): «افتتحها بذكر»، وكذا كان في (د) ثم صوبت كما أثبت، وهو الأولىٰ؛ لإفادته ارتباط آخر السورة بأولها.

(٥) (ل، المطبوع): «رسله»، والصواب ما أثبت؛ والآية المعنيّة قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّمَّا نَزَّلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ وَٱدۡعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة:٢٣].

العالم وخَلْقَ السماوات والأرض، ثم خلقَ آدم وإسجادَ الملائكة له وخروجَه من الجنة، وهبوطَه إلىٰ الأرض.

ثم بعد أن عمَّ بالدعوة جميعَ الخلق، خصّ أهل الكتاب فخاطبهم: خاطب اليهود أولًا بني إسرائيل، ثم النصارىٰ، ثم خاطب المؤمنين فقرَّر لهم قواعدَ دينه؛ فذكر أصلَ الملةِ[1] إبراهيمَ، وبناءه للبيت ودعاءه لأهل مكة، ووكّد الأمر بملّة إبراهيم، ثم ذكر ما يتعلق بالبيت من اتّخاذه قبلةً ومِن تعظيم شعائر الله التي عنده كالصفا والمروة، ثم ذكر التوحيد والحلال والحرام والمطاعمَ للناس عمومًا، ثم للذين آمنوا[2] خصوصًا، ثم ذكر ما يتعلق بالقتل من القصاص وبالموت من الوصيّة.

ثم ذكر شرائع الدين، فذكر صيام شهر رمضان، وما يكون فيه من الاعتكاف، ثم ذكر ما يتصل بشهر الصيام، وهو أشهر الحج، فذكر الحج، وذكر حكم القتال عموما، وخصوصًا في البلد الحرام.

ولما ذكر الصلاة والصيام والحج والجهاد والصدقة، ذكر[3] بعد ذلك الحلال والحرام في الفروج. فذكر أحكام وطء[4] النساء والحيض والإيلاء

---

(١) كذا في النسخ الخطية، علىٰ أن «إبراهيم» بدل من «أصل الملة»، وقد دلّت علىٰ هذا المعنىٰ آيات، منها قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران:٦٨] وقوله: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل:١٢٣]. وفي المطبوعتين: «ملة» علىٰ الإضافة، وتحتمله الآية المشار إليها وهي قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة:١٢٤].

(٢) (د) زيادة: «ثم».

(٣) (ل): «ثم ذكر»، وضرب علىٰ (ثم) في (د).

(٤) (ل): «الوطء».

منهن والطلاق لهن، واختلاعهن. وذكر حكم الأولاد وإرضاعهم، واعتداد النساء وخِطبتهن في العدة، وطلاقهن قبل الدخول وبعده.

ثم ذكر الصلوات والمحافظة عليهن، ثم قرر المعاد وما يدل عليه من إحياء الموتىٰ في الدنيا مرة بعد مرة.

فتضمّنت هذه السورة الواحدة جميعَ ما يحتاج الناس إليه في الدين؛ أصوله[1] وفروعه، وافتتحها بالإيمان بالكتب والرسل، ووسَّطها بالإيمان بالكتب والرسل، وختمها بالإيمان بالكتب والرسل. فإن الإيمان بالكتب والرسل هو عمود الإيمان وقاعدته وجِماعُه.

وأَمَر فيها الخلقَ عمومًا، وخصوصًا بعد عموم[2]، وذَكَر فيها الإيمانَ بالخالق وآيات ربوبيته، والإيمان بالمعاد والدار الآخرة، والأعمال الصالحة التي أَمَر بها، وأن مَن كان مِن أتباع الرسل من المؤمنين واليهود والنصارىٰ والصابئين قائمًا بهذه الأصول: وهو الإيمان بالله واليوم الآخر، والعمل الصالح فهو السعيد في الآخرة، والذي[3] له أجره عند ربه، ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون.

بخلاف من بدَّل منهم الكتاب، أو كذَّب بكتاب فإن هؤلاء من الكفار.

فمن كان متّبعًا لشرع التوراة قبل مبعث المسيح، غير مبدّل له= فهو من السعداء. وكذلك من كان متّبعًا لشرع الإنجيل قبل مبعث محمد ﷺ غير مبدّل له= فهو من السعداء.

---

(١) (ل، المطبوع): «وأصوله» بالعطف.

(٢) «بعد عموم» سقط من (ل، والمطبوع).

(٣) المطبوعتان: «الذي» بإسقاط العاطف.

ومن بدّل شرع التوراة أو كذّب بالمسيح فهو كافر، كاليهود بعد مبعث المسيح ـ عليه السلام ـ، وكذلك من بدّل شرع الإنجيل أو كذّب محمدًا ﷺ= فهو كافر كالنصارىٰ بعد مبعث محمد ﷺ.

فقُدماء اليهود والنصارىٰ الذين اتّبعوا الدّين قبل النسخ والتبديل= سُعَداء[1]، وأما اليهود والنصارىٰ الذين تمسّكوا بِشَرْع مبدّل منسوخ وتركوا اتباع الكتاب[2] والرسول الذي أُرسل إليهم وإلىٰ غيرهم وعَدَلوا عن الشرع المنزّل المحكم= فهم كفار.

وردَّ دعاوىٰ اليهود والنصارىٰ الكاذبة، مثل قول هؤلاء: لن يدخل الجنة إلا من كان هودًا، وقول هؤلاء: لن يدخل الجنة إلا من كان نصارىٰ، فقال: ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [البقرة: ١١٢].

وبيّن مِن كُفْر اليهود والنصارىٰ، ما عُرِف به[3] حالُهم. لكن أكثر ما ذكر في هذه السورة: اليهود، كما أن أكثر ما ذكر في سورة آل عمران: النصارىٰ، فإن هذه نزلت أوّل مَقْدَمه المدينة، وكان اليهود جيرانه. وآل عمران تأخر نزولها إلىٰ آخر الأمر، لما قَدِم عليه نصارىٰ نجران. وفيها فُرِض الحج، لـمّا طهّر الله مكة من المشركين، فكان أكثر دعائه في أول الأمر للمشركين؛ لأنهم جيرانه بمكة، ثم لليهود[4]؛ لأنهم جيرانه بالمدينة، ثم للنصارىٰ؛ لأنهم كانوا أبعدَ عنه

---

(١) (ل، والمطبوع): «سعدوا».

(٢) (ل، والمطبوع): «الكتب».

(٣) (ل، والمطبوع): «مما عُرف»، والمطبوع: «بهم»، تصحيف.

(٤) «لأنهم جيرانه بمكة، ثم لليهود» سقط من (ل).

من ناحية الشام واليمن، والمجوسِ ـ أيضًا ـ لأنهم كانوا أبعدَ عنه بأرض العراق وخراسان.

وهذا هو الترتيب المناسب، يدعو الأقرب إليه فالأقرب، ثم يرسل رسلَه إلىٰ الأبعد. وهو ﷺ كان ــ أولًا ــ مشغولًا بجهاد المشركين واليهود. فلما صالح المشركين صلحَ[1] الحديبية، وحارب يهود خيبر عَقِيبَ ذلك، ففتحها الله عليه، وقسمها بين الذين بايعوه تحت الشجرة: الذين شهدوا صلح الحديبية= تفرغ لمن بَعُد عنه، فأرسل رسله إلىٰ جميع مَن حوالَيْه من الأمم.

أرسل إلىٰ ملوك النصارىٰ بمصر والشام والحبشة، فإنه كان قد مات ملكُ الحبشة[2] النجاشيُّ الذي أسلم، وأخبر الناس بموته يوم مات، وخرج بأصحابه إلىٰ ظاهر المدينة فصلّىٰ عليه بهم[3] صلاة الجنازة كما كان يصلّي علىٰ سائر موتىٰ المسلمين[4]. وتولّىٰ بعد النجاشي[5] آخر، فأرسل إليه كما ذكره مسلم في صحيحه وغيره[6]، وأرسل إلىٰ ملوك اليمن من المشركين واليهود، وإلىٰ ملوك العرب. وكان في العرب خلقٌ كثير يهود، وخلقٌ كثير

---

(١) (ط. النيل): «صالح».

(٢) «ملك الحبشة» سقط من (ل).

(٣) (ل): «فصلىٰ بهم عليه».

(٤) جاء ذكر نعي النجاشي والصلاة عليه والدعاء له عند البخاري (١٢٤٥، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣٢٠، ١٣٢٧، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ٣٨٧٧، ٣٨٧٨، ٣٨٧٩، ٣٨٨٠)، ومسلم (٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣).

(٥) (ل): «بعده نجاشي».

(٦) (١٧٧٤)، والترمذي في «سننه» (٢٧١٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٥٥٥) عن أنس رضي الله عنه: «أن نبيّ الله ﷺ كتب إلىٰ كسرىٰ، وإلىٰ قيصر، وإلىٰ النجاشي، وإلىٰ كل جبار يدعوهم إلىٰ الله تعالىٰ»، قال أنس: وليس بالنجاشي الذي صلىٰ عليه النبي ﷺ. اهـ. وهذا الآخر أرسل إليه النبي ﷺ عمرو بن أمية الضمري، ولم يُسْلِم. وانظر: «فتح الباري»: (٨/ ١٢٩)، و«زاد المعاد»: (١/ ١١٢).

نصارىٰ، وخلقٌ كثير مجوس فدعا جميع الخلق من اليهود والنصارىٰ والمجوس والمشركين، عربهم وعجمهم.

الوجه الثاني: أن يقال لهم: الناس لهم في أمر الله ونهيه **قولان مشهوران**: **أحدهما**: أنه يرجع إلىٰ محض المشيئة، لا يُعتبر فيه أن يكون المأمورُ به مصلحةً للخلق، وإن اتّفق أن يكون مصلحةً، وإن كان الواقعُ كونَه مصلحة، وهذا قول من يقول: لا يَفعل ولا يحكم لسبب[1] ولا لحكمة ولا لغرض.

والقول الثاني: وهو قول جمهور الناس: إن الله إنما أرسل الرسل ليأمروا الناس بما يُصلحهم وينفعهم إذا فعلوه، كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

وقال - تعالىٰ -: ﴿قَالَ ٱهۡبِطَا مِنۡهَا جَمِيعَۢاۖ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞۖ فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ ١٢٣ وَمَنۡ أَعۡرَضَ عَن ذِكۡرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةٗ ضَنكٗا وَنَحۡشُرُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ أَعۡمَىٰ ١٢٤ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرۡتَنِيٓ أَعۡمَىٰ وَقَدۡ كُنتُ بَصِيرٗا ١٢٥ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتۡكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَاۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلۡيَوۡمَ تُنسَىٰ﴾ [طه: ١٢٣-١٢٦].

فإن قيل بالأول: لم يُسأل عن حكمة إرسال الرسل.

وإن قيل بالثاني: ففي إرسال محمد ﷺ من الحكم والمصالح= أعظمُ مما كان في إرسال موسىٰ والمسيح، والذي حصلَ به من صلاح العباد في المعاش والمعاد أضعافُ ما حصل بإرسال موسىٰ والمسيح من جهة الأمر والخلق.

---

(١) (ل، والمطبوع): «بسبب».

فإن في شريعته من الهدىٰ ودين الحق أكملَ مما في الشريعتين المتقدّمتين. وتيسيرُ الله من اتباع الخلق[1] له واهتدائهم به ما لم يتيسر مثلُه لمن قبله، فحصل فضيلةُ شريعته من جهة فضلها في نفسها، ومن جهة كثرة من قَبِلها وكمالِ قبولهم لها، بخلاف شريعة من قبله، فإن موسىٰ ﷺ بُعِث إلىٰ بني إسرائيل، وكان فيهم من الرد والعناد في حياة موسىٰ وبعد موته ما هو معروف، وقد ذكر النصارىٰ في كتابهم هذا، من ذلك ما تقدم.

ولم تكن شريعةُ التوراة في الكمال مثلَ شريعة القرآن، فإن القرآن فيه مِن[2] ذِكْر المعاد وإقامةِ الحُجَج عليه وتفصيلِه، ووصفِ الجنة والنار، ما لم يُذكَر مثلُه في التوراة.

وفيه مِن ذِكر قصة هود وصالح وشعيب وغيرهم من الأنبياء، ما لم يُذكر في التوراة.

وفيه من ذكر أسماء الله الحسنىٰ وصفاته، ووَصْف ملائكته وأصنافهم وخَلْق الإنس والجن ما لم يُفصَّل مثله في التوراة. وفيه مِن تقرير التوحيد بأنواع الأدلة ما لم يُذكَر مثله في التوراة، وفيه مِن ذِكْر أديان أهل الأرض ما لم يُذكر مثله في التوراة.

وفيه مِن مناظرة المخالفين وإقامة البراهين علىٰ أصول الدين ما لم يُذكر مثله في التوراة، مع أنه لم يَنزل كتابٌ من السماء أهدىٰ من القرآن والتوراة.

وفي شريعة القرآن تحليلُ الطيبات وتحريمُ الخبائث. وشريعةُ التوراة فيها تحريم كثير من الطيبات عليهم، حُرِّمت عليهم عقوبة لهم.

---

(١) (ل): «الحق».

(٢) «من» ساقط من (ل، والمطبوع).

وفي شريعة القرآن من قَبول الدية في الدماء ما لم يُشرع في التوراة، وفيها مِن وَضْع الآصار والأغلال التي في التوراة ما يَظهر به أن نعمة الله علىٰ أهل القرآن أكمل.

وأما الإنجيل؛ فليس فيه شريعة مستقلّة، ولا فيه الكلام علىٰ التوحيد وخَلْق العالم وقصص الأنبياء وأممهم، بل أحالهم علىٰ التوراة في أكثر الأمر.

ولكنْ أحلّ المسيح بعضَ ما حرم عليهم، وأمَرهم بالإحسان والعفو عن المظالم[1] واحتمال الأذىٰ، والزهد في الدنيا، وضرب الأمثال لذلك.

فعامة[2] ما امتاز به الإنجيل عن التوراة بمكارم الأخلاق المستحسنة، والزهد المستحب[3]، وهذا كله في القرآن، وهو في القرآن أكمل. فليس في التوراة والإنجيل والنبوات ما هو من العلوم النافعة والأعمال الصالحة إلا وهو في القرآن أو ما هو أفضل منه.

وفي القرآن من العلوم النافعة والأعمال الصالحة من الهدىٰ ودين الحق ما ليس في الكتابين، لكن النصارىٰ لم يتَّبعوا لا[4] التوراة ولا الإنجيل، بل أحدثوا شريعة لم يُبعث بها نبيٌّ من الأنبياء، كما وضعوا لقسطنطين «الأمانة» ووضعوا له أربعين كتابًا، ويُسمُّونها[5] القوانين، فيها[6] بعض ما جاءت به الأنبياء، وفيها شيء كثير مخالف لشرع الأنبياء، وصاروا إلىٰ كثير من دين المشركين الذين

---

(١) (ل، المطبوع): «الظالم».

(٢) (ل): «فغاية».

(٣) المطبوعتان زيادة: «وتحليل بعض المحرمات» ليس في النسخ.

(٤) «لا» ليست في (ل).

(٥) (ل، المطبوع): «فيها».

(٦) (ل): «فيه».

عَبدوا مع الله آلهة أخرىٰ، وكذَّبوا رسله فصار في دينهم من الشرك، وتغيير[1] دين الرسل ما غيَّروا به شريعة الإنجيل؛ ولهذا التبستْ عند عامتهم شريعةُ الإنجيل بغيرها، فلا يَعرفون ما نسخه المسيح من شريعة التوراة مما أقرّه ولا ما شرعه مما أُحدث بعده.

فالمسيح لم يأمرهم بتصوير الصُّوَر وتعظيمها، ولا دعاء من صُوِّرتْ تلك التماثيل علىٰ صورته، ولا أَمر بهذا أحدٌ من الأنبياء.

لا يوجد قطّ عن نبي أنه أَمر بدعاء الملائكة والاستشفاع بهم، ولا بدعاء الموتىٰ من الأنبياء والصالحين والاستشفاع بهم، فضلًا عن دعاء تماثيلهم والاستشفاع بها، فإن هذا من أصل[2] الشرك الذي نبَّهتْ عليه الرسل، وهذا كان أصلَ الشرك في بني آدم من عهد نوح.

قال الله تعالىٰ عن قوم نوح[3]: ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ۝٢٣ وَقَدْ أَضَلُّوا۟ كَثِيرًا﴾ [نوح: ٢٣، ٢٤].

قال كثير من العلماء، منهم ابن عباس وغيره[4]: هؤلاء كانوا قومًا صالحين في قوم نوح، فلما ماتوا عكفوا علىٰ قبورهم، ثم صوّروا تماثيلهم، ثم عبدوهم، وقد ذَكَر ذلك المسيحُ وعلماءُ النصارىٰ.

والمسيح عَلَيْهِ السَّلَامُ لم يأمرْهم بعبادته، ولا قال: إنه الله، ولا[5] بما ابتدعوه

---

(١) (د، ط. النيل): «وتغير».

(٢) المطبوعتان: «أصول» خلاف النسخ.

(٣) (د، ل) زيادة: «وقالوا».

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٩٢٠).

(٥) (ط. النيل) زيادة: «أمرهم».

من التثليث والاتحاد.

والمسيح[1] لم يأمرهم باستحلال كل ما حرَّمه[2] الله في التوراة[3] من الخبائث؛ كالخنزير وغيره، فاستحلّوا الخبائث المحرّمة، وغيّروا شريعة التوراة والإنجيل.

والمسيح لم يأمرهم بأن[4] يُصلّوا إلى المشرق ولم يأمرهم أن يعظِّموا الصليب، ولم يأمرهم بترك الختان ولا بالرهبانية، ولا بسائر ما ابتدعوه بعده.

ولهذا لما ظَهَر فسادُ دين النصارى، صار بعض الناس، كأبي عبد الله الرازي يقول: لم يظهر الانتفاع بدين المسيح، إلا في طائفة قليلة كانوا قبل محمد ﷺ، فإن الدين الذي كان عليه جمهور النصارى، ليس هو دين المسيح[5]. ونُبيِّن هذا:

بالوجه الثالث: وهو أن يقال: هَبْ أنّ شريعة الكتابين كانت كافية، فإنما ذاك إذا كانت محفوظة معمولًا بها، ولم يكن الأمر كذلك، بل كانت قد درس كثيرٌ من معالمها.

وقد اختَلف أهل الكتاب في المسيح وغيره اختلافا عظيمًا كما قال تعالى:

﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَهُمۡ فَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ

---

(١) (ل): «فالمسيح».

(٢) (ل): «حرم».

(٣) «في التوراة» ليس في (ل)، وألحقت في هامش (د).

(٤) (د، ط. النيل): «أن».

(٥) قال الفخر الرازي في: «معالم أصول الدين» (ص/ ١١٠): «وأما الذين بقوا على شريعة عيسى عليه السلام مع البراءة من التثليث فهم قليلون».

بِهِۦ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۚ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴾ [المائدة: ١٤].

وقد قال - تعالىٰ -: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [البقرة: ٢١٣]. أي فاختلفوا. ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ [البقرة:٢١٣].

والوقت الذي بعث الله فيه محمدًا ﷺ لم يكن قد بَقِي أحدٌ مُظهِرا لِـمَا بَعث الله به الرسل قبله.

فبعثه علىٰ حين فترة من الرسل، وطُمُوس من السبل، أحوجَ ما كان الناس إلىٰ رسول، كما في صحيح مسلم[1] عن عياض بن حمار قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الله نظر إلىٰ أهل الأرض فمَقَتَهم، عربهم وعجمهم، إلا بقايا من أهل الكتاب**».

وكان الناس حين مبعث محمد ﷺ إما أُمِّيِّين، لا كتابَ لهم، يشركون بالرحمن، ويعبدون الأوثان، وإما أهل كتاب قد بدّلوا معانيَه وأحكامَه وحرّفوا حلالَه وحرامَه، ولبَّسوا حقّه بباطله، كما هو الموجود.

فلو أراد الرجل أن يميّز له أهلُ الكتاب ما جاءت به الأنبياء مما هم عليه مما أحدثوه بعدهم= لم يَعرف جمهورُهم ذلك، بل قد صار الجميع عندهم دِينًا واحدًا.

(١) «٢٨٦٥»، وقد تقدم.

فبعَث الله ﷻ محمدًا ﷺ بالكتاب الذي أنزله[1] عليه مصدّقًا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنا، فميّز به الحق من الباطل والهدىٰ من الضلال والغي من الرشاد. قال تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ كَثِيرٗا مِّمَّا كُنتُمۡ تُخۡفُونَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖۚ قَدۡ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٞ وَكِتَٰبٞ مُّبِينٞ ١٥ يَهۡدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضۡوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِهِۦ وَيَهۡدِيهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ١٦ لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَۚ قُلۡ فَمَن يَمۡلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔا إِنۡ أَرَادَ أَن يُهۡلِكَ ٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا ﴾[2] [المائدة: ١٥ - ١٧].

إلىٰ قوله: ﴿ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ عَلَىٰ فَتۡرَةٖ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٖ وَلَا نَذِيرٖۖ فَقَدۡ جَآءَكُم بَشِيرٞ وَنَذِيرٞۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴾ [المائدة: ١٩].

الوجه الرابع: إن شريعة التوراة تَغلِب عليها الشدة، وشريعةَ الإنجيل يغلِب عليها اللين، وشريعة القرآن معتدِلةٌ جامعةٌ بين هذا وهذا، كما قال تعالىٰ: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا ﴾ [البقرة:١٤٣]

وقال في وصف أمته: ﴿ مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡ ﴾ [الفتح:٢٩].

---

(١) (ل): «أنزل».

(٢) الآيات الثلاثة سقطت من (د).

وقال ـ أيضًا ـ: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤].

فوصفهم بالرحمة للمؤمنين، والذلّة لهم، والشدّة علىٰ الكفار والعزّة عليهم.

وكذلك كان صفة محمد ﷺ نبيِّهم، أكملِ النبيين وأفضل الرسل؛ بحيث قال: «**أنا محمد وأنا أحمد، وأنا نبيّ الرحمة، وأنا نبيّ المَلْحَمة، وأنا نبيّ التوبة، وأنا الضّحوك القتَّال**»(١).

---

(١) أخرجه مسلم (٢٣٥٥) من حديث أبي موسىٰ الأشعري، دون لفظ: (وأنا نبي الملحمة) (وأنا الضحوك القتال)، وفيه زيادة: (المقفي، والحاشر).
وأما وصفه بالضحوك القتال، فقد جاء عن ابن عباس موقوفًا، وعن معمر بن راشد -وغيره- مرسلًا.
أما أثر ابن عباس: فقد رواه ابن فارس في كتابه: «أسماء رسول الله ﷺ ومعانيها» (ص٣٣٩)، وعنه: السيوطي في «الرياض الأنيقة» (ص٢٠٢) من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «اسمه في التوراة: أحمد الضحوك القتال، يركب البعير، ويلبس الشَّمْلة، ويجتزي بالكِسْرة، سيفُه علىٰ عاتقه».
وسنده تالف؛ فيه مجهولٌ، فضعيفٌ، فمتَّهمٌ بالوضع، فمدلِّسٌ معنعِن.
وأما أثر معمرٍ فأخرجه الواقدي في «المغازي» (١/ ٣٦٧) وعنه أبو نعيم في «دلائل النبوة» (١/ ٤٩٠) عن معمر بن راشد، وابن أبي حبيبة، ومحمد بن يحيىٰ بن سهل، وغيرهم، في قصة إجلاء بني النضير، وفيها قولهم: «إنما صاحبها الضحوك القتال، في عينيه حمرة، ويأتي من قِبل اليمن، ويركب البعير، ويلبس الشملة، ويجتزئ بالكِسْرة، وسيفه علىٰ عاتقه، ليس معه آية، يتعلق بالحكمة..».
والأثر علىٰ إرساله هو من رواية الواقدي، وهو متروك الحديث، بل متهم، وحاله لا تخفىٰ.
وقد أشار إلىٰ هذا الوصف: المصنفُ في عدد من كتبه، منها: «السياسة الشرعية» (ص١٧)، و«مجموع الفتاوىٰ» (٢٨/ ٢٥٧)، و«درء تعارض العقل والنقل» (٣/ ٣٣١)، والذهبيُّ في «تاريخ الإسلام» (١/ ٤٨٧)، وابن القيم في «زاد المعاد» (١/ ٨٥، ٨٧، ٩٦)، و«تحفة المودود» (ص٢١٠)، وابن كثير في «تفسيره» (٤/ ٢٠٩)، وغيرهم.
والحاصل: أن هذا الوصف لا يصح مرفوعًا، بل هو مما ورد في كتب بني إسرائيل، كما نص عليه ابن عباس، وهذا ما أشار إليه ابن القيم في «هداية الحيارىٰ» (٣/ ١٣٥) حيث قال: =

فوَصَف نفسه بأنه نبيّ الرحمة والتوبة، وأنه نبيّ الملحمة، وأنه الضحوك القتال، وهذا أكمل ممن بُعِث[1] بالشدة والبأس غالبًا، أو باللين غالبًا، وقد قيل بسبب ذلك: إن بني إسرائيل كانت نفوسهم قد ذلّت؛ لقهر[2] فرعون لهم واستعباد فرعون لهم، فشُرِعت لهم الشدّة لتقوىٰ أنفسهم ويزول عنهم ذلك الذلّ.

ولهذا لـمّا أُمِروا بالجهاد نكَلوا عنه وقال لهم موسىٰ: ﴿يَٰقَوۡمِ ٱدۡخُلُواْ ٱلۡأَرۡضَ ٱلۡمُقَدَّسَةَ ٱلَّتِي كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمۡ وَلَا تَرۡتَدُّواْ عَلَىٰٓ أَدۡبَارِكُمۡ فَتَنقَلِبُواْ خَٰسِرِينَ ﴿٢١﴾ قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ فِيهَا قَوۡمٗا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَن نَّدۡخُلَهَا حَتَّىٰ يَخۡرُجُواْ مِنۡهَا فَإِن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَا فَإِنَّا دَٰخِلُونَ ﴿٢٢﴾ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمَا ٱدۡخُلُواْ عَلَيۡهِمُ ٱلۡبَابَ فَإِذَا دَخَلۡتُمُوهُ فَإِنَّكُمۡ غَٰلِبُونَۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴿٢٣﴾ قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّا لَن نَّدۡخُلَهَآ أَبَدٗا مَّا دَامُواْ فِيهَاۖ فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢١-٢٤]

= «وأما صفته ﷺ في بعض الكتب المتقدمة بأنه «الضحوك القتال»؛ فالمراد به: أنه لا يمنعه ضحكُه وحسنُ خلقه عن القتل إذا كان حداً لله وحقاً له، ولا يمنعه ذلك عن تبسّمه في موضعه، فيعطي كلَّ حال ما يليق بتلك الحال».

وأما وصفه بنبيِّ الملحمة: فقد جاء عند ابن أبي شيبة في المصنف (٣٢٣٥١)، ومن طريقه أبو يعلىٰ في المسند (٧٢٤٤)، ومن طريقه ابن حبان في صحيحه (٦٣١٤)، وأحمد (١٩٥٢٥، ١٩٦٢١)، عن أبي موسىٰ قال: كان النبي ﷺ يسمي لنا نفسه أسماء، فقال: «أنا محمد، وأحمد، والمقفي، والحاشر، ونبي الرحمة، ونبي الملحمة». وسنده صحيح.

وفي الباب عن جبير بن مطعم عند البخاري (٣٥٣٢، ٤٨٩٦) ومسلم (٢٣٥٤) ولفظه: «إن لي أسماء، أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس علىٰ قدمي، وأنا العاقب».

(١) كذا النسخ الخطية، وفي المطبوعتين: «نعت».

(٢) (ط. النيل): «بقهر».

وأما أصحاب محمد ﷺ فقال له قائلهم يوم بدر: «والله لا نقول لك كما قال قوم موسىٰ لموسىٰ[1]: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَـٰتِلَآ إِنَّا هَـٰهُنَا قَـٰعِدُونَ﴾ بل[2] نقاتل أمامك ووراءك وعن يمينك وعن يسارك. والذي بعثك بالحق لو استعرضتَ بنا هذا البحر فخُضْتَه لخضناه معك، ولو سِرتَ بنا إلىٰ بِرْك الغِماد لسِرْنا معكَ»[3].

وكان الكلام قريبًا من «بدر»، والبحر من جهة الغرب، و«بِرْك الغماد» مكان من يماني مكة، بينه وبين مكة عدّة ليال[4]، والكفار كانوا ـ إذ ذاك ـ بمكة وأصحابه من ناحية المدينة شاميّ[5] مكة، فمكةُ جنوبهم، والبحرُ غربهم.

يقول: لو طلبتَ أن ندخل بلد العدو ونذهبَ إلىٰ تلك الناحية= لفعلناه.

قالوا: فلما نصر الله بني إسرائيل وأظهرَهم= ظهرتْ فيهم الأحداثُ بعد ذلك وتجبّروا، وقستْ قلوبهم وصاروا شَبَهًا[6] بآل فرعون، فبعث الله

---

(١) «لموسىٰ» سقط من المطبوع. و(ط. النيل): «كما قالت بنو إسرائيل قال لموسىٰ».

(٢) المطبوعتان: «لكن».

(٣) أخرجه أحمد (١٢٠٤٥) والنسائي في الكبرىٰ (٧/ ٣٨٦)، وأبو يعلىٰ (٣٧٦٦، ٣٨٠٣)، وابن حبان (٤٧٢١)، من طرق عن حميد عن أنس، وجعله من كلام الأنصار، دون قوله: «لكن نقاتل أمامك ووراءك وعن يمينك وعن يسارك»، وسنده علىٰ شرط الشيخين، والجزء الأول منه أخرجه البخاري (٣٩٥٢) عن ابن مسعود، من كلام المقداد بن عمرو، لكن ليس عند المشورة، بل عند دعاء النبي ﷺ علىٰ المشركين، وقوله: «والذي بعثك بالحق.. الخ» أخرجه مسلم (١٧٧٩) عن أنس، من كلام سعد بن عبادة عند المشورة. وينظر: سيرة ابن هشام» (١/ ٦١٥).

(٤) خمس ليال إلىٰ جهة اليمن، وهو اليوم منطقة في «عسير»، علىٰ الساحل، تعرف باسم «البِرك»، علىٰ قرابة (٦٠٠كم) جنوب مكة، وقيل: بل موضع بأقصىٰ اليمن. و«بِرك» ـ بكسر الباء وفتحها ـ حجارة مثل حجارة الحرّة، خَشِنة يصعب المسلك فيها، وقيل غير ذلك. و«الغماد» بتثليث غينه، والكسر أشهر. انظر: «صفة جزيرة العرب»: (ص/ ٣٠٤)، و«مراصد الأطلاع»: (ص/ ١٨٧)، و«المعالم الجغرافية»: (ص٤٢).

(٥) (ل): «شرقي».

(٦) (ط. النيل): «شبيهًا».

المسيح ﷺ بـاللّين والصـفْح والعفـو عـن المسـيء واحتمـال أذاه؛ لِيُلِـين أخلاقهم، وتزول[1] ما كانوا فيه من الجبرية والقسوة.

فأفرطَ هؤلاء في اللّين حتىٰ تركـوا الأمرَ بـالمعروف والنهيَ عـن المنكر والجهـادَ في سـبيل الله، وتركـوا الحكـمَ بـين النـاس بالعـدل وإقامـةَ الحـدود، وتَرهَّـب عبَّادُهم منفـردين، مـع أن في ملـوك النصـارىٰ مـن الجبريّـة والقسـوة والحكـم بغير مـا أنـزل الله وسفْك الـدماء بغير حق ممـا يـأمرهم بـه علمـاؤهم وعبّادهم، ومما لـم يأمروهـم به ما شاركوا فيه اليهود.

فبعث الله محمدًا ﷺ بالشريعة الكاملة العادلة، وجعَل أمّته عـدلًا خيـارًا لا ينحرفون إلىٰ هذا الطرف ولا إلىٰ هـذا الطـرف، بـل يشـتدّون علىٰ أعـداء الله ويَلِيْنـون لأوليـاء الله، ويسـتعملون العفـو والصـفح فيمـا كـان لنفوسـهم، ويستعملون الانتصار والعقوبة فيما كان حقًّا لله.

وهذا كان خُلُق نبيّهم، كما في الصحيحين[2] عن عائشة قالت: **«ما ضـرب رسول الله ﷺ بيده خادمًـا ولا امـرأة[3] ولا دابّـة ولا شـيئًا قـط، إلا أن يجاهـد في سبيل الله، ولا نِيل منه شيءٌ قـط فـانتقم لنفسـه، إلا أن تُنتهَـك محـارمُ الله، فـإذا انتُهِكت محارمُ الله لم يَقُم لغضبه شيءٌ حتىٰ ينتقم لله»**[4].

---

(١) المطبوعتان: «ويزيل».

(٢) أخرجـه مسـلم (٢٣٢٨)، وجملـة تـرك الانتقـام لنفسـه جـاءت عنـد البخـاري (٣٥٦٠، ٦١٢٦، ٦٧٨٦، ٦٨٥٣)، ومسلم (٢٣٢٧) من حديث عائشة رضي الله عنها أيضًا.

(٣) (ط. النيل): «خادمًا له قط، ولا امرأة لـه قـط»، وهـو لفـظ أحمـد في «مسنده»: (٢٤٠٣٤)، وسـنده علىٰ شرط البخاري.

(٤) أخرجـه مسـلم (٢٣٢٨)، وجملـة تَـرْك الانتقـام لنفسـه جـاءت عنـد البخـاري (٣٥٦٠، ٦١٢٦، ٦٧٨٦، ٦٨٥٣)، ومسلم (٢٣٢٧) من حديث عائشة رضي الله عنها أيضًا.

وزاد في (ط. النيل) تتمة الحديث: «وما عُرِض عليه أمران أحدهما أيسر من الآخر إلا أَخذ بأيسرهما؛ إلا أن يكون مأثمًا، فإن كان مأثمًا كان أبعدَ الناس منه» وهي عند الشيخين وأحمد ـ وهذا لفظه ـ.

وفي الصحيح[1] عن أنس أنه قال: «**خدمت رسول الله ﷺ عشر سنين، فما قال لي أفٍّ قطُّ، ولا قال لشيء فعلتُه لم فعلتَه؟ ولا لشيء لم أفعله: لم لا فعلتَه؟**»[2]. وكان بعضُ أهله إذا عَتَبوني علىٰ شيء يقول: «**دَعُوه، فلو قُدِّر شيءٌ؛ لكان**»[3].

هذا مع قوله في الحديث الصحيح، لما سَرقت امرأةٌ كانت من أشرف قريش من بني مخزوم فأَمر بقطع يدها، فقالوا: من يُكلِّمْ فيها رسولَ الله ﷺ؟ فقالوا: مَن يجترئُ عليه إلا أسامة بن زيد؟ فكلَّموه فكلّمه فيها، فقال: «**يا أسامة! أتشفع في حدٍّ من حدود الله؟ إنما هلك[4] من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سَرق فيهم الشريفُ تركوه، وإذا سَرق فيهم الضعيفُ أقاموا عليه الحدّ! والذي نفسي[5] بيده، لو أن فاطمة بنت محمد سرَقَتْ لقطعتُ يدها**»[6].

ففي شريعته ﷺ من اللين والعفو والصفح ومكارم الأخلاق أعظمُ مما في الإنجيل، وفيها من الشدّة والجهاد، وإقامة الحدود علىٰ الكفار والمنافقين أعظمُ مما في التوراة، وهذا هو غاية الكمال؛ ولهذا قال بعضهم: بُعِث موسىٰ بالجلال، وبُعِث عيسىٰ بالجمال، وبُعِث محمد بالكمال[7].

---

(١) أخرجه البخاري (٦٠٣٨)، ومسلم (٢٣٠٩) واللفظ له. وفي (ط. النيل): «الصحيحين».

(٢) زيد بعده في (ط. النيل): «ولا لم صنعت؟، ولا ألا صنعت!»، وهي عند البخاري في «صحيحه» (٦٠٨٣).

(٣) أخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق»: (ح٧١)، (ص/ ٤٣)، وتقدم تمام تخريجه.

(٤) المطبوع: «أهلك»، خلاف الأصول، وباللفظين جاءت الروايات.

(٥) المطبوعتان: «نفس محمد ﷺ»، خلاف النسخ، وكلاهما ثابت روايةً.

(٦) أخرجه البخاري (٣٤٧٥، ٣٧٣٣، ٤٣٠٤، ٦٧٨٧)، ومسلم (١٦٨٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٧) لم أقف علىٰ قائله، وهو عند المصنف في بعض كتبه: انظر مقدمة «الرسالة القبرصية» في «مجموع الفتاوىٰ»: (٢٨/ ٦٠٢).

الوجه الخامس: إن نعم الله علىٰ عباده تتضمّن نفعَهم والإحسانَ إليهم، وذلك نوعان:

أحدهما: أن يَدْفَع بذلك مضرّتهم ويُزيل حاجتهم وفاقتهم؛ مثل رِزقهم الذي لولا هو لماتوا جوعًا، ونصْرهم الذي لولا هو لأهلكهم عدوُّهم، ومثل هداهم الذي لولا هو لضلّوا ضَلالًا يضرّهم في آخرتهم.

وهذا النوع من النعمة لا بدّ لهم منه، وإن فقدوه حصل لهم ضرر، إما في الدنيا وإما في الآخرة وإما فيهما؛ ولهذا كان في سورة النحل، وهي سورة النعم، في أولها أصول النعم، وفي أثنائها كمال النعم.

والنوع الثاني: النعم التي يحصلُ بها من كمال النعم وعلوّ الدرجة ما لا يحصل بدونها.

كما أنهم في الآخرة نوعان: أبرار أصحاب يمين، ومقرَّبون سابقون. ومن خرج عن هذين كان من أصحاب الجحيم.

وإذا كانت النعمة نوعين= فالخلق كانوا محتاجين إلىٰ إرسال محمد ﷺ من هذين الوجهين، وحصل بإرساله هذان النوعان من النعمة، فإن الناس بدونه كانوا جهّالًا ضالين، أُمِّيُّهم[1]، وأهل الكتاب منهم.

ولم يكن قد بقي من أهل الكتاب ـ أتباع المسيح ـ مَن هو قائم بالدين الذي يوجب السعادة عند الله في الآخرة، بل كانوا قد بدّلوا وغيّروا.

وأيضًا، فلو قُدِّر أنهم لم يبدّلوا شيئًا ففي إرساله مِن كمال النعم وتواصلها[2] وعلوّ الدرجات في السعادة ما لم يكن حاصلًا بالكتاب الأول،

---

(١) (ل، والمطبوع): «أُمّيّين».

(٢) (ط. النيل): «وفواضلها»، ولم تحرر في (د).

فكان إرساله أعظمَ نعمة أنعم الله بها علىٰ أهل الأرض من نوعي النعيم.

ومن استبرأ[1] أحوال العالم تبيّن له أن الله لم يُنعِم علىٰ أهل الأرض نعمةً أعظمَ من إنعامه بإرساله ﷺ، وإن الذين ردوا رسالته هم ممن[2] قال الله فيهم: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا۟ قَوْمَهُمْ دَارَ ٱلْبَوَارِ﴾ [إبراهيم:٢٨].

ولهذا وَصَف بالشكر من قبِل هذه النعمة فقال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوٓا۟ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ ۗ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الأنعام:٥٣].

وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِي۟ن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [آل عمران:١٤٤].

الوجه السادس: أن يقال: قولهم: «إنا نعجب من هؤلاء القوم...» إلىٰ آخر الفصل= قولُ جاهلٍ ظالمٍ يستحقُّ أن يقال له: بل العجب من هـذا العجب هو الواجب، بل هو الذي لا ينقضي منه العجب، وإنّ كل عاقل ليَعجب ممن عَرف دين محمد ﷺ وقَصْدُه الحقَّ، ثم اتّبع غيره، ويعلمُ أنه لا يفعل ذلك إلا مُفْرِطٌ في الجهل والضلال، أو مُفْرِطٌ في الظلم واتباع الهوىٰ.

---

(١) كذا النسخ الخطية، من الاستبراء، يقال استبرأ الخبر: إذا استقصاه. واستبرأ الشيء: إذا طَلَب آخره ليعرفه ويقطع الشبهة عنه. فهو مرادف الاستقراء، وقد استُعمل بهذا المعنىٰ في: «الفلك الدائر»: (٤/ ١٥٧)، و«صبح الأعشىٰ»: (١٠/ ٢٩٥). وانظر: «مجمع بحار الأنوار»: (١/ ١٥٥). وفي المطبوعتين: «استقرأ»، خلاف النسخ.

(٢) المطبوع: «من»!

وذلك أن أهل الأرض نوعان: أهل الكتاب وهم اليهود والنصارىٰ، وغير أهل الكتاب كالمشركين من العرب والهند والترك، وغيرهم، كالمجوس من الفرس وغيرهم، وكالصابئة[1] من المتفلسفة، وغيرهم.

وأهل الكتاب يُسلِّمون لنا أن مَن سوىٰ أهل الكتاب انتفع بنبوة محمد ﷺ منفعة ظاهرة، وأنه دعا جميع طوائف المشركين والمجوس والصابئين إلىٰ خيرٍ مما كانوا عليه، بل كانوا أحوجَ الناس إلىٰ رسالته.

وأما أهل الكتاب: فاليهود مُسلِّمون لنا حاجة النصارىٰ إليه، وأنه دعاهم إلىٰ خيرٍ مما كانوا عليه. والنصارىٰ تُسلِّم لنا حاجة اليهود إليه، وأنه دعاهم إلىٰ خيرٍ مما كانوا عليه.

فما من طائفةٍ من طوائف أهل الأرض إلا وهم مقرّون بأن محمدًا ﷺ دعا سائر الطوائف ـ غيرهم ـ إلىٰ خيرٍ مما كانوا عليه، وهذه شهادةٌ مِن جميع أهل الأرض؛ بأنه دعا أهلَ الأرض إلىٰ خيرٍ مما كانوا عليه. فإن شهادةَ جميع الطوائف مقبولةٌ علىٰ غيرهم؛ إذ كانوا غير متَّهمين عليهم، فإنهم معادُون لمحمد وأمته، ومعادون[2] لسائر الطوائف، وأما شهادتهم لأنفسهم= فغيرُ مقبولة؛ فإنهم خصومه، وشهادة الخصم علىٰ خصمه غير مقبولة.

وقد اعتَرف الفلاسفة بأنه لم يَقرع العالمَ ناموسٌ أفضل[3] من ناموسه، واعترفوا بأنه أفضلُ من ناموس موسىٰ والمسيح عليهم الصلاة والسلام، بل[4]

---

(١) سقطت واو العطف من (ل).

(٢) (ل): «معادون»، بإسقاط العاطف.

(٣) المطبوع: «بأفضل»، خلاف النسخ، وأوهم في هامشه أن خلافًا بين النسخ، وليس كذلك.

(٤) زاد في المطبوع: «كان» وليس في النسخ ولا في (ط. النيل)، وذكر في التعليق أنه سقط من (ط. النيل)!

لهم من[1] الطعن في نواميس غيرِه ما ليس هذا موضع ذكره.

بخلاف ناموس محمد ﷺ فإنه لم يطعن فيه أحدٌ منهم، إلا من كان خارجًا عن قانون الفلسفة التي تُوجب عندهم العدلَ والكلامَ بعِلم. وأما[2] من التزم منهم الكلام بعلم وعدل فهم متفقون علىٰ أن ناموس محمد ﷺ أفضلُ ناموس طَرَق العالم، فكيف يُعجَبُ[3] من مثل هذا الناموس؟ !.

الوجه السابع: أن يقال لأهل الكتاب خصوصًا، فيقال لليهود: أنتم أذلُّ الأمم، فلو قُدِّر أنّ ما أنتم عليه دينُ الله الذي لم يُبدَّل= فهو مغلوب مقهور في جميع الأرض، فهل تعجبون من أن يَبْعث الله رسولًا يهدي إلىٰ الحق وإلىٰ طريق مستقيم، فيبعثه بالهدىٰ ودين الحق ليظهره علىٰ الدين كله؛ حتىٰ يصير دين الله الذي بَعَث به رسله وأنزل به كتبَه منصورًا ظاهرًا بالحجة والبيان والسيف والسّنان![4].

ويقال للنصارىٰ: أنتم لم تُخلِّصوا دين الله الذي بَعث به رسله من دين المشركين والمعطلين، بل أَخذتم من أصول المشركين والمعطِّلين من الفلاسفة وغيرهم ما أدخلتموه في دينكم، وليس لكم علىٰ أكثر الكفّار حجّةٌ[5] علمية ولا يدٌ قهريّة، بل للكفار في قلوبكم من الرعب والخوف والتعظيم ما أنتم به من أضعف الأمم حجّةً وأضيقها محجّة، وأبعدِها عن العلم والبيان،

---

(١) «من» سقط من (د).

(٢) (د، ط. النيل): «فأما».

(٣) (د): «تعجب»، و(ط. النيل): «يتعجب».

(٤) (ل): «والبنان».

(٥) (د، ط. النيل): «لا حجة».

وأعجزِها عن إقامة الحجة والبرهان؛ تارة تخافون من كفار الفلاسفة[1] وغيرهم من المشركين والمعطِّلين، فإما أن توافقوهم علىٰ أقوالهم، وإما أن تَخضعوا لهم متواضعين، وتارة تخافون من سيوف المشركين، فإما أن تتركوا بعضَ دينكم لأجلهم، وإما أن تذِلُّوا لهم خاضعين.

ففيكم مِن ضَعْف سلطان الحجة، وضَعْف سلطان النُّصرة ما يَظهر به حاجتُكم إلىٰ قيام الهدىٰ ودين الحق الذي بَعث الله به[2] رسله، وأنزل به كتبه، فالعجب منكم كيف تعدِلون عما فيه سعادتكم في الدنيا والآخرة إلىٰ ما فيه شقاؤكم في الدنيا والآخرة! هذا هو العجب، ليس العجب ممن آمن بما فيه سعادةُ الدنيا والآخرة وفي خلافه شقاوة الدنيا والآخرة.

ومثل هذا لا يَرِدُ علىٰ المسلمين، فإنه لم يزل ولا يزال فيه[3] طائفة قائمة بالهدىٰ ودين الحق، ظاهرةٌ بالحجة والبيان واليد والسِّنان، إلىٰ أن يرث الله الأرض ومن عليها، وهو خير الوارثين، كما ثبت في الصّحاح عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا تزال طائفة من أمتي قائمةً بأمر الله لا يضرّهم من خذلهم ولا من خالفهم حتىٰ تقوم الساعة**»[4]، وفي لفظ: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرة حتي يأتي الله بأمره**»[5].

---

(١) (ط. النيل): «الكفار الفلاسفة»، والمطبوع: «الكفار والفلاسفة».

(٢) «به» سقط من (د، ط. النيل).

(٣) (د، ل، ط. النيل): «فيهم».

(٤) أخرجه بنحوه البخاري (٣٦٤١، ٧٤٦٠) ومسلم (١٠٣٧) من حديث معاوية. وفي الباب عن المغيرة بن شعبة عند البخاري (٣٦٤٠، ٧٣١١، ٧٤٥٩)، ومسلم (١٩٢١)، وأخرجه مسلم أيضًا ـ بنحوه ـ من رواية عقبة بن عامر (١٩٢٤)، وجابر بن سمرة (١٩٢٢)، وجابر بن عبد الله (١٥٦، ١٩٢٣)، وسعد بن أبي وقاص (١٩٢٥)، وثوبان، كما سيأتي.

(٥) أخرجه مسلم (١٩٢٠) من حديث ثوبان.

الوجه الثامن: أن يقال لأهل الكتاب: لليهود: أنتم لما كنتم متّبعين لموسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ = كنتم علىٰ الهدىٰ ودين الحق، وكنتم منصورين، ثم كثُرتْ فيكم الأحداثُ التي تعرفونها كما قال تعالىٰ: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَٰسِقُونَ ﴿٥٩﴾ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٥٩ - ٦٠].

وقوله تعالىٰ: ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ معطوف علىٰ ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾ أي مَنْ لعنه الله وغضب عليه[1] وعَبَد هو الطاغوت، ليس هو داخلا في خبر «جعل» حتىٰ يلزم إشكالٌ كما ظنه بعض الناس. وأهل الكتاب معترفون بأن اليهود عبدوا الأصنام مرات، وقتلوا الأنبياء.

وقال تعالىٰ: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴿٤﴾ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ أُولَىٰهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ أُوْلِى بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُواْ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ ۚ وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولًا ﴿٥﴾ ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ ٱلْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَٰكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَٰكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا ﴿٦﴾ إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ۖ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ۚ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ ٱلْءَاخِرَةِ لِيَسُۥٓـُٔواْ وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُواْ ٱلْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُواْ مَا عَلَوْاْ تَتْبِيرًا ﴿٧﴾ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ۚ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ۘ وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ حَصِيرًا﴾ [الإسراء: ٤ - ٨].

وهم معترفون بأن بيت المقدس خُرِّب مرتين[2]:

---

(١) (ل، والمطبوع): «عليهم».

(٢) ينظر: «تفسير الطبري»: (١٤/ ٤٩٩-٥٠٠)، و«البغوي»: (٥/ ٧٦)، و«البداية والنهاية»: (٢/ ٣٦١). وفي «الكتاب المقدس» عندهم: «الملوك»: الأول والثاني، و«أخبار الأيام»: الأول والثاني.

فالخراب الأول لما جاء «بُخْت نَصَّر» وسباهم إلىٰ بابل، وبقي خرابًا سبعين سنة.

والخراب الثاني بعد المسيح بنحو سبعين سنة، وقد قيل: هذا تأويل قوله: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ﴾ [المائدة: ٧٨].

فبعد الخراب الثاني تفرّقوا في الأرض ولم يبق لهم مُلْكٌ.

وبين الخرابين كانوا تحت قهر الملوك الكفار، وبعث المسيح ـ عليه الصلاة والسلام ـ وهم كذلك.

ويقال للنصارىٰ: أنتم ما زلتم مقهورين مغلوبين مبدَّدين في الأرض، حتىٰ ظهر قسطنطين وأقام دين النصرانية بالسيف، وقَتَل من خالفه من المشركين واليهود. لكن أظهرَ دِيْنًا مبدَّلا مغيَّرًا ليس هو دين المسيح ـ عليه السلام ـ ومع هذا فكانت أرض العراق وفارس كفارًا[1] ـ المجوس وغيرهم ـ مجوسًا ومشركين. وكانوا في بعض الأزمنة يَقهرون النصارىٰ علىٰ بلادهم، وأما أرض المشرق والمغرب ففيهما من أنواع المشركين أُمم، وكان الشرك والكفر ظاهرًا في أرض اليمن والحجاز والشام والعراق.

فلما بَعث الله محمدًا ﷺ أظهر به توحيدَ الله وعبادتَه وحده لا شريك له ظهورًا لم يُعرَف في أمة من الأمم، ولم يَحصل مثلُه لنبي من الأنبياء، وأَظهرَ به من تصديق الكتب والرسل والتوراة[2] والإنجيل والزبور، وموسىٰ وعيسىٰ

---

(١) ط. النيل زيادة: «من».

(٢) (ل): «التوراة» بإسقاط واو العطف.

وداود وسليمان وغيرهم من الرسل= ما لم يكن ظاهرًا لا عند أهل الكتاب ولا غيرهم، فأهل الكتاب وإن كانوا خيرًا من غيرهم= فلم يكونوا قائمين بما يجب من الإيمان بالله ورسله ولا باليوم الآخر ولا شرائع دينه، ولا كانوا قاهرين لأكثر الكفار، بل ولا كانوا[1] منصورين عليهم ولهذا قال تعالىٰ: ﴿ قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلۡحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ ﴾ [التوبة: ٢٩].

أما اليهود ففيهم من التنقُّص من الأنبياء[2] وسبهم[3]، وذِكر عيوبٍ نزَّههم الله عنها[4]= ما هو معروف. حتىٰ إن منهم من يقول إن سليمان كان ساحرًا، وداودَ كان منجِّمًا[5] لم يكن نبيًّا، إلىٰ أمثال ذلك مما يطول وصفه. ففيهم[6] من الكفر بالأنبياء، من جنس ما كان في سلفهم الخبيث.

وأما النصارىٰ فمع غلوهم في المسيح وأتباعه= يستخِفُّون بغيره، فتارة يجعلون الحواريّين مثلَ إبراهيم وموسىٰ أو أفضلَ منهم، وتارة يقولون ـ كما قال اليهود ـ : إن سليمان لم يكن نبيًّا بل سقط من النبوة، وتارة يجعلون ما خاطب الله به داود وغيرَه من الأنبياء إنما أريد به المسيح، مع أن اللفظ لا يدل علىٰ ذلك، بل يتأوَّلون كتبَ الله بمجرَّد هوىٰ أنفسهم، وتارة يقولون: إن الواحد منهم إذا أطاع اللَه بما يزعمون أنه طاعة= صار مثل واحد من الأنبياء وأفضلَ

---

(١) «كانوا» ليس في (ل). وسقطت «بل» من المطبوع.

(٢) (د، ط. النيل): «بالأنبياء».

(٣) (ل. والمطبوع): «في سبهم».

(٤) (د، ط. النيل): «منها».

(٥) (ل): «مسبِّحًا».

(٦) (ل): «فيهم».

منه، ووجبتْ طاعتُه كما تجب طاعةُ الأنبياء[1]، ويسوِّغون لمثل هؤلاء أن يغيِّروا شرائع الأنبياء ويضعوا دينًا ابتدعوه.

ومحمد ﷺ وأمّته أقاموا توحيد الله الذي كان عليه إبراهيم وموسىٰ وسائر الرسل، وآمنوا بكل كتاب أنزله الله، وكلِّ رسول بعثَه الله، وأقاموا دين الرحمن إقامةً لم يُقِمْها أحدٌ من الأمم.

فعامة أهل الأرض مع محمد ﷺ[2]: إما مؤمنٌ به باطنًا وظاهرًا، وهم أولياء الله المتقون وحزبه المفلحون وجنده الغالبون.

وإما مسلمون له في الظاهر؛ تقيَّة وخوفًا من أمّته، وهم المنافقون.

وإما مسالِمون له بالعهد والذِّمّة والهُدْنة، وهم أهل الذمة والهدنة في جميع الأرض. وإما خائفون من أمته.

وحيث كان الواحدُ والطائفة من أمته متمسّكًا بدينه= كان نوره ظاهرًا وبرهانُه قاهرًا[3] معظَّما منصورًا، يُعرَف فضلُه علىٰ كل مَن سواه.

وهذا أمرٌ يعرفه الناس في أرض الكفار من المشركين وأهل الكتاب؛ لِـما خصَّ الله به محمدًا ﷺ وأمَّتَه من الهدىٰ ودين الحق. وقد أظهروا دين الرب في مشارق الأرض ومغاربها بالقول والعمل.

فهل يقولُ مَن عنده علمٌ وعدلٌ: إنه لا فائدة في إرسال محمد ﷺ، وأنه يستغنىٰ بما عند أهل الكتاب عن رسالته؟!

---

(١) قوله: «وأفضل منه ... الخ» سقط من (ل، والمطبوع).

(٢) «مع محمد ﷺ» سقط من (د).

(٣) (ل، والمطبوع): «باهرًا»، والمثبت أولىٰ؛ لملاءمته ما بعده.

الوجه التاسع: أن يقال: هم معترفون بانتفاع المشركين به غايةَ الانتفاع، فإنه أقام توحيدَ الله ودينَه[1] فيهم، وأنه عظَّم المسيح، وردّ على اليهود قولهم فيه وأهانهم، وحينئذٍ فهذا من أعظم الفوائد وأجلّ المقاصد وأعظم نعم الله على عباده، ثم هو ـ مع ذلك ـ قال: إن الله أرسله وأمره بذلك.

فإن كان كاذبًا= فالكذّاب المفتري على الله من شرِّ الكفار الملاعين[2]، ومَن يكون كذلك لا يحصل منه هذا الخيرُ العظيم، الذي ما حصل مثله من أحد من الأنبياء، فإنه أزال دين المشركين، ودين المجوس، وقَمَع اليهود، وكلُّ واحدة من هذه الثلاث لم يَقدِر عليها أحدٌ قبله من الأنبياء والمرسلين.

وإن كان صادقًا؛ فهو قد أخبر أنه رسول الله إلى النصارى وغيرهم من الأمم، وأَخبر عن الله بكُفْر كلِّ من لم يؤمن به.

وهذا الوجه مما يُخاطَب به كلُّ صنف، فيقال لكل صنف من الأمم: أنتم معترفون بأن مَن سواكم إذا اتّبعوا دين محمد ﷺ كان خيرًا لهم مما هم عليه؛ فاليهود معترفة بأن النصارى إذا اتَّبعوه كان خيرًا لهم من دين النصارى، والنصارى معَترفون بأن اليهود إذا اتّبعوه كان خيرًا لهم من دين اليهود، وأهل الكتاب اليهود والنصارى معترفون بأن مَن سواهم إذا اتّبعوا محمدًا كان خيرا لهم مما هم عليه.

فالمجوس والمشركون من العرب، والسودان والترك وأصناف الخَزَر[3]

---

(١) «ودينه» ليس في (د).

(٢) «الملاعين» سقط من المطبوعتين.

(٣) جماعة من آسيا الوسطى قدموا إلى بلاد القوقاز في منتصف القرن السادس الميلادي تقريبًا، كانت لهم دولة في القرن السابع، شملت سبع دول في روسيا وأذربيجان وجورجيا وأرمينيا وتركيا وكازاخستان، امتدت إلى القرن العاشر الميلادي. «تاريخ يهود الخزر»: (ص/ ١٩) وما بعدها.

والصقالبة[١]، إذا اتّبعوه كان خيرًا لهم مما هم عليه، وسائر أصناف الكفار معترفون بأن أتباعه خيرٌ من غيرهم. ومَن ليس مِن أهل الكتاب ـ عامَّتهم ـ معترفون بأن دين المسلمين خيرٌ من دين اليهود والنصارىٰ.

وحينئذٍ فيقال: من جاء بهذا الدين الذي يُفضِّله جميعُ أهل الأرض علىٰ غيره يَمتنع أن يكون من أكفر الناس وأحقّهم بغضب الله وعقابه.

وكل من قال: إنه رسول الله؛ فإن كان صادقًا كان من خير أهل الأرض وأحقِّهم برضوان الله[٢] وثوابه، وإن كان كاذبًا كان من شرِّ أهل الأرض وأحقِّهم بغضب الله وعقابه. ومَن حصل منه هذا الخيرُ والعلم والهدىٰ وما فيه صلاح الدنيا والآخرة أعظمُ مما حصل من جميع الخلق= يَمتنِع أن يكون من أكفر الناس المستحقّين لغضب الله وعقابه، فوجب أن يكون من خير أهل الأرض[٣] وأحقِّهم برضوان الله وثوابه.

الوجه العاشر: إن الله ـ سبحانه وتعالى ـ كانت سنّتُه قبل إنزال التوراة، إذا كُذِّب نبيٌّ من الأنبياء يَنتقِم له[٤] من أعدائه بعذابٍ من عنده، كما أهلك قومَ نوح بالغرق، وقومَ هود بالريح الصرصر، وقومَ صالح بالصيحة، وقومَ شعيب بالظُّلّة، وقومَ لوط بالحاصب، وقومَ فرعون بالغرق. قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى

---

(١) شعوب تسكن بين جبال الأورال والبحر الأدرياني في أوربا الشرقية والوسطىٰ. وأصلهم جماعة من الأسرىٰ الذين كانت تأتي بهم الجيوش الألمانية من حملاتها من جميع البلاد الأوربية ثم يبيعونهم في الأندلس، وقد انتهىٰ بهم الأمر أن أسلموا وكان لهم دور بارز في سياسة الدول الإسلامية في الأندلس. «الموسوعة الإسلامية العامة»: (ص/ ٨٧١).

(٢) (د): «برضوانه».

(٣) زيد بعده في المطبوعتين: «بل هو خير أهل الأرض»، وليس في النسخ الخطية.

(٤) (ل): «الله»، و(ط. النيل): «أن ينتقم له».

﴿ٱلۡكِتَٰبَ مِنۢ بَعۡدِ مَآ أَهۡلَكۡنَا ٱلۡقُرُونَ ٱلۡأُولَىٰ بَصَآئِرَ لِلنَّاسِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ لَّعَلَّهُمۡ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [القصص: ٤٣].

فلما أنزل التوراة، أمرَ أهل الكتاب بالجهاد، فمنهم من نكَل ومنهم من أطاع.

وصار المقصودُ بالرسالة لا يحصل إلا بالعلم والقدرة كما قال تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدٗا﴾ [الفتح: ٢٨].

فقول هؤلاء: إن التوراة جاءت بالعدل، والإنجيلَ بالفضل فلا حاجة إلىٰ غيرهما= لو قُدِّر أنه حق؛ إنما يستقيم إذا كان الكتابان لم يبدَّلا، بل كانا متَّبَعَيْن علمًا وعملًا، وكان أهلُهما[1] مع ذلك منصورين مؤيَّدين علىٰ من خالفهم، فكيف وكلٌّ منهما قد بُدِّل كثير مما فيه، وأهلُهما غير منصورين علىٰ سائر الكفار، بل الكفار ظاهرون عليهم في أكثر الأرض؛ كأرض اليمن والحجاز وسائر جزيرة العرب وأرض العراق وخراسان والمغرب[2] وأرض الهند والسِّند والتُّرك، وكان بأيدي أهل الكتاب الشام ومصر وغير ذلك، ومع هذا فكانت الفرس قد غلبتْهم علىٰ ذلك، ثم إن الله أظهر النصارىٰ عليهم، فكان[3] ظهورُهم تَوطِئةً وتمهيدًا لإظهار دين الإسلام.

فإن الفرس المجوس لـمَّا غلبوا الروم ساء ذلك النبيَّ ﷺ والمؤمنين به، وفرِح بذلك مشركو العرب وكانوا أكثرَ من المؤمنين[4]؛ لأن أهل الكتاب

---

(١) (د): «أهلها».

(٢) (ل): «الغرب».

(٣) (ل): «وكان».

(٤) أخرجه أحمد (٤٩٥، ٢٧٧٠) والترمذي (٣١٩٣) من طريق حبيب بن أبي عمرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال الترمذي: حديث حسن غريب. وصحح إسناده أحمد شاكر في تعليقه علىٰ المسند. وفي الباب عن أبي سعيد الخدري، ونيارِ بن مُكْرَم رضي الله عنهما.

أقربُ إلىٰ المؤمنين من المجوس، والمجوس أقرب إلىٰ المشركين منهم إلىٰ أهل الكتاب، ووعَد الله المؤمنين أن تَغلِب الروم بعد ذلك، وأنه يومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله.

فأضاف النصرة إلىٰ اسم الله[1]، ولم يقل (بنصر الله إياهم)؛ وذلك أنه حين ظهرت الروم علىٰ فارس= كان النبي ﷺ وأصحابُه قد ظهروا علىٰ المشركين واليهود.

وأرسل النبي ﷺ إذ ذاك يدعو ملوك النصارىٰ بالشام ومصر إلىٰ الإيمان به، فعرفوه وعرفوا أنه النبيُّ المبشَّر به، وكان ذلك أولَ ظهور دينه، ثم أرسل طائفة من أصحابه إلىٰ مؤتة[2]، ثم خرج بنفسه بالمسلمين[3] عام تبوك إلىٰ الشام، ثم فتح هذه البلاد أصحابُه[4]، فكان تأييدُ دين الله وظهوره وإذلال المشركين والمجوس وغيرهم[5] علىٰ يديه ويدَيْ أمته، لا علىٰ يد اليهود[6] والنصارىٰ.

فلو قُدِّر أن شرع أولئك كاملٌ لا تبديل فيه= لكان مغلوبًا مقهورًا، وكان الله قد أرسل من يؤيِّد دينَه ويُظهِره، فكيف وهو مبدّل؟

---

(١) (ط. النيل) زيادة: «الذي هو الفاعل».

(٢) (ل، والمطبوع): «غيرهم»، وكذا كان في (د) ثم صوب في موضعه إلىٰ المثبت. وكانت هذه الغزوة في جمادىٰ الأولىٰ سنة ثمان من الهجرة. انظر: «سيرة ابن هشام»: (٢/ ٣٧٣).

(٣) (ل، والمطبوع) زيادة: «معهم»، و(ط. النيل): «خرج بالمسلمين معه». وكانت هذه الغزوة عام تسع من الهجرة. انظر: «سيرة ابن هشام»: (٢/ ٥١٥).

(٤) في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه. انظر: «السيرة النبوية وأخبار الخلفاء»: (٢/ ٤٦٥) لابن حبان، و«تاريخ الطبري»: (٣/ ٣٩٤) وما بعدها.

(٥) زيد بعده في المطبوعتين: «من الكفار»، ولا حاجة له!

(٦) (ل) زيادة: «من الكفار»!

ولو لم يبدَّل= فدينُ أحمدَ أكملُ وأفضلُ منه، فذاك مفضول مبدَّل، وهذا فاضل لم يبدَّل، وذاك[1] مغلوب مقهور، وهذا مؤيَّد منصور. وببعض هذا تحصل الفائدة في إرساله.

فكان من أجلِّ الفوائد= إرسالُ محمد ﷺ، فكيف يقال: إنه لا فائدة في إرساله.

الوجه الحادي عشر: قولهم: «لما كان الباري عدلًا جوادًا أَوجب أن يُظهِر عدلَه وجودَه».

فيقال لهم: جُود الجواد غير إلزام الناس بترك حقوقهم، فإن الجواد هو الذي يُحسِن إلىٰ الناس ليس هو الذي يُلزِم الناس بترك حقوقهم.

وهؤلاء يزعمون أن شريعة الإنجيل أَلزمت الناس بترك حقوقهم، وأنه لا يُنصَف مظلومٌ من ظالمه، ولهذا ليس عندهم حكمٌ عدْل يحكمون به بين الناس، **بل الحكم عندهم حكمان: حكم الكنيسة**، وليس فيهم[2] إنصافُ المظلوم من الظالم.

والثاني: حكمُ الملوك، وليس هو شرعًا منزَّلًا، بل هو بحسب آراء الملوك.

ولهذا تجدهم يردُّون الناس إلىٰ حكمِ شرْع الإسلام في الدماء والأموال ونحو ذلك، حتىٰ في بعض بلادهم يكون المَلِك والعسكر كلُّهم نصارىٰ، وفيهم طائفة قليلة مسلمون لهم حاكم، فيردُّون الناس في الدماء والأموال إلىٰ

---

(١) المطبوع: «وذلك»، خلاف عامة الأصول.

(٢) كذا الأصول الخطية، ولعله علىٰ تقدير: ليس في المنتسبين إليها. وفي المطبوعتين: «فيه» أي الحكم.

حكمِ شرعِ المسلمين، وذلك أن الدماء والأموال وإن كان يُستحبّ للمظلوم أن يعفو فيها عن ظالمه، فالحاكم الذي يَحكم بين الناس، متىٰ حكم علىٰ المظلوم بترك حقه= كان حاكمًا بالظلم لا بالعدل.

ولو أَمرنا كل وليٍّ مقتول أن لا يقتصَّ من القاتل، وكلَّ صاحب دَيْن أن لا يطالِب غريمَه، بل يدَعَه علىٰ اختياره، وكلَّ مشتوم ومضروب أن لا يَنتصِف من ظالمه= لم يكن للظالمين زاجرٌ يزجرهم، وظَلَم الأقوياءُ الضعفاءَ[1]، وفسدت الأرض. قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١].

فلا بدَّ من شرع يتضمَّن الحكم بالعدل، ولا بدّ ـ مع ذلك ـ مِن نَدْب الناس إلىٰ العفو والأخذ بالفضل.

وهذه شريعة الإسلام كما تقدم ما ذكرناه[2] من الآيات، مثل قوله: ﴿وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ﴾ [المائدة: ٤٥][3].

﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ وَأَن تَصَدَّقُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

وقوله: ﴿وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ۖ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورىٰ: ٤٠].

وقوله: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ ۖ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ﴾ [النحل: ١٢٦].

---

(١) (د، ط. النيل): «للضعفاء».

(٢) (ل، والمطبوع): «ذكرنا».

(٣) زيد بعده في المطبوعتين: «وقوله» وليس في الأصول الخطية.

وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَٱلْكَٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ وَٱلْعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٤][1].

وقوله: ﴿وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟﴾ [النساء: ٩٢].

وقوله: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣].

وقال أنس: «ما رُفِع للنبي ﷺ أمرٌ[2] فيه القصاص، إلا أَمر فيه بالعفو»[3]، فكان يأمر بالعفو، ولا يُلزِم الناس به؛ ولهذا لما عَتَقَتْ بريرةُ، جاريةُ عائشة زوج النبي ﷺ[4]، وكان لها أن تفسخ النكاح، وطلب زوجُها أن لا تفارقه= شفع[5] إليها أن لا تفارقه، فقالت: أتأمرني؟ قال: «لا إنما أنا شافعٌ»[6]. فلم يوجِب عليها قبولَ شفاعته ﷺ.

الوجه الثاني عشر: قولهم: «ولما كان الكَمال[7] الذي هو الفضل لا يُمكن أن يضعه إلا أكمل الكُمَّال»[8].

---

(١) (ط. النيل) زيادة: ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ۝٤١ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الشورى: ٤١ - ٤٢] وليس في النسخ.

(٢) (د، ط. النيل) زيادة: «شيء»، وقد جاءت الرواية باللفظتين منفردتين لا مجتمعتين في سياق واحد.

(٣) أخرجه أحمد (١٣٢٢٠، ١٣٦٤٥)، وابن ماجه (٢٦٩٢)، وأبو داود (٤٤٩٧)، والنسائي (٤٧٨٣، ٤٧٨٤) من طرق عن عبد الله بن بكر المزني عن عطاء بن أبي ميمونة عن أنس بن مالك، وسنده قوي؛ رجاله رجال الشيخين، غير عبد الله، وهو صدوق لا بأس به.

(٤) «جارية عائشة زوج النبي ﷺ» سقط من (ل، والمطبوع).

(٥) (د، ط. النيل): «فشفع».

(٦) أخرجه البخاري في «صحيحه»: (٥٢٨٣). وزوجها المذكور اسمه مغيث رضي الله عنه.

(٧) (ل) زيادة: «هو».

(٨) «الكمال» سقط من (ل).

فيقال لهم: العدل والفضل لا يَشرعه إلا الله، فشريعة التوراة لم يَشرعها إلا الله، وشريعة الإنجيل لم يَشرعها إلا الله ـ ﷻ ـ.

يبيّن ذلك: أن الله كلّم موسىٰ من الشجرة تكليمًا، وهم غايةُ ما قرّروا به إلهية المسيح؛ أنْ زعموا أنّ الله كلّم الناس من ناسوت المسيح، كما كلّم موسىٰ من الشجرة، ومعلومٌ عند كل عاقل، لو كان هذا حقًّا، أنّ تكليمه لموسىٰ من الشجرة أعظمُ تكليمٍ كلمه الله لعباده، فكيف يقال: إن شريعة العدل لم يشرعها الله ﷻ؟

ثم يقال لهم: بل شريعة العدل أحقُّ بأن تضاف إلىٰ الله مِن شريعة الفضل، فإن الأمر بالإحسان والعفو يُحسنه كل أحد، وأما معرفة[1] العدل والحكم بين الناس به، فلا يقدِر عليه إلا آحاد الناس؛ ولهذا يوجد الذي يُصلح[2] بين الناس بالإحسان، خلقٌ كثيرٌ، وأما الذي يُحسِن أن يَفصل بينهم بالعدل فناس قليل، فكيف يقال: إن الذي يأمر بشرع الفضل هو الله، دون الذي يأمر بشرع العدل؟

والله ـ تعالىٰ ـ أرسل الرسل، وأنزل الكتب؛ ليقوم الناس بالقسط كما قال تعالىٰ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ۖ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ ۚ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحديد: ٢٥].

وأمْر المسيح ـ عليه السلام ـ للمظلوم بالعفو عن الظالم= ليس فيه ما يدلُّ علىٰ أنه من الواجب الذي مَن تركه استحقّ الذم والعقاب، بل هو من المرغّب فيه،

---

(١) (ط. النيل): «شريعة».

(٢) (د) «الذين يصلح»، و(ط. النيل): «من الذين يصلحون».

الذي مَن فعَله استحق المدح والثواب.

وموسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْجب العدل الذي مَن تركه استحقّ الذم والعقاب. وحينئذ فلا منافاة بين إيجاب العدل، وبين استحباب الفضل.

لكن إيجاب العدل يَقترن به الترهيب والتخويف في تركه. واستحبابُ الفضل يقترن به الترغيب والتشويق إلىٰ فعله، فذاك فيه رهبةٌ مع ما فيه من الرغبة. وهذا فيه رغبة بلا رهبة.

ولهذا قال المسيح ـ عَلَيْهِ السَّلَامُ ـ: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿١١٧﴾ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٧ - ١١٨].

ولهذا قيل: إن المسيح ـ عَلَيْهِ السَّلَامُ ـ بُعِث لتكميل التوراة، فإن النوافل تكون بعد الفرائض كما في صحيح البخاري[(١)] عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**يقول الله تعالىٰ: من عادىٰ لي وليًّا فقد بارزني بالمحاربة، وما تقرَّب إلي عبدي بمثل أداء ما افترضتُ عليه، ولا يزال عبدي يتقرّب إليّ بالنوافل حتىٰ أُحبَّه، فإذا أحببتُه كنتُ سمعه الذي يسمع به، وبصرَه الذي يُبصر به، ويدَه التي يبطش بها، ورجلَه التي يمشي بها، فبي يسمع وبي يُبصر وبي يبطش وبي يمشي، ولئن سألني لأعطينّه ولئن استعاذني[(٢)] لأعيذنّه، وما ترددتُ عن شيء أنا فاعله تَرَدُّدي عن قبض نفس عبدي المؤمن، يكره الموت وأكره مساءته، ولا بدّ له منه**».

---

(١) (٦٥٠٢).

(٢) كذا في النسخ الخطية موافقًا نصّ رواية البخاري، وفي المطبوعتين: «استعاذ بي»!

وإلا فلو قيل: إن المسيح ـ عليه السلام ـ أَوجب على المظلوم العفو عن الظالم؛ بمعنى أنه مستحق للوعيد والذم والعقاب[1] إن لم يَعْفُ عنه= لزم من هذا أن يكون كلُّ من انتصف من الظالم= ظالـمًا مستحقًّا للذم والعقاب، وهذا ظُلْمٌ ثان للمظلوم الذي انتَصف؛ فإن الظالم ظَلَمه أولًا، فلما انتصف منه ظُلِم ظُلْمًا ثانيًا، فهو ظلمٌ لعادلٍ[2] انتَصف من ظالمه.

وما أحسنَ كلامَ الله حيث يقول: ﴿فَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَىْءٍ فَمَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٣٦﴾ وَٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا۟ هُمْ يَغْفِرُونَ ﴿٣٧﴾ وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣٨﴾ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴿٣٩﴾ وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ۖ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٠﴾ وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ﴿٤١﴾ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٤٢﴾ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٣٦ - ٤٣].

وقال: ﴿ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِىَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ [الحج: ٦٠].

فهذا من أحسن الكلام وأعدله وأفضله حيث شَرَع[3] العدل فقال: ﴿وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]. ثم ندب إلى الفضل، فقال: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الشورى: ٤٠].

---

(١) (ل، والمطبوع): «يستحق الوعيد». و(ط. النيل): «وللذم وللعقاب».

(٢) (ل): «للعادل»، والمطبوع: «العادل»، تصحيف.

(٣) (د، ط. النيل): «يشرع».

ولما ندب إلىٰ العفو، ذكر أنه لا لوم علىٰ المنتصف، لئلا يُظَنّ أن العفو فرضٌ فقال: ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ﴾ [الشورىٰ: ٤١].

ثم بين أن السبيل إنما يكون علىٰ الظالمين فقال: ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الشورىٰ: ٤٢].

ثم لما[1] رفع عنهم السبيل ندَبهم مع ذلك إلىٰ الصبر والعفو فقال: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [الشورىٰ: ٤٣].

فهذا أحسنُ شرعٍ وأجمله[2]، يُرغِّب في الصبر والغفر[3] والعفو والإصلاح بغاية الترغيب، ويَذكر ما فيه من الفضائل والمحاسن وحميد العاقبة، ويَدفع[4] عن المنتصف ممن ظلمه الملامَ والعَذْل، ويُبيّن أنه لا حرج عليه ولا سبيل إذا انتَصر بعدما ظُلِم.

فهل يمكن أن تأتي شريعةٌ بأنْ تجعل علىٰ المنتصف سبيلًا مع عدله وهي لا تجعل علىٰ الظالم سبيلًا مع ظلمه؟

فعُلم أن ما أَمر به المسيح من العفو لم يكن لأنّ تاركَه مستحقٌّ للذم والعقاب، بل لأنه محرومٌ مما يحصل للعافي المحسن من الأجر والثواب،

---

(١) «لما» سقط من (د).

(٢) (ل، والمطبوع): «وأحكمه»، والمثبت من (د)، وهو الأولىٰ؛ لاقترانه بالحسن، كما في حديث: «أحسن الجهاد وأجمله حج مبرور»، واستعمله المؤلف ـ في سياقٍ مشابهٍ ـ انظر: «جواب الاعتراضات المصرية»: (ص/ ٧)، و«شرح الأصبهانية»: (ص/ ٦١٦).

(٣) «والغفر» ليس في (ط. النيل)، وهي مطموسة في (د)، وضرب بعدها علىٰ «العفو»، فيحتمل أن يكون تكرر في موضع الطمس وبعده، فضرب علىٰ أحدهما، ويكون حينئذ ما في مطبوعة النيل موافقًا لما في (د).

(٤) كذا النسخ الخطية، وفي المطبوعتين: «ويرفع» خلاف النسخ، وهما متقاربان.

وهـذا حـقٌّ لا ينـاقِض شـرعَ التـوراة، فعُلـم أن شـرع الإنجيـل لـم ينـاقِض شـرع التـوراة؛ إذ كـان فرعًـا عليهـا ومكمِّـلًا لهـا، وحينئـذ فـزَعْمُهم أن شـرع الإنجيـل شرَعه الله دون شرْع التوراة= كلامُ مَن هو مِن أجهل الناس وأضلِّهم، ولهذا كان هذا[1] فرعًا علىٰ قولهم بالاتحاد، وأن المسيح هو الله. فذاك الضلال[2] أوجب هذا القول المحال.

---

(١) «هذا» سقط من المطبوع.

(٢) (ل، والمطبوع) زيادة: «مما».



فصل

وجميع ما احتجُّوا به من التوراة والإنجيل وغيرهما من كلام الأنبياء عليهم السلام إنما تكون الحجة فيه علميّةً برهانيّةً= إذا أقاموا الدليل على نبوّة من احتجُّوا بكلامه، بأنْ بيّنوا إمكان النبوّة، ثم تبيّنوا[1] وقوعَها في الشخص المعيّن بالطرق التي يُستدَلّ بها على نبوّة النبي. وهم لم يفعلوا شيئًا من ذلك، بل احتجّوا بذلك بناء[2] على أنها مقدِّمة مسلَّمة يسلِّمها المسلمون لهم.

وهذا لا ينفعهم لوجوه:

أحدها: أن فيمن ذكروه من لم يَثبُت عند المسلمين أنه نبيٌّ، كميخا وعاموص.

الثاني: أنّ من ثبت عند المسلمين نبوّتُه كموسى وعيسى وداود وسليمان= لم يَثبت عندهم أنهم قالوا جميعَ ما ذكروه من الكلام، وأن ترجمته بالعربية هو ما ذكروه، وأن مرادهم به ما فسّروه.

الثالث: أن جمهور المسلمين لا يعلمون نبوّة أحد من الأنبياء قبل محمد إلا بإخبار محمد ﷺ بنبوتهم، فلا يُمكنهم التصديق بنبوّة أحد من هؤلاء إلا بعد التصديق بنبوّة محمد ﷺ.

فإذا طَلب هؤلاء من المسلمين أن يُسلِّموا نبوَّة هؤلاء، دون نبوة محمد=

---

(١) (تبيَّنت الشيءَ) أي توسَّمتُه وتفرَّستُه، والمراد هنا الاستيثاق من وقوع ذلك. وفي (ل، والمطبوع): «بيّنوا». والمثبت أولى. وينظر: «لسان العرب»: (١٢/ ٦٤٣).

(٢) «بناء» ساقط من (د، ط. النيل).



لـم يُمكـن المسـلمين[1] أن يسـلِّموا ذلـك لهـم، ولا يسـوغ[2] ذلـك للمسـلمين لا عقلًا ولا نقلًا، وحينئذ؛ إذا[3] لم يُقيموا الأدلة علىٰ نبوّة أولئك؛ لـم يكونـوا قد ذكروا لا حجّة برهانيّة ولا حجّة جدليّة.

الرابع: أن المسلمين لم يصدِّقوا بنبوة موسىٰ وعيسىٰ، إلا مع إخبارهما بنبوة محمد، فإن سلّموا أنهما أخبرا بنبوّة محمد= ثبتتْ نبوته ونبوتهما، وإن جحدوا ذلك= جحد المسلمون نبوّة من يدّعون أنه موسىٰ وعيسىٰ اللذين لم يُخبِرا بمحمد ﷺ.

الخامس: أن المسلمين وكلَّ عاقل، يمتنع[4] ـ بعد النظر التام ـ أن يُقِرّ بنبوّة موسىٰ وعيسىٰ دون محمد ﷺ؛ إذ كانت[5] نبوّته أكمل، وطرق معرفتها أتمَّ وأكثرَ، وما من دليل يُستدلّ به علىٰ نبوّة غيره إلا وهو علىٰ نبوته أدلّ، فإنّ جحْد نبوته يستلزم جحْد نبوّةِ غيره بطريق الأولىٰ. ولكن من قال ذلك هو متناقِض كما يتناقض سائر أهل الباطل؛ ولهذا قال ـ تعالىٰ ـ في الكفار: ﴿إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ﴿٨﴾ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ﴾ [الذاريات: ٨ - ٩].

---

(١) (د، ط. النيل): «المسلمون»، علىٰ كونه فاعلًا، وكلاهما محتمل.

(٢) (ل، والمطبوع): «يشرع».

(٣) (د): «فإذا».

(٤) (د، ط. النيل): «يمنع».

(٥) (ل): «كان».

فصل

قد ذكرنا في جواب أوّل كتابهم بيانَ امتناعِ احتجاجهم بشيء من كلام محمد ﷺ أو غيره من الأنبياء ـ عليهم السلام ـ على ما يخالف دين المسلمين من دينهم.

ونحن نبسط هذا هنا فنقول: لا ريب أن الباطل لا يقوم عليه دليل صحيح لا شرعي ولا عقلي(١)؛ سواءٌ كان من الخبريّات أو الطلبيّات.

فإن الدليل الصحيح يَستلزم صحة المدلول عليه، فلو قام على الباطل دليلٌ صحيح لزم أن يكون حقًا مع كونه باطلًا، وذلك جمعٌ بين النقيضين؛ مثل كون الشيء موجودًا معدومًا.

وأهل الكتاب معهم حق في الخبريات والطلبيات، ومعهم باطل، وهو ما بدّلوه في الخبريات، سواءٌ كان المبدَّل هو اللفظ أو معناه وما ابتدعوه، أو ما نُسِخ من العمليات.

والمنسوخ الذي تنوّعت فيه الشرائع قليلٌ بالنسبة إلى ما اتّفقت عليه الكتب والرسل. فإن الذي اتّفقت عليه هو الذي لا بدّ للخلق منه في كل زمان ومكان، وهو الإيمان بالله واليوم الآخر والعمل الصالح كما قال ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩].

وعامّة السور المكية، كالأنعام، والأعراف، وآل حم، وآل طس،

---

(١) المطبوعتان: «لا عقلي ولا شرعي».



وآل الر[1]= هي من الأصول الكليّة التي اتفقت عليها شرائع المرسلين، كالأمر بعبادة الله وحده لا شريك له، والصدق والعدل والإخلاص، وتحريم الظلم والفواحش والشرك، والقول على الله بلا علم.

وعامّة ما عندهم من النقول الصحيحة عن الأنبياء من التوراة والإنجيل والزبور ونبوات الأنبياء= توافق المنقول عن محمد ﷺ، شهد هذا لهذا وهذا لهذا، وذلك من دلائل نبوة أولئك الأنبياء ومن دلائل نبوة محمد ﷺ.

ولهذا يَذكر الله ذلك؛ بيانًا لإنعامه بمحمد[2]، ودلالة لنبوّته، كقوله ـ تعالىٰ[3]ـ: ﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٢﴾ يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾ ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۚ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [آل عمران: ٤٢ - ٤٤].

وقال تعالىٰ لما قص قصة نوح: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ ۖ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا ۖ فَٱصْبِرْ ۖ إِنَّ ٱلْعَٰقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [هود: ٤٩]

فذكر آلاءه ونعمتَه[4] وآيته، بكونه لم يكن يعلمُها هو، ولا قومه ـ أيضًا ـ كانوا يعلمونها؛ لئلا يُظنّ أنه تعلَّم ذلك من قومه، فإن قومه لم يكونوا يعلمون ذلك.

---

(١) (ل): «والم حم، والم طس، والر».

(٢) (ط. النيل): «علىٰ محمد»، وهو أظهر، لولا مخالفة النسخ.

(٣) (ط. النيل) زيادة: «لما ذكر قصة مريم».

(٤) (ل، والمطبوع): «الإله نعمته»، متقاربان.

وقد عُلِم بالنقل المتواتر[1] أن محمدا ﷺ وُلد بمكة، وبها نشأ بعد أن كان مسترضعًا في بادية سعد بن بكر ـ قريبًا من الطائف شرقيَّ مكة ـ وهو صغير، ثم حَمَلتْه مرضعته حليمةُ السعديّة إلىٰ أمه بمكة، لا يعلم شيئًا من ذلك، ولا هناك من يَتعلّم منه شيءٌ من ذلك. وأهلُ مكة يعلمون حاله وأنه لم يتعلّم ذلك من أحد، ثم أخبرهم بالغيب الذي لا يعلمه أحدٌ إلا بتعليم الله له.

فكان هذا من أعلام رسالته، ودلائل نبوته، عليهم أولًا، وعلىٰ غيرهم آخرًا. فإنهم كانوا مشاهدين له يعلمون أنه لم يتعلّم ذلك من أحد. وغيرُهم يعلم ذلك بالأخبار المتواترة، ويعلم أن قومه المكذّبين له مع حرصهم علىٰ الطعن فيه، ومع علمهم بحاله= لو كان قد تعلم من أهل الكتاب لقالوا: هذا قد تعلمه منهم. قال تعالىٰ: ﴿قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ ۖ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِۦٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [يونس: ١٦].

والمقصود: أنه نفىٰ علمَ قومه بما أخبره فيه، بيانا لآلاء الله[2] التي هي آياته ونعمه، فإن ذلك يدل علىٰ أنه لم يتعلّم ذلك من قومه، وفيه إنعامُ الله علىٰ الخلق بذلك.

وقال تعالىٰ -لما ذكر قصة يوسف-: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۖ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوٓا۟ أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ﴾ [يوسف: ١٠٢].

---

(١) ينظر: دلائل النبوة؛ لأبي نعيم (١/ ١٥٥)، وأعلام النبوة؛ للماوردي (ص٢٠٩-٢١١)، وسيرة ابن هشام (١/ ١٥٨، ١٦٧)، والروض الأنف (٢/ ١٤٣-١٥٠).

(٢) (ل): «بيان لا إله إلا الله»، تصحيف.

وقال تعالىٰ: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ ٱلْأُولَىٰ بَصَآئِرَ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٤٣﴾ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِىِّ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٤٤﴾ وَلَٰكِنَّآ أَنشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ ٱلْعُمُرُ ۚ وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِىٓ أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا وَلَٰكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴿٤٥﴾ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَٰكِن رَّحْمَةً مِّن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [القصص: ٤٣ - ٤٦].

فنفىٰ ـ سبحانه ـ شهودَه[(١)] لهذه الأمور الغائبة وحضورَه لها؛ تنبيها للناس علىٰ أنه أَخبر بالغيب الذي لم يَشهده ولم يَعرفه من جهة إخبار الناس، فإن قومه لم يكونوا يعلمون ذلك، ولا عاشَرَ غيرَ قومه. وكلُّ مَن عَرف حالَه يعلم أنه لم يتعلّم شيئًا من ذلك، لا من أهل الكتاب ولا ممن نَقل عن أهل الكتاب.

فإذا كان محمد ﷺ أخبر بمثل ما أخبرت به الأنبياء قبله، في باب أسماء الله وصفاته، وتوحيده وملائكته وأوليائه وأعدائه، مع العلم بأن في هذه الأمور من التفاصيل الكثيرة ما يَمتنع اتفاقُ اثنين عليه إلا عن مواطأةٍ بينهما، ومحمد وموسىٰ ـ صلوات الله عليهما وسلامه ـ لم يتواطآ، بل لم يواطئ محمد ﷺ أحدًا من الرسل قبله ولا واطأوه.

والخبر الكذب إما أن يتعمّد صاحبُه الكذب فيه[(٢)]، وإما أن يغلَط.

فالكاذبان المتعمّدان للكذب لا يتفقان في القصص الطويلة والتفاصيل العظيمة.

---

(١) (ل، والمطبوع): «شهادته».

(٢) «فيه» سقط من (ل، والمطبوع).

وكذلك الغالطان لا يتّفق غلطُهما في مثل ذلك، بل الاثنان من آحاد الناس إذا أخبر كلُّ منهما عن حال بلدة رآها[1]، وأخبر الآخر بمثل خبره من غير مواطأة= عُرف صدقُهما، فكيف بالأمور الغائبة التي لا يُمكن العلم بها إلا من جهة الله تعالىٰ؟! فهذا من دلائل نبوة الأنبياء ـ صلوات الله وسلامه عليهم ـ.

وأما القَدر الذي يخالِف ما جاء به محمد ﷺ مما ينقلونه عن الأنبياء= فهو نوعان:

أحدهما: ما وقع فيه النسخ من الشرائع[2]، وهذا لا يمنعُه؛ لكن المنسوخ مثلَ هذا بالنسبة إلىٰ ما لم ينسخ من الكتاب= نظيرُ المنسوخ من القرآن والأحاديث النبوية، فإنه قليل جدًا بالنسبة إلىٰ ما لم ينسخ، وكذلك عامة ما أمر به موسىٰ وداود والمسيح وغيرهم من الأنبياء، إذا اعتُبِر بما أَمر به محمدٌ ﷺ= وُجد عامةُ ذلك متّفقًا لم يُنسَخ منه إلا القليل.

والثاني: الخبريات؛ وهذه قد ادّعىٰ بعضُ أهل الكتاب أن محمدًا خالف بعضَ ما أَخبرت به الأنبياء قبله، وهذا باطل؛ فإن أخبار الأنبياء لا يجوز أن تتناقض؛ إذ هم ـ كلهم ـ صادقون مصدَّقون. ومَن علِم أن محمدًا رسولُ الله، وأن موسىٰ رسولُ الله، وأن المسيح رسولُ الله= علِم أن أخبارهم لا تتناقض، لكن قد يخبِر هذا بما لم يخبِرْ[3] هذا؛ فيكون في إخبار أحدهم زياداتٌ علىٰ إخبار غيره، لا ما يناقِض خبرَ غيره.

---

(١) «رآها» سقط من (ل، والمطبوع).

(٢) (ل): «الشريعة».

(٣) زيد بعده في المطبوع: «به»، وليس في الأصول، ولا في (ط. النيل).

وما يذكره أهل الكتاب مما يناقض خبر محمد ﷺ فهو ـ عامّته ـ مما حرّفوا معناه وتأويله، وقليلٌ منه حُرِّف لفظُه، وأهل الكتاب ـ اليهود والنصارىٰ ـ مع المسلمين= متفقون علىٰ أن الكتب المتقدّمة وقع التحريف[1] ـ إما عمدًا وإما خطأً ـ في ترجمتها وفي تفسيرها وشرحها وتأويلها، وإنما تنازع الناس: هل وقع التحريفُ في بعض ألفاظها؟

فكل[2] ما يدَّعي فيه[3] مدَّعٍ أن محمدًا ﷺ ناقضَه= فلا بدّ له من أن يُثبِت مقدمتين:

إحداهما: ثبوتُ ذلك اللفظ عن ذلك النبي. **والثاني:** ثبوتُ معناه.

وكلُّ من احتجّ بنقلٍ عن نبي، فلا بدّ له من هاتين المقدمتين: الإسناد والمتن، فلا بدّ له من ثبوت اللفظ، ولابدّ له من ثبوت معنىٰ اللفظ.

وإذا كان النقل ليس بلغة النبيّ، بل بلغة أخرىٰ= فلا بدّ من الترجمة الصحيحة، وعامةُ النصارىٰ ليس عندهم كتبُ الأنبياء بلغة الأنبياء.

فإن موسىٰ والمسيح ومَن بينهما من أنبياء بني إسرائيل إنما كانوا يتكلّمون باللغة العبرانية. والمسيح كان عبرانيًّا، لم يتكلم بغير العبرانية، وإنما تكلّم بغيرها كالسُّرْيانيّة واليونانية والرومية بعضُ من اتبعه.

وجمهورُ النصارىٰ لا يُعرَفون بالعبرانية، فلا يُحسنون أن يقرأوا بالعبرانية لا توراةً ولا إنجيلا ولا غير ذلك، وإنما يتكلمون بذلك باللغة[4] الرومية

(١) زِيد بعده في المطبوعتين: «بها»، وليس في الأصول الخطية!

(٢) (ل، والمطبوع): «وكل».

(٣) «فيه» ليس في (د).

(٤) «باللغة» سقط من (ل، والمطبوع).

أو السُّرْيانيّة أو غيرهما، وإن كان فيهم قليلٌ ممن يتكلّم بالعبرانية، بخلاف اليهود، فإن العبرانية فاشيةٌ فيهم، وحينئذ فمن احتج من أهل الكتاب بشيء من كلام الأنبياء المنقول[1] بالرومية والسّريانية أو بالعربية[2]= فإنه يحتاج مع إثبات النقل إلىٰ إثبات الترجمة وصحّتها؛ فإنهم كثيرًا ما يضطربون في الترجمة[3]، ويختلفون في معناها.

فهذه مقدّمات ثلاثٌ لا بدّ لهم منها في كل ما يحتجون من كلام الأنبياء، ولو لم يدّعوا أنه معارِضٌ لِما أخبرَ به محمدٌ ﷺ، فكيف إذا ادَّعوا به تناقضَه[4] لما جاء به محمد ﷺ[5]؟!

فإن قدِّر أنه ثبت أن نبيًّا[6] أخبر بشيء= امتنع قطعا أن يُخبِر محمد ﷺ بنقيضه؛ فإن فيما نُقل عن محمد ﷺ ـ أيضًا ـ ما ليس بثابتٍ لفظُه؛ مثلَ بعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وفيما ثبت لفظُه ما ليس معناه صريحًا في المناقضة، بل لا يدلّ علىٰ ذلك.

فكم ممن يفسّر القرآن بما لا يدل عليه لفظُ القرآن، بل[7] ولا قاله أحد من الصحابة[8] ولا التابعين.

---

(١) (د، ط. النيل) «المنقولة».
(٢) (د، ط. النيل): «بالعبرانية».
(٣) (ل، والمطبوع) زيادة: «وصحتها».
(٤) (ط. النيل): «ادَّعوا مناقضته»، وهو أظهر؛ لكن خلاف النسخ.
(٥) «فكيف إذا ادعوا به تناقضه لما جاء به محمد ﷺ» ليس في (د).
(٦) (ل): «عن نبي».
(٧) «بل» ليس في (د).
(٨) (ل، والمطبوع) زيادة «بل».

كمن يقول: إن شعيبًا النبيّ كان حَمْو[1] موسىٰ. وليس في القرآن والسنة وكلام الصحابة إلا ما يدل علىٰ نقيض ذلك[2].

وكمن يقول: إن الرسل الذين أُرسلوا إلىٰ القرية كانوا من أتباع المسيح. وليس في القرآن والمنقول عن الصحابة إلا ما يدل علىٰ نقيض ذلك[3].

وأما ما عُلم أن محمدًا ﷺ أخبر به فقد قامت الأدلة القاطعة اليقينية علىٰ صدقه وصِدق ما أَخبر به، أعظمَ مما قامت علىٰ صِدق غيره وصِدق ما جاء به، فمهما عارض ذلك عُلم أنه كذبٌ علىٰ الأنبياء، ولا يمكن أحدًا من الخلق أن يَذكر دليلًا قطعيّا علىٰ صحة ذلك النقل، بل غايتهم أن يذكروا طريقًا ظنيًّا لا يفيدهم إلا الظن، والظنُّ لا يعارِض اليقين.

فما جاء به محمد ﷺ يُمكن صاحبَ النظر والاستدلال أن يعلمَه عِلمًا يقينيًّا لا يُرْتاب فيه.

---

(١) (ل): «هو كان». (ط. النيل): «كان هو».
و«حمو» كذا، لغة، أو علىٰ جَعْل (كان) زائدة، وهو باب لطيف له شواهد. انظر: «المقاصد الشافية»: (٢/ ١٩٦)، و«الأشموني»: (١/ ٥٢، ٢٤١). والأشهر: «حما»، كما في (ط. النيل).

(٢) لم يُنقَل القول بذلك عن أحد من الصحابة، وإنما هو قول الحسن، وهو معارَض بقول ابن عباس وغيره، ومخالِف ـ أيضًا ـ لما جاء في كتب الأنبياء، ومما يبعده: أن شعيبًا عربي وموسىٰ عبراني، وظاهر القرآن أنه لم يكن بينهما ترجمان. وكذلك قوله تعالىٰ ـ علىٰ لسان شعيب ـ: ﴿وَمَا قَوْمُ لُوطٍ مِّنكُم بِبَعِيدٍ﴾ [هود:٨٩]، وقد كان هلاك قوم لوط في زمن الخليل، وبين موسىٰ والخليل مدة طويلة. ثم لو كان شعيبًا لأوشك أن ينصّ علىٰ اسمه. وأما ما جاء في السنة من التصريح باسمه فلا يصح. **والحاصل**: أن هذا لا يُدرك علمُه إلا بخبر عن معصوم، ولا خبر. وللمصنف رسالة مختصرة في هذه المسألة ـ وتالية الذِّكر ـ مطبوعة ضمن: «جامع الرسائل»: (١/ ٦١ـ٦٦). وانظر: «تفسير الطبري»: (١٩/ ٥٦٢)، و«تفسير ابن كثير»: (٦/ ٢٢٨ـ٢٢٩).

(٣) انظر الرسالة المشار إليها آنفًا في: «جامع الرسائل»: (١/ ٦١ـ٦٦).

وما يناقضُه لا سبيل لأحدٍ إلىٰ العلم به، ولا يُتصوَّر أن يقوم بقلبه[1] منه إلا الظنّ أو التقليد[2]، وكلاهما لا يناقِض العلم، فهذا أصلٌ جامع. ثم العارف يعبِّر عنه مع كل إنسان بحسب ما يوصِل معناه إلىٰ ذلك المخاطب.

والمقصود هنا أن يقال: كل ما يحتجّون به علىٰ مخالفة ما ثبت عن محمد ﷺ لا يمكن أن يقوم لهم عليه دليلٌ لا شرعي ولا عقلي، وهذا نعلمُه مُجملا.

ونحن نبين ذلك مفصَّلا فنقول: ما يحتجون به إما أن يكون حجة عقلية وإما أن يكون سمعية.

أما العقليات: فمعلوم أن الحجج العقلية الدالة علىٰ فساد ما يقوله النصارىٰ، أظهرُ مما يحتجّون به علىٰ صحة دينهم. **ومن احتج منهم أو من اليهود بحجة عقلية علىٰ مخالفة شيء من دينه فلها أجوبة:**

أحدها: أن يبيَّن أن ذلك يلزم غيره من الأنبياء، فإنهم جاءوا بذلك أو بأعظم منه، فلا يقدح أحدٌ بحجة عقليّة في محمد ﷺ إلا كان ذلك قدحًا[3] بطريق الأولىٰ في غيره من الأنبياء، كما بينّا في الرد علىٰ الرافضة، أنه لا يقدح أحدٌ في الخلفاء الثلاثة: أبي بكر وعمر وعثمان، إلا أمكن أن يُقدح بمثل ذلك وبأعظمَ منه في علي، فيَمتنِع أن يكون عليٌّ سليمًا من القوادح في إمامته إلا والثلاثة أسلمُ منه مما يقدح في إمامتهم.

ويمتنع أن يكون موسىٰ وعيسىٰ وداود برآء مما يَقدح في نبوتهم إلا ومحمد أبرأُ مما يقدح في نبوته.

---

(١) (ل): «عليه». والضمير لصاحب النظر والاستدلال.

(٢) المطبوعتان: «والتقليد».

(٣) كذا في (ل، ط. النيل)، ولم تحرر في (د)، وفي المطبوع: «قد جاء»، تصحيف.

وهذا كما لو[1] احتجّ محتجٌّ بما في القرآن من آيات[2] الصفات، فيقال له: في التوراة وغيرها من كتب الأنبياء مثلُ ذلك وأعظمُ[3]، وإذا احتجَّ بإنزال المتشابهات فيقال له: في الكتب المتقدمة من المتشابهات[4] أعظم مما في القرآن. وهل ضلّت النصارىٰ إلا باتّباع المتشابه من كلام الأنبياء وترك المحكم؟

والثاني: أن يبيَّن أن مثل[5] تلك الحجة لا تَصلح أن يعارَض بها ما جاءت به الأنبياء. كما إذا أَخذ بعض الناس يطعن في شيء من الشرائع بالرأي، بُيِّن له أن ما ثبت عن الأنبياء لا يعارَض برأي ولا قياس.

الثالث: أن يبيَّن فسادُ تلك الحجة العقلية.

إن كانت من باب الخبريات: بُيِّن فسادُها كما قد بسطنا القول في ذلك في كتاب «درء تعارض العقل والشرع»[6]، وذكرنا أن جميع ما يُحتجّ به علىٰ خلاف نصوص الأنبياء من العقليات، فإنه باطل. وذكرنا ما يَعتمد عليه النفاةُ في[7] هذا الباب.

وإن كانت من باب الطلبيات فهي من باب الأمر والنهي. فمَن كان مِن[8] مذهبه أنه لا يعلِّل أحكام الله ولا يقول: إن حسن الأفعال وقبحها يُعلَم بالعقل،

---

(١) (د، ط. النيل): «إذا».

(٢) (ل، المطبوع): «إثبات».

(٣) «وأعظم» ليس في (د).

(٤) (ل، المطبوع): «التشابه».

(٥) «مثل» سقط من (ل، والمطبوع).

(٦) (١/ ١٧٧) وما بعدها.

(٧) (ل، المطبوع): «من».

(٨) (ل، المطبوع): «في».

ولا ينزِّه الله عن فعل ولا عن حكم، بل يُجوِّز عليه كلَّ شيء، وإنما ينفي ذلك بالخبر السمعي أو العادة= فهذا يجاب بهذا الجواب، لكن عامة القلوب والعقول لا تَقبل هذا.

وأما علىٰ قول الجمهور: فيبيَّن[1] ما في مأموراته من الحكم والمصالح، وما في منهيّاته من المفاسد والضرر، ويُبيَّن رجحانُ ما جاء به علىٰ ما يعارَض به، بل ويُبيَّن رجحانُ شرائع الأنبياء علىٰ سياسات سائر الأمم، بل ويُبيَّن رجحانُ شريعة محمد ﷺ علىٰ سائر[2] الشرائع، وهذا مبسوط في مواضع[3].

وأما إذا احتج أهل الكتاب في[4] مناقضة محمد ﷺ بحجة سمعية سواءٌ كانت من كلامه، أو كلام غيره من الأنبياء عليهم السلام= **كان الجواب من وجوه:**

أحدها: أن يقال لهم: لا يمكنكم أن تصدّقوا بنبوة نبيٍّ من الأنبياء مع التكذيب بمحمد ﷺ، فإنكم لا يمكنكم أن تحتجّوا بكلام أحدٍ من الأنبياء، حتىٰ تثبت نبوتُه[5]. والطريق التي[6] بها ثبتتْ نبوة الأنبياء[7]= تَثبتُ نبوة محمد ﷺ بمثلها وبأعظم منها. بل نحن نبيّن أن التصديق بنبوّته أولىٰ من التصديق بنبوّة غيره، لأن[8] كل ما يُستدلّ به علىٰ نبوة نبي= فمحمد ﷺ أحقُّ بجنس ذلك الدليل من غيره، وما يعارَض به نبوة نبي، فالجواب عن محمد ﷺ

---

(١) (ل، المطبوع): «فنبين»، وكذا المواضع بعده.

(٢) (د، ط. النيل): «وسائر».

(٣) ينظر ما تقدم: (٢/ ١٢٧ ـ ١٣١)، (٣/ ٤٤٢ ـ ٤٨٣)، وما سيأتي: (٤/ ٢٢٧ ـ ٢٥٨)، وكذا «الرد علىٰ المنطقيين» (ص/ ٤٢٠)، و«شرح الأصفهانية» (ص/ ٢١٦)، و«درء التعارض» (٧/ ٤٥٧).

(٤) (ل، المطبوع): «علىٰ».

(٥) قوله: «فإنكم لا يمكنكم أن تحتجوا ... الخ» سقط من (ل، والمطبوع).

(٦) (ل، والمطبوع): «الذي».

(٧) «ثبتت نبوة الأنبياء» سقط من المطبوع.

(٨) (ل، والمطبوع): «وأن».

أولىٰ من الجواب عن غيره. فهو مقدّم فيما يدل علىٰ النبوة، وفيما يجاب[١] به عن المعارضة، وهو[٢] أكمل في ذلك.

فيمتنع مع العلم والعدل أن يصدَّق بنبوة غيره مع التكذيب[٣] بنبوّته، كما يمتنِع مع العلم والعدل في كل اثنين أحدُهما أكملُ من الآخر في فنٍّ[٤] أن يُقَرّ بمعرفة ذلك الفن للمفضول دون الفاضل.

وقولنا: مع العلم والعدل؛ لأن الظالم[٥] يُفضِّل المفضول مع علمه بأنه مفضول، والجاهلَ قد يَعرف المفضول، ولا يَعرف الفاضل.

فإن كثيرًا من الناس يعلمون فضيلةَ متبوعهم: إما في العلم [أو][٦] العبادة، ولا يعرفون أخبارَ غيره، حتىٰ يوجد أقوام يعظّمون بعض الأتباع دون متبوعه[٧] الذي هو أفضل منه عند السامع[٨]، وغيرُه لا يعرفونه.

فهؤلاء ليس عندهم علم؛ ولهذا تجد كثيرًا من هؤلاء يرجّح المفضول؛ لعدم علمه[٩] بأخبار الفاضل، وهذا موجود في جميع الأصناف، حتىٰ في المدائن، يُفضِّل الإنسان مدينة يعرفها علىٰ مدينةٍ هي أكمل منها؛ لكونه لا يعرفها.

---

(١) (د): «جاءت».

(٢) (ل، والمطبوع): «وهذه».

(٣) (ل): «الكذب».

(٤) «فن» سقط من (ل).

(٥) (ط. النيل): «العالم»، وكذا (د) بعد التعديل. والصواب ما أثبت.

(٦) النسخ الخطية بالواو «والعبادة».

(٧) (ل): «ومتبوعه».

(٨) كذا في الأصول، وهو متَّجه، وفي المطبوعتين: «التابع».

(٩) (د، ط. النيل): «العلم».

والحكم بين الشيئين بالتماثل أو التفاضل، يستدعي معرفةَ كلٍّ منهما ومعرفةَ ما اتّصف به من الصفات التي يقع بها التماثل والتفاضل، كمن يريد أن يعرف أن البخاري أعلمُ من مسلم، وكتابَه أصح، أو أن سيبويه أعلمُ من الأخفش، ونحوَ ذلك.

وقد فضّل الله بعض النبيين على بعض، كما قال - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٥٥].

وقال تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

والكلام في شيئين: أحدهما: في كون المفضول يستحقّ تلك المنزلةَ دون الفاضل، وهذا غايةُ الجهل والظلم. كقول الرافضة الذين يقولون: إن عليًّا كان إماما عالما عادلا، والثلاثة لم يكونوا كذلك.

وكذلك اليهود والنصارى الذين يقولون: إن موسى كان رسولًا، ومحمد ﷺ لم يكن كذلك، فإن هذا في غاية الجهل والظلم. بخلاف من اعترف باستحقاق الاثنين للمنزلة، ولكن فضَّل المفضول، فهذا أقلُّ جهلًا وظلما.

ومعلوم أن المرسلين يتفاضلون، تارة في الكتب المنزّلة عليهم وتارة في الآيات والمعجزات الدالة على صدقهم، وتارة في الشرائع وما جاءوا به من العلم والعمل وتارة في أممهم.

فمَن عنده علم وعدل؛ فينظرُ في القرآن وفي غيره من الكتب كالتوراة والإنجيل، أو في معجزات محمد ﷺ ومعجزات غيره، أو في شريعته وشريعة غيره، أو في أمته وأمة غيره= وجد له من التفضيل على غيره ما لا يخفى إلا على مُفْرِطٍ في الجهل أو الظلم. فكيف يمكن مع هذا أن يقال: هو كاذب مفتر، وغيرُه

هو النبي الصادق؟!

نعم، كثيرٌ من أهل الكتاب لم يعرفوا من أخباره ما يُبَيِّن لهم ذلك، كما أن كثيرًا من الرافضة لم يعرفوا من أخبار الثلاثة ما يُبيِّن لهم فضيلتهم علىٰ علي رضي الله عنه، فهؤلاء في الجهل، وطلبُ العلم عليهم فرض، خصوصا أمر النبوة.

فإن النظر في أمر من قال: ﴿إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٨] مقدَّم علىٰ كل شيء؛ إذ كان التصديق بهذا مستلزمًا لغاية السعادة، والتكذيب به مقتضيًا لغاية الشقاوة، فبالرسول يحصل الفرقُ بين السعداء والأشقياء، وبين الحق والباطل والهدىٰ والضلال، والفرقُ بين أولياء الله وأعدائه.

وكما يُسلَكُ هذه الطريقُ العقليّة في القياس والاعتبار، بأن يُعتبَر حال محمد صلى الله عليه وسلم وكتابُه وشرعُه وأمَّتُه بحال غيره وكتابه وشرعه وأمته[1]، ويُنظرَ هل هما متماثلان أو متفاضلان وأيّهما أفضل، وإذا تبيّن أن حاله أفضلُ كان تصديقُه أولىٰ، وامتنَع أن يكون غيرُه صادقًا وهو كاذب. بل لو كانا متماثلين وجب كونه صادقًا، بل وكذلك لو كانا متقاربين وغيرُه أفضل، فإن النبي[2] الكذّاب لا يقارِب الصادق، بل بينهما من التباين ما لا يخفىٰ إلا علىٰ أعمىٰ الناس= فكذلك يُسلَك[3] هذه الطريقُ في جنس الأنبياء -عليهم السلام- مطلقًا

(١) «وأمته» سقط من (ل، المطبوع).

(٢) كذا في النسخ، وفي المطبوعتين «المتنبي»، ولعله استحسان من غير اعتماد علىٰ أصل؛ استبشاعًا للفظ، أو لعدم وقوع ذلك من الأنبياء أصلًا.

(٣) (د، ط. النيل): «فكذلك يُسلك هذا الطريق».

وأممهم، بأن تُعرف أخبارُ من مضىٰ من الأنبياء وأممهم، وتُرىٰ آثارُ هؤلاء وهؤلاء كما قال تعالىٰ: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۖ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَٰكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦].

وقال -تعالىٰ-: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ ۗ (١) أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۗ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ اتَّقَوْا ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٠٩﴾ حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مَن نَّشَاءُ ۖ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ ﴿١١٠﴾ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ ۗ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [يوسف:١٠٩ - ١١١].

وقال تعالىٰ لما ذكر آل فرعون: ﴿وَأَتْبَعْنَاهُمْ فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً ۖ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُم مِّنَ الْمَقْبُوحِينَ﴾ [القصص: ٤٢].

وكذلك قال تعالىٰ - عن عاد: ﴿وَأُتْبِعُوا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ ۗ أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ ۗ أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾ [هود: ٦٠].

وقال - تعالىٰ - عن قوم شعيب: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾ [هود: ٩٥].

---

(١) من صدر الآية إلىٰ هنا ساقطٌ من (د).

وإذا ذكر الأنبياء ـ عليهم السلام ـ قال تعالىٰ: ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ ۝٧٨ سَلَامٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ﴾ [الصافات: ٧٨ - ٧٩] ﴿سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الصافات: ١٠٩] ﴿سَلَامٌ عَلَىٰ مُوسَىٰ وَهَارُونَ﴾ [الصافات: ١٢٠] ﴿سَلَامٌ عَلَىٰ إِلْ يَاسِينَ﴾ [الصافات: ١٣٠]

وقال تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا﴾ [مريم: ٥٠]

ومِثل هذا في القرآن كثيرٌ، فيَذكر مِن حال الأنبياء وأتباعهم، وما حصل لهم من الكرامة، وما حصل للكفار بهم من الخزي والعذاب= ما بَيَّن حسن[1] حال هؤلاء وقُبْحَ حال هؤلاء.

ومما يوضّح ذلك: أنَّ من اعتبر حال[2] أهل الملل، من المسلمين واليهود، والنصارىٰ، وحالَ غيرهم في العلوم النافعة والأعمال الصالحة= تبيّن له أن حال أهل الملل أكملُ بما لا يحصىٰ.

وإذا نظر ما عند غير أهل الملل من الحكمة العلمية والعملية، كحكمة[3] الهند واليونان والعرب في[4] الجاهلية والفرس وغيرهم= وجد ما عندهم بعضَ ما عند أهل الملل من الحكمة العلمية والعملية، فيمتنع أن يكون علماء اليونان والهند ونحوهم علىٰ حق وهدىٰ، وعلماء المسلمين واليهود والنصارىٰ علىٰ باطل وضلال. وكذلك يمتنع أن تكون تلك[5] الأمة لها علم نافع وعمل صالح وأهل الملل ليسوا كذلك!

---

(١) (د، ط. النيل): «وحُسن»، و(ما بين) ساقط منهما.

(٢) «حال» سقط من (ل).

(٣) (ل): «فحكمة».

(٤) (ل، والمطبوع): «من».

(٥) «تلك» سقط من المطبوع.

ففي الجملة: لا يوجد في غير أهل الملل من علم نافع وعمل صالح: من حكمة علمية وعملية، إلا وذلك في أهل الملل أكمل، ولا يوجد في أهل الملل شرٌّ إلا وهو في غيرهم أكثر.

وهؤلاء فلاسفة اليونان، الذين قد شُهِروا عند كثير من الناس باسم الحكمة، **وحكمتُهم كحكمة سائر الأمم، نوعان**: [نظرية][1] وعملية:

والعملية في الأخلاق وسياسة المنزل وسياسة المدائن، وكلُّ مَن تأمل ما عند اليهود والنصارىٰ بعد النسخ والتبديل من سياسة الأخلاق والمنزل والمدائن= وجده خيرًا مما عند أولئك بأضعاف مضاعفة.

فإن أولئك عمدة أمرهم: الكلام علىٰ قوىٰ النفس الشهويّة والغضبيّة، وقوة العلم والعدل، كأمورٍ[2] من جنس آداب العقلاء، ليس عندهم من معرفة الله وملائكته وكتبه ورسله، ومن عبادته وحده لا شريك له شيء له قدْرٌ، والذي عندهم من العلوم الطبيعية والحسابية ليس مما يَنفع بعد الموت إلا أن يستعان به علىٰ ما ينفع بعد الموت. والذي عندهم من العلم الإلهيّ قليل جدًّا مع ما فيه من الخطأ الكثير.

وكلُّ ما عندهم من علم نافع وعمل صالح، فهو جزءٌ مما جاءت به الأنبياء عليهم السلام فيمتنع أن يكون هؤلاء المسمَّون بالحكماء وأتباعهم علىٰ حق في الاعتقاد، وصدقٍ في الأقوال وخيرٍ في الأعمال كما هو غاية مطلوبهم، والأنبياءُ وأتباعهم ليسوا كذلك.

---

(١) عامة النسخ الخطية «فطرية»، وكذا المطبوع، والصواب ما أثبت، وهو ما في (ط. النيل).

(٢) (ل): «مأمور».

واعتبِرْ ذلك بمَن تعرفُ مِن خاصة هؤلاء وعامّتهم، وخاصّة هؤلاء وعامّتهم، وإن كان بينهما من التفاوت كما[1] بين أهل الجنة وأهل النار= فالاعتبار في مثل ذلك مما جاء به التنزيل. قال تعالىٰ: ﴿ءَآللَّهُ خَيۡرٌ أَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩].

والمقصود أنه بالاعتبار والقياس العقلي والموازنة= يوزن الشيءُ بما[2] يناظره، ويُعتبَر به قياسُ الطرد وقياسُ العكس. فيَظهر لكل من تدبّر ذلك: أن أهل الملل أولىٰ بالحق والصدق والخير من غيرهم، وإن كان لأولئك من الحكمة ما يناسب أحوالهم، وحكماؤهم أفضلُ من عوامهم، وهم[3] خيرٌ من الكفار بالرسل الذين ليس فيهم خير أصلا[4]، وهذا مما استفادوه أتباعُ الأنبياء[5] منهم، فيكون هذا من دلائل نبوتهم وأعلام رسالتهم؛ استدلالًا بالأثر علىٰ المؤثِّر وبالمعلول علىٰ علّته.

وكذلك مَن تدبّر حال المسلمين، وحال اليهود والنصارىٰ= تبيّن له رجحانُ حال المسلمين، فيكون هذا من دلائل نبوة محمد ﷺ وأعلام رسالته.

وقد ذكرنا في غير هذا الموضع[6] أن النبوّة تعلم بطرق كثيرة، وذكرنا طرقًا متعددة في معرفة النبي الصادق والمتنبي[7] الكذّاب، غير طريق المعجزات.

---

(١) (ل، المطبوع): «ما».

(٢) (ل): «مما».

(٣) (د): «وهو».

(٤) (ط. النيل): «الذين ليس لهم من الحكمة ما لهم».

(٥) كذا في عامة النسخ الخطية والمطبوعة، ولعلها: «من أتباع الأنبياء» بزيادة (من).

(٦) «النبوات»: (١/ ٢١٣)، و«الأصبهانية»: (ص/ ١٣٧).

(٧) (ل): «والنبي».

فإن الناس كلما قويتْ حاجتهم إلىٰ معرفة الشيء يسّر الله أسبابه كما يُيَسّر[1] ما كانت حاجتُهم إليه في أبدانهم أشدّ، فلما كانت حاجتُهم إلىٰ النفَس والهواء أعظمَ منها إلىٰ الماء= كان مبذولًا لكل أحد في كل وقت، ولما كانت حاجتُهم إلىٰ الماء أكثرَ من حاجتهم إلىٰ القوت، كان وجودُ الماء أكثر.

وكذلك لما[2] كانت حاجتهم إلىٰ معرفة الخالق أعظمَ، كانت آياته ودلائل ربوبيته وقدرته وعلمه ومشيئته وحكمته= أعظمَ من غيرها، ولما كانت حاجتهم إلىٰ معرفة صدق الرسل بعد ذلك أعظمَ من حاجتهم إلىٰ غير ذلك= أقام الله[3] سبحانه من دلائل صدقهم وشواهد نبوتهم وحسن حال من اتّبعهم وسعادته ونجاته، وبيانِ ما يحصل له من العلم النافع والعمل الصالح، وقبحِ حال من خالفهم وشقاوته وجهله وظلمه= ما يَظهر لمن تدبّر ذلك. ﴿وَمَن لَّمۡ يَجۡعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورٗا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٤٠].

وهذا الذي ذكرناه من اعتبار الشيء بنظرائه وموافقيه وأشباهه، واعتباره بأضداده ومخالفيه، حتىٰ يُعرف في المتشابِهين أيُّهم[4] أكمل وأفضل، وفي المختلِفين أيُّهم أولىٰ بالحق والهدىٰ والعدل= موجودٌ في سائر الأمور، عِلْمها وعملها، كعلم الطب والحساب والنحو[5] والفقه وغير ذلك.

---

(١) (ل، والمطبوع): «يتيسر».

(٢) (د، ط. النيل): «لذلك فلما».

(٣) لفظ «الله» ليس في (ل).

(٤) (ل): «أنهم»، وكذا الموضع بعده.

(٥) «والنحو» سقط من (ل، والمطبوع).

فيمتنع ـ مع العلم والعدل ـ أن يقال: جالِينوس[١] كان طبيبًا، وأَبُقْراط[٢] لم يكن طبيبًا، أو أن يقال: تامِيطُمْيُوس[٣] كان فيلسوفًا، وأرسطو لم يكن فيلسوفًا[٤].

أو أن يقال: الأخفش كان نحويًّا وسيبويه لم يكن نحويًّا. أو أن يقال[٥]: زفر[٦] والحسن بن زياد[٧] ومحمد بن الحسن[٨] كانوا فقهاء، وأبو حنيفة لم يكن فقيهًا، أو أن أشهب[٩] وابن القاسم[١٠]، وابن وهب[١١] كانوا فقهاء،

---

(١) تقدم التعريف به.

(٢) أبقراط بن أيراقليدس بن أبقراط، طبيب يوناني، من أشرف أهل بيته وأعلاهم نسبًا، وأحذق الأطباء علمًا، وأرفعهم شأنا، عاش (٩٥) سنة. ينظر: «عيون الأنباء في طبقات الأطباء»: (ص/ ٢٦)، و«صُوّان الحكمة»: (ص/ ٢٠٧).

(٣) كذا، ولعله: «طيماوس» (Timaeus)، فيلسوف إغريقي من القرن الخامس قبل الميلاد، اشتهر بمحاورته مع أفلاطون. ينظر: «الموسوعة الكونية»: (١٥/ ٧٦)

(٤) «أو أن يقال: تاميطميوس كان فيلسوفا، وأرسطو لم يكن فيلسوفا» سقط من (د، ط. النيل).

(٥) «يقال» ليس في (د، ط. النيل).

(٦) زفر بن الهذيل بن قيس العنبري، أبو الهذيل الأصبهاني: فقيه كبير، من أصحاب الإمام أبي حنيفة، وولي قضاء البصرة. (ت١٥٨هـ). ينظر: «أخبار أبي حنيفة وأصحابه»: (ص/ ١٠٩).

(٧) الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي، أبو علي: فقيه، من أصحاب أبي حنيفة، ولي قضاء الكوفة مدّة، متكلّم في حديثه. (ت٢٠٤هـ). ينظر: «لسان الميزان»: (٢/ ٢٠٨).

(٨) (د، ط. النيل): «ويونس بن خالد السمتي» أو السمني، بدل محمد بن الحسن. وهو: محمد بن الحسن بن فرقد، من موالي بني شيبان، أبو عبد الله: إمام في الفقه والأصول، وهو الذي نشر علم أبي حنيفة، وصاحب كتب ظاهر الرواية. (ت١٨٩هـ). ينظر: «مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه» للذهبي: (ص/ ٧٩).

(٩) أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي العامري الجعديّ، أبو عمرو، فقيه مصر. (ت٢٠٤هـ). ينظر: «ترتيب المدارك وتقريب المسالك»: (٣/ ٢٦٢).

(١٠) عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقيّ المصري، أبو عبد الله، ثقة فقيه زاهد، صاحب «المدونة». (ت١٩١هـ). ترجمته في: «الديباج المذهّب»: (١/ ٤٦٥).

(١١) عبد الله بن وهب بن مسلم الفهري بالولاء، المصري، أبو محمد: فقيه محدث عابد. (ت١٩٧هـ). ينظر: «الثقات» لابن حبان: (٨/ ٣٤٦).

ومالك لم يكن فقيهًا[١]، أو أن المزني[٢] والبُويْطي[٣] وحرملة[٤] كانوا فقهاء، والشافعي لم يكن فقيهًا، أو أن[٥] أبا داود[٦] وإبراهيم الحربي[٧] وأبا بكر الأثرم[٨] كانوا فقهاء، وأحمد بن حنبل لم يكن فقيهًا. أو أن عليًّا كان إمام عدل، وأبا بكر وعمر لم يكونا[٩] إمامَيْ عدل، أو أن نور الدين الشهيد[١٠] كان عادلًا، وعمر بن عبد العزيز لم يكن عادلًا، أو أن كُوشْيار[١١] كان يعلم الهيئة،

---

(١) أخر في (ل) جملة: «أو أن أشهب ...» علىٰ جملة: «أو أن المزني والبويطي...» الخ.

(٢) إسماعيل بن يحيىٰ بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني المصري: صاحب الإمام الشافعيّ، زاهدٌ مجتهدٌ قوي الحجة، وهو إمام الشافعيين. (ت٢٦٤هـ). ينظر: «طبقات الفقهاء» للشيرازي: (١/ ٩٧).

(٣) يوسف بن يحيىٰ القرشي، أبو يعقوب البويطي المصري: صاحب الإمام الشافعيّ، وواسطة عقد جماعته، خَلَفه في الدرس والإفتاء. (ت٢٣١هـ). ينظر: «طبقات الشافعية الكبرىٰ»: (٢/ ١٦٢).

(٤) (د، ط. النيل): «والربيع» مكان حرملة. وهو حرملة بن يحيىٰ التجيبي، مولاهم، المصري، أبو عبد الله: فقيه، من أصحاب الشافعيّ. (ت٢٤٣هـ). ينظر: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة: (١/ ٦١).

(٥) (ل، والمطبوع): «وأن».

(٦) سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني، أبو داود: إمام أهل الحديث في زمانه، وصاحب السنن. (ت٢٧٥هـ). ينظر: «تقريب التهذيب»: (ص/ ٢٥٠).

(٧) إبراهيم بن إسحاق بن بشير بن عبد الله البغدادي الحربي، أبو إسحاق: محدث فقيه زاهد، تفقّه علىٰ الإمام أحمد، وصنف كتبًا كثيرة (ت٢٨٥هـ). ينظر: «طبقات الحنابلة»: (١/ ٨٦).

(٨) أحمد بن محمد بن هانئ الطائي، أو الكلبي، الإسكافي، أبو بكر الأثرم: من حفاظ الحديث، أخذ عن الإمام أحمد وغيره. (ت٢٦١هـ). ينظر: «طبقات الفقهاء»: (ص/ ١٧٠).

(٩) (ل، المطبوع): «يكونوا».

(١٠) محمود بن زنكي (عماد الدين) ابن آقسنقر، أبو القاسم، نور الدين، الملقب بالملك العادل: ملك الشام وديار الجزيرة ومصر. أعدل ملوك زمانه وأجلّهم وأفضلهم. ولد في حلب، وكان فقيهًا محدِّثًا، معتنيًا بمصالح رعيته، حصَّن القلاع، وأول من بنىٰ دارًا للحديث. (ت٥٦٩هـ). ينظر: «تاريخ دمشق»: (٥٧/ ١١٨)، «سير أعلام النبلاء»: (٢٠/ ٥٣١).

(١١) كوشيار بن لبان ـ بالموحدة أو المثناة ـ الجيلي، أبو الحسن، مهندس الأصول في أحكام النجوم، صنّف «الزيج الجامع» و«الاصطرلاب» وغيرها. مات سنة (٣٥٠ هـ). ينظر: «تاريخ حكماء الإسلام» (ص/ ٤٣) و«الأعلام»: (٥/ ٢٣٦).

وبَطْلَيْمُوس(١) لم يكن يعرف الهيئة، أو أن أبا علي بن الهيثم(٢) كان يعرف علم الهندسة، وأقليدس(٣) لم يكن يعرف ذلك(٤)، أو أن النابغة الجَعْدي(٥) كان شاعرًا، والنابغة الذّبياني(٦) لم يكن شاعرًا.

أو أن يقال: إن القمر مستنيرٌ، والشمسَ ليستْ مستنيرةً، أو أن عُطارد نجمٌ ثاقب(٧)، وزُحَل(٨) ليس بنجم ثاقب.

أو أن مسلمًا كان عالـمًا بالحديث، والبخاري لم يكن كذلك. أو أن كتابه أصحُّ من كتاب البخاري. ونحوَ ذلك مما يطول تَعداده.

---

(١) بَطْلَيْمُوس (Ptolemy): هو القلوذي، صاحب كتاب «المجسطي» وغيره، إمام في الرياضة والفلك والنجوم وإليه انتهىٰ علمها. إغريقي يوناني، عاش في الإسكندرية ما بين (٩٠م – ١٦٨م). ينظر: «صوان الحكمة»: (ص/ ٢١٦ ـ ٢١٧)، و«الموسوعة الكونية»: (١٥/ ١٢٠).

(٢) محمد بن الحسن بن الهيثم، أبو علي المهندس، ولد بالبصرة سنة:(٩٦٥م)، وتوفي بالقاهرة سنة: (١٠٣٩م)، من أكبر علماء الفيزياء في العصور الوسطىٰ، ألّف كتبا عديدة في الرياضيات والفلك والطب الفلسفة والفيزياء، فُقِد أغلبها. ينظر: «عيون الأنباء في طبقات الأطباء»: (ص/ ٥٥٠)، والموسوعة الكونية»: (٧/ ٥٤٥).

(٣) اقليدس: (Euclid) عالم رياضيات إغريقي، وأول من أفردها علمًا، ودرّسها في الإسكندرية، وبها أسس المدرسة الشهيرة. وبنىٰ نظرية هندسية بقيت تعرف باسمه، (ت: ٢٨٥ق. م) تقريبًا. ينظر: «إخبار العلماء بأخبار الحكماء» للقفطي: (ص/ ٥٤)، «الموسوعة الكونية»: (٦/ ١٢٢).

(٤) «أو أن أبا علي بن الهيثم ... الخ» سقط من (ل، والمطبوع).

(٥) قيس بن عبد الله بن عُدَس الجعديّ العامري، مختلف في اسمه، أبو ليلىٰ: شاعر مفلق، صحابي، من المعمّرين. هجر الأوثان ونهىٰ عن الخمر قبل الإسلام، ثم وفد علىٰ النبي ﷺ وأسلم، سمي (النابغة)؛ لأنه أقام ثلاثين سنة لا يقول الشعر ثم نبغ فقاله. (ت٥٠هـ) تقريبًا. ينظر: «المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء»: (ص/ ٢٥٢)، «والجليس الصالح الكافي»: (ص/ ٦٧٤).

(٦) زياد بن معاوية بن ضباب الذبيانيّ الغطفانيّ المضري، أبو أمامة: شاعر جاهلي حجازي، من الطبقة الأولىٰ، وله قبّة بسوق (عكاظ) يقصده فيها الشعراء فيعرضون عليه أشعارهم. (ت ١٨ ق.هـ) تقريبًا. ينظر: «طبقات فحول الشعراء»: (١/ ٥١)، «الشعر والشعراء»: (١/ ١٦٢).

(٧) (د، ط. النيل): «ثقب ضوءه».

(٨) (د، ط. النيل): «والمشتري».

فصـل[1]

والنصـارىٰ لهـم سـؤال مشـهور بيـنهم، وهـو أن مـنهم[2] مـن يقـول: محمد ﷺ لم تُبشِّر به النبوّات بخلاف المسيح فإنه بشّرت به النبوات، وزعموا أن من لم تبشِّر به[3]، فليس بنبي وهذا السؤال[4] يورَدُ علىٰ وجهين:

أحدهما: أنه لا يكون نبيًا حتىٰ يبشَّر به.

والثاني: أن من بُشِّر[5] به أفضلُ أو أكملُ، ممن لـم يُبشَّـر بـه[6]، أو أن هـذا طريق تُعرَف به نبوّة المسيح، اختصّ به.

وأنتم قد قلتم: «ما من طريق ثبتت به نبوّة نبي إلا ومحمد تثبت نبوته بمثل تلك الطريق وأفضل».

فأما هذا الثاني، فيستحق الجواب.

---

(١) زاد في (ب) مقدمة هنا، ليست في سائر النسخ الخطية، نصها: «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي شرع لنا الدين والصلاة والسلام علىٰ أفضل من اعتصم بحبله المتين، سيدنا ومولانا محمد عبده ونبيه ورسوله الأمين، صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وصحبه الرحماء فيما بينهم، الأشداء علىٰ الكافرين، صلاة دائمة متعاقبة في كل وقت وحين، وسلم تسليمًا كثيرًا إلىٰ يوم الدين، أما بعد؛ فيقول العبد المتمسك بذيل الألطاف الخفية، أبو العباس أحمد ابن تيمية الحنبلي، عامله المولىٰ بغفران ذنبه الخفي والجلي، هذا كتاب سميته تخجيل أهل الإنجيل والنهج الصحيح، في الرد علىٰ من بدَّل دين عيسىٰ ابن مريم المسيح، أذكر فيه أعلام النبوات بنص الحديث والكتاب الفصيح، فأقول والله الهادي، وعليه توكلي واعتمادي، وإليه ملجأي واستنادي: اعلم وفقك الله وإيانا أن النصارىٰ ... الخ».
ووهم هنا بعض الباحثين فظنّ أنها مقدِّمة لكتاب آخر للمصنف في الردّ علىٰ النصارىٰ، سبقه إلىٰ هذا الوهم مؤلّفو «دائرة المعارف الإسلامية»: (١/ ١١٤)، والظاهر أنها زيادة من الناسخ؛ خلت منها سائر النسخ الأخرىٰ. ولزيادة التحرير ينظر: «منهج أهل السنة والجماعة في الرد علىٰ النصارىٰ»: (ص/ ٨٥ ـ ٩٥).

(٢) (ف، ل، ح): «فيهم».

(٣) (ب، ف، ل) زيادة: «النبوات».

(٤) (ب): «القول».

(٥) (د، ل): «بشرت».

(٦) عدا (ب، ف): «تبشر»، و«به» سقط من (ل).

وأما الأول فنحن نجيبهم[1] عنه أيضًا، لكن هل تجب الإجابة عنه؟ فيه[2] قولان بناءً على أصلٍ وهو أنه: هل مِن شرط النسخ الإشعارُ بالناسخ[3]؟ ولنظَّار المسلمين فيه قولان:

أحدهما: أنه لا بدَّ إذا شَرع حُكمًا يريد أن ينسخه، فلا بدّ أن يُشعِر المخاطَبِين بأنه سينسخه[4]؛ لئلا يظنّوا دوامه فيكون ذلك تجهيلا لهم.

والثاني: لا يشترط ذلك.

وأيضًا، فمَن بُعِث بعد موسى بشريعةٍ[5]، هل يجب أن يكون مبشَّرًا به؟ فيه قولان.

وبكل حال، فلا ريب عند علماء المسلمين أن المسيح ـ عليه السلام ـ بَشّر بمحمد ﷺ كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِي ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ ۖ فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ قَالُوا۟ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [الصف: ٦].

وقد[6] قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

---

(١) (ح): «فنجيبهم»، و«فنحن» سقط من (ف، ل).

(٢) (ل، ف، ح): «ففيه».

(٣) عدا (ب): «بالمنسوخ»، ولعل المثبت أولىٰ، وبه يتكرر بعد أوراق. وهذه المسألة في: «أصول الفقه»: (٣/ ١٠٣٠) لابن مفلح، و«التحبير»: (٦/ ٢٨٢٧) للمرداوي.

(٤) (د، ط. النيل): «بأني سأنسخه»، و(ب): «بآية نسخه».

(٥) «بشريعة» سقط من (ل، والمطبوع).

(٦) عدا (ف، ح) زيادة: «قد».

وقال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩].

وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾

في موضعين من القرآن؛ أحدهما في التوحيد والقرآن[١]، والآخر في القبلة والقرآن ومحمد[٢].

فقال في الأول: ﴿قُلْ أَىُّ شَىْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ شَهِيدٌۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ۚ وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ ۚ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ ۚ قُل لَّآ أَشْهَدُ ۚ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِنَّنِى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿١٩﴾ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمُ ۘ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٩ - ٢٠].

وهذا في سورة الأنعام، وهي مكية.

وقال في سورة البقرة - وهي مدنية - ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ۚ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ۗ[٣] وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴿١٤٤﴾ وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ ۚ وَمَآ أَنتَ

(١) (د، ط. النيل): «أو القرآن».

(٢) (ب، ف، ح): «أحدهما في التوحيد والآخر في النبوة».

(٣) عامة الأصول: «ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره وإن الذين أوتوا الكتاب» سهو، تلك آية: [البقرة: ١٤٩ ـ ١٥٠].

بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِينَ ﴿١٤٥﴾ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٤٦﴾ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾(١) [البقرة: ١٤٤ - ١٤٧].

وقال - تعالىٰ -: ﴿وَكَانُوا مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُم مَّا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٨٩].

وقال - تعالىٰ -: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ [الأنعام: ١١٤].

وقال - تعالىٰ -: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ آيَةً أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء: ١٩٧].

وقال - تعالىٰ -: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٤٣].

وقال - تعالىٰ -: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَىٰ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾ [المائدة: ٨٣].

وقال - تعالىٰ -: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِن قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴿١٠٧﴾ وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّنَا إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴿١٠٨﴾ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ [الإسراء: ١٠٧ - ١٠٩].

---

(١) من قوله: «ولئن اتبعت ...» إلىٰ هنا سقط من (ف).

وقال -تعالىٰ-: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِهِۦ هُم بِهِۦ يُؤْمِنُونَ ۝٥٢ وَإِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِهِۦٓ إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّنَآ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلِهِۦ مُسْلِمِينَ ۝٥٣ أُو۟لَٰٓئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُم مَّرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا۟ وَيَدْرَءُونَ بِٱلْحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [القصص: ٥٢ - ٥٤].

وقال - تعالىٰ -: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾ [يونس: ٩٤](١).

وإذا كان كذلك فيقال: معلومٌ باتفاق أهل الملل، أنه ليس مِن شرط نبوةِ كلِّ نبي أن يُبشِّر به من قبله؛ إذ النبوة ثابتة بدون ذلك، لاسيما ونوح وإبراهيم وغيرهما لم يُعلَم أنه بَشَّر بهما مَن قبلهما، وكذا(٢) عامّة الأنبياء الذين قاموا في بني إسرائيل لم تتقدَّم لهم(٣) بشارات؛ إذ كانوا لم يُبعثوا بشريعةٍ ناسخة، كداود وأَشْعِيا(٤) وغيرهما.

وإنما قد يُدّعىٰ هذا فيمن جاء بنسخِ(٥) شرعِ مَن قبله، كما جاء المسيح بنسخ بعض أحكام التوراة، وكذلك محمد ﷺ، ففي مثل هذا يَتنازع(٦) المتنازعون من علماء المسلمين وغيرهم: هل يشترط أن يكون قد أخبر بذلك قبل النسخ؟ علىٰ قولين.

وحينئذ(٧) فالمسلمون يقولون: شريعة التوراة والإنجيل لم تشرع شرعًا

---

(١) «ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب» إلىٰ هنا سقط من (ح).

(٢) (ب، ف): «وكذلك».

(٣) (ف، ح، ل): «بهم»، و(ح، ب): «ولم تتقدم».

(٤) زيد بعده في هامش (ف): «بكسر الشين، وفتح الياء في آخره. كتبه الفقير البكري».

(٥) (د، ط. النيل): زيادة: «بعض».

(٦) (ف، ح): «تنازع».

(٧) (د، ط. النيل): زيادة «فنقول».

مطلقًا، بل مقيّدا إلىٰ أن يأتي محمد ﷺ، وهذا مثل الحكم المؤقّت بغايةٍ لا يُعلم متىٰ يكون، كقوله تعالىٰ: ﴿فَٱعۡفُواْ وَٱصۡفَحُواْ حَتَّىٰ يَأۡتِيَ ٱللَّهُ بِأَمۡرِهِۦٓ﴾ [البقرة: ١٠٩].

وقوله تعالىٰ: ﴿فَأَمۡسِكُوهُنَّ فِي ٱلۡبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلۡمَوۡتُ أَوۡ يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلٗا﴾ [النساء: ١٥](١).

ومثل هذا جائزٌ باتفاق أهل الملل. **وهل يسمَّىٰ هذا نسخا؟ فيه قولان:**

قيل: لا يسمّىٰ نسخًا، كالغاية المعلومة، كقوله تعالىٰ: ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ مِنَ ٱلۡفَجۡرِۖ ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. فإن ارتفاع وجوب الصيام بمجيء الليل لا يُسمّىٰ نسخًا باتفاق الناس. فقيل(٢): إن الغاية المجهولة كالمعلومة.

وقيل: بل هذا يسمىٰ نسخًا. ولكن هذا النسخ جائز باتفاق أهل الملل اليهود وغيرهم، وعلىٰ هذا(٣) فثبوت نبوّة المسيح ومحمد ـ صلوات الله وسلامه عليهما ـ لا تتوقّف(٤) علىٰ جواز النسخ المتنازَع فيه، فإن ذلك إنما يكون في الحكم المطلق. والشرائعُ المتقدِّمة لم تُشرع مطلقا.

وسواء قيل: إن الإشعار بالناسخ واجب، أو قيل: إنه غير واجب= فعلىٰ

---

(١) هذه الآية والتي قبلها سقطتا من (ح).

(٢) (ب): «وقيل». وانظر هذه المسألة في: «المعتمد»: (١/ ٣٦٧)، و«البحر المحيط»: (٥/ ٢١٧) للزركشي، و«شرح الورقات»: (ص/ ١٦٠) للمحلّي.

(٣) (د): «وعليه».

(٤) (ب): «يتوقف».

القولين قد أَشْعرَ أهلَ الشرع الأول بأنه سيُنسَخ، فإن موسىٰ بَشّر بالمسيح، وكذلك غيره من الأنبياء، وموسىٰ والمسيح وغيرُهما من الأنبياء بشّروا بمحمدٍ ﷺ، وإذا كان هذا هو الواقع فنبوّة المسيح ومحمد ـ صلىٰ الله عليهما وسلم ـ لا تتوقّف علىٰ ثبوت النسخ المتنازَع فيه.

وحينئذ[1] **فنقول**: العلم بنبوة محمد ﷺ ونبوة المسيح لا يتوقّف علىٰ العلم بأن مَن قبلهما بَشّر بهما، بل طرق العلم بالنبوّة متعدّدة، فإذا عُرِفَتْ نبوّته بطريق من الطرق= ثبتت نبوّته عند مَن عَلِم ذلك وإن لم يعلم أن من قبله بَشّر به.

لكن يقال: إذا كان الواجب أو الواقع أنه لا بدّ مِن إخبار مَن قبله بمجيئه، وأن الإشعار بنسخِ شريعةِ مَن قبله واجبٌ أو واقع= صار ذلك شرطًا في النبوة، ومن عَلِم نبوّته[2]= عَلِم أن هذا قد وقع، وإن لم يُنقل إليه[3].

فإذا قال المعارِض: عدمُ إخبار مَن قبله به قد[4] يقدح في نبوّته، فإنه[5] إذا قُدِّر أنه لم يُخبِر به مَن قبله[6]، والإخبار شرطٌ في النبوة= كان ذلك قدحًا.

قيل: الجواب هنا من طريقين:

أحدهما أن يقال: إذا عُلمتْ نبوّته بما قام عليها من أعلام النبوة= فإما أن يكون تبشير مَن قبله به لازمًا لنبوته[7] ـ واجبًا أو واقعًا ـ، وإما أن لا يكون لازمًا.

---

(١) «وحينئذ» سقط من (د).

(٢) (ف، ح): «بنبوته».

(٣) (ف): «إلينا».

(٤) «قد» سقط من (ل، ب، ح). و«به» ليس في (د).

(٥) (ل، ح): «وأنه».

(٦) «به يقدح في نبوته ... » إلىٰ هنا سقط من (ح).

(٧) «بما قام عليها من أعلام النبوة ...» إلىٰ هنا سقط من (ح)

فإن لم يكن لازمًا= لم يجب وقوعه، وإن كان لازمًا= علم أنه قد وقع، وإن كان ذلك لم يُنقل إلينا؛ إذ ليس كلُّ ما قالتْه الأنبياء المتقدمون علِمناه ووصل إلينا، وليس كلُّ ما أخبر به المسيح ومَن قبله من الأنبياء وصل إلينا، وهذا مما يُعلم بالاضطرار.

ولو[1] قُدِّر أن هذا ليس في الكتب الموجودة= لم يلزم أن المسيح ومَن قبله لم يذكروه، بل يمكن أنهم ذكروه[2] وما نُقل، ويمكن أنه كان في كتبٍ غيرِ هذه[3]، ويمكن أنه كان في نُسَخٍ غيرِ هذه النُّسَخ فأُزيل مِن بعضها، ونُسِختْ هذه مما أزيل منه، وتكون تلك النُّسخ التي هو موجودٌ فيها غيرَ هذه، فكلُّ هذا ممكنٌ في العادة، لا يُمكن الجزم بنفيه.

فلو قُدِّر أنه ليس في هذه الكتب الموجودة اليوم بأيدي أهل الكتاب= لم يُقطَع بأن الأنبياء لم يُبشِّروا به، فإذا لم يمكن اليهود[4] أن يقطعوا بأن المسيح لم تُبشِّر به الأنبياء، ولا يمكن أهل الكتاب أن يقطعوا بأن محمدًا لم تُبشّر به الأنبياء= لم يكن معهم علمٌ بعدم ذلك، بل غاية ما يكون عند أحدهم ظنٌّ؛ لكونه طلب ذلك فلم يجده.

ودلائل[5] نبوة المسيح ومحمد قطعية يقينية، لا يُمكن القدح فيها بظنٍّ؛ فإن الظن لا يَدْفع اليقين، لاسيّما مع الآثار الكثيرة المخبِرة بأن محمدًا[6] كان مكتوبًا باسمه الصريح فيما هو منقول عن الأنبياء، كما في صحيح البخاري[7]

---

(١) (ف، ح): «وإن».

(٢) «بل يمكن أنهم ذكروه» سقط من (ح).

(٣) (ط. النيل) زيادة: «الكتب».

(٤) المطبوع: «لليهود»، خلاف عامة النسخ الخطية.

(٥) (ف، ح): «ودليل».

(٦) (ل، ب، ف، ح): «بأنه».

(٧) (٢١٢٥، ٤٨٣٨)، والسائل: عطاء بن يسار.

أنه قيل لعبد الله بن عمرو: أَخبِرْنا ببعض صفة رسول الله ﷺ في التوراة، فقال: «إنه لموصوفٌ في التوراة ببعض صفته في القرآن: يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهدًا ومبشِّرًا ونذيرًا وحِرزًا للأميين، أنت عبدي ورسولي، سمَّيتُك المتوكل، ليس[١] بفظٍّ ولا غليظٍ ولا صخَّاب[٢] بالأسواق، ولا يجزي[٣] بالسيئة السيئة، ولكن يجزي بالسيئة الحسنة ويعفو ويغفر[٤]، ولن أقبضه حتىٰ أقيم به الملة العوجاء[٥]، فأفتح به أعينًا عُميًا وآذانًا صُمًّا وقلوبًا غُلفًا، بأن يقولوا لا إله إلا الله»[٦].

ولفظ التوراة والإنجيل والقرآن والزّبور قد يُراد به الكتب المعيّنة، ويراد به الجنس، فيعبَّر بلفظ القرآن عن الزبور وغيره، كما في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ[٧]: «**خُفِّف علىٰ داود القرآن فكان ما بين أن تُسْرَج[٨] دابتُه إلىٰ أن يركبها يقرأ القرآن**»[٩]. والمراد به: قرآنُه، وهو الزبور، ليس المراد به القرآن الذي لم يَنزل إلا علىٰ محمد.

---

(١) عدا (ف): «لست»، والمثبت موافق لمصدر التخريج.

(٢) لفظ الصحيح: «سخّاب»، وهما لغتان، والصخب: رفع الصوت بالخصام. وقوله: «حرزًا»: أي حصنًا وحفظًا. و«الأميين»: العرب. انظر: «فتح الباري»: (٤/ ٣٤٣)، (٨/ ٥٨٦).

(٣) عدا (ف، ح): «تجزي»، ولفظه في «الصحيح»: «يدفع».

(٤) عدا (ف، ح): «تجزي ... وتعفو، وتغفر»، والمثبت موافق لما في الصحيح.
وقوله: «يجزي بالسيئة الحسنة» ليست عند البخاري في صحيحه.

(٥) تصحف في المطبوع إلىٰ: «الموجاء»!

(٦) قوله: «بأن يقولوا لا إله إلا الله» كذا مؤخّر في عامة النسخ، وموضعه في الصحيح بعد قوله: «الملة العوجاء»، وهو به أليق.

(٧) (ف) زيادة: «قال».

(٨) عدا (ل): «يُسْرِج»، والمثبَت موافق للفظ الرواية.

(٩) أخرجه البخاري (٣٤١٧، ٤٧١٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وكذلك ما جاء في صفة أمة محمد: «**أناجيلُهم في صدورهم**»[1] فسمَّىٰ الكتب التي[2] يقرؤونها ـ وهي القرآن ـ: أناجيل.

وكذلك في التوراة: «إني سأقيم لبني إسرائيل نبيا من إخوتهم أنزل عليه توراة مثل توراة موسىٰ»[3]، فسمّىٰ الكتاب الثاني: توراةً.

فقوله: «أخبرني بصفة رسول الله ﷺ في التوراة» قد يراد بها[4]: نفسُ الكتب المتقدمة كلِّها، وكلُّها تُسمّىٰ توراة[5]، ويكون هذا في بعضها.

وقد يراد به التوراةُ المعيّنة، وعلىٰ هذا فيكون[6] هذا في نسخةٍ لم تُنسَخ منها هذه النسخ، فإن النسخ الموجودة بالتوراة التي وقفنا عليها ليس فيها هذا،

---

(١) جزء من حديثٍ مرفوع أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠٠٤٦)، والزبير بن بكار في «أخبار المدينة»، وأبو نعيم في «الدلائل» ـ كما في «الدر المنثور»: (٣/ ٥٧٦) ـ عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «صفتي أحمد المتوكل ...» ثم ساق صفة أمته، وسنده ضعيف؛ لجهالة جملة من رواته.

وروي حكايةً عن موسىٰ ـ عليه السلام ـ مما قرأه في التوراة، في سياق حديثٍ آخر طويل أخرجه الكلاباذي في «معاني الأخبار» (٨٦١)، وأبو نعيم في «الدلائل»: (١/ ٦٨) وجزءِ أبي عليٍّ الصواف (ص/ ٢٨)، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا، وهو غريبٌ؛ تفرّد به الربيع بن النعمان، له غرائب، وفيه لين، كما قال أبو نعيم.

والحاصل: أن هذا القول لا تصحّ حكايته عن الكتب المتقدمة في حديث مرفوع. انظر: «مجمع الزوائد»: (٣٤٧٣)، و«إتحاف الخيرة»: (٧/ ٦١)، و«ضعيف الجامع»: (٣٤٧٣).

وروي مقطوعًا عن قتادة عند الطبري في «تفسيره»: (١٣/ ١٢٤) وعبد الرزاق في «تفسيره»: (١/ ٢٣٦)، وعن وهب بن منبه عند البيهقي في «الدلائل» (١/ ٣٧٩).

(٢) (ل، ح): «الذي»، وكذا كان في (د) ثم أصلح إلىٰ المثبت.

(٣) «التثنية»: (١٨ : ١٨)، ونصه في النسخ المتداولة اليوم: «سأقيم لهم نبيًّا من بين إخوتهم مثلك، وأُلقي كلامي في فمه، فينقلُ إليهم جميعَ ما أكلّمه به».

(٤) (ب، ف): «به»؛ أي القول، والأول ما أثبت عودًا علىٰ «التوراة».

(٥) (ف): «التوراة».

(٦) (ف): «يكون».

لكن هذا عندهم في نبوّة أشعيا، قال فيها: «عبدي الذي سُرَّت به نفسي، أُنْزِلُ عليه وحيي، فيُظهِر في الأمم عدلي، ويوصيهم بالوصايا، لا يضحك ولا يُسمَع صوتُه في الأسواق، يفتح العيون العُوْر، والآذانَ الصمَّ، ويحيي القلوب الغُلْف، وما أعطيه لا أعطيه[1] أحدًا، يحمد الله حمدًا جديدًا يأتي من أقصىٰ الأرض، وتفرح البَرِيَّة[2]، وسكانها يُهلّلون الله علىٰ كل شرَفٍ، ويكبّرونه علىٰ كل رابية، لا يضعُف ولا يُغلَب ولا يميل إلىٰ الهوىٰ، مُشَقَّحٌ[3]، ولا يذلّ الصالحين الذين هم كالقصبة الضعيفة، بل يُقوّي الصديقين، وهو ركن المتواضعين، وهو نور الله الذي لا يُطفىٰ. أثر سلطانه علىٰ كتفَيه»[4].

وهذه صفاتٌ منطبقة[5] علىٰ محمد ﷺ وأمّته، وهي من أجلّ[6] بشارات الأنبياء المتقدمين به.

ولفظ التوراة قد عُرف أنه يراد به جنس الكتب التي يُقرُّ بها[7] أهل الكتاب، فيدخل في ذلك الزبور، ونبوّة أشعيا، وسائرُ النبوات غير الإنجيل.

---

(١) عدا (ف): «أعطي».

(٢) (ف): «القرية».

(٣) موضعها بياض في (ل)، وفي (ف): «مسفح»، وقدّمها في (ب) بعد قوله: «لا أعطي أحدًا»، ثم عاد فألحقها هنا. و«مُشقَّح» كمحمّد وزنًا ومعنىٰ، والشّقْح: هو الحمد بلغتهم. انظر: «نهاية الأرب في فنون الأدب»: (١٦/ ١١٣)، و«الطّراز الأول»: (٤/ ٣٨٦) لابن معصوم.
تنبيه: وقع هذا اللفظ في «هداية الحيارىٰ»: (ص/ ١٨٤) بالفاء (مشفّح)، وهو قولٌ فيه، كما في «مجمع بحار الأنوار»: (٣/ ٢٣٣)، لكن نصَّ ابن معصوم علىٰ تصويب القاف بعد أن حكىٰ الوجهين. و«مُشفّح» بالفاء، عند العرب هو: المحروم من الخير. انظر: «المحيط في اللغة»: (٢/ ٤٣١).

(٤) «نبوّة أشعيا»: (٤٢: ١ ـ ١٥)، بنحو لفظه ومعناه.

(٥) (ف، ح): «متضمنة»، وفي هامش (ف) المثبت احتمالا.

(٦) (ف): «إحدىٰ»، و(ب): «آخر».

(٧) (ب، ف): يقرأونها. و(ح): «أنه الكتب يراد جنس الشيء يقر بها»، تصحيف!

فإن كان المراد بلفظ التوراة والإنجيل[1] في القرآن[2] هذا المعنىٰ[3]؛ فلا ريب أنَّ ذِكْر النبي في التوراة ـ بهذا الاعتبار[4] ـ كثيرٌ متعددٌ[5] ظاهرٌ، كما سنبيِّن بعضَه، وحينئذ فتكون التوراة في قوله: ﴿يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ﴾ متناولةً لجنس الكتب التي يقرُّ بها أهل الكتاب، ولفظُ «الإنجيل» يختصّ بما عند النصارىٰ، ولهذا لم يذكر كونه في «الزبور» مع أنه مذكور فيه؛ إذ كان مندرجًا في لفظ «التوراة»[6].

الطريق الثاني من الجواب: أن نبيِّن أن الأنبياء قبله بشّروا به. وهذا هو دليل مستقل علىٰ نبوته، وعَلَم عظيم من أعلام رسالته.

وهذا ـ أيضًا ـ يدل علىٰ نبوة ذلك النبي؛ إذ أخبر بأنباءٍ من الغيب مع دعوىٰ النبوّة، ويدل علىٰ نبوة محمد ﷺ لإخبار من ثبتتْ[7] نبوّته بنبوته. هذا إذا وجد الخبر ممن لا نعلم نحن نبوته[8]، ولم يُذكر[9] في كتابنا.

---

(١) «والإنجيل» ليس في (ل).

(٢) (ف، ح): «والقرآن».

(٣) «المعنىٰ» سقط من (ف).

(٤) «في التوراة بهذا الاعتبار» سقط من (ل). «في التوراة» سقط من (ف، ح)، و«بهذا الاعتبار» سقط من (ل)، ووضع تحتها خط في (ح)؛ إشارة إلىٰ الشك فيها.

(٥) (ل، ف، ح): «في كتب متعددة»، و(ب): «كثيرة متعددة».

(٦) (ل): «ظاهر، كما سنبين... الخ» سقط من (ل، ب، ف، ح).

(٧) المطبوع: «تثبت» خلاف عامة النسخ.

(٨) (د، ط. النيل): «ثبوته».

(٩) (ف) زيادة: «لنا».

وأما من ثبتت نبوته بطرق[1] أخرىٰ كموسىٰ والمسيح، فهذا مما تَظاهَرَ فيه الأدلة علىٰ المدلول الواحد، وهو ـ أيضًا ـ يتضمّن أن كل ما ثبتت به نبوة غيره فإنه تثبت به نبوته، وهو جواب ثان لِمَن[2] يَجعل ذلك شرطًا لازمًا لنبوّته.

(١) (ب، ف، ح): «بطريق».
(٢) (ف، ح): «لم».

فصـل

ثم العلم بأن الأنبياء قبله بشَّروا به يُعلَم من وجوه:

أحدها: ما في الكتب الموجودة اليوم بأيدي أهل الكتاب مِن ذِكره.

الثاني: إخبار مَن وقف على تلك الكتب وغيرها من كتب أهل الكتاب ـ ممن أسلم ومن لم يسلم ـ بما وجدوه مِن ذِكره فيها[1].

وهذا مثلُ ما تواتر عن الأنصار أن جيرانهم من أهل الكتاب كانوا يخبرون بمبعثه، وأنه رسول الله، وأنه موجود عندهم[2]، وكان هذا من أعظم ما دعا الأنصار إلى الإيمان به لـمَّا دعاهم إلى الإسلام، حتى آمن الأنصار به وبايعوه من غير رهبة ولا رغبة[3]. ولهذا قيل: إن المدينة فتحت بالقرآن، لم تفتح بالسيف كما فتح غيرها

وقد أخبر الله بذلك عن أهل الكتاب في القرآن، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ ۖ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ۗ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴿٨٧﴾ وَقَالُوا۟ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ ۚ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾ وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ ۚ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٨٩﴾ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ

---

(١) (د، ط. النيل): «بها».

(٢) (د، ط. النيل) زيادة: «وكانوا ينتظرونه».

(٣) أي من غير رهبة منه، ولا رغبة عنه، ولا رغبة في غيره، تكون سببًا في امتناعهم عن الإسلام. وقد استعمل المؤلف هذا التعبير في نظائر أخرى. انظر: «مجموع الفتاوى»: (٧/ ٢١٩)، و«منهاج السنة»: (٨/ ٣٣٣).

﴿أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦۖ فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍۚ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [البقرة: ٨٧ - ٩٠][1].

ومثلُ ما تواتر عن إخبار النصارىٰ بوجوده في كتبهم؛ مثلَ إخبار هرقل ملك الروم، والمقوقس ملك مصر[2] صاحب الإسكندرية، والنجاشي ملك الحبشة، والذين جاءوه[3] بمكة، وقد ذكر الله ذلك عنهم[4] في القرآن؛ في قوله عن اليهود: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُواْ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦۚ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٨٩].

وقال عن النصارىٰ: ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلْحَقِّۖ يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [المائدة: ٨٣][5] وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِهِۦ هُم بِهِۦ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٢﴾ وَإِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِهِۦٓ إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّنَآ﴾ [القصص: ٥٢ - ٥٣].

وقال ابن إسحاق: «حدثني محمد بن أبي محمد، عن عكرمة أو عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: أن يهود كانوا يستفتحون علىٰ الأوس والخزرج برسول الله ﷺ قبل مبعثه، فلما بعثه الله من العرب= كفروا به وجحدوا ما كانوا

---

(١) من قوله «وقد أخبر الله بذلك ...» إلىٰ آخر الآيات سقط من (ل، ب، ف، ح).

(٢) «ملك مصر» ليس في (ف).

(٣) (ف): «جاؤوا».

(٤) «عنهم» سقط من (ل، ب، ف، ح).

(٥) (ح): تتمة الآية، وما بعدها إلىٰ قوله: «وزاد البخاري في حديثه» سقط من (ح)، قدر ست أوراق.

يقولون فيه، فقال معاذ بن جبل، وبِشر بن البراء بن مَعْرُور، وداود بن سلمة[1]: يا معشر يهود[2] اتقوا الله وأسلموا، فقد كنتم تستفتحون علينا بمحمد ﷺ ونحن أهلُ شرك، وتُخبرونا بأنه مبعوث، وتصفونه بصفته[3]، فقال سلام بن مِشْكَم، أخو بني النضير: ما جاءنا بشيء[4] نعرفه، وما هو بالذي كنا نذكر لكم. فأنزل الله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦۚ فَلَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٨٩]»[5].

وقال أبو العالية وغيره: «كانوا ـ يعني اليهود ـ إذا استَنصَروا بمحمد علىٰ مشركي العرب يقولون: اللهم ابعث هذا النبيّ الذي نجدُه مكتوبًا عندنا، حتىٰ نعذِّب[6] المشركين ونقتلهم. فلما بعث الله محمدًا ﷺ ورأوا أنه من غيرهم= كفروا به؛ حسدًا للعرب، وهم يعلمون أنه رسول الله ﷺ، فأنزل الله هذه الآيات

---

(١) كذا في عامة الأصول، وفي «تفسير ابن أبي حاتم» (٩٠٥)، و«ابن كثير»: (١/ ٣٢٦) في بعض نسخه الخطية، ولعله تصحيف؛ فإني لم أقف في الرواة علىٰ من يسمىٰ بهذا، وصوابه: «أخو بني سلمة» كما في مصادر التخريج الأخرىٰ؛ وهو بشر بن البراء نفسه، انظر ترجمته في: «الطبقات الكبرىٰ» لابن سعد (٨/ ٣١٣)، و«معرفة الصحابة»: (١/ ٣٨٧) لأبي نعيم. وفي (ب): «داود بن مسلم»، تصحيف آخر!

(٢) (ب): «اليهود»، وكلاهما ثبتت بهما الرواية.

(٣) «بصفته» سقط من (ل).

(٤) (ح، ط. النيل): «شيءٌ»، ولم تحرر في (د)، والمثبت موافق لمصادر التخريج. وفي (ف): «ما جاء».

(٥) أخرجه ابن جرير في «تفسيره»: (٢/ ٢٣٣) وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٩٠٥)، من طريق ابن إسحاق بهذا الإسناد، وأخرجه أبو نعيم ـ أيضًا ـ في «الدلائل» (١/ ٨٢) وأبهم فيه الراوي عن عكرمة، وكذا أورده مبهمًا ابن هشام في «السيرة»: (١/ ٥٤٧)، والسهيليّ في «الروض الأنف»: (٤/ ٢٤٠). ومحمد بن أبي محمد هو مولىٰ آل زيد بن ثابت، مجهول، لم يرو عنه غير ابن إسحاق، وذِكْر ابن حبان له في «الثقات» لا يجدي، لما عرف من مذهبه في المجاهيل.
والأثر مروي من طرق أخرىٰ عن ابن عباس مختصرًا، ويشهد له ما يأتي. وانظر: «جامع الآثار»: (١/ ٩٠-٩٢)، لابن ناصر الدين.

(٦) (د، ط. النيل): «يعذِّب... ويقتلهم»، وكلاهما في مصادر التخريج.

﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٨٩][١].

وروىٰ ابن إسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة الأنصاري ثم الظَّفَري[٢]، عن رجال من قومه قالوا: ومما دعانا إلىٰ الإسلام ـ مع رحمة الله وهداه ـ أنا كنا نسمعُ من رجال يهود، كنا[٣] أهل شرك أصحاب أوثان، وكانوا أهل كتاب[٤]، عندهم علم ليس عندنا، وكانت لا تزال بيننا وبينهم شرور، فإذا نِلْنا منهم بعضَ ما يكرهون قالوا لنا: قد تقارَب زمانُ نبيٍّ يُبعث الآن نتبعه فنقتلكم معه قتل عاد وإرم. فكنا كثيرًا ما[٥] نسمع ذلك منهم، فلما بعث الله رسوله ﷺ رسولًا من عند الله= أجبنا[٦] حين دعانا إلىٰ الله، وعرفنا ما كانوا يتوعدوننا[٧] به فبادرناهم إليه، فآمنّا به وكفروا به، ففينا وفيهم نزل[٨] هؤلاء الآيات التي في البقرة: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُواْ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٨٩][٩].

---

(١) «تفسير الطبري»: (٢/ ٢٤٠)، و«ابن كثير»: (١/ ٣٢٦)، و«جامع الآثار»: (١/ ٩٢).

(٢) (د، ب، ط. النيل): «الطفري»، والصواب ما أثبت، نسبة إلىٰ ظَفَر، بطن من الأنصار. انظر: «الأنساب»: (٩/ ١٣٣)، وترجمته في «تاريخ دمشق»: (٢٥/ ٢٧٤)، و«تهذيب التهذيب»: (٥/ ٥٤).

(٣) (ف): «وكنا».

(٤) عدا (د، ف): «الكتاب».

(٥) (ل، ب): «مما».

(٦) (ب): «أجبناه».

(٧) (د، ب، ط. النيل): «يتوعدونا».

(٨) المطبوع: «نزلت» خلافًا لعامة النسخ.

(٩) سيرة ابن هشام (١/ ٢١١)، و«الروض الأنف»: (٢/ ٣٢٦)، و«السيرة»: (١/ ٢٩١)، لابن كثير، و«جامع الآثار»: (١/ ٩٢)، وأورده الألباني في «صحيح السيرة»: (ص/ ٥٨).

قال: ابن إسحاق[١]: «وحدثنا صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، حدثنا يحيىٰ بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أسعد بن زُرارة الأنصاري، قال: حدثني مَن شئتُ من رجال قومي عن حسان بن ثابت الأنصاري، قال: والله إني لغلامٌ يَفَعَةٌ[٢] ابن سبع سنين أو ثمان سنين، أَعقِل كلّ ما سمعت، إذ سمعتُ يهوديًا يقول علىٰ أُطُم يثرب، يصرخ[٣]: يا معشر اليهود[٤] فلما اجتمعوا عليه قالوا: مالَكَ! ويلَكَ! قال: طلع نجْمُ أحمد الذي يُبعَث الليلة»[٥].

وروىٰ أبو زرعة، بإسناد صحيح، عن أسامة بن زيد، عن أبيه زيد بن حارثة، قال: «خرج[٦] رسول الله ﷺ وهو مُرْدِفي ثم أقبل رسول الله ﷺ في يومٍ حارٍّ من أيام مكة، حتىٰ إذا كنا بأعلىٰ الوادي= لقِيَه زيد بن عمرو بن نفيل، فقال له رسول الله ﷺ: «**يا ابن عمرو، ما لي أرىٰ قومك قد شَنِفوك**»[٧]؟ قال: أما والله، إن ذلك لِغَير ثائرةٍ كانت مني[٨] فيهم، ولكن أَراهم علىٰ ضلال، فخرجتُ أبتغي هذا الدين.

---

(١) «ابن إسحاق» سقط من (ل).

(٢) (ط. النيل): «يفقه»، تصحيف. يقال: يفع الغلام: إذا شَبّ. ويافع: أي قارب الاحتلام. «النهاية»: (٥/ ٢٩٩)، و«لسان العرب»: (٨/ ٤١٥).

(٣) (ب، ف): «فصرخ»، والمثبت موافق للمصادر. و«الأطم»: البناء المرتفع.

(٤) (ب، ف): «يهود»، روايتان.

(٥) في «السير والمغازي»: (ص/ ٨٤)، وعنه ابن هشام في «السيرة»: (١/ ١٥٩)، والحاكم في «المستدرك»: (٦٠٥٦)، وأبو نعيم (ص/ ٧٥)، والبيهقي (١/ ١١٠) كلاهما في «الدلائل»، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢/ ٣٨٣)، وفي إسناده انقطاع؛ فإن يحيىٰ بن عبد الله لم يسمِّ عمن سمع، وله شاهد من حديث حويصة بن مسعود، وسنده لا يصح. وقد يقويه رواية ابن إسحاق له، وهو إمام المغازي، ولم يعارض، لذا أورده الألباني في: «صحيح السيرة»: (ص/ ١٣).

(٦) (د، ط. النيل) زيادة: «علينا»، ولا يستقيم مع قوله: «وهو مردفي»، وليس في المصادر.

(٧) (ل، ف): «سبقوك»، تصحيف. وفي رواية البزار: «شَنِفوا لك». «وشنِفوك» بكسر النون، أي أبغضوك. والثائرة: الغضب. «القاموس المحيط»: (ص/ ١٠٦٧).

(٨) «مني» سقط من (ب، ف)، والمثبت موافق لمصادر التخريج.

فأتيتُ إلىٰ[1] أحبار يثرب، فوجدتهم يعبدون الله ويشركون به، فقلت: ما هذا بالدِّين الذي أبتغي. فخرجتُ حتىٰ آتي أحبارَ خيبر فوجدتُهم يعبدون الله ويشركون به، فقلت: ما هذا بالدين الذي أبتغي[2]، فقال لي حبر من أحبار الشام: إنك لتسأل عن دينٍ ما نعلم أحدًا[3] يَعبُدُ اللهَ به إلا شيخٌ بالجزيرة.

فخرجتُ فقَدِمتُ عليه فأَخبرته بالذي خرجت له، فقال: إنّ كلّ مَن رأيت في ضلالةٍ، فمَن[4] أنت؟ قلت: أنا من أهل بيت الله، ومن أهل الشوك والقَرْظ[5].

فقال: إنه[6] قد خرج في بلدك نبي ـ أو هو[7]: خارج ـ قد خرج نجمُه، فارجع فصدِّقه واتّبعه وآمِن به، فرجعتُ فلم أُحِسَّ شيئًا بعدُ.

قال: فأناخ رسول الله ﷺ بعيرَه، فقدّمنا إليه السفرة، قال زيد[8]: ما آكُل شيئًا ذُبح لغير الله فتفرّقا، فجاء رسول الله ﷺ فطاف بالبيت.

قال زيد[9]: وأنا معه، وكان صنمان من نحاس يقال لهما: (إساف

---

(١) (ل، ب): «علىٰ». وفي بعض الروايات: «فقدِمتُ علىٰ».

(٢) «فخرجت حتىٰ آتي...» إلىٰ هنا سقط من (ف).

(٣) (ف): «ما يُعلم أحدٌ»، والمثبت هو الموافق للروايات.

(٤) (د، ب، ف، ط. النيل): «ممن». والمثبت موافق لمصادر التخريج.

(٥) (ف): «الشرك والفرط»، و(ب): «الشوك والقرض»، تصحيف، والصواب ما أثبت موافقًا للمصادر. و«القرظ»: حبٌّ يُدبَغ به. والمراد: أرض الجزيرة واليمن، لأنها منابت القرظ. «المصباح المنير»: (٢/ ٤٩٩).

(٦) (ب): «قال فإنه».

(٧) (ف): «وهو».

(٨) أي زيد بن عمرو.

(٩) أي زيد بن حارثة.

و(نائلة) مستقبَل الكعبة، يَتمسّح بهما الناسُ إذا طافوا، فقال رسول الله ﷺ: «**لا تَمسَّهما**[1] **ولا تمسَّحْ بهما**».

قال زيد: فقلت في نفسي ـ وقد طُفنا ـ لأمسَّنَّهما[2] حتىٰ أنظر ما يقول، فمسَسْتُهما، فقال رسول الله ﷺ: «**ألم تُنْهَه**»؟ فلا والذي أكرمه، ما مسَسْتُهما حتىٰ أنزل الله عليه الكتاب.

ومات زيد بن عمرو بن نُفَيل قبل الإسلام[3] فقال رسول الله ﷺ: «**إنه يُبعَث أمَّة وحده**»[4].

وروىٰ البخاري[5] حديثَ خروج زيد بن عمرو قريبًا من هذا اللفظ.

وقال: ابن إسحاق: حدثنا صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، عن محمود بن لَبيد، عن سَلَمة بن سلامة بن وَقْش[6]، قال: كان بين أبياتنا

---

(١) (ب): «لا تمسنهما».

(٢) (ط. النيل): «لأمسهما».

(٣) «فقال رسول الله ﷺ: ألم تنهه؟ ...» إلىٰ هنا سقط من (ف)؛ لانتقال النظر.

(٤) أخرجه ابن عاصم في «الآحاد والمثاني»: (١/ ١٩٩)، والبزار في «المسند»: (١٣٣١)، والحربي في «غريب الحديث»: (٢/ ٨٠١)، والطبراني في «الكبير»: (٤٦٦٣)، والحاكم في «المستدرك»: (٤٩٥٦)، والبيهقي في «دلائل النبوة»: (٢/ ١٢٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق»: (٢/ ١٢٥) كلهم من حديث زيد بن حارثة ﷺ. والحديث صححه الحاكم، والمصنِّف كما هنا، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد»: (٩/ ٤١٧): «ورجاله رجال الصحيح؛ غير محمد بن عمرو بن علقمة، وهو حسن الحديث» اهـ.

قلت: ووقع في بعض روايات هذا الحديث زيادات لا تصح، كذبح النبي ﷺ للأنصاب؛ لذا قال الذهبي في «السير» (١/ ٢٢٢): «وفي بعضه نكارة بيِّنة». والثابت في الصحيح: أن النبي ﷺ قدِّمت له سفرة، فأبىٰ زيدٌ أن يأكل منها.

(٥) في «صحيحه»: (٣٨٢٦، ٣٨٢٧، ٥٤٩٩) من حديث ابن عمر ﷺ.

(٦) (د، ب): «وقس»، بالإهمال، والصواب ما أثبت، وهو صحابي جليل، من أهل العقبة، وشهد بدرًا، (ت٤٥هـ وقيل:٣٤هـ) عن سبعين سنة. وترجمته في «معرفة الصحابة»: (٣/ ١٣٣٧).

يهوديٌّ، فخرج علىٰ نادي[1] قومه بني عبد الأشهل ذاتَ غداة، فذكر البعث والقيامة والجنة والنار والحساب والميزان، فقال ذلك لِأصحابِ وثنٍ، لا يَرون أنّ بعثًا كائنٌ بعد موتٍ، وذلك قبل مبعث رسول الله، فقالوا: ويحك يا فلان! ـ أو: ويلك! ـ وهذا كائن؟ أن الناس يُبعثون بعد موتهم إلىٰ دارٍ فيها جنة ونار يجزون من أعمالهم[2]؟!

قال: نعم، والذي يُحلَف به لوددتُ أنَّ حظّي من تلك النار أن توقدوا أعظمَ تَنُّوْرٍ في داركم، فتحمونه، ثم تقذفوني فيه ثم تُطَيِّنون عليّ[3] وأني أنجو من تلك النار غدًا.

فقيل: يا فلان، فما علامة ذلك؟ قال: نبي يُبعث من ناحية هذه البلاد وأشار إلىٰ مكة واليمن بيده، قالوا: فمتىٰ تراه[4]؟ فرمىٰ بطرفه فرآني وأنا مضطجع بفناء باب[5] أهلي وأنا أَحْدَثُ القوم، فقال: إن يَسْتَنفِذْ هذا الغلامُ عمرَه يُدرِكْه.

فما ذهب الليل والنهار حتىٰ بَعث الله رسولَه، وإنه[6] لحيٌّ بين أظهرهم، فآمنّا به وصدَّقناه، وكفَر به بغيًا وحسدًا. فقلنا له: يا فلان ألستَ الذي قلتَ ما

---

(١) (د، ط. النيل): «بادي»، والصواب ما أثبت، وفي بعض المصادر: «مجلس».

(٢) كذا في النسخ، وهو الموافق لمصادر التخريج، و(ف): «بأعمالهم»، بالباء، وهما يتعاوران، ومنه: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ أي: بطرف. والأظهر أن تكون (من) بمعنىٰ (علىٰ)، كقوله: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾ أي: عليهم.

(٣) (ب): «عاليّه».

(٤) (ب، ط. النيل): «نراه»، ولم تحرر في (د)، وهما روايتان.

(٥) (د، ط. النيل): «بفنايات»، و(ف): «بفانات»، والمثبت موافق لمصادر التخريج.

(٦) (ف): «وإني». والمثبت موافق للمصادر.

قلتَ وأخبرتَنا؟ قال: ليس به[1].

وعن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أن غلاما يهوديًا كان يَخدم[2] النبيّ ﷺ، فمرض فأتاه رسول الله ﷺ يعوده، فوجد أباه عند رأسه يقرأ التوراة، فقال له رسول الله: **يا يهودي[3]! أنشدك بالله الذي أنزل التوراة على موسى! هل تجد في التوراة صِفَتي ومخرجي؟** قال: لا، قال الفتى: بلى والله يا رسول الله إنا نجد في التوراة نَعتَك ومَخرجك، وإني[4] أشهد أن لا إله إلا الله وأنك رسول الله، فقال النبي ﷺ: **أَقيموا هذا مِن عند رأسه، وَلُوْا أخاكم**» رواه البيهقي بإسناد صحيح[5].

وقال ابن إسحاق[6]: حدثني عاصم بن عمر بن قتادة، عن شيخ من بني

---

(١) في «السِّيَر»: (٢/ ٦٤)، ومن طريقه أحمد في «المسند»: (١٥٨٤١)، والبخاري «التاريخ»: (٤/ ٦٨)، ويعقوب الفسوي في «مشيخته»: (ص/ ١١٢)، والطبراني في «الكبير»: (٦٣٢٧)، والحاكم في «المستدرك»: (٥٧٦٤)، وأبو نعيم في «الدلائل» (١/ ٧٤)، والبيهقي في «الدلائل»: (٢/ ٧٨)، والحديث صححه الحاكم، وقال: «على شرط مسلم»، وقال الهيثمي في «المجمع»: (٨/ ٢٣٠): «رجاله رجال الصحيح، غير ابن إسحاق، وقد صرَّح بالسماع».

(٢) (ف): «لزم»، خلاف النسخ ومصدر التخريج.

(٣) «يا يهودي» سقط من (ف)، وهي ثابتة في الرواية.

(٤) (ب): «وأنا»، والمثبت موافق للمصادر.

(٥) أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة»: (٦/ ٢٧٢) من طريق ثابت عن أنس. ورجاله ثقات، غير مؤمل بن إسماعيل، صدوق سيء الحفظ، وقد أخرج له البخاري تعليقًا. وأصل القصة عند البخاري (١٣٥٦) مختصرًا، دون ذكر نبوته في التوراة. وفي الباب: عن ابن مسعود، وأبي صخر العقيلي عن رجل من الأعراب، ولم تخل أسانيدها من ضعف. وانظر: «جامع الآثار»: (١/ ١٧٧).

(٦) في «السِّير»: (٢/ ٦٤)، ومن طريقه أبو نعيم في «الدلائل»: (١/ ٨١)، والبيهقي في «الكبرى»: (١٨٧٢٦)، (٩/ ١١٤)، وفي «الدلائل»: (٢/ ٨١)، وسنده ضعيف، لجهالة الشيخ القرظي. ورواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى»: (١/ ١٦٠) من طريق آخر عن أبي سفيان مولى ابن أحمد. وفي سنده الواقدي، وحاله لا يخفى. وله طرق في: «جامع الآثار»: (١/ ١٦٨ ـ ١٧١) ويشهد لغرض إيراده هنا ما قبله وما بعده، والخبر ذكره الألباني في «صحيح السيرة»: (ص/ ٦٠).

قريظة، قال: هل تدري عما كان إسلام أَسِيد وثَعلبة ابني سَعْيَةَ[1]، وأَسَد بن عبيد، نفرٌ من [هَدْل][2]، لم يكونوا من بني قريظة ولا النضير، كانوا فوق ذاك، فقلتُ: لا، قال: فإنه قدِم علينا رجل من الشام من يهود، يقال له: ابن الهَيَّبان، فأقام عندنا، والله ما رأينا رجلًا قطّ لا يصلي الخمس خيرًا منه.

فقدِم علينا قبل مبعث النبي ﷺ بسنين[3]، وكنا إذا أقحطنا وقلَّ علينا المطر، نقول: يا ابن الهيَّبان! اخرج فاستسق لنا، فيقول: لا والله حتىٰ تُقدِّموا أمام مَخْرَجكم صدقة، فنقول كم؟ فيقول: صاعًا من تمر أو مُدَّيْن من شعير، فنُخرِجه ثم يَخرج إلىٰ ظاهر حرَّتنا ونحن معه فيستسقي، فوالله ما يقوم من مجلسه حتىٰ تَمُرّ الشِّعاب. قد فعل ذلك غيرَ مرةٍ ولا مرتين ولا ثلاثة.

فحَضَرَتْه الوفاة واجتمعوا[4] إليه، فقال: يا معشر يهود ما تَرونه أخرجني من أرض الخَمْر والخمير إلىٰ أرض البؤس والجوع؟ قالوا: أنت أعلم، قال: فإنه إنما أخرجني أتوقَّع[5] خروج نبيٍّ قد أَظَلَّ زمانُه، هذه البلاد مُهاجَرُه، فاتِّبعوه ولا تُسْتبقُنَّ[6] إليه إذا خرج[7]، يا معشر يهود! فإنه يُبعَث بسَفْك الدماء،

---

(١) (ب): «شعبة»، و(د): «سعيد»، وكلاهما تصحيف، والصواب ما أثبت، و(أَسيد) بفتح الهمزة. راجع تراجمهم وضبط أسمائهم في: «الاستيعاب»: (١/ ٩٦)، و«أسد الغابة»: (١/ ٨٥)، و«الإصابة»: (١/ ٢٠٦)، و«الروض الأنف»: (٢/ ٢١٦)، و«التلخيص»: (٤/ ٢٠٦).

(٢) عامة المصادر «هذيل»، ولعل الصواب ما أثبت، كما نصَّ عليه في «توضيح المشتبه»: (٩/ ١٤٣)، و«سبل الهدىٰ والرشاد»: (٥/ ٢٣)، وعليه جلّ المصادر، ووقع مصحَّفًا في «سيرة ابن إسحاق»: (٢/ ٦٤)، و«تفسير الطبري»: (٢٠/ ٢٤٦). انظر: «السيرة»: (١/ ٢١٣) لابن هشام.

(٣) (ف): «بسنتين»، ولم تحرر في (ل، د).

(٤) (ب): «واجتمعنا».

(٥) (ط. النيل): «توقع»، خلاف عامة الأصول الخطية.

(٦) (ب، ف، ط. النيل): «ولا تُسبقنَّ».

(٧) «إذا خرج» ليس في (د).

وسَبْي[١] الذراري والنساء ممن يخالفه[٢]، فلا يَمْنعنَّكم ذلك منه. ثم مات.

فلما كانت الليلة التي فُتِحتْ فيها قريظة، قال أولئك الثلاثة الفِتية ـ وكانوا شبّانًا أحداثًا ـ: يا معشر يهود! والله إنه الذي ذَكَر لكم ابن الهيَّبان[٣]، فقالوا: ما هو به. قالوا: بلىٰ والله إنه لصفته، ثم نزلوا فأسلموا وخلَّوا أموالهم وأولادهم وأهاليهم. قال ابن إسحاق: فلما فُتِح الحصنُ رُدّ ذلك عليهم.

وفي الصحيحين[٤] من حديث ابن عباس عن أبي سفيان بن حرب، لما حدثه عن هِرَقل ـ وقد تقدم حديثه في أول الكتاب ـ وذكر فيه أن هِرَقل لما سأله عن صفات رسول الله ﷺ قال: إن يكن ما تقول فيه[٥] حقّا، إنه لنبي[٦]، وقد كنتُ أعلم أنه خارج، ولم أكن أظنّه منكم، ولو أعلم أني أخلُص إليه لأحببتُ لقاءه، ولو كنتُ عنده لغسلت عن قدميه.

وزاد البخاري في حديثه، وقال ابن النَّاطور[٧]: وكان هرقل حزَّاء يَنظر في النجوم، فنظر فقال: إن ملك الختان قد ظهر، فمَن يختَتِن من هذه الأمة؟ قالوا[٨]: تُختتَن اليهود، فلا يُهِمَّنَّك شأنهم، وابعث إلىٰ من في مملكتك من اليهود فيقتلوهم. ثم وَجد إنسانًا من العرب فقال: انظروا أمختتن هو؟ فنظروا

---

(١) عدا (د، ف): «وبسبي»، وما أثبت موافق للمصادر.

(٢) (د، ط. النيل): «خالفه»، والمثبت كما في المصادر.

(٣) (ف): «التيهان»، تصحيف، والصواب ما أثبت. «الهيَّبان» بفتحات، وتشديد الياء، وأصله صفة، تعني (مُتنَفِش) أو (جبان). «سبل الهدىٰ»: (٤/ ٣٣٥)، (٥/ ٢٣).

(٤) تقدم تخريجه، وشرح غريبه.

(٥) «فيه» سقط من المطبوع.

(٦) عدا (د، ط. النيل): «نبي»، ولفظ الصحيحين: «فإنه نبي».

(٧) (د، ط. النيل): «الناظور»، روايتان. وهو بالعربية: حارس البستان. «فتح الباري»: (١/ ٤٠).

(٨) عدا (ب): «قال»، والمثبت موافق للرواية.

فإذا هو مختتن، وسأله عن العرب، فقال: يختتنون. وقال فيه: وكان بِرُومِية صاحبٌ له كان هرقلُ نظيرَه في العلم، فأرسل إليه، وسار[1] إلىٰ حمص، فلم يَرِم[2] حمص حتىٰ أتاه كتابٌ من صاحبه يوافق رأيَه علىٰ خروج النبي ﷺ، وأنه نبي[3].

وكذلك النجاشي ملك الحبشة، لما هاجر الصحابة إليه، لما آذاهم المشركون وخافوا أن يَفتنوهم عن دينهم، وقرؤوا عليه القرآن، قال: فأخذ عُودًا بين أصبعيه، فقال: ما عدا عيسىٰ ابن مريم ما قُلْت هذا العودَ، فتناخرتْ بطارقتُه، فقال: وإن نَخَرْتم. اذهبوا فأنتم سِيُومٌ بأرضي. يعني أنتم آمنون. وقال هذا؛ لأن قريشًا أرسلوا هدايا إليه وطلبوا منه أن يرد هؤلاء المسلمين وقالوا: هؤلاء فارقوا ديننا وخالفوا دينك[4].

وفي الصحيحين[5]، حديث ورقة بن نوفل الذي ترويه عائشة رضي الله عنها في بدء الوحي، قالت: «أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة في[6] النوم، فكان لا يرىٰ رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح ثم حُبِّب إليه الخلاء، فكان يخلو بغار حراء فيتحنّث فيه ـ وهو التعبّد ـ الليالي ذوات العدد.

إلىٰ أن قالت: فأتت به خديجةُ ورقةَ بن نوفل، وكان قد تنصّر في الجاهلية،

---

(١) المطبوع: «وصار»، خلاف عامة النسخ ومصدر التخريج.

(٢) (د، ط. النيل) زيادة: «من»، خلافًا لمصدر الرواية. و«لم يرم حمص»: أي لم يبرح من مكانه. «الفتح»: (١/ ٤٢).

(٣) زيد بعده في (ط. النيل): (الحديث رواه أحمد وغيره). ووقع في (ح) خرم هنا مبدؤه، ينتهي عند أول الوجه الثالث.

(٤) تقدم تخريجه، وفي (د) زيادة: «الحديث رواه أحمد وغيره».

(٥) البخاري (٣، ٤٩٥٣)، ومسلم (١٦٠). وعدا (د، ط. النيل): «الصحيح».

(٦) عدا (د، ب): «من»، خلافًا لمصدر التخريج.

وكان يكتب الكتاب العربي، فيكتب بالعربية من الإنجيل[1] ما شاء الله أن يكتب، فقالت: اسمَع من ابن أخيك، فأخبَره رسول الله ﷺ خبرَ ما رأىٰ، فقال ورقة: هذا الناموس الذي أنزل الله علىٰ موسىٰ، ليتني كنت[2] جذعًا أنصرك إذ يخرجك قومك، قال:

أوَمخرجيَّ هم؟ قال ورقة: نعم[3]، لم يأتِ أحدٌ بمثل ما جئتَ به إلا عُودي، وإن يُدركْني يومك أنصرْك نصرًا مؤزَّرا. ثم لم ينشب[4] ورقة أن توفي».

وقال ابن إسحاق: «وقدِم علىٰ رسول الله ﷺ عشرون رجلا ـ أو قريب من ذلك ـ وهو بمكة من النصارىٰ حين ظَهَر خبرُه بالحبشة، فوجدوه في المجلس فكلّموه وسألوه ورجال من قريش في أنديتهم.

فلما فرغوا من مسألتهم رسول الله ﷺ عما أرادوا، دعاهم رسول الله ﷺ إلىٰ الله ﷻ وتلا عليهم القرآن، فلما سمعوا[5] فاضت أعينهم من الدمع ثم استجابوا له وآمنوا به وصدّقوه، وعرفوا منه ما كان يوصف لهم في كتابهم من أمره.

فلما قاموا من عنده= اعترَضَهم أبو جهل في نفر من قريش، فقالوا: خيّبكم الله مِن ركب، بعَثكم مَن وراءكم من أهل دينكم لترتادوا لهم فتأتونهم[6] بخبر

---

(١) عدا (ل، ب): «وكان يكتب من الإنجيل»، و(د): «وكان يكتب الإنجيل»، والمثبت لفظ البخاري، وفي لفظ آخر: «وكان يكتب الكتاب العبراني، فيكتب من الإنجيل بالعبرانية...». والتوفيق بينهما: أنه كان جامعًا للغتين.

(٢) «كنت» ليس في (د، ط. النيل)، و(ب): «أكون». ولفظ الصحيح: «يا ليتني فيها جذعًا، ليتني أكون حيًا إذ يخرجك قومك».

(٣) «ورقة: نعم»، سقط من النسخ عدا (ف).

(٤) لم يتعلق بشيء من الأمور، أي لم يمكث طويلًا.

(٥) (ف): «سمعوه»، والمثبت كما في المصادر.

(٦) كذا عامة النسخ، وتقدم توجيه نظائره، والجادة: «فتأتوهم»؛ عطفًا علىٰ ما قبله، وفي المصادر: «ترتادون لهم لتأتوهم».

الرجل= فلم تطمئنّ مجالسُكم عنده حتىٰ فارقتم دينكم وصدّقتموه بما قال لكم؟! ما نعلم ركبًا أحمقَ منكم ـ أو كما قالوا لهم[(١)] ـ

فقالوا: سلام عليكم لا نُجاهِلكم، لنا أعمالنا ولكم أعمالكم.

ويقال: فيهم نزل قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِهِۦ هُم بِهِۦ يُؤْمِنُونَ ۝٥٢ وَإِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِهِۦٓ إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّنَآ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلِهِۦ مُسْلِمِينَ﴾ [القصص: ٥٢، ٥٣]» الآية[(٢)].

وعن محمد بن عمر بن إبراهيم[(٣)] بن محمد بن جُبَير: حدثتني جدّتي أم عثمان بنت سعيد بن محمد بن جُبَير، عن أبيها سعيد بن محمد بن جُبَير بن مُطعم، عن أبيه[(٤)]، قال: سمعتُ أبي جُبَيرًا يقول: لما بعث الله نبيّه وظهر أمرُه بمكة= خرجتُ إلىٰ الشام، فلما كنت ببُصْرىٰ؛ أَتَتْني جماعةٌ من النصارىٰ فقالوا لي: أمِن الحرم أنت؟ قلت: نعم، قالوا: فتعرف[(٥)] هذا الذي تنبّأ فيكم؟ قلت: نعم، قال: فأخذوا بيدي فأدخلوني دَيْرًا لهم فيه تماثيل وصور، فقالوا لي: انظر هل ترىٰ صُورة هذا النبي الذي بُعث فيكم؟ فنظرتُ فلم أَرَ صورته، قلت:

---

(١) «لهم» سقط من (ف).

(٢) «السير»: (٤/ ٢٠٠)، لابن إسحاق، و«سيرة ابن هشام»: (١/ ٣٩١).

(٣) كذا في (ل، ب، ف)، موافقًا لما في «التاريخ الكبير»: (١/ ١٧٩)، و«الثقات لابن حبان»: (٩/ ٦٧)، و«الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم»: (٨/ ١٩)، وفي (د، ط. النيل) «سعيد»، وعليه عامة مصادر التخريج، والظاهر أنه تصحيف؛ لأنها علىٰ هذا تكون عمته؛ فهي ابنة «سعيد» باتفاق النسخ والمصادر، ولو كان أبوه «عمر بن سعيد»= لكانت عمته، واتفاقهم ثابت علىٰ أنها جدته. فيحتمل أن يكون: «محمد بن عمر بن إبراهيم بن سعيد»، فتكون «أم عثمان بنت سعيد» عمة أبيه، في مقام جدته، أو يكون مصحّفًا لانتقال النظر إلىٰ ما بعده. والله أعلم.

(٤) «عن أبيه» سقط من (ف).

(٥) (ب): «أتعرف».

لا أرىٰ صورته[1]، فأدخلوني دَيرًا أكبرَ من ذلك الدَّير فيه صورٌ أكثر مما في ذلك الدَّير، فقالوا لي: انظر، هل ترىٰ صورته؟ فنظرت، فإذا أنا بصفة رسول الله ﷺ وصورتِه، وإذا أنا بصفة أبي[2] بكر وصورتِه، وهو آخذٌ بِعَقِب رسول الله ﷺ فقالوا لي[3]: هل ترىٰ صفتَه؟ قلت: نعم، قالوا: هو هذا؟ وأشاروا إلىٰ صفة رسول الله ﷺ. قلت: اللهم نعم، أَشهد أنه هو[4]. قالوا: أتعرف هذا الذي أَخذَ بعقِبه؟ قلت: نعم.

قالوا: نَشهد أن هذا[5] صاحبُكم، وأن هذا الخليفةُ مِن بعده. رواه البخاري في تاريخه، وقال فيه: قال الذي أَراه الصور: لم يكن نبيٌ إلا كان بعده نبيٌ، إلا هذا النبي. ورواه أبو نُعيم في دلائل النبوة[6].

وروىٰ موسىٰ بن عقبة أن هشام بن العاص، ونُعيم بن عبد الله، ورجلًا آخر، قد سمّاه= بُعِثوا إلىٰ ملك الروم زمن أبي بكر، قال: فدخلنا علىٰ جَبَلَةَ بن الأَيْهم وهو بالغُوطة فذكر الحديث: وأنه انطُلِق بهم إلىٰ الملِك، وأنهم وجدوا عنده شِبْهَ الرَّبْعة[7] العظيمة مُذَهَّبة، وإذا فيها أبوابٌ صغارٌ ففتَح منها[8] بابًا،

---

(١) «قلت لا أرىٰ صورته» سقط من (ب).

(٢) (ف): «أنا بأبي»، والمثبت موافق لما في المصادر.

(٣) عدا (ب) زيادة: «انظر»، تكرار، وليس في مصادر التخريج.

(٤) (ب): «هذا»، خلافًا للمصادر.

(٥) (ف) زيادة: «هو»، وكذا الموضع قبله: «هو آخذٌ بعقبه».

(٦) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير»: (١/ ١٧٩) مختصرًا، والآجُرّي في الشريعة (٩٧١) (٣/ ٨٣)، وأبو نعيم في «الدلائل»: (١/ ٤٩)، والبيهقي في «الدلائل»: (١/ ٣٨٤)، كلهم من طريق محمد بن عمر المذكور، وسنده ضعيف؛ لجهالة آل جبير، ويشهد له ما بعده. وانظر: «جامع الآثار»: (١/ ٢٧٦).

(٧) (ف): «الزبعة» تصحيف. والربعة: إناء مربّع كالجُونة، سميت بذلك؛ لكونها في الأصل ذات أربع طاقات، أو لكونها ذات أربع أرجل. «تاج العروس»: (١١/ ١٤١).

(٨) المطبوع: «فيها». ولم تحرر في (ل).

فاستخرَج منه خِرقةَ حريرٍ سوداءَ، فيها صورةٌ بيضاءُ، وذَكر صفة آدم، ثم فَتَح بابًا آخر، فاستخرج منه حريرة، وفيها صورة نوح، ثم إبراهيم، ثم أَراهم حريرةً فيها صورة محمد ﷺ وقال: هذا آخر الأبواب لكني عجَّلته؛ لأنظر ما عندكم ثم فَتح أبوابًا أُخَر، وأَراهم صُوَر[1] بقيّة الأنبياء؛ موسىٰ، وهارون، وداود، وسليمان، وعيسىٰ ابن مريم ـ عليهم السلام ـ وصفةَ لوط، وصفةَ إسحاق، وذكر أن هذا كان[2] عندهم قديمًا من عهد آدم، وأن دانيال صوَّرَها بأعيانها[3].

وروي مثلُ هذا عن المغيرة بن شعبة، أنه لما دخل علىٰ المقوقس ملك مصر والإسكندرية ملكِ النصارىٰ= أخرج له صُوَر الأنبياء، وأخرج له صورة نبيّنا ﷺ فعرَفها[4].

والوجه الثالث[5]: نفس إخباره بذلك في القرآن مرّة بعد مرّة، واستشهادُه بأهل الكتاب وإخبارُه بأنه مذكور في كتبهم= مما يدل العاقل علىٰ أنه كان موجودًا في كتبهم، فإنه لا ريب عند كل من عرف حال محمد من مؤمن وكافر، أنه كان مِن[6] أعقل أهل الأرض، فإن المكذّبين له لا يشكّون في أنه كان عنده من الخِبرة والمعرفة والحِذْق، ما أوجب أن يُقيم مثل هذا الأمر العظيم، الذي

---

(١) عدا (د، ل، ب): «صورة».

(٢) «كان» سقط من (د، ل).

(٣) أبو نعيم في «الدلائل»: (١/ ٥٠)، والبيهقي في «الدلائل»: (١/ ٣٨٥)، كلاهما من طريق موسىٰ بن عقبة به. قال ابن ناصر الدين بعد أن أورده في «جامع الآثار»: (١/ ٢٩٥): «حديث هشام حسن غريب، لا أعرفه إلا من الوجه الذي ذكرته»، ثم ساق له طرقًا أخرىٰ بألفاظ متقاربة. وانظر: «سبل الهدىٰ»: (١/ ١٣٥).

(٤) عند أبي نعيم في «الدلائل»: (١/ ٤٥)، وحكاه في «الإصابة»: (٨٦٢٠)، و«جامع الآثار»: (١/ ٢٧١)، ومداره علىٰ الواقدي، وهو متروك. وقد تقدم خبر المغيرة.

(٥) (ب): «والثالث».

(٦) «من» سقط من (ب).

لم يحصل لأحد مثلُه، لا قبله ولا بعده، فعُلِم ضرورة أنه لا يفعله ولا يُخبِر به، وهو مِن أحرص الناس علىٰ تصديقه، وأخبرِهِم بالطرق التي يُصدَّق بها، وأبعدِهم عن أن يفعل ما يَعلم أنه يُكذَّب به[١].

فلو لم يَعلم أنه مكتوبٌ عندهم بل عَلِم انتفاءَ ذلك= لامتنع أن يُخبِر بذلك مرّة بعد مرّة، ويَستشهد به ويُظهِر ذلك لموافقيه ومخالفيه، وأوليائه وأعدائه، فإن هذا لا يفعله إلا من هو أقلُّ الناس عقلًا؛ لأن فيه إظهارَ كذِبِه عند مَن آمن به منهم، وعند مَن يَخْبُرونه، وهو ضدُّ مقصوده، وهو بمنزلة من يريد إقامة شهودٍ علىٰ حقِّه فيأتي إلىٰ مَن[٢] يعلم أنه لا يكذب، ويعلم أنه ليس بشاهدٍ ولا حَضَر قضيته، ويقول: هذا يشهد لي، وهذا يشهد لي[٣] فإنهم كانوا حاضرين هذه القضية، فيقول أولئك: لسنا نشهد له[٤]، ولا حضرنا هذه القضية، فهذا لا يفعله عاقل يعلم أنهم لم يكونوا حاضرين، وأنهم يُكذِّبونه، ولا يشهدون له.

الرابع: أن يقال: لـمّا قامت الأعلام علىٰ صِدقه، وقد[٥] أَخبر أنه مكتوبٌ في الكتب المتقدمة، وأن الأنبياء بشَّروا به= عُلم أن الأمر كذلك. لكن[٦] هذا لا يُذكر إلا بعد أن يُقام دليلٌ منفصلٌ علىٰ نبوته.

والطريق الأول، هو مِن أَظهر الحجج علىٰ أهل الكتاب، وأَظهر[٧]

(١) (ل): «فيه»، و(ف، ح) جمع بين اللفظين.

(٢) (د، ط. النيل) زيادة: «لا»، سبق قلم.

(٣) «وهذا يشهد لي» سقط من (ف، ح).

(٤) (ف): «لهم».

(٥) (د، المطبوعتان): «فقد».

(٦) «لكن» سقط من (ل، ح).

(٧) (ح): «وإظهار»، ثم ضرب عليها دون تصويب.

الأعلام علىٰ نبوّته.

وقد استخرج غير واحد من العلماء من الكتب الموجودة الآن في أيدي أهل الكتاب من البشارات بنبوته[1] مواضع متعددة، وصنفوا في ذلك مصنّفات[2]، وهذه البشارات في هذه الكتب من جنس البشارات بالمسيح ﷺ.

واليهود مقرُّون[3] باللفظ، لكن يدَّعون أن المبشَّر به ليس هو المسيح عيسىٰ ابن مريم، وإنما هو آخر يُنتظَر[4]، وهم ـ في الحقيقة ـ لا يَنتظرون إلا المسيح الدجال، وينتظرون - أيضا - مجيء المسيح[5] عيسىٰ ابن مريم إذا نزل من السماء، كما بسط في موضع آخر[6] ويحرِّفون[7] دلالة اللفظ، ويقولون: إنها لا تدل علىٰ نبيٍّ منتظر.

كما قالوا في قوله: «**سأقيم لبني إسرائيل من إخوتهم مثلَك يا موسىٰ، أُنزل عليه توراةً[8] مثل توراة موسىٰ، أجعل كلامي عَلىٰ فِيه**».

قال بعضهم: ليس هذا إخبارًا، بل هذا استفهام إنكار، وقدَّروا ألف استفهام، وليس في النص شيءٌ من ذلك.

---

(١) «بنبوته» سقط من (د).

(٢) من أقدمها ـ مما وصلنا ـ كتاب: «الدين والدولة في إثبات نبوة محمد ﷺ» لعلي بن ربن الطبري، (كان حيًّا سنة ٢٤٧هـ)، وكان نصرانيًا فأسلم، ومن ذلك كُتب: «دلائل النبوة» لأبي بكر الفريابي: (ت ٣٠١هـ)، وأبي نعيم الأصبهاني: (ت ٤٣٠)، وأبي العباس المستغفري: (ت٤٣٢هـ)، وأبي بكر البيهقي: (ت٤٥٨هـ)، و«تثبيت دلائل النبوة» للقاضي عبد الجبار: (ت٤١٥هـ). و«أعلام النبوة» لأبي الحسن الماوردي (ت٤٥٠هـ)، وغيرها كثير، وانظر ما سيأتي في كلام المصنف: (٤/ ٤٧٩).

(٣) (د، المطبوعتان): «يقرون».

(٤) (ب): «منتظر».

(٥) «المسيح» سقط من (ف).

(٦) ينظر ما تقدم: (١/ ٢٦٤، ٢/ ٣٢٦)، وما سيأتي: (٤/ ٤٣ ـ ٤٦).

(٧) (ب، ح): «أو يحرفون».

(٨) «توراة» سقط من المطبوع.

فاليهود يحرِّفون الدلالات المبشِّرة بالمسيح، وذلك عند المسلمين والنصارىٰ لا يقدح في البشارة بالمسيح، بل تُبَيِّن دلالةُ النصوص عليه، وبطلانُ تحريف اليهود.

وكذلك البشارات بمحمد ﷺ في الكتب المتقدمة لا يَقدح فيها تحريفُ أهل الكتاب[1]، اليهود والنصارىٰ، بل تُبيِّن دلالةُ تلك النصوص علىٰ نبوّة محمد ﷺ وبطلانُ تحريف أهل الكتاب.

الوجه الخامس: أن يقال: معلوم أن ظهورَ دين محمد ﷺ في مشارق الأرض ومغاربها، أعظمُ حادث حدث في الأرض؛ فلم يُعرَف قطُّ دينٌ انتشر ودام كانتشاره ودوامه.

فإن شرع موسىٰ، وإن دام فلم ينتشر انتشاره[2]، بل كان غايةُ ظهوره ببعض الشام. وأما شرع المسيح فقَبْل قسطنطين لم يكن له مُلْكٌ، بل كانوا يكونون ببعض بلاد الروم وغيرها، وكانوا مستضعفين بقَتْل[3] أعيانهم أو عامتهم في كثير من الأوقات، ولما انتشر= تَفرَّق أهلُه فِرَقًا متباينةً يكفّر فيها بعضهم بعضا.

ثم إن شرع محمد ﷺ ظهر في مشارق الأرض ومغاربها وفي وسط الأرض المعمورة؛ الإقليم الثالث والرابع والخامس[4]، وظهرتْ أمته علىٰ

---

(١) «أهل الكتاب» سقط من (ف).

(٢) (د، ف، المطبوعتان) زيادة: «ودوامه»، وكذا كان في (ل) ثم ضرب عليها، وكرر العبارة في (ح) دون هذا اللفظ، ولعله الأليق بالسياق.

(٣) عدا (ف، ط. النيل): «تقتل»، ولم تحرر في (د).

(٤) (د، ط. النيل): «الثاني والثالث والرابع»، وقد سبق التعريف بها في الجزء الأول.

النصارىٰ في أفضل الأرض وأجلِّها عندهم؛ كأرض الشام ومصر والجزيرة وغيرها، ودام شرعُه، فله اليوم أكثرُ من سبعمائة سنة.

ومعلومٌ أن هذا المدَّعي للنبوة، سواءٌ كان صادقًا أو كاذبًا= لا بد أن يخبر به الأنبياء، فإنهم أخبروا بظهور الدجال الكذّاب، تحذيرًا للناس من فتنته، وأنه كذَّاب، يَظهر علىٰ يديه أمورٌ يفتتن بها الناس[١]، مع أن الدجّال مدتُه قليلة.

فلو كان ما يقوله المكذِّب لمحمد[٢] حقًّا، وأنه كاذب ليس برسول= لكانت فتنتُه أعظمَ من فتنة الدجال من وجوهٍ كثيرة؛ لأن الذين اتبعوه أضعاف أضعاف من يتبع[٣] الدجال. فلو كان كاذبًا لكان الذين افتتنوا[٤] به أضعاف[٥] أضعاف من يفتتن بالدجال، فكان التحذيرُ منه أولىٰ من التحذير من الدجال؛ إذ ليس في العالم من زمان آدم إلىٰ اليوم كذابٌ ظهر ودام هذا الظهورَ والدوامَ، فكيف تُغْفِل الأنبياءُ التحذيرَ عن مثل هذا لو كان كاذبا[٦]؟.

وإذا كان صادقًا: فالبشارة به[٧] للإيمان به= أولىٰ ما تبشِّر به الأنبياء من المستقبلات وتُخبِر به.

فعُلم أنه لا بد أن يكون في الكتب ذِكرُه، ثم قد وجد مواضع كثيرة في الكتب تزيد علىٰ مائة موضع استدلوا بها علىٰ أنه مذكور[٨]، وتواتر عن خلقٍ

---

(١) «من فتنته، وأنه كذاب ...» إلىٰ هنا سقط من (ل، ح، المطبوع).

(٢) (ف، ح): «بمحمد».

(٣) (د): «تبع».

(٤) (ب): «الذي يفتتن».

(٥) «أضعاف أضعاف من يتبع» سقط من (ح)، لانتقال النظر.

(٦) (ب): «كذابًا».

(٧) «به» من (د).

(٨) ينظر علىٰ سبيل المثال: «الأجوبة الفاخرة» للقرافي: (ص/ ١٦٢) وما بعدها، و«إظهار الحق»: =

كثيرٍ من أهل الكتاب أنه موجود في كتبهم، وتواتر عن كثيرٍ ممن أسلم أنه كان سببُ إسلامهم[1] - أو من أعظم سبب إسلامهم= علمَهم بذِكره في الكتب المتقدمة، إما بأنه وُجد ذِكره في الكتب، كحال كثيرٍ ممن أسلم قديمًا وحديثًا، وإما بما[2] ثبت عندهم من أخبار أهل الكتاب، كالأنصار؛ فإنه كان[3] مِن أعظم أسباب إسلامهم ما كانوا يسمعونه من جيرانهم أهل الكتاب مِن ذِكْره ونَعْته[4]، وانتظارِهم إيّاه، وأن مِن خيارهم[5] مَن لم[6] يسكُنْ أرضَ يثرب مع شدَّتها ويدَعْ أرض الشام مع رخائها؛ إلا لانتظاره لهذا[7] النبيِّ العربي الذي[8] يُبعَث من ولد إسماعيل.

ولم يُمكِن أحدًا قطّ أن يَنقل عن شيء من الكتب أنه وَجد فيها ذكرَه بالذم والتكذيب والتحذير، كما يوجد ذِكر الدجال.

وعند أهل الكتاب مِن ذِكر أصحابه؛ كعمر بن الخطاب وغيرِه، وعدلهم وسيرتِهم، عن المسيح وغيره= ما هو معروف عندهم. فإذا كان[9] الذين

= (٤/ ١١١٦ ـ ١١٩٨)، وأيضًا: «محمد رسول الله هكذا بشرت الأناجيل» لبشرىٰ ميخائيل زخاري، و«مباحث بريئة في الإنجيل» لمصطفىٰ الرفاعي، و«بشارات الأنبياء بمحمد ﷺ» لعبد الوهاب طويلة.

(١) (ف): «إسلامه»، وكذا الموضع بعده.

(٢) (ل): «من»، و(ف، ح): «وما ثبت».

(٣) «كان» سقط من (ف).

(٤) (ف، ح): «وبعثه».

(٥) (ف): «أحبارهم».

(٦) كذا في (د، ل، ف)، و(ح) ضرب علىٰ (لم)، وزيد بعده في (ب، والمطبوع): «لم يوجب له أن».

(٧) (د، ب): «لانتظارِ لهذا».

(٨) (ب): «والذي».

(٩) (د): «كانوا».

استخرَجوا ذِكرَه من كتب أهل الكتاب والذين سمِعوا خبرَه[1] من علماء أهل الكتاب إنما يذكرون نعتَه فيها بالمدح والثناء= عُلِم بذلك أن الأنبياء المتقدمين ذكروه بالمدح والثناء، ولم يذكروه بذمٍّ ولا عيب.

وكلُّ من ادّعىٰ النبوّة ومدَحه الأنبياء وأثنوا عليه= لم يكن إلا صادقًا في دعوىٰ النبوة؛ إذ[2] يَمتنع أن الأنبياء يُثْنون علىٰ من يَكذِب في دعوىٰ النبوة: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ﴾ [الأنعام: ٩٣].

وهذا مما يبيّن أنه لا بدّ أن يكون الأنبياء ذكروه وأخبروا به، وأنهم[3] لم يذكروه إلا بالثناء والمدح لا بالذم والعيب، وذلك ـ مع دعوىٰ النبوة ـ لا يكون إلا إذا كان صادقًا في دعوىٰ النبوّة، فتبيّن أنهم بشّروا بنبوّته، وهو المطلوب.

يُبيّن ذلك: أن الأنبياء أخبروا أهلَ الكتاب بما سيكون منهم من الأحداث، وما يسلَّط عليهم من الملوك الذين يقتلونهم ويخرّبون بلادهم ويَسبُونهم كبُخْتَ نصَّر وسَنْحاريب[4]، ولكن هؤلاء الملوك لم يدّعوا أنهم أنبياء، ولم يَدْعُوا إلىٰ دين، فلم تحتج[5] الأنبياءُ إلىٰ التحذير من اتِّباعهم، وقد حذَّروا من اتّباع من يدَّعي النبوة وهو كاذب.

---

(١) (ب): «أخباره».

(٢) «إذ» سقط من (د، ب)، وفي (ح): «أن».

(٣) (د، ل، ط. النيل): «وأنه».

(٤) عدا (ب): «سنجاريب»، والمثبت أقرب للترجمة، وعليه جُلّ المصادر، وهو: (Sennacherib) ملك أشوري، ملك بعد أبيه سرجون الثاني عاش ما بين: (٧٠٥ ق.م ـ ٦٨١ ق.م)، جعل من (نينوىٰ) عاصمة لمملكته، وحارب بابل وسورية وفلسطين، واحتلّ يهوذا وحاصر القدس، مات مقتولًا، وله ذِكر في سفر الملوك، وأخبار الأيام، وأشعيا، وغيرها. ينظر: «البداية والنهاية»: (٢/ ٣٥٧ـ ٣٥٩)، و«الموسوعة الكونية»: (١٣/ ٦٤٦)، و«قاموس الكتاب المقدس»: (ص/ ٤٨٧).

(٥) (ف): «دين تحتاج».

ومحمد ﷺ قد قهر أهلَ الكتاب، وقَتَل[1] مَن قَتَل وسبىٰ من سبىٰ، وأخرجهم من ديارهم فلا بدَّ أن يذكروه ويذكروا الأحداث التي تجري عليهم في أيامه. وإذا كان كاذبًا مدَّعيًا للنبوة؛ فلا بدَّ أن يحذِّروهم[2] من اتّباعه، ومعلومٌ أن عامة أهل الكتاب ومَن نَقل عنهم إما أن يقول: ليس موجودًا في كتبنا، أو يقول: إنه موجودٌ بالمدح والثناء، لا يُمكن أحدًا أن ينقل عن الكتب المتقدمة أنه موجود فيها بالذم والتحذير. ولو كان[3] مذكورًا عندهم بالذم والتحذير؛ لكان هذا[4] مِن أعظم ما يحتجّون به عليه[5] في حياته، وعلىٰ أمّته بعد مماته، ويَحتجُّ به من لم يُسلِم منهم علىٰ من أسلم.

فإنه معلوم أن كثيرًا من أهل الكتاب كان عندهم من البغض له والعداوة وتكذيبه، والحرص علىٰ إبطال أمره= ما أوجب أن يَفْتَروا أشياء لم توجد، وينسبوا إليه أشياء يَعرِف كذبَها كلُّ مَن عَرف أمرَه، حتىٰ آل الأمر ببعضهم إلىٰ أن فسّروا قول المسلمين: «الله أكبر» بأن « أكبر» صنم، وأن النبيَّ أمرهم بتعظيم هذا الصنم.

وقال بعضهم فيه: إنه أوجب الزنا علىٰ المرأة المطلّقة ثلاثًا؛ عقوبةً لزوجها بأنه لا ينكحها حتىٰ يزني بها غيره.

وقال بعضهم: إنه تعلم من «بُحَيْرىٰ الراهب» مع عِلم كلّ مّن عرف سيرته أنه لم يجتمع «ببحيرىٰ» وحده، ولم يَرَه إلا بعض نهارٍ مع[6] أصحابه، لما مَرُّوا

---

(١) (ب، ف، ح) زيادة: «منهم»، و(د، ط. النيل) أخَّر جملة القتل عن السبي.

(٢) عدا (د، ف): «يحذّرهم»، وضمير الفاعل للأنبياء، والمفعول لأتباعهم.

(٣) «لو كان» سقط من (ح)، وذكر في هامش (ف) احتمالا.

(٤) «هذا» سقط من (ح، وط. النيل). وزيد قبله في المطبوع «من».

(٥) «عليه» ليس في (ف)، و(ب): «عليهم».

(٦) (د، ط. النيل): «ومع».

به لـمَّا قدموا الشام في تجارة، وأن «بحيرىٰ» سألهم عنه، ولم يكلِّمه إلا كلمات يستخبره فيها عن حاله لم يخبره بشيء[1].

ومع طعن بعض[2] أهل الكتاب فيه بأنه بُعِث بالسيف، حتىٰ قد يقولوا[3]: إنما قام[4] دينُه بالسيف، وحتىٰ يوهموا الناس أن الذين اتّبعوه إنما اتّبعوه[5] خوفًا من السيف، وحتىٰ يقولوا: إن الخطيب إنما يتوكّأ علىٰ سيفٍ يوم الجمعة؛ إشارة إلىٰ أنه إنما يقوم[6] الدّين بالسيف، إلىٰ أمثال هذه الأمور ـ التي هي مِن أظهر الأمور كذبًا عليه - يَعرِف أدنىٰ الناس معرفةً بحالِه أنها كذب، وهم ـ مع هذا ـ يَتشبَّثُون[7] بها.

فلو كان عندهم أخبارٌ عن الأنبياء تُوجِب ذمّه[8] والتحذيرَ من متابعته= لكان إظهارُهم لذلك واحتجاجُهم به أقوىٰ وأبلغ[9]، وكان ذلك مما يجب في العادة اشتهارُه بين خاصّتهم وعامّتهم، قديمًا وحديثًا، وكان ظهورُ ذلك فيهم[10] أولىٰ من ظهور خبر الدجال فيهم وفي المسلمين؛ فإن هذا الأمر من أعظم ما تتوفّر الهمم والدواعي علىٰ نقله واشتهاره.

---

(١) انظر: «سيرة ابن هشام»: (١/ ١٨٠)، و«الروض الأنف»: (٢/ ١٤٠).

(٢) «بعض» ليس في (ب).

(٣) كذا كافّة النسخ، والجادّة: «يقولون»، وقد تقدم توجيه نظائره..

(٤) (ب): «أقام».

(٥) «إنما اتبعوه» سقط من (ح).

(٦) (د، ب، ف): «يقيم».

(٧) (ف): «يسبونه».

(٨) (د، ط. النيل) زيادة: «وتكذيبه».

(٩) (ب): «واحتجاجهم أبلغ وأقوىٰ».

(١٠) (ح): «منهم».

فإذا لم يكن كذلك= عُلم أنه ليس في كتب الأنبياء ما يوجِب تكذيبه، وقد قام الدليل علىٰ أنه لا بدّ مِن أن تَذْكره الأنبياء وتُخبِر[1] بحاله، فإذا لم يُخبِروا أنه كاذب= عُلم أنهم أخبروا أنه نبيٌّ صادق، كما قد[2] شاع ذلك وظهر واستفاض من وجوه كثيرة.

فالكتاب الذي بُعِث به مملوءٌ بشهادة[3] الكتب له، والكتبُ الموجودة فيها مواضع كثيرة شاهدة له من وجوه متعدّدة، والأخبار متواترة عمن اطلع علىٰ ما فيها بذلك[4]، والأخبار متواتِرة عمن أسلم لأجل ذلك، وهذا مما يوجِب القطعَ بأنه مذكور فيها بما يدل علىٰ صدقه في دعوىٰ النبوة، وليس فيها ما يخبِر بكذبه[5] والتحذير منه وهذا هو المطلوب.

وفي الجملة أمره أظهر وأشهر وأعجب وأبهر وأخرق للعادة من كل أمر ظهر في العالم من البشر. ومثل هذا إذا كان كاذبًا، فلِكذبه لوازمُ كثيرةٌ جدًّا تفوق الحصر، متقدّمة ومقارنة ومتأخرة. فإن مَن هو أدنىٰ دعوةً منه إذا كان كاذبًا= لزِم كذِبَه من اللوازم ما يُبيّن كذِبَه، فكيف مثلُ هذا؟! فإذا[6] انتفتْ لوازمُ الكَذِب[7] انتفىٰ الملزوم.

---

(١) (ف): «يذكره الأنبياء ويخبروا».

(٢) «قد» من (ف).

(٣) (د، ط. النيل) زيادة: «أهل».

(٤) «والأخبار متواترة عمن اطلع علىٰ ما فيها بذلك» سقط من (ل، والمطبوع) لانتقال النظر.

(٥) (ح): «تكذيبه».

(٦) «إذا» سقط من (ف، ح).

(٧) (د، ح، ط. النيل): «المكذَّب»، و(ل، ح): «المكذوب».

وصدقه لازمٌ لأمور كثيرةٍ، كلُّها تدل علىٰ صدقه، وثبوتُ الملزوم يقتضي ثبوتَ اللازم ماضِيه ومقارِنه ومتأخِّره. ومدّعي النبوة لا يخلو من الصّدق أو الكذب، وكلٌّ من الصدق والكذب له لوازمُ وملزوماتٌ، فأدلة الصِّدق مستلزِمةٌ له، وأدلة الكذب مستلزِمةٌ له، والصدق له لوازم والكذب له لوازم، فصدقه يعرف بنوعين: بثبوت[1] دلائل الصدق المستلزِمة لصدقه، وبانتفاء لوازم الكذب الموجِب انتفاؤها انتفاءَ كذبه.

كما أن كذب الكذَّاب[2] يُعرَف بأدلةِ كذبه المستلزِمة لكذبه، وبانتفاء[3] لوازم الصدق المستلزِم[4] انتفاؤها لانتفاء صدقه، والله أعلم.

والشيءُ يعرَف تارة بما يدلّ علىٰ ثبوته، وتارة بما يدلّ علىٰ انتفاء نقيضه، وهو[5] الذي يُسمىٰ قياس الخُلْف، فإن الشيء إذا انحصر في شيئين= لزم من ثبوت أحدهما انتفاءُ الآخر، ومن انتفاء أحدهما ثبوتُ الآخر.

ومدّعي النبوة إما صادق وإما كاذب، وكلٌّ منهما له لوازم يدل انتفاؤها علىٰ انتفائه، وله ملزومات يدل ثبوتها علىٰ ثبوته. فدليل الشيء مستلزِم له كأعلام النبوة ودلائلها، وآيات[6] الربوبية وأدلة الأحكام الشرعية[7] وغير ذلك،

---

(١) (ف، ح): «ثبوت».

(٢) (ف): «الكاذب».

(٣) (ف): «وانتفاء».

(٤) (د، ل، ف، ح): «المستلزمة».

(٥) (ف): «وهذا».

(٦) (ل): «أو آيات».

(٧) «الشرعية» سقط من (ل، والمطبوع).

وانتفاء الشيء يُعلَم بما يَستلزِم نفيَه، كانتفاء لوازمه؛ مثلَ صِدْق الكاذب[1]، يقال: لو كان صادقًا لكان متَّصفًا[2] بما يتَّصف به الصادقون.

وكذلك كذِب الصادق، يقال: لو كان كذَّابًا لكان متَّصفًا بما يتَّصف به الكذَّاب[3]، فإنه قد عُرِف حالُ الأنبياء الصادقين، والمتنبِّئين[4] الكذابين، فانتفاءُ لوازم الكذب دليلُ صدقه، كما أن ثبوت ما يَستلزِم الصدق دليلُ صدقه، وكذلك الكذّاب يُستدلُّ علىٰ كَذِبه بما يَستلزم كَذِبه وبانتفاء لوازم صدقه، وهكذا سائر الأمور.

---

(١) (ح): الكذب، و(د، ب، ط. النيل): الكذاب، و(ل) زيادة: «أصلًا».

(٢) (ف): «لاتصف».

(٣) (ف): «الكاذب».

(٤) (ف): «والمنتسبين».



فهرس موضوعات المجلد الثالث



